المشهد الاقتصادي العربي الراهن

واستشراف خيارات السيطرة على المستقبل

الأستاذ الدكتور
حميد الجميلي
مستشار واستاذ الاقتصاد

للنشر والتوزيع
الوراق



الوراق
للنشر والتوزيع
www.alwaraq-pub.com

المشهد الاقتصادي العربي الراهن

الواقع واستشراف المستقبل

المشهد الاقتصادي العربي الراهن الواقع واستشراف المستقبل

أ.د. حميد الجميلي

استاذ الاقتصاد

جامعة الزرقاء



عمان / الأردن

2013



الجميلي، حميد جاسم
المشهد الإقتصادي العربي الراهن واستشراف خيارات السيطرة على المستقبل/حميد جاسم الجميلي
.ـ عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣ .
(   ) ص.
ر.أ. : (٣١٢ / ١ / ٢٠١٣) .
الواصفات :/
تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN : 978 - 9957 - 33 - 330 - 0 (ردمك)



مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع

شارع الجامعة الأردنية - عمارة العساف - مقابل كلية الزراعة - تلفاكس 00962 6 5337798
ص . ب 1527 تلاع العلي - عمان 11953 الأردن
e-mail : halwaraq@hotmail.com
www.alwaraq-pub.com - info@alwaraq-pub.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة

مقدمة تحليلية :-

يعاني المشهد الاقتصادي العربي من إخفاقات متعددة الجوانب سواء ما كان منها على جبهة التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، أو ما كان منها على جبهة الانجازات التنموية القطاعية .

ورغم أن مسيرة الاقتصاد العربي اقترنت بتطورات كمية ونوعية، إلا إنها كانت غاية في التواضع استناداً إلى حجم الإمكانات والموارد والطموحات العربية .

ورغم أن تجربة التكامل الاقتصادي العربي تعود إلى عام 1953، إلا أن منجزات هذه التجربة ظلت غاية في المحدودية والتواضع حتى الآن .

ومع بداية أزمنة القرن الجديد يكون قد مضى على تجربة التكامل الاقتصادي العربي ما يزيد على نصف قرن، فلقد بدأت مساعي العمل الاقتصادي العربي المشترك مع تاريخ بدء الجامعة العربية، وتحديداً مع توقيع بروتوكول الإسكندرية عام 1944 ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام 1950 .

ولم يتوقف العمل الاقتصادي العربي المشترك عند تلك البداية المتواضعة، ولكنه تسارع، حيث صدر قرار المجلس الاقتصادي في عام 1957 بإقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تعبيراً عن حماس قومي منقطع النظير شمل كل الساحة العربية، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1964، واتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إطارها العديد من القرارات لتنفيذ أهداف هذه الاتفاقية كان أهمها القرار رقم 17 المتخذ في عام 1964، بإنشاء السوق العربية المشتركة. وتوالت انجازات العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجال المشروعات العربية المشتركة والاتحادات النوعية المتخصصة والمنظمات المتخصصة والاتفاقيات الشمولية. وتم تبني العديد من المداخل التكاملية لتحقيق أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك وتجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية. ورغم أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية قد حددت بوضوح أهداف العمل الاقتصادي

الوحدوي وحددت محتوى الوحدة الاقتصادية العربية ومضمونها وآلياتها وسبل تحقيق تلك الأهداف، إلا إنها لم تتمكن في نهاية المطاف من تحقيق أهدافها. وظلت منجزات التكامل الاقتصادي العربي عند حدود منطقة التجارة الحرة وهي أولى خطوات التكامل الاقتصادي العربي طبقاً للنظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي .

ويمكن القول بان مسيرة الاقتصاد العربي رغم كونها حافلة بالقرارات والاتفاقيات والمداخل والمؤسسات، إلا أن منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك ظلت متواضعة محدودة الوزن والأثر، ولم تجسد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية، ولم تساعد على تخليص الاقتصادات العربية من اختلالاتها الهيكلية، ولم تساعد على بناء القاعدة الاقتصادية العربية الصلبة التي تشكل السياج الواقي للأمن الاقتصادي العربي، ولم تساعد على تخليص الاقتصاد العربي من أزمة تبعية بعض اقتصاداته للخارج وتحرير موارده من السيطرة الأجنبية. بل أن هذه المنجزات لم تساعد على تشكيل نظام اقتصادي عربي مستقل قائم على الاعتماد على الذات والتعامل مع الخارج من موقع التكافؤ لا التبعية. فضلاً عن أن تلك المنجزات لم تتناسب والإمكانات القومية، كما لم تتناسب والطموحات القومية والآمال القومية المعقودة على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، كما أن منجزات هذه المسيرة لم تتناسب حتى مع ما بذل من جهد ومال لانعقاد مؤتمراها وندواتها، فجاءت المنجزات مخيبة للآمال القومية .

وبعد مضي أكثر من نصف قرن على هذه المسيرة التكاملية لابد من الوقوف عند أهم عوامل إخفاقاتها. ومما يلاحظ هنا أن محاكاة بعض نماذج التكامل الأجنبية خاصة تقليد التجربة الأوروبية ونقل مراحلها نقلاً عشوائياً بدون الأخذ بنظر الاعتبار الواقع العربي وتعقيداته الاقتصادية أسهم في إخفاق المؤسسة الاقتصادية العربية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. فلقد تبنت المؤسسة الاقتصادية العربية نظرية التكامل الرأسمالية عبر مراحل متدرجة تبدأ بمرحلة منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي ، ثم السوق المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادي والنقدي، ثم المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الاندماج والتوحيد الاقتصادي. ولقد كان تبني

النظرية الرأسمالية للتكامل في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي أقرت عام 1957 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1964، ملائماً لطبيعة الإنتاج العربي .

أن التجربة الاقتصادية التكاملية العربية قلدت التجربة الأوروبية دون أن تأخذ وتلتزم بشروط تطبيقها لا من حيث الآليات ولا من حيث كيفية تنفيذ القرارات، كما إنها لم تأخذ بنظر الاعتبار الواقع الاقتصادي للأقطار العربية، فقفزت فوق ذلك الواقع. ومما زاد من عوامل عدم نجاح التجربة العربية مقارنة بالأوروبية، أن التجربة العربية فشلت في تطبيق مبدأ تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية بين الأقطار العربية. كما أن عدداً من الأقطار العربية ظلت متمسكة بقطرية عاتية، فضلاً عن أن الاهتمام بقضايا التكامل الاقتصادي العربي ظل اهتماماً لفظياً ولم يتحول هذا الاهتمام إلى التزام يجسد الارتباط العضوي بين الاقتصاديات العربية.

ومما أسهم في تواضع منجزات مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك سرعة الانتقال من مدخل لآخر ومن تجربة لأخرى دون استكمال شروط ومراحل التجربة السابقة ، فالانتقال مثلاً إلى السوق الموحدة يحتاج إلى استكمال شروط الجدار الجمركي الموحد ، كما أن استكمال مرحلة التكامل الاقتصادي والنقدي يستوجب استكمال شروط السوق الموحدة. وفي التجربة الأوروبية نرى التزاماً من قبل الدول الأعضاء بشروط كل مرحلة قبل الانتقال إلى المرحلة الثانية أو الجديدة . أما في التجربة العربية فنلاحظ انه كلما أخفقنا في تجربة اقتصادية تكاملية انتقلنا إلى تجربة أخرى وتركنا التجربة السابقة دون أن نعالج أسباب فشلنا في التجربة الأولى.

ولو تفحصنا التجربة العربية لرأينا إنها بدأت بمسيرة التعاون ثم انتقلت إلى صيغة المراحل في اتفاقية الوحدة عام 1964. وفي عام 1980 انتقلت التجربة إلى مدخل جديد هو مدخل الإستراتيجية الذي تزامن مع المداخل الإقليمية للمجالس التعاونية. ونظراً لعدم دخول الإستراتيجية حيز التطبيق عادت المؤسسة الاقتصادية العربية بتبني (من جديد) المدخل الكلاسيكي وهو المدخل التبادلي القائم على

منطقة التجارة الحرة العربية استجابة لظروف وتطورات الاقتصاد العالمي وليس استجابة لظروف التكامل الاقتصادي العربي، وهنا جاءت الدعوة لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1997 متجاوزة تجربة السوق العربية المشتركة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. والتي كانت تجربة ناجحة بكل مقاييس التكامل الاقتصادي، وقد خطا المجلس في إطار هذه التجربة خطوات متقدمة أوصلته إلى إصدار القانون الجمركي الموحد.

وعليه تكمن إشكالية المشهد الاقتصادي العربي في عدم بلورة رؤية تنموية تكاملية واضحة، وعدم وضوح الرؤية التنموية التكاملية جعلنا ننتقل في تبني المداخل التكاملية من النقيض إلى النقيض، بينما كان المفروض أن تقوم التجربة العربية التكاملية على وضوح الرؤية المنطلقة من واقع الاقتصاد العربي والمصالح الاقتصادية القومية، وأن تقوم على التزام واضح باستكمال إجراءات وشروط كل مرحلة ولنعطي مثالاً على ذلك وهو أن أوروبا أصدرت ما يسمى بالكتاب الأبيض المتضمن (279) إجراء واجب التنفيذ من قبل الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد قبل تشكيل السوق الأوروبية الموحد في عام 13/ 12/ 1992 .

أما بالنسبة للتجربة العربية فإن كل القرارات التي اتخذت في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك هي قرارات غير ملزمة، فكيف يتحقق التكامل في ظل عدم إلزامية القرارات؟

واليوم تكرر المؤسسة الاقتصادية العربية الرسمية ذات الخطأ الذي وقعت فيه قبل خمسين عاماً ، فلقد أخذت هذه المؤسسة تنادي بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بمعزل عن بقية مراحل التكامل الاقتصادي الأخرى. ويكمن الخطأ التاريخي الجديد في كون تلك المؤسسة الاقتصادية العربية لا تزال تنظر إلى قضية التكامل نظرة جزئية وكأن قضية التكامل الاقتصادي العربي مسألة أخرى .

ومن البديهي أن التجربة لا تقلد إلا بتوافر ذات الشروط الموضوعية والفنية والجغرافية للأرض وللشعوب والمناخ والآليات التكاملية. ويبدو لنا أن دعوة

البعض لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى جاء بفعل نجاح التجربة الأوروبية، وهذا ينطوي على شيء من الإخلال بوحدة التحليل الاقتصادي. إن من واجبنا دراسة عناصر قوة نجاح التجربة الأوروبية لا تقليدها بصورة عشوائية. وأن من واجبنا دراسة واستكشاف إمكانية تنمية مثل هذه العناصر كقضية التزام الدول العربية بتنفيذ القرارات وكقضية قبول الدول العربية التنازل عن جزء من سيادتها الوطنية لصالح السيادة القومية المركزية، وإناطة مهمة رسم وتحديد السياسات النقدية القطرية بجهة نقدية عربية وغير ذلك من الأمثلة، وهنا قد نتوقف عند مفارقة وهي أن الكثير من الأقطار العربية قد قبلت التنازل عن جزء من سيادتها القطرية لصالح السيادة الكونية سواء في اندماجها في الاقتصاد العالمي أو دخولها منظمة التجارة العالمية ودخولها في المشاريع الإقليمية الجديدة. وفي ذات الوقت فإن هذه الأقطار ترفض التنازل عن جزء من سيادتها لصالح التجمع الاقتصادي العربي.

ولعل من واجبنا التنبيه بأن تقويمنا لمنجزات المشهد الاقتصادي العربي الراهن يوجب على راسمي السياسات الاقتصادية العربية تشخيص المعوقات التي حالت دون الارتباط العضوي بين الاقتصادات ومعالجة المعوقات، وإعادة فتح ملف العمل الاقتصادي العربي المشترك في ضوء الالتزام بالمرجعيات القومية، كما يستوجب إعادة هندسة التكامل الاقتصادي العربي وإعادة توجيه مسار الفكر التنموي العربي بعيداً عن تقليد تجارب التكامل الاقتصادي العالمية التي لها شروطها وظروفها، وبعيداً عن تبني سياسات التحررية الاقتصادية الانكشافية.

ويتميز المشهد الاقتصادي العربي الراهن بخصائص سلبية أخرى، من أبرزها الخلافات السياسية الطارئة بين الدول العربية التي أدت إلى تعطيل العديد من قرارات العمل الاقتصادي القومي وإلى تجميد الكثير من الإجراءات. كما ألحقت المحاور والتكتلات السياسية ضرراً كبيراً بهذا العمل، وأدى سرعة إقامة المحاور وتبديلها بين مجموعات الدول العربية إلى فرض حالة من الاضطراب في مسيرة العمل الاقتصادي المشترك الأمر الذي أدى إلى عدم استمرارية هذا العمل

وإضعافه. ومن شأن هذه الأمور أن تضعف التوجه نحو تبني مداخل طويلة الأجل لهذا العمل كالتنسيق في المجالات التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة وإلى فترة استقرار طويلة الأمد كالصناعة والزراعة .

كما ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي في تعزيز الروابط الاقتصادية غير المتكافئة مع الدول الصناعية المتقدمة، وعمقت النزعة الاستهلاكية وعززت سلوكيات الترفع عن استهلاك المنتجات المحلية أو العربية وأشاعت أجواء محاكاة أنماط الحياة الغربية .

وإضافة إلى ذلك فان السياسات الاقتصادية القطرية قد عمقت النزعة القطرية بشكل كبير وأوجدت فئات وشرائح اجتماعية تحمي وتطور النزعة القطرية. كما أن إلزام الاقتصادات العربية بتطبيق برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية اضعف كثيراً من قدرة هذه الاقتصادات على مواجهة مهمات التكامل الاقتصادي العربي.

كما أن سياسة التنمية لم تُرسم على أساس تلبية الحاجات الأساسية للسكان، الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق النمو المتوازن قطاعياً، وعدم إمكانية بناء هياكل إنتاجية لتلبية تلك الحاجات .

كما أن نمط التنمية العربية عمق الطابع المزدوج لاقتصادات العديد من الأقطار العربية وساهم في التباعد بينها اقتصادياً، وفي الغالب أدى هذا النمط إلى ارتباط القطاع الحديث بالعالم الخارجي.

وهكذا حال تبني الأنماط التنموية القطرية دون إمكانية تحقيق أهداف التكامل الإنمائي الهادف إلى تحرير الإنسان العربي وتحرير طاقاته المبدعة ورفع مستوى الأداء الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخول ورفع مستوى الاعتماد القومي على الذات، كما أن هذه الأنماط لم تؤدي إلى توسيع وتنويع مصادر الدخل، إذ لا تزال معظم اقتصاديات الدول العربية تعتمد على عدد قليل من المنتجات الزراعية أو الصناعية، ومازال الاقتصاد العربي يعاني من محدودية الصادرات.

لقد أدت هذه الأنماط إلى تشويه البنية القطاعية للاقتصاد العربي وذلك بسبب التقلص الذي حدث في قطاع الزراعة وبطء نمو قطاع الصناعة إلى جانب نمو قطاع الخدمات بشكل بارز.

وكان من المفروض بالاقتصاديات العربية أن تعيد هيكلة اقتصادياتها وأن تتبنى سياسات اقتصادية هدفها فك الارتباط التبعي للاقتصاد العربي عن طريق تحرير الاقتصاد العربي من كافة شبكات التبعية وآلياتها وبما يؤدي إلى تجسيد التطورات الاقتصادية التكاملية العربية، ومعالجة اعتماد الأقطار العربية على تصدير سلعة واحدة ، أو عدد محدود من السلع ، وتركز التجارة الخارجية العربية على الاستيراد والتصدير مع عدد محدود من الدول الصناعية، وتنامي الاعتماد على استيراد التكنولوجيا، وتنامي الاعتماد على استيراد نسب عالية من المواد الغذائية بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي لسد احتياجات السكان. هذا إضافة إلى الدور الذي تلعبه الشركات متعدية الجنسية وشبكاتها وآلياتها المتعددة في تعميق هذه التبعية.

وكان لضعف الإرادة السياسية عاملاً آخر من العوامل الأساسية التي أدت إلى محدودية انجازات الاقتصادات العربية، في هذه المرحلة، ومن أبرز العوامل وراء ضعف الإرادة السياسية هو عدم وضوح أو إدراك الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادي. ولقد أسهم في عدم الجدية في التطبيق غلبة النظرة الآنية على النظرة الطويلة الأمد، وطغيان المصالح العاجلة على المنافع الآجلة، فضلاً عن تخوف عدد من الدول العربية من الانضمام إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تخوفاً لا مبرر له.

وأخيراً جاءت موجة التحررية الاقتصادية الجديدة ومشاريع اقتصاد العولمة ومشاريع إعادة هندسة الرأسمالية ومشاريع النظام التجاري العالمي بقيادة منظمة التجارة العالمية، ومشاريع الإصلاح والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، ومشاريع الأقلمة الجديدة، ومشاريع تفكيك القطاع العام ومشاريع تقليص دور

الدولة في إدارة الاقتصاد، إلى غير ذلك من مشاريع نهاية القرن وبداية القرن الحادي والعشرين لتفعل فعلها في تدهور منجزات المشهد الاقتصادي العربي الراهن وتعميق التباعد الاقتصادي بين الدول العربية، وبعثرة منجزات التكامل الاقتصادي العربي.

وفي ضوء هذه التطورات، يمكن التأكيد أن المشهد الاقتصادي العربي الراهن قد تأثر بجملة من التطورات الاقتصادية العالمية المعاصرة، من أبرزها":-

- التدويل المتوالي والسريع للحياة الاقتصادية .
- التوجه نحو سياسة التحررية الاقتصادية الجديدة والتوجه نحو تفكيك القطاع وتبني أصولية الأسواق الحرة .
- الدور المتزايد لتبني برامج الإصلاح والتكيف الاقتصادي طبقاً لشروط صندوق النقد الدولي .
- ظهور النظام التجاري الجديد بقيادة منظمة التجارة العالمية .
- الميل نحو إنشاء مناطق التجارة الحرة العربية – الأجنبية .

لا شك أن اختلالات المشهد الاقتصادي العربي الراهن تعمقت بفعل هذه التطورات، مما أسهم في عدم إمكانية انجاز مهام التحرر الاقتصادي العربي وتحقيق السيطرة العربية على مستقبل الاقتصاد العربي، والسيطرة على الموارد العربية وتحريرها من التبعية والحيلولة دون بناء التنمية المستقلة وتصحيح اختلالات هياكل الإنتاج العربية .

وعلى الرغم من الجهود العربية التي بذلت على المستويين القطري والقومي، فإن مؤشرات المشهد الاقتصادي العربي الراهن ظلت متواصفه محدودة الوزن والأثر ولا تشكل نقلة نوعية. كما لم تتمكن من تجسيد الارتباط العضوي بين هذه الاقتصادات. بل نلاحظ أن صورة الاقتصادات العربية تزداد قتامة مع موجة الانفتاح الجديدة، ومع موجة دخول أو" إدخال" ملف العمل الاقتصادي العربي

في ثلاجة التجميد العميق. وبدلاً من التفكير في مهام كسر قيود التبعية والحرص على تحقيق التنمية المستقلة، يزداد الحديث عن ضرورات التكيف مع أيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وتتزايد موجة التراجع عن برامج التنمية أمام تزايد التوجه نحو برامج التكيف. ويزداد الحديث في الوقت الحاضر عن "تغريب التنمية العربية" بدلاً من تعريبها، كما تجري محاولات مكثفة لإخراج مصطلحات مثل التنمية المستقلة والتبعية وفك الارتباط من اللغة الاقتصادية الدارجة ليجري الحديث عن الاختراق الاقتصادي المتبادل وانفتاح الأسواق وتكاملها، وأصبحت ثقافة السوق مهيمنة على ثقافة دولة الرعاية الاجتماعية.

وفي ضوء المشهد الاقتصادي العربي الراهن فان الاقتصادات العربية باتت مهددة بأطول وأعمق اختراق عرفه التاريخ الاقتصادي العربي وهو اختراق متعدد الألوان والأشكال.

وباتت عملية صنع القرار الاقتصادي العربي تكتنفها الضغوط من كل الاتجاهات وتخضع لكثير من المقيدات الخارجية .

كما باتت عملية التنمية المستقلة والخيارات التنموية العربية موضع تساؤل، وأصبح خيار الانفتاح الانكشافي في ظل صرعة التحررية الاقتصادية الجديدة المؤدلجة هو الخيار الذي بدا للعديد من الاقتصادات العربية الخيار المتاح تبنيه دون تقدير كاف للكلف الاقتصادية والاجتماعية الباهضة التي ستدفعها على المدى البعيد، والتي تتمثل بنقل الكثير من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية إلى مراكز الرأسمالية المتقدمة والشركات عبر الوطنية، والمؤسسات الكونية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

وحتى موارد الأمة وثرواتها الاقتصادية باتت خاضعة لمرجعية عولمة الموارد وبما يؤدي إلى تقييد استخدام تلك الموارد بما بعيداً عن المصالح الاقتصادية العربية وبما يحقق من جهة أخرى مصالح الرأسمالية المتقدمة وشركاتها الدولية وآليات عمل مؤسساتها.

ولقد أوشكت الاقتصادات العربية أن تخرج من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وهي تعاني من تدهور كبير في مستوى أدائها التنموي، ومن زيادة درجة حساسيتها للمتغيرات الاقتصادية الدولية، كما تعاني من ضعف كبير في درجة التحكم بمواردها القومية ومسارات برامجها الاقتصادية. كما تدهورت مؤشرات أداء الاقتصاد العربي بسبب العولمة الاقتصادية القائمة على التحررية الاقتصادية الجديدة المؤدلجة، والنظام التجاري العالمي الذي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية، ومتغير التخصيصية الهادف إلى تفكيك القطاع العام وجعله العدو المختلق.

ومما زاد من تدهور المشهد الاقتصادي العربي المعاصر إتباع العديد من الأقطار العربية أنماطاً تنموية قطرية انعزالية يغيب عنها البعد القومي مما ساهم في تعميق التبعية والتجزئة على حساب الاستقلالية والتكامل. إذ أن هذه الأنماط الانعزالية قد عمقت التباعد الاقتصادي بين الدول العربية وجعلت العلاقات الاقتصادية العربية تقتصر على العملية التبادلية سواء ضمن الاتفاقيات الجماعية المبعثرة أو الاتفاقيات الثنائية التي تخلو من البعد التكاملي. ومع أن هذا النمط الانعزالي هو وليد التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية، إلا انه أصبح عاملاً ديناميكياً في تعميق اندماج الاقتصاديات العربية في النظام الرأسمالي العالمي، وأصبح الخيار المطروح أمام الأقطار العربية .

أن مؤشرات المشهد الاقتصادي العربي تؤكد التبعية الصارخة للاقتصاد العربي عبر آلية تكامل الاقتصادات العربية مع الاقتصاد الدولي والتي دفعت بالاقتصادات العربية نحو المزيد من الارتباط والتبعية بالسوق الرأسمالي العالمي ولم تؤد إلى تحقيق الترابط والتلاحم بين الأقطار العربية وبعضها البعض.

كما ساهم اعتماد المدخل التبادلي بدلاً من المدخل الإنتاجي في خلق اتجاهات نحو التشتت الاقتصادي. أن الدول العربية في انتهاجها المدخل التبادلي لم تسلك الطريق الطبيعي وهو اختيار مدخل الإنتاجي الإنمائي والتكامل الإنتاجي بما

يسهم في تعزيز القاعدة الإنتاجية وتنويعها، وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة لتوفير الفائض الإنتاجي للتبادل .

وعلى جبهة إدارة التكامل الاقتصادي العربي أسهم غياب الجبهة المركزية المسئولة عن تنفيذ القرارات الإلزامية الخاصة بالتكامل العربي (كوجود مجلس أعلى للتكامل الاقتصادي) في عدم تنفيذ القرارات الاقتصادية الخاصة بهذا التكامل. وبسبب كل هذه العوامل كانت منجزات تجربة التكامل الرسمية بشتى مداخلها متواضعة جداً محدود الأثر والوزن، ولم تكن لتتناسب مع الجهود المبذولة والإمكانات المتاحة والطموحات القومية، فهي لم تغير كثيراً من الناحيتين الموضوعية والعملية موقع الوطن العربي في الاقتصاد العالمي ولم تحقق تشابكاً عضوياً بين اقتصاداته وظلت هذه المنجزات هامشية في معظمها .

أما قضية تنامي العلاقات الاقتصادية العربية في حجمها المطلق فيجب أن لا يحجب عنا حقيقة ضآلة وتدني أهميتها النسبية وخاصة في مجالها التجاري، حيث لم تتجاوز نسبة التبادل التجاري العربي البيني 8.5٪ طيلة العقود الخمس الماضية.

ومما أسهم في تدهور الوضع الحالي لمؤشرات المشهد الاقتصادي العربي، اندفاع العديد من الاقتصادات العربية نحو تبني برامج الانفتاح الانكشافي وما رافقها من تحررية مؤدلجة بإيديولوجية المشاريع الاقتصادية الكونية التي تهدف إلى حماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات الدولية، وفتح الأسواق أمام السلع والاستثمارات والخدمات الأجنبية ، فضلاً عن تبني مشاريع الاندماج في الاقتصاد العالمي من موقع اللا تكافوء، وتبني المشاريع الإقليمية اللا قومية كمشروع الشرق أوسطية ومشروع المتوسطية، وكذلك توجه بعض الاقتصادات العربية نحو تبني مشاريع مناطق التجارة الحرة الأجنبية العربية .

وبالإضافة إلى كل ذلك فقد اتبعت العديد من الاقتصادات العربية برامج وسياسات للتصحيح والتكيف شملت العديد من المجالات الاقتصادية أدت إلى تحرير أسعار السلع والخدمات وتحرير التجارة الخارجية، وفتح الأسواق وإزالة نظم

الرقابة الحكومية. وقد ارتبطت معظم تلك البرامج والسياسات بشروط التمويل من المؤسسات الدولية، ولم تتمكن الكثير من الدول العربية التي اتبعت هذه البرامج والسياسات من الحد من الاختلالات الهيكلية إلا بقدر ضئيل جداً، كما أن هذه السياسات لم تمكن تلك الدول من تحقيق التوازن الداخلي المتعلق بتمويل الاستثمارات من المدخرات الوطنية (الاختلالات المالية والاستثمارية) .

وحيث أن الهدف المركزي من سياسات وبرامج الإصلاح الهيكلي ينصب على الجوانب المالية والنقدية والسعرية، فان تشوهات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية قد تعمقت بفعل هذه السياسات والبرامج. فلقد ظلت القطاعات السلعية خاصة الزراعة والصناعة تلعب دوراً هامشياً في قيادة التنمية الزراعية والصناعية بل في قيادة التنمية الاقتصادية ككل .

لذا لم تتمكن هذه السياسات والبرامج من معالجة اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، وفشلت تلك السياسات في زيادة مساهمة القطاعات السلعية في ذلك الناتج.

وفي ظل هذا الخيار تحولت المؤسسات الاقتصادية العربية إلى ظاهرة ثقافية ليس لها تعبير تكاملي، ومثل هذا التحول وهو بداية تراجع ملف العمل الاقتصادي العربي المشترك، لاشك أن هذه النهاية المحزنة لملفات العمل الاقتصادي العربي المشترك إذا ما تحققت ستعرض الاقتصادات العربية لمزيد من التشتت والتدهور.

وفي ظل هذا الخيار ستصبح القاعدة الاقتصادية العربية أكثر تصدعاً، وستصبح أسوار الأمن الاقتصادي العربي أكثر انخفاضاً، وستصبح الاقتصادات العربية أكثر انكشافاً، بل أن الاقتصادات العربية ستكون فاقدة لسيطرتها على عملية صنع القرار الاقتصادي، طالما أن قراراتها السياسية تكتنفها الضغوط من كل الاتجاهات وتخضع لكثير من المقيدات الخارجية .

إن خيار الانفتاح الانكشافي في ظل موجة التحررية الاقتصادية الجديدة المؤدلجة (العولمة الليبرالية) هو الخيار الذي تبنته العديد من الاقتصادات العربية مؤخراً دون تقدير كاف لكلفته الاقتصادية والاجتماعية الباهضة على المدى البعيد والتي تتمثل بنقل الكثير من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية إلى مراكز الرأسمالية المتقدمة والشركات عبر الوطنية والمؤسسات الكونية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

ولعل إشكالية هذا الخيار تتجلى في تبني العديد من الاقتصادات العربية خيار الانفتاح الانكشافي وهي تعاني من تدهور كبير في مستوى توجهاتها لبناء اقتصاداتها الوطنية ، وفي زيادة درجة حساسيتها للمتغيرات الاقتصادية الدولية، كما تعاني من ضعف كبير في درجة التحكم بمواردها القومية ومسارات برامجها التنموية.

وعليه أصبح الآن الخيار الحقيقي المطروح للأقطار العربية ليس خياراً بين التنمية القطرية والتنمية القومية، وإنما هو خيار بين مشهد تكامل التبعية للنظام الرأسمالي العالمي ومشهد الإنماء التكاملي العربي وبناء الفضاء الاقتصادي العربي.

وأكثر ما يخشى من نتائج مشهد الانفتاح الانكشافي ضياع الخطوات الايجابية التي تحققت عربياً كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، والمشروعات التكاملية الأخرى في ظل غياب أي تصور عربي واضح لنتائج هذا المشهد من قبل المؤسسة الاقتصادية العربية.

وفي ظل توجهات هيمنة مراكز الرأسمالية المتقدمة والشركات الأممية على حركة الاقتصاد العالمي، فمن المتوقع أن يزداد تهميش الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي. وعليه يجب العودة إلى مشهد العمل الاقتصادي العربي المشترك من اجل السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي، ذلك العمل القادر

على تجسيد التكامل الاقتصادي العربي والارتباط الإنتاجي والتبادلي بين الاقتصادات العربية.

وابرز ما يلاحظ على مشهد العمل الاقتصادي العربي المشترك رغم أهميته القصوى، انه ما يزال يواجه العديد من المعوقات ولا يزال يواجه معوقات من قبيل التوجه القطري وتدني مستوى الإرادة السياسة.

لقد قامت معظم الدول العربية بإصلاحات هيكلية في اقتصادياتها بهدف الانفتاح على الاقتصاد العالمي على حساب الانفتاح العربي البيني. وهيمنت سياسة السوق على ما عداها من سياسات. وبفعل هذه السياسات تشهد الاقتصاديات العربية تياراً كاسحاً يدعو إلى تفكيك القطاع العام، والإزالة المتسرعة للقوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية، وانسحاب الدولة من إدارة الأنشطة الاقتصادية، وفسح المجال للاستثمار الخاص والأجنبي لممارسة فعالياتها دون تدخل حكومي، وقد اخذ هذا التيار ينتقد مجمل النظريات التي تؤكد على دور القطاع العام، واصفاً هذا القطاع بأنه السبب في الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية. وضمن موجة اللبرالة الاقتصادية اخذ القطاع العام ينحسر تاركاً المجال للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي ليملأ الفراغ بعيداً عن أي اعتبار يتعلق بالكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، وبعيداً عن أي اعتبار يتعلق بمشاكل التنمية طويلة الأجل.

وتأتي الدعوة المحمومة للتخصصية بلا قيود تحت ذريعة إعادة الهيكلة الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي التي تبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتحت هذه الذريعة راحت هذه المؤسسات تطالب الأقطار العربية التي ساقها سوء طالعها إليها بتفكيك القطاع العام، وحتى تحديد أسماء شركات القطاع العام التي يجب تصفيتها، وهكذا انحسر دور الدولة في إدارة الأنشطة تبعاً لإدارة مؤسسات برتن وودز في تلك الأقطار العربية التي طبقت الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلتها طبقاً لشروط الصندوق والبنك الدوليين

(الرأسمالية بلا قيود) ولم تكتف برامج مؤسسات برتن وودز بتفكيك القطاع العام وتقليص سلطة الدولة، فراحت تملي شروطاً للتحررية المؤدلجة في مجال أسعار الصرف وأسعار السلع، وحرية التجارة وإلغاء الدعم، ورفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي.

كما خضع المشهد الاقتصادي العربي لسياسات توافق واشنطن والتي انصبت على تقليص دور الدولة الاقتصادي وإلغاء دعم الأسعار، وحرية التجارة ورفع القيود على الاستثمار الأجنبي وتحرير أسعار الصرف ، وأسعار الفائدة، وهذه المعالجات وجدت أصلاً لظروف البلدان المتقدمة ولا تتعلق باعتبارات الكفاءة الاقتصادية أو بآفاق التنمية بعيدة المدى.

ولا شك أن تحريك مصادر النمو بتطبيق سياسات مؤسسات برتن وودز لا يعدو أن يكون إستراتيجية طوبائية بحتة، لان مثل هذه السياسات لا ينتج عنها سوى هياكل طرفية أكثر اندماجاً في المنظومة العالمية ، وأن التمسك بهذه السياسات سيؤدي في نهاية المطاف، إلى التمسك بأذيال الشركات متعددة الجنسية. لذا ترفع الشركات متعددة الجنسية شعار التخلص من القطاع العام لكي تتمكن تلك الشركات من الحصول على مواقع إنتاجية بأقل تكلفة، ويتمكن رأس المال متعدد الجنسية من السيطرة على المجتمعات الطرفية. أن اللحاق بركب التنمية العالمية عبر آليات اللبرالة المؤدلجة ما هو إلا مشروع طوبائي .

وختاماً يأتي هذا المؤلف بأمل الإسهام في التوصل إلى تصور لكيفية الخروج من المأزق الذي يواجه المشهد الاقتصادي العربي لمواجهة التحديات التي تواجه مستقبل الاقتصاد العربي سواء ما كان يعود البعض منها لآثار التخلف التاريخي للوطن العربي، أو يعود منها إلى التطورات الاقتصادية والإقليمية الدولية المعاصرة.

وعليه فان هذا المؤلف يهدف بالدرجة الأساس إلى إزالة الرؤية الضبابية التي تكنف مسيرة التنمية العربية من خلال إلقاء الضوء على درجة انكشاف وتبعية الاقتصاد العربي وهشاشة بنيته الهيكلية. ويدعو هذا المؤلف إلى ضرورة إعادة هندسة التكامل الاقتصادي العربي، وهذا يستوجب الانطلاق من رؤية نقدية واضحة لمسار العمل الاقتصادي العربي المشترك ولطبيعة الآليات المستخدمة لتحقيق الأهداف المعلنة لهذا العمل بعيداً عن المثاليات والأماني المجردة، تلك المثاليات والأماني التي أبقت المشهد الاقتصادي العربي بعيداً عن الصيغ الملائمة لطبيعة الأوضاع العربية.

أ.د. حميد الجميلي

استاذ الاقتصاد

جامعة الزرقاء

عمان / الأردن

2013

الفصل الأول

المحتوى الاقتصادي العربي الراهن في ظل مرجعيات الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين

مقدمة

أولاً :- حال الأمة الاقتصادي الراهن

ثانياً :- خصائص المحتوى الاقتصادي العربي المعاصر

ثالثاً :- إشكاليات المحتوى الاقتصادي العربي المعاصر

رابعاً :- الاستنتاجات

الفصل الأول

المحتوى الاقتصادي العربي الراهن في ظل مرجعيات الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين

مقدمة :ـ

تواجه اقتصادات الجنوب عموماً ومنها الاقتصادات العربية وقد أوشكت أن تدخل أزمته العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين مرجعيات الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة. وبلا شك فان هذه المرجعيات لن تكون بأي شكل من الأشكال قريبة من مرجعيات الاقتصاد الذي حكم القرن العشرين لا من حيث الشكل ولا المحتوى. وطبقاً لمرجعيات الهندسة المرتدة فان قواعد السلوك التي بدأت تحكم الاقتصاد العالمي الجديدة تهدف إلى إدارة الاقتصادات الوطنية من الخارج إدارة شديدة المركزية، مما يعني تهميش الكثير من دول العالم وإبعادها عن المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية العالمية، وبدون أدنى شك ستكون اقتصادات الجنوب ومنها الاقتصادات العربية من بين تلك الأطراف التي ستهمش في ظل الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الـ (21)، وستدار كمناطق مهمشة من العالم مستبعدة من المشاركة في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي الكوني الذي يهم مستقبلها. أن مثل هذا الوضع سيؤدي إلى إبعاد دول الجنوب عموماً عن المساهمة في رسم معالم اقتصادها وفي تصميم وعاء ومحتوى تنميتها ومؤسساتها .

والهندسة الجديدة هي هندسة مرتدة تهدف إلى إعادة نتاج نظام الهيمنة الاستعماري القديم، وسميت بالمرتدة لأنها تهدف إلى إعادة إنتاج النظام الاقتصادي الذي كان يحكم مرحلة المستعمرات السابقة، لذا فان هذه الهندسة ومرجعياتها تهدف إلى إرجاع عجلة الزمن تحقيقاً لمصالح المنظومة الرأسمالية في اقتصاد القرن الواحد والعشرين بعد أن أصبحت مرجعيات اقتصاد القرن العشرين لا تلبي متطلبات توسع اقتصاداتها[1].

وبخصوص الاقتصادات العربية لابد من التساؤل عن سبب قبول بعض الدول العربية لمرجعيات الهندسة المرتدة والتخلي عن جزء من سيادتها الاقتصاد لمصالح السيادة الكونية من خلال منظمة التجارة العالمية، ومشاريع صندوق النقد الدولي ووصفاته الكونية التي لا تقبل المرونة أو التحريف، فلماذا تقبل تلك الدول إعادة هيكلة اقتصاداتها طبقاً لتلك البرامج، في الوقت الذي ترفض فيه التنازل عن جزء من تلك السيادة لصالح القرار الاقتصادي الدولي؟ ولماذا ترفض إعادة هيكلة اقتصاداتها طبقاً لمعطيات العمل الاقتصادي العربي المشترك؟

تلك تساؤلات لابد من الإجابة عليها إذا أردنا الدخول في العصرنة فاعلين فيها منتجين لا مستهلكين، وإذا أردنا أن نمتلك إرادتنا الاقتصادية بعيداً عن التهميش والتبعية وبعيداً عن نماذج التحررية الاقتصادية والعولمة ومشاريع الوصفات الجاهزة المذلة.

إن السيطرة على المستقبل الاقتصادي لأي امة ليست قضية قابلة للمتاجرة والاستهلاك المحلي من خلال الخطب الإعلامية الواهية، إنها قضية النهوض الاقتصادي لمواجهة التحديات الموروثة التي لازالت قائمة والتحديات الجديدة التي فرضتها التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة ومرجعيات الهندسة الرأسمالية الجديدة.

إن بناء المستقبل الاقتصادي لأي امة وبناء نهضتها الاقتصادية لا يمكن أن يتم من خلال الاهتمام اللفظي بقضايا التنمية والتكامل، ومن خلال الدعوة لفتح أبواب الاقتصادات وتعرضها لشتى أنواع الانكشاف (الغذائي، والزراعي، والصناعي، والتكنولوجي والمالي والاستثماري .... الخ)، ولا يمكن أن يتم عبر مشاريع تعمق الاختلالات القطاعية وتعمق التبعية وعبر مشاريع الاستثمارات الأجنبية التي تتحكم بها الشركات متعددة الجنسية واذرعها من الشركات الأجنبية المنتسبة. وعليه فان بناء نهضة الأمة يجب أن تتم طبقاً لمشروعها الحضاري وهذا ما

يستوجب صحوة اقتصادية للخطاب الاقتصادي العربي الرسمي والشعبي وإدراكا متعمقاً لطبيعة التحديات الاقتصادية الكونية ومخاطر الهندسة الجديدة للرأسمالية ومحاولتها إدماج الاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي دمجاً تبعياً غير متكافئ .

إن مواجهة مثل هذه التحديات لم يعد مجرد مواقف لفظية خطابية جزئية ولم يعد استجابة ظرفية غير مدروسة، بل أن هذه المواجهة بحاجة إلى رؤية جديدة للتحديات التي تواجه المصير الاقتصادي لدول الجنوب عموماً، ولعل في تجربة جنوب شرق آسيا ما يؤكد ذلك[2].

أولاً :ـ حال الأمة الاقتصادي الراهن :ـ

يعاني الاقتصاد العربي مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حاضراً مؤلماً ومستقبلاً تكتنفه الضغوط مع كل الاتجاهات ويخضع لأكبر عملية إعادة هيكلة في تاريخه الطويل لأوفقا لخياراته الاقتصادية، وإنما استجابة لتوجيهات الهندسة الكونية لاقتصاد القرن الواحد والعشرين، ففي إطار هذه الهندسة يعاد إعادة صياغة السياسات العربية بحيث باتت الاقتصادات العربية خاضعة لعملية التفكيك والتركيب الاقتصادي والضم والفرز وإعادة التركيب بعد التفكيك الاقتصادي، وفي حالة استمرارا هذا الوضع فان الاقتصاد العربي سيكون من أكثر مناطق الجنوب تهميشاً في اقتصاد القرن الواحد والعشرين، وسيخضع لخارطة جيو – اقتصادية ستكون اخطر من الخارطة التي خضع لها اقتصاد القرن العشرين.

ولا نبالغ القول أن الرؤية المطروحة للدول العربية تنطلق من إخضاع اقتصادها لأكبر عملية إعادة هندسة معمارية جديدة لتتلاءم مع مرجعيات الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الجديد، وعليه ونحن على أعتاب القرن والواحد والعشرين نرى الكثير من الاقتصادات العربية وقد وقعت في شراك خطاب الهندسة الرأسمالية الجديدة وبوقوعها في هذه الشراك والشباك تكون قد سجنت اقتصادها

وإمكاناتها لسنوات عديدة قادمة، وستجد هذه الاقتصادات أن كلفة الانفصال هذه عالية جداً، لكنها ستجد ذلك بعد فوات الأوان.

ومن خلال تحليل مؤشرات أوضاع الاقتصاد العربي المعاصر نجد أن هذا الاقتصاد يتسم بالخصائص الآتية[3]:-

1- دخلت الاقتصادات العربية القرن الواحد والعشرين وهياكلها الإنتاجية أكثر اعوجاجاً وقاعدتها الاقتصادية أكثر تصدعاً وأسوار أمنها أكثر انخفاضاً وعلاقاتها الاقتصادية البينة أكثر تدهوراً وعلاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي أكثر تكاملاً واندماجاً، وموقعها في منظومة الاقتصاد العالمي الجديد أكثر تخلفاً وتبعياً ومؤشراتها الاقتصادية أكثر تدهوراً، وأمنها الاقتصادي أكثر انكشافاً واختراقاً ومسيرة عملها الاقتصادي العربي المشترك أكثر تباطأً ومنجزات تنميتها الاقتصادية العربية المشتركة أكثر تواضعاً .

2- بالإضافة إلى الاختراق والانكشاف الخارجي فان الاقتصادات العربية مهددة بأطوال وأعمق انكشاف واختراق اقتصادي من الداخل ممثلة بإخضاع تلك الاقتصادات لمشاريع كونية ولوصفات وبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وهذه الوصفات والبرامج تأتي تحت ذرائع التحررية الاقتصادية الجديدة وإعادة الهيكلة وتحسين الكفاءة الاقتصادية وتخليص الاقتصادات من أعباء القطاع العام غير الكفؤ ... الخ.

وكل هذه الذرائع عبارة عن صناعة محلية لان الهدف الحقيقي للهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة يكمن في اختراق الاقتصادات من الداخل وفرض مناهج اللبرالة الاقتصادية المؤدلجة (وفقاً لإيديولوجية المنظومة الرأسمالية) وبما يتيح أبعاد دور الدولة عن الإدارة الاقتصادية وفسح المجال للاستثمارات الأجنبية والشركات غير الوطنية للتسلل داخل الاقتصاد في مرحلة أولية ومن ثم تدويل وحدات الاقتصادات الوطنية وعولمتها ودمجها بالسوق العالمية من موقع متخلف، وبالتالي

إداراتها إدارة اقتصادية مركزية من الخارج في مرحلة ثانية، أي أن الاختراق الداخلي للاقتصادات العربية يتمثل في اللبرالة الاقتصادية المؤدلجة أي في اللامركزية الاقتصادية من الداخل طبقاً الآليات السوق الرأسمالية، وفي المركزية الاقتصادية من الخارج، لذلك تعد اللامركزية الاقتصادية من الداخل شرطاً ضرورياً للمركزية الاقتصادية من الخارج.

3- يتعرض الاقتصاد العربي حالياً لانعطافة تاريخية كبيرة ولكن المفارقة الكبرى هي أن العرب يعيشون حالة تعتيم عميقة بالنسبة للمخططات والترتيبات الاقتصادية التي تخص مستقبلهم الاقتصادي، فالترتيبات الاقتصادية الإقليمية لا تزال تجري في دهاليز مراكز الأبحاث في واشنطن و(إسرائيل) والاتحاد الأوروبي ومنتدى ديفوس للاقتصاد العالمي في سويسرا، بل أن هذا المنتدى هو الذي خطط للمشروع الصهيوني للتطبيع الاقتصادي عبر آليات القمم الاقتصادية التي نظمت لهذا الغرض.

ومدلول هذا التعتيم هو إبعاد الاقتصادات العربية عن المساهمة في رسم معالم مستقبلها الاقتصادي وجعلها تتفرج على الغير وهم يصنعون لها ذلك المستقبل بل وهي تتفرج على الغير وهم يخططون لتكبيل اقتصاداتها واقتصاد أجيالها لسنوات عديدة قادمة.

وفي عصر المعلوماتية والقنوات الفضائية فنحن نعرف كل شيء عن الغير ولكن لا نعرف شيئاً عن مستقبلنا إلا بالقدر الذي يسمح به لنا الآخرون. لذلك باتت عملية صنع القرار الخاص بالمستقبل الاقتصادي العربي تكتنفها السرية التامة والغموض الكبير. لاشك أن مصدر هذا التعتيم نابع من كون هذه المشاريع تتعلق بمصالح مراكز الرأسمالية العالمية ولا علاقة لها بمستقبل الاقتصاد العربي [4].

4- اختلال مأسسة الاقتصاد العربي: لقد باتت منظمات الاقتصاد العربي ومؤسساته مولعة بإصدار القرارات تلو القرارات، لذلك هذه المؤسسات

دخلت العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وهب مكبلة بأسر قرارات اقتصادية لا أول لها ولا آخر، وهذه القرارات لم تؤد إلى نقلة نوعية في منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولم تؤدي إلى تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية، ولم تؤدي إلى بناء القاعدة الاقتصادية العربية التي تشكل السياج الواقي للأمن الاقتصادي، ولم تؤدي إلى معالجة اختلالات التجارة الخارجية العربية، ولم تؤد إلى تحسين العلاقات الاقتصادية البينية ولم تصحح اختلال هياكل الإنتاج العربية. بل إنها إضافة إلى تكرارها وكثرتها وعدم الزاميتها قد أثارت من التناقضات بين الاقتصادات العربية أكثر مما فيها من ملامح التكامل، لذلك لم تكن مأسسة الاقتصاد العربي مأسسة صحيحة مما يعني أن المال والجهد والوقت الذي بذل منذ عام 1945 وهو التاريخ الرسمي لبدء العمل الاقتصادي العربي لم يكن يتناسب مع ما حققته تلك القرارات من منجزات تكاملية.

5- والعرب على أعقاب القرن الواحد والعشرين يتعرض اقتصادهم لهواجس الاختراق والافتراق والانشقاق والإلحاق، تلك الهواجس التي جعلت من الاقتصادات العربية بمثابة دوائر اقتصادية متقاطعة فيما بينها ومتكاملة عالمياً. وهكذا تظهر الوحدات الاقتصادية القطرية كأشلاء اقتصادية غير متآخية[5].

ثانياً :ـ خصائص المحتوى الاقتصاد العربي المعاصر :ـ

مع تسارع المتغيرات الدولية والإقليمية والعربية اخذ المسار والمحتوى الاقتصادي العربي يشهد تغيرات جذرية في غير صالح العروبة الاقتصادية، ومع تزايد نبرة العالمية واللبرالة الاقتصادية المؤدلجة اخذ هذا المحتوى يفقد زخمه في التأكيد على بناء قاعدة اقتصادية كفيلة بتشكيل السياج الواقي للأمن الاقتصادي القومي، كما اخذ يبتعد عن ابرز القضايا الخاصة بالمشروع الاقتصادي القومي النهضوي لينساق وراء الصراعات الاقتصادية التي تشهدها أزمة نهاية القرن من

أجل الإعداد لاقتصاد القرن الواحد والعشرين، وهكذا تراجعت الأولويات الخاصة بالعروبة الاقتصادية لتحل محلها قضايا خاصة بالأقلمة والعولمة الاقتصادية[6].

لقد اخذ المحتوى الاقتصادي العربي الرسمي وغير الرسمي يدعو تارة إلى فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي، وتارة يلوح بأهمية ودور الشركات متعددة الجنسية كما راحت بعض الدول العربية ومؤسساتها الاقتصادية تبشر بالموجة الإقليمية والموجة التحررية الجديدة، بل راحت تدعو إلى تفكيك القطاع العام والإزالة المتسرعة لدور الدولة في الأنشطة الاقتصادية إلى غير ذلك من الأفكار التي تؤكد على تغريب التنمية بدلاً من تعريبها.

وبفعل هذا التوجه انتقل المحتوى الاقتصادي العربي المعاصر من دائرة قضايا الاقتصاد العربي إلى دائرة الاقتصاد المعولم، والأكثر من ذلك فان هذا المحتوى اخذ يروج لأفكار مفادها أن طريق التقدم والتنمية لابد وأن يمر عبر التحررية الاقتصادية الجديدة، وأن قبول هذه التحررية والتكيف معها أمر لا مفر منه لتحقيق التقدم والتنمية.

وطبقاً لهذا التغير الجذري في المحتوى الاقتصادي العربي، بدا الحديث عن القضايا التي كانت لفترة قصيرة من قبيل المحرمات كالحديث عن الأمن الإقليمي بديلاً للأمن القومي، وعن هوية إقليمية بديلة للهوية الاقتصادية العربية. ويمكن القول أن خصائص هذا المحتوى بدأت تتمحور حول أطروحات العولمة الاقتصادية ومرجعياتها، ولعل ابرز قضايا التحررية الاقتصادية الجديدة التي بدأ المحتوى الاقتصادي القومي يتمحور حولها، هي تلك القضايا المتعلقة باندماج الاقتصاد العربي بحركة الاقتصاد العالمي والتوجه المتسارع لتفكيك القطاع العام وإلغاء أنظمة رقابة الدولة وإبعادها عن إدارة الاقتصاد الوطني، والتخلي عن الخيارات الاقتصادية القومية.

ولقد دفع الفعل الاستراتيجي الغربي المحتوى الاقتصادي العربي المعاصر نحو التركيز على قضايا الاندماج بالاقتصاد العالمي والاقتصاد الإقليمي وذلك من اجل أبعاد هذا المحتوى عن قضايا الاقتصاد العربي ومحوره التكاملي وخاصة محور مرجعية الاندماج الاقتصادي العربي وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. لاشك أن الماسكين بالهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين كانوا ولا يزالون يسعون إلى التأثير على المحتوى الاقتصادي العربي المعاصر من أجل تغيير منطلقاته ومفرداته.

أن مثل هذا التوجه يسمح باندماج الاقتصاد العربي بالاقتصاد العالمي والإقليمي دمجاً تبعياً واعياً، ولا يسمح بدمج الاقتصاد العربي داخلياً أو بينياً باتجاه تحقيق الإنماء التكاملي العربي، أي أن الخصائص الجديدة للمحتوى الاقتصادي للنظام العربي تسمح بتغير وضع المؤسسة الاقتصادية العربية بما ينسجم ومتطلبات المؤسسة الاقتصادية العالمية الجديدة ولا تسمح بتغير وضع المؤسسة الاقتصادية العربية بما تتطلبه إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وهذا ما ينبغي أن يرفضه العقل الاقتصادي القومي حفاظاً على الخصائص الأصلية للخطاب الاقتصادي القومي. وإذ كان الخطاب الاقتصادي القومي المتأثر بالمحتوى الاقتصادي العالمي كما تروج له منظومة اقتصاد العولمة اخذ يتخلى عن الثوابت الاقتصادية القومية بقصد أو بدون قصد، فمن واجبنا جميعاً التنبيه إلى أوهام التنمية عبر محتوى اقتصاد العولمة الجديد. أن كل ما يطرحه هذا المحتوى من خصائص سيؤدي في نهاية المطاف إلى نفي لذاتية النظام العربي وإخضاعه لشبكة المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية .

أن نظرة تحليلية لمفردات المحتوى الاقتصادي العربي المعاصر نجدها قد أهملت مسألة الولاء الاقتصادي العربي وغادرت مناقشة أي شيء يتعلق بإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ومسألة بناء العلاقات الاقتصادية

العربية على أسس صحيحة، وباتت مفردات هذا المحتوى تبحث عن وعاء تنموي خارجي لحل معضلة الاقتصاد العربي، وغابت مفردات مثل التنمية المستقلة والمتمركزة على الذات، ونظريات التبعية وفك الارتباط والدور السلبي للشركات متعددة الجنسية.

والمتتبع لأطروحات المحتوى الاقتصادي العربي المعاصر يلاحظ تراجع أطروحات التي كانت تشل محور الخطاب الاقتصادي العربي في الثمانينات كالحديث عن المشاريع العربية المشتركة والتجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية وآفاقها المستقبلية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، والاتحادات العربية النوعية وتنشيط مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ومعالجة اختلالات هياكل الإنتاج العربية، والأمن الغذائي العربي.

وبدلاً من تسليط الأضواء على هذه المعضلات التي لم تحسم بعد، راح المحتوى الاقتصادي العربي يخضع لموضوعات تبشيرية كالدعوة إلى الانتماء للشرق أوسطية والدعوة لتبني برامج التحررية لصندوق النقد الدولي، والدعوة لقبول الاندماج بالسوق العالمية اندماجاً تبعياً، والدعوة للترحيب بالاستثمارات الأجنبية.

وإزاء هذه الموجة، راح المحتوى الاقتصادي العربي يبتعد عن مسألة التنمية العربية المستقلة ومسألة إعادة توجيه التنمية العربية، بل ومسألة الفكر التنموي العربي ومتطلبات التنمية العربية .

ولعل اخطر ما في مفردات المحتوى الاقتصادي العربي المعاصر، أن هذا المحتوى يفند كل الآراء التي تؤكد على بقاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويدعو بشدة إلى إزالة متسرعة لكل تدخلات الدولة في الشئون الاقتصادية واخذ هذا الخطاب يبشر بعدم إمكانية رفض الترتيبات الاقتصادية الكونية الجديدة وانه لا جدوى من معارضتها. والأكثر من ذلك اخذ هذا الخطاب يؤكد على مسألة

اللحاق بركب التنمية الرأسمالية عن طريق آليات السوق باعتبارها العصا السحرية التي لا يمكن لقوم الوقوف إلا بالتوكؤ عليها.

وهكذا تغيرت أطروحات المحتوى الاقتصادي العربي لتجعل من التغريب وعاء للتنمية بغض النظر عن حجم التحديات التي تواجه المصير الاقتصادي العربي جراء هذه الأطروحات. لذلك اختفت الكثير من المفردات التي تتعلق بالمصير الاقتصادي العربي من الخطاب الاقتصادي العربي المعاصر.

والحقيقة التي مازال الخطاب الاقتصادي العربي الراهن يتجاهلها عمداً هو ما يجري من رسم معالم للجغرافية السياسية الجديدة في المنطقة العربية وإبعاد تلك المعالم وتحويل بعض الاقتصادات العربية إلى جسر ومعبر للشركات متعدية الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الدولية والكيان الإسرائيلي إلى مفاصل ونسيج الاقتصاد العربي(7).

ويرتبط بهذه الحقيقة ما يجري من تغير لمفهوم الأمن القومي ومنه الأمن الاقتصادي العربي واستبدال مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك بمؤسسات جديدة تنسجم وأهداف الجغرافية الاقتصادية السياسية الجديدة، وتنسجم كذلك مع المفهوم الجديد للأمن الاقتصادي العربي والترتيبات الشرق أوسطية والمتوسطية الجديدة، وضمن هذه التوجهات تجاهل الخطاب الاقتصادي العربي ومازال يتجاهل كل ما يهدد المصير الاقتصادي العربي(8).

ومحصلة القول أن المحتوى الاقتصادي العربي راح يركز على كل المشاريع التي تشكل نفياً لذاتية النظام العربي وراح يبشر بكل الأطروحات والقضايا التي تفكك حزمة الأمن الاقتصادي العربي وتجعله خاضعاً لشبكة الروابط الإقليمية الجديدة التي تتجاوز المفهوم التقليدي لمؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتتجاوز المفهوم التقليدي للأمن القومي.

وانسجاماً مع حجم التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لابد من أن يعالج المحتوى الاقتصادي العربي الراهن قضايا الأمة الاقتصادية المصيرية، فهو مطالب اليوم بوضع التصورات لفك الاشتباك الاستراتيجي مع القوى الخارجية، فضلاً عن وضع التصورات للأحياء القومي لعناصر العمل الاقتصادي العربي الرئيسية، ولعل ابرز الخطايا التي يرتكبها هذا المحتوى في هذه اللحظات الحرجة من حياة الأمة العربية أبعاده عن أرضيه الحد الأدنى والثوابت القومية التي لا يجوز التنازل عنها.

ولكي يقوم المحتوى الاقتصادي العربي بمهمته القومية لابد وأن يتحرر كلياً من ضغط العقل الاستراتيجي الغربي، ومن ضغط المشاريع والدراسات التي تعد في مختبرات الشمال، ولابد وأن يتحرر من ضغوط العولمة الاقتصادية وقواها المدمرة، ولابد وأن ينظر إلى ما يهدد المصير الاقتصادي العربي برمته.

أن المسئولين عن العمل الاقتصادي العربي المعاصر مطالبون اليوم بعدم الانحناء للعاصفة وعدم الانبطاح على الأرض لكي تطبع على جسدهم مشاريع تغريبية بعد أن تدوسها عجلة مراكز الرأسمالية المتقدمة، كما أن راسمي سياسات ومفردات هذا العمل مطالبون بصيانة مصير الأمة الاقتصادي .

ولابد من عودة المفردات الاقتصادية التي تشكل منطلقات أساسية في تحقيق المصير الاقتصادي العربي إلى قاموس المحتوى الاقتصادي العربي، فالتبعية قد أخرجت من قاموس الخطاب وحل محلها لغة المشاريع والاستثمارات الأجنبية واختفت لغة مشاريع التكامل الاقتصادي العربي لتحل محلها لغة المشاريع والترتيبات الإقليمية والكونية .

أن تصحيح مسار المحتوى الاقتصادي العربي أصبحت مسألة ضرورية في ضوء تعاظم التيارات الكونية المعاصرة كتيارات العولمة والتخصصية والمشاريع الاقتصادية الكونية والإقليمية، ولا يفوتنا القول أن هذا التصحيح مشروط بمراجعة

جدية لمسار هذا الخطاب ولمجمل مفرداته الاقتصادية التي تشكل عناصر ضرورية من عناصر تحصين الأمن الاقتصادي العربي، وعليه لابد من استبعاد تلك المفردات التي قد تتناقض مع متطلبات تحقيق الأمن الاقتصادي العربي كالدعوة لمزيد من التبعية من خلال الاندماج بالسوق العالمية والدعوة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وللمشاريع التحررية لصندوق النقد الدولي وغيرها.

لقد بات الأمر من الخطورة بمكان بحيث أصبحت مسألة تصحيح مسار الخطاب الاقتصادي العربي ضرورة مصيرية تجنباً لمزيد من التهميش والوهن.

وأخيراً فان عملية تصحيح مسار الخطاب العربي تستوجب حضور العقل الاستراتيجي العربي الذي يحافظ على مقومات البقاء وتحقيق الطموحات الاقتصادية العربية وينطلق من حركة عناصر ابرز القضايا الإستراتيجية العربية في القرن الحادي والعشرين. وفي ضوء معطيات ومرجعيات الخطاب الاقتصادي العربي المعاصر والعناصر التي تحكم حركته، وفي ضوء التأثيرات السلبية لانبهاره بالنموذج الاقتصادي الغربي ظلت التنمية العربية .

لقد بات المحتوى العربي المعاصر يتجاهل أن مسارات التنمية العربية بحركتها الشمولية باتت فاقدة للروابط الحقيقية بين وحدات الاقتصادات المكونة لها، وأن أنماط التنمية العربية ظلت مرتهنة لحالة التبعية التي امتصت الحيوية الاقتصادية للاقتصاد العربي وعطلت إمكاناته وقدراته وهمشت من وزنه في الاقتصاد العالمي، وجراء هذا السمار لم تتمكن التنمية العربية من التخلص من مقولات النموذج الاقتصادي الغربي الذي يمثل نموذجاً واحداً للتنمية يتمثل في محاربة مفاهيم التنمية المستقلة. وفي ظل هذا الارتهان للنموذج الغربي تعطلت مسيرة التنمية العربية المستقلة، ولم تتمكن الكثير من الاقتصادات العربية من إدراك أن حقيقة التنمية لا تكمن في الاعتماد على نماذج مستوردة، بل على الاعتماد على الحد الأقصى من التصور الذاتي لمعنى التنمية ودلالاتها وأهدافها وسبل العمل من اجل تحقيقها[9] .

ثالثاً :ـ إشكاليات المحتوى الاقتصادي العربي المعاصر :ـ

أ-إشكالية التأثر بمزاعم التحررية الاقتصادية الجديدة[10]:-

تكمن إشكاليات المحتوى الاقتصادي العربي المعاصر بتأثره بمزاعم ودعوى الخطاب السياسي والإعلامي للتحررية الاقتصادية الجديدة التي تؤكد على أن الإجراءات والنظريات التنموية والسياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول النامية قد أضرت باقتصادياتها ولم تحقق لها تنمية تعالج الاختلالات الهيكلية. كما يزعم هذا الخطاب أن التحررية الاقتصادية الجديدة بآلياتها ومناهجها تقد حلولاً جذرية لمشاكل التنمية طويلة الأمد في البلدان النامية .

لقد تسللت الدعوة للتحررية الاقتصادية الجديدة وسياساتها وآلياتها إلى الاقتصادات العربية تحت ذرائع عدم كفاءة مشاريع القطاع العام ودعوات إعادة الهيكلية الاقتصادية ودعوات برامج الإصلاح الاقتصادي، ودعوات تنشيط تشجيع القطاع الخاص الأجنبي والاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية.

ويحاول المحتوى المعاصر للتحررية الاقتصادية إقناع البلدان العربية بان السبب في اختلالات اقتصادها يعود إلى القطاع العام، وإلى سياسات تدخل الدولة، أن هذه الدعوة المؤدلجة تروج لتيار إيديولوجي جديد يطالب تحت ذرائع متعددة بتفكيك نظم الرقابة الحكومية ونظم التنمية المستقلة. لقد اخذ هذا التيار الاقتصادي المؤدلج ينتقد مجمل النظريات الاقتصادية التي تقوم على آلية السوق بلا قيود (الرأسمالية الطليقة). ويذهب هذا التيار المؤدلج للقول بان الموارد الاقتصادية يمكن أن تستخدم بشكل أكثر كفاءة عن طريق آلية السوق الرأسمالية والاستثمار الأجنبي مشيراً إلى أن الاستثمار الأجنبي الخاص أكثر كفاءة في إدارة التنمية من القطاع العام، وأن منجزات التنمية يمكن أن تتحقق بشكل أفضل لو تم تقليص دور الدولة في الاقتصاد ويتم فسح المجال للشركات متعددة الجنسية والاستثمارات الأجنبية.

ولقد أخذت الملامح الإيديولوجية للتحررية الجديدة تتضح شيئاً فشيئاً لتكشف عن نفسها من خلال:-

- التأكيد على الوصفات الجاهزة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- الدعوة لتبني التحررية الاقتصادية طبقاً لرؤية المنظومة الرأسمالية.
- الترويج لتحرير التجارة الداخلية والخارجية طبقاً لوصفة منظمة التجارة العالمية.
- الترويج للاندماج بالاقتصاد العالمي طبقاً لشروط العولمة الاقتصادية .

لقد حصل هذا التيار هذا التيار الجديد على مباركة المنظومة الرأسمالية والمؤسسات الاقتصادية العالمية، وأخذت الدعوات تتزايد لدفع الدول للإسراع بالحصول على وصفة صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وهكذا تبنت الكثير من الاقتصادات النامية ومنها العربية هذا الوصفات معلنة هزيمتها واستسلامها لهذه الوصفات باعتبارها المنفذ التنموي الجديد، وهكذا سقطت حصون وقلاع اقتصادات العديد من دول العالم النامي الواحدة تلو الأخرى مسايرة لهذا التيار الإيديولوجي الجديد ولكي لا يقال أن هذا البلد أو ذاك قد تخلف عن ركب وروح العصر وبالتالي سيبقى يعاني من الاختلالات والتخلف، ولقد فات هؤلاء وهؤلاء أن تبنيهم لتيار التحررية الجديدة هو تنمية حقيقة للتخلف وسوف تفضي إلى نوع من التبعية المذلة، وسوف تدمج اقتصادات تلك البلدان كعالم ثالث مصنع أو كعالم رابع غير مصنع في السوق العالمية عبر العولمة الاقتصادية أي كأطراف وتخوم مهشمة مندمجة في السوق العالمية من موقع متخلف وتحت سيطرة المنظومة الرأسمالية لتؤدي وظائف محددة.

وبتزايد شدة تيار هذه الدعوة أصبح القطاع العام في البلد النامي هو العدو المختلف وأصبح الخطر الأكبر هو الخطر القادم من القطاع العام، والتخلص من

القطاع العام أصبح شرطاً من شروط التنمية في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، وأصبحت الشركات متعددة الجنسية والاستثمارات الأجنبية (بعد أن تم إعادة الترحيب بها في الاقتصاد النامي)، تشترط أبعاد القطاع العام من طريقها، فهو يعرقل مساعيها لتنشيط الاقتصاد النامي.

إن ما تطلبنا به المنظومة الرأسمالية لا علاقة له بالكفاءة، بل بإبعاد دور الدولة عن إدارة الأنشطة الاقتصادية حتى لا تكون عقبة أمام هيمنة الاستثمار المباشر والشركات متعددة الجنسية حتى لا تكون عقبة أمام سيطرة رأس المال متعدي الجنسية على مجريات الأمور في الاقتصاد النامي .

لقد حمل هذا التيار الإيديولوجي الذي يدعو إلى التحررية وفق شروط المنظومة الرأسمالية القطاع العام مسئولية فشل برامج التنمية، في حين أن الجزء الأكبر من هذا الفشل يعود إلى تدهور شروط التنمية العالمية، وتدهور البيئة الاقتصادية العالمية، والخلل في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، وعدم تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان النامية، ومحاولات الدول الرأسمالية نقل عبء أزمة اقتصادها إلى بلدان الجنوب، وتدهور التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف، وتنصل الدول المتقدمة عن التزاماتها تجاه التنمية العالمية، وعدم تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية القصيرة الأجل الضيقة الأفق للبلدان الرأسمالية وغيرها وهذه العوامل هي وراء إضعاف برامج التنمية في البلدان النامية. لذا فان إلقاء اللوم في الإخفاق التنموي على القطاع العام فيه إخلال بوحدة التحليل الاقتصادي، وأن إلقاء اللوم على القطاع العام في البلدان النامي ما هو إلا محاولة من المنظومة الرأسمالية لإبعاد التهمة عنها فيما سببته من ويلات واختلالات اقتصادية عالمية انعكست سلباً على البلدان النامية.

لقد تناست منظومة التحررية الاقتصادية الجديدة مبدأ الترابط في الاقتصاد العالمي الذي يؤكد بان مشاكل البلدان النامية جزء من مشاكل الاقتصاد العالمي،

وأن حل مشاكل هذه البلدان يساعد على إنعاش الاقتصاد العالمي، لذا فان دعوة المنظومة الرأسمالية لتفكيك القطاع العام وتصفيته كعلاج شافي لمشاكل التنمية يخفي ورائها أهداف سياسية معروفة. والدعوة التحررية قد ركزت على أطروحة زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق نقل شكل الملكية لا عن طريق إعادة هيكلة وإصلاح القطاع العام، ولقد أشارت الكثير من تجارب التخصصية بان هيكلة الاقتصادية لم تتحقق في الكثير من البلدان النامية بعد نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وإننا نقر ونعترف بان بعض من المشاكل الاقتصادية في البلدان النامية ومنها العربية ناتج عن وضع وقيود وتدخلات داخلية على عمل القوانين الاقتصادية ومحاولة تسيير مجريات الأمور الاقتصادية بأوامر سياسية. كما أن الكثير من المشاكل الاقتصادية ناتجة عن استخدام وسائل غير اقتصادية لمعالجة قضايا اقتصادية خاصة.

ولعل اكبر الخطايا التي رافقت الدعوة الجديدة للتحررية بالإضافة إلى تجاهل هذه الدعوة إصلاح وإعادة هيكلة القطاع العام. هو اختزال الإجراءات التحررية على الاقتراح بنقل الملكية إلى القطاع الخاص بما في ذلك الإجراءات المتسرعة لإزالة القوانين والتشريعات لتسهيل الاستثمارات الأجنبية دون تبني برامج اقتصادية شاملة ومتوازنة للإصلاح الاقتصادي. لذلك اقتصرت معظم برامج الإصلاح المرافقة للتحررية الرأسمالية على الإجراءات المالية والنقدية والتجارية طبقاً لمتطلبات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وشروط نمو الاستثمارات الأجنبية.

وأخيراً نقول أن حجم ودور القطاع العام ينبغي أن يتقرر طبقاً لخيارات البلد الوطنية وظروفه التنموية واختياراته الاقتصادية العقلانية، وان تحرير بعض مفاصل الاقتصاد الهامة للأجانب بصورة مجتزأة عن طريق إجراءات ترمي إلى إزالة متسرعة لنظم الرقابة الحكومية سوف لا يكون طريقاً للتنمية وتحقيق سنغافورة عربية

جديدة، وسوف لا تؤدي هذه الإجراءات إلى استمرار المستوى المتدني للتنمية، ولابد من لجم الدعوات المتسرعة لتبني التحررية وفق رؤية المنظومة الرأسمالية لان هذه الدعوات سوف لا تحقق اقتصاد حر حقيقة قائم على أسس صحيحة وعلى أسس الكفاءة الاقتصادية والميزة النسبية والقدرة التنافسية بل ستؤدي إلى تبعية اقتصادية مذلة، وهكذا أعلنت الكثير من الاقتصادات العربية تبنيها لرفع الحواجز الاقتصادية واستسلمت لإجراءات التحررية الاقتصادية الجديدة دون قيد أو شرط، ودخلت هذه الاقتصادات العقد من القرن الحادي والعشرين مكبلة بقيود ومحددات (قيود اللبرالية الاقتصادية)، وهي قيود تهدف إلى إدارة الاقتصاد النامي إدارة اقتصادية دكتاتورية شديدة المركزية من قبل الشركات متعددة الجنسية، أن التحركات المحمومة لدفع عمليات التحررية إلى أبعد مدى ممكن من اجل تدويل الوحدات الإنتاجية والخدمية ستفضي إلى نوع من الاختلالات رغم أن بعض المكاسب المالية قد تتحقق هنا وهناك على المدى القصير، إلا أن نتائجها ستؤدي دون شك إلى نتائج غير منطقية لان لهذه المشاريع أبعاد إستراتيجية وآثار بعيدة المدى تتجاوز تلك الحسابات الاقتصادية المجردة ويحاول الخطاب المذكور جعل قبول مشاريع التحررية الاقتصادية الجديدة عملية لا مفر منها، ويجب قبولها والتكيف معها إذا أرادت الاقتصادات النامية ومنها العربية التخلص من المستويات المتدنية لتنميتها والدخول في العصرنة الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية والإدارية. ولابد من القول: أن القبول بهذه المشاريع على أساس المزايا والمكاسب الاقتصادية التي قد تتحقق في الأمد القصير سيؤدي إلى نتائج بالغة الخطورة والأبعاد بالنسبة للمصير الاقتصادي العربي ككل، وبالنسبة لملف العمل الاقتصادي العربي بصورة خاصة.

أن الترويج للمكاسب الاقتصادية المتوقعة من مشاريع التحررية الاقتصادية هو بمثابة فرض واقع مزور على الاقتصادات العربية، لان هذه المشاريع الاقتصادية لا تمكن العرب من التخلص من المستويات المتدنية لتنميتهم، وكل ما سيؤدي إليه

القبول بهذه المشاريع هو مزيد من الإلحاق ومزيد من اقتصاديات التنافر داخل البيت الاقتصادي العربي ومزيد من التكامل الدولي التبعي. ويحاول الخطاب الاقتصادي الغربي المعاصر الترويج للمشاريع الكونية والإقليمية اللا قومية التي تنفذ ضمن الدعوة للتحررية الاقتصادية الجديدة على أساس موجبات الاندماج بالسوق العالمية لما يتيحه هذا الاندماج من فرصة للاقتصادات النامية من الوصول إلى التقانة المتقدمة والتمويل والاستثمارات الأجنبية والوصول إلى صيغ التنظيم والإدارة والتكنولوجيا المتقدمة ومثل هذه الفرصة تتيحه من مزايا ستؤدي إلى تسريع عملية التنمية الاقتصادية في تلك البلدان، لاشك أن هذا الخطاب ينطوي على مغالطات كثيرة لان مثل هذه المشاريع لا تعالج الاختلالات الهيكلية للاقتصادات الوطنية كما إنها لا تمكن الدول من التخلص من المستوى المتدني لتنميتها.

ولذلك فان ما يطرحه هذا المحتوى الاقتصادي للعولمة ما هو إلا أكذوبة كبرى من أجل دفع الاقتصادات الوطنية لقبول تبني تلك المشاريع. أما ما يجري اليوم من تصحيحات هيكلية في الكثير من الاقتصادات النامية ومنها العربية التي قبلت تلك المشاريع فلا يستحق هذه التسمية أي أن وصف الأمور بالتصحيحات الهيكلية لا يستحق مثل هذه التسمية لان ما يجري فعلاً هو مجرد ترتيبات اقتصادية من اجل إلزام تلك الاقتصادات لإجراء ادوار اقتصادية محددة في ضوء شروط عمل تلك الهندسة[11].

لذا فان القبول بمشاريع التحررية الاقتصادية سيؤدي إلى تدمير النسيج الاقتصادي العربي واستبداله بنسيج اقتصادي كوني وإقليمي لا قومي يقوض المستقبل العربي الاقتصادي، فضلاً عن كون هذه المشاريع ستؤدي إلى:-

1- التحكم من جانب واحد بالسماء المعلوماتية.

2- التحكم من جانب واحد بمساواة التجارة العالمية.

3- التحكم من جانب واحد بمناهج التصنيع والتكنولوجية.

4- التحكم من جانب واحد بالآلة الإنتاجية.

والسؤال المطروح ماذا يمكن أن يقدمه الاندماج بالسوق العالمية للاقتصادات العربية خاصة غير الهيمنة والتحكم بمواردها وخيراتها وبشرها وإنتاجها وسماءها ومناهج تنميتها وتصنيعها وتجاربها.

ماذا يمكن لهذه الهندسة أن تقدمه للعرب مما لا يستطيع أهل العرب أنفسهم أن يقوموه لتنميتهم؟

لاشك أن كل ما سيقدمه الاندماج التبعي بالسوق العالمية هو اختراق نسيجهم الاقتصادي وتهديم أسوار أمنهم الاقتصادي بحيث تصبح شديدة الانخفاض وقابلة للتسور. وهنا لابد من الاستدراك والقول بان كل أو بعض آليات هندسة اقتصاد القرن الحادي والعشرين كالتحررية الاقتصادية الطليقة قد تعالج بعض الاختلالات المالية والنقدية، إلا إنها لا تعالج المشاكل التنموية طويلة الأجل والاختلالات الهيكلية.

كما أن مشاريع الاندماج بالسوق العالمية سوف تؤدي إلى تحريف أوليات التنمية في البلدان النامية وتوجيهها صوب أغراض وأهداف مراكز المنظومة الرأسمالية ومؤسساتها وشركاتها عابرة الجنسية، أي قد تحقق بعض المكاسب التنموية ولكنهم ليس وفق الأوليات الوطنية. بل يمكن القول :

أن مشاريع الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين ستؤدي إلى تهميش مصلحة الجماهير الواسعة في مقابل تحقيق المصالح الاقتصادية لفئة صغيرة مرتبطة بمصالح الشركات متعددة الجنسية. كما قد يحدث نوع من التكاثر المالي وليس التراكم الإنتاجي فضلاً عن ذلك فان هذه المشاريع ستؤدي إلى السيطرة الواسعة على الآلة الإنتاجية في دول الجنوب والتحكم بقدر كبير بهذه الآلة لذا

فان هذه المشاريع ستؤدي إلى ارتهان مستقبل الجنوب ومستقبل شعوبه وإخضاعها لقيود لا أول لها ولا آخر.

كما أن التغني بهده المشاريع لما يمكن أن تأتي به من استثمارات خارجية قد تؤدي إلى أن تكبر تلك الاستثمارات إلى الحد الذي تسيطر فيه على الاقتصاد الوطني لذلك البلد، خاصة عندما تصبح هذه الاستثمارات ذات نفوذ اقتصادية متزايدة [12].

وعليه لن يتحقق للدول العربية بناء مستقبلها الاقتصادي وتحقيق تنميتها المتمركزة على الذات، ولن يتاح للدول العربية تصحيح هياكل إنتاجها وترشيد أنماط تنميتها عبر تبني مرجعيات وآليات تلك الهندسة وإذا كان حوار الشمال الجنوب من معالم هندسة القرن العشرين فان إلحاق الجنوب بالشمال وليس (لحاقه) بركب التقدم سيكون سمة القرن الحادي والعشرين. وهذا الإلحاق لا يعني سوى إدارة الاقتصادات العربية كمناطق مهمشة من العالم. وبالنسبة لموقع الاقتصاد العربي في الهندسة الجديدة يلاحظ انه في مرحلة الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متنافسة ومتمحورة على الذات إلى الاقتصاد المعولم القائم على مرجعيات العولمة الاقتصادية حيث يجري رسم معالم خارطة اقتصادية عربية جديدة للاقتصاد العربي في القرن الواحد والعشرين. وهذه الخارطة الجديدة قد تكون ذات تضاريس اقتصادية اشد وعورة من التضاريس الاقتصادية لخارطة الاقتصاد العربي في القرن العشرين.

وإذا كانت خارطة الاقتصاد العربي في القرن العشرين قد أدت إلى أن تعاني بنيته القطاعية من اختلالات هيكلية عميقة بعد (50) عاماً من مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، فان الخارطة الجديدة للاقتصاد العربي فرضت عليه أنماطاً تنموية كثر تشوهاً، وأمنا اقتصادية أكثر اختراقاً وقاعدة اقتصادية أكثر

تصدعاً، وملفاً اقتصادياً عربياً أكثر تعثراً، وسياسات اقتصادية كلية اقل تناسقاً، بل سيادة اقتصادية منقوصة.

ولابد من ملاحظة أن ما يزيد من خطورة هذا الخيار مجيء الدعوات المحمومة لتبني مشاريع الاندماج في الاقتصاد الكوني متزامناً مع فترة الشلل الواسع النطاق الذي يعاني منه أصلاً المحتوى الاقتصادي للنظام العربي من جهة ومع تزايد ضغوط متغيرات نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين من جهة أخرى كضغوط التخصصية وضغوط منظمة التجارة العالمية وضغوط الشرق أوسطية والمتوسطية وضغوط التحررية الاقتصادية الجديدة وضغوط العولمة .. الخ وكل هذه الضغوط وما تفرضه من مشاريع تعد أحزمة ناقلة للاندماج بالاقتصاد الكوني اندماجاً تبعياً.

أن الخطاب العربي بحاجة إلى صحوة اقتصادية تعيد الحياة للمفردات الاقتصادية الصحيحة المجسدة للارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية في إطار هندسة اقتصادية عربية تحقق المصالح الاقتصادية القومية وتمكن الاقتصاد العربي من صنع مستقبله ومستقبل تكامله الاقتصادي. وسيدرك الكثير من الاقتصاديين العرب ممن راح يروج للهندسة الجديدة للرأسمالية ولمشاريعها الكونية بان دفع راسمي السياسة الاقتصادية العربية لقبول مشاريع هذه الهندسة لن تؤدي إلا إلى التمسك بأذيال الشركات متعددة الجنسية.

إننا بحاجة ماسة للابتعاد عن مفردات النموذج الغربي الوحيد الجانب وذلك بالرجوع إلى إستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق للعمل الاقتصادي القومي كخطوة حاسمة لبناء البيت الاقتصادي العربي، وإرساء العلاقات الاقتصادية العربية على أسس صحيحة.

ب- إشكاليات التأثر بمرجعيات النظام التجاري العالمي الجديد ومرجعيات منظمة التجارة العالمية:-

في ضوء تزايد عضوية الدول العربية في منطقة التجارة العالمية لابد من التساؤل عن كيفية تمكين الأقطار العربية كتكتل أو كأقطار من تعظيم فوائد اتفاقيات جولة أوروغواي وتقليص الخسائر إلى أدنى حد ممكن.

لاشك أن الاستجابة الفردية للأقطار العربية بهياكلها الإنتاجية المشوهة وبقطاعها التصديري المتراجع وبقاعدتها الاقتصادية المتصدعة وبأمنها الزراعي والغذائي والصناعي والتكنولوجي والمالي والتجاري المخترق سيضع قيداً على قدرة هذه الاقتصادات على تصميم سياساتها الاقتصادية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها التنموية.

وإن الاستجابة لاتفاقيات جولة أوروغواي ستحرمها من استخدام تلك الأسلحة التي استخدمتها الدول المتقدمة النمو في بداية تطويرها واستخدمتها كذلك الدول النامية حديثة التصنيع في الماضي القريب لحماية صناعتها. وإن ما توفره قرارات أوروغواي من استثناءات لحماية الصناعة الوطنية العربية لا يعتبر شرطاً كافياً لتوليد النمو في هذه البلدان.

والسؤال الآخر الذي يواجهنا هو كيف تقبل الاقتصادات العربية تحرير تجارتها وفقاً لمرجعيات منظمة التجارة العالمية وترفضها وفقاً لثوابت العمل الاقتصادي العربي المشترك (السوق المشترك واتفاقيات تحرير التبادل التجاري الجماعية) بسبب اشتراط هذه الثوابت تحويل جزء من السيادة القطرية لصالح السيادة القومية؟، فكيف ستوافق هذه الدول على تحويل جزء من السيادة القطرية لصالح السيادة المتعددة الأطراف أي لصالح العمل الدولي؟ في الوقت الذي رفضت فيه تحويل اقل من هذا الجزء من السيادة القطرية لصالح العمل العربي المشترك؟

أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تفرض على الدولة التي تنظم إليها أن تكيف سياساتها لناحية تحويل جزء من السيادة الوطنية لصالح العمل الدولي وهو ما رفضته الدول العربية في الإطار العربي ومستقبله في الإطار الدولي وتفرض عليها إعادة هيكلة اقتصادها وسياساتها طبقاً لشروط اتفاقيات جولة أوروغواي فلماذا تقبل الدول العربية هذا التكثيف في الإطار الدولي ومازالت ترفضه في الإطار العربي؟

ومن الخطأ التصور أن الانضمام الانفرادي للدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية سيكون العصى السحرية لتخليص ذلك القطر من اختلالاته الاقتصادية. بل أن الانضمام النهائي إلى منظمة التجارة العالمية كمحطة نهائية لتصحيح السياسات التجارية هو مطلب آخر قد يجر معه هموماً تكثف تلك الاختلالات. وإذا كان للنظام التجاري العالمي الجديد مزايا لا يمكن الحصول عليها إلا بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. فإننا نوصي بالإسراع بإعادة صياغة التكامل العربي استناداً إلى المادة (24) من اتفاقية الجات التي تجيز قيام اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة تمنح من خلالها لاعضاءها مميزات دون غيرها، كما أجازت الاتفاقية تجارة الخدمات في إطار تكتل متعدد الأطراف لفائدة الدول المشاركة في التكتل دون غيرها. وينبغي للتكتل العربي أن يكون حقيقياً لان منظمة التجارة العالمية لا تعترف بالتكتلات الصورية التي تقام للاستهلاك المحلي ولأغراض سياسية ظرفية كما هو الحال في الكثير من البلدان النامية[13].

وريثما تتم عملية إعادة صياغة التكتل العربي لابد من اتخاذ الإجراءات الآتية:-

- تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والدول التي تقدمت بطلب الانضمام والدول التي تفكر بالانضمام.

- هناك ثمان دول عربية تتمتع بالعضوية الكاملة باعتبارها أطراف متعاقدة وهي (المغرب، تونس، الكويت، البحرين، موريتانيا، قطر، مصر، الأردن)
- إنشاء وحدة عربية متخصصة في شئون منظمة التجارة العالمية في الجامعة العربية وكذلك على المستوى القطري لتوفير المشورة اللازمة للأقطار العربية في مختلف شئون المنظمة ولتنسيق المواقف العربية.

وانسجاماً مع خطاب التحررية التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية راح الخطاب الاقتصادي العربي المعاصر يروج مرة أخرى للمدخل التجاري ممثلاً بإنشاء منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى[14]، منطلقاً من حسابات اقتصادية قاصرة وأفق ضيق سيؤدي إلى تعميق ارتباط الاقتصادات العربية بالسوق العالمية على حساب الارتباط الاقتصادي العربي وعلى حساب التكامل الإنمائي الإنتاجي. لقد أسهم تبني المدخل التجاري في التشتت الاقتصادي والتنافر الاقتصادي بين الاقتصادات العربية وعمق تبني هذا المدخل في كثير من الأحيان من روابط التبعية الاقتصادية للخارج. كما أدى تبني مدخل التبادل التجاري إلى إهمال بناء القاعدة الإنتاجية العربية، كما أدى هذا المدخل إلى عدم إمكانية استكمال مراحل السميرة التكاملية العربية. وفي ظل هذا المدخل ظلت منجزات التنمية العربية محدودة الوزن والأثر ولم تشكل اتحاد متكاملاً ولم تسهم في تجسيد الارتباط العضوي من الاقتصادات العربية لاسيما الإنتاجي منه.

لقد تجاهل هذا المدخل واقع الاقتصاد العربي في مقابل الاستجابة السريعة للتكيف مع المتغيرات الدولية وخاصة موجة التحررية التجارية الجديدة واختزال قضية التكامل الاقتصادي العربي إلى قضية منصبة حول إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. أن تبني مدخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بمعزل عما تحقق في إطار السوق العربية المشتركة يمثل احد ابرز إخفاقات هذا المدخل. وهنا نقول أن عملية التكامل الاقتصادي عملية ليست منصبة على إنشاء منطقة حرة

للتجارة بل هي عملية متكاملة تبدأ من التكامل الإنتاجي وتنتهي بعملية التبادل ومنطقة التجارة الحرة. وهي أولى خطوات التكامل الاقتصادي، وطبقاً لهذا التوجه فإننا ندعو إلى تفعيل قرار السوق العربية المشتركة كمرحلة نحو تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي العربي. وكان من واجب الخطاب الاقتصادي العربي المعاصر أن يحتضن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من اجل مواجهة تحديات المستقبل، لا أن يقدم لنا مشروعاً يدفع بالاقتصاديات العربية نحو مزيد من الانكشاف والاندماج الخارجي على حساب الاندماج داخل البيت الاقتصادي العربي. لا شك أن دعوى الخطاب الاقتصادي العربي المعاصر لتبني مدخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخلاص من المستوى المتدني للتنمية العربية هو من قبيل السراب الأعظم. ففي ظل تخلف وتراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي، وفي ظل تنمية قطرية عاتية لا حدود لها من غير المتوقع أن يسفر تبني منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من نتائج من شأنها تعظيم منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك. وفي تصورنا أن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية يمثل خطوة تراجعية عما أقرته القمة الاقتصادية العربية التي انعقدت في عمان/ الأردن عام 1980، وعما تحقق في إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وتحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. كما أن إنشاء هذه المنطقة لا يساعد على بناء القاعدة الاقتصادية العربية التي تشكل السياج الواقي للأمن الاقتصادي العربي.

وكان الأجدر بان يطالب الخطاب الاقتصادي العربي المعاصر باستكمال مراحل السوق العربية المشتركة وتوسيع عضويتها لتشمل كل الدول العربية، وخاصة استكمال إجراءات الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى مرحلة الجدار الجمركي الموحد وبقية المراحل .

الخشية الكبيرة أن تتحول دعوات التكامل الاقتصادي العربي الحقيقية إلى دعوات تقف عند إنشاء منطقة التجارة الحرة. أن المجموعة العربية وقد دخلت العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ينبغي أن تتجاوز منطقة التجارة الحرة لكي تشرع ببناء مشروعاً تكاملياً يهدف إلى استغلال كافة الإمكانات العربية طبقاً للمدخل الإنتاجي. ومادامت الاقتصادات العربية اقتصادات متنافسة والأسواق العربية مفتوحة عالمياً إلى حد كبير، فان تعامل العالم مع الدول العربية من خلال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية سيظل بعيداً عن المكاسب الاقتصادية التكاملية وسيظل على أساس فردي إلا إذا تحولت مرحلة التجارة الحرة إلى مرحلة الاتحاد الجمركي الموحد أي أن منطقة التجارة الحرة لن تمكن الدول العربية من التعامل كوحدة واحدة مع العالم الخارجي قبل استكمال منطقة الجدار الجمركي الموحد (توحيد رسوم الخارجية إزاء العالم الخارجي).

إننا بحاجة إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لصيانة أمن الأمة الاقتصادي خاصة وأن هذه الاتفاقية تطرح قضية التكامل على أسس قومية إنتاجية وليس على أساس المدخل التجاري. وهنا تكمن مسئولية القمة الاقتصادية العربية في تفعيل اتفاقية الوحدة الاقتصادية وقرار السوق العربية المشتركة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية باعتبارهما الإطار الاشمل لتحقيق أهداف التكامل، ويأتي في مقدمة هذا الطلب الانضمام الجماعي لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والالتزام بميثاق العمل الاقتصادي القومي. أما الاقتصار على إنشاء منطقة حرة للتجارة الحرة العربية فسوف يفرغ قضية التكامل الاقتصادي العربي من محتواها الحقيقي ويعطل ابرز أهداف الميثاق وهو أن يكون الهدف النهائي لأي تعاون اقتصادي عربي للوصول بالاقتصادات العربية إلى وحدة اقتصادية عربية وليس إلى منطقة تجارة حرة أن ما جاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية يمثل الأرضية الواسعة للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

ولابد أن نؤكد أن إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة لن يؤدي يوماً إلى تحقيق الإنماء الاقتصادي العربي.

أن مدخل منطقة التجارة الحرة العربية جاء منسجماً مع متطلبات العولمة والانفتاح والتحررية الاقتصادية الجديدة ولا علاقة له بقضية التكامل الاقتصادي العربي .

وما دامت هياكل الإنتاج العربية لا تزال تتسم باختلالها وجمودها، وما دام المنتجات العربية تتسم بتماثلها ومادامت الاقتصادات العربية مرتبطة استيراد أو تصدير بمصادر التوريد والتصدير الخارجية، ومادامت السياسات الإنتاجية قائمة على أسس قطرية ومادام السياسات الاقتصادية العربية ذات منحى شديد القطرية وغير منسقة. فان الدعوة لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والوقوف عند هذا المستوى من التكامل يمثل اعتداء على قضية التكامل الاقتصادي العربي برمتها لان آفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك ابعد بكثير من قضية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بإطارها الشمولي المرن أكثر جدوى من مجرد الدوران في حلقة مفرغة هي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وأن الأمن القومي يتطلب قاعدة إنتاجية صلبة لا يوفرها سوى المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي العربي. أن الدعوة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية في ظل اختلالات هياكل الإنتاج العربية ستظل خطوة قاصرة عن توليد نمط اقتصادي تكاملي من الأقطار العربي يسمح لهذه الأقطار منفردة أو مجتمعة بمواجهة تحديات نهاية القرن وضغوط هذه التحديات. وأن مثل هذه الدعوة ستظل سباحة حرة ضد التيار. ومما يؤسف له تأثر الخطاب الاقتصادي العربي المعاصر بخطاب منطقة التجارة الحرة في الوقت الذي مازالت أسوار الأمن الاقتصادي العربي شديدة الانخفاض، ومازالت القاعدة الاقتصادية العربية شديدة التصدع.

وإذا كان المدخل التجاري قد اخفق في فك ارتباط الاقتصادات العربية التبعي بالعالم الخارجي وإذا كان هذا المدخل قد اخفق كذلك في تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية وفي الحد من التوجيهات الاقتصادية القطرية التي أدت في الماضي فان مدخل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في ضوء العولمة والانفتاح التجاري سيؤدي إلى زيادة روابط التكامل التبعي على حساب التكامل العربي، فان مهمة الخطاب الاقتصادي العربي المعاصر في أعلى مستوياته مطالب بتصويب مسار هذا المدخل والعودة إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية باعتبارها تمثل جوهر قضية التكامل الاقتصادي العربي وصمام الأمان في قدرة العرب على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين

رابعاً :- الاستنتاجات :-

علينا أن ندرك انه في ظل خيار التحررية الاقتصادية الجديدة وخطابها المعاصر، لن يكون ممكناً لحاق الاقتصاديات العربية بركب التقدم والتنمية العالمية إلا بالقدر الذي يسمح به الغرب وطبقاً لوظائف محددة تناط بالاقتصادات العربية، وعليه ففي ظل هذا الخيار ستكون التضاريس الاقتصادية التي تواجه مستقبل الاقتصاد العربي اشد وعورة من تلك التي واجهته في القرن العشرين.

وإذا كانت خارطة الاقتصاد العربي في القرن العشرين قد أدت إلى أن تعاني بنيته القطاعية من اختلالات هيكلية عميقة فالخارطة الجديدة ستجعل هياكله الانتخابية أكثر اعوجاجاً وأنماطه التنموية أكثر تشوهاً، وأمنه الاقتصادي أكثر اختراقاً، وقاعدته الاقتصادية أكثر تصدعاً وملقه الاقتصادي أكثر تعثراً وسياساتها الاقتصادية اقل تناسقاً وسيادته الاقتصادية أكثر انتقاصاً بسبب تحويل جزء من مقوماتها إلى المآسسة الكونية والإقليمية اللاقومية.

أن الخضوع للخطاب المعاصر لمنظومة التحررية الاقتصادية الجديدة لن يؤدي إلى تنمية حقيقية بل إلى تنمية بالإنابة، وإلى اقتصاد سوق بلا مؤسسة سوق وطنية،

أن ما تريده الهندسة الرأسمالية الجديدة هو إخضاع الاقتصادات العربية لأكبر عملية إعادة هيكلة اقتصادية لكي تؤدي وظائف محددة طبقاً لشروط هذه الهندسة.

إن الخطاب الاقتصادي العربي مطالب بصحوة اقتصادية لبناء البيت الاقتصادي العرب يعلى أسس موضوعية لا تقفز فوق الواقع ولا تتجاوز تضاريسه. ولكي نتمكن من مواجهة تحديات اقتصاد العولمة لابد من عودة العقول إلى الرؤوس وعودة البصر إلى العين، وعودة البصير إلى القلوب. أن بناء مستقبل الاقتصاد العربي عموماً وبناء الأمن الاقتصادي العربي خاصة في ظل هذه الصورة سيفضي إلى نتائج لا تتلاءم والطموحات الاقتصادية القومية ولا تتلاءم والإمكانات العربية، ولا تتلاءم الآمال المعقودة على النهضة الاقتصادية العربية المنشودة، إذا استمر الخطاب الاقتصادي العرب يفي متاهات مفرداته الجديدة.

إن وقوع الخطاب الاقتصادي العربي الراهن تحت مطرقة هندسة وآليات اقتصاد العولمة سيكبل مستقبله وأمنه الاقتصادي بأكبر حشد من المقيدات، وسوف تكون كلفة الانفصال عن هذه المقيدات عالية الثمن، وربما تأتي الرغبة في الانفصال عن هذه المقيدات بعد فوات الأوان. لذلك نقول: آن الأوان لتقييم مرجعيات الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة وتأثيراتها على مستقبل العرب الاقتصادي.

ولابد للخطاب الاقتصادي العربي الراهن أن يعد صياغة مفردات في إطار هندسة اقتصادية عربية تحقق المصالح الاقتصادية القومية وتمكن الاقتصاد العربي من صنع مستقبله ومستقبل تكامله الاقتصادي، سيدرك الكثير من الاقتصاديين العرب ممن يروج لمشاريع ومفردات الخطاب المعاصر للتحررية الجديدة ويدفع راسمي السياسة الاقتصادية العربية لقبولها، بان هذا الترويج لن يؤدي إلا إلى تعميق دور الشركات متعددة الجنسية في إدارة مجريات الأمور الاقتصادية العربية وتعميق اندماج الاقتصادات العربية بالسوق العالمية من موقع متخلف. ستكتشف

الاقتصادات العربية التي تقع ضحية هذا الخطاب، أن مشاريع التحررية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية المرتبطة بهذه التحررية سيحول دون تعريب القطاعات الاقتصادية وإلى حصول مزيد من التغريب في الوعاء التنموي العربي، فضلاً عن تداعي قاعدة العمل الاقتصادي العربي وجعل الاقتصادات العربية توابع تدور حول واحد أو أكثر من مراكز الرأسمالية العالمية. وعند ذلك ستصبح جهود التنمية القطرية حصيلة آراء أجنبية لا تشكل منهجية تنموية صالحة لتصحح الاختلالات البنيوية.

أن أطروحات المحتوى الاقتصادي العربي الراهن باتت تسهم في جملة مفاعيل سلبية من أبرزها:-

1- التشتت والتدهور في مرتكزات الأساس القومي للاقتصاد.

2- استبدال المحتوى الاقتصادي للنظام العربي بمحتوى اقتصادي جديد ذات خصائص إقليمية لا قومية أو كونية.

3- تفكيك الأساس القومي للاقتصاد وجعل الصورة القادمة للوطن العربي مجموعة دوائر متعددة ومستقلة مرتبطة بأنظمة إقليمية لا قومية وكنية.

هوامش الفصل الأول

1- حميد الجميلي. "استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين". مجلة شئون عربية، العدد 91، أيلول / 1997 ، ص 156-158 .

2- مؤتمر قمة الجنوب؟ برنامج العمل. كوبا - هافانا. 10-14/ 4/ 2000، ص2-9 .

3- حميد الجميلي. "الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات النصف الثاني من عقد التسعينات". مجلة أفاق عربية، 1-2 كانون الثاني - شباط 1995، ص9-18 .

4- حسنين هيكل. "العرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين" المستقبل العرب ي. العدد 190، كانون الأول 1994، ص 5-24 .

5- غسان سلامة. "أفكار أولية عن الشرق أوسطية". دراسة قدمت إلى ندوة الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية الجديدة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 12-13 تشرين الثاني 1993، ص 67-80.

6- يوسف صايغ. الاقتصاد العربي على عتبة القرن الحادي والعشرين مجلة بحوث اقتصادية عربية، حزيران 1986 ،ص 6-35 .

7- محمود عبدالفضيل. "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية" دراسة قدمت إلى ندوة الشرق أوسطية التي نظمها مركز الوحدة الاقتصادية العربية. بيروت 12-13 تشرين الثاني 1993 ،ص 97-105.

8- حميد الجميلي. "مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات نهاية القرن العشرين". مجلة شئون عربية، العدد 100، كانون الأول 1999 .

9- إسماعيل صبري عبدالله. "التنمية المستقلة : محاولة لتحديد مفهوم مجهول، مجلة المستقبل العربي ا، العدد 10 عام 1986، ص56-82 .

10- سمير أمين. ضرورة إنعاش التنمية ملة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 191، كانون الثاني 1995، ص 8-14 .

11- حميد الجميلي. التحررية الاقتصادية الجديدة في ضوء نهج صندوق النقد الدولي. دراسة نقدية سلسلة آفاق رقم 17. دار الشئون الثقافية، بغداد 1999، ص 5-82.

12- سمير أمين. "موقع الوطن العربي في النظام العالمي". مجلة المستقبل العربي العدد 201، تشرين 1995، ص 13-20 .

13- يوسف صايغ. الاقتصاد العربي على عتبة القرن الحادي والعشرين، مصدر سابق، ص 31.

14- حميد الجميلي. دراسات في اقتصاديات الجات. دار الشئون الثقافية بغداد 1998، ص 91-140 .

15- برهان الدجاني. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحتمالات المستقبل. أوراق اقتصادية، العدد 14 / 1999. الأمانة العامة لاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ص 13-20.

الفصل الثاني
مشهد الإخفاق على جبهة الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

أولاً :- تحليلات شمولية

ثانياً :- خصائص الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

ثالثاً :- إشكاليات استمرار اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

رابعاً :- الاستنتاجات

الفصل الثاني

مشهد الإخفاق على جبهة الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

أولاً :ـ تحليلات شمولية :ـ

لم تزل قضية اختلالات هياكل الإنتاجية العربية قضية ذات أبعاد إستراتيجية، وستبقى كذلك مدة طويلة من الزمن، وهي قضية ذات صلة بالقاعدة الاقتصادية والمنهج التنموي العربي المستقل. اللذان يشكلان الركيزة الأساسية لبناء الأمن الاقتصادي العربي.

ولا شك أن استمرار هذه الاختلالات يهدد المصير الاقتصادي العربي ويدفعه نحو مزيد من الارتباط التبعي بالعالم الخارجي، ونحو مزيد من إتباع السياسات الاقتصادية القطرية الانعزالية المكرسة لكل أنواع التبعية ونحو مزيد من عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية العربية الخارجية، ونحو مزيد من تهميش وزن الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي.

إننا نخشى أن يؤدي استمرار هذه الاختلالات في أزمنة العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين إلى أن تصبح الاقتصادات العربية أكثر اختراقا وأكثر انكشافاً، وتصبح الموارد العربية أكثر استخداماً كأداة للتبعية، والسياسات الاقتصادية التنموية أكثر انغلاقاً وقطرية، والهياكل الإنتاجية أكثر اعوجاجاً وتشوهاً، والأنماط التنموية أكثر ضبابية وغموضاً، والقرار الاقتصادي العربي أكثر تقيداً وقدرة على الحركة والمناورة والتكيف مع الصدمات الخارجية والتغيرات الدولية.

وعلى الرغم مما بذلته الأقطار العربية من جهود وموارد مالية وبشرية في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك ظلت هياكل الإنتاج العربية أحادية الجانب

تسيطر عليها قطاعات النشاط الأولى، ولاسيما الصناعات الاستخراجية وقطاع التوزيع والخدمات .

كما ظلت هياكل الإنتاج العربية تنتج سلعاً ومنتجات أولية تعتمد، جزئياً أو كلياً على المراكز الصناعية في العالم، ونتيجة لذلك فقد تحقق ارتباط شديد بين اقتصاديات البلاد العربية والاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدى إلى زيادة التبعية وتحول جانب كبير من الهيكل الإنتاجي العربي لصالح السوق العالمية، لاشك أن استمرار هذا النمط من تقسيم العمل الدولي وفرضه على الدول العربية، قد أدى إلى استمرار ظواهر التخلف والتبعية، وأدى كذلك إلى مزيد من أسباب التفكك الاقتصادي، كما أن اعتماد بعض الأقطار العربية على مادة أولية أساسية مصدرة ينطوي على مخاطر اقتصادية كبيرة تأتي في مقدمتها تبعية الاقتصاد العربي للخارج.

ولم يتمكن الثراء النفطي واليسر المالي الذي تحقق في خلال الفترة الماضية من تقليص روابط التبعية والاستغلال التي يعاني منها الاقتصاد العربي، كما انه لم يغير جذرياً من واقع هيكل الإنتاج العربي

فالإنتاج الصناعي العربي بمجمله لا يتجاوز 1.5٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي. والإنتاج الزراعي العربي لا يفي بالاحتياجات الغذائية العربية. وهناك اعتماد متزايد على الدول الصناعية الغربية في توفير المنتجات الصناعية الغربية في توفير المنتجات الصناعية والسلع الغذائية الأساسية للبلدان العربية.

وفي ضوء هذه الصورة لم تتمكن جهود التنمية العربية المشتركة وما نتج عنها من منجزات المشتركة من تحقيق أهداف التكامل العربي.

لذا لم تتمكن مؤشرات أداء الاقتصاد العربي من تصحيح تلك الاختلالات التي سادت هياكل الإنتاج العربية بما تتناسب والطموحات القومية، كما لم تتمكن تلك المنجزات من أحداث تغيرات في بنية الاقتصاد العربي، وبقيت هياكل الإنتاج العربية مشوهة، لذا دخل الاقتصاد العربي العقد الثاني من القرن الواحد

والعشرين القرن الجديد وهياكله الإنتاجية أكثر اعوجاجاً وأمنه الاقتصادي أكثر انكشافاً وقاعدته الاقتصادية أكثر تصدعاً .

ويمكن التعرف على طبيعة الخلل في الهيكل الإنتاجي عن طريق قياس التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي على قطاعات النشاط الاقتصادي وإسهام كل قطاع فيه. ويعكس الهيكل الإنتاجي العربي بشكل عام الخصائص المميزة للاقتصادات العربية المتمثلة بالاعتماد الكبير لجمل النشاط الاقتصادي على قطاعات النشاط الأولي وسيطرة تلك القطاعات المتضمنة النشاط الخدمي والاستخراجي، وخاصة تضخم قطاعات الخدمات وزيادة نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي.

وبفعل هذه السياسات وبرامج الإصلاح الهيكلي، فان تشوهات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية قد تعمقت. فلقد ظلت القطاعات السلعية خاصة الزراعة والصناعة التحويلية تلعب دوراً هامشياً في قيادة التنمية الزراعية والصناعية بل في قيادة التنمية الاقتصادية.

ثانياً:- خصائص الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية:-

1- لم تتمكن برامج العمل الاقتصادي العربي من معالجة اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي، خاصة فشل هذه السياسات في زيادة مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي، وبصورة اخص قطاعي الزراعة والصناعية التحويلية.

وهذا ما يؤكد فشل السياسات الاقتصادية العربية في تطوير هياكلها الإنتاجية، فضلاً عن فشلها في تنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات السلعية بشكل ملموس في الناتج المحلي الإجمالي العربي، خاصة تواضع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العربي.

2- يتسم الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بهيمنة قطاع الصناعة الاستخراجية على حصص بقية قطاعات الإنتاج السلعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العربي (والزراعة والصناعة التحويلية والتشييد والكهرباء والغاز والماء). فلقد ارتبط تطور القطاعات السلعية بشكل كبير بالتطور في الصناعات الاستخراجية. وهذا ما يؤثر ضعف القاعدة الصناعية التحويلية والزراعية العربية. وهذا بدوره يعكس ضعف درجة استغلال الموارد الوطنية وضعف درجة التصنيع، وضعف مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي العربي، وضعف درجة استغلال الإمكانات الزراعية العربية .

3- يتميز الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بتضخم مساهمة قطاع الخدمات أن تزايد حصة الخدمات لا يعكس مظهراً من مظاهر التقدم كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة. أي أن ارتفاع حصة قطاعات الخدمات في الناتج لا يعكس تطوراً اقتصادياً حقيقياً على نسق ما هو معروف في الدول المتقدمة، وإنما يكشف لنا ضعف القاعدة الإنتاجية ونقص الهياكل الأساسية اللازمة للتنمية واللازمة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الفعالة .

أن نمو قطاع الخدمات في معظم الأقطار العربية ولاسيما في الدول غير النفطية بشكل كبير لم يكن متصلاً بتقديم ونمو القطاعات الاقتصادية الرئيسة كالصناعة، أو بارتفاع معدل نصيب الفرد الناتج وارتفاع مستوى المعيشة، كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة. وبالتالي فان النمو المشوه لهذا القطاع يعكس انخفاض مستوى الإنتاجية في الاقتصاد القومي وسيادة النشاطات غير المنتجة.

كما أن استمرار نمو قطاع الخدمات بشكل كبير يؤدي إلى تزايد استنزاف الموارد الاقتصادية الأخرى، وبذلك يمكن أن نصف الاقتصاد العربي بأنه اقتصاد استخراجي – خدمي.

4- يتصف الهيكل القطاعي المحلي الإجمالي العربي بإطار عام بخاصية ضعف مساهمة القطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تناسب الطلب المحلي على الإنتاج السلعي مع المعروض عنه، بحيث يتم تلبية النقص في المعروض السلعي المحلي عن طريق الاستيراد وهذا يشكل إخلالا جوهرياً خاصة في حالة تناقص القدرة الاستيرادية. وينعكس هذا الإخلال في عجز مزمن في موازين المدفوعات. وهذا يعني أن الاقتصاد العربي أصبح يتمحور حول أنشطة الخدمات والتوزيع أسوة بالبلدان المتقدمة النمو دون المرور بمراحله النمو الصناعي إلا مروراً عابراً

ثالثاً:- إشكاليات استمرار اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية :-

أن تسليط الأضواء على اختلالات هياكل الإنتاج العربية ليس مجرد نظرة تشاؤمية، بل على العكس من ذلك، فان بحث هذا الموضع تفرضه مؤشرات تدهور الوضع الاقتصادي العربي وزيادة درجة انكشافه، وحقائق تداعي جدار الأمن الاقتصادي العربي، وحقائق ضعف القاعدة الاقتصادية العربية اللازمة لبناء الأمن الاقتصادي العربي، وحقائق تعاظم التحديات التي تواجه مسار التنمية العربية في اقتصاد العولمة، وحقائق تعثر برامج التنمية العربية، وحقائق عدم إمكانية تحقيق التنمية المستقبلية في مقابل تزايد التوجه نحو التنمية التابعة. (التنمية عبر التكامل الدولي)، وحقائق التناقض بين مهمات التنمية العربية المشتركة، وحقائق سياسات الانفتاح الانكشافي التي تشكل قدراً كبيراً يحول دون تحقيق الأمن الاقتصادي.

كما أن استمرار اختلالات الهيكل القطاعي للاقتصاد العربي مع تبني السياسات الاقتصادية الانكشافية سيزيد من تواضع منجزات العمل الاقتصادي المشترك بحيث لا تحقق إنماء متكاملاً ومنسقاً، ولا يتغير كثيراً من المكانة الدولية

للاقتصاد العربي، كما أن استمرار هذه الاختلالات سيؤدي إلى عدم إمكانية تحقيق التشابك العضوي بين الاقتصادات العربية ولاسيما الإنتاجي ودون بناء هيكل متوازن للاقتصاد العربي.

ومما يزيد من إشكاليات استمرار هذه الاخلالات هو توجه الاقتصادات العربية نحو مزيد من الانكشاف على العالم الخارجي في مقابل تراجع الانفتاح البيني العربي.

وفي ظل استمرار هذا يستحيل على المنطقة العربية تحقيق وتصحيح اختلالات هياكلها الإنتاجية.

إننا ندرك أن تصحيح اختلالات الهيكل للاقتصاد العربي مرهوناً جزئياً من خلال مجموعة من القيود التي قد يصعب إزالتها في الأمد القصير، مما يستوجب من المؤسسة الاقتصادية العربية تجاوز هذه القيود لمعرفة حيز الحركة وهامش المناورة التاريخية المتاحة أمام العرب. من اجل تحقيق الأمن الاقتصادي العربي. ولابد من الاعتراف بالحقيقة الثابتة بصدد تواضع منجزات العمل الاقتصادي العربي وعدم إمكانية الاستناد إليها لتصحيح هذه الاختلالات. إذ أن تلك المنجزات ظلت متواضعة محدودة الوزن والأثر، لا تشكل إنماء تكاملياً، ولا تتيح للاقتصاد العربي أمناً كافياً. وفي ظل استمرار التراجع في العلاقات الاقتصادية العربية وتباطؤ مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتزايد الاعتماد على السياسات الاقتصادية القطرية الهادفة إلى دمج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي، يستحيل على المنطقة العربية الاستفادة من ثرواتها ومواردها وتحقيق الاقتصاد وتصحيح اختلالات هياكلها الإنتاجية.

وانطلاقاً مما جاء في أعلاه، فان الأمل الوحيد في تصحيح اختلالات هياكل الإنتاج العربية يكمن في اعتماد منهج تنموي مستقل ينطلق من قاعدة الاعتماد على الذات دون أن يؤدي ذلك إلى عزلة العالم العربي عن الاقتصاد الدولي. أن

قضية تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي للاقتصاد العربي يحتاج إلى منهج تنموي عربي متكامل قطرياً وقومياً وقطاعياً برؤية حضارية تحمي مصير الاقتصاد العربي ومستقبله. وهذا يطرح قضية النظام الاقتصادي العربي والحاجة إلى وضع معالم هذا النظام لمواجهة تحديات. وإذا كان بحث الاختلالات التي لحقت بهياكل الإنتاج العربية يستوجب تحديد حجم هذه الاختلالات وتقييم تجارب الماضي وتحليل السياسات الاقتصادية التي اتبعت في إطارها، فان وضع الحلول الناجمة لها يستدعي إعادة بحث قضية التنمية المستقلة بكل مقوماتها قبل أن تختفي من أدبياتنا الاقتصادية وتستبدل بتنمية متجهه نحو الخارج (تنمية بالإنابة) تهدف إلى تعميق تلك الاختلالات.

لاشك أن إخضاع حركة الاقتصاد العربي لقرارات خارجية وربط الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي، وبمراكز الرأسمالية العالمية سيحول دون إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي المستقبل وسيحول دون إمكانية تحقيق الأمن الاقتصادي العربي.

لذا فان منهج التنمية المستقلة كفيل بفك الارتهان الذي يعاني منه الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي سواء في المجال الزراعي والغذائي أو الصناعي والتكنولوجي، ولابد من التخلي عن نمط التنمية عبر تبعية التكامل الدولي، حيث يكمن الخطر الأكبر الذي يعمق من هذه الاختلالات ويزيد من تبعية التنمية، أن التنمية عبر آليات التكامل الدولي ليست بالشبح الذي نتخيله أو نتوهمه، وإنما هي الواقع المتمثل بدفع الدول النامية للاندماج في الاقتصاد العالمي دمجاً تبعياً.

كما أن استمرار هذه الاختلالات سيحول دون بناء هيكل اقتصادي عربي متوازن يسمح للاقتصاد العربي بان يبحث عن مستقبله داخل بيئته العربية لا خارجها.

لذا فان تصحيح اختلال هياكل الإنتاج العربي يعني بناء المنهج التنموي المستقل المعتمد على الذات والمتجه نحو الداخل بعيداً عن الازدواجية والجيوب المرتبطة بالخارج.

وإذا كان الاقتصاد العربي يواجه اليوم أحرج مساراته واخطر أزماته بسبب عمق هذه الاختلالات فان استمرارها سيؤدي إلى خلق أجيال جديدة من الاختلالات والتحديات ستزيد من تداعي جدار الأمن الاقتصادي العربي، وستزيد من صعوبات بناء القاعدة الاقتصادية العربية الصلبة اللازمة لتحقيق هذا الأمن، وسيهدد المصير الاقتصادي العربي بأكمله.

أن دراسة اختلالات الاقتصاد العربي في سياق دراسة مستقبل الاقتصاد العربي، يمكن أن يحرر المفكرين العرب من أثقال الماضي وقيود الحاضر المتمثلة في النظرة القصيرة الأجل للمصالح والهواجس القطرية الضيقة.

رابعاً:- النتائج المترتبة على اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي :-

1- لم يطرأ تغيير جوهري على الهيكل الإجمالي لقطاعات السلعية باستثناء قطاع النفط وكان تباطؤ النمو القطاعي عاملاً مشتركاً بينها، إضافة إلى التطور الذي حصل في قطاعي الزراعة والصناعة لم يكن بدرجة بحيث يتمكن الاقتصاد العربي من تصحيح اختلالاته الهيكلية، ولم تأخذ الصناعة التحويلية والزراعة دورها كقطاعات قائدة في عمليات التنمية الاقتصادية. أما قطاع الصادرات فقد تميز بقلة عدد السلع المصدرة واقتصارها على سلعة أو سلعتين رئيسيتين لكل قطر، بينما تميزت الواردات بالتنوع الشديد في جميع الأقطار العربية مع زيادة الحجم الحقيقي للواردات الزراعية وعلى الأخص الغذائية، وسلع الصناعات التحويلية التامة الصنع والوسيطة.

2- أن ارتفاع المساهمة النسبية لبعض القطاعات الإنتاجية في توليد الناتج المحلي لم يكن نتيجة تطور فعلي في هيكل الناتج، بل كان نتيجة حاسبية فقط بسبب انخفاض مساهمة قطاع النفط، وإذا ما استبعد ناتج قطاع النفط لاتضحت الصورة الحقيقية حيث أن مساهمة القطاعات السلعية (باستثناء النفط) كانت غاية في التواضع.

3- أن انخفاض مساهمة القطاعات السلعية بالمقارنة بمساهمة قطاعات التوزيع والخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يمثل اختلالا جوهرية ينعكس في صورة ضغوط من جانب قوى الطلب على الإنتاج السلعي لا تتناسب مع العرض لها، الأمر الذي يزيد من الحاجة إلى الاعتماد على الاستيراد لمواجهة الطلب المحلي، ويؤدي هذا الوضع إلى مزيد من الطلب على النقد الأجنبي (الواردات) لأغراض الاستهلاك النهائي فضلاً عن مزيد من الضغوط التضخمية الخارجية.

4- أن اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي سوف يستمر طيلة السنوات القادمة في ظل سياسة الانفتاح الانكشافي، الأمر الذي يعكس استمرار ضعف القاعدة الصناعية والزراعية العربية، كما يعكس استمرار الاقتصاد العربي على الخارج لسد متطلباته من السلع الزراعية والصناعية، كما يعكس هذا الاختلال ضعف التشابك القطاعي الصناعي الزراعي وتدني درجة التصنع ودرجة استغلال الموارد المتاحة.

5- أن إيانا من الأقطار العربي لم يبلغ فيها القطاع الصناعي التحويلي القوة المحركة للاقتصاد القومي. ويعد نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي متواضع جداً قياساً بالاستثمارات الكبيرة التي توجهت نحو هذا القطاع ومستوى هذه المساهمة يقرب من المستوى الذي اعتمدته الأمم المتحدة

للتخطيط الإنمائي (10٪) كأحد المعايير الأساسية لتعريف الدول الأقل نمواً وتواضع هذه النسبة يؤشر خطورة الأمن الصناعي العربي .

وكذلك لم تصل الصناعة التحويلية العربية بعد إلى درجة عالية من التقنية والجودة تمكنها من المنافسة في أسواق التصدير بل حتى في الأسواق المحلية كما لم تتمكن الصناعة التحويلية العربية توفير فرص عمال واسعة كما كان يؤمل منها.

6- لقد هبطت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي العربي بشكل كبير خلال السنوات الماضية وهي لا تزيد حالياً عن 6٪، وهذا الانخفاض يبرز إلى السطح قضية الأمن الغذائي العربي. ومما يزيد من خطورة انخفاض المساهمة في الأقطار العربية التي هي رائدة في الإنتاج والإمكانيات الزراعية إلى الدرجة التي يمكن معها جعل الدول العربية تخضع للضغوط السياسية والاقتصادية من اجل إشباع الحاجات الأساسية من الغذاء وهذا واقع فعلاً.

أن تصحيح اختلال هياكل الإنتاج العربية يمكن في إعادة توجيه التنمية العربية نحو تبني إستراتيجية الاعتماد الذاتي على النفس، وأن تكون التنمية ذات توجه داخلي بهذا المعنى ينبغي اختيار القطاعات الإنتاجية العربية التي يستوجب تنميتها واختيار المشروعات داخل هذه القطاعات على أساس قدرتها على إشباع الحاجات الأساسية للسكان والطلب الداخلي الذي يتصل بهذه الحاجات. أي على أساس قدرتها على إشباع الحاجات الأساسية في داخل الاقتصاديات العربية ومن ضوء هذه الإستراتيجية يمكن ضمان السوق الداخلية اللازمة للتنمية العربية.

ويعبر عمق اختلال الهيكل القطاعي وتدني مساهمة القطاعات السلعية غير النفطية عن ضعف مساهمة كل من الزراعة والصناعة التحويلية في توليد الناتج المحلي الإجمالي. ويعكس ضعف القاعدة الزراعية والصناعية العربية تزايد الاعتماد على الخارج لسد متطلبات العرب من السلع الزراعية والصناعية مما يؤثر انكشافاً

زراعياً وصناعياً واسع النطاق. ولعل تزايد الفجوة الصناعية والغذائية الدليل القاطع على هذا الانكشاف.

أن تدني مساهمة القطاعات السلعية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي يؤكد لنا عمق اختراق الأمن الزراعي العربي، وعمق اختراق الأمن الصناعي العربي ومدى الاعتماد على الأسواق الخارجية في سد المتطلبات الزراعية والصناعية وعدم القدرة على سد الطلب المحلي، ومع استمرار الضعف في القاعدة الزراعية والصناعية من جهة، ومع تزايد قوى الطلب على السلع الزراعية والصناعية من جهة أخرى، فان الاقتصاد العربي سيندفع أكثر فأكثر بالاعتماد على الاستيراد لسد حاجة الطلب المحلي وبالتالي أحداث مزيد من الانكشاف والاختراق الزراعي والغذائي والصناعي. ولاشك أن هذه الدائرة المغلقة ستشكل قيوداً على حركة الاقتصاد العربي في القرن الحادي والعشرين.

ولما كان الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي المتسم باختلالات واسعة النطاق يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية الصناعية والزراعية فان استمرار هذه الاختلالات تعني زيادة الارتباط التبعي بالقوى الاقتصادية الخارجية وتزايد الاعتماد على الأسواق العالمية في مقابل ضعف الاعتماد العربي – العربي المتبادل.

كما أن انخفاض مساهمة القطاعات السلعية غير النفطية مقارنة بمساهمة قطاعات التوزيع والخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ينعكس من جملة أمور من أبرزها:-

- ضعف التشابك البنيوي وزيادة تشوهات البناء الهيكلي للاقتصاد القومي .
- استمرار الضغوط من جانب قوى الطلب على مختلف أنواع السلع المستوردة .
- استمرار الاعتماد جزئياً، على المراكز الرأسمالية الصناعية في العالم يعني مزيداً من الارتباط بهذه المراكز، ومزيداً من الانكشاف الاقتصادي.

- تكريس حالة التفكك الاقتصادي العربي، وضعف التشابك الاقتصادي العربي قطاعياً على المستويين القومي والقطري.
- تحول جانب كبير من الهيكل الإنتاجي العربي لصالح السوق الدولية.
- استمرار الضغوط على موازين المدفوعات .
- مزيد من الضغوط التضخمية الداخلية التي تدفع بالأسعار إلى الأعلى .

لقد تركت درجة الترابط الاقتصادي الضعيفة بين الاقتصاديات العربية طابعها على هيكل وطبية التجارة الخارجية العربية الأمر الذي أدى إلى اختلال هيكل التجارة الخارجية العربية والذي أدى بدوره إلى زيادة تأثر الاقتصاد العربي بالآثار السلبية لتقلبات الأسواق العالمية.

لذا تمثل صور الاختلال في هياكل الإنتاج العربية محصلة نهائية للأنماط التنموية وللسياسات الاقتصادية القطرية التي اتبعتها الأقطار العربية خلال العقدين الماضيين لتكون تكريساً لحالة التفكك الاقتصادي العربي، وتعميقاً لتبعية الدول المتقدمة ودفع الاقتصاد العربي إلى مزيد من الاعتماد على الأسواق العالمية على حساب التكامل الاقتصادي العربي، مما أدى إلى زيادة الارتباط التبعي بالقوى الاقتصادية الخارجية وفي ظل هذا الارتباط فان الاقتصاديات العربية تتطور ضمن روابط اقتصادية شديدة مع اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة .

وبحكم تنامي اعتماد الاقتصاد العربي على العالم الخارجي، فقد تأثرت اقتصاديات الأقطار العربية بدرجة كبيرة بالتطورات الاقتصادية الدولية وزادت درجة حساسيتها لهذه التطورات .

رابعاً:ـ الاستنتاجات :ـ

إن صور الاختلال في هياكل الإنتاج العربية جاءت نتيجة التنمية التي تمت في ظل هيكل العلاقات الدولية غير المتكافئة النابعة من تقسيم العمل الدولي الراهن، حيث لم ينتج عنها إلا المزيد من التبعية وفقدان الأمن الاقتصادي العربي .

كما أن صور الاختلال في هياكل الإنتاج العربية هي نتيجة حتمية لأنماط التنمية القطرية التي اتبعت في الكثير من الأقطار العربية خلال العقدين الماضيين والتي لم تؤد إلى تحقيق تنمية سليمة وشاملة ومتوازنة تمتد حركتها إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كافة ولم تؤد إلى توسيع وتنويع قاعدة الاقتصاد العربي، بل أن هذه الأنماط أدت إلى تشويه البنية القطاعية للاقتصاد العربي المتمثلة في تناقص كل من القطاع الزراعي العربي وقطاع الصناعات التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي العربي. فالتحول الهيكلي في نمط توليد الدخل الناتج عن هذه الأنماط هو في اتجاه زيادة قطاع الخدمات والتوزيع وتراجع مساهمة قطاعي الصناعية التحويلية والزراعة، ومثل هذا الاتجاه لا يساعد على اتساع وتنويع القاعدة الإنتاجية العربية.

إن الأمل في معالجة اختلالات بنية الاقتصاد العربي يكمن في اعتماد منهج تنموي يخفف من درجة عولمة الاقتصاد العربي، ويخفف من وضع الاعتماد المغالي به على آليات الاقتصاد العالمي دون أن يؤدي ذلك إلى عزلة الوطن العربي عن آليات ذلك الاقتصاد. أن تصحيح اختلالات هياكل الإنتاج العربي تحتاج إلى منهج تنموي عربي متكامل قطرياً وقومياً وقطاعياً برؤية حضارية تحمي مصير الاقتصاد العربي ومستقبله، وهذا يطرح قضية السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي والحاجة إلى وضع معالم هذا النظام لمواجهة تحديات المستقبل، أن إمكانات الاقتصاد العربي المادية والبشرية كبيرة جداً وقادرة على تغيير وجه الاقتصاد العربي المتخلف والجزأ والفاقد لأمنه الاقتصادي والتابع إلى اقتصاد تام متكامل

ومستقبل، لو كرست جميع إمكاناته على وفق تلك الخطة وذلك المنهج التنموي والمستقل المعتمد على الذات.

إن المنهج التنموي المستقل المعتمد على الذات والمتجه نحو الداخل بعيداً عن الازدواجية والجيوب المرتبطة بالخارج، وبعيداً عن التغريب، وعن آليات دفع الاقتصاد العربي للبحث عن مستقبله خارج بيئته كفيل بتحقيق دعائم التحرر من التبعية للاقتصاد الرأسمالي وكفيلة بتحقيق كل متطلبات الأمن الاقتصادي العربي.

هوامش الفصل الثاني

1- عبدالحسن زلزلة. "التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات"، مجلة المستقبل العربي، العدد 21 نوفمبر 1980، ص 6-12 .

2- الجامعة العربية. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متعددة.

3- هيئة تحرير مجلة العمران العربي. "الاقتصاد العربي: التطورات والاتجاهات والمرامي"، مجلة العمران العربي، العدد 45، أيار 2000، ص 68 .

4- مؤسسة دار الأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2007، القاهرة 2007، ص 93-102 .

5- حميد الجميلي "نحو مشروع نهضوي للأمن الاقتصادي العربي" مجلة آفاق عربية، العدد العاشر، تشرين الأول 1993، ص9-16 .

6- حميد الجميلي، الاقتصاد العربي وخيارات المستقبل، مجلة الحكمة، السنة الثانية، نيسان 1999، ص 42-52 .

7- حميد الجميلي. "استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الحادي والشعرين"، مجلة شئون عربية العدد 91، أيلول 1997، ص 156- 157.

8- حميد الجميلي. "الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات النصف الثاني من عقد التسعينات". مجلة آفاق عربية 1-2 كانون الثاني 1995، ص9-18 .

9- تنظر بخصوص التنمية المستقلة.

10- محمد حسنين هيكل: (العرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين) المستقبل العربي، العدد 190، ك 1-1994، ص 123-124 .

11- إسماعيل صبري عبدالله: (التنمية المستقلة)، مجلة المستقبل العربي، العدد 90، 1986، ص 7.

12- يوسف صايغ: (نحو تنمية مستقلة)، مجلة المستقبل العربي، العدد 90، 1986، ص 117-137 .

13- سمير أمين: (البديل الوطني الشعبي الديمقراطي في الوطن العربي) دراسة مقدمة إلى المؤتمر القومي الرابع، 1992، ص 98-103 .
14- سمير أمين: (شروط إنعاش التنمية)، المستقبل العربي، العدد 191، ك2 – 1995، ص 6-16 .
15- يوسف الصايغ: (التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994 .
16- إسماعيل صبري عبدالله (الدعوة المعاصرة للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص)، ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي، القاهرة، 14-17 مارس 1990، ص 9-16.
17- حميد الجميلي: نحو مشروع نهضوي للأمن الاقتصادي العربي، مجلة آفاق عربية، مصدر سابق، ص 9-16.
18- نوال عبدالهادي: تأملات في إشكالية الأمن الاقتصادي العربي، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة الخامسة، العدد 16، خريف 1995، ص 105 .
19- حميد الجميلي: الاتجاهات العالمية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، العدد 32، ت1 -2000، ص 67-70 .
20- محمود عبدالفضيل: الاقتصاد العربي هواجس مستقبلية، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الكويت، 1998، ص 20-25.
21- عبدالرزاق حسن، الأنماط التنموية القطرية والإقليمية والقومية العربية والسوق الدولية – دراسة مقدمة إلى المؤتمر التاسع لاتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد 1985)، ص 1-16.

الفصل الثالث

مشهد الإخفاق على جبهة العمل الاقتصادي العربي المشترك

أولاً :-التأصيل التاريخي لمسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك .

ثانياً :- أهمية وضرورة العمل الاقتصادي العربي المشترك.

ثالثاً :- معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك .

رابعاً :-إشكاليات العمل الاقتصادي العربي المشترك.

خامساً :- الإخفاق على جبهة اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة .

الفصل الثالث

مشهد الإخفاق على جبهة العمل الاقتصادي العربي المشترك

أولاً :ـ التأصيل التاريخي لمسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك

ابتدأت مساعي الأقطار العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك في بروتوكول الإسكندرية بتاريخ 7/ 10/ 1944الذي اشترك في وضعه لجنة تحضيرية من كل سوريا والأردن والعراق ولبنان ومصر، والذي تضمن المبادئ لقيام جامعة الدول العربية ولتحقيق التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها.

وعلى أساس ما تضمنه هذا البروتوكول، اعتمد ميثاق جامعة الدول العربية في 22/ 3/ 1945 من قبل وفد كل من سوريا والأردن والعراق والمملكة العربية والسعودية ولبنان ومصر واليمن، وقد انضمت الدول العربية الأخرى إلى هذا الميثاق في فترات زمنية مختلفة، أولها ليبيا في 3/ 2/ 1953 وآخرها جيبوتي في 4/ 9/ 1977.

وقد تناولت المادة (2) أغراض جامعة الدول العربية وأشارت إلى أن من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشئون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعمل وأمور الزراعة والصناعة، وكذلك التعاون في شئون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.

كما نصت المادة (3) على أن "يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها".

وتكون مهمته القيام بتحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشئون المشار إليها في المادة السابقة وفي غيرها" .

كما نصت المادة (4) بان: " تؤلف لكل من الشئون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون، وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة. ".

وبعد نكسة فلسطين عام 1948 حاولت تلك الدول تطوير صيغ التعاون فيما بينها عسكرياً واقتصادياً، فأقر مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 13/ 4/ 1945 معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، وابتدأت الدول العربية بإيداع وثائق التصديق بفترات زمنية مختلفة أولها سورية بتاريخ 31/ 10/ 1951 وأودعت دولة الإمارات العربية المتحدة في 27/ 2/ 1978 وثائق تصديقها.

وقد نصت المادة السابعة من هذه المعاهدة على ما يلي:-

" استكمالاً لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيق وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف " .

كما نصت المادة الثامنة من تلك المعاهدة على ما يلي:-

"ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية أو من يمثلونهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلاً بتحقيق الأغراض المبنية في المادة السابعة".

وبتاريخ 26/ 3/ 1959 وافق مجلس جامعة الدول العربية على بروتوكول بشأن إسباغ كيان ذاتي على المجلس الاقتصادي المنصوص عليه في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي حيث نصت:

المادة الأولى على انه:

"يجوز لأية دولة عضو في جامعة الدول العربية أن تنضم إلى عضوية المجلس الاقتصادي المنصوص عليه في المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية".

والمادة الثانية على أن:

"للمجلس الاقتصادي أن يقرر قبول عضوية أي بلد آخر"

كان هدف البروتوكول المذكور :

- الفصل بين المجال الاقتصادي ومجال الدفاع المشترك.
- فتح باب الدخول في المجلس الاقتصادي للدول العربية التي ليست عضواً في جامعة الدول العربية.

على هذا النحو أصبح المجلس الاقتصادي هو جهاز الجامعة العربية الذي يجتمع فيه نشاطها الاقتصادي.

على انه لما كانت آمال الشعب العربي تتجاوز الأغراض المنصوص عليها والتي تدور في نطاق التعاون الاقتصادي لذا:

أ) رأت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعها المنعقد بدمشق في 19/ 5/ 1956 إصدار التوصية التالية:

" لما كانت الوحدة الاقتصادية من أهم الأهداف التي تسعى إليها جامعة الدول العربية فان اللجنة السياسية توصي بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل لهذه الوحدة، والخطوات التي يجب أن تتبع من أجل تحقيقها".

ب)أعد الخبراء مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية وقدموه إلى اللجنة السياسية وعرض الموضوع على مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاد السادس والعشرين فقرر في 25 أكتوبر 1956، أحالته إلى المجلس الاقتصادي.

في 3 يونيه 1957 وافق المجلس الاقتصادي على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وبعد انقضاء ثلاثة أشهر على إيداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة على الاتفاقية أصبحت نافذة اعتباراً من 30 ابريل 1964.

كانت المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي تنص على أن المجلس يقترح على حكومات الدول العربية ما يراه كفيلاً بتحقيق الأغراض المبينة في المادة السابعة: وهي التعاون على النهوض باقتصاديات الدول العربية. وبالنظر إلى هذا التنظيم للمجلس الاقتصادي نجده يقوم على هدف التعاون ولا يتجاوزه، ويقتصر على تقديم المقترحات بشأن ما يراه كفيلاً بتحقيق هذا الغرض. وكان ذلك من جملة الأسباب التي أدت إلى توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

وفيما بعد وبتاريخ 29/ مارس / 1977 صدر القرار رقم (3552) بالموافق على تعديل المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بحيث يصبح نصها كما يلي:

"ينشأ في جامعة الدول العربية مجلس يسمى (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) يضم وزراء الدول الأعضاء المختصين، ووزراء الخارجية أو من ينوب عن هؤلاء تكون مهمته:

تحقيق أغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية، وما يتصل بها مما نص عليه ميثاق الجامعة العربية أو هذه الاتفاقية".

"يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة الموفقة على إنشاء أية منظمة عربية متخصصة كما يشرف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة في مواثيقها وذلك وفق الأحكام التي يقرها لذلك".

فقد أنشئت في الستينات والسبعينات معظم المنظمات العربية.

كما وضعت اتفاقية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في 16/ 5/ 1968 .

أما اتفاقية النقد العربي فقد أقرت في 27 ابريل / 1976.

وقد قرر مؤتمر القمة العربي العاشر في البند سابعاً من مقرراته:-

(الإسراع بتعديل ميثاق الجامعة العربية في اتجاه تقوية العمل العربي المشترك والعمل على إعادة بناء أجهزتها بما يخدم تنمية القدرة العربية الذاتية ويؤول إلى تحقيق الوحدة العربية) .

وفي عام 1980 أقرت القمة الاقتصادية العربية المنعقدة في عمان أربع وثائق اقتصادية هي:-

1- إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

2- ميثاق العمل الاقتصادي القومي.

3- عقد التنمية العربية المشتركة.

4- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية.

وخلال النصف الأول من عقد الثمانينات ظهرت موجة المجالس التعاونية فأنشئت ثلاثة مجالس هي:-

1- مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

2- مجلس التعاون العربي.

3- مجلس التعاون لدول المغرب العربي.

ولقد كانت وثائق هذه التجمعات باستثناء الثاني أشبه بالتجمعات المغلقة وغير مفتوحة العضوية، ولقد اصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بياناً أوضح فيه انه لا يؤيد قيام تجمعات جزئية إقليمية إلا إذا كانت بداية لتجمع قومي شمولي، أي إنها تكون مقبولة إذا اعتبرت من حيث الأساس وسائل للتسريع في الخطوات المؤيد لتحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة.

ومنذ عام 1980 وما بعدها دخل العمل الاقتصادي العربي المشترك في سبات إلزامي طويل ووضع في ثلاجة التجميد العميق رغم الأحداث والتحديات التي أفرزتها تطورات نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي على المستوى الاقتصادي العالمي والإقليمي.

وفي الحقبة التي بدأت في عام 1945 مع توقيع ميثاق الجامعة العربية وانتهت إلى صدور قرار من مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان 1980 وما أسفر عنه من قرارات باتجاه تقوية العمل العربي المشترك مما يخدم تنمية القدرة العربية الذاتية ويؤول إلى تحقيق الوحدة العربية، توجد علامات بارزة لابد من التوقف عندها وهي:

أ- تأكيد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي على الربط بين الأمن والتعاون الاقتصادي وما بينهما من تلازم.

ب-تعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون في عام 1977 وما تضمنه هذا التعديل من اختصاصات للمجلس، إذ انيطت به مسئولية أساسية في العمل الاقتصادي العربي المشترك، وكلف المجلس بمهام رئيسية في المجالات التخطيطية والتقيمية والتنسيقية.

وتمكيناً للمجلس من أداء هذه المسئولية، فقد جرى تعديل ملحوظ في تنظيمه وطريقة أدائه لعمله وصدور قراراته وتنظيم علاقاته بمجلس الجامعة والمنظمات العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك.

ج- إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، التي تميزت بالخصائص الآتية:-

أ) لقد كانت هذه الاتفاقية الصيغة المتكاملة لتنظيم شامل للجوانب الاقتصادية والهيكل الذي يقوم على أساسه تنظيم جديد لاقتصاديات الدول العربية من منطلق التوحيد. ولم تكن تنظيماً لهذا الجانب أو ذاك من النشاط الاقتصادي، بل كانت تنظيماً جديداً شاملاً يستهدف تحقيق وحدة اقتصادية كاملة تنتظم الدول العربية جميعها.

ب) أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية هي واحدة من التجارب الوحدوية التي انتقلت بقضية الوحدة من الفكر والطموح، إلى ميدان الممارسة والتطبيق (من النظرية إلى التطبيق) بوضع الصيغ القانونية والتنظيمية لتحقيق الوحدة الاقتصادية.

وبإقرار وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي من قبل مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان 1980 أصبحت الوحدة الاقتصادية العربية الهدف الذي يتوجه إليه كل عمل عربي مشترك.

وقد أصبح ذلك من الأسباب الملحة لتحديد مفهوم الوحدة الاقتصادية العربية لان تحديد هذا المفهوم أصبح من الضرورات التي يحتمها هذا التطور الايجابي.

د- إنشاء صندوق النقد العربي:

برزت فكرة التعاون النقدي العربي وإقامة نظام مصرفي عربي موحد تجسيداً لما نصت عليه اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على تحقيق هذا الهدف.

وقد كان إنشاء صندوق النقد العربي مبادرة مهمة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حيث بذل جهوداً مكثفة ومتواصلة لإخراجه إلى حيز التنفيذ، وتم إعداد صيغة اتفاقية الصندوق ووقعها وزراء المال والاقتصاد العرب في اجتماعهم في الرباط بتاريخ 26/ ابريل / 1976. وقد بدئ العمل بتاريخ الصندوق لتحقيق أهدافه على طريق التكامل النقدي العربي.

هـ- إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

قدم اقتراح إنشاء الصندوق إلى مؤتمر ووزراء المال والاقتصاد والنفط العربي المنعقد في بغداد في أغسطس 1977. وقد وافق عليه المؤتمر ورفع توصية بشأن إقراره إلى مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية الذي انعقد في الخرطوم عقب ذلك. وقد قام مؤتمر وكلاء وزارت الاقتصاد والمال العرب في الجزائر في شهر أكتوبر بصياغة مشروع بإنشاء الصندوق المقترح حيث اقرها المجلس الاقتصادي بمقتضى قراره رقم (345) عام 1968 ووافقت الدول الأعضاء (20) دولة عضو على هذه الاتفاقية. وفي تاريخ 18 ديسمبر 1972 أعلنت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إخراج اتفاقية إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى حيز التنفيذ.

وكان إنشاء الصندوق خطوة مهمة في تطوير الإطار المؤسسي للتمويل الإنمائي بما يخدم أهداف الوطن العربي ويلبي حاجاته الملحة في تمويل تنفيذ المشروعات الاستثمارية، وعلى الأخص المشروعات العربية المشتركة التي لها اثر واضح في تطوير الاقتصاد العربي، مع توجيه اهتمام خاص بدعم الهياكل الأساسية والتنمية البشرية في المنطقة.

و- إقرار الوثائق الأربعة في قمة عمان 1980:

تلك الوثائق التي رسمت طريقاً واسعاً للعمل الاقتصادي العربي المشترك ووضعت رؤية شمولية لكيفية مواجهة التحديات وإخراج الاقتصاد العربي من قوس الأزمة بتأكيدها على الوحدة والتنمية والتحرر وباعتمادها المدخل التخطيطي للإنماء التكاملي.

وعلى الرغم من هذه العلامات البارزة لم يحقق العمل العربي الوحدوي منجزات مرضية بالقياس إلى الآمال المرجوة ولا بالقياس إلى جملة مشكلات أساسية، يأتي في مقدمتها المشكلات الناجمة عن تجزئة الوطن العربي واليت أدت إلى التفكك والتجزئة الاقتصادية.

وبالرغم من توافر الظروف الموضوعية الملائمة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فان حصيلة الجهود المبذولة في هذا المجال لا تزال متواضعة، إذ لا يزال الاقتصاد العربي يعاني من تباطؤ مسيرة التكامل الاقتصادي وضعف التوجه نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، مما يستدعى ضرورة تدخل الإرادة السياسية العربية ايجابياً كمحرك حاسم في تسريع خطوات هذا التوجه.

ومن خلال استعراض البعد التاريخي لهذه المسيرة نستطيع التوصل إلى النتائج الآتية :-

1- أن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي خلال السنوات المنصرفة كانت تتعرض للمد والجزر في ظل ظروف وعلاقات سياسية واقتصادية دولية وعربية متذبذبة.

2- بالرغم من توافر الظروف الموضوعية المواتية لتحقيق التكامل الاقتصادي فان حصيلة الجهود التي بذلت من اجل تحقيقه كانت متواضعة، وقد اتسمت هذه الجهود بالتذبذب الحاد نتيجة للمزاجية السياسية وافتقاد التقييم الموضوعي المنظم.

3- اتسمت هذه المراحل بالربط بين الأمن القومي والأمن الاقتصادي وقد تمثل ذلك في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك .

4- كان المنطلق الفكري لمحاولات التكامل كافة خلال هذه المراحل التأكيد على إزالة العقبات القانونية والإدارية لانتقال السلع وعناصر الإنتاج، من اجل تحقيق انسياب تلقائي لها، وتنسيق الإطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي دون محاولة جادة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في البنيان الاقتصادي للأقطار انعربية.

5- إن الانجازات المتحققة لم تكن تتناسب مع الجهود المبذولة والإمكانات المتاحة والطموحات القومية. فهي لم تغير من الناحية الموضوعية لمصلحة علاقات التشابك بين الاقتصاديات العربية لذا لم تسهم هذه المرحلة في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية، إذ ظل هذا التعاون هامشياً محدود الوزن والأثر ولم يكن الفكر التنموي لهذه المرحلة معبراً عن تخطيط عربي.

6- بالرغم من إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ونواتها قرار السوق العربية المشتركة فان المدخل الأساسي للتكامل ظل يتمحور حول التبادل التجاري ولم يتم تحقيق أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية باستثناء المرحلة الأولى في السوق العربية المشتركة وهي منطقة التجارة الحرة العربية والتي تحولت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ثانياً :- أهمية وضرورة العمل الاقتصادي العربي المشترك :-

يعد الاهتمام بالعمل الاقتصادي العربي المشترك من الملامح البارزة للجهد الاقتصادي على الصعيد القومي. ولا يأتي هذا الاهتمام من فراغ، بل يستند إلى اعتبارات دولية وقومية وإقليمية تتعلق بعملية تشكيل الفضاءات الاقتصادي القارية والإقليمية. وفي إطار هذا الاهتمام اتخذت العديد من القرارات على الصعيد القومي استجابة لهذه التطورات وقد أسفرت هذه المسيرة عن مجموعة من الاتفاقات التي تم التصديق عليها وشكلت بمجموعها ما يسمى بالعمل المشترك، وإذا كان ميثاق الجامعة العربية يؤكد على القضايا السياسية بالدرجة الأولى فانه ولاشك قد أشار إلى قضايا التعاون والتنسيق في المجالات الأخرى. ثم جاءت اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي خطوة متقدمة في المجال الاقتصادي قياساً للميثاق. وبعد ذلك توالي إبرام العديد من الاتفاقات والوثائق وتم إنشاء العديد من منظمات العمل العربي المشترك وخاصة في المجال الاقتصادي.

وكانت حصة العمل الاقتصادي القومي من المنظمات العربية والاتفاقيات الجماعية كبيراً ومتميزاً وبصورة خاصة اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي أنشئ بموجبها مجلس الوحدة الاقتصادية كمنظمة شمولية في المجال الاقتصادي. وتلاه بعد ذلك إنشاء العديد من المنظمات القطاعية كمنظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي

وغيرها من المنظمات والمؤسسات. وتم إنشاء هذه المنظمات بموجب اتفاقيات جماعية أو بموجب وثائق خاصة جرى التصديق عليها أصولاً من قبل الدول العربية، كما صدر عن الاجتماعات العربية وعن القطاعات الفكرية الرسمية والشعبية مجموعة من الوثائق الهامة كان في مقدمتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي تضمنت الوسائل والأساليب لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين الأقطار العربية.

كما تعتبر وثائق إنشاء العديد من المنظمات العربية القطاعية هامة للغاية لأنها تؤكد على السعي لتحقيق التنسيق والتكامل القطاعي بين الدول الأعضاء. ومن بين الوثائق العربية الهامة وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي. إضافة إلى العديد من الاتفاقيات الجماعية في مجالات التجارة والاستثمار والنقل والعمل والثقافة وغير ذلك.

لاشك أن العمل الاقتصادي العربي المشترك يستند إلى مجموعة ليست قليلة من الوثائق والاتفاقيات الجماعية ويدار بواسطة العديد من مؤسسات العمل المشترك ويتم التنسيق بين مختلف هذه المنظمات عن طريق لجنة التنسيق بين جامعة الدول العربية والمنظمات المختلفة وكذلك من خلال العمل في اللجان القطاعية. ويتم التنسيق أحياناً بين بعض المنظمات من خلال اتفاقيات خاصة أو برامج محددة. وبذلت في الفترة الأخيرة جهود ملموسة لتحسين التنسيق والتعاون بين منظمات العمل الاقتصادي العربي المشترك لجعل دورها أكثر فاعلية.

ورغم كثرة وتنوع منظمات العمل الاقتصادي العربي المشترك وخاصة قيام المنظمات المتخصصة في مختلف المجالات فمن الملاحظ أن مميزات العمل الاقتصادي العربي المشترك على أهميتها تبقى أدنى من الطموح ولم تتمكن من تلبية المتطلبات التي فرضتها الظروف والمستجدات والتحديات التي ساهمت في محاولات تدعيم وتعزيز هذا العمل الجماعي المشترك.

أن التطورات الاقتصادية السريعة على الصعيد العالمي منذ مطلع التسعينيات وخاصة ما يتعلق منها بالتطورات الإقليمية وانعكاسها على الدول العربية. إن هذه التبلورات قد أسهمت في تزايد معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك وتباطؤ مسيرته. وحري بنا ونحن على مشارف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أن نتوقف لنحلل العوامل التي أسهمت في تباطؤ مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك وواضح منجزاتها. لاشك أن هذه المنجزات المتواضعة المحدودة الوزن والأثر لم تؤد إلى دفع العمل الاقتصادي العربي المشترك، بشكل يلبي الطموحات القومية، بل أن ه=ه المنجزات تراجعت منذ عام 1990 ولا تزال تتراجع حتى الآن ونحن في بداية عام 2005 ويلاحظ أن هذه المقررات والمواثيق لم توضع موضع التطبيق، كما أن العديد من القرارات على أهميتها لم يجر التقيد بها وفي كثير من الأحيان كانت العلاقة الثنائية تبدو أكثر حظاً من حيث الفاعلية والمردود .

ورغم أن القرارات الاقتصادية لقمة عمان عام 1980قد شكلت علامة مضيئة في العمل الاقتصادي العربي المشترك وشكلت إضافة نوعية لجميع القرارات الاقتصادية السابقة. إلا إنها هي الأخرى وجدت طريقها نحو التجميد ووضعت على الرفوف أسوة بغيرها. وإذا كان ميثاق العمل قد وضع قواعد للسلوك الاقتصادي اليومي المتبادل، فان وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك قد نصت صراحة على تخطيط التنمية القومية، بحيث يتحول ميثاق العمل القومي إلى مدونة في السلوك تحمي وتصون التوجهات التنموية القومية وتبعدها عن تأثيرات الخلافات الهامشية بين الدول العربية. ولكن الآمال التي نمت بعد إقرار هذه الوثائق عادت وخبت تدريجياً عندما أصبح واضحاً أن مضمون هذه الوثائق لم يعد قضية معدة للتطبيق التدريبي. وأصبحت الممارسات الفعلية تبتعد عن مضمون هذه الوثائق، وأحياناً بكل أسف تتعارض معه.

ويلاحظ انه رغم التوجه العربي الذي يستوجب تعزيز وتعميق العمل القومي المشترك في المجال الاقتصادي، إلا الممارسات الفعلية تشير إلى أن الاستجابة لهذه الظروف الموضوعية كانت ضعيفة أو معدومة بالنسبة للساحة الاقتصادية العربية، بل أن التفكير بتشكيل الفضاء الاقتصادي العربي الموحد بات أملاً بعيد المنال في الوقت الحاضر في مقابل ازدياد توجه بعض الاقتصاديات العربية نحو الاندماج بالسوق العالمية أو الفضاءات الاقتصادية اللاقومية كالشرق أوسطية أو المتوسطة.

ومن هنا يبدو انه من الضروري تحليل معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك وتحليل ظاهرة تدني مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك وعدم استجابته للطموحات أو للعوامل الموضوعية، وفي ضوء ذلك يتم تحديد السبل الكفيلة بمعالجة تلك المعوقات.

إن التطورات السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية تعزز الأسباب التي تفترض تكثيف الجهد من اجل تعزيز هذا العمل فالتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم منذ بداية عهد التسعينات تتسم بسمتين هامتين هما:-

أولاً :- العوامل الاقتصادية الكونية الاقتصادية .

ثانياً :- التوجه نحو الفضاءات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

وأخذت هاتان السمتان تجدان التعبير عنهما في الإجراءات السياسية وحتى العسكرية والاقتصادية التي تمارسها مختلف الكتل والقوى إزاء بعضهما وإزاء مختلف الظواهر في العلاقات الدولية. واخذ هذا الموقع يفرض نفسه بقوة على مختلف الكتل والدول مما أدى إلى التعزز المتوالي للتكتلات الدولية القائمة كالإنماء الاقتصادي النقدي الأوروبي وتكتل النافتا وغيرها.

كما دفعت العديد من الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية للسير على طريق التكتلات الاقتصادية. ويلاحظ أن محاولات الدول النامية للتكتل أو للتنسيق تواجه صعوبات مختلفة داخلية وخارجية، ولكنها في نفس الوقت تكتشف عن حقائق موضوعية لابد من أخذها بنظر اعتبار لدى تقييم هذه التجارب والمحاولات.

وإذا كان العمل الاقتصادي المشترك بشقيه التنسيقي أو التكاملي يستوجب في هذه المرحلة الزمنية التي تتعاظم فيها التحديات التكثيف السريع، فان العوامل التاريخية والعوامل الموضوعية التي تتعلق بوحدة المصير وتشابه العلاقات والأوضاع الاجتماعية والسياسية الأخرى أحياء مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك وإخراجه من ثلاجة التجميد العميق.

لاشك أن العمل الاقتصادي العربي المشترك بشتى صوره وأشكاله إنما يستند إلى مجموعة كبيرة من العوامل والأسانيد، من أهمها العامل القومي ووحدة المصير إضافة إلى العوامل الناجمة عن تشابه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعن تحديات التخلف والتجزئة وتحدي الغزو الصهيوني من الاستعمار والامبريالية العالمية، ذي الاتجاهات العنصرية. ولقد تعزز التوجه من اجل العمل العربي المشترك بمختلف أشكاله من خلال المعارك والنضالات التي خاضها الشعب العربي في مختلف أقطاره من الاستقلال السياسي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسير على طريق الوحدة السياسية والاقتصادية. ويلاحظ أن أشكال العمل العربي المشترك والإطار التي تم تنحيتها بممارسة هذا العمل قد تطورت مع تطور وتصاعد النضال من اجل الاستقلال والوحدة.

ويغض النظر عن حجم انجازات العمل العربي المشترك، وعن الإخفاقات أو خيبة الأمل في هذا المجال، فانه ينبغي علينا أن ندرك بدقة ووضوح أن العمل

الاقتصادي المشترك ضرورة موضوعيته تمليها مجموعة من العوامل الاقتصادية القومية والدولية.

ثالثاً :ـ معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك:ـ

لاشك أن العمل الاقتصادي العربي المشترك واجه ومازال يواجه معوقات كثيرة بعضها داخلي وبعضها خارجي، بعضها ذاتي وبعضها موضوعي ويصعب حصر جميع هذه المعوقات وتقييمها وفق معايير محددة إلى ذاتية وموضعية، وداخلية وخارجية، لأن مثل هذا الحصر والتبويب قد يتجاوز هدف ورقة العمل هذه، ولكن تحديد أهم المعوقات يبقى هدفها الرئيسي .

ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:-

1- نمو وزيادة الهجمات الخارجية باتجاه تمزيق وحدة الصف العربي ومحاولات ضرب جميع الانجازات التي تحققت في الوطن العربي قطرياً وقومياً.

2- إعاقة حركة التنمية والنهوض الشامل للأمة العربية وعزل بعضها عن البعض الآخر وفك ارتباطاتها الاقتصادية على حساب تقوية ارتباطاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، من خلال تنمية المعوقات وتزايد النزعات القطرية ذات المنفعة الآنية على حساب المصلحة القومية.

3- سيادة ظاهرة النظرة القطرية الضيقة على العلاقات الاقتصادية العربية وعدم الالتزام بمبدأ تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك (مبدأ عزل تأثيرات الخلافة السياسية عن العمل الاقتصادي العربي المشترك).

4- غياب الاهتمام في إعادة تنظيم الإطار المؤسسي للعمل العربي المشترك بما يخدم زيادة فاعليته ويعزز التعاون بين آلياته والبطء الشديد في محاولات تطوير ميثاق جامعة الدول العربية، بحيث يستوعب طموحات الأمة العربية في المرحلة الراهنة، وبما يجعله أكثر قدرة على الوفاء بالمتطلبات الأساسية لتنفيذ

إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك بأهدافها. ومنطلقاتها ونهجيتها وآلياتها.

5- عدم تنفيذ قرارات العمل الاقتصادي العربي المشترك خاصة القرارات الاقتصادية الصادرة عن قمة عمان وظهور العديد من المحاولات لإعاقة إخراجها إلى حيز التطبيق العملي، وإن مثل هذه الإعاقة ما هي إلا إعاقة لمسيرة البناء والتقدم في الوطن العربي.

6- ظهور محاولات مباشرة أو غير مباشرة للخروج من الإطار القومي الشامل للتكامل الاقتصادي العربي، باتجاه تكوين أطر تعاون وتنسيق اقتصادي جزئي وأن هذا النوع من التعاون والتنسيق العربي الجزئي لا يمكن أن يكون بديلاً أو منافساً للاتفاقيات الجماعية المعقودة في إطار المجتمع العربي على المستوى القومي الشامل، إن هذه الصيغ يمكن أن تؤدي إلى نتائج هامة ليس على صعيد التعاون الجزئي بل على صعيد التعاون العربي الشامل، إذا وضعت مسارات تلك الصيغ ضمن أطر المسيرة الكلية لحركة التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي وضمن مسيرة الجهود الهادفة لتسريع خطوات العمل الاقتصادي العربي المشترك.

7- استمرار العوائق أمام الاتفاقيات الجماعية القائمة كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وخاصة بعد تأكيد قرارات قمة عمان على العمل من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي على درب الوحدة الاقتصادية العربية وبعد أن أصبح هدف الوحدة الاقتصادية العربية مسئولية مشتركة لمؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك.

8- غياب العمل الجاد لتقنية الأجواء العربية وتحقيق الحد الأدنى على الأقل من التضامن العربي القادر على أبعاد مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات الطارئة التي تخل بوحدة المصير وتحول دون تمكين الأمة العربية

من مواجهة المخططات العدوانية والتوسعية الرامية إلى عرقلة مسيرة التنمية والتقدم الحضاري للوطن العربي.

9- تناقص الاهتمام بتكثيف الجهود لبلورة المضامين والتفاصيل التي من شأنها دفع العمل الاقتصادي العربي المشترك إلى الأمام فكراً وعملاً، ولمزيد من السعي الدائم لتعزيز وتطوير المبادئ والأهداف والمنهجية التي وردت في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرارات قمة عمان. إن الإجماع العربي من خلال ما تقدمه المؤتمرات القومية ينبغي أن يكون مستعداً في كل مرحلة لاستقبال وتبني المزيد من المستلزمات الهادفة لروابط أعمق وأسس أوسع بين الأقطار العربية لتحقيق مزيد من التشابك بين الاقتصاديات العربية.

ورغم ما رسمته القرارات الاقتصادية العربية من طريق واسع للعمل الاقتصادي العربي المشترك، ورغم ما أكدت عليه مؤتمرات القمة بان مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الأمة العربية لا يمكن أن تتم إلا من خلال جهد عربي فعال مشترك في إطار رؤية قومية شمولية، ورغم اعتماد هذه القرارات المدخل التخطيطي القومي للإنماء التكاملي للقطاع الاقتصادي المشترك والمدخل الإنمائي للتكامل الإنتاجي كمنهجية لتنظيم وتنمية الموارد العربية المتاحة في القطاع المشترك وترشيد استخدامها. ورغم التأكيد بان الأمن القومي يستلزم وجود قاعدة اقتصادية صلبة لا توفرها سوى التنمية القومية الشاملة وبالمقابل فان الأمن هو السياج الواقي للمنجزات الإنمائية. فان بناء تلك القاعدة لم يتحقق من ذلك الجهد التنموي العربي المشترك، وأن منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك ظلت محدودة الوزن والأثر ولم تجسد الارتباط العضوي بين الاقتصاديات العربية.

10- عدم وجود آلية فرض عقوبات وتكاليف والتزامات على الدولة التي لا تنفذ القرارات الاقتصادية التكاملية في إطار المجتمع العربي .

11- تركز مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك على المسار الرسمي وعدم وجود سلطة عربية عليا لجعل الرسميين العرب يلتزمون بقرارات ذلك العمل، ولاشك انه لا يوجد سلطة أعلى من سيادة الدول التي توافق على القرارات إلا سلطة الجماهير .

12- السياسات الاقتصادية القطرية الانعزالية: تشكل السياسات الاقتصادية القطرية عاملاً رئيسياً من العوامل التي أسهمت في إعاقة العمل الاقتصادي العربي المشترك. وإذا كانت بعض العوامل الموروثة، كتشابه الهياكل الاقتصادية وضعف الإنتاج الاجتماعي وتدني مستوى الإنتاجية قد ساهم في إضعاف العلاقات العربية البينية إلا أن عامل السياسات الاقتصادية اضعف هذه العلاقات. فالسياسات الاقتصادية التنموية الانعزالية قد عمقت في الغالب النزعة القطرية، حتى أن التوجهات القومية في بعض خطط التنمية القطرية بقيت شعارات غير قابلة للتطبيق في معظم الحالات لافتقارها إلى الاستجابة الموضوعية قومياً بسبب عدم توفر المناخ والإمكانية العملية لذلك.

كما ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي في تعزيز الروابط الاقتصادية مع الدول الصناعية المتقدمة. وعمقت النزعة الاستهلاكية وعززت الاستهلاكية وعززت سلوكيات الترفيع عن استهلاك المنتجات المحلية أو العربية وأشاعت أجواء محاكاة أنماط الحياة الغربية.

وإضافة إلى ذلك فان السياسات الاقتصادية القطرية قد زادت من التفكك الاقتصادي بشكل كبير وأوجدت فئات وشرائح اجتماعية تحمي وتطور النزعة القطرية، لأن مصالحها تتحقق في ظل هذه النوع من السياسات الاقتصادية .

ورغم أن أموال النفط قد شكلت عوناً لجميع الدول العربية غير النفطية بوسائل وأشكال مختلفة كالمساعدات والقروض وتحويلات العاملين وغير ذلك،

إلا إنها كانت وفي نفس الوقت من العوامل الهامة في تعميق التطلع لنحو العالم الخارجي وبالتالي في إضعاف العمل الاقتصادي المشترك.

إن سياسة التنمية في الماضي قد تمت على أساس تلبية الحاجات الأساسية للسكان، وقادت إلى عدم النمو المتوازن قطاعياً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وشوهت العلاقات القطاعية والاجتماعية الداخلية وأضعفت فرص التنسيق والتكامل القومي.

وإن نمط التنمية قد عمق الطابع المزدوج لاقتصاديات العديد من الأقطار العربية وساهم في التباعد بينها اقتصادياً. ففي الغالب ارتبط القطاع الحديث مع العالم الخارجي.

كما أن تعمق التبعية الاقتصادية يضعف من احتمالات التكامل الاقتصادي الداخلي وكذلك يضعف مختلف أشكال العمل الإقليمي أو القومي ويؤثر بشكل ملموس على مقدرة الاقتصاديات الوطنية في مواجهة العوامل الاقتصادية الخارجية ذات التأثير السلبي عليها.

وأسهمت التجارة الخارجية العربية في تقوية روابط معظم الأقطار العربية بالتقسيم الدولي السائد للعمل. كما أن بعض أشكال وأساليب تنفيذ مشروعات التنمية خاصة تلك التي تنفذ على أساس (مفتاح باليد) قد زادت من التبعية التكنولوجية والعلمية وأدت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى إعاقة تطور الإنتاج المحلي جنباً إلى جنب مع زياد الاستيراد من الخارج والذي انعكس بشكل سلبي على سمار التكامل العربي الاقتصادي.

13- الفشل في تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك: تستند العلاقات السياسية العربية في تطورها سلباً وإيجاباً على مجموعة من المكونات العاطفية بعيداً على الرؤية المستقبلية للمصالح المشتركة، كما أن الهزات المتكررة في العلاقات السياسية وما ينجم عنها من تخريب سريع وفوري لنتائج المسيرة البطيئة

والهادفة للعلاقات الاقتصادية العربية لا تقابلها عندما تتحسن العلاقات السياسية، انعكاسات ايجابية بنفس المستوى على العمل الاقتصادي المشترك بحيث يعوض آثار التخريب الناجم عن تردي العلاقات السياسية. وهكذا فان ما يتم بناؤه عبر سنوات من الجهد في الحقل الاقتصادي يتم تخريبه في لحظات من الغضب والخلافات السياسية.

وبعد مؤتمر قمة عمان تعرض العمل الاقتصادي العربي المشترك مرة أخرى إلى اعنف هزة سياسية شهدها في تاريخه الطويل، حيث بلغت الخلافات السياسية العربية الحد الذي أصبح معه ميثاق الجامعة العربية نفسه محل تساؤل عن جدواه، وقد ضاع ذلك الجهد العظيم والقرارات التاريخية لمؤتمر قمة عمان ذلك المؤتمر الذي أسهم من خلال القرارات الاقتصادية التي اتخذها وخصوصاً وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي رسمت الأهداف والأولويات والوسائل وخصوصاً وسيلة التخطيط للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

وفي ظل الخلافات والفرقة السياسية بين الأنظمة العربية، ومنا ترتب عليها من مضاعفات ونتائج مكنت أعداء الأمة العربية من تكثيف هجماتهم على مختلف الجبهات، بحيث اشغل العديد من القوى العربية عن أداء دورها القومي ودرء الأخطار المحدقة بها.

وشجعت حالة اليأس التي خلقتها الخلافات السياسية وما نجم عنها من تباطؤ في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك على التفكير بالبدائل العربية الضيقة للعمل الاقتصادي العربي الشامل، ولقد شهدت فترة ما بعد قمة عمان إنشاء مثل هذه البدائل.

14- غياب مدخل تخطيط العمل الاقتصادي القومي: لاشك أن المداخل التقليدية للتكامل الاقتصادي العربي لم تحقق الهدف المنشود منها في تعزيز التنمية والتحرر والأمن القومي مما استوجب معالجة موطن الضعف وتعزيز مواقع

القوة من خلال تبني المدخل التخطيطي الإلزامي على المستوى القومي لتطوير العمل العربي المشترك، وتبني هذا المدخل يمثل نقطة تحول تاريخية في العمل العربي المشترك بنقل العمل الاقتصادي العربي المشترك من مرحلة التشتت إلى مرحلة التخطيط القومي.

لقد دخل العمل الاقتصادي العربي المشترك مرحلة نوعية متميزة بعد اعتماد المدخل التخطيطي للإنماء التكاملي، إذ عالج هذا المدخل غياب النظرة القومية الشاملة عند وضع الخطة القومية فقد نصت وثيقة الإستراتيجية في البند العاشر من الأولويات على ما يلي:

إقامة نشاط تخطيطي على المستوى القومي ينشغل بتحضير خطة التنمية العربية المشتركة ومتابعة تنفيذها ويتمتع التخطيط القومي بحد أدنى متزايد من الإلزامية، يغطي على الأقل العمل العربي المشترك، ويكون تأثيراً بالنسبة لما عدا ذلك تستوجب الأقطار العربية في تحضير خططها تحقيقاً للتناسق بين الخطط القطرية في بعدها القومي وتمكيناً لها من الاستفادة في التنظيم القومي للاقتصاد العربي ويراعي أن يكون العمل التخطيطي مستمراً في شكل خطط خمسية تبدأ في سنة، كما أوضحت الإستراتيجية في مجال البرامج العلاقة بين الخطط القومية الطويلة المدة والإطار العام للخطط متوسطة المدة، حيث نصت على وضع خطة قومية طويلة الأمد في ضوء إستراتيجية التنمية القومية تكون الإطار العام للخطط متوسطة المدى.

كما أن غياب هذا المدخل قلل من العمل الجدي لتطوير الإطار المؤسس الذي يهتم بإعداد وتنفيذ ومتابعة تنفيذ الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

رابعاً :ـ إشكاليات العمل الاقتصادي العربي المشترك :ـ

لاشك أن العمل الاقتصادي العربي المشترك واجه ومازال يواجه إشكاليات عديدة تتعلق بالرؤية الفكرية بعضها داخلي وبعضها خارجي، بعضها ذاتي وبعضها موضوعي. ويصعب حصر جميع هذه الإشكاليات وتقسيمها وفق معايير محددة إلى ذاتية وموضوعية، داخلية، لأن مثل هذا الحصر والتبويب قد يتجاوز هدف ما، ولكن تحديد أهم الإشكاليات يبقى هدفها الرئيسي.

ومن أهم هذه الإشكاليات على الجانب الفكري ما يلي :-

1- التبعية الاقتصادية: تعاني جميع الدول العربية من التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي وإن كان ذلك بأشكال ونسب متفاوتة:

وتظهر هذه التبعية بصور ممارسات وأشكال مختلفة، علماً أن أسبابها متعددة بعضها له علاقة بالتركة الثقيلة الموروثة في الميدان الاقتصادي والمرتبطة بالتخلف وبعضها الآخر تعززه الممارسات السياسية الاقتصادية الحالية. كما تكمن أسباب التبعية في سياسات العلم والتكنولوجيا والرضوخ لممارسات وشروط القوى الخارجية والشركات متعددة الجنسيات في هذه المجالات وغيرها كمجالات التمويل والدراسات وغير ذلك.

أن مستوى التبعية، عامل مهم في تحديد فرص التكامل والعمل المشترك المستقل الإقليمي، فتعدد حلقات التبعية اضعف من إمكانات واحتمالات العمل المشترك على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية .

ويمكن تحديد المجالات التالية التي تؤثر التبعية الاقتصادية فيها بشكل رئيسي:-

- نمط واتجاهات التنمية وفلسفتها العامة.
- العلم والتكنولوجيا .

- الثقافة والسلوك.
- نمط واتجاهات الاستهلاك.

وهذه حلقات رئيسية يؤدي التحكم فيها جميعاً أو بعضها إلى شلل أو إضعاف الإرادة الوطنية، وبالتالي التأثير على القرار السياسي. ولاشك أن التبعية تساعد على تكوين مصالح لفئات اجتماعية محلية، تتحول تدريجياً إلى سند داخلي لها.

وتضعف التبعية الاقتصادية فرص واحتمالات التكامل الاقتصادي الداخلي وكذلك تضعف مختلف أشكال العمل الإقليمي أو القومي وتؤثر بشكل ملموس على مقدرة الاقتصادات الوطنية في مواجهة العوامل الاقتصادية الخارجية ذات التأثير السلبي عليها.

لقد لعبت التجارة الخارجية دوراً مهماً في تقوية روابط الأقطار العربية بالتقسيم الدولي السائد للعمل. كما أن بعض أشكال وأساليب تنفيذ مشروعات التنمية خاصة تلك التي تنفذ على أساس "مفتاح باليد" قد زادت من التبعية التكنولوجية والعلمية. وأدت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى إعاقة تطور الإنتاج المحلي، جنباً إلى جنب مع زيادة الاستيراد من الخارج والذي انعكس بشكل سلبي على ميزان الحساب الجاري خاصة.

2- إشكاليات السياسات الاقتصادية القطرية وأنماط التنمية القطرية الانعزالية:

تعد السياسات الاقتصادية وخاصة سياسات التنمية القطرية من العوامل التي عمقت التنمية القطرية حتى أن التوجهات القومية في بعض خطط التنمية القطرية بقيت شعارات غير قابلة للتطبيق في معظم الحالات.

وقد ساهمت سياسة التحرر الاقتصادي غير المقيد في تعزيز الروابط الاقتصادية مع الدول الصناعية المتقدمة، وعمقت النزعة الاستهلاكية وعززت

سلوكيات الترفع عن استهلاك المنتجات المحلية أو العربية وأشاعت أجواء محاكاة الحياة الغربية. وإضافة إلى ذلك فان القطرية الاقتصادية قد وسعت النزعة اللازمة بشكل كبير وأوجدت فئات وشرائح اجتماعية تحمي وتطور النزعة القطرية.

كما أن سياسة التنمية في الكثير من الاقتصاديات العربية لم تصمم على أساس تلبية الحاجات الأساسية، وقادت إلى عدم النمو المتوازن قطاعياً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، قد شوهت العلاقات القطاعية والاجتماعية الداخلية، وضعفت فرص التنسيق والتكامل القومي.

كما أدت أنماط التنمية إلى تعميق الطابع المزدوج لاقتصادات العديد من الأقطار العربية مما ساهم في التباعد بينها اقتصادياً. ففي الغالب ارتبط القطاع الحديث مع العالم الخارجي، بينما بقى القطاع التقليدي يعاني من ضعف الإنتاجية والفاعلية وبالتالي عدم المقدرة على إشاعة الروابط التكاملية.

واستغلت الجهات الأجنبية هذه الحالة وعمقتها واستخدمتها كأداة لتعميق التبعية وإعاقة التكامل الاقتصادي العربي. وبرز هذا المجال دور الشركات الاستشارية الأجنبية والبنوك وشركات المقاولات. واستخدمت التكنولوجيا الأجنبية وسيلة مهمة في تعميق الازدواجية وترسيخ عوامل التبعية الاقتصادية.

إن السياسات الاقتصادية والارتباطات الناجمة عنها دولياً وقومياً واثر ذلك على الأوضاع القطرية قد جعل مقدرة مراكز القرار، على التحرك في غالبية الأقطار العربية، ضعيفة وبطيئة إزاء العديد من الظواهر الاقتصادية التي تتطلب سرعة التحرك.

3- إشكالية دور الإرادة السياسية :-

أن الضعف المتوالي للإرادة السياسية العربية إزاء العمل الاقتصادي المشترك يتضح في المجالات التالية:-

أ) التحفظات على الاتفاقات والقرارات الجماعية.

ب) التوقيع على الاتفاقات ثم عدم تنفيذها أو التباطؤ في التنفيذ.

ج) البطء في التصديق على الاتفاقيات المنظمة لهذا العمل.

د) تعرض العمل الاقتصادي العربي المشترك وتأثره بالتقلبات الطارئة للعلاقات والمشكلات السياسية بين الدول الأطراف.

هـ) عدم إبداء الاهتمام اللازم لحضور الاجتماعات التي تهم العمل العربي وإعطاء الوقت الكافي لمناقشة وبحث مواضيع مهمة في هذا المجال.

وهناك أسباب مهمة تكمن وراء ضعف أو غياب الإرادة السياسية إزاء العمل الاقتصادي العربي المشترك ومنها:

أ) عمق الشعور القطري في الدول العربية.

ب) غياب دور المنظمات الشعبية والجماهير في اغلب الحالات عن المشاركة في صنع القرارات ومتابعتها.

ج) حجم ومستوى التبعية الاقتصادية والثقافية للخارج، لأن مستوى هذه التبعية ينعكس في الممارسات وفي القرارات والسياسات لهذه الممارسات.

4- إشكالية دور العوامل السياسية وأثرها على العمل الاقتصادي العربي المشترك:-

يتأثر العمل الاقتصادي بالأوضاع والعلاقات السياسية العربية المتبادلة، فلقد أدت الاختلافات السياسية الطارئة بين الدول العربية إلى تعطيل الكثير من مشاريع

وقرارات العمل الاقتصادي القومي وإلى تجميد الكثير من الإجراءات الخاصة بهذا العمل.

وألحقت المحاور والتكتلات السياسية ضرراً كبيراً بهذا العمل، كما أن سرعة إقامة المحاور وتبديلها بين مجموعات الدول العربية تفرض حالة عدم استمرارية هذا العمل وإضعافه. ومن شأن هذه الأمور أن تضعف التوجه نحو مداخل طويلة الأجل لهذا العمل كالتنسيق في المجالات التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة وإلى فترة استقرار طويلة الأمد كالصناعة والزراعة.

وهناك إشكاليات عديدة أخرى تتعلق بالرؤية الفكرية منها:-

- اندماج الاقتصاديات العربية بالسوق العالمية واختيار نموذج التنمية عبر التكامل الدولي.
- الاهتمام اللفظي بالعمل الاقتصادي العربي المشترك .
- تغريب المحتوى الاقتصادي للنظام العربي.
- عدم الرغبة في التنازل عن بعض مقومات السيادة القطرية لصالح السيادة القومية.
- غياب الرؤية الإنمائية الفكرية والتنقل من مدخل لآخر قبل استكمال الشروط اللازمة للمدخل السابق .
- تبني مدخل التبادل التجاري نقلاً عشوائياً عن المدخل الفكري للسوق الأوروبية المشتركة.

لقد أدت عوامل الإخفاق الفكرية إلى إخفاق تجارب العمل الاقتصادي العربي المشترك وتزايد التحديات التي تواجهه خاصة في ضوء متغيرات نهاية القرن، لذا أصبح لزاماً على الاقتصادات العربية التوجه بجدية نحو تشكيل الفضاء

الاقتصادي العربي الموحد على أسس موضوعية بعيداً عن نقاط الطموح المثلى وبعيداً عن التمنيات والقفز فوق الواقع وتضاريسه البالغة التعقيد .

لقد غدا الآن مطروحاً أمام العرب تحسين مكانتهم الاقتصادية داخل التقسيم الدولي للعمل والسيطرة على مواردهم وأسواقهم ونمط تصنيعهم لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. من هنا نؤكد على حتمية وضع إستراتيجية للعمل الاقتصادي المشترك تتناغم ومتغيرات نهاية القرن وحالة العرب الاقتصادية الراهنة، وعلى أهمية وضع حد للتلقائية في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، لأن التلقائية هنا إنما تعني استمرار وتجديد الأوضاع التي سمحت في الماضي ولا تزال تسمح باستمرار إخفاقات مداخل هذا العمل، واستمرار تشويه هياكل الإنتاج العربية. لذلك لابد من إستراتيجية مرسومة ترشد مسار الحياة الاقتصادية بحيث لا تترك لتلقائية قوى السوق وآلياتها.

ومن هنا فان وضع إستراتيجية جديدة للعمل الاقتصادي العربي المشترك تأخذ بنظر الاعتبارات العوامل التي أدت إلى إخفاقات تجارب الماضي كما تأخذ بالاعتبار التحديات التي أفرزتها متغيرات نهاية القرن. إننا على يقين من أن هذه الإستراتيجية إذا ما بنيت على أسس موضوعية، فإنها سوف تساعد على تطوير هياكل الإنتاج العربية وبناء القاعدة الاقتصادية العربية الصلبة التي تشكل السياج الواقي للأمن الاقتصادي العربي.

ولعل الشيء المهم الذي يجب أن نستذكره ونحن نشرع بتقييم تجارب العمل الاقتصادي العربي المشترك هو أن الدعوة لتبني مداخل هذا العمل ظلت في دائرة الاهتمام اللفظي في حين أن التنمية العربية عبر التكامل الدولي أخذت مسارات تطبيقية وغدت تنمية متكاملة ومندمجة مع العالم.

ولعل الإخفاق الأكبر في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك يعود (إضافة إلى التجاوز على الواقع الاقتصادي وتضاريسه) إلى عامل التكامل مع

السوق العالمية وما أسهم به ذلك التكامل من تفتيت السوق القطرية والسوق القومية، وهو ما يشكل جوهر مأزق التنمية العربية. لقد أدى هذا التفتيت إلى تعميق اختلالات هياكل الإنتاج العربية وتأجيل بناء القاعدة الاقتصادية العربية، فضلاً عن عدم إمكانية تعلية أسوار الأمن الاقتصادي العربي.

وإذا كانت التنمية من خلال التكامل الدولي تشكل المأزق الحقيقي للعمل الاقتصادي العربي المشترك خلال الأربعة عقود الماضية، فان عوامل الإخفاق الفكرية الجديدة تكمن في تعميق هذا المأزق بعد انتشار موجة العولمة الاقتصادية وهيمنة الشركات عابرة الجنسية وبعد أن أصبح الاستثمار الأجنبي العصا التي لا يمكن لقوم الوقوف دون التوكؤ عليها.

وفي كل الأحوال فان استمرار هذه الإشكاليات سيؤدي إلى النتائج الآتية:-

1. إبقاء الاقتصاد العربي بمجموعة اقتصاد مندمجاً في الاقتصاد العالمي، إلا أنه مهشم يؤدي وظائف محددة. ولعل ابرز الآليات التي تسهم في هذه التبعية نمط التصنيع للتصدير، حيث لا يتم استكمال الدورة التكنولوجية داخل القطر، أي يتم بناء الوحدات الصناعية على أساس مفكك وليس نسيجاً متماسكاً من الصناعات ذات الارتباطات الأمامية والخلفية مع الصناعات والقطاعات الأخرى داخل الاقتصاد العربي .
2. خطر تعميق ارتباط الاقتصاد العربي بمصالح الشركات متعددة الجنسية فالشركات متعددة الجنسية التي تسهم في بناء الصناعات التصديرية تحول علاقاتها الاقتصادية مع الاقتصاد العربي من ثنائية تقوم على استغلال الخامات إلى ثنائية تقوم على ربط التصنيع العربي بحركة التقدم الاقتصادي الخارجية، بينما تعزل هذا التصنيع عن تنمية السوق الداخلية. وهذا سوف يؤدي دون شك إلى تشتت عمليات التصنيع والتصاق هياكل الإنتاج بالاقتصاد الدولي .

وهكذا تتجلى التبعية من خلال تحديد المهام الموكلة للهياكل الاقتصادية للقيام بدور تصنيعي أو إنتاجي محدد طبقاً لحاجات أسوق العالمية. لا طبقاً للخيارات الوطنية .

3. الإبقاء على ربط الاقتصاد العربي بنمط تقسيم العمل الدولي أي إبقاء الاقتصاد العربي مصدراً للخامات والمنتجات الأولية ومستوعباً.

5- إشكالية مدخل التبادل التجاري :-

تركزت مداخل العمل الاقتصاد العربي المشترك في الفترة الممتدة من 1945 إلى 2010 باتفاقياتها ومجالسها الوزارية ومنظماتها ومشروعاتها حول المحاور الثلاثة التالية:-

- تحرير التجارة وتسييرها بين الأقطار العربية، من خلال اعتماد المدخل التبادلي.
- إنشاء المشروعات المشتركة (مدخل مؤسسي).
- التمويل المشترك (المدخل المالي) أو مدخل (الإدارة المالية) ومن خلال التمعن في أداء الاتفاقيات والمؤسسات التي نشأت عبر هذه المداخل يتضح انه كان هناك باستمرار اهتمام بالترابط بين الاقتصادات العربية ولكن في الوقت ذاته لم يسجل التعاون (أو التكامل) العربي انجازات مرموقة ملموسة يمكن الرضا عنها والارتياح إليها، بالرغم من وجود الأطر اللازمة وبالرغم من تسجيل الاهتمام بالترابط .

ومن الضروري تلمس المعوقات الأساسية في قصور هذه المداخل، لتتضح معالم السبل الواجب سلوكها في المستقبل لتصحيح المسيرة التكاملية. وهنا يجدر التأكيد بان قصور الانجاز في معظم الحالات عن الطموحات والتوقعات بكثير، ليس مرده إلى كون المداخل الثلاثة غير صالحة، لكن لأنها لم تطبق جيداً وعلى نحو سليم ينسجم مع ما أريد لها ومنها من أداء، وكذلك فالتصورات الإنمائية وأنماط

التنمية التي رافقتها كانت اعجز عن أن تشكل القاعدة الصلبة الصالحة التي تتبع للاتفاقيات وللمؤسسات القائمة عبر المداخل الثلاثة أن تنجز أغراضها بفاعلية وبشكل ملوع. كما أن الإرادة السياسية العربية لم تساعد على إنجاح مسيرة التكامل بكل معانيها وأبعادها ومؤسساتها. وكذلك فان تزايد النزعة القطرية الضيقة قوة على حساب النزعة القومية، وتقلب الأوضاع السياسية وسرعة تغير القرارات السياسية، جاءت كلها متضافرة مع تردد الإرادة السياسية في عرقلة السميرة التكاملية وتحجيم انجازاتها. وهكذا فان المخاطر الاقتصادية الرئيسية والحرجة ستكون جسيمة إذا لم تجابه وتعالج بحزم وسرعة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ويتميز الإطار النظري المتصل بمفهوم التكامل بعدة نقاط ضعف جوهرية أو مآخذ تتعلق بمحتواه وصيغته وأسلوب السعي لتحقيقه، ومن ابرز هذه المآخذ ما يلي:- .

المأخذ الأول:- لم ينظر إلى التكامل على انه يعبر بشكل أساسي عن تشابك القدرات الإنتاجية العربية والتحامها عضوياً سواء تم ذلك عبر الاندماج العمودي بين مؤسسات إنتاج تقوم في أقطار مختلفة وتعني كل منها بمرحلة من مراحل الإنتاج، أو عبر قيام مؤسسات إنتاج مشتركة التمويل والإدارة والعمالة والأسواق في احد الأقطار العربية. ومما يلاحظ أن المشروعات المشتركة التي قامت اقتصرت المشاركة فيها أساساً على التمويل، وهذا جعل الخطوة التكاملية التي تجسدت بقيام المشروعات ضيقة الأفق جداً.

المأخذ الثاني:- تصح تسميته "عشوائية" قيام المشروعات، إذ في الغالب لم تنطلق فكرة تأسيس المشروعات ومن ثم إقامتها من تصور عام ومنظم للترابطات (الأفقية أو الجغرافية، والعمودية المتصلة بمراحل الإنتاج) الواجب إحداثها بين القطاعات والاقتصادات العربية من اجل تسريع التنمية في جانبيها

القطري والقومي. بعبارة أخرى، لم توضع أية إستراتيجية اقتصادية ولا أية خطة قومية تنظم العمل الاقتصادي العربي المشترك وتحكم بالتالي انتقاء المشروعات الواجب إقامتها في إطار منطق هذه الخطة. وترتب على هذا التوزيع الموارد البشرية والمالية بين الحاجات الاقتصادية وكذلك توزيع المشروعات جغرافياً، ظل عشوائياً تحكمه ظروف وموجبات عابرة لنظام أولويات واضح منبثق عن الإستراتيجية والخطة.

المأخذ الثالث:- التركيز المكثف على مدخل التبادل التجاري بين الأقطار العربية قبل توفير الظروف والوسائل لتزايد الإنتاج بحيث يكون هناك حجم كبير من السلع والخدمات العربية يوضع في مجرى المبادلات التجارية. وتعود نقطة الضعف هذه إلى قصور التنمية العربية عن توسيع وتنويع الاقتصادات العربية ورفع إنتاجية عناصر الإنتاج، بحيث يصبح حجم الإنتاج المحلي الإجمالي المتزايد بسرعة في الأقطار العربية، في ذاته عامل ضعف لاستكشاف واعتماد سبل التبادل التجاري وتكثيفه.

المأخذ الرابع:- عدم الأخذ بمبدأ الإنماء التكاملي المخطط ويقصد بذلك قصور المداخل السابقة في أحكام الربط بين الإنماء والتكامل قطرياً وقومياً. فالإنماء القطري بمفرده وفي ذاته دون وجود بعد قومي له يظل قاصراً عن إعطاء مردوده الأقصى. والتكامل بمفرده وفي ذاته دون انجاز إنمائي قطري يرافقه يظل قاصراً عن تلبية طموحات الجماهير بالعيش الكريم، إذ يكون تكاملاً في إطار الرخاء. بعبارة أخرى، أن الحاجة الملحة هي على رفع الإنتاجية والإنتاج، إلى جانب المواصفات الأخرى التي تجعل التنمية شاملة وعميقة، كما أن الحاجة ملحة لتشابك عوامل ومؤسسات التنمية في إطار التكامل. هذا الترابط يعود لسببين: أولهما أن التنمية والتكامل يتفاعلان ويفيد احدهما من الآخر، والثاني إنهما في ترابطهما معاً يصبحان أجدر بالسعي والتضحيات مما لو انصب السعي على

كل منهما بمفرده، وذلك لأن مردودهما يتعاظم عن ترابطهما وتفاعلهما ولأنهما يشكلان معاً غرضاً مجتمعياً أساسياً.

كما أن التنمية والتكامل في ترابطهما وتفاعلهما يخدمان غرض السيطرة الاقتصادية على مستقبل الاقتصاد العربي فالإنماء والتكامل أي الإنماء التكاملي يشكل قاعدة اقتصادية صلبة للأمن الاقتصادي العربي بجميع جوانبه الصناعية والزراعية والمالية والتجارية.

يتضح من التحليل السابق للاتفاقيات الاقتصادية العربية متعددة الأطراف أن مدخل التبادل التجاري لتحقيق العمل الاقتصادي العربي كان هدفاً رئيسياً قائماً بذاته في معظمها (كاتفاقية تسهيل التبادل التجاري لعام 1953 واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981 وقرار السوق العربية المشتركة عام 1964. ويعد فشل تنفيذ قرارات قمة عمان عاد العمل الاقتصادي العربي المشترك فشلاً لكل مداخل التكامل الاقتصادي العربي

إن اعتماد المدخل التبادلي يفترض زيادة دائمة في نسبة المبادلات التجارية داخل المجموعة التكاملية، وهذا لم يتحقق في إطار المجموعة العربية، وهنا ينبغي تشخيص العوامل التي حالت دون تحرير التجارة كخطوة أولى للتكامل الاقتصادي وإقامة منطقة تجارة حرة وبالتالي توسيع السوق العربية أمام المنتجات العربية المنشأة .

ويتساءل البعض هل يكمن الفشل في المدخل التبادل التجاري أم في الشروط الموضوعية اللازمة لنجاحه ،ومن المؤكد أن الخلل ليس في المدخل ذاته، بل أن فشل هذا المدخل يعود لعدم توفر الشروط الموضوعية لتطبيقه. وأنه سيعطي نتائج ايجابية لو توفرت شروطه مثلما حصل في تجربة السوق الأوروبية المشتركة. وفي كل الأحوال فان المدخل التبادلي كان مدخلاً مناسباً لتحقيق التكامل الاقتصادي للدول الرأسمالية في ظل توفر شروطه الموضوعية. لذا فان عدم توفر هذه الشروط

يجعل المدخل التبادلي غير مناسب لعملية التكامل الاقتصادي العربية، وبالتالي يفترض ضرورة البحث عن مداخل تكاملية تتلاءم والشروط الموضوعية الجديدة.

أي أن عدم توفر شروطه الموضوعية يلغي أي إمكانية لتطبيقه، وأن إزالة العقبات والمعوقات والصعوبات التطبيقية من أمامه كافة يعد شرطاً ضرورياً لنجاح هذا المدخل، وهذه هي معضلة تطبيق هذا المدخل عربياً. وفي إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك لا توجد شروط موضوعية للمدخل التبادلي لأن تطبيقه جاء نقلاً عشوائياً عن تجربة السوق الأوروبية المشتركة. وينبغي الاستدراك بالقول أن هذا لا يعني أن المدخل التبادلي هو مدخل خاطئ في حد ذاته بل هو سليم في إطار ظروفه الموضوعية، ولكنه مدخل لا يتلاءم وطبيعة نمط الإنتاج السائد في الاقتصادات العربية، الأمر الذي جعل من المدخل التبادلي يخدم باتجاه الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ويدفع بالاقتصادات العربية لتأدية وظائف عديدة لصالح الرأسمالية العالمية. وهذا ما أوضحته تجربة العمل الاقتصادي العربي المشترك التي كانت نتائجها زيادة اندماج الاقتصادات العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي على حسب التكامل الاقتصادي العربي. وطبقاً لهذا التحليل يمكن القول أن مدخل التبادل التجاري في إطار العمل العربي المشترك ليس فقط غير ملائم وإنما يؤدي إلى زيادة تهميش الاقتصادات العربية وأبعادها عن محيطها العربي واندماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ومثل هذه النتيجة ليست بسبب خلل في المدخل التبادلي وإنما بسبب الخلل في شروطه الموضوعية. ولو توقفنا عند نمط الإنتاج السائد في الدول العربية لوجدناه نمط إنتاج رأسمالي تبعي يقوم على تحقيق قيمة مضافة خارجياً بشكل أساسي في الاقتصادات الرأسمالية بواسطة التجارة الخارجية، وتسيطر على قوى الإنتاج فيه طبقة رأسمالية محلية ترتبط علاقاتها الإنتاجية بمصالح الرأسمالية العالمية. وتشكل هذه التجارة الخارجية في إطار هذا النمط نسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن التجارة الخارجية

تتوسع مع نمو التراكم الرأسمالي التبعي، الذي يأخذ سمة التبعية وهي سمة علاقات الإنتاج السائدة في الاقتصادات العربية.

لذلك من الخطأ تحميل مسيرة العمل الاقتصادي العربي مسئولية فشل المدخل التبادلي التجاري، ومن الخطأ تحميل تجارب التكامل الاقتصادي العربية هذه المسئولية على أساس إنها اعتمدت المدخل التبادلي ولم تستخدم المدخل الإنتاجي كأساس لها، ومن الخطأ القول أن العمل الاقتصادي العربي المشترك في تبني المدخل التجاري لم يسلك الطريق الطبيعي وهو اختيار مدخل التخطيط الإنمائي والتكامل الإنتاجي بما يسهم في تعزيز القاعدة الإنتاجية للتبادل. إذ نجد مثل هذا التحليل في معظم الأدبيات التي قدمت إلى قمة عمان 1980 ولكن هذه الأدبيات قد تناست نجاح المدخل التبادلي في التجارب التكاملية للبلدان الرأسمالية المتقدمة كالمجموعة الأوروبية التي تبنت هذا المدخل التبادلي، ونجحت في إقامة سوقها المشتركة على أساسه وتمكنت في نهاية عام 1992 من بناء سوقها الموحدة والآن دخلت مرحلة التوحيد ووصلت مداها النقدي. أن الخطأ الفادح يكمن في عدم توفر الشروط الموضوعية لنجاح المدخل التبادلي.

نستنتج مما سبق ما يلي:-

1- أن المدخل التبادلي يعد مدخلاً للتكامل الاقتصادي إذا توفرت شروطه الموضوعية ومن الخطأ تحميل هذا المدخل مسئولية تعثر مسيرة السوق العربية المشتركة وحولته إلى مدخل لتحقيق منطقة التجارة الحرة فحسب وهي نفسها التي أدت إلى تعثر المدخل الإنتاجي وجعلته يدور في محيط إقامة المشروعات العربية المشتركة ذات التأثير التكاملي المحدود.

2- أن المعوقات والعقبات التي واجهت السوق العربية المشتركة وحولته إلى مدخل لتحقيق منطقة التجارة الحرة فحسب. هي نفسها التي أدت إلى تعثر المدخل

الإنتاجي وجعلته يدور في محيط إقامة المشروعات العربية المشتركة ذات التأثير التكاملي المحدود .

3- أن التجارة الخارجية العربية تقوم بدور رئيسي ومهم في كل من عمليات التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، على الرغم من انخفاض الوزن النسبي للتجارة البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية ككل. ويرجع ذلك إلى أن دور التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية العربية.

4- لم يصل التبادل التجاري بين الدول العربية إلى المستوى الذي يمكن أن تتلاءم مع أهداف هذا المدخل رغم وجود العديد من الاتفاقيات الجماعية والثنائية ومتعددة الأطراف التي تهدف جميعها إلى تسهيل وتيسير وتنمية التبادل التجاري بين هذه الدول .

5- أن النتيجة الرئيسية التي يمكن الوصول إليها هي أن مدخل تحرير التجارة بين الدول العربية لم يستطيع من خلال هذه الاتفاقيات أن يساهم مساهمة فعالة في تنشيط التبادل التجاري بين الدول العربية، ويرجع ذلك إلى أن الاتفاقيات التجارية العربية- العربية كافة سواء منها الجماعية أو الثنائية تواجه العددي من المعوقات التي تحد من فاعليتها ودورها في تنمية وتطوير التجارة العربية البينية وتجعل منها تجارة هامشية، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب منها:-

أ) الضعف البنيوي للقواعد الإنتاجية العربية وقصورها عن تحقيق الانسجام الضروري بين العرض والطلب.

ب) غياب التكامل الصناعي على أسس اقتصادية سليمة، بين الأقطار العربية واستمرار تراكم الانعكاسات السلبية الناجمة عن ترسيخ نهج إقامة صناعات متماثلة ومتزاحمة مما يفضي في النهاية إلى النزوع نحو إتباع الأساليب الإحصائية التي تحول دون تبادل السلع العربية المتماثلة .

ج) التركيز على الجانب القطري في السعي إلى التنمية الاقتصادية وفتور حركة التكامل الإنتاجي الاقتصادي العربي.

د) تفكك الأسواق العربية وعدم توفر سياسة اقتصادية عربية موحدة تقي السلع العربية أضرار منافسة السلع الأجنبية المماثلة.

هـ) النمط الصناعي وأنماط الاستهلاك السائدة.

ومن الملاحظ أن الطابع الغالب علي هياكل الصناعة العربية القائمة هو عدم الاهتمام بالصناعات ذات التقنية العالية والتي تحظى بطلب كبير ومتزايد في الأسواق العربية، لذا كان نصيبها من الاهتمام قليلاً جداً في جهود التصنيع في الأقطار العربية بل أن بعض هذه الأقطار لا ينتج سوى صناعات بسيطة كالتعليب والتغليف والتعبئة وما شابه ذلك، وحتى الصناعات التحويلية القائمة فان بعضها يعتمد على مجموعة ليست قليلة من السلع الوسيطة المصنعة والمدخلات الأخرى اللازمة للإنتاج والتي يتم استيرادها غالباً من أسواق الدول الأجنبية، وذلك بسبب غياب عنصر الترابط والتكامل بين حلقات الهياكل الصناعية العربية. ولاشك أن تركيز الاهتمام على الصناعات التحويلية بشكلها الاستهلاكي الحالي من شأنه أن يخلق في الأمد الطويل طرازاً جديداً من التبعية، وفضلاً عن كل هذا فان أنماط الاستهلاك السائدة في الأسواق العربية لها آثارها السلبية أيضاً على فاعلية الاتفاقيات التجارية العربية – العربية وبالتالي على نمو وتطور التجارة العربية البينية .

و) عدم اهتمام بعض الأقطار العربية بالوسائل التي تمكنها من السيطرة على تجارتها الخارجية رغبة منها في إتباع سياسات الانفتاح، مما أتاح للسلع الأجنبية التدفق إلى الأسواق العربية بكميات هائلة، الأمر الذي افقد الكثير من السلع العربية المماثلة أسواقها التقليدية في بعض الأقطار العربية، وذلك تحت وطأة منافسة السلع التي ترد إلى المنطقة العربية بأسماء وعلامات تجارية شتى، وحتى

التنمية القطرية التي تعتمد سياسة التصنيع لإحلال الواردات من المنتجات الصناعية حيث أصبح يشمل استهلاكية واستثمارية ووسيطة.

وفي تقويمنا الشمولي لمداخل العمل الاقتصادي العربي لابد من التوقف عند مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتنبيه للمدخل التبادلي، فمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ركز على تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء وأعطى هذا الهدف عناية كبيرة، وذلك انطلاقاً من هدف اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية والمتمثل في إقامة منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة تمهيداً للانتقال إلى الخطوة النهائية في الوحدة الاقتصادية.

ولهذا فقد تضمنت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية في المواد الأولى والثانية والثالثة تحدياً للخطوات التي يجب أن تتبع ما بين الدول الأعضاء على طريق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية وعلى طريق جعل بلاد الاتفاقية منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة واحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية.

لقد صدر قرار بإنشاء السوق العربية المشتركة تحت رقم(17) وتاريخ 13/ 8/ 1964، ولقد أريد لهذا القرار وما يتضمنه من تنظيم اقتصادي أن يكون خطوة أولى لتنفيذ الاتفاقية ونص في مقدمته على أهداف الاتفاقية نفسها باستثناء حق ممارسة الوصاية والإرث في سائر الدول الأعضاء من، وقد تضمن القرار وضع برنامج زمني فقط لتحرير التبادل التجاري للمنتجات الوطنية بين الدول الأعضاء وإعفائها من الرسوم الجمركية وسائر القيود التجارية الأخرى هادفاً بذلك خلق منطقة للتجارة الحرة وتاركاً بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

فرصة إصدار قرارات لاحقة لتحقيق بقية الأهداف التي نصت عليها الاتفاقية ويعد هذا القرار من ابرز منجزات مرحلة التوحيد.

إن تحقيق حرية التبادل التجاري في نطاق السوق العربية المشتركة هو من الأهداف الرئيسية التي تضمنها قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم (17) القاضي بإنشاء السوق العربية والوحدة الاقتصادية العربية. وقد أكد المجلس هذا الإرادة بقراره رقم (372) تاريخ 19/ 5/ 1968 الذي نص على تقليص مراحل السوق العربية المشتركة، بحيث تنتهي المراحل في 1/ 1/ 1971، بدلاً من أن تنتهي عام 1974. أن منطقة التجارة الحرة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد بدأت فور انتهاء القيود، بتاريخ 1/ 1/ 1971، طبقاً لقرار المجلس رقم (372). أما في مجال التطبيق العملي فان ما تم بالفعل تحقيقه هو إعفاء السلع الوطنية التي يتم تبادلها بين دول السوق العربية المشتركة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى إعفاء كاملاً، غير أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للقيود الإدارية، حيث ظلت هذه القيود ولا تزال تشكل عقبة أمام انسياب السلع بين دول السوق العربية المشتركة، كما توجد إلى جانب القيود الإدارية المعروفة صعوبات أخرى تؤثر سلبياً بشكل أو بآخر على نمو وتطور التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة ومن هذه الصعوبات ما يلي:-

- ضعف القاعدة الإنتاجية في دول السوق وعدم قدتها على تلبية احتياجات هذه السوق.
- ضآلة المعلومات المتوفرة لدى دول السوق عن إمكانية الاستيراد والتصدير المتاحة في كل هذه الدول.
- تخوف وحذر بعض المؤسسات والمنشآت الصناعية من احتمالات المنافسة الأمر الذي يدفعها إلى مطالبة الجهات الرسمية المختصة بتأمين حماية لمنتجاتها وفرض هذه الحماية.

- توفير حماية غير مباشرة معينة بوسائل مختلفة .

وبالإضافة إلى هذه العوامل فان التعثر الذي وافق تطبيق أحكام قرار السوق العربية المشتركة يعود لعدة أسباب:-

أ) من الأسباب الرئيسية في تعثر قرار السوق العربية أن دولها لم تستطع أن توجد تنسيقاً حقيقياً وجاداً بين خططها الاقتصادية. لقد تنبه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على هذه الحقيقة فتمت الدعوة لعقد اجتماع للمجلس على مستوى وزراء التخطيط لأول مرة صيف 1970 وتم عقد مؤتمرهم الثاني في صيف 1971 وانتهى المؤتمر إلى أن مجموعة من القرارات التي من شأنها أن تحقق أسس إجادة للتنسيق بين دول السوق لو قدر لها أن تطبق، لكن هذه القرارات لم تطبق وتحولت إلى توصيات أرتني تأجيل البت فيها ريثما تتم عملية تقييم عمل المجلس في الفترة الماضية.

ب) بالرغم من اختصار مراحل السوق فان التشريعات التجارية والنقدية والمالية لازالت غير موحدة أو منسقة الأمر الذي يحد من إمكانيات قيام منطقة للتجارة الحرة التي استهدف قرار السوق تحقيقها؛ وجدير بالذكر هنا أن اتفاقية اتحاد المدفوعات لم توضع موضع التطبيق بسبب عدم اتخاذ ما يلزم لتشريعها في بعض دول السوق رغم إقرارها من غالبيتها.

لقد كان من المفروض بمقتضى القرارات التي اتخذت تحقيق منطقة التجارة الحرة (تحرير التبادل التجاري للمنتجات بين الدول الأعضاء من سائر الرسوم الجمركية والقيود الإدارية وغيرها) اعتباراً من 1971.

كما كان من المفروض بمقتضى هذه القرارات أن يتحقق وجود اتحاد المدفوعات العربي بوصفه تنظيماً متعدد الأطراف لمنح الائتمان التجاري وتسهيل التبادل التجاري.

ج) عدم مراعاة الالتزام المقابل والمتبادل في تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة وكذلك غياب عنصر التنسيق على أساس يحقق المصالح المتبادلة للدول الأطراف في مختلف المجالات.

د) وجود الكثير من المعوقات التي تنشأ عن الظروف والعلاقات السياسية الطارئة بين الدول الأطراف. والتي تتراكم وتتزايد باطراد طالما بقيت هذه الظروف والعلاقات الطارئة قائمة.

هـ) أن تحقيق السوق العربية المشتركة يتطلب استمرار المتابعة في الجانب التطبيقي منه إضافة إلى استكمال أركانه وخاصة في مجال وضع التعريفة الخارجية الموحدة التي باشر المجلس إجراءات العمل على وضع خطواتها الأولى. كما يتطلب بذل الجهد الجماعي من قبل أطرافه كافة بشكل خاص والدول الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بشكل عام، لتذليل ما يعترضه من صعوبات تحول دون أهدافه كاملة كما يخضع لعوامل الحركة والتطور التي تفرضها المتغيرات من حوله

6- تعميق نمط التنمية عبر التكامل الدولي الذي أفضى خلال العقود الأربعة الماضية إلى بناء هيكل جديد للتبعية من خلال التكامل على مستوى التجارة، ونظم التكامل على مستوى المال، ونظم التكامل على مستوى التصنيع والتكنولوجية ونظم التكامل على مستوى المعلومات.

7- انتقال الاقتصادات العربية في معظمها تدريجياً في بلدان تمحور اقتصاداتها بصفة أساسية حول الزراعة والري والصيد وبقية الأنشطة الأولية إلى اقتصادات تتمحور اقتصاداتها حول أنشطة الخدمات بصفة أساسية أسوة بالبلدان المتقدمة والغنية دون المرور بمرحلة النمو الصناعي إلا مروراً عابراً، فقد ظل نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان العربية نصيباً متواضعاً لا يتجاوز 12٪ من جملة الناتج المحلي الإجمالي.

8- بعثرة جهود التكامل الاقتصادي العربي ونماء النزعة القطرية.

9- تأثر الاقتصادات العربية بموجب التطورات الاقتصادية العالمية على حد التكامل الاقتصادي العربي .

خامساً :ـ الإخفاق على جبهة اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة :ـ

أ- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وخصائصها:-

برزت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية بهدف أن تمثل تنظيماً متقدماً في العمل الاقتصادي العربي المشترك، واعتمدت صيغة الاتفاقية من قبل المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية عام 1967، ووضعت الاتفاقية موضوع التنفيذ بعد إيداع عدد من الدول العربية لوثائق تصديقها على الاتفاقية في النصف الأول من عام 1964. وقد تضمنت الاتفاقية الأهداف والوسائل الكفيلة بتحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية وأتت الأهداف التفصيلية والوسائل المؤدية لتحققيها معبرة تعبيراً أميناً عن هذه الغاية السامية ومحددة لسبل الوصول إليها.

وكانت تلك الاتفاقية بما رسمته من أفاق قومية حدثاً تاريخياً وخطوة رائدة عن طريق العمل العربي المشترك واتصفت بخصائص وضعتها في موقع متقدم ومتميز في العمل الاقتصادي العربي المشترك .

وقد تأكد دورها من خلال ما نصت عليه كل من وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي من أن الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل اقتصادي عرب يهو الوصول باقتصاديات الأقطار العربية إلى وحدة اقتصادية عربية.

ومنذ الثالث من حزيران عام 1964 بدا مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مسيرته الطويلة لوضع المبادئ والأهداف التي تضمنتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية موضع التطبيق ،ويقف على رأس منجزاته قرار السوق العربية المشتركة الذي يعد بمثابة برنامج تنفيذي للاتفاقية .

أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية تعتبر أكثر الاتفاقيات العربية الاقتصادية الشمولية تقدماً وعلى وجه الخصوص في الخصائص الأساسية التالية:-

1- إنها جاءت راسية على المنطلق القومي الوحدوي بصورة واضحة ومباشرة، حيث نصت ديباجتها على ما يلي:-

أن الدول العربية رغبة منها في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها، على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثروتها ولتأمين رفاهية بلادها، قد اتفقت على قيام وحدة اقتصادية كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية وبما يمكن من السرعة التي تضمن انتقال بلادها من الوضع الراهن إلى الوضع المقبل بدون الإضرار بمصالحها الأساسية .

لذا فان الاتفاقية حددت هدفها البعيد والأساسي وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية، وبذلك ترجمت التوجه الوحدوي القومي بصورة واضحة ومحددة، وهو الأمر الذي أكدته قرارات مؤتمر القمة العربية الحادي عشر في التوجه نحو تحقيق الوحدة العربية أمل الأمة العربية وهدف نضالها الطويل.

2- إنها جاءت لتعطي مضموناً لهذه الوحدة الاقتصادية، فالاتفاقية إذاً لم تكتف بالتأكيد على المنطلق القومي والهدف الكبير النابع منه، إلا وهو الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية، بل جاءت نصوصها بصورة واضحة ومباشرة – لتحدد مضامين تلك الوحدة. وبذلك كانت الأهداف التفصيلية لعناصر ذلك المضمون واضحة ومباشرة، أيضاً كل هذا جعل الإجراءات والخطوات التي

يتخذها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هادفة وذات منهجية واضحة. فأي إجراء أو خطوة تتخذ أما أن تكون مؤثرة بصورة واضحة وصريحة في نصوص الاتفاقية وأما إنها مشتقة من أهداف الاتفاقية اشتقاقاً فرعياً أو لازماً أو مرحلياً.

لقد تضمنت الاتفاقية في مادتها الأولى أن: تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية تضمن بصورة خاصة تلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة:-

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائط النقل والمرافق والمطارات المدنية.
- حقوق التملك والايصاء والإرث.

3- إن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ثبتت وبصورة واضحة ومباشرة الربط بين صيغة اتخاذ القرارات وبين أحكام المسيرة الجماعية للبلدان العربية نحو تلك الأهداف.

حيث نصت الفقرة (4) من المادة الرابعة: "أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وهو أعلى سلطة بموجب هذه الاتفاقية، يتخذ" قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات للأطراف المتعاقدة ولكل دولة صوت واحد".

ونصت المادة الثانية عشرة على ما يلي:-

"يمارس المجلس هذه السلطات والسلطات الأخرى الموكولة إليه بموجب هذه الاتفاقية وملاحقتها بقرارات يصدرها وتنفذها الدول الأعضاء وفقاً للأصول الدستورية المرعية لديها".

ومن هذه النصوص، يتبين أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية كانت حريصة على أن تجعل المسيرة نحو تحقيق الأهداف مسيرة جماعية لهذا صدر القرار بأغلبية الثلثين من قبل السلطة التشريعية فيه وهو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كما أن هذه الخصائص الثلاث الرئيسية قلما تتميز بها اتفاقية عربية جماعية كالتي اتفقت بها اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، ولهذا وبحق كانت معبرة عن رغبة مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي في حينه في إيجاد اتفاقية وتنظيم أكثر تقدماً في العمل الاقتصادي العربي المشترك.

فاتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية قد بلورت الأهداف التي تتحقق بها هذه الوحدة أو الوسائل الكفيلة بذلك. لذا، فان هذه الاتفاقية هي الصيغة الملائمة للسير في اتجاه تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية التي أصبحت هدفاً قومياً تبنته الوثائق الرسمية العربية والإجماع العربي. أن هذه الخصائص الهامة وغيرها هي التي وضعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية في موقع متقدم ومتميز من بين جميع الاتفاقيات العربية الاقتصادية الشمولية واستحقت أن توصف بأنها أكثر الاتفاقيات تقدماً في هذا المجال.

لقد أدت هذه الاتفاقية بكل ما تضمنته من خصائص متميزة دوراً هاماً على الصعيدين الفكري والعملي.

فعلي الصعيد الفكري، ظلت منطلقاتها وأهدافها وخصوصيتها في اتخاذ القرارات تدفع الفكر الاقتصادي العربي بالتوجه بالعمل الاقتصادي العربي الجماعي نحو تلك المنطلقات والأهداف وصيغة اتخاذ القرارات، واستطاعت أن توجد مناخاً ضاغطاً لتوجيه ذلك العمل نحو تلك الوجهة السليمة وعلى الأسس القومية. كما أن هذه الخصائص تبين بوضوح أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية هي المعبرة عن التوجه الحقيقي للعمل الاقتصادي العبري المشترك، نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، ولا تزال خطوة رائدة ومتقدمة في تجسيدها لمنطلقات

وأهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك وفي تثبيتها للإجراءات الموصلة إلى تلك الأهداف. أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تجاوزت إلى حد بعيد صيغ التعاون الاقتصادي إلى تحقيق أقصى درجات الترابط الاقتصادي العربي .

كما تجاوزت الخطوات الجزئية من اجل المسير بخطوات واسعة على طريق واضح المعالم محدد الأهداف، يتصل مباشرة بالهدف الأسمى، وفق تصورات واضحة لمعطيات الواقع وأهداف المستقبل العربي. ولقد كان ولا يزال هدف اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية إقامة كيان اقتصادي عربي موحد. لقد تعزز هذا الهدف من خلال القرارات الهامة التي اتخذت في مؤتمرات القمة خاصة مؤتمر القمة الاقتصادي الحادي عشر إذ نصت وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك على إزالة العوائق أمام تنفيذ الاتفاقيات الجماعية القائمة والعمل على التنسيق المستمر بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية بالتعاون فيما بينهما.

لذا أصبح هدف الوحدة الاقتصادية وبموجب نصوص وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي، وميثاق العمل الاقتصادي القومي، مسئولية مشتركة لمؤسسات العمل العربي المشترك، لذا أصبحت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية المعبر الحقيقي عن الوجه الاقتصادي للوحدة العربية.

فلقد نصت كل من وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي على أن الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل اقتصادي عرب يهو الوصول باقتصاديات الأقطار العربية إلى وحدة اقتصادية عربية؛ وانطلاقاً من ذلك فلابد من العمل على إزالة العوائق أمام تنفيذ هذه الاتفاقية، والعمل على احتضانها والدعوة للانضمام إليها باعتبارها احد المتطلبات القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

وانطلاقاً مما جاء في أعلاه فقد احتلت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية مكانها كانجاز عربي ضخم، بارز المعالم ومحصلة للجهود العربية المشتركة الهادفة لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية .

لقد كان ولا يزال ميلاد اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية حدثاً بارزاً في تاريخ العمل الاقتصادي العربي المشترك مكرساً التوجه العربي الرسمي نحو رفع الأسس العملية لبناء الوحدة الاقتصادية العربية حجر الأساس في الوحدة العربية الشاملة، وكرست هذه الاتفاقية حقيقة قومية وهي أن الأمة العربية لا يمكن أن تؤدي دورها في البناء الحضاري والإنساني بدون وحدة وبدون وجود لقواعد تنظيم التكوين الاقتصادي الموحد لهذه الأمة.

أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية تمثل نقلة متميزة خطت بالعمل العربي المشترك إلى أرضية أكثر صلابة وأتاحت له إمكانيات التعامل بفكر اقتصادي متطور من خلال إطار تكاملي شامل ينظر للخارطة العربية، ككل لا يتجزأ. وقد كان لاتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ومجلسها نصيب السبق في الدعوة للعديد من الأفكار التي تبلورت فيما بعد إلى حقائق ملموسة تؤدي دورها الآن في الحياة الاقتصادية العربية، إذا اخذ الوطن العربي يتلمس هذه الانجازات. كما جاءت الاتفاقية أكثر التصاقاً بالواقع العربي ومترجمة للإدراك الواعي للصيغ العملية فنصت في حيثياتها على أن الوحدة الاقتصادية العربية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال سياسة المراحل فلم تقفز في أجواء الآمال العريضة، وإنما اتبعت مرحلية التكامل الاقتصادي المعروفة بدءا من مناطق التجارة الحرة ثم الجدار الجمركي الموحد، ثم السوق المشتركة ثم التوحيد والاندماج الاقتصادي .

لقد حقق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في سبيل تنفيذ أحكامها انجازات هامة على طريق تجسيد

الارتباط العضوي بين الاقتصاديات العربية يأتي في مقدمتها قرار السوق العربية المشتركة.

ب- قرار السوق العربية المشتركة:-

في الثالث عشر من شعر آب عام 1964 اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الثانية قراراه رقم (17) بإنشاء السوق العربية المشتركة. ونظم القرار الكيفية التي يتم على أساسها إعفاء المنتجات الوطنية المتبادلة بين الدول المنضمة إلى السوق من الرسوم الجمركية وغيرها وفق مراحل انتهت بالتطبيق الكامل عام 1971، وتعتبر المنتجات خاضعة لهذا الإعفاء حيث تبلغ كلفة الإنتاج المحلية بما في ذلك المواد التي منشؤها احد الدول الأطراف في السوق 40٪ على الأقل كم كلفة الإنتاج الكلية، ونص القرار أيضاً على تحرير تبادل المنتجات الوطنية من القيود النقدية أو الكمية والإدارية.

وتضم السوق العربية المشتركة حالياً في عضويتها سبع دول عربية أعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هي:-

1- المملكة الأردنية الهاشمية .

2- الجمهورية العربية السورية .

3- جمهورية العراق .

4- جمهورية مصر العربية .

5- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

6- الجمهورية الإسلامية الموريتانية .

7- جمهورية اليمن العربية.

إن مجلس الوحدة الاقتصادية سعى من اجل تحقيق هدف التحرير الكامل للتبادل التجاري إلى إقامة منطقة تجارة حرة باعتبارها الخطوة العملية الهامة الأولى التي يتعين أن تتحقق حتى يمكن الانتقال منها إلى خطوة عملية هامة أخرى هي إقامة اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة وذلك تمهيداً للانتقال إلى الخطوة الأخيرة والغاية النهائية وهي الوحدة الاقتصادية.

وقد استهدف قرار السوق العربية المشتركة تحقيق الخطوة العملية الأولى على الطريق الذي ينتهي بإقامة الوحدة الاقتصادية الكاملة وهي إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول أعضاء المجلس تطلق بها حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية والمنتجات الصناعية فيما بينها.

لقد كان قيام منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء في السوق الخطوة الأولى نحو تحقيق السوق العربية المشتركة .

لقد اعتبر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء من القيود الإدارية والنقدية والكمية هدفاً أساسياً، وذلك بقراره رقم 612 الذي أصدره خلال الدورة العشرين (الجزء الثاني) تاريخ 2/ 4/ 1973 .

ومع ذلك فقد أجاز المجلس لهذه الدول أن تتقدم إليه باستثناءات محددة ومبينة على أسس كافية لتبريرها من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية على أن يبت المجلي بشأن البضائع والسلع المتفق على تحريرها كاملاً، وبعكس ذلك فالدول صاحبة العلاقة تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

وتنفيذاً لهذا الهدف من أهداف الوحدة الاقتصادية العربية الذي يؤكد على أن تعمل الأطراف المتعاقدة على جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية والمطبقة في كل منها، فقد اقر المجلس في دورته العادية إعداد دراسة مقارنة للتشريعات الجمركية الدائمة. كما

اتخذ المجلس بشأن القانون الجمركي الموحد عدداً من القرارات من أهمها القرار رقم 138 في الدورة السادسة، القرار رقم 212 في الدورة الثامنة، القرار رقم 247 في الدورة التاسعة، القرار رقم 297 في الدورة العاشرة، القرار رقم 324 في الدورة الثانية عشر، القرار رقم 387 في الدورة الثالثة عشر، القرار رقم 406 في الدورة الرابعة عشر، القرار رقم 489 في الدورة الاستثنائية السادسة، القرار رقم 544 في الدورة السابعة عشر، القرار رقم 564 في الدورة الثامنة عشرة القرار رقم 664 في الدورة الثالثة والعشرين، والقرار رقم 682 في الدورة الرابعة والعشرين. واعتمد المجلس في دورته الخامسة والعشرين بقراره رقم 706 بتاريخ 4/ 6/ 1975 نموذجاً للقانون الجمركي الموحد ومذكرته الإيضاحية على أن يكون للدول الأعضاء حرية إدخال أو تعديل بعض النصوص بما يتلاءم وظروفها وذلك لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات على أن يظل الحوار مستمراً بين الدول الأعضاء في نطاق المجلس للوصول في نهايتها إلى الأخذ بنصوص القانون الموحد وعلى أن تجتمع لجنة من الخبراء القانونين والفنيين من الدول الأعضاء في نطاق المجلس مرة كل سنة على الأقل للنظر في الملاحظات التي تقدمها الدول بشأنه ودراسة الصعوبات الناجمة عن التطبيق وتبادل الرأي بهدف الوصول إلى مزيد من التطور لمواكبة الظروف المستجدة ومتطلبات العمل في مجال التطبيق.

وقد أولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اهتماماً خاصاً لتطوير السوق العربية المشتركة منذ أواسط عام 1978 حيث اتخذ قرارات عدة من بينها وضع صيغة مرنة لانضمام الدول العربية الأعضاء الأقل نمواً إلى السوق العربية المشتركة، وكذلك الموافقة المبدئية على إنشاء صندوق تعويضي لتعويض الدول الأقل نمواً في نطلق تطبيقها لأحكام السوق العربية المشتركة، إضافة إلى تأليف لجنة من الوزراء المختصين لدول السوق العربية المشتركة لمعالجة الصعوبات التي تعترض الدول الأعضاء لتطبيق القرار تطبيقاً كاملاً.

وفي مجال تطوير السوق العربية المشتركة أعدت الأمانة العامة العديد من الدراسات الاقتصادية الهامة، يأتي في مقدمتها دراسات الأسواق العربية، والدراسات السلعية الرئيسية، إضافة إلى الدراسات المتعلقة بتهيئة مستلزمات تطوير السوق العربية المشتركة وفي مقدمتها المتعلقة بالمرحلة الأولى لإقامة الجدار الجمركي العربي الموحد، ومشروع الصندوق التعويضي الذي اقر مؤخراً من قبل اللجنة الفرعية المختصة، وأحيل من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم 830/ د39 إلى الدول الأعضاء في المجلس لإبداء ما قد يكون لديها من ملاحظات وآراء بشأنه.

وقد خطى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خطوات كبيرة في مجال الانتقال بالسوق العربية المشتركة من مرحلة منطقة التجارة الحرة إلى مرحلة الاتحاد الجمركي. وقد تركزت منجزات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في هذا المجال على محورين تستهدف المجالات الفنية والإدارية والقانونية لهذا الانتقال.

- **المحور الأول:** توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية.
- **المحور الثاني:** توحيد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم للدول الأطراف المتعاقدة تجاه الدول الأخرى على مراحل تدريجية.

ففي مجال توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية اعتمد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم 706 تاريخ 4/ 6/ 1975. القانون الجمركي الموحد، على أن يكون للدول الأعضاء حرية إدخال أو تعديل بعض النصوص بما يتلاءم مع ظروفها. وقد تم في الفترة الانتقالية لتطبيق القانون الجمركي الموحد تطبيقاً كاملاً في الدول الأعضاء حتى نهاية يونيو عام 1984، وذلك استناداً إلى قرار المجلس رقم 830 / د39 تاريخ 6/ 12/ 1982. والجدير بالملاحظة أن بعض الدول الأعضاء اعتمدت هذا القانون كأساس لتشريعاتها الجمركية كما أدخلت بعض الدول الأخرى في تشريعاتها أحكاماً عديدة من هذا القانون. هذا وتوالي الأمانة

العامة جهودها لحث الدول العربية الأعضاء للإسراع في إصدار قوانينها الجمركية بما يمكنها من ملائمة أوضاعها مع القانون الجمركي الموحد كما اعتمد المجلس القرارات الأساسية المطبقة لأحكام القانون الجمركي الموحد.

كما اعتمد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في مجال توحيد التشريعات كل من: دليل المصطلحات الجمركية الموحد ودليل التسويات الصلحية الجمركية الموحد. وتعتبر هذه الأدلة مكملة للقرارات التنفيذية للقانون الجمركي الموحد.

أما في مجال المحور الثاني (التعريفة الخارجية الموحدة توحيد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم للأطراف المتعاقدة تجاه الدول الأخرى)، فقد اقر المجلس بقراره رقم 790 تاريخ 5/ 6/ 1979 أسس توحيد التعريفات الجمركية وإقامة التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة لدول السوق العربية المشتركة.

وهكذا مهد المجلس الطريق إلى انجازات عديدة في مجال بناء السوق العربية المشتركة، وكانت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وقرار السوق خطوات رائدة مكنت العمل الاقتصادي العربي المشترك من التقدم بمفهومه وانجازاته، تجاوز إطار التعاون إلى التكامل والتوحيد. وكان ذلك كله يطرح قضية التكامل الاقتصادي العربي كقضية ملحة ينبغي تنفيذها طبقاً لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وهذا بدوره يطرح مسألة توفر الإرادة العربية على تحقيق هدف الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتضافر الجهود العربية لتدعيم مسيرتها وإفادة الدول العربية جميعها من المزايا والانجازات التي توفرها هذه الوحدة الاقتصادية. وقد ركز مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وانطلاقاً من الفهم العميق لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية نشاطه على عدة محاور كمداخل ضرورية لبناء قاعدة متينة يستند إليها التكامل الاقتصادي وبالتالي الوحدة الاقتصادية العربية انطلاقاً من نظرة شاملة ومستقبلية لمنطلقات وأهداف الاتفاقية.

ويعد السوق العربية المشتركة بأهدافه الواسعة المتعددة الوحدوية مدخلاً ضرورياً وأولياً لابد منه كخطوة أولى في مجال العلاقات الاقتصادية العربية، وكذلك الإجراءات اللاحقة بهذا الشأن من جمركية وإدارية وفنية .

ج- تقويم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية:

الجوانب الايجابية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية:

انجز مجلس الوحدة العربية في بعض مراحل حياته، منجزات إستراتيجية مهمة في طريق التكامل الاقتصادي العربي، مثل إنشاء السوق العربية المشتركة، التي كانت تبشر بالكثير من الفاعلية عند إنشائها، مثل قراراته بشأن انتقال العمالة الفنية بين الأقطار العربية، ومثل المشروعات العربية المشتركة العددية التي دفع عملية إنشائها، ومثل التركيز على فمرة التنسيق القطاعي لتحقيق الترابط بين القطاعات المتعددة، بما يخدم التكامل الإنتاجي العربي في مجموعة، ومثل محاولاته للتنسيق في مجال العلاقات النقدية والتمويلية بين الأقطار العربية عن طريق إقامة اتحاد مدفوعات عربي، ومثل الاهتمام بالمدخل التخطيطي الإنمائي للتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية وعلى الرغم من عدم وصول بعض هذه الجهود إلى تطبيق عملي فعلي، إلا إنها كانت محل اهتمام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في خططه اللاحقة وبخاصة عند صياغة إستراتيجية العمل الاقتصادي .

ومما يؤكد صواب جهود المجلس التكاملية، أن موضوع التكامل الاقتصادي العربي أصبح ضرورة ملحة في الوقت الحالي، فالعالم الذي نعيش فيه لا يعتد بالكيانات الصغيرة، فقد اخذ العالم يسعى ومنذ الحرب العالمية الثانية إلى التكتل وخلق الفضاءات الكبيرة، كالفضاء الأوروبي، والفضاء الأمريكي، ومستقبلاً الفضاء الأفريقي .

فالتكامل والتنسيق بين الدول العربية في الشئون الاقتصادية، يعتبر احد حقائق القويمة العربية ووسيلة أساسية لتحقيق الوحدة العربية، فإذا كان التكامل

الاقتصادي يحقق العديد من المزايا، أهمها التغلب على مشكلة نطاق السوق بما يوفره من توسيع حجم السوق، وخلق مناخ ملائم للتنمية الإقليمية والتنسيق الإقليمي، وزيادة قوة الدول العربية في مفاوضاتها مع العالم الخارجي.

إن الدول العربية تملك جميع مقومات هذا التكامل من الموقع الاستراتيجي المتميز والموارد الاقتصادية والوزن العددي والنوعي للسكان، ومصادر الطاقة المتنوعة وحجم الطلب الاستهلاكي والإنتاج للسوق والطاقة الاستيعابية للاستثمار، والخصائص الديناميكية للنمو الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة .. الخ، أي أن هناك قاعدة صلبة للتكامل الاقتصادي العربي وبالرغم من توافر كل هذه المقومات لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فان ما تم انجازه في طريق تحقيق هذا التكامل كان متواضعاً للغاية، ولم تتمكن الدول العربية حتى اليوم، من تحقيق منجزات تكاملية حقيقية، كما لم تتمكن من استثمار الثقل الاقتصادي العربي، وذلك على الرغم من أن الدول العربية تجد نفسها في مواجهة متغيرات اقتصادية دولية وإقليمية متلاحقة، أهمها مشاريع التعاون الاقتصادي الشرق أوسطي الذي يستهدف السيطرة على الموارد الاقتصادية العربية، هذا فضلاً عن التطورات الاقتصادية الدولية التي تتمثل في انفتاح الأسواق، وتحرير حركة الموارد والسلع والخدمات واليت تمثل (الجات) احد محاورها الأساسية.

وعلى الرغم من تواضع منجزات الوحدة الاقتصادية العربية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية فهي تعتبر من أكثر الاتفاقيات تقدماً وأهمية وتعد علامة هامة في تاريخ العلاقات الاقتصادية العربية – العربية للأسباب التالية :-

1- تم تحضيرها وإقرارها وتوقيعها والتصديق عليها في مرحلة كان تيار المد القومي العربي فيها يتنامى ويتزايد ويكتسب قوة وتأييداً على المستوى الشعبي في جميع الأقطار العربية وجاءت أهداف الاتفاقية تعبيراً عما كان يفرضه هذا التيار

والرأي العام العربي في تلك المرحلة من متطلبات في مجال التجمع العربي بشكل عام، وهذا يفسر ما ورد في ديباجة الاتفاقية من إشارة، غير مباشرة، إلى بعض ركائز القومية العربية كأساس تستند إليه الاتفاقية في ما تستهدفه في المجال الاقتصادي. فقد أشارت تلك الديباجة إلى أن الدول الأعضاء تعقد تلك الاتفاقية رغبة منها في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلاءم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها، وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثرواتها ولتأمين رفاهية بلادها .

2- إن الاتفاقية تمثل تعبيراً وتطويراً في نوع التجمع الاقتصادي العربي، فبعد أن كان هذا التجمع، في المرحلة السابقة على هذه الاتفاقية، لا يتعدى مستوى التعاون الذي يقترن أحياناً بدرجة التنسيق، جاءت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وقررت أن الهدف من التجمع الاقتصادي العربي هو إقامة " وحدة اقتصادية كاملة " بين الدول العربية .

وقد نصت على ذلك ديباجة الاتفاقية التي تقرر أن الدول العربية الأعضاء قد اتفقت على قيم وحدة اقتصادية كاملة بينها، وعلى تحقيقها بصورة متدرجة وبما يمكن من السرعة التي تضمن انتقال بلادها من الوضع الراهن إلى الوضع المقبل بدون الأضرار بمصالحها الأساسية.

3- تقرر كمبدأ عام أن يكون تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلدان العربية على نحو تدريجي، وعلى مراحل، ولكنها من ناحية أخرى، لم ترد أن يكون هذا التاريخ وما يستند إليه من أسباب وسيلة لتأجيل قيام الوحدة الاقتصادية إلى مالا نهاية، أو إلى أطول مما تطلبه العوامل الحقيقية التي تفرض التدرج، وإزاء هذا التخوف، نصت الاتفاقية على أن يكون هذا التدرج بما يمكن من السرعة التي تضمن انتقال بلادها (أي بلاد الاتفاقية) من الوضع الراهن إلى الوضع المقبل بدون الإضرار بمصالحها الأساسية، (ديباجة الاتفاقية). كما نصت على

أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقية على مراحل بما أمكن من السرعة، (في الفقرة الأولى من المادة الرابعة عشر) وحتى تكون هذه المراحل محددة منذ البداية، وبقدر الضرورات التي تفرض التدرج عادت المادة نفسها في الفقرة (2) منها، وألزمت مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بان يضع فور تشكيلة، خطة عملية لمراحل التنفيذ، وان يحدد الإجراءات التشريعية والإدارية والفنية لكل مرحلة.

4- قررت الاتفاقية أن يراعى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عند تحديده المراحل والسوائل "بعض الحالات الخاصة في بعض البلدان المتعاقدة، ولكنها اشترطت "إلا يخل ذلك بأهداف الوحدة الاقتصادية العربية، وهو ما جاء في المادة 14/ 3 من الاتفاقية.

5- نظراً لان الاتفاقية تجعل توحيد بعض أنواع السياسات وبعض التشريعات بين الدول الأطراف من بين وسائل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، ونظراً لان هذا التوحيد قد يصطدم ببعض الظروف الخاصة في بعض الأقطار الأعضاء، لذلك أجازت الاتفاقية لمجلس الوحدة التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات وأقطار خاصة، وهو ما جاء في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية.

6- أنشأت الاتفاقية جهازاً يقوم على إدارة عملية إتمام الوحدة الاقتصادية العربية، باسم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الذي يتكون من ممثل دائم أو أكثر لكل من البلدان الأطراف، يتخذ قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات للبلدان الأعضاء في الاتفاقية (المادة 4). ويختص المجلس بجميع المهام والسلطات المنصوص عليها في الاتفاقية، واللازمة بتأمين أهدافها (المادة 9).

والملاحظ أن قرارات المجلس لا تلزم إلا البلدان التي توافق عليها، ولا تنفذ هذه القرارات إلا وفقاً للأصول الدستورية المرعية لدى هذه البلدان (المادة 12) .

وقام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بدور مهم وضخم، من حيث ما ابرم في ظله من اتفاقيات، وما صدر عنه من قرارات، وما أنشئ بفضل جهوده من منظمات اقتصادية ومن شركات مشتركة، تتعلق كلها بالتجمع الاقتصادي العربي، ويكاد لا يكون هناك مدخل من مداخل التكامل الاقتصادي العربي إلا وطرقه المجلس بجهوده .

7- حددت الاتفاقية أهداف هذه الوحدة الاقتصادية بأنها حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية وحرية الإقامة والعمل والاستخدام، وممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية، وحقوق التملك والايصاء والإرث. المادة الأولى من الاتفاقية). ومن ناحية أخرى، بينت الاتفاقية بكل وضوح وسائل الوصول إلى الحالة التي تتحقق فيها كل هذه الأهداف، وهي أن تجعل البلدان العربية الأطراف بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإرادة موحدة وتوحيد للتعريفة والتشريع والأنظمة المتعلقة بها، وتوحيد أنظمة النقل والترانزيت، وعقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة، وتنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية، وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن متكافئة، وتنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي، وتنسيق تشريع الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال، بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص وتلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الأقطار المتعاقدة، وتنسيق السياسات النقدية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة، تمهيداً لتوحيد النقد فيها، وتوحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية واتخاذ أيه إجراءات أخرى تلزم لتحقيق الأهداف والوسائل المشار إليها، (المادة الثانية من الاتفاقية).

8- وأكدت الاتفاقية على أن المدخل التخطيطي الإنمائي، هو من بين الوسائل التي يتعين استخدامها لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، وهذا ما بينته بوضوح الاتفاقية والتي تنص على أن من اختصاصات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هو تنسيق الإنماء الاقتصادي ووضع برامج لتحقيق مشاريع الإنماء العربية المشتركة.

9- أن الوسائل التي ذكرتها اتفاقية الوحدة تشمل جميع المداخل والوسائل المتصورة نظرياً لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وبخاصة إذا لاحظنا أن المادة الثانية من الاتفاقية بعد أن بينت وسائل عديدة منها، نصت في الفقرة (10) منها على انه يمكن اتخاذ أية إجراءات أخرى يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الاتفاقية.

10- تعد الاتفاقية بما رسمته من أفاق حدثاً تاريخياً وخطوة رائدة على طريق العمل الاقتصادي العربي المشترك، واتصفت بخصائص وضعتها في موقع متقدم ومتميز في العمل العربي المشترك.

وقد تأكد دورها من خلال ما نصت عليه كل من وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي من أن الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل اقتصادي عربي هو الوصول باقتصاديات الأقطار العربية إلى وحدة اقتصادية عربية.

وإذا كانت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لم تحقق الشيء الكثير من أهدافها، فان أسباب ذلك معروفة، تلك الأسباب التي تعم حلقات العمل العربي المشترك، ولكن تبقى ملاحظة أساسه هي أن عدم تحقيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لأهدافها يعود إلى التعثر في مسارات العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي حال دون جعل البلدان العربية وحدة اقتصادية تشابك فيها المصالح القطرية بالمصالح القومية .

أوجه قصور اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية:-

رغم أهمية اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وخصائصها المتميزة، إلا أن هناك أوجه قصور عديدة في نصوص الاتفاقية أسهمت بشكل مباشر في محدودية الآثار التكاملية الناتجة عن تطبيق هذه الاتفاقية في الواقع العملي ومن ابرز أوجه قصور اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ما يلي:-

رغم أهمية اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وخصائصها المتميزة، إلا أن هناك أوجه قصور عديدة في نصوص الاتفاقية أسهمت بشكل مباشر في محدودية الآثار التكاملية الناتجة عن تطبيق هذه الاتفاقية في الواقع العملي ومن ابرز أوجه قصور اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ما يلي:-

1. خلو الاتفاقية من الإشارة الواضحة إلى الإطار المؤسسي ذي البعد القومي لتنفيذ أهداف الاتفاقية.
2. الطموح الزائد بإمكانية تحقيق الوحدة الاقتصادية متجاهلة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول العربية، وعدم تفصيل الاتفاقية لمراحل التنفيذ التي ينبغي إتباعها، وخلوها من النصوص والأحكام الملزمة.
3. تفادي اتفاقية الوحدة للنص على فرض عقوبات بحق المخالفين مما أفسح المجال لاستخدام مبدأ المعاملة بالمثل.
4. عدم وجود آليات فوق وطنية تتمتع بسلطات حازمة لتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية الوحدوية، وتمنع أي دولة مصدقة على هذه الاتفاقيات الجماعية من التهرب من تطبيقها أو إلغاء مبدأ العاملة بالمثل الذي كان عنصراً سلبياً في تجميد هذه الاتفاقيات.
5. عدم تعرض الاتفاقية بتفصيل لمراحل التنفيذ، وخلوها من النصوص والأحكام الملزمة للدول الأعضاء أو المؤدية للقرارات.

6. خلو الاتفاقية من النص على كيفية قرارات المجلس من قبل الدول الأعضاء ومن تحديد سلطة دستورية تختص بإصدار القوانين التي تمنع أية دولة عضو من أن تصدر في أراضيها أية قوانين أو أنظمة أو قرارات إدارية تتعارض في أحكامها مع الاتفاقية وملاحقها كما هو الحال في اتفاقيات التكتلات الاقتصادية المماثلة.

7. لم تتضمن نصوص الاتفاقية فقرات توضح العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي، فجاءت النصوص لتعالج جوانب التكامل بمعزل عن التنمية، وهو ما اعتبر قصوراً شديداً في نصوص الاتفاقية.

فالتكامل الاقتصادي لا يمكن فصله عن التنمية الاقتصادية ذلك أن الربط بين التكامل الاقتصادي العربي وبين إحداث تنمية حقيقية على مستوى الوطن العربي يشكل جانباً رئيسياً لا يمكن تجاهله في دراسة جهود الوحدة الاقتصادية وفي تقويمها والحكم عليها، إذا أريد لها أن تكون وحدة ذات دلالة بالنسبة إلى الوطن العربي، وعليه فان مجرد التبادل التجاري لا يمكن أن يؤدي بالضرورة، في ظل الهياكل الحالية للاقتصاديات العربية إلى نمو المبادلات بينها، فالذي يمنع توسع وتزايد المبادلات ليست أساساً القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تبادل السلع وحسب، وإنما هو قبل كل شيء نوع التخصص الإنتاجي الذي تقوم عليه الاقتصادات العربية، والذي يوفر الأساس اللازم لتوسيع المبادلات فيما بينها. يضاف إلى ذلك أن مجرد تحرير التبادل التجاري بين دول السوق، لا يمكن أن يؤدي إلى التطوير التلقائي للجهاز الإنتاجي بما ينشئ وينمي الفروع الإنتاجية والمشروعات التي يمكن أن تكون ركيزة لتوسيع المبادلات العربية.

8. لم تتضمن نصوص الاتفاقية على فقرات بشأن إقامة المشروعات العربية المشتركة على وفق برنامج مخطط وتكاملي وفي المقابل ركزت نصوص الاتفاقية

على إجراءات التبادل التجاري بين الأقطار العربية قبل توفير الظروف والوسائل لتزايد الإنتاج .

وتعود نقطة الضعف هذه إلى قصور الاتفاقية عن معالجة التنمية العربية وتوسيع وتنويع الاقتصادات العربية ورفع إنتاجية عناصر الإنتاج بحيث يصبح حجم الناتج المحلي الإجمالي المتزايد بسرعة في الأقطار العربية في ذاته عامل ضعف لاستكشاف واعتماد سبل تيسير التبادل التجاري وتكثيفه.

وبسبب هذا التطور تقدم الخبراء بمقترح تعديل الاتفاقية لتضمن مدخلين جديدين هما: المدخل الإنمائي للتكامل على مستوى المشروعات العربية المشتركة، باعتبار أن الربط بين الإنماء والتكامل ليس عفوياً، ولكنه عمل إرادي منظم.

أما المدخل الثاني فهو المدخل التخطيطي للإنماء التكاملي على المستوى القومي بدءاً بالقطاع العربي المشترك وتدرجاً إلى أن يصبح من المقبول وضع خطة تنموية قومية شاملة سواء كانت إلزامية في جميع عناصرها، أو أخذت بمبدأ الإلزامية الجزئية في قسم منها وظل القسم الباقي تاشيرياً فحسب.

9. اتهام اتفاقية الوحدة بالطموح من حيث إمكان تحقيق الوحدة في فترة خمس سنوات تمتد خمساً أخرى فقط، متجاهلة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول الأعضاء، لأن تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة بدون الإضرار بمصالحها الأساسية يتطلب وجود مؤسسات غير متوفرة لدى الدول الأعضاء يضاف إلى ذلك عدم تفصيل الاتفاقية لمراحل التنفيذ وخلوها من النصوص والأحكام الملزمة للدول الأعضاء أو المؤيدة للقرارات، وتحديد فترة قصيرة نسبياً لتحقيق أهداف الاتفاقية مضت دون تحقيق تقدم يذكر مما بات يتطلب علاجاً سريعاً وأن محاولة التعجيل بتحقيق الحريات الأخرى تناقض مع المفهوم العلمي للسوق المشتركة وآثار شكوك الدول.

10. أدى عدم استكمال عضوية مجلس الوحدة، وعدم تنفيذ عدد من الاتفاقيات التي ابرمها المجلس الاقتصادي، بما في ذلك اتفاقية الوحدة ذاتها، إلى عدم تحقيق الفوائد المرجوة منها، ومن جهة أخرى أجازت المادة 17 من الاتفاقية انضمام دول الجامعة العربية غير الموقعة على الاتفاقية بإعلان يرسل منها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها إلى الدول الأخرى المرتبة بها، وذلك دون الحصول على موافقة الدول الأعضاء في مجلس الوحدة أو المجلس نفسه على الأقل، الأمر الذي يبيح لبعض الدول الانضمام إلى المجلس والاتفاقية بصورة أوتوماتيكية دون أن تلتزم بتنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس أو تتقدم ببرنامج يحدد المراحل التي يمكن أن تبدأ بتنفيذها. وهو في نفس الوقت لا يلزم الأعضاء القدامى بعمل ترتيبات لتمكين الأعضاء الجدد من اللحاق بالقدامى، وهو ما آثار صعوبات أمام السودان واليمن العربية (وهما من الدول الأقل تقدماً حيث انضمت الأولى في أواخر 1969 والثانية في منتصف 1967) .

11. خلو الاتفاقية من النص الملزم للدول الأطراف بتقديم البيانات اللازمة لإجراء الدراسات الخاصة بعمليات التنسيق الاقتصادي، كذلك بدأت الدول تتراخى في تسمية مندوبيها في اللجان، بما في ذلك التي يشكلها المجلس لمهمات خاصة (كلجنة التقييم ذاتها) وتعددت قرارات المجلس التي تكرر مطالبة الدول بتسمية ممثليها في لجانه وكان هذا جانباً من تراخى الدول في استكمال البناء المؤسسي للمجلس وفي تحقيق التفرغ لأعضائه كما كان مفترضاً، وهو جعل للجان أهمية كبيرة. وانتهى الأمر إلى تنصل الدول من مسئولياتها تجاهه .

12. خلو الاتفاقية من النص على كيفية تنفيذ قرارات المجلس من قبل الدول الأعضاء ومن تحديد سلطة دستورية تختص بإصدار القوانين التي تمنع أية دولة عضو من أن تصدر في أراضيها أية قوانين أو أنظمة أو قرارات إدارية تتعارض

في أحكامها مع الاتفاقية وملحقاتها كما هو الحال في اتفاقيات التكتلات الاقتصادية المماثلة.

13. تفادت الاتفاقية النص على عقوبات تطبق بحق الأعضاء المخالفين، واصدر المجلس بنا على دراسة أعدتها الدائرة القانونية قراراً بعد جواز المعاملة بالمثل في حالة مخالفة إحدى الدول لقرارات المجلس، وذلك بهدف عدم تعريض الخطوات التي يقرها المجلس على أن تكون موضع ردود أفعال قد تنتهي بشل عوامل الحركة. غلا أنه في غيبة أداة لإلزام فان ذلك القرار طمأن الدول إلى إنها تستطيع المخالفة دون خوف من أن تعامل بالمثل.

14. رغم أن المجلس كان قد اصدر العديد من القرارات فان معظمها تتعلق بشئون تنظيمية وإدارية أو بتكرار قرارات سابقة. أما القرارات الأساسية فهي محدودة جداً ولا تتعدى موضوعاتها (30) موضوعاً أساسياً كقرار السوق والقرارات الأخرى كقرار المدفوعات وقرار المشروعات العربية المشتركة، وقرار تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية وضمان الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي، والتنسيق الصناعي والزراعي، وتوحيد التشريع الجمركي، والإنفاق على حد أدنى من الضمانات والتأمينات العمالية والاجتماعية وغيرها من القرارات الأساسية. ولوحظ أن بعض الدول الأعضاء لم تنفذ شيئاً من تلك القرارات، حيث أن المجلس لما يملك أداة لإلزامها بها طبقاً لنصوص الاتفاقية (حلول الاتفاقية على مثل هذا النص) .

15. أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية لم ترسم خطوات محددة للتنفيذ الأمر الذي ترك لمجلس الوحدة صلاحية تحديد مراحل التكامل وخطوات تنفيذ كل مرحلة، من دون أن يملك سلطة إلزام الدول بما يقرره. ولم يمنع قيام مجلس الوحدة من عودة المجلس الاقتصادي إلى اجتزاء عملية التكامل بإنشاء منطقة تجارة حرة كبرى بموجب بروتوكول الحق باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري. كما انه

استصدر قراراً من قمة عمان، 1989، باتفاقية موحدة للاستثمار، بينما ترك للمنظمات المتخصصة ومجالس الوزراء صياغة اتفاقيات تتعلق بجوانب أخرى، مثل الاتفاقيات المنظمة لانتقال العمالة، وقد اقتطع التكامل النقدي ليتولاه صندوق النقد العربي دون أي ارتباط بالجوانب التكاملية الأخرى.

16. بينما نص قرار إنشاء السوق المشتركة على مواعيد معينة لتحرير التبادل التجاري، فان الاتفاقية لم تشمل أي تحديد لفترات زمنية يتم في إطارها تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة. ورغم جهود مجلس الوحدة الاقتصادية في إتمام دراسات متعددة بهدف وضع إطار جمركي موحد وتنسيق السياسات الاقتصادية والخطط، فان هذه الجهود لم تؤدي فعلاً إلى خطوات فعلية لبناء السوق أو تنفيذ بقية أهداف الاتفاقية .

17. محدودية الآثار التكاملية الناتجة عن الازدواجية بين عمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، حيث أصبح هناك جهازان يقودان العمل الاقتصادي العربي المشترك وبينهما من تشابه الاختصاصات وازدواج المهام وجوه عديدة. وكان بالإمكان أن يتفرغ مجلس الوحدة الاقتصادية لتخطيط ومتابعة قضايا التكامل الاقتصادي وتنفيذ أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية، بعيداً عن مهام التنسيق والتعاون الاقتصادي التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي.

والخطأ الذي ارتكبته أمانة مجلس الوحدة الاقتصادية بعد عام 1973م هو سعيها لتوسيع قاعدة العضوية، فارتفع عدد الدول الأعضاء حتى ذلك العام من سبع دول إلى ثلاث عشر دولة تتباين كثيراً في مستويات النمو الاقتصادي واستكمال مؤسسات الدولة الحديثة، ودرجة التوجه نحو الوحدة الاقتصادية إيماناً وفكراً.

حدث ذلك في وقت تم فيه تعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي أعطت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي صفة الهيئة التخطيطية المركزية للعمل الاقتصادي العربي المشترك وارتباطه المباشر بالجهاز السياسي الأعلى ممثلاً بمجلس الجامعة، مما فاقم من حدة الازدواجية بين المجلس الاقتصادي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، واضعف من دور الأخيرة ، إلا أن مجلس الوحدة الاقتصادية ظل يمثل الصيغة الوحدوية الأكثر تقدماً بموجب اتفاقية إنشائه.

وهكذا برزت على ساحة العمل الاقتصادي العربي المشترك اكبر ظاهرة للازدواجية الشمولية التي تجسد تشتيتاً للجهود وتبديداً للموارد، حتى أصبحت نتائجها السلبية تستخدم كغطاء ومبرر للتشكيك في جدوى وجدية العمل التكاملي المشترك.

أن تنازل مجلس الوحدة عن عمليات التنسيق والتكامل القطاعي والنقدي للمنظمات المتخصصة، ثم انتزاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي منه عملية إقامة منطقة تجارة حرة ساهم في عدم إقرار مراحل الوحدة الاقتصادية وبيان تقسيم العمل بينها وبين الأجهزة المختلفة، ومن أمثلة قرارات الازدواجية، اقر مجلس الوحدة في منتصف 2001 (إستراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي) خلال العقدين القادمين تضمنت محاور في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية التكنولوجية والتنمية العربية المشتركة. وقرارات لاستكمال منطقة التجارة الحرة وفقاً لقرار السوق المشتركة، ثم يلي ذلك إقامة اتحاد جمركي عربي، وفي الوقت نفسه قرر المجلس البدء في إقامة منطقة استثمارية عربية يراعي فيها التنسيق مع مراحل التكامل النقدي، وإلى جانبها منطقة تكنولوجية عربية تضع الوطن العربي على مشارف الثورة التكنولوجية. وتكتمل الصورة بإقامة منطقة مواطنة عربية تكثف العلاقات بين فئات المجتمع العربي. وحتى تتحقق هذه الأبعاد بصورة متسقة

يجري الربط بين أبعاد التنسيق القطاعي والكلي من خلال تنمية عربية مشتركة تضع التكامل في خدمة التنمية. وطالبت وثيقة الإستراتيجية بتقديم تقارير دورية إلى مؤتمرات القمة التي تقرر عقدها بصورة عضوية ففي العملية التكاملية ومما يلاحظ أن العددي من هذه المهام تقع ضمن عمل المجلس الاقتصادي.

وقد أدت هذه الازدواجية على جملة نتائج سلبية من أبرزها:-

أن الازدواجية وتداخل الاختصاصات وتنازعها بين المجلسين قد عرقل الجهد وقلل من فاعلية كل منها ن مما أدى إلى ضآلة المنجزات التي تحققت حتى الآن ومنذ أكثر من أربعة عقود مضت.

- أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية له الصفة التعاقدية التي تميزه عن الهيئات الأخرى، فإذا أصبحت معطلة تصبح قراراته توصيات بغير إلزام وليست قرارات واجبة التنفيذ، الأمر الذي يفسر ما آلت إليه أوضاع المجلس الحالية وترجيح عملية الدمج بالمجلس الاقتصادي العربي.
- أن ظروف اغلب الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية لا ترغب بتنفيذ مخططات مرحلية للتكامل الاقتصادي، وهو المفهوم الذي نصت عليه اتفاقية الوحدة الاقتصادية وقرار السوق العربية المشتركة، ومرد هذه الظروف في تقدير الخبراء أما للتعارض مع السياسة الاقتصادية للدولة، وأما لمستوى النمو الاقتصادي، وأما لظروف طارئة قد تستمر لبعض الوقت.
- مازالت الازدواجية قائمة بين المجلس الاقتصادي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمأزق الحرج الذي وصلت إليه جهود التكامل الاقتصادي العربي.

وبسبب هذه الازدواجية تواجه قضية الوحدة الاقتصادية العربية اخطر أزماتها وأحرج مساراتها، بعد أكثر من أربعة عقود من جهودها المتعثرة، في وقت

تتعاظم فيه التحديات والمخاطر التي تواجهها المنطقة العربية، وتشهد فيه العلاقات الاقتصادية والسياسية العربية أكثر حالاتها ضعفاً وتعثراً وفتوراً.

- وقد كانت الآثار السلبية لعدم التنسيق بين المجلسين واضحة أمام واضعي (إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك) التي اقرها مؤتمر القمة العربي، واعتبروا عدم التنسيق بينهما من العوائق التي تعترض تنفيذ الاتفاقيات الجماعية المتعلقة بعمل كل من المجلسين، والاتفاقيات الجماعية التي يتوصل كل منهما إلى إبرامها بين الأقطار العربية الأطراف فيه.

د- نواحي قصور قرار السوق العربية المشتركة للسوق العربية نواحي قصور عددية من أبرزها:-

للسوق العربية المشتركة نواحي قصور عديدة من أبرزها:-

1- رغم تميز قرار إنشاء السوق العربية المشتركة على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية المعقودة سنة 1953 في نواح عديدة، منها انه قد وضع الأسس للوصول على إعفاء كامل من الرسوم الجمركية على الاستيراد بين أعضائه، وأنه يلزم أعضاءه بإلغاء جميع أنواع القيوم الإدارية على التجارة في ما بينهم، وانه قد وضع تنظيماً لتسديد المدفوعات الجارية بين أعضائه، إلا أن قرار السوق العربية المشتركة شأنه شأن قرارات مجلس الوحدة لا يلزم إلا البلدان التي توافق عليها، ولا يكون نافذاً إلا طبقاً للأصول الدستورية المرعية لديها. ولهذا السبب نلاحظ انه ليست كل بلدان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والتي يبلغ عددها حالياً عشرة دول كلها أعضاء في السوق العربية المشتركة التي لم تنضم إليها وتلتزم بقرارها إلا سبعة دول من الدول الأعضاء في المجلس (سورية – الأردن – مصر – العراق –موريتانيا – اليمن وفلسطين).

2- يرجع الضعف البالغ الأثر للسوق العربية المشتركة، بصفة رئيسية إلى ضعف جهازها الإنتاجي وعدم تنوعه، مما يجعله غير قادر على إنتاج أنواع السلع

وكمياتها بالأحجام التي يمكن أن تكون أساساً للارتفاع بالأهمية النسبية لتجارتها البينية. يضاف إلى ذلك أن التكوين السلعي للصادرات والواردات العربية والذي يعدد انعكاساً لجهازها وهيكلها الإنتاجي (النفط بصفة أساسية في جانب الصادرات، والآلات ومعدات النقل والسلع الصناعية الأساسية والسلع الغذائية، وبخاصة القمح في جانب الواردات) يفرض عليها الاعتماد الكبير والمتزايد على الدول الصناعية الغربية في تجارتها الخارجية.

3- رغم أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة مختلف عن اتفاقية تسهيل التبادل التجاري المبرمة سنة 1953. فهذه الاتفاقية قد اعتبرت أن تسهيل التبادل التجاري إنما يستهدف مجرد (تنمية الروابط الاقتصادية) و(قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة العربية في الشئون الاقتصادية) أما قرار إنشاء السوق فهو يمثل صيغة أكثر تقدماً حيث يربط في ديباجته، بين تحرير التبادل التجاري و(تحقيق التكامل الاقتصادي) بين البلدان العربية، بما يتضمنه هذا التكامل من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة). وعليه فان قرار إنشاء السوق العربية المشتركة قد عالج نقطة القصور الأساسية في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري المبرمة سنة 1953، ولكنه بدوره تضمن نواحي قصور في نصوصه، منها أن القرار لم يضع الأسس والقواعد اللازمة للربط بين تقوية التبادل التجاري والتنمية المترابطة المتناسقة والمستمرة التي تستهدف تحقيق التكامل بين اقتصادات الأقطار الأعضاء في السوق.

إن نصوص قرار إنشاء السوق العربية المشتركة، تقتصر على وضع قواعد لتحرير تبادل السلع بين الأقطار أعضاء السوق من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب ومن القيود الإدارية، بخطوات تدريجية، وطبقاً لمراحل متتالية يتم في نهايتها التحرير الكامل للتجارة من هذه الرسوم والقيود جميعاً بين هذه الأقطار.

4- ليس في أحكام القرار رقم 17 سنة 1964 الخاص بإنشاء السوق العربية المشتركة أي مادة من مواده السبعة عشرة ما يشير إلى انه قرار لإنشاء السوق العربية المشتركة في معناها المعرف في نظرية التكامل الاقتصادي، فالقرار وفق النصوص التي جاء بها يهدف إلى تحرير التبادل التجاري وإقامة منطقة تجارة حرة.

أن السوق العربية المشتركة رغم إنها أكثر تقدماً من اتفاقية 1953 إلا انه لا يمكن القول إنها حققت أثراً ايجابياً بالنسبة للتكامل الاقتصادي بين أعضائها، شأنها في ذلك شأن الاتفاقية المذكورة.

5- أن قصور هذه السوق في تحقيق اثر تكاملي ايجابي بين أعضائها إنما يرجع، بصفة أساسية إلى إنها طبقت (كمدخل تبادلي) ودون أن تقترن بأية إستراتيجية وخطط وسياسات لزيادة الطاقات الإنتاجية للأقطار الأعضاء فيها وتقويتها وتنويعها، على نحو يولد ترابطاً عضوياً إنتاجياً وتبادلياً بين هذه الأقطار .

6- اقتصر قرار إنشاء السوق العربية المشتركة على وضع قواعد تحرير التجارة بين أعضاءه وإعفاءها من الرسوم والضرائب الجمركية والقيود الإدارية، ولم يتعرض للتنمية المتناسقة والمستمرة، رغم وجود هذا المصطلح في ديباجة القرار.

7- بالنظر إلى المادة (14) من قرار إنشاء السوق العربية المشتركة والتي منحت الحق في استثناء بعض السلع من الإعفاءات أو التخفيض، أو من تحريرها من القيود الإدارية، فان ذلك يمثل ضعفاً أو قصوراً خطيراً يشوب نصوص القرار، مما يعني قصور القرار في وضع أساس فعال ومتين ومستمر للتوسع المتنامي في التجارة البينية، وعن تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي بين أعضاءه.

8- يتضمن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة ما يتطلبه إنشاء السوق المشتركة بصفة عامة، فهو لم يضع نظام خاص بتوحيد التعريفة الجمركية الواجب تطبيقها لمواجهة العالم الخارجي.

9- عدم معالجة نصوص القرار ظروف الدول الأقل نمواً من خلال إقرار معاملة تفضيلية لصادراتها وتأمين وإراداتها، وتقرير التعويض لها من إنشاء صندوق لهذا الغرض. كما انه لم يتقرر لهده الدول الترخيص باتخاذ إجراءات خاصة بها تتواءم مع تطلعاتها واهتماماتها التي تتباين من دول إلى أخرى. وهذا ما يسفر عدم دخول دول عربية عديدة إلى عضوية السوق.

10- خلو قرار إنشاء السوق العربية المشتركة من التنسيق بين سياسات الإنتاج والسياسة التبادلية بالرغم من التكامل العضوي بينهما.

11- عدم تنفيذ القرار رقم 19 الخاص بتكوين الاتحاد الجمركي وعدم البت حتى الآن في موضوع توحيد المصطلحات الجمركية ونماذج البيانات، وتنسيق تبادل المعلومات الجمركية والتنسيق بين المعاهدة الجمركية رغم أهميتها بالنسبة لهدف توحيد الإدارة الجمركية.

12- أن الثغرات الموجودة في نصوص قرار السوق نفسه قد أدت إلى تحديد أثره في أن يكون عاملاً ناجحاً في اقتصاديات السوق العربية. ويشار بهذا الصدد إلى المادة الخامسة عشرة من قرار السوق الخاصة بمنح الدول الأعضاء الحق باستثناء بعض المنتجات من الضرائب والرسوم الجمركية والقيود الإدارية لأسباب مبررة وجدية، وقد قلل هذا الاستثناء من فاعلية السوق.

13- أن السوق العربية المشتركة قد وصلت للنتيجة نفسها التي وصلت إليها اتفاقية 1953، من حيث الفشل في دفع العملية التكاملية بين الاقتصادات العربية. فقرار إنشاء السوق المذكورة قد صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي أقيم أساساً، بسبب الشعور بقصور صورة التعاون العامة التي

كانت تتم خلال الخمسينات وفي بداية الستينات عن تطوير التجمع الاقتصادي العربي، بما يحق التكامل في المستقبل، وبما يحقق أعلى درجات هذا التكامل، وهي الوحدة الاقتصادية. ومن هنا فالمفروض أن تكون الأقطار العربية التي انضمت للمجلس المذكور قد استهدفت من إقامته دفع عملية الوحدة الاقتصادية عن طريق أدوات ومداخل أكثر قوة وأكثر فاعلية من مجرد المدخل التبادلي، وهذا ما لم يحصل .

14- رغم أن (السوق العربية المشتركة) قد أدت إلى تقوية عملية التبادل بعض الشيء بين الأقطار الأعضاء فيها، وبخاصة في مجال تبادل المنتجات الزراعية، ولكن ذلك أن جاز اعتباره صورة تستحق التقدير في مجال التعاون الاقتصادي الإقليمي، فانه لا يمكن اعتباره تكاملاً اقتصادياً بالمعنى الملائم الواجب تطبيقه في الأقطار المختلفة التي يأتي الأقطار العربية ضمنها.

15- في عام 1971 اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القرار رقم 688 بشأن تقييم كل من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، ومحاولة معرفة العقبات التي حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة لكل منهما، وكانت آراء اللجنة بخصوص السوق العربية المشتركة أن بعض المقومات اللازمة لإقامة السوق لم تتوفر في قرار إنشاء السوق العربية، وبذلك فان الهدف لم يكن إقامة السوق بمعناه المتعارف عليه في نظرية التكامل الاقتصادي، ولكنه كان عبارة عن إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية كما سبق الإشارة إلى ذلك آنفاً.

وترى اللجنة أن تعثر السوق العربية المشتركة منذ بدء التطبيق العملي في عام 1964 يعود لأسباب كثيرة للكل من أهمها: أن إقرار إنشاء السوق العربية نفسه لم يتضمن أية ترتيبات بخصوص الأجهزة الإدارية للسوق، وبذلك اعتبر السوق تابعاً لمجلس الوحدة الاقتصادية، وبالتالي لم يكن ليتحقق للسوق الكيان

المستقل مما أدى إلى صعوبة إتباع أي إجراءات إلا من خلال مجلس الوحدة الاقتصادية، بل لم تتمكن دول السوق العربية المشتركة من إيجاد نوع من التنسيق بين خططها الاقتصادية.

16- على الرغم من القرارات التي أصدرها مجلس الوحدة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق التنمية المتناسقة المستمرة والتي كان من أهمها القرار رقم (464) والقرار رقم (615) اللذان يهدفان إلى الربط بين تحرير التجارة وتنسيق التنمية في الدول العربية، إلا أن هذه القرارات لم تلتزم بها الدول العربية الأعضاء، ولم توضع موضع التنفيذ. وبالتالي بقى قرار إنشاء السوق العربية المشتركة مجرد قرار لتحرير التجارة بين أعضاء السوق، وفضلاً عن ذلك لا توجد في نصوص القرار أية إشارة إلى ربط التكامل بالتنمية الاقتصادية.

17- يرى البعض أن قرار السوق العربية المشتركة خطوة إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الاقتصادية العربية الطموح، ذلك لأنه اقتصر على إنشاء منطقة تجارة حرة ومحاولة تكوين اتحاد جمركي. لذلك بدأت السوق العربية المشتركة في نظر القائمين عليها على إنها مجرد مرحلة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية، ولكنها ظلت مجرد مرحلة، ذلك أن السوق العربية المشتركة لا تنطوي على شيء من بنود اتفاقية الوحدة الخاصة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية وتوحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية .

صحيح انه توجد في مقدمة القرار رقم 17 للسوق العربية المشتركة بعض الأهداف المماثلة لتلك التي صيغت لاتفاقية الوحدة الاقتصادية كحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية وحرية الإقامة والاستخدام وحرية النقل والانتقال والترانزيت ولكن القرار لم يهدف في الواقع سوى إلى تكوين منطقة تجارة حرة والتوجه بعد ذلك إلى الاتحاد الجمركي.

مصادر الفصل الثالث

1- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **دور المجلس بعد قرار وثائق قمة عمان، عمان**، المملكة الأردنية الهاشمية، تموز 1981 .

2- **جامعة الدول العربية تصور الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول المفهوم القومي الاستراتيجي العمل الاقتصادي العربي المشترك**، بغداد 2-6 أيار / 1978 .

3- **جامعة الدول العربية نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك**، دراسة مقدمة إلى الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العربي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية 1980 .

4- فخري قدوري، ا**لآثار الفكرية والعملية للقرارات الاقتصادية لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر**، دراسة أعدها الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وألقاها في معهد كلية الأميرة عالية، عمان 1981.

5- محمود الإمام، **العمل الاقتصادي العربي المشترك: المفهوم والتطور، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، القاهرة، 1995 .

6- محمد محمود الإمام، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993 .

7- محمد محمود الإمام، **دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة.** مجلة المستقبل العربي، العدد 93، تشرين الثاني، 1986 .

8- برهان الدجاني، **الأبعاد الاقتصادية لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر**، المستقبل العربي، العدد 28 / تموز 1986.

9- جامعة الدول العربية، **تقرير اللجنة الثلاثية الفرعية المنبثقة عن لجنة خبراء إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك**، مارس 1978 .

10- جامعة الدول العربية، **ملخص ورقة نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك**، وثيقة مقدمة إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية 1980 .

11- الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك بدايتها وتطورها**، عمان، المملكة العربية الهاشمية/ آذار 1982، ص2-42 .

12- جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، **ورقة عمل الجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك**، المؤتمر القومي إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد 6-12 أيار 1978.

13- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الأمانة العامة. **اتفاقية الوحدة الاقتصادية والعربية ودورها في العمل الاقتصادي العربي المشترك، آب 1980.**

14- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **الأمانة العامة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك بدايتها وتطورها عبر مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك**، عمان، الأردن 1982 .

15- الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: بدايتها وتطورها**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، آذار 1982، ص 2-14 .

16- الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ودورها في العمل الاقتصادي العربي المشترك**، عمان، المملكة الأردنية الهامشية، آب 1980 .

17- حميد الجميلي، **المناحي والاتجاهات في جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو الوحدة الاقتصادية العربية حاضراً ومستقبلاً**، دراسة مقدمة إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، كانون الأول 1981.

18- هاشم الدباس، أسامة العزب، **معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك وأبعاده على التنمية العربية المشتركة**، دراسة مقدمة إلى المؤتمر التاسع لاتحاد الاقتصاديين العربي، بغداد 1985، ص 1-51 .

19- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك**، دراسة مقدمة إلى المؤتمر التاسع لاتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد 1985 .

20- إسماعيل عبدالرحيم شلبي، **معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك، دراسة مقدمة إلى المؤتمر التاسع لاتحاد الاقتصاديين العرب**، بغداد 1985 .

21- الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **وثيقة قرار السوق العربية المشتركة**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 1982 .

22- الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **وثيقة اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 1982 .

23- حميد الجميلي، همام الشماع، **الاقتصاد العربي أمام التحديات، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب**، الكويت 1988.

24- محمود عبدالفضيل، **الاقتصاد العربي**، نظرات وهواجس، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الكويت 1988 .

25- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، **التوجيهات الرئيسية للعمل الصناعي العربي**، دراسة مقدمة إلى المؤتمر التاسع لاتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد 1985 .

26- جامعة الدول العربية: **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات**، القاهرة، تموز 1978.

27- حميد الجميلي، **المنطلقات الفكرية لمراحل العمل الاقتصادي العربي المشترك**، دراسة مقدمة إلى اتحاد الاقتصاديين العرب ن بغداد 1986 .

28- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية "**مشاكل السوق العربية المشتركة**"، مجلة "آفاق اقتصادية"، دولة الإمارات العربية المتحدة، السنة الثالثة أبو ظبي، 1982 .

29- عبدالعال الصكبانت، **نحو نظام اقتصادي عربي جديد**، أوراق اقتصادية رقم 9 مركز الدراسات العربية، لندن 1981.

30- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **تقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ قرارات المجلس ولجانه ونشاطه**. م / و / ق / 40. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، كانون الأول 1983 .

31- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **تقرير عن سير العمل في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتوصيات فريق العمل المشكل بموجب قرار المجلس 742 / د. 4 بتاريخ 5/ 12/ 1984**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية 1984 .

32- **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القرارات الخاصة بالدورة الأربعين عمان**، المملكة الأردنية الهاشمية، كانون الأول 1982 .

33- **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأبعاد التكاملية لخطط التنمية العربية، عمان**، المملكة الأردنية الهاشمية، 1981 .

34- **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، السوق العربية المشتركة**، عرض وتقييم دراسة أعدها الدكتور عبدالكريم عيدو، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، كانون الثاني 1985.

35- الأمانة العامة لاتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية، **إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في ضوء المستجدات**، دراسة مقدمة إلى الدورة 34 لمؤتمر الغرف، أبو ظبي 4-7 تشرين الثاني، 1989 .

36- جامعة الدول العربية، ميثاق **العمل الاقتصادي القومي، مؤتمر القمة العربي الحادي عشر**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، تشرين الأولى، 1980.

37- جامعة الدول العربية، **إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وثيقة اقتصادية رقم (1)**، تونس 1982 .

38- حميد الجميلي، **المناحي والاتجاهات في جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو الوحدة الاقتصادية حاضراً ومستقبلاً**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، كانون الأول، 1981 .

39- محمد حسن الطاهر، **الإطار العام للعمل العربي المشترك**، شئون عربية، عدد 49، آذار 1987، ص 44-51 .

40- محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية**، تجاربها وتوقعاتها العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

41- فؤاد مرسي، **التحدي العربي للازمة الاقتصادية العالمية**، المعهد العربي للتخطيط، الحلقة النقاشية السنوية الثامنة، الكويت، 1986 .

42- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **نحو تقويم العمل الاقتصادي العربي المشترك ومستقبله**، دراسة مقدمة إلى المؤتمر القومي الأول، إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد، 6-12/ أيار 1978 .

43- محمد محمود الإمام، **دور العمل العربي المشترك في تخفيف التنمية المستقلة**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني، 1986 .

44- محمد محمود الإمام، **العمل الاقتصادي العربي المشترك**، مراجعة نقدية ودور الصيغ الشمولية والفرعية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب التاسع، المنعقد في بغداد،1985 .

45- محمد محمود الإمام، **العمل الاقتصادي العربي المشترك ن المفهوم وتطوره**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط .

46- محمد محمود الإمام، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993 .

47- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **ميثاق العمل الاقتصادي القومي،** تونس 1980، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، تونس، 1980 .

48- برهان الدجاني، **حول العمل الاقتصادي العربي المشترك في خضم المتغيرات العربية.** دراسة مقدمة إلى المؤتمر الخامس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، دمشق 17-20 مارس 1993 ،ص 8-28 .

49- برهان الدجاني، مستقبل **العمل الاقتصادي العربي المشترك دراسة مقدمة إلى غرفة تجارة حلب،** 1986 ،ص 21-28 .

50- إبراهيم بدران، **تطلعات مستقبلية في العمل العربي المشترك، بحث مقدم إلى ندوة العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الأزمة الاقتصادية الدولية،** عمان 26-27 / 9/ 1987، ص 15-36 .

51- برهان الدجاني، **نحو إستراتيجية جديدة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي،** دراسة مقدمة إلى مؤتمر المصارف العربية والإصلاح الاقتصادي، بيروت 19-20 تشرين الثاني 1996، ص6-30 .

الفصل الرابع
بعض هواجس الإخفاق على جبهة التكامل الاقتصادي العربي

مقدمة :-

أولاً :- تحليلات شمولية حول أزمة التكامل الاقتصادي العربي

ثانياً :- الحقائق التي تؤشرها هواجس الإخفاق على جبهة التكامل الاقتصادي العربي

ثالثاً :- الاستنتاجات .

الفصل الرابع

بعض هواجس الإخفاق على جبهة التكامل الاقتصادي العربي

مقدمة :-

أن للأمة العربية من القدرة والإمكانات ما يجعلها قادرة لو توفرت لها الإرادة السياسية من رسم معالم مستقبلها الاقتصادي طبقاً لخياراتها الإنمائية التكاملية ويجعلها قادرة على صيانة أمنها الاقتصادي بدلاً من التفرج على الغير وهو يرسمون لها ذلك المستقبل .

لذلك فان أهداف التكامل الاقتصادي العربي جديرة بكل التضحيات، وأن السبيل الوحيد لتحقيق تلك الأهداف هو ضرورة توفر تلك الإرادة وإعادة فتح ملف التكامل الاقتصادي العربي المشترك وإرساءه على ثوابت اقتصادية قومية لا تقبل التنازل أو المساومة. ولاشك أن السير وفق هذه الثوابت سيكون كفيلاً ببناء القاعدة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية التي تشكل السياج الواقي للأمن الاقتصادي العربي.

ومن أجل الوقوف على الأسباب التي أدت إلى تعثر مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وحالت دون بناء اقتصاد عربي له وزنه في منظومة الاقتصاد العالمي، وعلى الأسباب التي أدت إلى تواضع منجزات هذه السميرة وحالت دون تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية، وحالت كذلك دون صيانة أمن الأمة الاقتصادي. لابد من تحليل عوامل الإخفاق على جبهة التكامل الاقتصادي القومي بموضوعية عالية لاستشراف آفاق المستقبل، وهو موضوع بحثنا هذا .

أولاً :ـ تحليلات شمولية حول أزمة التكامل الاقتصادي العربي :ـ

بالرغم من تعدد مداخل التكامل الاقتصادي العربي وبالرغم من اتساع قاعدته المؤسسية. وبالرغم من الاتفاقيات الشمولية المنظمة له والتي يأتي في مقدمتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وبالرغم من تبني القمة العربية في عام 1980 إستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وبالرغم مما بذل من جهد ومال في إطار هذا العمل، وبالرغم من الجهود التي بذلت لدفع هذا العمل إلى الأمام فكراً وعملاً. إلا أن مسيرة هذا التكامل منذ البدء الرسمي لها في عام 1945، استمت بضعف مجهوداتها التكاملية وتواضع منجزاتها ومحدودية أثرها التكاملي في تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية.

ومما يلاحظ أن مجهودات هذا العمل التكاملي لم تشكل نقلة نوعية لتصحيح موقع الاقتصاد العربي في منظومة الاقتصاد العالمي، ولم تتمكن تلك المنجزات والجهودات من تصحيح اختلالات هياكل الإنتاج العربية، ولم تتمكن من إعادة توجيه مسار التنمية العربية لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية. وبالرغم من أن إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي قد أكدت على أهمية أن تعمل الأقطار العربية بحيث يكون الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل عربي هو الوصول باقتصادات الأقطار العربية إلى وحدة اقتصادية عربية بما يتطلب ذلك من أحداث تغيير وتطوير للاقتصادات العربية وتجسيد الارتباط العضوي بين تلك الاقتصادات العربية، بقي هاجس الإخفاق على جبهة التكامل قائماً. كما بقي فقدان الإرادة السياسية من جانب بعض الاقتصادات العربية عائقاً عمق من عوامل الشل في تنشيط العمل التكاملي، وزاد من هواجس الإخفاق والاعتقاد بعدم فاعلية هذا النشاط بآلياته ومؤسساته. وهكذا بقيت مؤسسات التكامل الاقتصادي العربي دون مستوى الطموح.

كما بقيت معظم مؤسسات هذا العمل ومنجزات هذا النشاط متواضعة محدودة الوزن والأثر، ولا تشكل نقلة نوعية لتجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية، لاسيما في المجالات الإنتاجية. بل يمكن القول أن هذه المنجزات لم تتمكن من بناء القاعدة الاقتصادية العربية الصلبة الكفيلة بتحقيق الأمن الاقتصادي العربي. كما كانت تلك المنجزات متواضعة ولم تكن تتناسب والإمكانات المتاحة والطموحات القومية وخاصة تلك المنجزات المتعلقة بمسيرة التكامل الاقتصادي العربي. إذ بالرغم من توافر الظروف الموضوعية الملائمة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فان حصيلة الجهود المبذولة في هذا المجال لا تزال متواضعة ولا يزال الاقتصاد العربي في تباطؤ مسيرة التكامل الاقتصادي وضعف التوجه نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية مما يستدعى ضرورة تدخل الإدارة السياسية العربية كمحرك حاسم في تسريع خطوات هذا التوجه.

وكان لعدم وجود إستراتيجية إنمائية عربية مشتركة أثرها الكبير على المحصلة النهائية لجهودات التنمية العربية، إذ لم تؤدي هذه الجهودات إلى تحقيق تنمية سليمة شاملة مستقلة ومتوازنة تمتد حركتها إلى كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وكان من جراء ذلك. أن واجه الاقتصاد العربي جملة من مكامن الضعف الاقتصادية الأساسية يأتي في مقدمتها تلك المشكلات الناتجة عن إتباع أنماط تنموية قطرية وسياسات اقتصادية ساهمت في إعاقة المسيرة التنموية التكاملية وحالت دون تحقيق تنمية شاملة مستقلة ومتوازنة، كما ساهمت هذه الأنماط في تباطؤ مسيرة التكامل الاقتصادي العربي نحو هدف تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، وأدت هذه الأنماط عبر التكامل مع اقتصاديات السوق الدولية ومن خلال آليتها إلى زيادة درجة اعتماد الاقتصاد العربي على الاقتصاديات الصناعية المتقدمة. كما أن الأنماط التنموية القطرية التي سادت خلال العقدين الماضيين دفعت بالاقتصاد العربي إلى مزيد من الاعتماد على الأسواق العالمية على حساب التكامل

الاقتصادي العربي وكانت النتيجة لذلك زيادة الارتباط التبعي بمراكز الرأسمالية العالمية وشركاتها متعدية الجنسية.

ومن ابرز مظاهر الاعتماد المتنامي للاقتصاد العربي على العالم الخارجي زيادة هيمنة قطاع التجارة الخارجية على النشاط الاقتصادي في الدول العربية والذي يعكس زيادة التبعية للدول الصناعية ومدى حساسية الاقتصاد العربي إزاء التغيرات الدولية.

ولقد برزت مظاهر تنامي الاقتصاد العربي على العالم الخارجي من خلال تدني الأهمية النسبية للتبادل التجاري بين الأقطار العربية مقارنة بإجمالي تجارتها مع العالم الخارجي. إذ أن النصيب النسبي للدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في التجارة الخارجية العربية في تزايد مستمر منذ عام 1975. ومما لا شك فيه أن هذا الوضع يعكس الخلل البنيوي الخطير في الهيكل الإنتاجي العربي وضعف القاعدة الإنتاجية وبصورة خاصة الصناعة منها. كما يعكس ازدياد الارتباط الاقتصادي بالسوق العالمية المتقدمة واتساع أنماط التبادل غير المتكافئ وضعف التشابك العضوي بين الاقتصاديات العربية. كما انعكست هذه الأنماط التنموية في تزايد اعتماد الوطن العربي على العالم الخارجي في استهلاك الغذاء وتزايد حجم الفجوة الغذائية وتزايد اتساع الفجوة التكنولوجية والاعتماد المتزايد على الشركات المتعددة الجنسية والاكتفاء باستيراد المعدلات والآلات والأجهزة التكنولوجية الجاهزة بدلاً من النقل الحقيقي للتكنولوجيا واختيار ما يمكن توطينه منها.

كما أن منجزات التنمية التكاملية المتحققة حتى الآن ظلت قاصرة عن معالجة التفاوت الكبير في الاقتصاديات العربية مما أدى إلى انعكاسات خطيرة على المسيرة التنموية للاقتصاد العربي. فالمداخل التكاملية التي تم تبنيها طيلة الخمسين سنة الماضية ظلت قاصرة عن تحقيق الأهداف التكاملية، فقرار السوق العربية

المشتركة ظل محصوراً في إطار منطقة التجارة الحرة ولم يتمكن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من الناحية العملية من تحقيق الجدار الجمركي الموحد وفرض التعريفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي.

وظلت الجهودات التكاملية تتسم بنوع من التراخي والتعثر وعدم الاستمرارية في تحقيق أهداف المدخل الواحد والتنقل من مدخل لآخر قبل اكتمال الشروط الموضوعية لتحقيق أهداف المدخل المتبني، وكانت سمة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي تتسم بالقفز العشوائي من مدخل لأخر كلما فشل مدخل ما في تحقيق أهدافه دون معالة موضوعية لأسباب ذلك الفشل. فعندما فشل مدخل التكامل الإنتاجي انتقلنا إلى مدخل الإستراتيجية، وعندما فشل مدخل السوق العربية المشتركة انتقلنا إلى مدخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهكذا بات العمل الاقتصادي العربي المشترك يدور في حلقة مفرغة وفراغ منهجي وموضوعي بخلاف تجربة السوق الأوروبية المشتركة التي تمسكت بمدخل اتفاقية روما التي قادتها في نهاية المطاف إلى اتفاقية ماسترخت وتحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وظهور عملة اليورو كعملة موحدة وقيام البنك المركزي الأوروبي، وقبل ذلك في عام 1992 قيام السوق الأوروبية الموحدة بإلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على انتقال السلع والخدمات وكذلك انتقال الأشخاص.

وبعد ما يقارب من ستة عقود من العمل المستمر أسفرت مجهودات التكامل الاقتصادي العربي عن نتائج سلبية لعل من أبرزها تكريس التنمية الاقتصادية القطرية الانعزالية ومزيد من تشويه هياكل الإنتاج العربية، وتفكك السياسات الاقتصادية القطرية وزيادة اختراق امن الاقتصادات العربية، وتدهور مكانة الاقتصادات العربية ووزنها في الاقتصاد الدولي.

وكانت المحصلة النهائية أن باتت هياكل الإنتاج العربية أكثر تشوهاً، والأمن الاقتصادي العربي أكثر اختراقاً، وحلقات التكامل الاقتصادي العربي أكثر تشتتاً

وتباعداً، وحلقات التكامل الاقتصادي العربي الدولي أكثر اتساعاً، وباتت القاعدة الاقتصادية العربية أكثر تصدعاً. كما تزايدت هواجس الافتراق والاختراق والانشقاق والانسحاق .

وإزاء هذا الوضع تزايد الاعتماد العربي على الأسواق العالمية وتزايدت نسب التبادل التجاري العربي مع مراكز الرأسمالية المتقدمة على حساب تواضع نسب التبادل التجاري العربي البيني، وهذا ما يعكس زيادة التبعية الاقتصادية لتلك المراكز استيراداً وتصديراً، كما يعكس ذلك مدى حساسية الاقتصادات العربية للمتغيرات الاقتصادية العالية ولتقلبات الأسواق العالمية .

ومما زاد من اعتمادية الاقتصاد العربي على مراكز الرأسمالية العالمية، ضعف القاعدة الصناعية والتكنولوجية العربية وعدم تمكنها من الإسهام في توفير الحد الأدنى م الاستقلال والبناء الصناعي والتكنولوجي العربي.

لاشك أن ما حققته مسيرة التكامل الاقتصادي العربي المشترك من منجزات متواضعة محدودة الوزن والأثر لا تتناسب والإمكانات القومية، ولا تتناسب والطموحات والتطلعات القومية وفي ظل هذه المنجزات لم تحقق للاقتصادات العربية إنماء متكاملاً منسقاً، ولم تحقق التنمية الشاملة المستقلة المتوازنة، ولم تجسد الارتباط العضوي بين الوحدات الاقتصادية القطرية، ولم تغير كثيراً من مكانة الاقتصاد العربي دولياً، ولم تحقق أمناً اقتصادياً كامناً يسمح بالاطمئنان إلى قدرة الاقتصادات العربية من الوقوف بوجه المشاريع الاقتصادية الكونية والإقليمية اللاقومية التي تستهدف اختراق وحداتها الاقتصادي القطرية .

في ضوء هذه المنجزات المتواضعة، فان مستقبل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي المشترك أصبح مرهوناً بجملة من المتغيرات والعقود والتي ينبغي على المؤسسة الاقتصادية العربية تحديدها على أسس موضوعية لمعرفة حدود الإمكانات العربية وحيز الحركة المتاح أمام الاقتصادات العربية، ومعرفة القوى الاقتصادية

الخارجية التي ستؤثر في مستقبل الاقتصاد العربي والقوى الاقتصادية الداخلية التي ستشكل عناصر قوة لهذا المستقبل.

ثانياً:- بعض أسباب تعثر مسيرة التكامل الاقتصادي العربي :-

لاشك ونحن على بدايات أزمنة العقد الثاني في القرن الحادي والعشرين نشعر بضرورة تحليل أسباب تعثر مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وتواضع منجزات هذه السميرة. ومن ابرز تلك الأسباب ما يلي:-

- بالرغم من أن ضعف الإرادة السياسية قد لعب دوراً أساسياً في تباطئي مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك وفي تراجع العلاقات الاقتصادية العربية البينية إلا أن هناك عوامل أخرى قد أسهمت في مزيد من هذا التراجع يأتي في مقدمتها تبني صيغ ومداخل تتطلع إلى نقاط وأهداف الطموح المثلى دون النظر إلى الواقع. وهذا ما جعل الحلول المطروحة باتجاه ذلك الطموح بعيدة عن جوهر وصلب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العربي. وبالإضافة إلى ذلك فان الكثير من القرارات الاقتصادية التي اتخذت في إطار تلك المداخل ظلت حبيسة المجلدات والتي يتم تنفيذها على ارض الواقع لارتباطها بذلك الطموح من جهة ولعدم واقعيتها والزاميتها من جهة أخرى، وعدم وجود إطار مؤسسي مسئول عن تنفيذها فضلاً عن عدم وجود سلطة فوق وطنية كفيلة بتنفيذ تلك القرارات. إذ نلاحظ أن معظم القرارات التي كان يتم اتخاذها من قبل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك لا تجد طريقها إلى التنفيذ ولا توجد أية جهة تستطيع أن تتابع وأن تحدد مسئوليات عدم التنفيذ وغالباً ما اتسم العمل الاقتصادي العربي المشترك بانفصال تام بين الجهة التي تتخذ القرارات والجهة التي تقوم بتنفيذ هذه القرارات، كما أن مثل هذه القرارات ليس لها تأثير على سلوك الوحدات الاقتصادية في الأقطار الأطراف في التكامل.

- أن الإخفاق الناتج عن آلية تنفيذ قرارات المؤسسة الاقتصادية العربية، كان سبباً آخر في مثل هذا الفشل. وفي هذا الإطار ظهرت العديد من المشاكل من أبرزها:-

• عدم إلزامية القرارات التي تصدر عن مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك.

• ازدواجية عمل هذه المؤسسات.

• طموح أهدافها .

• عدم وضوح العلاقة بين أجهزة مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك وفشل آليات التنسيق فيما بينها.

• عدم وجود أجهزة قطرية لمتابعة أعمال وزارات هذه المؤسسات.

• عدم التواصل حتى الآن إلى صيغة عملية ومقبولة لعلاقة هذه المؤسسات بعضها بالبعض الآخر وبالجامعة العربية باعتبارها سلطة فوق الوطنية .

ويلاحظ كذلك أن الكثير من القرارات العربية الجماعية في المجال الاقتصادي لم توضع موضع التطبيق.

- لقد كانت القرارات الاقتصادية العربية لقمة عمان عام 1980علامات مضيئة في العمل الاقتصادي العربي المشترك. وشكلت إضافة نوعية لجميع القرارات السابقة بهذا الصدد. وكان من المتوقع أن يحدث وضعها موضع التطبيق انعطافاً هاماً في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. فهذه القرارات القومية قد وضعت قواعد للسلوك الاقتصادي القومي المتبادل ورسمت إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ونصت صراحة على تخطيط التنمية القومية، بحيث يتحول ميثاق العمل القومي إلى مدونة في السلوك تحمي وتصون التوجهات التنموية القومية وتبعدها عن تأثيرات الخلافات الهامشية

بين الدول العربية. ومما يؤسف له أن قرارات قمة عمان لم تنفذ بسبب فقدان الإرادة السياسية .

- بتمحور الإخفاق على جبهة الاتفاقيات الشمولية كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حول محدودية تنفيذ أهداف تلك الاتفاقية وبقاءها تدور حول قرار السوق العربية المشتركة وخطوته الأولى منطقة التجارة الحرة العربية، فلقد اقتصر القرار على وضع برنامج زمني لتحرير التبادل التجاري للمنتجات الوطنية بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية وغير الجمركية والقيود التجارية الأخرى هادفاً بذلك خلق منطقة للتجارة الحرة تاركاً للمجلس فرصة إصدار قرارات لاحقة لتحقيق بقية الأهداف ورغم قيام المجلس بإصدار تلك القرارات وإضافة ملحق إلى قرار السوق العربية المشتركة يتعلق بالجدار الجمركي الموحد. إلا أن منجزات المجلس ظلت محصورة بمنطقة التجارة الحرة منذ عام 1964 حتى الآن.

- وبالإضافة إلى هذا الإخفاق فلقد كان هناك قصور يتمثل في عدم الفصل بين القرارات التي تعتبر تنفيذ لأحكام السوق العربية المشتركة والقرارات التي تعتبر تنفيذاً لأحكام الاتفاقية.

- تكرار وكثرة القرارات الإدارية، في حيت أن القرارات الرئيسية لا تتجاوز 500 قرار من مجموع ما يزيد عن 3000 قرار صدر عن المجلس منذ عام 1964 وحتى الآن. ولقد كان من المفروض بمقتضى تلك القرارات أن تتحقق منطقة التجارة الحرة، ويتم تحرير التبادل التجاري للمنتجات الوطنية بين الدول الأعضاء من سائر الرسوم الجمركية والقيود النقدية والإدارية وغيرها، ثم البدء بتطبيق الجدار الجمركي الموحد وكان المفروض بمقتضى هذه القرارات أن يتحقق وجود اتحاد المدفوعات العربي كتنظيم متعدد الأطراف ولمنح الائتمان التجاري للدول الأعضاء لتسهيل التبادل التجاري بينها. وكان من المفروض أيضاً أن

يتم انتقال الأشخاص بين الدول الأعضاء بالبطاقة الشخصية والعائلية الموحد إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق.

- ويمكن أن نشير إلى أن لجنة تقييم الاتفاقية التي شكلها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتقييم ما وصلت إليه الاتفاقية وجدت أن من ابرز عيوب الاتفاقية ما يلي:-

- طموح الاتفاقية طموحاً تجاهل واقع الدول العربية الأعضاء اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .
- عدم تعرض الاتفاقية بتفصيل لمراحل التنفيذ وخلوها من النصوص والأحكام الملزمة للدول الأعضاء أو المؤيدة للقرارات.
- خلو الاتفاقية من النص على كيفية تنفيذ قرارات المجلس من قبل الدول الأعضاء.
- تحديد فترة زمنية قصيرة لتحقيق أهداف الاتفاقية وهي عشر سنوات انتهت في عام 1974 ولم يتمكن المجلس من تحقيق النسق والتكامل بين الاقتصادات العربية.
- خلو الاتفاقية من تحديد سلطة دستورية تختص بإصدار القوانين التي تمنع أي دولة عضواً من أن تصدر ففي أراضيه أية قوانين أو أنظمة أو قرارات إدارية تتعارض في أحكامها مع الاتفاقية.
- يمكن للدول العربية الانضمام إلى المجلس دون الحصول على موافقة الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الأمر الذي يمكنها الانضمام دون أن تلتزم بتنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس.

- أما بالنسبة لقرار السوق العربية المشتركة، فقد جاء مغاير للمفهوم العام لهذا اللفظ، إذ أن إقامة سوق مشتركة يتطلب مقومات افتقدها قرار السوق العربية المشتركة وان ما يقصد تسميته بالسوق كان عبارة عن إقامة منطقة تجارة حرة.

لقد تعرضت مسيرة السوق العربية المشتركة لتحديات داخلية وخارجية اضعف من قدرة هذه المسيرة على تعظيم منجزاتها. ومع كون قرار السوق يعد من ابرز القرارات التي اتخذها المجلس، إلا أن هذه السوق ظلت محدودة العضوية وظلت عند مراحلها الأولى هي منطقة التجارة الحرة العربية ولم تتمكن من تحقيق الجدار الجمركي الموحد وظلت تعاني من معوقات مؤسسية يأتي في مقدمتها إشكالية توافق العضوية في السوق وفي اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. فهناك بعض الدول العربية الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلا إنها ليست عضواً في السوق العربية المشتركة. كما أن هناك بعض الدول العربية غير الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كانت ترغب في الانضمام إلى السوق العربية المشتركة دون الانضمام إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

أن التطورات الاقتصادية التي تشهدها الساحة الاقتصادية العربية تستوجب التمسك بقرار السوق العربية المشتركة بالشكل الذي اقره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مع إيجاد صيغة مرنة للعضوية فيه وبما يساعد على إخراج السوق من حالة التجميد الذي تمر في الوقت الحاضر.

ولقد كان من المفروض طبقاً للقرارات التي اتخذها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن تتحقق الكثير من المنجزات، إلا أن التنفيذ الجزئي لقرارات تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء كان من ابرز العوامل التي حالت دون تحقيق تلك المنجزات.

والحقيقة أن تسمية هذا التنظيم بالسوق، جاء مغايراً للمفهوم العام للسوق المشتركة إذ أن إقامة سوق مشتركة يتطلب وجود مقومات افتقدها فعلاً قرار إنشاء

السوق، وأن ما قصد تسميته بسوق مشتركة كان عبارة عن إقامة منطقة فقط للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء ويمكن القول أن قرار السوق جاء متكاملاً من اجل خلق منطقة للتجارة الحرة فنص في مادته السادسة عشرة على اتحاد المدفوعات.

- أن التعثر الذي رافق تطبيق أحكام قرار السوق العربية المشتركة يعود لعدة أسباب:-

- من الأسباب الرئيسية في تعثر قرار السوق العربية أن دولها لم تستطيع أن توجد تنسيقاً حقيقياً وجاداً بين خططها الاقتصادية. لقد تبنه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى هذه الحقيقية فتمت الدعوة لعقد اجتماع للمجلس على مستوى وزراء التخطيط لأول مرة في صيف 1970 وتم عقد مؤتمرهم الثاني في صيف 1971 وانتهى المؤتمران إلى مجموعة من القرارات التي من شأنها أن تحقق أسساً جادة للتنسيق بين دول السوق لو قدر لها أن تطبق. لكن هذه القرارات لم تطبق وتحولت إلى توصيات ارتأى تأجيل البث فيها ريثما تتم عملية تقييم عمل المجلس في الفترة الماضية.
- بالرغم من اختصار مراحل السوق فان التشريعات التجارية والنقدية والمالية لازالت غير موحدة أو منسقة الأمر الذي يعد من إمكانيات قيام منطقة للتجارة الحرة التي استهدفت قرار السوق تحقيقيها .

وجدير بالذكر هنا أن اتفاقية اتحاد المدفوعات لم توضع موضع التطبيق بسبب عدم اتخاذ ما يلزم لتشريعها في بعض دول السوق رغم إقرارها من غالبية دول السوق.

- عدم مراعاة عنصر الالتزام المقابل والمتبادل في تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة وكذلك غياب عنصر التنسيق على أساس يحقق المصالح المتبادلة

للدول الأطراف في مختلف المجالات التي تعتبر محلاً تشمله الآثار القانونية لقرار إنشاء السوق العربية المشتركة .

- وجود الكثير من المعوقات التي تنشأ من الظروف والعلاقات السياسية الطارئة بين الدول الأطراف، والتي تتراكم وتتزايد باطراد طالما بقيت هذه الظروف والعلاقات الطارئة قائمة.

- أن تحقيق السوق العربية المشتركة يتطلب استمرار المتابعة في الجانب التطبيقي منه إضافة إلى استكمال أركانه وخاصة في مجال وضع التعريفة الخارجية الموحدة التي باشر المجلس إجراءات العمل على وضع خطواتها الأولى. كما يتطلب بذل الجهد الجماعي من قبل كافة أطرافه بشكل خاص والدول الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بشكل عام .لتذليل ما يعترضه من صعوبات تحول دون تحقيق أهدافه كاملة، كما يخضع لعوامل الحركة والتطور التي تفرضها المتغيرات من حوله، الأمر الذي يستوجب دراسة وتشخيص ومعالجة ما يمكن أن يحدث في حالات طارئة نتيجة تلك المتغيرات والعمل الدءوب على إزالتها بجهد جماعي يهدف أساساً إلى تعزيز دور السوق العربية المشتركة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

- بالرغم من إلغاء القيود الإدارية والكمية على التجارة بين دول السوق فان هناك حقيقة لا يمكن إغفالها في هذا الصدد وهي انعكاسات السياسات الاقتصادية القطرية على حجم التجارة وهيكلها واتجاهاتها .

- أسهم ضعف القاعة الإنتاجية والقابلية التصديرية لدى دول السوق والتشابه السلعي في مكونات تجارتها وتقارب جهودها التنموية في الحد من تحقيق السوق لأهدافها في زيادة التبادل التجاري بينها.

- أدى اختلاف هياكل التكلفة إلى أن تعمل بعض الدول العربية الأعضاء في السوق على حماية صناعتها ذات التكلفة المرتفعة واللجوء إلى القيود الإدارية لحمياتها.

- لجوء العديد من الدول الأعضاء في السوق إلى طلب استثناء العديد من السلع من أحكام السوق بتخفيض وإلغاء الرسوم الجمركية وقرارات تحرير التبادل التجاري من القيود وذلك حماية لموارد خزينتها التي تعتمد على الحصيلة الجمركية اعتماداً هاماً.

- امتناع بعض دول المجلس امتنعت من الانضمام إلى قرار السوق فكان بسبب تخوفها من أن هذا الانضمام سيؤدي إلى نقص الحصيلة الجمركية مما يؤثر على موارد الخزينة فيها والمجموعة الأخيرة من الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي عارضت الانضمام إلى قرار السوق فهي تلك المجموعة التي فعلت ذلك بسبب اعتبارات الحماية لصناعتها الوليدة ذات التكلفة العالية.

- انعدام التدابير التي يمكن اتخاذها تجاه الدول الأطراف التي تتلكأ في تطبيق أحكام السوق أو تخالفها أو تلتف حولها والأكثر من ذلك فان الدولة العضو التي لا ترغب في تطبيق أحكام السوق لا يتطلب منها أكثر من إهمال تلك الأحكام ليصبح بمنجاة من آثارها وفي حل من الالتزام بتطبيقاتها .

- عدم وضع اتفاقية اتحاد المدفوعات موضع التطبيق.

هذه جملة المعوقات التي حالت دون تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة باعتباره صيغة متقدمة في العمل الاقتصادي العربي المشترك. وهنا نتساءل ما الذي عملته الجامعة العربية لمعالجة تلك المعوقات قبل تبنيها البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والذي اقره عام 1997، حيث يهدف البرنامج إلى تحقيق التحرر الكامل للتجارة والبينية بين الدول العربية على

مراحل سنوية متدرجة (10٪ إعفاء من الرسوم الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية)، وذلك طبقاً لجدول زمني مدته عشرة سنوات ابتداء من أول كانون الثاني 1998 .

أن تنفيذ إقامة منطقة التجارة الحرة العربية يتطلب عدم القفز فوق الواقع أو التهرب منه ويتطلب حل جميع العراقيل التي عرقلت تطبيق أحكام السوق في الماضي ولا تزال تعرقل تطبيقه في الوقت الحاضر. ومما يؤكد بوادر فشل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كثرة الاستثناءات التي تقدمت بها الدول الأعضاء فضلاً عن إنها لا ترتبط بقضية ومراحل التكامل الاقتصادية الأخرى المؤدية إلى السوق العربية الموحدة.

الأنماط القطرية وتعثر مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك :-

أن تواضع منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك، يكمن أولاً وأخيراً في سيادة الأنماط التنموية القطرية الانعزالية واليت هي وليدة اندماج الاقتصادات العربية في النظام الرأسمالي العالمي وما نتج عن ذلك من تكامل تبعي لذلك نؤكد أن الفكر التنموي العربي مطالب بحسم التناقض بين مهمات التكامل العربي المستقل والتكامل التبعي في النظام الرأسمالي لصالح التكامل القومي المستقبل بكل اشراقاته المستقبلية وتطلعاته. ويمكن القول أن في مقدمة متطلبات التنمية العربية المشتركة هو فك الارتباط التبعي للاقتصاد العربي بالاقتصاد العالمي، لأن النظرة التاريخية لهذه التنمية القطرية تقودنا إلى استنتاج مفاده أن التنمية القطرية قد أدت في الماضي إلى زيادة روابط التكامل التبعي على حساب التكامل العربي.

- تعثر مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك والمدخل التبادلي:-

أشارت بعض الدراسات إلى أن تعثر مسيرة العمل الاقتصادي التكاملي تعود إلى تبني المدخل التبادلي (مدخل التبادل التجاري نقلاً عشوائياً عن التجربة الأوروبية. ويرى اصحاب هذه الدراسات أن المؤسسة الاقتصادية العربية قد

وقعت في خطأ منهجي وتاريخي في تبنيها لهذا المدخل. إذ كان المفروض معالجة اختلالات هياكل الإنتاج العربية قبل تبني مدخل التبادل التجاري ومثل هذه المعالجة تستوجب تبني المدخل الإنتاجي القادر على تصحيح تلك الاختلالات. لذلك يرى هذا الفريق من أن تبني مدخل التبادل التجاري لم يكن الاختبار الصحيح والطريق المطلوب لتحقيق أهداف المسيرة التكاملية العربية.

- تعثر مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك وطموح المداخل التكاملية:-

ويرى البعض أن أسباب تعثر مسيرة التكامل الاقتصادي العربي يعود إلى مثالية تبني بعض المداخل وقفزها فوق الواقع مما جعل الأهداف المتوخاة تمثل نقاط الطموح المثلى. ولذلك ظلت أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك بعيدة عن التحقيق.

ويرى فريق آخر أن إخفاق وتعثر المسيرة التكاملية هو ابعد بكثير من إلقاء المسئولية على المداخل التكاملية، لان تبني أي من المداخل التكاملية في ظل تنمية قطرية انعزالية سيكتب له الفشل لا مال. وهكذا يرى أصحاب هذا الرأي أن تواضع حصيلة المنجزات التكاملية، يكمن أولاً واخيراً في سيادة الأنماط التنموية القطرية الانعزالية، والتي هي وليدة السياسات الاقتصادية القطرية التي أدت إلى اندماج الاقتصادات العربية في النظام الرأسمالي العالمي وما نتج عن ذلك من تكامل تبعي للنظام الرأسمالي العالمي، وعليه يرى أصحاب هذه النظرية أن الفكر التنموي العربي مطالب بحسم التناقض بين مهمات التكامل العربي المستقل والتكامل التبعي في النظام الرأسمالي لصالح التكامل القومي المستقل بكل اشراقاته وتطلعاته.

- تعثر مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك وضبابية الرؤية الإنمائية:-

أن التعثر في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك يعود إلى عوامل أخرى تتعلق بضبابية الرؤية الإنمائية العربية وعدم إرساء تلك الرؤية على مداخل تنسجم

ومعطيات الواقع الاقتصادي العربي وشروط نموه قومياً وقطرياً. فلقد انتقلت مسيرة الاقتصاد العربي المشترك من نقيض إلى نقيض، ففي بداية المسيرة الرسمية للعمل الاقتصادي العربي المشترك تم التركيز على مداخل تعاونية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، ثم انتقلنا إلى المدخل الاقتصادي الوحدوي عبر اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، ثم اقتصرنا على قرار السوق ثم اختزال القرار إلى منطقة التجارة الحرة، وبعدها انتقلنا إلى مداخل إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في عام 1980، ثم عدنا في نهاية التسعينات لتبني ما يسمى بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهي خطوة لا تنطوي على محتوى تكاملي، بل جاءت لتصب في صرعة العولمة، خاصة وإنها لا ترتبط ببعد تكاملي يربطها باتفاقية وهدف الوحدة الاقتصادية العربية.

وهكذا انتقلت مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك من مرحلة الطموح المثلى وتجاوز الواقع والظروف الموضوعية إلى مرحلة التراجع ونقطة البداية ومجارات تطورات المتغيرات الدولية وموجة إنشاء مناطق التجارة الحرة كالتالي تجري بين أي بلدين في العالم دون محتوى تكاملي.

ثالثاً:- الحقائق التي تؤشرها هواجس الإخفاق على جبهة التكامل الاقتصادي العربي

أن هاجس القصور على جبة النشاط التكاملي يؤشر لنا حدود الإمكانات العربية وحيز الحركة ومدى فاعلية المداخل التي روجنا لها كثيراً ويمكن إجمال ابرز الحقائق التي تؤشرها هواجس الإخفاق على جبهة التكامل الاقتصادي العربي بالاتي:-

1- أن هاجس الفشل على جبهة النشاط التكاملي يؤشر لنا نقاط الضعف الأساسية في هذه المسيرة بشكل علمي وموضوعي.

2- أن هاجس الفشل على جبهة النشاط التكاملي يؤشر لنا المداخل الأكثر واقعية لظروف الاقتصادات العربية .

3- أن الفشل على جبهة التكامل الاقتصادي العربي يؤشر لنا استبعاد تلك المداخل التي اتضح أن الاقتصادات العربية غير مستعدة لتجسيدها على ارض الواقع في المرحلة الحالية.

4- أن توجه الأمة العربية نحو بناء وحدتها الاقتصادية يستوجب في هذه المرحلة تعميق المحتوى الاقتصادي للنظام العربي حتى مع اختلاف توجهات السياسات الاقتصادية القطرية مع ضرورة أن تلتقي تلك السياسات على الحد الأدنى العربي يحقق المصالح العربية المشتركة .

5- فشل الاقتصادات العربية في تحقيق قدر مقبول من التكامل الاقتصادي العربي، إذ ظلت صيغ هذا التكامل مطروحة باهتمام لفظي فقط ونظرياً وفاقدة لفعاليتها تطبيقياً كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وقرار السوق العربية المشتركة، وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. كما أن منجزات هذا العمل ظلت متواضعة محدودة الوزن والأثر ولم تشكل نقلة إنمائية نوعية تجسد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية لاسيما الإنتاجي منه، ونظر البقاء مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك اقرب إلى المنتديات الثقافية ومكان للالتقاء السنوي وتبادل الآراء الثقافية .

6- بطء التبدل الهيكلي في الاقتصاد العربي بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الدول العربية لتحديث قاعدة الصناعة التحويلية العربية فان مساهمة هذه الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ظلت تتراوح بين 9-10٪ وهذا ما يعكس بطء التبدل الهيكلي في الاقتصاد العربي وضعف محدودية التصنيع الحديث فضلاً عن ضعف محددات عملية التصنيع كالبحث والتطوير واكتساب القدرة الثقافية المتقدمة. ولم يكن القطاع الزراعي أحسن حالاً من القطاع الصناعي أما

مساهمة قطاعاته التوزيع والخدمات فقد قفزت قفزة كبيرة أسهمت في هذا الاختلال.

7- وقوع بعض الاقتصادات العربية ضحية الوهم الخادع بان التنمية يمكن أن تشتري بالمال أو تتم بالإنابة وهو ما خلق حالة الاعتماد على استيراد التنمية الجاهزة، وفي هذا الإطار شاعت إستراتيجية "تسليم المفتاح باليد" كوسيلة لتنفيذ المشاريع في الدول العربية دون اكتراث لعملية تراكم الخبرة التكنولوجية، وقد أدت هذه الإستراتيجية إضافة إلى الاختلال في هياكل التجارة الخارجية العربية إلى وقوع الكثير من الاقتصادات العربية في تبعية مذلة ومفرطة للبلدان الصناعية المتقدمة لنمو الشركات متعددة الجنسية.

8- فشل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي في تصميم برامج عربية مشتركة وخاصة:-

أ- عدم وجود برامج صناعية وتكنولوجية عربية مشتركة.

عدم وجود برامج عربية مشتركة تهدف إلى تأمين المواد الأولية اللازمة للصناعات العربية وتأمين أسواق لمنتجاتها داخل السوق العربية وخارجها.

ب-عدم وجود برامج عربية مشتركة للبنى الأساسية على المستوى العربي كبرامج شبكات الاتصالات والمواصلات، وبرامج الطاقة وعمليات التأمين وإعادة التأمين ومشاريع الربط الكهربائي وربط الدول العربية بالسكك الحديدية .. الخ.

ت-عدم وجود برامج لتكامل الصناعات التحويلية العربية وإقامة صناعات تحويلية عربية متكاملة تهدف إلى إزالة الاختناقات التي تواجه الصناعة العربية وتسهم في ذات الوقت ببناء الحد الأدنى من البناء الصناعي وتوفير قدر من

الاستقلال التكنولوجي العربي عن طريق جعل الحلقات الصناعي والتكنولوجية متكاملة داخل الوطن العربي.

ربعاً :ـ الاستنتاجات:ـ

وفي الختام يتوجب الاعتراف بان مستقبل التكامل الاقتصادي العربي بات مرهوناً جزئياً من خلال مجموعة "التحديات والإشكاليات" التي يصعب تخطيها في الأجل المتوسط والمطلوب تحديدها على أسس موضوعية لمعرفة حدود الإمكان وحيز الحركة وهامش المناورة التاريخية المتاحة في القرن المقبل.

واهم من هذا هو محاولة التعرف على تلك القوى التي أعاقت مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك خلال العقود الثلاث الماضية (سواء أكانت قوى داخلية أم قوى خارجية) بهدف التعرف على إخفاقات الماضي واستكشاف أفاق المستقبل وأثقاله.

لاشك أن أزمة التكامل تكمن في كون الاقتصاد العربي يواجه المرحلة الجديدة وهو اقل مناعة وأكثر انكشافاً عن ذي قبل فرغم الأموال النفطية الغزيرة التي تدفقت، وقشرة ((التحديث)) التي علت جيوب ومظاهر التخلف هنا وهناك. فان بنية الاقتصاد العربي قد خرجت أكثر تشوهاً في هياكل الإنتاج.

وإزاء حتمية التكامل الاقتصادي العربي الشمولي من ناحية وإزاء كل الصيغ التكاملية الجزئية التي جرى اختبارها من ناحية ثانية تتضح لنا صورة المعادلة الصعبة.

فالأمة العربية أمام خيارين لا ثالث لهما، فأما إحياء مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وأما استمرار التجزئة الاقتصادية وما يرافقها من استمرار وتعميق لأنماط التنميات القطرية الانعزالية وأحكام العلاقات التبعية. ومن هنا يكمن الإصرار في التمسك بالخيار الأول رغم اختلاف وجهات النظر للدول العربية إزاء الأسلوب (والأساليب) الخاصة بالتكامل الاقتصادي.

وحتى يكون مثل هذا الخيار ممكناً فلابد أن يكون واقعياً ومن اجل ذلك لابد من توفر بعض الخصائص لأسلوب العمل الاقتصادي العربي المشترك في المرحلة الراهنة لكي تكون البداية سليمة. وفي إطار تحليلنا لأسباب تواضع منجزات التكامل الاقتصادي العربي لابد من الإشارة إلى أن إزالة الحواجز الجمركية لم تؤدي إلى إعادة تقسيم العمل بين أطراف التكامل، ولم يؤدي إلى التخصيص في الأنشطة الاقتصادية التي تحقق أفضل استخدام للمزايا النسبية، وبالتالي إلى قيام التبادل التجاري فيما بين تلك الأطراف. وأن هذا الإلغاء في الحواجز وتخفيض الرسوم الجمركية وأن كان شرطاً ضرورياً لتنمية التبادل التجاري بين الأطراف، إلا انه ليس شرطاً كافياً لتحقيق المرونة في الهياكل الإنتاجية. لذلك فان فشل المدخل التجاري يعود من وجهة النظر الموضوعية إلى:-

1- جمود الهياكل الإنتاجي العربية .

2- عدم تنوع المنتجات والهياكل الإنتاجية العربية.

3- افتقار تلك الهياكل إلى المرونة التي تمكنها من التوسع المستمر في التجارة.

4- اتصاف الاقتصادات المحلية بالجمود وعدم التنوع وضعف القدرة الإنتاجية.

وفي رأينا، أن الأسباب الحقيقية لهاجس تواضع منجزات التكامل الاقتصادي العربي لا يكمن في تبني المدخل التجاري وعدم تبني المدخل التخطيطي للإنماء التكاملي. وإنما يكمن في هيكل الإنتاج العربي وعدم مواكبته لتلبية متطلبات مدخل التبادل التجاري. وكان لابد أن ينصرف الفكر التنموي العربي لإصلاح الخلل في هذا الهيكل قبل تبني المدخل التبادلي (المدخل التجاري) أن عدم إصلاح الهيكل الإنتاجي قد أسهم في التشتت الاقتصادي والتبعية المكثفة.

مصادر الفصل الرابع

1- انظر بهذا الخصوص الدكتور، إسماعيل صبري عبدالله، "**ملاحظات حول إستراتيجية العمل لاقتصادي العربي المشترك**" دراسة قدمت إلى المؤتمر القومي الأول لإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك بغداد، 1978، ص1-6.

2- د. لبيب شقير، **مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر** القاهرة، 1981 ،ص 26.

3- جامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998،** ص 115-125 .

4- جامعة الدول العربية وآخرون. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999،** ص 14-15 .

5- د. حميد الجميلي **الاقتصاد العربي وخيارات المستقبل**، مجلة الحكمة السنة الثانية، نيسان 1999، ص 42-52 .

6- د. حميد الجميلي. **استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين،** مجلة شئون عربية العدد 91، أيلول 1997 ،ص 156-157.

7- د. حميد الجميلي، **الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات الصنف الثاني من عقد التسعينات**". مجلة أفاق عربية 1-2 كانون الثاني 1995 ،ص 9-18 .

8- **الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.** تقرير لجنة تقييم المرحلة التي وصلت إليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. القاهرة 1972 .

9- **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية دراسة تقييميه.** عمان المملكة الأردنية الهاشمية 1987، ص 1-29 .

10- **الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.** "تحرير التبادل التجاري العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" مجلة أوراق اقتصادية، العدد 13، بيروت 1997، ص 67-77.

11- د. حميد الجميلي "**الاقتصاد السياسي للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربي**". مجلة الطريق.

12- د. يوسف صايغ، **الاقتصاد العربي على عتبة القرن الحادي والعشرين،** مجلة بحوث اقتصادية عربية، حزيران 1996، ص 7-30.

13- الدكتور عبدالرزاق حسن، **الأنماط التنموية القطرية والإقليمية والقومية العربية والسوق الدولية دراسة مقدمة إلى المؤتمر التاسع لاتحاد الاقتصاديين العرب،** بغداد 1985، ص 1-16.

الفصل الخامس
إطلالة على مشهد تراجع
مؤشرات أداء الاقتصاد العربي

أولاً: - مقدمة تحليلية حول ظاهرة تراجع المشهد الاقتصادي العربي الراهن .

ثانياً: - استدراكات بشأن المشهد الاقتصادي العربي الراهن.

ثالثاً: - المشهد الاقتصادي العربي الراهن أمام التحديات.

رابعاً: - حالة الوضع الاقتصادي العربي الراهن.

خامساً: - موقع الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي.

سادساً: - مشهد التنمية العربية.

سابعاً: - مشهد البطالة العربية.

ثامناً: - المشهد الاقتصادي العربي الراهن في ضوء السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

تاسعاً: - مشهد التكامل الاقتصادي العربي

عاشراً: - العمل الاقتصادي العربي المشترك في ضوء منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري العالمي الجديد.

الفصل الخامس

إطلالة على مشهد تراجع مؤشرات أداء الاقتصاد العربي

أولاً: ـ مقدمة تحليلية حول ظاهرة تراجع المشهد الاقتصادي العربي الراهن

على الرغم من جهود الدول العربية في التنمية والتكامل فان الانجازات التنموية والتكاملية التي تحققت كانت في غاية التواضع، وكانت اقل من نظيراتها في مناطق عديدة من العالم.

كما كانت هذه المنجزات محدودة الوزن والأثر، ولم تشكل إنماءً تكاملياً وتنمية متوازنة وقد أخفقت هذه المنجزات في تجسيد الارتباط الإنتاجي والتبادلي بين الاقتصادات العربية، كما أخفقت هذه المنجزات كذلك في تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

ولم تسهم في زيادة القيمة المضافة لقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة، وفي رفع معدلات التشغيل وتخفيض معدلات البطالة، وفي تقليص التفاوت في توزيع الدخول.

ولم تسهم في تقليل درجات انكشاف الاقتصادات العربية، وفي تحسين موقع الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي. كما لم تسهم في تخفيض الضغط المتزايد على تكاليف المعيشة. ومما يزيد من أهمية إلقاء الضوء على اختلالات المشهد الراهن للاقتصاد العربي ظهور مجموعة عوامل جديدة من أبرزها:-

- تجذر هذه الاختلالات حيث باتت عصية وباتت التنمية العربية عصية في ظل هذا التجذر.
- خطورة التحديات الجديدة الناتجة عن تغيير البيئة الاقتصادية العالمية والإقليمية.

- مواجهة الاقتصادات العربية لهذه الاختلالات والتحديات وهي في: -
  - اضعف حالتها الاقتصادية الداخلية والخارجية.
  - أعلى درجة انكشافها الاقتصادي.
  - أدنى مستوى في علاقاتها الاقتصادية التكاملية

أن بحث المشهد الاقتصادي العربي الراهن بكل موضوعية يساعدنا على: -

- معرفة حيز الحركة وهامش المناورة المتاح أمامنا للسيطرة على مستقبلنا الاقتصادي، وإعادة توجيه مسار تنميتنا الاقتصادية وإعادة صياغة نظرية التكامل الاقتصادي العربي.
- الوقوف على حجم التحديات التي تواجه المشهد الاقتصادي العربي الراهن.
- الوقوف على حجم الاختلالات الداخلية والخارجية التي تواجه المشهد الاقتصادي العربي الراهن.
- الوقوف على حيز الحركة وهامش المناورة المتاح أمام الاقتصادات العربية للسيطرة على مستقبلها الاقتصادي.
- معرفة الحجم الحقيقي لمنجزات التنمية والتكامل.
- معرفة الحجم الحقيقي للاختلالات التي تعاني منها الاقتصادات العربية.
- معرفة إمكانية السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي في ظل هذه الاختلالات.
- معرفة درجة الانكشاف الاقتصادي الذي تعاني منها الاقتصادات العربية.
- معرفة موقع الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي.

- الوقوف على حقيقية العلاقات الاقتصادية العربية – العربية والعلاقات الاقتصادية العربية الخارجية.

وتشير معطيات المشهد الراهن للاقتصاد العربي إلى أن اقتصاد المنطقة يتعرض لهندسة جيو اقتصادية جديدة قوامها: -

- مشاريع التكامل الإقليمي الجديدة.
- مناطق التجارة الحرة العربية – الأجنبية
- تفكيك الاقتصادات العربية وإعادة تركيبها بعد تفكيكها.
- تفكيك القطاع العام العربي.
- إلحاق الاقتصادات العربية بعد عملية التفكيك وإعادة التركيب بعد التفكيك بالفضاءات الاقتصادية القارية كالفضاء الاقتصادي القاري الأمريكي من خلال مشروع الشرق أوسطية، وكالفضاء الاقتصادي القاري الأوروبي من خلال المتوسطية، وكفضاءات مناطق التجارة الحرة الأجنبية (الأمريكية والأوروبية) العربية.

أن استمرار تراجع مؤشرات المشهد الراهن للاقتصادات العربية يجعل من هذه الاقتصادات مجتمعات طرفية مهمشة مرتبطة في أحسن الأحوال بأحد الفضاءات الاقتصادية القارية أو الإقليمية الجديدة.

أن السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي لا يمكن أن تتم من خلال الاهتمام اللفظي بهذا المستقبل، ومن خلال القرارات الآنية وردود الفعل العشوائية، ولكن من خلال إعادة توجيه التنمية القطرية والقومية لتصحيح اختلالات المشهد الراهن للاقتصادات العربية كخطوة أولى، ومن خلال إعادة صياغة برامج الإنماء التكاملي وإعادة هندسة نظرية التكامل كمرحلة ثانية، يتم الاندماج في الاقتصاد العالمي من موقع التكافؤ لمرحلة ثالثة.

ثانياً: ـ استدراكات بشأن المشهد الاقتصادي العربي الراهن: ـ

يستوجب تحليل المشهد الاقتصادي العربي الراهن التوقف عند جملة من الاستدراكات من أبرزها:-

1- أن تشكيل صور المستقبل العربي وقواه الفاعلة عملية ديناميكية مستمرة، وعليه لا يمكن الركون إلى حالة التراجع الطرفية التي يمر بها الاقتصاد العربي باعتبارها صورة نهائية لرسم تجليات مستقبل الاقتصاد العربي.

2- للأمة العربية من الإمكانات والطموحات والمؤسسات ما يجعلها لو توفرت لها الإرادة السياسية القادرة على التحكم بمواردها وبمستقبلها وبمسيرة تكاملها وبموقعها في الاقتصاد العالمي.

3- أن المشروع الاقتصادي العربي مشروع النهضة الاقتصادي العربية لا يمكن أن يتحقق من خلال سياسات التحرير الاقتصادي ولابد من الرجوع إلى ثوابت العمل التكاملي كما رسمته اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة وميثاق العمل الاقتصادي القومي.

4- أن اختلالات المشهد الراهن للاقتصاد العربي ليست وليدة سياسات الحاضر وأن كانت هذه السياسات قد عمقتها وإنما هي، حصيلة تراكمية لعدة عوامل أبرزها:

- الأنماط وسياسات التنمية خلال العقود الست الماضية.
- محدودية الآثار التكاملية التي أنتجتها الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والجماعية والتي أنتجتها مداخل التكامل الاقتصادي بأنواعها وأشكالها.
- ضبابية رؤية المنهج التنموي والتكاملي العربي فلم يكن هناك وضوح في الرؤية التنموية والتكاملية قطرياً وقومياً.

- ضبابية مداخل التكامل الاقتصادي العربي، وكانت هناك رؤية اقل وضوحاً إزاء نظرية التكامل الاقتصادي الملائمة للاقتصادات العربية.

فلقد تم تطبيق نظرية التكامل في إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة، نقلاً عشوائياً عن التجربة الأوروبية دون إعطاء أهمية لطبيعة الاقتصادات العربية ومدى ملائمتها لهذه النظرية. ودون الالتزام بالمرحلية التي نصت عليها تلك النظرية وغالباً يتم حرق المراحل بقرارات إدارية دون استكمال شروط انجاز المرحلة المعنية والانتقال إلى المرحلة الأعلى. ودون الالتزام بتنفيذ القرارات التكاملية لكل مرحلة ازدواجيتها وتضارب اختصاصات مؤسسات التكامل.

5- أن بناء مستقبل الاقتصاد العربي والسيطرة على هذا المستقبل في ظل استمرار اختلالات المشهد الراهن للاقتصاد العربي وفي ظل التحديات الجديدة التي أفرزتها التغييرات الاقتصادية الدولية ما هو إلا: -

- مشروع طوبائي.
- وأمل مفقود.
- وأحلام يقظة.

وعليه فان السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي وبناء الأمن الاقتصادي العربي يستوجب بداية: -

- معالجة اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.
- إعادة صياغة رؤانا التنموية.
- إزالة الضبابية التي تكتنف هذه الرؤية.

- إعادة صياغة نظرية التكامل الاقتصادي العربي بمرحلية معكوسة. أي تبدأ بالمدخل الإنتاجي وتنتهي بالمدخل التبادلي.

6- لقد أدى تطبيق سياسات التحررية الاقتصادية الجديدة إلى ظهور تحديات جديدة وضعت الاقتصادات العربية في مأزق خطير بات يهددها بالتفتيت وإلغاء ملف العمل الاقتصادي العربي المشترك، ويحولها إلى دوائر اقتصادية متقاطعة في مصالحها الاقتصادية ومتكاملة دولياً.

بل أن هذه التحديات باتت تجهز على ما أنجز من العمل الاقتصادي العربي المشترك ومسيرة التكامل الاقتصادي العربي التي بدأت منذ عام 1953، لتحل محل هذه المنجزات مشاريع التكامل الإقليمي البديلة ومشاريع مناطق التجارة الحرة العربية – الأجنبية، ومشاريع التنمية والتصنيع بالإنابة لصالح الشركات متعدية الجنسية.

كما أدت التطورات الاقتصادية المعاصرة إلى التخلي عن مناهجنا وتفكيرنا الاقتصادي وحتى تغير لغتنا الاقتصادية فلم يعد الحديث عن المفاعيل السلبية للاستثمار الأجنبي مقبولاً، ولم يعد مفهوم التنمية المتمركزة على الذات والهادفة إلى السيطرة على شروط التراكم المحلية متداولاً، ولم يعد انتقاد الشركات متعدية الجنسية مقبولاً .

ثالثاً: ـ المشهد الاقتصادي العربي الراهن أمام التحديات: ـ

بعيداً عن الصورة الوردية للاقتصادات العربية والانعكاسات الايجابية للفورة النفطية، وبعيداً عن الجبال من السلع والدخول في الفردوس الاقتصادي والوصول إلى مياه الازدهار العالية التي وعدتنا بها مناهج وسياسات التحررية الاقتصادية الجديدة، وبرامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي، والسياسات الاقتصادية لتوافق واشنطن، وبعيداً عن مبالغات الخطاب الاقتصادي العربي الداعي إلى السرعة في التخصص والسرعة في تحرير حسابات رأس المال والسرعة

في فتح أبواب اقتصاداتنا أما سلع وخدمات واستثمارات الأسرة المالية الدولية وشركاتها متعدية الجنسية، والسرعة في إزالة أنظمة رقابتنا الحكومية، والسرعة في تفكيك قطاعنا العام، والسرعة في إزالة الدعم بأنواعه والسرعة في تفكيك شبكات الأمن الاقتصادي والاجتماعي والصحي والوظيفي وحتى التعليمي، وبعيداً عن المنهج الطوبائي والنفاق الاقتصادي والتضليل الإعلامي والتسويقي، فان المشهد الاقتصادي العربي المعاصر في واقعيتها لا يمت بصلة إلى مزاعم ذلك الخطاب وتلك الوعود والأحلام الوردية.

لقد تم تسويق سياسات التحررية الاقتصادية الجديدة بكل مفاعليها السلبية ونتائجها الكارثية بعد وضعها في عبوات محلية جيدة الصنع والإخراج، وباتت هذه السياسات ترسم لنا مستقبلنا دون أدنى مرونة أو تحريف، والمشهد الاقتصادي العربي بات أسير هذه السياسات.

ويتسم المشهد الاقتصادي العربي الراهن بجملة من الاختلالات، إذ بعدما يزيد عن نصف قرن من العمل التنموي والعمل التكاملي باتت هياكل الإنتاج العربية أكثر اعوجاجاً وتشوهاً، وباتت هياكل التجارة الخارجية والبينية أكثر اختلالاً.

أما الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية فيؤشر كل تلك الاختلالات والتشوهات، فالقاعدة الصناعية والزراعية والتجارية والاستثمارية غاية في التصدع، ومستويات التنمية الاقتصادية الحقيقية غاية في التدني، والتنمية التكاملية غاية في التراجع، أما اسيجة الأمن الاقتصادي ففي طريقها إلى الزوال.

وأصبح موقع الاقتصاد في الاقتصاد العالمي أكثر تهميشاً وأكثر عرضة للصدمات الخارجية بعد إزالة أنظمة الرقابة الاقتصادية والمالية والتجارية. وباتت السياسات الاقتصادية عرضة للتدخل وتصمم بعيداً عن الثوابت والأولويات الاقتصادية الوطنية والقومية.

أما السيادة الاقتصادية العربية باتت منقوصة بفعل التخلي الطوعي لبعض مقومات هذه السيادة إلى المؤسسات الاقتصادية الدولية في ظل السياسات الاقتصادية التحررية الجديدة.

وفي ظل هذا المشهد وهذه الهزائم الاقتصادية أخذت الاقتصادات العربية تبحث عن حلول خارجية لتنميتها، مادامت تلك التنمية لم تعد تجري بالأصالة وإنما بالإنابة لصالح شركات مراكز الرأسمالية العالمية.

وباتت هذه الاقتصادات تتمسك بأذيال الشركات متعدية الجنسية واستثماراتها الأجنبية لتحقيق تلك التنمية بالإنابة.

وفي نهاية المطاف اندمجت الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي لا من موقع القوة والتكافؤ بل من موقع التهميش كمجتمعات طرفية مهمشة تؤدي وظائف اقتصادية معينة تتمثل في:-

- فتح أسواقنا لمنتجات وخدمات واستثمارات مراكز الرأسمالية العالمية وشركاتها متعدية الجنسية.
- تطبيق سياسات التحررية الاقتصادية الجديدة (سياسات توافق واشنطن السرعة في التخصيص، السرعة في التوظيف، السرعة في التحرير) دون أدنى مرونة أو تحريف.
- تبنى مرجعيات وثوابت التكامل الإقليمي والدولي الجديدة بعيداً عن ثوابت العمل الاقتصادي العربي المشترك وثوابت التكامل الاقتصادي العربي (مشاريع الشرق أوسطية والمتوسطية ومناطق التجارة الحرة العربية الأجنبية).
- تبني أيديولوجية التعصب الأعمى لاقتصاد السوق بغض النظر عن مدى توفر مقومات هذه السوق ومؤسساتها (التحول إلى الرأسمالية بلا مؤسسات رأسمالية)، (التحول نحو اقتصاد السوق بلا مؤسسات سوق).

- تفكيك وحدات القطاع العام وتقليص دور الدولة في إدارة الأنشطة الاقتصادية لصالح اللامركزية الاقتصادية من الداخل والإدارة الشديدة المركزية من الخارج.
- فسح المجال للشركات متعدية الجنسية واستثماراتها الأجنبية والمصارف الأجنبية والشركات متعدية الجنسية وبيوتات الاستشارات الاقتصادية والمالية والهندسية لانشغال حيز من مساحة الاقتصادات الوطنية والمشاركة في إدارتها وقراراتها الاقتصادية.
- الاستمرار بتجهيز مراكز الرأسمالية العالمية بما تحتاجه من مواد أولية وخاصة النفط والغاز تحت ذرائع امن الطاقة العالمي.
- فسح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في حقول النفط والمواد الأولية الأخرى وفتح الأسواق الوطنية لتصريف منتجات وخدمات تلك الشركات.

وفي ظل استمرارية هذا المشهد وهذه الهزائم الاقتصادية وعلى كل الجبهات الاقتصادية لم يعد ممكناً السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي ومواجهة التحديات التي تواجه هذا المستقبل خاصة مع استمرار الاهتمام اللفظي بقضايا التنمية من خلال خطابات الاستهلاك المحلي واجتماعات المنتديات الاقتصادية الفاقدة لأي فاعلية.

وفي تصورنا سوف تزداد حدة تراجع مؤشرات المشهد الاقتصادي العربي الراهن في ظل:-

- استمرار القفز فوق الواقع واستمرار الإجراءات العشوائية وردود الفعل الآنية المتسرعة إزاء القضايا الاقتصادية الإستراتيجية.
- استمرار الإعلان عن العجز الكامل عن ممارسة تغيير الواقع والركون إلى الوقوعية الاقتصادية الإستراتيجية للتكامل الإنمائي والإنماء التكاملي تأخذ

بنظر الاعتبار التطورات والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة وإرساء هذه الإستراتيجية على ثوابت العمل الاقتصادي العربي المشترك وإلزامية القرارات.

- استمرار التمسك بمدخل التبادل التجاري الذي يشكل القاسم المشترك لجميع الاتفاقيات الجماعية والثنائية دون تحقيق أي نتيجة تكاملية ملموسة ودون تحقيق أي اثر تكاملي ايجابي.
- استمرار عدم تجاوز حالة الطموح الطوبائي وأهداف نقاط الطموح المثلى.
- استمرار عدم تبني المدخل الإنتاجي من خلال إعادة هندسة نظرية التكامل الاقتصادي بحيث تكون المرحلة الأولى مرحلة إنشاء منطقة إنتاجية وتكنولوجية عربية حرة بدلاً من منطقة التجارة الحرة.
- استمرار عدم القدرة على إعادة التنمية القطرية والعربية صوب تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- استمرار تغريب التنمية العربية ودفع الاقتصادات العربية للبحث عن حلول خارجية لتنميتها.

فالاقتصادات العربية في ظل المشهد الاقتصادي الراهن باتت تعاني اليوم من تحديات مورثة وتحديات جديدة بالغة الخطورة والتعقيد. ومما زاد من خطورة التحديات الجديدة التي أفرزتها سياسات التحررية الاقتصادية الحديثة وسياسات التعصب الأعمى للسوق أن المطالبة بالتنمية المستقلة والاعتماد على الذات وأنظمة الرقابة الحكومية وإستراتيجية الإبقاء بالحاجات الأساسية للمواطنين، والأمن الوظيفي والبشري والاجتماعي والاقتصادي. باتت أدبيات تنعت بالرجعية وعدم مواكبة العصرنة الاقتصادية في مقابل تسويق أدبيات اقتصادية جديدة أفرزتها مرجعيات اقتصاد العولمة. وأفرزتها سياسات توافق واشنطن والتعصب الأعمى

للسوق كأدبيات التخصيص، وأدبيات التوظيف، وأدبيات تحرير أسواق السلع والخدمات، وأدبيات التفكيك وإعادة التركيب بعد التفكيك، وأدبيات تحرير حسابات رأس المال، وأدبيات تحرير الأسعار وإلغاء الدعم، وأدبيات إلغاء أنظمة الرقابة على الأسعار والأسواق، وأدبيات إزالة أنظمة الرقابة المالية والنقدية، وأدبيات إلغاء شبكات الأمن الاجتماعي والوظيفي والبشري والاقتصادي والتكنولوجي.

ولقد أفرزت التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة تحديات جديدة باتت تسهم في تراجع مؤشرات المشهد الاقتصادي العربي الراهن، ومن ابرز هذه التحديات: -

- التحديات الناجمة عن اتفاقيات الشراكة العربية – الأوروبية المتوسطية وتشكيل ما يسمى بالفضاء المتوسطي أو الاتحاد المتوسطي مجهول الهوية والنوايا والأهداف.
- التحديات الناجمة عن مشروع الشرق أوسطية برؤيته المطروحة أمريكا وإسرائيل مع غياب الرؤية العربية.
- التحديات التي تطرحها نتائج اتفاقيات جولة أورجواي والنظام التجاري العالمي الجديد.
- التحديات الناجمة عن سياسات التحررية الاقتصادية الجديدة والعولمة المالية والمتمثلة في: -
  - السرعة في التخصيص.
  - السرعة في تحرير الاستثمارات الأجنبية.
  - السرعة في تحرير أسواق السلع والخدمات.
  - السرعة في التحرير المالي لحسابات رأس المال ولأسواق المال والبورصات.

- التحديات المستقبلية التي تطرحها الاتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار التي أعدتها منظمة التعاون والتنمية OECD.
- التحديات الناجمة عن تزايد حجم وقوة الشركات متعدية الجنسية من خلال الاندماج والشراء عبر الحدود وتأثيرها على الاقتصاد العالمي.
- التحديات الناجمة عن سرعة التحول نحو اقتصاد السوق قبل اكتمال مقومات هذا السوق.

• الإعلام الاقتصادي.
• البيئة التنافسية.
• المؤسسات والهياكل المؤسسية اللازمة لعمل السوق بشكل جيد.

وفي ظل هذه التحديات الجديدة ستخضع الاقتصادات العربية لأكبر عملية إعادة هيكلة اقتصادية لا وفقاً لخياراتها الاقتصادية التنموية والتكاملية بل وفقنا لمعطيات الهندسة الجيو اقتصادية الجديدة للمنطقة الجارية حالياً.

حيث ستصبح الاقتصادات العربية في ظل هذه الهندسة:-

- مجتمعات طرفية مهمشة مندمجة في الاقتصاد العالمي وخارج دورته الاقتصادية وتؤدي وظائف اقتصادية محددة.
- دوائر اقتصادية متقاطعة في مصالحها الاقتصادية ومتكاملة دولياً.

في ضوء هذه التحديات سواء الموروثة منها أو الجديدة، تعد قضية السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي في ظل إخفاقات الأمس وإشكاليات الحاضر وتحديات المستقبل قضية من أهم قضايا الأمة الإستراتيجية. وذلك لارتباطها بأمن الأمة الاقتصادي ومشروع بناء فضائها الاقتصادي، ولارتباطها بمسيرة التكامل

الاقتصادي العرب ي، ولارتباطها بمناهج التنمية، ولارتباطها بالمشاريع الإقليمية البديلة التي طرح هنا وهناك.

ووفق كل ذلك لارتباطها بمقومات السيادة الاقتصادية القطرية والقومية، وبعملية صنع القرار الاقتصادي العربي قطرياً وقومياً في ضوء تطورات اقتصاد العولمة وسياسات التحررية الاقتصادية الجديدة.

أما النتائج البعيدة المدى المترتبة على استمرار التحديات التي تواجه المشهد الاقتصادي العربي الراهن فهي: -

- تكريس التناقض بين مهام التنمية القطرية ومهام التنمية القومية وبما يؤدي إلى تضارب المصالح والتوغل في القطرية، والتخلي عن مسار التنمية العربية المشتركة وعن برامج الإنماء التكاملي والتكامل الإنمائي.
- تغليب مهام وبرامج التكامل الدولي والإقليمي على مهام وبرامج التكامل الاقتصادي العربي ومداخله المختلفة.
- تغليب أنشطة مناطق التجارة الحرة العربية – الأجنبية على أنشطة مناطق التجارة الحرة العربية – العربية، وتغليب أنشطة وبرامج المشروعات الإقليمية البديلة كالشرق أوسطية والمتوسطية على أنشطة المشروعات العربية التكاملية.
- تغليب أنشطة الشركات متعدية الجنسية على أنشطة المشروعات العربية المشتركة.
- الفصل التام بين مدخل التبادل التجاري والمدخل الإنتاجي المتمثل بالمشروعات العربية المشتركة ومشاريع خطة التنمية العربية المشتركة ومشاريع لتنسيق القطاعي.
- إلحاق الاقتصادات العربية بمشاريع التكامل الإقليمي البديلة كمناطق طرفية مهمشة – ملحقة بهذه الفضاءات لتؤدي وظائف محددة.

- إرهاق الاقتصادات العربية وأعباءها من خلال برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي (أعباء وزيادة عبء الإصلاح والتكيف القائمة على وصفه العلاج بالصدمة التي يطبقها صندوق النقد الدولي كوصفة وحيدة القياس).

- تنمية شبكة واسعة ومتنامية من التشابكات الاقتصادية بين الاقتصادات العربية والعالم الخارجي تفضي في نهاية المطاف إلى فقدان شروط الإنماء التكاملي العربي وفقدان شروط التنمية العربية المشتركة وتعميق قانون النمو غير المتكافئ.

- التشتت والتدهور في مرتكزات وثوابت الأساس القومي للاقتصاد والتشتت والتدهور في ثوابت ومرجعيات العمل الاقتصادي العربي المشتركة ومداخل التكامل الاقتصادي العربي.

- إنهاء المحتوى الاقتصادي للنظام العربي في شكله القائم وتفكيكه إلى أنظمة اقتصادية فرعية إقليمية تحتوي دولاً في المحيط العربي والمحيط غير العربي.

- محاصرة المحتوى الاقتصادي للنظام العربي كرابطة اقتصادية قومية وكإستراتيجية للأمن الاقتصادي العربي بحيث يتحول هذا المحتوى من جماعة اقتصادية إلى جماعة ثقافية ليس لها صفة سياسية أو محتوى سياسي.

- تحول الاقتصادات العربية إلى مجموعة دوائر اقتصادية متعددة ومستقلة متنافرة ومتعارضة في مصالحها الاقتصادية ومتكاملة دولياً.

- تجميد ملف العمل الاقتصادي العربي المشترك وآليات ومداخل التكامل الاقتصادي العربي وتحول مؤسسات هذا العمل إلى منتديات ثقافية.

- إرهاق الاقتصادات العربية بتكاليف وبرامج ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي ودفعها إلى حافات إرهاق عبء التكيف بحيث تصبح هذه البرامج عبء على الاقتصاد بدلاً من مساعدته على إصلاح نواحي الخلل.

- إلزام الاقتصادات العربية بإعادة هيكلة اقتصاداتها وسياساتها وحتى تفكيرها وإعادة توجيه برامج تنميتها لكي تتوافق مع سياسات توافق واشنطن.
- إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية وإعادة صياغة القوانين والتشريعات لكي تتفق وسياسات التحررية الاقتصادية الجديدة.
- جعل الصلاحيات الاقتصادية للاقتصادات العربية في انتهاج سياسة اقتصادية معينة محل تدخل مباشر إذا تعارضت تلك الصلاحيات مع سياسات التحررية الاقتصادية الجديدة.
- الربط المتزايد بين قواعد السلوك الاقتصادي العالمي وأساليب الإدارة الاقتصادية للاقتصادات العربية بمعنى تقنين قواعد السلوك الاقتصادي الوطنية على وفق قواعد سلوك اقتصاد العولمة.
- إرساء قواعد السلوك الاقتصادي للاقتصادات العربية على قاعدة الليبرالية الاقتصادية المؤدلجة الجديدة (أيديولوجية التعصب الأعمى للسوق ومقاومة تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية).
- إسقاط منطق الأراضي ومنطق الحواجز الاقتصادية ومنطق السيادة الاقتصادية الوطنية حيث يتم تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات والتكنولوجيات بأنواعها من فوق الحدود في اقتصاد العولمة. (الاقتصاد العابر للحدود).
- عدم تمكن الاقتصادات العربية من خلال مداخل التكامل الاقتصادي من تحسين القدرة الإنتاجية العربية وزيادة حجم التبادل التجاري وتجسيد السوق العربية المشتركة على ارض الواقع لتأمين الأمن التجاري العربي ولم يتمكن من تحقيق الأمن المالي والاستثماري العربي بسبب عدم القدرة على تحقيق تكامل الأسواق المالية العربية وعدم القدرة على استثمار الأموال

العربية الموظفة في الخارج داخل الاقتصاد العربي البالغة على ما يزيد من 1500 –2000 مليار دولار. وعدم القدرة على زيادة الاستثمارات العربية البينية المتراكمة والتي لا تتجاوز الـ 60 مليار دولار منذ عام 1950 حتى الوقت الحاضر.

- في ظل اتفاقية التربيس (اتفاقية الجوانب التجارية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية)، ستصبح عملية استيراد التكنولوجيا وكلف التصنيع باهضة جداً بسبب حماية براءات الاختراع. كما أن اتفاقية التربيس ستعيق عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، إلا من خلال موافقة الشركات مالكة براءة الاختراع ومن خلال التراخيص، ومن خلال دفع رسم نقل التكنولوجيا.

رابعاً:ـ الوضع الاقتصادي العربي الراهن: ـ

نشرت مؤسسة ضمان الاستثمار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2009، تضمن التقرير تحليل لمعدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم جاء فيه: –

1- النمو الاقتصادي

حافظ النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية على أدائه القوي خلال العام 2008 رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي العربي (بالأسعار الثابتة) خلال العام 2008 بمعدل نمو بلغ 6.40٪ مقارنة بنحو 5.77٪ عام 2007، متجاوزاً معدل النمو العالمي البالغ 3.20٪، معدل نمو مجموعة الدول المتقدمة الذي تراجع إلى 0.85٪، ومجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية البالغ 6.11٪. ويوضح الشكل أدناه أن المنطقة العربية شهدت أفضل معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الست الماضية.

وعلى صعيد معدلات النمو الاقتصادي لكل دولة عربية على حدة المتحققة خلال العام 2008، فقد سجلت جميع الدول العربية خلال العام معدلات نمو

ايجابية تجاوزت معدل النمو العالمي البالغ 3.20٪ باستثناء موريتانيا التي حققت معدل نمو بلغ 2.23٪. وقد تصدرت قطر كافة الدول العربية بمعدل نمو بلغ 16.40٪، تليها العراق بمعدل 9.78٪، لبنان بمعدل 8.50٪، الإمارات بمعدل 7.41٪، مصر بمعدل 7.16٪، السودان بمعدل 6.48٪، ليبيا بمعدل 6.72٪، الكويت بمعدل 6.38٪، عمان بمعدل 6.18٪، والبحرين بمعدل 6.12٪. وتراوحت معدلات النمو لباقي الدول العربية فيما بين 5.90٪ المسجل في جيبوتي ونحو 2.23٪ المسجل في موريتانيا.

وبالمقارنة مع عام 2007، شهد العام 2008 ارتفاع معدل النمو الحقيقي في 12 دولة عربية شملت، (قطر، العراق، لبنان، الإمارات، مصر، ليبيا، الكويت، جيبوتي، المغرب، سوريا، السعودية، وموريتانيا). وفي المقابل، تراجع معدل النمو الحقيقي في ست دول عربية هي (السودان، سلطنة عمان، البحرين، الأردن، تونس، اليمن). ولم تحقق أية دولة عربية معدل نمو سالب خلال العام.

وعلى صعيد توقعات النمو للعام 2010، تشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (عدد ابريل 2010) إلى انه على الرغم من السياسات الاقتصادية المالية والنقدية التوسعية التي وضعت موضع التنفيذ في العديد من دول المنطقة بغرض التخفيف من حدة الآثار السلبية اللازمة إلا انه من المتوقع أن تؤثر الصدمات المعاكسة المتمثلة في عدم استقرار أسعار النفط وتدهور التمويل الخارجي وتراجع الطلب الخارجي على صادرات الدول العربية غير النفطية بدرجة كبيرة على حجم النشاط الاقتصادي لمعظم الدول العربية. ومن ثم فمن المتوقع أن ينخفض معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية مستقبلاً. ويتشابه التباطؤ المتوقع للنمو في المنطقة العربية فيما بين مجموعتي الدول المنتجة وغير المنتجة للنفط وذلك على الرغم من اختلاف الأسباب وراء هذا التباطؤ.

2- معدل التضخم: -

سجل معدل التضخم على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (متوسط الفترة) لتسع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، ارتفاعاً ليبلغ 10.09٪ في عام 2008 مقارنة مع 7.65٪ في عام 2007، متجاوزا بذلك نظيره في مجموعة الدول المتقدمة (3.38٪ ومجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية (9.26٪) خلال عام 2008. ويرجع تسارع معدلات التضخم في المنطقة إلى تصاعد الأسعار العالمية للمواد الغذائية والوقود، وازدهار الطلب المحلي مدفوعاً بالسياسات الاقتصادية الكلية التوسعية والزيادات الحادة في الاستثمارات الخاصة، متزامناً مع تراجع في جانب العرض نتيجة للقيود على الطاقة الإنتاجية المحلية. وفي نفس الوقت من المتوقع أن يتراجع معدل التضخم للمنطقة العربية مجتمعة خلال العام 2009 بسبب تراجع أسعار السلع الأساسية والإيجارات والنشاط الاقتصادي.

وبوجه عام ارتفع معدل التضخم خلال العام في سبع عشرة دولة عربية بنسب تراوحت ما بين اقل من نقطة مئوية واحد إلى أكثر من تسع نقاط مئوية شملت، مصر حيث ارتفع المعدل بحوالي 8.80٪ من 9.50٪ في عام 2007 إلى 18.30٪ خلال عام 2008، قطر بحوالي 1.2٪ إلى 15.00٪ سوريا بحوالي 9.80٪ إلى 14.50٪، السودان بحوالي 6.20٪ إلى 14.30٪، الأردن بحوالي 9.30٪ إلى 14.00٪، سلطنة عمان بحوالي 6.70٪ إلى 12.60٪، جيبوتي بحوالي 6.99٪ إلى 11.96٪، الإمارات بحوالي 0.40٪ إلى 11.50٪، الكويت بحوالي 5.30٪ إلى 10.80٪، لبنان بحوالي 6.70٪ إلى 10.80٪، ليبيا بحوالي 4.20٪ إلى 10.40٪، السعودية بحوالي 5.76٪ إلى 9.87٪، تونس بحوالي 1.90٪ إلى 5.00٪، الجزائر بحوالي 0.89٪ إلى 4.40٪، المغرب بحوالي 1.90٪ إلى 3.90٪، والبحرين بحوالي 0.20٪ إلى 3.50٪.

وقد شهدت اثنتا عشرة دولة عربية خلال العام معدلات تضخم تجاوزت 10٪، حيث بلغ معدل التضخم في مصر نحو 18.30٪، قطر15.00٪ ، سوريا 14.50٪، السودان 14.30٪، الأردن 14.00٪، سلطنة عمان 12.60٪، جيبوتي 11.96٪، الإمارات 11.50٪، الكويت 18.80٪، لبنان 10.80٪، ليبيا 10.40٪، اليمن 10.00٪، نتيجة لتزايد الضغوط التضخمية في هذه الدول.

جدول رقم 5/ 1

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربي2007-2008٪

الدولة	2007	2008
قطر	15.35	16.40
العراق	1.50	9.78
لبنان	7.50	8.50
الإمارات	6.34	7.41
مصر	7.09	7.16
السودان	10.16	6.84
ليبيا	5.60	6.72
الكويت	4.40	6.33
سلطنة عمان	13.10	6.18
البحرين	8.10	6.12
جيبوتي	5.20	5.90
الأردن	6.60	5.60
المغرب	2.72	5.44
سوريا	6.30	5.15
تونس	6.30	5.10
الجزائر	3.00	3.00

الدولة	2007	2008
السعودية	3.40	4.20
اليمن	4.70	3.60
موريتانيا	1.02	2.23
الدول العربية	6.23	6.40
مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية	8.34	6.11
مجموع الدول المتقدمة	2.71	0.85
العالم	5.15	3.20

المصدر: International Monetary Fund World Economic Outlook Database April 2009

خامساً: ـ موقع الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي: ـ

يمكن الوقوف على موقع الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي من خلال المؤشرات التالية: -

1- نسبة قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من الناتج الإجمالي العالمي أدت زيادة النفط الخام إلى زيادة الناتج المحلي للدول العربية من 1.291 مليار دولار في عام 2006 إلى 1.472 مليار دولار عام 2007. ورغم هذه الزيادة عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلا أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لا تشكل سوى نسبة 2.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ 55 تريليون دولار عام 2007 وقد بلغت قيمة الصناعة الاستخراجية في عام 2007 ما قيمته 585 مليار دولار.

وباستبعاد قطاع الصناعة الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فان قيمة هذا الناتج تبلغ 887 مليار دولار في عام 2007، تشكل ما نسبته 1.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2007 كما هو مبين في الجدول رقم (1).

2- أما بالنسبة لموقع التجارة الخارجية العربية في التجارة الخارجية العالمية فيمكن التعرف على هذا الموقع من خلال وزن كل من الصادرات العربية والواردات العربية في الصادرات والواردات العالمية على التوالي.

فقد بلغت قيمة الصادرات العربية في عام 2007 ما قيمته 785 مليار دولار في حين بلغت قيمة الصادرات العالمية 13.748 مليار. بذلك فان وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية بلغ ما نسبته 5.7٪ في عام 2007 وبلغت قيمة الواردات العربية في عام 2007 حوالي 508 مليار دولار، في حين بلغت قيمة الواردات العالمية 14.399 مليار دولار في نفس العام، وبذلك فان وزن الواردات العربية في الواردات العالمية بلغ 3.5٪. كما هو مبين في الجداول 2، 3، 4.

جدول رقم 5/ 1

وزن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2006-2007 مليار دولار ٪

	عام 2006	عام 2007
قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	1276	1472
قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية باستبعاد قطاع الصناعات الاستخراجية	765	887
قيمة الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية	14000	-
قيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي	48000	60000
وزن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي	٪2.7	٪2.5
وزن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الناتج المحلي الأمريكي	٪9	-
وزن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية باستبعاد قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي	٪1.6	٪1.7

المصدر:- استخراج الباحث بالاعتماد على إحصاءات IFS والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 2007-2008

جدول رقم 5/ 3

الصادرات والواردات الإجمالية العربية والعالمية للفترة 2002 -2006 مليار دولار

السنة	الصادرات العربية الإجمالية	الواردات العربية الإجمالية	الصادرات العالمية	الواردات العالمية
2000	207	156	6331	6501
2001	236	163	6064	6581
2002	245	174	6428	6640
2003	301	203	7511	7763
2004	401	266	9133	9477
2005	559	325	10371	10747
2006	660	373	12005	12449
2007	185	508	13748	14399

المصدر: الأمانة العامة للجامعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008،

جدول رقم 5/ 4

وزن الصادرات والواردات العربية في الصادرات والواردات العالمية نسبة مئوية للفترة 2000-2006

السنة	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية
2000	٪4.1	٪2.4
2001	٪3.9	٪2.6
2002	٪3.8	٪2.6
2003	٪4	٪2.6
2004	٪4.4	٪2.8
2005	٪5.4	٪3.0
2006	٪5.5	٪3.0
2006	٪5.7	٪3.5

بنود تذكير: -

1- متوسط وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية خلال الفترة 2000/ 2006 بلغ 4.4٪.

2- متوسط وزن الواردات العربية في الواردات العالمية خلال الفترة 2000/ 2006 بلغ 2.7٪.

المصدر: - الأمانة العامة للجامعة العربية، التقرير الاقتصادي لعام 2008، ص 142.

جدول رقم5/ 5

وزن الصادرات والواردات العربية في الصادرات والواردات العالمية (2006)

المؤشر	2007 مليار دولار
الصادرات العالمية	13.748
الصادرات العربية	785
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	٪5.7
الواردات العالمية	14.399
الواردات العربية	508
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	٪3.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، ص 142.

3- موقع تدفقات استثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة عالمياً.

زادت التدفقات الاستثمارية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية من 6.79 مليار دولار في عام 2006 إلى 80 مليار دولار في عام 2007. ومع هذه الزيادة إلا ان هذه التدفقات لا تشكل سوى نسبة 4٪ من التدفقات الاستثمارية الوافدة عالمياً والبالغة 1.979 مليار دولار عام 2007 وتشكل 15٪ فقط من تدفقات الاستثمار المباشر الوافدة إلى الدول النامية والبالغة 529 مليار دولار عام 2007 طبقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 الصادرة في الاونكتاد.

والملاحظ أن التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى الدول العربية لعام 2006 تبدو كما يلي: -

أ. إنها تتركز في 12 دولة عربية هي السعودية، مصر، الإمارات، السودان، تونس، الأردن، البحرين، الغرب، لبنان، الجزائر، قطر، ليبيا.

ب. أكثر من نصف هذه الاستثمارات (36.7) مليار دولار تتركز في كل من السعودية (18.3) مليار دولار، مصر (10) مليار دولار، والإمارات (8.4) مليار دولار.

ج. بلغ نصيب سبعة دول عربية هي السودان، تونس، الأردن، البحرين، المغرب، لبنان، الجزائر، قطر، ليبيا، (25.7) مليار دولار.

د. بلغت حصة السعودية من التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى الدول العربية (18.3) مليار دولار تشكل 1.4٪ من التدفقات الاستثمارية الوافدة عالمياً.

هـ. بلغت التدفقات الاستثمارية المباشرة الوافدة إلى مصر (10) مليار دولار تشكل ما نسبته 0.8٪ من التدفقات الاستثمارية المباشرة الوافدة عالمياً.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى هونغ كونغ وسنغافورة (67) مليار دولار أي أكثر من تلك الوافد إلى كل الدول العربية.

والتدفقات الوافدة إلى الصين (70) مليار دولار أكثر من تلك الوافدة إلى كل الدول العربية.

وهذه النسبة المتدنية للاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول العربية تؤكد أن الاقتصادات العربية لازالت منطقة طرد للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة رغم كل ما قامت به من تحرير اقتصاداتها، ورغم إتباعها سياسات توافق واشنطن دون أدنى مرونة أو تحريف ورغم قيامها بفتح أبواب اقتصاداتها الأمامية والخلفية ورغم قيامها بإعادة صياغة تشريعاتها وقوانينها لكي تتوافق مع اتفاقية إجراءات

الاستثمار الأجنبي المتعلقة بالتجارة التي أقرت في جولة أورجواي، ولكي تتوافق مع سياسات تحرير حسابات رأس المال وإزالة كافة القيود التي تحد من حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي المقابل يلاحظ أن الأموال والأرصدة العربية الموظفة والمستثمرة في مصارف وعقارات ومؤسسات الأسرة المالية الدولية ومراكز الرأسمالية العامية بلغت حسب بعض التقديرات 3000 مليار دولار.

جدول رقم 5/ 6

تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة عالمياً وحصة الدول العربية فيها لعام 2006

مليار دولار

الدول	التدفق الوافد	الحصة في التدفقات الاستثمارية المباشرة عالمياً
– العالم	1306	٪100
– الدول المتقدمة منها	858	٪65.7
• الاتحاد الأوروبي	531	٪40.7
• الولايات المتحدة	175	٪13.4
– الدول النامية منها	397	٪29
• الصين	70	٪5.3
• هونغ كونغ	43	٪3.3
• سنغافورة	24	٪1.9
* الدول العربية منها	62.4	٪4.8
1- السعودية	18.3	٪1.4
2- مصر	10.0	٪0.8
3- الإمارات	8.4	٪0.8
4- السودان	3.5	٪0.3
5- تونس	3.3	٪0.3
6- الأردن	3.1	٪0.2
7- البحرين	2.9	٪0.2

الدول	التدفق الوافد	الحصة في التدفقات الاستثمارية المباشرة عالمياً
8- المغرب	2.9	٪0.2
9- لبنان	2.8	٪0.2
10- الجزائر	0.8	٪0.1
11- قطر	1.8	٪0.1
12- ليبيا	1.7	٪0.1

المصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (والانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2007.

جدول رقم 5/ 7

خارطة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد عالمياً لعام 2006 (مليار دولار – نسب مئوية)

المجموعة الدولية	مقدرا الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار	النسبة المئوية
العالم	1306	٪100
الدول المتقدمة	858	٪65.7
الدول النامية منها	379	٪29
الصين	70	٪36 النسبة من النامية
هونغ كونغ	43	
سنغافورة	24	
الدول العربية منها	62	٪4.8 النسبة من العالم
الدول العربية	62	٪16.5من الدول النامية
1- السعودية	18.3	٪30 النسبة من العربية
2- مصر	10	٪16 النسبة من العربية
3- الإمارات	8.4	٪135 النسبة من العربية
4- السودان	3.5	٪5.6 النسبة من العربية
5- تونس	3.3	٪5.3 النسبة من العربية
6- الأردن	3.1	٪5 النسبة من العربية
7- البحرين	2.9	4.7 النسبة من العربية
8- المغرب	2.9	٪4.7 النسبة من العربية

المجموعة الدولية	مقدرا الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار	النسبة المئوية
9- لبنان	2.8	4.6٪ النسبة من العربية
10- الجزائر	1.8	2.9 النسبة من العربية
11- قطر	1.8	2.9٪ النسبة من العربية
12- ليبيا	1.7	2.6٪ النسبة من العربية

المصدر: - الاونكتاد تقرير الاستثمار العالمي لعام 2007

ونحن نتحدث عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية، لابد من الإشارة إلى أن رصيد (المتراكم) الاستثمارات العربية البينية بلغ (23) مليار دولار فقط خلال الفترة 1985-2002. وبلغ رصيد هذه الاستثمارات خلال الفترة من عام 1950 حتى الآن حوالي (120) مليار دولار فقط.

وهذا المستوى المنخفض من الاستثمارات العربية البينية ناتج من عوامل عدم الاستقرار وعوامل تتعلق بعدم تطور أسواق المال والقطاع المصرفي، وافتقار الدول العربية للآليات الاستثمارية والمصرفية اللازمة لتحريك الموارد المالية المحلية ولجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على حد سواء.

وأهم ما يلاحظ في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية ما يلي: -

أ. تركزت هذه الاستثمارات في: -

- المشاريع النفطية.
- مشاريع الخصخصة.

ب. ولا يزال الأثر المباشر لهذه الاستثمارات على التنمية محدود جداً

ج. أن ما قامت به الدول العربية من تطبيق سياسات تحرير اقتصاداتها دون أدنى مرونة أو تحريف، وما قامت به من تحرير أسواقها أمام السلع والخدمات

والاستثمارات الأجنبية، وما قامت به الدول العربية من إزالة كل أنظمة الرقابة على هذه الأسواق، وما قامت به من إعادة صياغة تشريعاتها وقوانينها في مجال حقوق الملكية الفكرية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، لم يكن كافياً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وكان السبب الرئيسي في زيادة تدفقات هذه الاستثمارات هو تحرير الاستثمار من القطاع النفطي العربي

د. بلغ رصيد الاستثمارات العربية البينية من 1985-2002 حوالي (23) مليار دولار وبلغ رصيد الاستثمارات من عام 1950 حتى الآن (120) مليار دولار، أما رصيد الأموال العربية الموظفة خارج الوطن العربي فبلغ حوالي (3000) مليار دولار.

هـ. أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية والبالغة (62) مليار دولار اقل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافد إلى الصين (70) مليار دولار، والوافدة إلى هونغ كونغ وسنغافورة (67) مليار دولار.

و. أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية شملت (12) دولة عربية فقط وتركزت 60٪ من هذه الاستثمارات في ثلاث دول عربية هي:-

- السعودية 18.2 مليار دولار.
- مصر 10.0 مليار دولار.
- الإمارات العربية 8.4 مليار دولار.

أي أن مجموع ما تلقته ثلاث دول عربية من هذه الاستثمارات هي مصر – السعودية – الإمارات بلغ (36.6) مليار دولار نشكل ما نسبته (59.5٪) من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة عربياً، معظم هذه الاستثمارات تركزت في مشاريع النفط والسياحة والخصخصة.

ز. بلغت الاستثمارات الأجنبية الوافدة عالمياً (1306) مليار دولار عام 2006 وبلغت الاستثمارات الوافدة إلى الدول النامية (379) مليار دولار، وبلغت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية (62) مليار دولار.

وتشكل الاستثمارات الأجنبية المباشر الوافدة إلى الدول العربية 16٪ من الاستثمارات الوافدة إلى الدول النامية، وتشكل فقط 5٪ من الاستثمارات الوافدة عالمياً.

4- مؤشر درجة انكشاف الاقتصادي العربي عالمياً: -

تقاس درجة انكشاف أي اقتصاد بنسبة التجارة الخارجية لذلك الاقتصاد إلى ناتجه المحلي الإجمالي.

وبالنسبة لدرجة انكشاف الاقتصاد العربي يلاحظ ما يلي: -

أ- زادت درجة الانكشاف من 53٪ عام 1995 إلى 81٪ عام 2006 .

جدول رقم 5/ 8

مؤشر درجة الانكشاف في الاقتصاد العربي

	السنوات			
	1995	**2000**	**2006**	**2007**
إجمالي التجارة الخارجية العربية	278	413	1.033	1.293
الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	531	709	1.276	1.472
مؤشر درجة الانكشاف	٪53	٪58	٪81	٪88

استخراج الباحث بالاعتماد على إحصاءات صندوق النقد العربي لعام 2008، ص 142.

ب-تقسم اقتصادات الدول المتسمة بدرجة انفتاح عالية على العالم الخارجي استيراداً وتصديراً، إذ تشكل نسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 61٪ عام 2001 تزايدت 67٪ عام 2003 ثم إلى 75٪ عام 2004 ثم إلى 81٪ في عام 2006.

وتؤكد هذه النسب العالية درجة الانفتاح العالية للاقتصادات العربية على الاقتصاد العالمي. كما هو مبين في الجدول التالي رقم (9)

جدول رقم 5/ 9

السنة	الواردات العربية الإجمالية (1)	الصادرات العربية الإجمالية (2)	التجارة الخارجية العربية (3)	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (4)	مؤشر درجة الانكشاف ٪ (3 إلى 4)
1995	134	144	278	531	٪53
2000	156	257	413	709	٪58
2001	168	238	406	664	٪61
2002	174	245	419	673	٪62
2003	203	301	504	745	٪67
2004	266	401	667	980	٪75
2005	325	559	884	1.092	٪81
2006	373	660	1033	1.276	٪81
2007	805	185	1.293	1.472	٪88

المصدر: - الجامعة العربية، تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، ص 42، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999، ص 264.

إطار رقم 5/ 1

درجة الانكشاف في الاقتصاد العربي

تقاس درجة انفتاح أي اقتصاد بنسبة تجارتها الخارجية إلى ناتجها المحلي الإجمالي.
وتشير الإحصاءات المتوفرة عن قياس درجة الانكشاف في الاقتصاد العربي إلى جمالة حقائق من أبرزها:-

1- تعد جرة الانكشاف في الاقتصاد العربي من أعلى الدرجات في العالم ولذلك يعد الاقتصاد العربي من أكثر دول العالم انكشافاً .

الإطار رقم 5/ 2

2- زادت درجة الانكشاف في الاقتصاد العربي

من	53٪	عام	1995
إلى	57٪	عام	2000
إلى	75٪	عام	2004
إلى	88٪	عام	2007

وهـذه الزيـادة في درجـة الانكـشاف تكـشف الأثـر الكـبير لتقليـات التجـارة الخارجية علـى النـاتج المحلـي الإجمـالي وتكـشف مقـدار تـأثر الاقتـصاد العربـي بالصدمات الخارجية.

سادساً: ـ مشهد التنمية العربية: ـ

استمر الأثر الايجابي لأسعار النفط العالمية المرتفعة على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 754 مليار دولار في عام 2003 إلى 1092 مليار دولار في عام 2005 وإلى 1276 مليار دولار في عام 2006، مسجلاً معدل نمو بالأسعار الجارية قدرها 18٪ في عام 2006، وفي عام 2007 بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 1.472 مليار دولار محققاً معدل نمو 14٪ مقارنة بـ 18٪ في عام 2006.

وحقق الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية معدل نمو حقيقي قدره 5.7٪ في عام 2006 بالأسعار الثابتة.

وفي جانب الأسعار سجلت معظم الدول العربية اتجاهات تصاعدية لمعدلات التضخم لأسعار المستهلك بسبب ارتفاع حجم الطلب المحلي وارتفاع أسعار الواردات، إضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بظروف محلية تتعلق برفع الدعم السلعي.

وفي مجال مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2007، فقد ساهم قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة 40٪، وساهم قطاع الصناعات الخدمات بنسبة 37٪ ثم قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 9.5٪ ثم قطاع الزراعة بنسبة 6.2٪.

وعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بسبب ارتفاع أسعار البترول إلا أن الاقتصادات العربية لم تتمكن من تحقيق سوى منجزات إنمائية محدودة الوزن والأثر، ولم تتمكن تلك المنجزات من تصحيح الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، ولم تتمكن من تحسين موقع الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي، ولم تتمكن من تجسيد الارتباط الإنتاجي والتجاري بين الاقتصادات العربية.

أما منجزات التنمية العربية المشتركة للتنمية التكاملية فلا يمكن وصفها إلا بخيبة الأمل وضياع الجهد والمال والوقت الذي بذل منذ عام (1953) وحتة الآن، فمسيرة التنمية الاقتصادية في تراجع مستمر رغم كل الاهتمام اللفظي الطنان الذي نسمعه في خطابات اجتماعاتنا التي تعقد من اجل الاجتماع.

ورغم معدلات النمو الاقتصادي التي تحققت خلال السنوات الماضية، فالاقتصادات العربية لم تتمكن من مواجهة المعوقات والمشاكل التي تعترض مسيرتها التنموية والتكاملية.

فعلى جبهة المسيرة التنموية يتسم الهيكل القطاعي للناتج المحني الإجمالي للدول العربية باختلال كبير يتمثل في ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعية التحويلية والزراعية) في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى ضعف القاعدة التكنولوجية والمعلوماتية في مقابل زيادة مساهمة الخدمات وقطاع الصناعة الاستخراجية في توليد هذا الناتج.

وبالإضافة إلى اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، فان الدول العربية لم تتمكن من مواجهة مشاكلها التنموية المتمثلة بارتفاع معدلات البطالة إلى أكثر من 20٪ ومعدلات التضخم وزيادة أعداد الفقراء، وعدم القدرة على تنويع مصادر الدخل، وسوء توزيع الثروة والدخل، سوء تخصيص الموارد، وهبوط الإنتاجية، وضعف القدرة التصديرية، وزيادة حالات التهميش الاقتصادي.

وعلى الرغم من جهود الدول العربية في التنمية، فان معدل انجازاتها التنموية اقل من نظيراتها في مناطق كثيرة من العالم كما أن هذه الانجازات لا تتناسب مع الموارد القومية ولا مع الطموحات العربية.

وكانت هذه الانجازات محدودة الوزن والأثر فلم تسهم في تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، ولم تسهم في تصحيح اختلالات هياكل الصادرات والواردات العربية، ولم ستهم في تصحيح الاختلال الاستثماري

والمالي العربي، ولم تسهم في تخفيض درجة الانكشاف الاقتصادي الزراعي والصناعي، كما أن الآثار التكاملية لهذه المنجزات ظلت غاية في المحدودية وكانت بعيدة عن أحداث الإنماء العربي التكاملي.

وتتجلى سمات المشهد التنموي العربي المعاصر في الآتي: -

- عدم قدرة سياسات التنمية واستخراجياتها على تحقيق الأهداف التنموية ذات الأبعاد الإستراتيجية.
- عدم قدرتها على تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. وخاصة قصورها في زيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.
- عدم قدرتها على معالجة الانكشاف الصناعي وتحقيق الأمن الصناعي والتكنولوجي العربي. وخاصة في زيادة معدلات التشغيل وتقليص معدلات البطالة.
- عدم قدرتها على تحسين القدرة الإنتاجية العربية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العربية.
- عدم قدرتها على بناء القاعدة الصناعية والتكنولوجية الحديثة وتصحيح مصادر القيمة المضافة للصناعات التحويلية.
- عدم قدرتها على تنويع مصادر الدخل وتقليص التفاوت في توزيع الدخل.
- عدم قدرتها على زيادة الإنتاج الزراعي لمواكبة الطلب وعدم قدرتها على تقليص العجز في الميزان التجاري الزراعي وتقليص حجم الفجوة الغذائية.
- عدم قدرتها على تحسين موقع الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي.

- عدم قدرتها على تصحيح اختلالات هيكل الصادرات والوردات العربية الخارجية والبينية وعدم قدرتها على زيادة معدلات التبادل التجاري البيني.
- عدم قدرتها على تقليص الضغط المتزايد على مستويات المعيشة وتقليص حالات الفقر.
- عدم قدرتها على زيادة معدلات الاستثمارات العربية البينية استقطاب الأموال العربية الموظفة في الخارج.

وإذا كانت أنماط التنمية القطرية قد أسهمت في خلق هذه الاختلالات، فان أنماط التنمية التكاملية، وبرامج وسياسات التحررية الاقتصادي الجديدة فشلت في تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وتصحيح مسيرة التنمية العربية، بل إنها عمقت من تلك الاختلالات وشوهت أنماط التنمية العربية. وعليه فان المشهد التنموي العربي المعاصر هو حصيلة تراكمية لنواحي قصور عديدة أبرزها: -

- قصور سياسات وأنماط التنمية القطرية.
- قصور سياسات وبرامج التنمية التكاملية.
- قصور سياسات التحررية الاقتصادي الجديدة (سياسات توافق واشنطن وسياسات المؤسسات الدولية والدور المتزايد للشركات عابرة الجنسية في الاقتصاد العالمي).

سابعاً: ـ مشهد البطالة العربية: ـ

تواجه الاقتصادات العربية اليوم تحديات حقيقية في مجال نقص التشغيل، فالبطالة في تزايد وتقدر بحوالي أكثر من 25٪ من حجم القوى العاملة العربية، وهذا المعدل هو الأعلى بالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى. ويقدر عدد العاطلين العرب على العمل بحوالي 24 مليون عاطل.

ومن الملاحظ أن قوة العمل تنمو سنوياً بمعدل 3.4٪ وهذا المعدل هو الأعلى في العالم، مما يصنع ضغطاً كبيراً على أسواق العمل العربية.

أن النمو المرتفع في حجم قوة العمل لم يقابله نمو اقتصادي بالمعدل المطلوب لخلق وظائف جديدة تستقبل قوة العمل الجديدة، بمعنى عدم مواكبة معدلات التوظيف للزيادة الهائلة في عرض العمل.

وطبقاً لمعدل نمو حجم قوة العمل فان دول المنطقة تحتاج سنوياً إلى توفير أكثر من (4) مليون وظيفة إضافية لإبقاء معدلات البطالة عند مستواها الحالي البالغة 116 مليون فرد. أن خلق مثل هذه الفرص يتطلب تحقيق معدلات نمو حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ في المتوسط 6-7٪ سنوياً، ويتطلب أن تكون مساهمة الاستثمار بنسبة لا تقل عن 30٪ من الناتج المحلي للدول العربية.

ولكن الاقتصادات العربية في ظل أوضاعها الاقتصادية الحالية لا تمكن من تحقيق هذه المعدلات.

وعليه فانه من المتوقع في حالة تمكنها من خلق نصف فرص العمل أي (2) مليون فرصة عمل جديدة، فان عدد العاطلين عن العمل في عام 2015 سيبلغ (45) مليون عاطل عربي وسيكون لدينا جيش من العاطلين عن العمل، ولهذا الجيش: -

- آثار اقتصادية بالغة الخطورة.
- وآثار اجتماعية بالغة الخطورة.

ومن خلال توزيع القوى العاملة على قطاعات الاقتصاد يتضح ما يلي: -

- في قطاع الخدمات، بلغت نسبة العاملين 55٪ من حجم القوى العاملة العربية أي ما يعادل 64 مليون عامل.

- تقدر نسبة العاملين في قطاع الزراعة بنحو 28٪ من إجمالي القوى العاملة العربية أي ما يعادل 33 مليون عامل.
- تقدر نسبة العاملين في قطاع الصناعة التحويلية 16٪ من حجم القوى العاملة العربية، أي ما يقدر بـ 19 مليون عامل. وتعد هذه النسبة متدنية مقارنة ببعض الدول النامية مثل تركيا، ماليزيا، المكسيك، وجنوب أفريقيا حيث تتراوح منها العمالة بين 23٪ -32٪.

ويرتبط النقص في فرص العمل الجديدة في المنطقة العربية بمعدلات النمو الاقتصادي ومعدل نمو الاستثمار والمعدلين غير كافيين في توليد فري عمل مناسبة.

ونظراً لكون النسبة الأكبر من البطالة بين الباحثين عن فرص عمل للمرة الأولى، مما يعني أن ارتفاع معدلات البطالة لم يكن بالأساس نتيجة لإعادة هيكلة الاقتصاد وإعادة توزيع العمالة بل للقصور في الاستثمار والنمو لتوفير فرص التشغيل الجديدة.

وفي ظل سياسات التحررية الجديدة من غير المتوقع أن تتوفر فرص تشغيل جديدة كافية للداخلين الجدد إلى سوق العمل من اجل المحافظة على معدل البطالة القائم حالياً 25٪ من حجم قوة العمل العربية.

واهم ما يلاحظ على مشهد البطالة ما يلي: -

1- الاقتصاد العربي يحتاج سنوياً إلى خلق وتوفير 4 مليون وظيفة لامتصاص قوة العمل المضافة سنوياً للإبقاء على معدل البطالة على ما هو عليه 20٪ -25٪ من حجم قوة العمل العربية.

2- بلغت نسبة العاملين في قطاعات الاقتصاد كالآتي: -
- قطاع الخدمات 55٪ من القوى العاملة العربية.
- قطاع الصناعة التحويلية 16٪ من القوى العاملة العربية.
- قطاع الزراعة 28٪ من القوى العاملة العربية.

ومن هذا التوزيع يتضح:-

- أن نسبة العاملين في قطاع الصناعة متدني بالقياسات العلمية.
- ونسب العاملين في قطاعات الخدمات مرتفعة استناداً إلى درجة تطور الاقتصادات العربية.

وهذا يفسر تصدع القاعدة الصناعية العربية وعدم قدرتها على خلق فرص عمل تتناسب مع أهميتها في توليد الناتج المحلي الإجمالي العربي.

3- ستواجه الاقتصادات العربية كارثة اقتصادية متمثلة بجيش العاطلين عن العمل وسوف تزداد ضغوط البطالة تزامناً مع السياسات الاقتصادية الانكماشية التي يوصي خبراء صندوق النقد الدولي بإتباعها عند تطبيق برامج لإصلاح الاقتصادي.

4- تزايد البطالة بين الشباب العربي المتعلم يفسر عدم قدرة الاقتصادات العربية وسياساتها الاقتصادية وبرامجها التنموية على خلق فرص عمل جديدة لهؤلاء الشباب المتعلم.

5- أن قوة العمل العربية تنمو بمعدل 3.4٪ وهي أعلى المعدلات بين أقاليم العالم مما يصنع ضغطاً متزايداً على أسواق العمل العربة.

6- المعدلات المرتفعة لنمو قوة العمل العربية 3.4٪ لم يقابله معدلات نمو اقتصادي واستثماري لامتصاص قوة العمل الجديدة.

7- معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة لإبقاء حجم البطالة على ما هو عليه الآن بسبب أن تكون بين 6٪ -7٪ بالأسعار الثابتة.

ويشكل حل مشكلة البطالة أكثر التحديات التنموية التي تواجه الدول العربية واقتصاداتها وذلك لكون معدل البطالة يتجاوز 20٪ حالياً ولكون قوة العمل

العربية تنمو بمعدلات عالية تتجاوز 3.4٪ هـي أعلـى المعـدلات في منـاطق العـالم ولكون البطالة تتركز من الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة.

فالبطالة في الاقتصاد العربي هي نتيجة لعوامل عددية من أبرزها:-

- نقص معدلات التشغيل.
- نقص معدلات النمو الاقتصادي.
- تصدع القاعدة الإنتاجية.
- اختلالات الهيكل القطاع للناتج المحلي الإجمالي العربي.
- نقص معدلات الاستثمار.

وعليه فان مشكلة البطالة تكمن في الأتي:-

- نقص معدلات التشغيل.
- نقص معدلات النمو الاقتصادي.
- تصدع القاعدة الإنتاجية.
- اختلالات الهيكل القطاع للناتج المحلي الإجمالي العربي.
- نقص معدلات الاستثمار.

وعليه فان حل مشكلة البطالة يكمن في تحقيق ما يلي:-

1- تحفيز النمو.

2- إصلاح السياسات السكانية.

3- إصلاح السياسات التعليمية.

4- تبني برامج الإصلاح الاقتصادي المولد لفرص التشغيل.

5- تبني برامج تشغيل لتطوير جانب العربي في العمالة.

6- تطور نظام التعليم التقني والتدريب المهني.

7- تطوير برامج تدريب مشتركة من القطاع العام والخاص.

8- تعزيز دعم تحويل التدريب.

أما أهم القيود التي تواجه توسيع فرص التشغيل فهي:-

- ضعف كمية ونوعية التعليم والتدريب العملي.
- هامشية مشاركة القطاع الخاص في التدريب.
- افتقار برامج التدريب للتحويل.
- مرونة غير كافية لتشريعات سوق العمل.
- محدودية قدرات الشباب لإنشاء شركات صغيرة والحفاظ على استمراريتها.
- عدم وجود آلية ثابتة لتوفير مصادر بديلة للدخل إثناء فترة البطالة.
- الكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة.
- عدم قدرة واستمرارية البرامج في توفير التدريب الفني المكثف.
- عدم وجود برامج تدريب للقطاع غير المنظم.
- عدم وجود المرونة الكامنة في تشريعات العمل.

ثامناً: ـ المشهد الاقتصادي العربي الراهن في ضوء السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة: ـ

تحت ضغوط المؤسسات الاقتصادية الدولية ومراكز الرأسمالية العالمية ومجموعات الضغط من الأسرة المالية الدولية تم تسويق ما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك، وبرامج تحرير السلع

والخدمات وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية بعد وضعها في عبوات محلية جيدة الصنع والإخراج. وتم هذا التسويق كحزمة تحت مسمى (سياسات توافق واشنطن)، وتحت مختلف الشعارات، فتارة تحت شعار عدم كفاءة القطاع العام وتارة تحت شعار كفاءة تخصيص الموارد، وتارة تحت شعار القدرة التنافسية، وتارة تحت شعار تخفيف العبء المالي عن كاهل ميزانية الدولة، وتارة تحت شعار كفاءة الإدارة، وتارة تحت شعار حكومة اصغر وكفاءة أعلى. .. الخ.

وبغض النظر عن كل مسميات برامج التحررية الاقتصادية الجديدة والشعارات التسويقية التي أطلقت لتسويقها محلياً فان هذه البرامج والسياسات تهدف إلى إعادة هندسة اقتصاد المنطقة في ضوء الهندسة الجيو اقتصادية الجديدة للمنطقة. وفي إطار هذه الهندسة يتم تغير الثوابت والمرجعيات الاقتصادية الوطنية والقومية لتحل محلها ثوابت ومرجعيات سياسات التحررية الاقتصادية الجديدة والتي من أبرزها ما يلي:-

- السرعة في التخفيض وتفكيك القطاع العام.
- السرعة في تحرير السلع والخدمات وفتح الأسواق الوطنية.
- السرعة في تحرير الاستثمارات الأجنبية وإزالة القيود أمام حركتها.
- السرعة في تحرير حسابات رأس المال.
- السرعة في إزالة أنظمة الرقابة الحكومية وتقليص دور الدولة الاقتصادي.
- السرعة في تحرير الأسعار وإزالة كل القيود التي تعيق هذا التحرير.

لقد أسفرت سياسات التحررية الاقتصادية وفقاً لسياسات توافق واشنطن عن جملة مفاعيل سلبية من أبرزها:-

1- تنمية شبكة واسعة ومتنامية من التشابكات الاقتصادية بين الاقتصادات العربية وبين مراكز الرأسمالية العالمية وشركاتها متعدية الجنسية والفضاءات الإقليمية الشرق أوسطية والمتوسطية.

2- إلحاق ودمج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي كمناطق طرفية مهمشة لتأدية وظائف محددة.

3- اتخاذ الدول العربية إجراءات متسرعة لإزالة أنظمة الرقابة الحكومية.

4- إرهاق الاقتصادات العربية وإعياءها من خلال المالية والتجارية والنقدية والسعرية.

5- تطبيق برامج التحررية الاقتصادية الجديدة إلى الحد الذي باتت فيه هذه البرامج تصرف هذه الاقتصادات العربية عن تبني سياسات اقتصادية طبقاً لخياراتها الاقتصادية الوطنية والقومية.

6- جعل الصلاحيات الاقتصادية للاقتصادات العربية محل تدخل مباشر إذا تعارضت مع سياسات التحررية الاقتصادية الجديدة.

7- الربط المتزايد بين قواعد السلوك الاقتصادي لأي دولة عربية وقواعد السلوك الاقتصادي العالمي. بمعنى تقنين قواعد السلوك الاقتصادي الوطني بحيث لا تتناقض مع وقاعد السلوك العالمية.

8- دفع الاقتصادات العربية للبحث عن بيئة خارجية لتنميتها وذلك:-

- مادامت التنمية أصبحت بالإنابة وليست بالأصالة.

9- تحويل التنمية إلى مجرد إجراءات مالية ونقدية وتجارية غير منسقة وغير مرتبطة بسياسات التحررية الاقتصادية الجديدة خاصة سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي وسياسات توافق واشنطن.

وكانت محصلة التنافسية لسياسات التحررية الاقتصادية الجديدة بعد كل التنازلات التي قدمتها الاقتصادات العربية مخيبة للآمال.

أن هذه السياسات لم تجلب الفردوس الاقتصادي، ولم تقدم لنا جبالاً من السلع والخدمات، ولم تنقل إلينا التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية إلا بالقدر الذي يحقق مصالح الأسرة المالية الدولية.

وكل ما قدمته لنا مزيد من سوء توزيع وتفاوت الدخول ن زيادة أعداد الفقراء، الضغط على تكاليف المعيشة، وظهور طبقات موالية في مصالحها لمصالح الأسرة المالية الدولية، نهب أصول الدولة، تفشي الفساد الاجتماعي والصحي والتعليمي وبالتالي فان هذه السياسات لم تجلب لنا مياه الازدهار العالمية.

أن انخراط الاقتصادات العربية في سياسات التحررية الاقتصادية الجديدة على وفق سياسات توافق واشنطن دفع هذه الاقتصادات للابتعاد عن اقتصاد التنمية، وعن إيجاد حلول حقيقية لاختلال الهيكل القطاعي لناتجها المحلي الإجمالي، والابتعاد عن إيجاد حلول طويلة الأجل لاختلالات هياكل تجارتها الخارجية والبينية

ومن خلال هذه السياسات قصيرة النظر، تحولت عملية التنمية إلى مجرد إجراءات مالية ونقدية وتجارية غير منسقة.

بل أن هذه السياسات دفعت الاقتصادات العربية للبحث عن بيئة اقتصادية خارجية لتنميتها الاقتصادية، بمعنى ربط الاقتصاد الوطني بسياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية وسياسات الشركات متعدية الجنسية.

ولعل اخطر ما في سياسات التحررية الاقتصادية الجديدة هو دفع الاقتصادات العربية لتجاوز واقعها الاقتصادي واشكالياته التنموية وتجاوز نوعية وطبيعة مشاكلها التنموية المتجدرة إلى واقع لا يمت بصلة إلى واقعها الحقيقي.

وفي ظل هذه السياسات الاقتصادية المستوردة، انتقلت بعض مقومات السيادة الاقتصادية للدولة ولمؤسساتها الوطنية إلى المؤسسات الاقتصادية الدولية.

وفي ظل سياسات التحررية الاقتصادية الجديدة، لم يعد هناك من يتحدث عن إمكانية بناء التنمية المستقلة المعتمدة على الذات ولم يعد من يتحدث عن آليات التكامل الاقتصادي العربي، بل بات الحديث عن العدو المختلق الجديد القطاع العام ودور الدولة في إدارة الاقتصادي. كما بات الحديث عن جدوى آليات التكامل الدولي والاندماج في الاقتصاد العالمي. وانتقل الحديث من التنمية المستقلة إلى التنمية بالإنابة. وتم إسقاط نظرية فك الارتباط التبعي بعد أن صارت الاقتصادات العربية تتمسك بأذيال الشركات متعدية الجنسية واستثماراتها الأجنبية المباشرة.

وهنا لابد من التأكيد أن ما زاد من إشكاليات تطبيق سياسات التحرير والتخصيص والتوظيف المتسرعة التعصب الأعمى لإيديولوجية السوق الحرة. فلكي تعمل الأسواق بكفاءة لابد وأن تتوفر جملة من الشروط، ومن ابرز هذه الشروط وجود مؤسسات السوق القوية واقتصاد الإعلام.

وفي الاقتصادات العربية تتميز الأسواق بعدم اكتمالها بسبب نقص الإعلام وعدم وجود مؤسسات السوق الفعالة، وعليه فان التعصب الأعمى لإيديولوجية اقتصاد السوق قد يؤدي إلى إشكاليات ومفاعيل سلبية في حالة عدم اكتمال الأسواق.

ولم يعد تعمق الاختلالات الاقتصادية هي القضية الوحيدة الناتجة عن تبني سياسات التحررية الاقتصادية الجديدة، بل أن تبني هذه السياسات المستوردة أدى وسيؤدي إلى جملة نتائج ذات أبعاد إستراتيجية، منها: -

1- إعادة هيكلة الاقتصادات العربية طبقاً لثوابت ومرجعيات برامج وسياسات التحررية الاقتصادي الجديدة.

2- إعادة صياغة القوانين والتشريعات الوطنية والقومية.

3- وقف الخروج عن سياسات توافق واشنطن وتطبيقها دون أدنى مرونة أو تحريف.

4- تغير نمط التفكير الاقتصادي والتخلي عن أطروحات التنمية المستقلة والتبعية.

أن انخراط الاقتصادات العربية في عملية التحررية الاقتصادية الجديدة وتطبيق سياسات توافق واشنطن لم يسهم لا في معالجة انكشاف الاقتصاد العربي ولا في بناء أمنها الاقتصادي ولا في تصحيح اختلالاتها الخارجية والداخلية، كما لم يسهم في تحسين موقع الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي، وفي تحسين موقع الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي، وفي تحسين مستويات درجة التبادل التجاري البيني.

لقد أدرك العديد من الاقتصاديين العرب أن الاقتصادات العربية سائرة في طريق مسدود، بل أن سياسات التحررية الاقتصادية باتت تدفعها نحو مزيد من الاختلالات، وباتت ترهن مستقبلها الاقتصادي ومستقبل أجيالها لسنوات عديدة قادمة، والأكثر من ذلك أن كلفة انفصال الاقتصادات العربية عن سياسات التحررية الجديدة، أن لم تكن مستحيلة، فإنها عالية جداً خاصة بعد أن قامت هذه الاقتصادات بإعادة هيكلة اقتصاداتها وإعادة صياغة تفكيرها الاقتصادي وإعادة

صياغة قوانينها وتشريعاتها طبقاً لسياسات توافق واشنطن، واتخذت إجراءات متسرعة في التخصيص والتوظيف والتحرير.

تاسعاً: ـ مشهد التكامل الاقتصاد العربي: ـ

رسمياً يعود تاريخ العمل الاقتصادي العربي المشترك إلى عام 1945 وعملياً يعود تاريخ التكامل الاقتصادي العربي المشترك إلى عام 1964 عندما دخلت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حيز التنفيذ وبعد ذلك بثلاثة أشهر صدور قرار السوق العربية المشتركة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وتبنت الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية العديد من مداخل التكامل الاقتصادي الشمولية والقطاعية. فتم تبني مدخل التبادل التجاري، ومدخل تحرير رؤوس الأموال العربية والمدخل الإنتاجي والمشروعات العربية المشتركة ومدخل التنسيق القطاعي، ومدخل خطة التنمية العربية المشتركة، ومدخل الاتحادات العربية النوعية، ومدخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

إلا أن الملاحظ في تبني هذه المداخل إنها لم تكن متناسقة ولم تكن ضمن رؤية تكاملية موحدة، ولم تكن هذه المداخل ذات بعد تنموي (التكامل الإنمائي) فمدخل التبادل التجاري تم تبنيه بمعزل عن المدخل الإنتاجي، وتم تبني المدخل الإنتاجي بمعزل عن مدخل خطة التنمية العربية المشتركة، وتم تني منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بمعزل عن مرحلة الاتحاد الجمركي. وتم تبني مدخل خطة التنمية العربية المشتركة بمعزل عن الخطط القطرية.

وبالإضافة إلى ذلك فقد انتقلت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي من مدخل لآخر بصورة عشوائية وبمعزل عن استكمال شروط المدخل السابق وعلاقته بالمدخل اللاحق.

والملفت للنظر في مسيرتنا التكاملية إننا كلما فشلنا في تطبيق مدخل ما انتقلنا إلى مدخل جديد فالفشل أساس الانتقال وليس النجاح فعشوائية الانتقال من

مدخل لآخر ناتجة عن ضبابية الرؤية التكاملية العربية وهي الصفة المميزة لمسيرتنا التكاملية وحتى عندما شرعنا في تطبيق نظرية التكامل الاقتصادي الرئيسية المكونة من خمسة مراحل:-

- مرحلة منطقة التجارة الحرة.
- مرحلة الاتحاد الجمركي.
- مرحلة السوق المشتركة.
- مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي.
- مرحلة الاندماج الاقتصادي والوحدة الاقتصادية.

لم نلتزم بهذه المرحلية فصدر قرار السوق العربية المشتركة قبل استكمال منطقة التجارة الحرة والجدار الجمركي الموحد. ومضى على تبنينا لهذه النظرية أكثر من خمسين عاماً ولازلنا في المرحلة الأولى مما يعني إننا إذا أردنا أن نصل إلى ما وصل إليه الاتحاد الأوروبي نحتاج إلى (200) سنة.

علماً بان تحقيق المرحلة الأولى وهي من ابسط المراحل استغرق منا خمسة وأربعين عاماً. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار تعقيدات الانتقال من المرحلة الثانية إلى الثالثة وإلى الرابعة فإننا سنحتاج إلى ما يقارب (200) عاماً لكي نحقق ما حققه الاتحاد هذا على افتراض التزامنا الجدي بهذه المراحل.

والملاحظ في مسيرتنا التكاملية، إننا ننتقل من مدخل لآخر قبل استكمال مقومات المدخل السابق، ودون معالجة أخطاء المدخل السابق، وغالباً نكرر ذات الأخطاء عند تبني المدخل الجديد، وبخاصة عدم إلزامية قرارات التكامل، وعدم الجدية في تنفيذها وعدم وجود الأجهزة القطرية لمتابعة التنفيذ على المستوى القومي.

ولا نبالغ في القول عندما نؤكد إننا أكثر شعوب العالم اهتماماً لفظياً بقضايا التكامل فالخطاب الاقتصادي الرسمي والثقافي المعاصر ملىء بالاهتمام اللفظي بقضايا التكامل، ولكننا من أكثر شعوب العالم ابتعاداً عن الالتزام بموجبات والتزامات التكامل الاقتصادي العربي.

لقد ظلت منجزات المشهد التكاملي محدودة الوزن والأثر ولا تشكل نقلة نوعية في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. فلم تتمكن تلك المنجزات من فرض نفسها على العلاقات الاقتصادية العربية، ولم تتمكن من بناء نظام اقتصادي عربي إقليمي له مقوماته التكاملية ولم نتمكن من تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ولا من تصحيح هياكل التجارة الخارجية أو البينية العربية، كما لم تتمكن حتى من رفع معدلات التجارة العربية البينية، ولم تتمكن من بناء قاعدة صناعية – زراعية عربية، وفشلت في إقامة المنصات والقواعد التكنولوجية.

بل أن المشهد التكاملي العربي عجز حتى الآن من تمكين الاقتصادات العربية في الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي.

ولعل ما ينبغي التنبيه حوله أن المشهد التكاملي أسفر عن مجموعة من المفاعيل السلبية منها: –

– أن المحتوى الاقتصادي العربي في ظل المشهد التكاملي تحول من كونه رابطة اقتصادية قومية وإستراتيجية للأمن الاقتصادي العربي، وجماعة اقتصادية إلى محتوى مفرغ من أي أساس اقتصادي قومي أي انه تحول إلى محتوى ثقافي ليس له أي تعبير اقتصادي أو سياسي.

– تحول الاقتصادات العربية إلى دوائر مستقلة متنافرة ومتناقضة ومتقاطعة في مصالحها الاقتصادية.

- تفكيك محتوى ومؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك واستبدالها بمحتوى ومؤسسات اقتصادية إقليمية جديدة شرق أوسطية ومتوسطية.
- فلقد باتت مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك عرضه للبعثرة والتآكل وعدم الاهتمام.
- تفكيك بنيان ومداخل التكامل الاقتصادي العربي واستبدالها ببنيان مداخل تكاملية إقليمية جديدة.
- السوق الشرق أوسطية في مقابل السوق العربية المشتركة، الشركات متعدية الجنسية في مقابل الشركات العربية المشتركة، التجارة الحرة العربية الأجنبية في مقابل منطقة التجارة الحرة العربية.
- انتقال رؤوس الأموال الأجنبية في مقابل انتقال رؤوس الأموال العربية.
- عبثية اقتصاد السوق الحر في مقابل الإنماء التكاملي.
- تراجع الاهتمام بمشاريع التكامل الاندماجية العربية كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وقرار السوق العربية المشتركة وميثاق العمل الاقتصادي القومي وإستراتيجية المعمل الاقتصادي العربي وباتت هذه المشاريع معطلة ومرفوعة على رفوف العمل الاقتصادي العربي المشترك.
- أخذت بعض الأطراف العربية تفك ارتباطها بمداخل التكامل الاقتصادي واتفاقياته ومشروعاته والتنصل من الالتزام بموجباته في مقابل الارتباط بمشاريع التكامل الإقليمي الجديد وموجبات التكامل الدولي.
- تزايد ما تعانيه الاقتصادات العربية من هواجس الافتراق والانشقاق والاختراق والانسحاق.

خصائص تجربة التكامل الاقتصادي العربية: -

تميزت تجربة التكامل الاقتصادي العربي بخصائص عددية منها: -

1- تتميز تجربة التكامل الاقتصادي العربي بأنها غنية في: -

- تنوع مداخلها وبعثرتها.
- تعدد اتفاقياتها واستراتيجياتها وتضاربها .
- عدد مؤسساتها الشمولية والقطاعية وازدواجية اختصاصاتها.
- كثرة وتنوع قراراتها واجتماعاتها والاهتمام اللفظي بعناوينها.

2- بدأت التجربة العربية للتكامل الاقتصادي عام 1944 بتوقيع بترول الإسكندرية وميثاق جامعة الدول العربية 1945.

- وفي عام 1953 صدرت اتفاقية تسهيل التبادل وتجارة الترانزيت كبداية لتبني مدخل التبادل التجاري.
- ومن عام 1957 وافق المجلس الاقتصادي العربي على اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي دخلت حيز التنفيذ 1964.
- وفي عام 1964 صدر القرار رقم 17 من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بإنشاء السوق العربية المشترك ورغم تسمية القرار للسوق العربية المشتركة إلا أن القرار كان يهدف إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة والحق بالقرار ملحق فيما بعد بإنشاء الجدار الجمركي الموحد.
- وفي عام 1980 عقد مؤتمر القمة الاقتصادي العربي الأول في عمان والذي إقرار القرارات الاقتصادية التاريخية.

• إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

• ميثاق العمل الاقتصادي القومي.

- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية من الدول العربية.

- خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي صدرت العديد من الاتفاقيات الجماعية وأنشأت المؤسسات القطاعية وأقيمت المشروعات العربية المشتركة والاتحادات العربية الثابتة في عام 1980 أنشأت مجالس التعاون الإقليمي الثلاث وكانت بمثابة ارتداد عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

- وفي عام 1981 وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

- وظلت هذه الاتفاقية على رفوف العمل الاقتصادي العربي المشترك إلى أن تذكرتها الجامعة العربية وأصدرت في عام 1997 البرنامج التنفيذي لها تحت مسمى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأضيفت كلمة كبرى للأغراض الإنشائية على أساس أن هناك منطقة تجارة حرة صغرى في إطار السوق العربية المشتركة ومناطق تجارة حرة ثنائية .

- وفي عام 2002 بدء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية جهودا حثيثة من اجل إحياء وتنشيط وتفعيل السوق العربية المشتركة وإعادة صياغتها ولكن دون جدوى.

- وفي عام 2004 اصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إستراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العبري لمواجهة تحديات المتغيرات الجديدة ولتجاوز نواحي القصور في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة ولكن دون جدوى.

- ولا جديد في مسيرة التكامل حتى الآن خاصة وإنها في طور التلاشي ونحن على أبواب نهاية عام 2010.

3- فشل قرار السوق العربية المشترك في استكمال منطقة التجارة الحرة بمعناها الكامل ولم يتمكن مجلس الوحدة حتى الآن من الانتقال إلى المرحلة الثانية من مراحل التكامل طبقاً للنظرية التقليدية وهي مرحلة الاتحاد الجمركي رغم كل الجهود الصادقة التي بذلها المجلس في هذا الصدد خاصة إصدار القانون الجمركي العربي الموحد وتوحيد جداول التعريفات وتوحيد المصطلحات المالية الضريبية.

4- تميزت تجربة التكامل الاقتصادي بإخفاقات عديدة منها: -

- الإخفاق في مجال مدخل التبادل التجاري البيني فلم يتمكن هذا المدخل رغم كونه يشكل القاسم المشترك لكل الاتفاقيات الاقتصادي الثنائية والإقليمية والجماعية من رفع حصة متوسط التجارة العربية البينية في التجارة العربية الخارجية أكثر من 10٪ خلال الأربعين سنة الماضية.
- الإخفاق على جبهة التنمية العربية المشتركة.
- الإخفاق على جبهة المشروعات العربية المشتركة فلم تولد لنا هذه المشروعات آثار تكاملية ملموسة بع بها رغم كونها تشكل أساس التكامل الاقتصادي العربي.
- الإخفاق في ربط مدخل التبادل التجاري بالمدخل الإنتاجي فظل كل مدخل يعمل بمعزل عن الآخر.
- فقدان الربط من عملية التنمية وعملية التكامل أخفقنا في تحقيق ما يسمى بالإنماء التكاملي.

5- ظلت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي منذ عام 1964 وحتى الآن عرضة للمد والجزر طبقاً للظروف السياسية والاقتصادي العربية.

6- محدودة الآثار التكاملية لكل مداخل التكامل الاقتصادي التي تم تبنيها وخاصة، محدودية الآثار التكاملية لمدخل التبادل التجاري الذي أملته كل الدول العربية اهتمامها الأول وكان القاسم المشترك لكل اتفاقيات التعاون والتكامل الاقتصادي.

7- تميزت التجربة العربية للتكامل بأنها كانت نقلاً عشوائياً عن نظرية التكامل الاقتصادي التقليدية ذات المراحل الخمس سواء في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أو إطار الجامعة العربية.

8- لم تسهم تجربة التكامل الاقتصادي العربي في تصحيح اختلالات هياكل الإنتاج العربية ومنها: -

- تدني مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.
- اختلال مصادر القيمة المضافة للصناعات التحويلية.
- استمرار التفاوت الكبير من معدلات نمو الطلب على منتجات الصناعة التحويلية ومنتجات القطاع الزراعي ومعدلات نم ناتج هذه القطاعات.

9- تواجه الجامعة العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية صعوبات عديدة في تحرير الخدمات وإزالة القيود الكمية.

10- إخفاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في تحقيق أهدافها علماً بأنها من أكثر الاتفاقيات شمولاً وتقدماً.

11- إخفاق السوق العربية المشتركة في توسيع عضويتها بل تقلصت عضويتها بعد انسحاب بعض الدول العربية منها وفي مجال الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي يلاحظ الأتي: -

12- إخفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي أنشأت في إطار الجامعة العربية، خاصة في مجال: -

❖ من التخلص الكلي من القوائم السلبية.

❖ الاتفاق على وقاعد منشأ عربية موحدة.

❖ تحرير تجارة الخدمات.

وهناك شكوك في قدرتها من الانتقال إلى الاتحاد الجمركي.

13- إخفاق الدول العربية في تنفيذ ما نصت عليه إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي قارتها قمة عمان وخاصة الفشل في مجال خطة التنمية العربية المشتركة.

14- إخفاق تجربة التكامل الاقتصادي العربي المتواصل في مجال مدخل التبادل التجاري الذي شكل القاسم المشترك لكل الاتفاقيات الاقتصادية:-

- الثنائية.
- الإقليمية.
- الجماعية.

واخفق هذا المدخل في تحسين نسبة التبادل التجاري البيني، كما فشل في إزالة المعوقات التي تحول دون تحسين هذه النسب.

15- أن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بعد مضي ستين سنة (من عام 1953 حتى 2009) تتصف بالاتي: -

❖ التشتت والتدهور والتبعثر في ثوابت ومرتكزات التكامل الاقتصادي العربي المشترك.

❖ ضبابية المحتوى الاقتصادي التكاملي للنظام العربي.

❖ تقسيم الاقتصادات العربية إلى أنظمة اقتصادية مرتبطة بفضاءات اقتصادية إقليمية ليس للصوت العربي منها صدى يذكر وخاصة التكتل الإقليمي الشرق أوسطي والمتوسطي.

❖ محاصرة المحتوى الاقتصادي التكاملي للنظام العربي كرابطة اقتصادية قومية وكإستراتيجية للأمن الاقتصادي العربي.

❖ تحول الاقتصادات العربية إلى مجموعة دوائر اقتصادية متقاطعة ومتناقضة في مصالحها الاقتصادية ومتكاملة في مصالحها الاقتصادية دولياً.

16- تميزت التجربة العربية للتكامل الاقتصادي بالتركيز المتزايد على مدخل التبادل التجاري وضمن هذا المدخل لم يكن هناك تنسيق عربي بين الدول العربية من ناحية وبين المؤسسات الاقتصادية العربية من ناحية ثانية خاصة في مجال إقامة مناطق التجارة الحرة فكان هناك تعدد في إقامة مناطق التجارة الحرة، ومنها منطقة التجارة الحرة على المستويات التالية: -

- على مستوى السوق العربية المشتركة.
- على مستوى الجامعة العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- على مستوى التجمعات الإقليمية.
- على المستوى الثنائي بين الدول العربية وكان هناك: -

هذا فضلاً عن: -

- ازدواجية في العضوية في هذه المناطق.
- ازدواجية في آليات العمل وقواعد المنشأ.

17- تميزت التجربة العربية للتكامل بعدم التنسيق بين مداخل التكامل التي يتم اعتمادها في آن واحد ويلاحظ في هذا المجال:-

- لم يكن هناك تنسيق بين مدخل التبادل التجاري والمدخل الإنتاجي.
- لم يكن هناك تنسيق بين مدخل التنسيق القطاعي ومدخل المشروعات العربية المشتركة.
- لم يكن هناك تنسيق بين المدخل الاستثماري والمدخل الإنتاجي.
- لم يكن هناك تنسيق بين مدخل خطة التنمية العربية المشتركة ومدخل المشروعات العربية المشتركة.

18- ضبابية الرؤية التكاملية والانتقال من مدخل لآخر قبل استكمال مقومات كل مدخل فتم الانتقال من مدخل التبادل التجاري قبل إقامة الاتحاد الجمركي وحتى البدء به إلى خطة التنمية العربية المشتركة، وتم الانتقال من مدخل المشروعات العربية المشتركة إلى مدخل التنسيق القطاعي قبل استكمال متطلبات إقامة هذه المشروعات.

19- تميزت التجربة العربية للتكامل بالفشل الكامل في مجال المدخل الإنتاجي سواء على مستوى المشروعات العربية المشتركة أو على مستوى التنسيق القطاعي أو على مستوى خطة التنمية العربية المشتركة.

أسباب فشل تجربة التكامل الاقتصادي العربي: -

أن الإخفاق على جبهة التكامل الاقتصادي العربي والإخفاق على جبهة التنمية التكاملية ناتج عن الأسباب التالية: -

1- الإخفاق في تنفيذ ما نصت عليه وبشكل عام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بأهدافها ووسائل تنفيذ الأهداف وبالمرحبة التي تضمنتها، وكذلك فشلنا في التقيد بما نصت عليه إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق

العمل الاقتصادي القومي وقرار السوق العربية المشتركة، وعدم إلزامية القرارات الصادرة عن هذه المواثيق.

2- تجاهل الواقع الاقتصادي العربي والتمسك بنقاط الطموح المثلى.

3- ضبابية الرؤية التكاملية التي أدت أن انتقلنا من مدخل تكاملي لآخر قبل استكمال شروط المدخل السابق فكلما فشلنا في تطبيق مدخل تكاملي تركنا أو جمدنا المدخل وانتقلنا إلى مدخل آخر كالانتقال إلى السوق العربية المشتركة قبل انجاز مرحلة منطقة التجارة الحرة ومنطقة الجدار الجمركي الموحد. . الخ

4- تبني العرب لمدخل التبادل التجاري نقلاً عشوائياً عن تجربة المجموعة الأوروبية دون أي اعتبار لعدم وجود القاعدة الإنتاجية اللازمة لإنجاح مدخل التبادل التجاري.

5- عدم الربط بين الإنماء والتكامل فلا يوجد هناك مدخل للإنماء التكاملي.

6- عدم الوضوح في إلزامية القرارات التي تتخذ في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك، وعدم وجود كلفة على عدم تنفيذ القرارات الخاصة بالتكامل تتحملها الدول المعنية.

7- ازدواجية صلاحيات المؤسسات الشمولية والقطاعية.

8- تعدد استراتيجيات التكامل الاقتصادي وعدم وجود تنسيق بين هذه الاستراتيجيات سواء على مستوى الاستراتيجيات الشمولية أو على مستوى الاستراتيجيات القطاعية.

9- تعدد الجهات المسئولة عن إقامة المشروعات العربية المشتركة وعدم التنسيق بينها.

10- تعدد القرارات في ذات الموضوع من قبل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك.

11- لم تكن هناك إستراتيجية واضحة للتكامل الاقتصادي وبسبب غياب هذه الإستراتيجية فان مسيرة التكامل الاقتصادي العربي باتت تتصف بالاتي:-

- التجزئة وعدم الشمول، والتداخل في تطبيق المداخل. والانتقال من مدخل لآخر دون استكمال مقومات المدخل ذات العلاقة.
- يوجد تداخل في مناطق التجارة الحرة العربية من أمثلة هذا التداخل ما يلي:-
  - منطقة تجارة حرة في إطار مجلس الوحدة.
  - منطقة تجارة حرة في إطار الجامعة العربية.
  - مناطق تجارة حرى ثنائية.
  - مناطق تجارة حرة إقليمية.

وفوق كل ذلك ظهرت مناطق التجارة الحرة العربية - الأجنبية.

- تداخل في اختصاصات مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك.
- تداخل في القرارات الاقتصادية من قبل المجلس الاقتصادي ومجلس الوحدة الاقتصادية.

تقيم شمولي بشأن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي: -

أن ضبابية الرؤية العربية إزاء التكامل الاقتصادي العربي وإزاء المدخل الملائم للاقتصادات العربية كان وراء إخفاق تجربة التكامل الاقتصادي في تحقيق أهداف التكامل كما أن النقل العشوائي لنظرية التكامل الاقتصادي التقليدية كان سبباً آخر للإخفاق ن أما فقدان الإرادة السياسية فكان العامل الحاسم في إخفاق تجربة التكامل الاقتصادي العربي.

وعليه لم يبقى من هذا المشهد ما يمكن الحديث عنه فالاتفاقيات والقرارات والاستراتيجيات التكاملية وحتى المؤسسات باتت شبه معطلة.

- فاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي تتعد من أكثر الاتفاقيات الاقتصادية شمولاً وتقدماً وتحديداً لأهداف التكامل والوسائل اللازمة لتنفيذها باتت اليوم شبه معطلة.
- وقرار السوق العربية المشترك، لم يعد سوى منطقة تجارة حرة مصغرة غير مكتملة وهو في طريقه إلى الزوال.
- وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمتا عمان باتت طي النسيان.
- ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بات مهد دافئ وجوده.
- والآثار التكاملية لكل مداخل التكامل الاقتصادي غاية في المحدودية .
- وفشل مدخل التبادل التجاري الذي كان القاسم المشترك لكل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والجماعية في تنمية وتطوير التجارة العربية البينية.
- ورفضت الدول العربية خطة التنمية العربية المشتركة على أساس إنها تمس بسيادة الدول العربية.
- وفشل مدخل المشروعات العربية المشتركة في توليد آثار تكاملية ملموسة.
- ولم تتحقق آثار تكاملية تذكر في مجال مدخل التنسيق القطاعي.
- وفشلت اتفاقيات الاستثمار في جذب الأموال العربية الموظفة في الخارج واستثمارها عربياً.
- ولم يتمكن مدخل التبادل التجاري سواء في إطار التجمعات الإقليمية أو الجامعة العربية أو مجلس الوحدة من إقامة الاتحاد الجمركي.

- وتعاني التجربة العربية للتكامل الاقتصادي من نواحي قصور عديدة منها:-

1- ازدواجية الاختصاصات والصلاحيات بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

2- تداخل صلاحيات واختصاصات المؤسسات القطاعية مع صلاحيات واختصاصات المؤسسات الشمولية.

3- عدم وجود كلف على عدم تنفيذ قرارات التكامل.

4- تعدد مناطق التجارة الحرة.

5- الانتقال العشوائي من مدخل لآخر، كالانتقال فجأة إلى مدخل التنمية العربية المشتركة قبل استكمال منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي.

6- فقدان الارتباط بين مدخل التكامل الاقتصادي لعدم وجود ارتباط بين المدخل الإنتاجي ومدخل التبادل التجاري.

7- تعدد استراتيجيات العمل الاقتصادي العربي المشترك تحت مسميات مختلفة.

عاشراً: ـ العمل الاقتصادي العربي المشترك في ضوء منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري العالمي الجديد: ـ

تجيز المادة (24) من اتفاقية الجات التي تبنتها منظمة التجارة العالمية استثناء التكتلات الاقتصادية الحقيقية كمناطق التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة من تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية وبذلك يمكن لدول التكتل أن تتمتع بمزايا الإعفاء والمعاملات التفضيلية دون تعميمها لبقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

إلا أن هناك شروط للاستفادة من هذه المادة: -

1- إن لا تقل تجارة دول التكتل عن 80٪ من تجارة المنطقة.

2- إن يكون التكتل حقيقي وليس صوري.

3- إن لا يؤدي قيام التكتل إلى فرض رسوم جمركية أو قيود جمركية على الدول الأعضاء في المنظمة وغير الأعضاء في التكتل تزيد عما كان مفروض عليها قبل قيام التكتل.

ولحد الآن لا يوجد تكتل حقيقي سواء في إطار مناطق التجارة الحرة أو السوق العربية المشتركة.

كما أن نسبة التجارة العربية البينية لا تشكل سوى 8٪ من التجارة العربية الخارجية.

والملاحظ هنا: -

أن الدول العربية غالباً تتمسك بمفهوم السيادة الاقتصادية القطرية في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك وترفض التنازل عن جزء من هذه السيادة لصالح العمل الاقتصادي العربي وتقبل في الوقت ذاته التنازل عن جزء اكبر من هذه السيادة لصالح منظمة التجارة العالمية.

أن حجم التمسك بمفهوم السيادة الاقتصادية القطرية سقطت مع قبول الدول بشروط صندوق النقد الدولي، سياسات توافق واشنطن والانضمام إلى منظمة التجارة الحرة .

وعليه يستوجب:

تحرير التجارة العربية البينية في إطار منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو إقامة السوق العربية المشتركة أو إنشاء الفضاء الاقتصادي العربي الموحد للاستفادة من المادة (24) الواردة.

الفصل السادس
المدخل التجاري لتحرير المبادلات السلعية العربية

أولاً :- تحليلات شمولية حول نواحي قصور مدخل التبادل التجاري العربي.

ثانياً :- التأصيل التاريخي لمدخل تحرير المبادلات التجارية العربية

ثالثاً :- مدخل تحرير المبادلات التجارية العربية ومدى ملائمته لطبيعة الإنتاج العربي

الفصل السادس
المدخل التجاري لتحرير المبادلات السلعية العربية

أولاً :- تحليلات شمولية حول مدخل التبادل التجاري العربي

كان مدخل تحرير التجارة (المدخل التبادلي) لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي أول المداخل التي طبقتها الأقطار العربية سنة (1953). ويتكون الإطار التنظيمي لهذا المدخل التبادلي مع أربع اتفاقيات جماعية هي، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين أقطار الجامعة العربية التي عقدت سنة 1953، واتفاقية تسديد المدفوعات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين هذه الأقطار والتي أبرمت في التاريخ نفسه، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري المعقودة عام 1981، وقرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم (17) والذي صدر سنة 1964 والقاضي بإنشاء السوق العربية المشتركة، كخطوة أولى في سبيل تحقيق الوحدة بين الأقطار أعضاء في المجلس المذكور. وهذا القرار لا يقيم سوقاً مشتركة بالمعنى الكامل، ولكنه يقتصر على تحرير التجارة بين هذه الأقطار، أي إقامة منطقة تجارة حرة يتم من خلالها تحرير السلع ذات المنشأ الوطني بين البلدان الأطراف فيها عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية، أو الإعفاء منها تدريجياً بنسب محددة حسب نوع المنتجات .

ويعد مدخل وتحرير التبادل التجاري على هذا النحو خطوة على طريق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، وأن كانت نصوص اتفاقية 1981 تتضمن نظرة أكثر اتساعاً لهذا التكامل، حيث تربط بين تنمية التبادل التجاري بين الأقطار الأطراف وبين تقدمها في جوانب التكامل والترابط الاقتصادي بينها.

والملاحظ أن الآثار التكاملية لمدخل التبادل التجاري ظلت محدودة جداً. وإذا اتخذنا معياراً لقياس هذا الأثر، متمثل بنسبة التجارة البينية بين الأقطار العربية إلى مجموع تجارتها الخارجية مع العالم كله، فان هذا المعيار يؤكد ضالة هذه النسبة .

وتاريخياً شكل مدخل التبادل التجاري القاسم المشترك لكافة الاتفاقيات الاقتصادية الشمولية والثنائية. ويعد هذا المدخل الخطوة الأولى في بناء صرح التكامل الاقتصادي طبقاً لنظرية المراحل المعروفة في الاقتصاد الرأسمالي التي تبدأ بمنطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة، ثم الاتحاد الاقتصادي ثم الاندماج والوحدة الاقتصادية. وقد قام الاتحاد الأوروبي بتطبيق هذه المراحل بكل شروطها وانتقل تدريجياً من مرحلة إلى أخرى بعد استكمال نجاحها كلياً إلى أن وصل عبر اتفاقية ماسترخت إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

لقد تبنى العرب مدخل التبادل منذ عام 1953 حتى الآن، وكانت النتيجة أن تعمقت الاختلالات وزادت حدة تبعية الاقتصادات العربية وزادت درجة انفتاحها الانكشافي وتعرض المصير الاقتصادي العربي لتهديدات حقيقية وأصبحت الاقتصادات العربية مهددة بأطول وأعمق اختراق وانكشاف متعدد الألوان والأشكال .

وفي ظل مدخل التبادل بات مستقبل الاقتصاد العربي محاطاً بشبكة من المقيدات، وباتت الاقتصادات العربية تعاني من انفتاح انكشافي واسع النطاق. وهذا ما ولد الإحباط بالاتفاقيات التجارية العربية الشمولية وبالمدخل التجاري الذي تبنته تلك الاقتصادات، مما دفع عدد من الاقتصادات العربية لعقد الاتفاقيات الثنائية كوسيلة بديلة، بسبب عدم فاعلية الاتفاقيات الجماعية وما رافقها من إحباط وتدني مستوى التنفيذ.

لذا تعد الاتفاقيات التجارية الثنائية اليوم العمود الفقري لنظام العلاقات التجارية بين الدول العربية رغم كثرة الاتفاقيات الجماعية والمتعددة الأطراف .

وباتت الدول العربية تفضل المدخل التجاري الثنائي ذات النتائج المباشرة الملموسة السريعة في مقابل التباطؤ والتسويف وفقدان الإرادة السياسية في العمل العربي الجماعي وخاصة ذات المحتوى التكاملي منه.

ومع ظهور منظمة التجارة العالمية، انهار نظام العلاقات التجارية العربية الثنائي القائم على المزايا التفضيلية الذي يشكل العمود الفقري لكل نظام العلاقات التجارية العربية، مما أدى إلى التوجه مرة أخرى نحو الاتفاقيات الجماعية وتشكيل مناطق التجارة الحرة الجماعية.

وبذلك أصبحت الدول العربية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية أو التي تفكر في الانضمام إليها أمام خيارين لإعادة هندسة علاقاتها التجارية .

خيار الرضوخ لأحكام الانفتاح الانكشافي القسري أمام دول العالم، وخيار بناء تكتل سواء عبر مناطق التجارة الحرة أو الجدار الجمركي أو السوق المشتركة التي تتميز بحرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء فيه. وفي حالة تكوين تكتل حقيقي، فان دول التكتل تتمكن من تجاوز مبدأ الدولة الأكثر رعاية طبقاً للمادة 24 من اتفاقية الجات التي أجازت تشكيل التكتلات وأجازت منح دول التكتل مزايا لبعضها البعض دون أن تعمم هذه المزايا على باقي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية .

أن الاهتمام بهذا المدخل كقاسم مشترك للاتفاقيات الإقليمية والمتعددة الأطراف الجماعية جعل مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك تنصب حول إقامة مناطق التجارة الحرة دون الاهتمام الكافي بالمراحل المتبقية من مراحل التكامل الاقتصادي العربي كمرحلة بناء الجدار الجمركي الموحد ومرحلة السوق المشتركة، ثم السوق الموحدة ثم الاتحاد الاقتصادي وخير مثال على ذلك فان السوق العربية المشتركة المقامة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لا تزال

عند منطقة التجارة الحرة ولم تنتقل بعد بشكل جدي إلى مرحلة الجدار الجمركي الموحد بالرغم من مضي حوالي أربعون سنة على قرار السوق العربية المشتركة.

لقد تجاهل مدخل التبادل التجاري اختلالات الاقتصادات العربية واختلالات هياكلها الإنتاجية، وانطلق من الواقع دون أن يسهم في تغييره، وبذلك تم تحويل قضية التكامل الاقتصادي العربي إلى قضية ذات أبعاد ومصالح تجارية. ورغم مشروعية هذه المصالح إلا أن قضية التكامل الاقتصادي العربي هي ابعد بكثير في مراميها من تلك المصالح. وعليه يمكن تشخيص الإخفاقات الآتية من خلال تبني هذا المدخل:

1- أن تبني هذا المدخل لم يسهم في تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي وتحديداً تصحيح مساهمات القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي.

2- أن تبني هذا المدخل عمق من الانكشاف الاقتصادي العربي وعمق من روابط التبعية الاقتصادية للخارج.

3- أن تبني هذا المدخل لم سهم في تصحيح اختلالات التجارة العربية الخارجية والبينية.

4- أن تبني هذا المدخل لم يسهم في معالجة اختلالات هيكل الصادرات والواردات العربية.

5- أن تبني هذا المدخل لم يسهم في تنمية التبادل التجاري العربي البيني.

6- أن تبني هذا المدخل أدى إلى اندماج العديد من الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي من موقع متخلف وكأطراف ومجتمعات طرفية تؤدي واجبات محددة طبقاً لتقسيم العمل العالمي.

7- أن تبني هذا المدخل لم يسهم في تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصاديات العربية ولاسيما الإنتاجي منه.

8- أن تبني هذا المدخل لم يسهم في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي خطوات متقدمة أكثر من مرحلة منطقة التجارة الحرة.

9- أن تبني هذا المدخل زاد من انفتاح الأسواق العربية لتصريف واستيعاب السلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية.

10- أن تبني هذا المدخل لم يمكن الاقتصادات العربية من الخلاص من المستوى المتدني لتنميتها.

11- أن هذا المدخل لم يحسم التناقض بين مهمات التكامل الاقتصادي العربي الإستراتيجية ومهمات الاندماج في السوق العالمية عبر تحرير التجارة العربية.

12- أن هذا المدخل لم يسهم في بناء القاعدة الاقتصادية والتكنولوجية العربية باعتبارها السياج الواقي للأمن الاقتصادي العربي.

وإزاء هذه الإخفاقات بادر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في أيلول 1995 بإصدار قرار بإعداد مشروع تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل الجاري بين الدول العربية. وقد اقر المجلس هذا المشروع عام 1997 بقراره المرقم (13170).

ويهدف البرنامج إلى تحرير المبادلات التجارية العربية البينية على مراحل سنوية متدرجة (10٪ إعفاء من الرسوم الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية بما فيها الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل) طبقاً لجدول زمني مدته عشرة سنوات ينتهي في عام 2007 ثم قلص البرنامج إلى 2005.

والجدير بالملاحظة أن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية هي اتفاقية سلعية تنص بشكل مباشر على إقامة منطقة تجارة حرة ولم يكن في نصوص الاتفاقية إقامة الجدار الجمركي الموحد.

واشترطت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية توافر ما لا يقل عن 40٪ قيمة مضافة عربية لكي تتمتع السلعة بالإعفاء، كما تشترط قواعد منشأ عربية يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

ولا تنص الاتفاقية صراحة على الانتهاء بمنطقة تجارة حرة عربية خلال فترة زمنية، وجاء تحديد الفترة الزمنية للانتهاء من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشرة سنوات تنتهي بنهاية عام 2007 لكي تنسجم مع مرجعيات الجات الواردة في المادة 24 بشأن الترتيبات التكاملية الإقليمية وعدم تعميم مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

كما أن الاتفاقية لم تعالج منتجات المناطق الصناعية الحرة في تحرير التبادل التجاري، كما يلاحظ تزامن ظهور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع تزايد التوجه العربي نحو تدعيم دعائم الثنائية لإقامة مناطق التجارة الحرة. وجاء هذا التوجه بسبب إخفاقات الاتفاقيات الجماعية والخوف من إخفاق جديد يضاف إلى الإخفاقات السابقة.

ولقد تزامن انضمام الدول العربية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومع ترسيخ دعائم الثنائية لإقامة مناطق التجارة الحرة الثنائية، وخاصة وأن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية تجيز للدول العربية الأعضاء التعامل فيما بينها بما يسبق البرنامج الزمني المتفق عليه، وبالتالي تستطيع تبادل منافع الاتفاقيات الثنائية .

وابرز ما يلاحظ على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بقراره المرقم 848 من 1981

ودخلت حيز التنفيذ عام 1982 إنها ليست اتفاقية تكاملية وأن نصت على حيوية التكامل الاقتصادي في ديباجتها. فهذه الاتفاقية لا تستهدف الوصول بالمنطقة الحرة إلى منطقة جمركية موحدة، إذ تعتبر المبادئ المتفق عليها في الاتفاقية حد أدنى للتعاون التجاري بين الدول العربية الأطراف في الاتفاقية وبالتالي فان ما يزيد عن ذلك يكون من شأن اتفاقيات أخرى.

ثانياً :ـ التأصيل التاريخي لمدخل تحرير المبادلات التجارية العربية :ـ

يشكل مدخل تحرير المبادلات التجارية من الناحية النظرية الخطوة الأولى في بناء التكامل الاقتصادي بين دول مجموعة إقليمية ترغب في تحقيق تعاون اقتصادي يصل في نهاية الأمر إلى تحقيق الوحدة لاقتصادية فيما بينها. وذلك طبقاً لنظرية المراحل المتدرجة للتكامل الاقتصادي التي تبدأ من منطقة التجارة الحرة أي تحرير المبادلات التجارية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية، مروراً بالاتحاد الجمركي الذي يفترض توحيد الجدار الجمركي تجاه العالم الخارجي، والسوق المشتركة التي تضيف حرية انتقال عناصر الإنتاج ورأس المال إلى حرية حركة السلع، وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادي الذي يهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية القطرية والخارجية وإلى الوحدة الاقتصادية والاندماج الاقتصادي، كأعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، حيث يتم توحيد المؤسسات والتشريعات والقوانين والسياسات المالية والنقدية والاقتصادية.

ويمكن القول بأن المدخل التبادلي ارتبط أساساً وتاريخياً بنمط الإنتاج الرأسمالي، كما أن المفهوم ذاته ينسجم مع قاعدة أساسية من قواعد الرأسمالية وهي قاعدة توسيع الأسواق خارجياً مع تعميقها داخلياً. عدم توسيع الأسواق الخارجية يشكل عاملاً معوقاً للنمو الرأسمالي.

وقد حقق هذا المدخل نجاحاً ملحوظاً في تجربة الدول الرأسمالية في التكامل الاقتصادي خاصة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي أنشأتها معاهدة

روما 1957. ونسجت الدول النامية على منوال التجربة الأوروبية، وكانت مجموعة الدول العربية من أولى مجموعات الدول النامية التي اعتمدت المدخل التبادلي في تكاملها الاقتصادي، وكان ذلك واضحاً في الاتفاقيات الاقتصادية الجماعية العربية الرامية للتحرير المتعدد الأطراف للمبادلات التجارية العربية والتي عقدت منذ بداية الخمسينات.

فكان تحرير المبادلات التجارية ما بين الدول العربية في مقدمة مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها، وعقدت أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري فيما بينها عام 1953 وهي اتفاقية بشأن تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية، وهذه الاتفاقية جاءت تحقيقاً لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية من وجوب قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة في الشئون الاقتصادية والمالية بما في ذلك تسهيل التبادل التجاري والجمارك وأمور الزراعة والصناعة .

ثم جاءت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي صادق عليها المجلس الاقتصادي عام 1957 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1964 لتشكل نقلة نوعية في العمل الاقتصادي العربي المشترك إذ ارتفعت به من مستوى التعاون الاقتصادي والتعامل التفضيلي إلى مستوى الوحدة الاقتصادية العربية الكاملة وتحقيقها بصورة متدرجة بدء من إطلاق حرية المبادلات التجارية للبضائع والمنتجات العربية والأجنبية وإقامة منطقة جمركية واحدة ومن ثم اتحاد اقتصادي بتوحيد سياسة الاستيراد والتصدير وتنسيق السياسات النقدية والمالية والزراعية والصناعية والتجارة الداخلية وتنسيق تشريعات الضرائب والرسوم الحكومية والعمل والضمان الاجتماعي وصولاً إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية المنشودة والمنصوص عليها في ديباجة الاتفاقية وفي نص المادة الأولى من الاتفاقية. ولتحقيق المرحلة الأولى من التكامل الاقتصادي وهي حرية التبادل التجاري وإقامة منطقة تجارة حرة

بين الأطراف في الاتفاقية انشأ مجلس الوحدة الاقتصادي السوق العربية المشتركة بموجب قراره رقم 17 بتاريخ 13/ 8/ 1964 يتم انجازها في 1/ 1/ 1971 وقد اقتصر قرار إنشاء السوق على تحرير المبادلات التجارية وفق جدول زمني معين للبضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية ولم يتطرق القرار إلى توحيد التعريفة الجمركية كجزء مكمل للسوق المشتركة إلا في قراره رقم 411 لسنة 1970 الذي أضاف فصلاً جديداً إلى قرار إنشاء السوق "التعريفة الجمركية الموحدة" يكون البدء في تنفيذها في 1/ 1/ 1972 .

وقد اشترط قرار السوق لتحرير السلع العربية أن تكون مصحوبة بشهادة منشأ تنص على أن "نسبة المواد الأولية واليد العاملة المحلية تؤلف أربعين في 40٪ على الأقل من كلفة الإنتاج الكلية" ولم يشر القرار إلى نسبة المكون العربية في صناعة التجميع العربية التي أشارت إليها اتفاقية عام 1953 .

ويمكن اعتبار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وتعديلاتها أول اتفاقية تتضمن المراحل الخمسة لنظرية بيلابلاسا. ثم جاءت اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية التي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره المرقم 848 في 12/ 7/ 1981 والتي تضمنت إقامة منطقة تجارة حرة، حيث نصت على تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم الجمركية وكافة القيود المختلفة المفروض على ذلك التبادل. كما إنها نصت على الربط بين إنتاج السلع وتبادلها.

وتهدف هذه الاتفاقية أصلاً إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية، مع توفير حد أدنى موحد ومناسب من الحماية، كخطوة أولى في التكامل الاقتصادي، ولا تستهدف الوصول بهذه المنطقة إلى منطقة جمركية موحدة، إذ تعتبر المبادئ المتفق عليها في الاتفاقية حد أدنى للتعاون التجاري بين الدول الأطراف. وبالتالي فان ما زيد عن هذا الحد يكون من شأن اتفاقات أخرى ثنائية أو متعددة الأطراف. وقد

اشترطت الاتفاقية لاعتبار السلعة عربية لأغراض لاتفاقية أن تتوفر فيها قواعد المنشأ، وأن لا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40٪ كحد أدنى بالنسبة لصناعات التجميع العربية، ويقوم المجلس بوضع جدول زمني لزيادة هاتين النسبتين تدريجياً.

ثم اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراره (1317) في دورته 59 بالموافقة على (البرنامج التنفيذي) لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، بهدف الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، حيث تم الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشرة سنوات ابتداء من 1/ 1/ 1998 .

وتم تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات الملائمة بما يتواءم وتحقيق (المنطقة). أما المبادئ الرئيسية التي اقرها المجلس لإقامة مشروع (المنطقة) فهي :-

- تفعيل (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية) من خلال (برنامج تنفيذي) لها، بهدف الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية، وتكون الاتفاقية هي الأساس والإطار القانوني لمشروع (المنطقة).
- أن تتماشى (المنطقة) مع أوضاع احتياجات الدول العربية جميعها.
- أن تتماشى (المنطقة مع أحكام المنطقة العالمية للتجارة WTO وقواعد الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات GATT) .
- أن يشتمل (البرنامج التنفيذي) على خطة عمل وجدول زمني محدد التوقيتات لإنشاء (المنطقة) .

ثالثاً :ـ مدخل تحرير المبادلات التجارية العربية ومدى ملائمته لطبيعة الإنتاج العربية :

اعتمدت الاتفاقيات الاقتصادية العربية الشمولية مدخل تحرير المبادلات التجارية لتحقيق أهدافها التكاملية، وقد كان هدف تحرير المبادلات التجارية هدفاً قائماً بذاته في بعضها (كاتفاقية تسهيل التبادل التجاري لعام 1953) واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية 1981 حيث أناطت الاتفاقية الأخيرة مهمة تحقيق ما هو ابعد من تحرير المبادلات التجارية إلى اتفاقيات أخرى بينما تضمنت اتفاقيات أخرى كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة كافة مراحل التكامل الكلاسيكية .

ورغم تعدد هذه الاتفاقيات، إلا أن الدول العربية لم تتمكن حتى الآن من تحقيق المرحلة الأولى من مراحل التكامل الاقتصادي، فاعتماد المدخل التبادلي يفترض زيادة مستمرة في نسبة المبادلات التجارية داخل المجموعة وهذا ما لم يتحقق في إطار المجموعة العربية. ولاشك أن هناك مجموعة من العوامل قد ساهمت في عرقلة تحقيق الخطوة الأولى من التكامل الاقتصادي وإقامة منطقة تجارة حرة وبالتالي توسيع السوق العربية أمام المنتجات العربية المنشأ .

وفي ضوء هذا الفشل لا يمكن اعتبار المدخل التبادلي مدخلاً مناسباً، وبالتالي لابد من التخلي عنه لصالح مداخل تكاملية جديدة، حيث لازالت تعترض تطبيقه صعوبات عديدة.

ولكن من الناحية النظرية يعد المدخل التبادلي مدخل مناسب في ظل شروط موضوعية معينة وأن تعدم توفر هذه الشروط يجعل المدخل التبادلي غير مناسب لعملية التكامل الاقتصادي، وبالتالي يفترض ضرورة البحث عن مداخل تكاملية تتلاءم والشروط الموضوعية لكل مجموعة دولية .

لاشك أن المدخل التبادلي لا يمكن اعتباره خاطئاً في حد ذاته بل هو سليم في حالة توفر شروطه الموضوعية، ولكنه مدخل لا يتلاءم وطبيعة نمط وهياكل الإنتاج السائدة في الدول العربية. فتبنى المدخل التبادلي في المحيط العربي يدفع باتجاه الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ويجعل من الاقتصادات العربية تعمل لصالح مراكز الرأسمالية العالمية، وهذا ما أوضحته التجارب العربية، إذ كان من نتائجها زيادة اندماج الاقتصادات العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي على حساب التكامل الاقتصادي العربي المستقل. فالمدخل التبادلي في الإطار العربي ليس فقط غير مناسب وإنما يؤدي إلى زيادة تهميش هذه الاقتصادات عن محيطها العربي واندماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالي. وهذا ليس نتيجة خلل في المدخل التبادلي وإنما في شروطه الموضوعية.

فالخلل لا يكمن إذن في المدخل التبادلي ذاته لان نجاحه أو فشله يعتمد على طبيعة نمط الإنتاج السائد وعلى مدى تطور القواعد الإنتاجية. فهذا المدخل ينجح في الأنماط الإنتاجية المستقلة ولكنه يفشل في الأنماط التبعية.

واليوم فان كافة الاتفاقيات التجارية العربية تواجه العديد من المعوقات التي تحد من فاعليتها ودورها في تنمية وتطوير التجارة العربية البينية. ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا أن تلك المعوقات هي ذاتها التي تجعل من التجارة العربية البينية تجارة هامشية:-

1- الضعف البنيوي للقواعد الإنتاجية العربية وقصورها عن تحقيق الانسجام الضروري بين العرض والطلب.
2- غياب التنسيق الصناعي على أسس اقتصادية سليمة، بين الأقطار العربية واستمرار تراكم الانعكاسات السلبية الناجمة عن ترسيخ نهج إقامة صناعات متماثلة ومتزاحمة مما يقضي في النهاية إلى النزوع نحو إتباع الأساليب الحمائية التي تحول دون تبادل السلع العربية المتماثلة.

3- عدم اهتمام الأقطار العربية بالحماية للمنتجات العربية، وتخلي بعضها عن السيطرة على تجارتها الخارجية رغبة منها في إتباع سياسات الانفتاح، مما أتاح للسلع الأجنبية التدفق إلى الأسواق العربية بكميات هائلة، الأمر الذي افقد الكثير من السلع العربية قدرتها التنافسية في أسواقها التقليدية، وذلك تحت وطأة منافسة تلك السلع التي ترد إلى المنطقة العربية بأسماء تجارية شتى.

4- وحتى التنمية القطرية التي تعتمد سياسة التصنيع لإحلال الواردات لن تغير في الأمر شيئاً بل أن الذي تغير هو هيكل المستوردات من المنتجات الصناعية حيث أصبح يشمل سلعاً استهلاكية واستثمارية ووسيطة.

5- النقطة الجوهرية التي يجب الالتفات إليها وهي أن تحرير المبادلات التجارية أي إقامة مناطق التجارة الحرة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري في ظل هياكل إنتاج متطورة وفي ظل قاعدة إنتاجية صناعية وتكنولوجية متطورة، وأن ضعف هذه الهياكل وتلك القاعدة أدى إلى تدهور نسب التبادل التجاري العربي البيني.

6- ساهم عدم التزام الأطراف المتعاقدة بقواعد تحرير المبادلات التجارية والقفز فوق الواقع في عدم بلورة منطقة تجارة حرة عربية متكاملة حتى الوقت الحاضر، لذلك لم يتحقق في الواقع تحرير المبادلات التجارية على النطاق العربي الجماعي.

7- أن ضعف قاعدة الإنتاج الصناعي أدى إلى محدودية السع الداخلة في عملية تحرير المبادلات التجارية، وإذا أضفنا إلى ذلك تشابه مفردات الإنتاج في أقطار منطقة التجارة الحرة لجد أن صادرات المنطقة لابد وأن تتجه خارج المنطقة حيث أن السوق المحلي لدول المنطقة لا يستطيع أن يستوعب الإنتاج المتشابه.

8- ومن دواعي فشل مدخل تحرير المبادلات التجارية عدم استكمال شروط الانتقال من مرحلة لأخرى. وهذا ما أدى إلى تعثر مرحلية التكامل والتجاوز على هذه المرحلية .

9- عدم الجدية في تنفيذ القرارات التي تتم الموافق عليها وكثرة الاستثناءات التي تحتويها مناطق التجارة الحرة فضلاً عن كثرة طلبات الدول لاستثناء سلعها من قواعد التحرير.

وفي ضوء ما تقدم نرى بأن ضعف دور الاتفاقيات التجارية العربية الجماعية وبالتالي تدني مستويات التجارة البينية، إنما هو انعكاس لسلبيات الواقع الراهن للهياكل الإنتاجية القائمة في الأقطار العربية ولتبعية الاقتصاد العربي لاقتصاديات الدول الصناعية الرأسمالية، إذ تعتبر هذه الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان من ابرز الأسواق المستقطبة للتجارة الخارجية العربية.

ولا يعني ذلك أن هذا الواقع غير قابل للتغيير، فالإمكانات والطاقات ووسائل الارتقاء إلى مستويات أفضل ليست قليلة في الوطن العربي، ولا يعوزها سوى حسن الاستخدام، والتصدي بجدية وتصميم لتصحيح مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك، وللتخلص من سلبيات الخلل الموروث عن حقبة التفكك. وعلى الرغم من أن الاتفاقيات التجارية العربية الجماعية تتسم بدورها المحدود في تنمية التجارة العربية البينية وبخاصة في مجال السلع الصناعية، فإنها تبقى وسيلة ضرورية في مجال تنظيم العلاقات التجارية بين أطرافها وتنشيط تبادل المتاح من السلع القابلة للتبادل.

ومع التسليم بأهمية مدخل تحرير المبادلات التجارية العربية في تنظيم العلاقات التجارية بين الدول العربية، فان المدخل الإنتاجي بمعناه الواسع ومقوماته الفعلية هو الصيغة الأجدى في تخطي العقبات التي تواجه مدخل التبادل التجاري العربي والأكثر فاعلية في خلق التجارة على مستوى المنطقة، وما من شك أن تحقيق هذا يتطلب تضافر الجهود العربية لدعم وتعزيز وتعميق هذا المدخل الإنتاجي وجعله كياناً متماسكاً قادراً على مواجهة المتغيرات الاقتصادية العربية والدولية.

مصادر الفصل السادس

1- برهان الدجاني. "**تطوير النظام العربي للتجارة في ضوء اتفاقية الجات والمتغيرات الدولية**"، ورقة عمل قدمت إلى ندوة فاءة التجارة العربية 25-29 حزيران 1995، ص 55-64.

2- حميد الجميلي. **مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك 1945-1995** بيت الحكمة، 2001، ص 1-25 .

3- عبدالرحمن السجباني. "**تحرير التبادل التجاري العربي**: منطقة التجارة الحرة العربية"، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 13، أيلول 1997، ص 67-68.

4- **المادة 24 من اتفاقية الكات** الأصلية لعام 1947 .

5- **نصت الفقرة (9) من المادة ثانياً من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** على بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما سبق الجدول الزمني للبرنامج .

6- الأمانة العامة للجامعة العربية، **الإدارة العامة للشئون الاقتصادية؟**، تونس، 1981، انظر ديباجة اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره المرقم 848 في عام 1981 .

7- معتصم سليمان، "**المدخل التبادلي في التكامل الاقتصادي العربي**"، بحث مقدم إلى المؤتمر الحادي عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الدار البيضاء، 1989، ص 6.

8- معتصم سليمان؟ **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين الشروط والالتزامات، الجامعة العربية**، إدارة المال والتجارة والاستثمار، منشور في مؤسسة البيان للطباعة والنشر، الانترنت، ص 2-5، إلى 5-5 .

9- انظر بهذا الخصوص **تقارير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وجمعية رجال الأعمال المصرية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة الزراعية العربية المنشورة في جريدة البيان الإماراتية على الانترنت بتاريخ 10/ 7/ 2002 .**

الفصل السابع
خصائص ومرجعيات نظام العلاقات التجارية العربية

أولاً :- موقع الاتفاقيات التجارية لإقامة مناطق التجارة الحرة في نظام العلاقات التجارية العربية

ثانياً:- إشكاليات نظام العلاقات التجارية العربية

ثالثاً :- إعادة هندسة نظام العلاقات التجارية العربية

رابعاً:- إشكاليات اتفاقيات مناطق التجارة الحرة العربية

خامساً:- الاستنتاجات

الفصل السابع

خصائص ومرجعيات نظام العلاقات التجارية العربية

أولاً :ـ موقع الاتفاقيات التجارية في نظام العلاقات التجارية العربية

يشكل مدخل التبادل التجاري تاريخياً القاسم المشترك لكل الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والجماعية والمتعددة الأطراف ويعود تاريخ هذا المدخل إلى 1953 عندما وقعت الاتفاقية العربية لسهيل تجارة الترانزيت واتفاقية تحويل المدفوعات ثم قرار السوق العربية المشتركة عام 1964.

ويقوم نظام العلاقات التجارية بين الدول العربية على عدد من المرجعيات أهمها مرجعية الاتفاقيات التجارية المنظمة لهذه العلاقات. وتعد الاتفاقيات الثنائية أهم هذه الاتفاقيات. وتقف إلى جانبها اتفاقيات متعددة الأطراف منها ما تقادم ومنها ما تساقط، ومنها ما تعثر، ومنها ما طواه النسيان، ومنها ما وضع على رفوف العمل الاقتصادي العربي المشترك، ومنها ما أعيدت الحياة إليه بعد وضعه بعبوات محلية جيدة الصنع والإخراج وتم تسويقه عربياً على أساس انه يلبي متطلبات العصر ويواكب التطورات المعاصرة.

أما بشأن اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فقد جاءت مستندة إلى مرجعيات الجات واتفاقيات جولة أوروغواي التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية.

والدول العربية كانت دوماً تسعى لتثبيت دعائم الثنائية بتفضيل آلية عقد الاتفاقيات الثنائية على آلية الاتفاقيات الجماعية، وأسباب هذا التفضيل معروفة، فالاتفاقيات الثنائية تتميز بنتائجها الملموسة السريعة بينما الاتفاقيات الجماعية والمتعددة الأطراف تتميز بنتائجها البطيئة غير المضمونة.

وفي إطار الاتفاقيات الثنائية بإمكان أي دولتين عربيتين أن يتبادلا منافع ومصالح اقتصادية فيما بينهما، ومما يوفر لكل منهما مكسباً محدداً تبتغيه وتتألف المنافع والمكاسب من خلال هذه الاتفاقيات من خليط من العناصر الاقتصادية والسياسية والإعلامية. فقد يكون الهدف استراتيجياً يتمثل في مكاسب سياسية بتقريب دولة ما من دولة أخرى ، مقابل تأمين منافع ومصالح مادية لها.

والجدير بالملاحظة انه قلما بنيت الاتفاقيات الثنائية على مجرد منافع ومصالح اقتصادية، فالدول قد تتوخى مكاسب سياسية تحققها من خلال عقد اتفاقية ثنائية على أمل أن تتحقق المكاسب الاقتصادية لاحقاً.

لقد وجدت كل من سورية ومصر العراق والأردن في الاتفاقيات الثنائية الهادفة إلى إقامة منطقة تجارة حرة ما يحقق أهدافها الاقتصادية والسياسية. إذ من الواضح أن كل دولة عربية تسعى لتحرير التجارة مع الدول العربية التي يوجد توافق معها في التجارة الخارجية، أو بمعنى آخر تسعى لتحرير التجارة من دون وقوع أضرار لبعض قطاعاتها الاقتصادية وتقليص تلك الإضرار أن وقعت إلى أدنى مستوى ممكن.

ولكن التحفظ الشديد على الاتفاقيات الثنائية لإقامة منطقة التجارة الحرة على المستوى الثنائي بين أي دولتين ينبع من كون وضع تحرير التجارة كهدف وليس كمرحلة انتقالية باتجاه الوصول إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة ومن ثم إلى الاتحاد الاقتصادي .

ومثل هذا التوجه يخلق حالة من التباطؤ خاصة مع غياب البرنامج الزمني لتنفيذ المراحل اللاحقة لإقامة منطقة التجارة الحرة. والجدير بالملاحظة لن معظم الاتفاقيات الثنائية لا تتضمن محتوى تكاملياً محدد الأهداف، بل هي قاصرة على تحرير التبادل التجاري الجزئي. ففي حالة عدم وجود مراحل أخرى بعد تحرير

التجارة ينبغي الاستعداد لها بالإسراع في تحرير التجارة البينية بين الدولتين المتعاقدتين. تحصل عملية التباطؤ وتحقيق المصالح الاقتصادي القطرية.

كما أن وضع تحرير التجارة السلعية كهدف نهائي هو أمر وهدف متواضع قياساً بأهداف التكامل الأخرى المتعلقة بحرية انتقال عناصر الإنتاج في إطار السوق المشتركة.

وهذا ما يستدعى تطوير الاتفاقيات الثنائية لإقامة مناطق التجارة الحرة لتوسيع قاعدتها الجغرافية لتشمل أكثر من دولتين. ثم لإضافة بعد أو محتوى تكاملي لهذه الاتفاقيات كالجدار الجمركي الموحد والسوق المشتركة وبقية المراحل اللاحقة.

ونؤكد أن توجه عدد من الدول العربية لإنشاء مناطق تجارة حرة ثنائية لا ينطلق من مرجعيات هندسة النظام التجاري العربي وإنما جاء استجابة لضغوط العولمة والتحررية الاقتصادية الجديدة. ولم يأت استجابة لأهمية إعادة الحيوية لمسيرة العمل الاقتصادي التكاملي، وللإسهام الفعال في تحقيق التكامل التجاري العربي.

وذا كان مدخل التبادل التجاري يقوم على قاعدة توسيع الأسواق الخارجية مع تعميقها داخلياً، فذلك صحيح بالنسبة للاقتصادات التي قطعت شوطاً في بناء القاعدة الاقتصادية المحركة للتبادل التجاري. أما بالنسبة للاقتصادات التي تتميز بضعف قاعدتها الإنتاجية واعتماد هيكلها التصديري على سلعة أو عدد محدود من السلع خاصة الأولية منها. فان تبني مدخل التبادل التجاري لا يؤدي إلى نتائج حاسمة، بل ربما يعمق من تلك الاختلالات ويزيد من ضعف تلك القاعدة. وعليه فالخلل ليس في المدخل التجاري لان نجاح هذا المدخل يستوجب شروطاً موضوعية، وغياب هذه الشروط يؤدي حتماً إلى تواضع منجزاته ومحدوديتها.

وفضلاً عن تغير الظروف والشروط الموضوعية التي تجعل مدخل التبادل التجاري مدخلاً غير مناسب، فان هناك معوقات خارج إطار عمل المدخل تحد من فاعليته. وعربياً تركزت هذه المعوقات بالاتي:-

1- فقدان الإرادة السياسية لتقبل المدخل خاصة إذا كان يؤدي إلى تكامل أعمق.

2- القرارات غير الملزمة التي تتخذ في إطار المدخل وعدم التزام الدول بتنفيذها.

3- القفز فوق متطلبات المدخل الوظيفة والفنية والقانونية والاقتصادية.

4- فقدان الإطار المؤسسي اللازم لتنفيذ أهداف ومراحل المدخل.

ونتيجة لفقدان الشروط الموضوعية لعمل هذا المدخل، فضلاً عن المعوقات أعلاه فقد أدى تطبيق هذا المدخل عربياً عبر الاتفاقيات الجماعية إلى نتائج معاكسة لما كان مؤملاً أن يحققه، فقد تعمق اندماج الاقتصادات العربية التبعي بالاقتصاد العالمي وزادت الاختلالات الاقتصادية عما كانت عليه وزاد الانفتاح في الاقتصاد العربي.

ومن شواهد تثبيت دعائم الثنائية الجديدة في مقابل تباطؤ التوجه نحو الاتفاقيات الجماعية شهد العام 1998 وهو عام بدء تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مساعي حكومية اتجهت نحو عقد اتفاقيات ثنائية لإقامة مناطق تجارة حرة بشروط تدريجية أو فورية في حين أن هذا العام كان المفروض أن يؤشر انحسار الثنائية .

ولعل ابرز مؤشرات الإحباط التي رافقت الاتفاقيات التجارية الجماعية انه بعد مضي أكثر من خمسين عاماً على تبني مدخل الاتفاقيات الجماعية كانت النتائج الاقتصادية مخيبة للآمال العربية المعقودة عليها.

ففي ظل الاتفاقيات التجارية الجماعية زاد الانفتاح الانكشافي، وفشلت هذه الاتفاقيات في تعميق الجانب الوظيفي للعمل الاقتصادي العربي المشترك وفي توثيق الخيط الاقتصادي العربي المتصل بين الوحدات الاقتصادية القطرية .

وفي ظل الاتفاقيات التجارية العربية الجماعية بات ملف العمل الاقتصادي العربي المشترك مهدداً بالإغلاق. وأصبحت الاقتصادات العربية في ظل تلك الاتفاقيات أكثر انكشافاً وأعمق اختراقاً. وأصبحت هياكلها الإنتاجية أكثر اختلالاً وتشوهاً، وباتت تلك الاقتصادات بمثابة دوائر اقتصادية متقاطعة في ما بينها ومتكاملة دولياً. وباتت بأطول اختراق وانكشاف متعدد الألوان والأشكال، وباتت أسوار الأمن الاقتصادي العربي بكل أنواعه أكثر انخفاضاً. وباتت هياكل الصادرات والواردات العربية أكثر تشوهاً واختلالاً. وباتت اتجاهات التجارة العربية أكثر ارتباطاً بالعالم الخارجي .

وبعد كل هذه المدة من عمل العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي بدا عام 1945 باتت منجزات التنمية العربية محدودة الوزن والأثر، ولا تشكل نقلة نوعية في الجهود العربية الرامية لتصحيح موقع الاقتصاد العربي في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، ولم تجسد تلك المنجزات الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية، ولم تتمكن من زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي، ولم تتمكن من زيادة نسب التبادل التجاري البيني، ولم تتمكن من تعلية أسوار الأمن الاقتصادي العربي فظلت شديدة الانخفاض قابلة للتسور. وباتت الاقتصادات العربية من أكثر الاقتصادات انكشافاً واختراقاً .

هذه هي صورة الاقتصادات العربية في ظل الاتفاقيات التجارية الجماعية والثنائية نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، صورة لا تتلاءم مع الإمكانات العربية ولا مع الطموحات العربية ولا مع القدرات العربية ولا تتلاءم مع الجهد والمال الذي بذل طوال الخمسين سنة الماضية .

لقد أدركت الاقتصادات العربية بان المضي في المنهج القائم على الاتفاقيات التجارية الجماعية مع تدني حدود الإرادة السياسية لتفعيل تلك الاتفاقيات، وخلو الكثير من هذه الاتفاقيات من المحتوى التكاملي وعنصر الإلزام والمرحلية الواضحة يؤدي إلى تعميق تلك الاختلافات التي وسمت الاقتصاد العربي. فاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة ظلا معطلين بسبب تدني حدود الإرادة السياسية، أما اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي ممثلاً باتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي صادق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره المرقم 1317 في 1997 فهي الأخرى ولدت ميتة نتيجة خلوها من المحتوى التكاملي، وهي أصلاً اتفاقية سلعية وليست اتفاقية تكاملية، لأنها تقف عند مرحلة منطقة التجارة الحرة ولا تتضمن أي فقرة واضحة بخصوص تشكيل الجدار الجمركي الموحد. هذا فضلاً عن تزايد الشكوك في مدى التزام الدول الأعضاء في تحرير السلع المتبادلة من الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية كافة بحلول عام 2007 بسبب قوائم الاستثناء التي بلغت 600 سلعة لعشر دول فقط.

لقد أدى مدخل التبادل التجاري إلى توسيع الأسواق وتعميقها داخلياً ولكن في الدول التي قطعت شوطاً في بناء هياكلها الإنتاجية في تحريك عناصر النمو عبر تبني هذا المدخل، وهي دول الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للدول التي مازالت تتسم باختلال هياكلها الإنتاجية واختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي فان تبني مدخل التبادل التجاري قاد إلى نتائج سلبية عمقت من تلك الاختلالات، وزادت من انكشاف تلك الاقتصادات، وأسهمت في تصدع القاعدة الاقتصادية لتلك الاقتصادات.

ولنا في الاقتصاد العربي من المؤشرات ما يؤكد ذلك. فلا تزال القطاعات الإنتاجية تسهم مساهمة متواضعة في توليد الناتج المحلي الإجمالي، إذ لا تزيد

مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي عن 10.5٪ ولا تزال مساهمة القطاع الزراعي العربي بحدود 6٪ .

ولا تزال الفجوة الغذائية آخذة في الاتساع. ومازالت الفجوة الزراعية في اتساع هي الأخرى. ومازالت نسبة مساهمة المعدات وآلات النقل والمكائن متدنية وبحدود 13٪ في توليد القيمة المضافة للصناعة التحويلية. ولا تزال 63٪ من الصادرات العربية تتجه إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان. وأن، هذه المجموعة الدولية تورد للوطن العربي 60٪ من وارداته. هذا فضلاً عن اختلال هيكل الواردات وهيكل الصادرات والذي بات سمة مزمنة من سمات الاقتصاد العربي ومازالت نسبة مساهمة الآلات والمعدات في الصادرات العربية لا تزيد عن 3٪ بينما تبلغ النسبة 33٪ في مجال الواردات .

ففي مثل هذا الوضع الاقتصادي يكون من الخطأ توقع نجاح مدخل التبادل التجاري. فاختلال الاقتصاد العربي من العمق بمكان بحيث لا يتمكن مدخل التبادل التجاري من تحقيق أهدافه .

ولاشك أن دعاة مدخل التبدل التجاري كانوا بعيدين عن رؤية عمق اختلالات الاقتصاد العربي، وإلا لما تم الترويج لهذا المدخل .

لذا فالخلل ليس في تبني مدخل التبادل التجاري بقدر ما هو في غياب الشروط الموضوعية اللازمة لنجاح هذا المدخل.

وفضلاً عن غياب الشروط الموضوعية، فان مداخل التبادل التجاري الهادفة إلى تحقيق أهداف تكاملية حقيقية كما هو الحال في قرار السوق العربية المشتركة واجه صعوبات كبيرة بسبب فقدان الإرادة السياسية من جانب العديد من الدول العربية. وتاريخياً فشل مدخل التبادل التجاري الذي تم اعتماده في جميع الاتفاقيات الاقتصادية الشمولية العربية في تحقيق المرحلة أو الخطوة الأولى من عملية التكامل الاقتصادي طبقاً لنظرية المراحل المعروفة في الاقتصاد الدولي التي تبدأ بمنطقة

التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة، ثم الاتحاد الاقتصادي ثم الاندماج والوحدة .

أن هذه العوامل الإحباطية دفعت الدول العربية لتثبيت دعائم الثنائية، أي مدخل الاتفاقيات الثنائية لإقامة مناطق التجارة الحرة العربية الكبرى على أمل أن تتحول جميع مكاسب ومزايا ومنافع هذه الاتفاقيات الثنائية إلى الاتفاقيات الجماعية في مرحلة لاحقة عند توفر الحدود اللازمة للإرادة السياسية لتفعيل تلك الاتفاقيات الجماعية .

لهذه الأسباب كلها أصبح مسوغاً من الناحية الدولية والعربية والموضوعية إعادة هندسة منظومة العلاقات التجارية على وفق مرجعيات الاتفاقيات الثنائية لإقامة مناطق التجارة الحرة.

لذا فان التوجه الثنائي ناتج عن تدني حدود توفر الإرادة السياسية في الاتفاقيات الجماعية كاتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى وناتج عن مرجعيات تلك الاتفاقية المتمثلة بمرجعيات منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري العالمي الجديد الذي تشرف عليه المنظمة.

أن الشك وعدم الثقة بالاتفاقات الاقتصادية التجارية الشمولية وبالمداخل التي تتم عبر التجمع العربي الرسمي قد دفع الكثير من الاقتصادات العربية لتبني مدخل الاتفاقيات الثنائية كوسيلة بديلة عن عدم فاعلية الاتفاقيات الجماعية.

ثانياً :ـ إشكاليات نظام العلاقات التجارية العربية :ـ

يتسم نظام العلاقات التجارية بالعديد من الملامح من أبرزها :-

1- فيما يخص منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بقراره المرقم (1317) في عام 1997 إذ تم الإعلان عن قيام هذه المنطقة .

أن قيام هذه المنطقة ما هو إلا البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين البلاد العربية التي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي عام 1981 ودخلت حيز التنفيذ عام 1982 وظلت هذه الاتفاقية واحدة من الاتفاقيات الموضوعة على رفوف العمل الاقتصادي العربي المشترك إلى أن جاءت موجة العولمة وطوفان منظمة التجارة العالمية والتحررية الاقتصادية الجديدة وموجة الإقليمية الثنائية فأعيدت الحياة إليها بتشكيل وإقرار برنامج تنفيذي لها هو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تضم 19 دولة عربية، لذا فان مؤشراتها المظهرية هي مؤشرات الاقتصاد العربي.

ولو رجعنا إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام 1981 لوجدناها قاصرة كل القصور عن الوصول إلى المحتوى التكاملي الذي يتضمنه قرار السوق العربية المشتركة ذات المحتوى الاقتصادي العربي وذات المرجعية الاقتصادية العربية وذات الهدف التكاملي . لذلك فان قرار السوق العربية المشتركة هو البرنامج التنفيذي لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ذات البعد الاقتصادي الوحدوي الواضح .

أما اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي فهي تهدف إلى إقامة منطقة تجارية حرة وأن تضمنت نصوصاً غير صريحة وخالية من البعد الزمني بشأن الجدار الجمركي الموحد .

بل أن منطقة التجارة الحرة هي الأخرى جاءت خالية من هذا الهدف التكاملي كما أن مرجعية المنطقة هي اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .

ولا نعتقد أن تشكيل منطقة التجارة الحرة في الإطار العربي الجماعي سيطبق بشكله الكامل للاستفادة من المادة (24) من اتفاقية الجات الأصلية، لاسيما وأن قوائم الاستثناء بلغت أكثر من 1300 سلعة والقائمة في تزايد مستمر رغم إعلان الجامعة شكلياً انتهاء عملية الاستثناء .

2- تعد الاتفاقيات الثنائية العمود الفقري لنظام العلاقات التجارية بين الدول العربية برغم كثرة الاتفاقيات الجماعية والمتعددة الأطراف.

فالدول العربية كانت دوماً تفضل المداخل الثنائية ذات النتائج المباشرة الملموسة السريعة في مقابل التباطؤ والتسويف وفقدان الإرادة السياسية في مداخل العمل العربي الجماعي ولاسيما ذات المحتوى التكاملي منه.

3- تتضمن الاتفاقيات الثنائية خليطاً من العناصر الاقتصادية والسياسية وحتى الإعلامية.

وفي إطار هذه الاتفاقيات تتقابل المنافع والتكاليف الاقتصادية والسياسية. فقد يحقق طرف ما منافع اقتصادية مباشرة في حين يحقق طرف آخر منافع سياسية إستراتيجية ذات أبعاد قومية ودولية وحتى قطرية.

ويمكن القول أن الاتفاقيات الثنائية قلما بنيت على مصالح أو منافع اقتصادية بحتة، فالكثير من الدول تتوخى مكاسب غير اقتصادية من خلال توقيع اتفاقية ثنائية.

وفي مثل هذه الاتفاقيات غالباً تفوق المكاسب السياسية الإستراتيجية بكثير المكاسب الاقتصادية.

ومع هذا فان من حق الدولة المتعاقدة أن تحسب حجم الخسارة الاقتصادية وتعمل على تقليصها خلال مدة زمنية محددة وتعظيم المكاسب بالقدر الذي تستطيع.

4- تحفظت بعض الدول العربية على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لخلوها من البعد التكاملي.

5- في ضوء خصائص النظام العربي للتجارة لابد من التأكيد على مدى ربط مدخل إقامة مناطق التجارة الحرة على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف

باعتبارات التكامل. وأول هذه الاعتبارات مدى ارتباط هذا المدخل باعتباره مدخلاً للتبادل التجاري بمرحلية تحقيق التكامل الاقتصادي. وبمعنى آخر هل يقف هذا المدخل عند إقامة منطقة التجارة الحرة أم يذهب إلى تحقيق بقية المراحل على وفق برنامج زمني محدد؟ وثاني هذه الاعتبارات دور هذا المدخل في تصحيح اختلاف الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للأطراف المتعاقدة ودوره في تصحيح اختلالات هيكل التجارة الخارجية لتلك الأطراف المتعاقدة.

أما الاعتبار الثالث فيتعلق بارتباط هذا المدخل بالهندسة الجديدة للنظام التجاري العالمي الذي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية. والاعتبار الرابع يكمن في النتائج السياسية والاقتصادية البعيدة المدى المتوقعة من إقامة وتبني هذا المدخل.

أن جدوى هذا المدخل من عدمه يتوقف على الإجابة على التساؤلات التي تطرحها العلاقة بين هذا المدخل والاعتبارات الأربعة أعلاه. فإذا كان مدخل إقامة مناطق التجارة الحرة خطوة مرحلية لتحقيق أهداف تكاملية أعمق عبر مرحلية التكامل المطروحة عالمياً (مرحلة منطقة التجارة الحرة مرحلة الاتحاد الجمركي، مرحلة السوق المشتركة من مرحلة السوق الموحدة ثم الاتحاد الاقتصادي، ومرحلة التوحيد والاندماج الاقتصادي)، وإذا كان هذا المدخل يهدف إلى تصحيح اختلالات هياكل الإنتاج والهيكل القطاعي للناتج المحلي ويصحح اختلالات هياكل التجارة الخارجية للدول المتعاقدة، وإذا كان هذا المدخل يهدف إلى إعادة هندسة النظام التجاري العربي بعيداً عن الاندماج التبعي في النظام التجاري العالمي والسوق العالمية، وإذا كان هذا المدخل يهدف إلى تحقيق نتائج اقتصادية وسياسية ايجابية بعيدة المدى بعيداً عن النظرة المصلحية القطرية، فيجب علينا مباركة هذه الخطوة ودعمها والترويج لها، وبخلاف هذه الإجابات فان القضية تحتاج إلى وقفة موضوعية بعيدة عن المصلحية والارضائية والظرفية والقطرية والنفعية والمكاسب الآنية.

ثالثاً :ـ إعادة هندسة نظام العلاقات التجارية العربية :ـ

مع ظهور منظمة التجارة العالمية ونزوعها القاضي بإعادة هندسة النظام التجاري العالمي طبقاً لاتفاقيات جولة أوروغواي وبرامج التحررية التجارية الجديدة سارعت العديد من الدول لتشكيل فضاءاتها التجارية بإقامة مناطق تجارية قارية وإقليمية كمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية (افتا) ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الجنوبية، ومنطقة التجارة الحرة لآسيان. وغيرها من مناطق التجارة الحرة في العالم. ويهدف إنشاء مناطق التجارة الحرة بصورة عامة إلى التخفيض التدريجي أو الإلغاء الفوري للرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة دون أن تلتزم دول المنطقة بتوحيد الجدار الجمركي الموحد .

أن إعادة هندسة النظام التجاري العربي لإقامة مناطق التجارة الحرة يستوجب استجلاء الموقف الدولي والعربي من هذه الاتفاقيات .

بالنسبة للموقف الدولي نلاحظ أن اتفاقيات جولة أوروغواي واتفاقيات الجات السابقة قد أصابت بضربة قاضية نظام العلاقات التجارية الثنائي التفضيلي الذي يهدف إلى منح ميزات تفضيلية للأطراف المتعاقدة من دون أن يهدف إلى إقامة تكتل تجاري يشكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي .

فقد نصت المادة الأولى من اتفاقية الجات الأصلية على أن أية ميزة تفضيلية يمنحها طرف في منظمة التجارة العالمية لطرف آخر عضو أو غير عضو تعمم فوراً من دون قيد أو شرط لجميع الدول الأعضاء تنفيذاً لأعمام مبدأ الدولة الأكثر رعاية .

وطبقاً لهذا القيد لن تتمكن أي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية من حصر المزايا التي تمنحها لأي طرف عربي بغض النظر عن عضويته في منظمة

التجارة العالمية لان مثل هذه المزايا سوف تعمم على كل الدول الأعضاء في المنظمة العالمية.

كما أن اتفاقيات الجات واتفاقيات أوروغواي قد أحدثت شرخاً آخر في نظام الحماية وفي أسوار الحمائية القطرية، إذ ألزمت الدول الأعضاء كافة على تحويل القيود التجارية وغير الجمركية الأخرى إلى رسوم جمركية خاضعة للتخفيض التدريجي ثم الإزالة النهائية الإلزامية.

وبعد ضرب نظام الاتفاقيات الثنائية التفضيلية بضربة قاضية. لم يعد أمام الدول العربية سوى ملجأ عقد الاتفاقيات الهادفة إلى إقامة منطقة تجارة حرة أو اتحادات جمركية.

فقد أجازت المادة 24 من اتفاقية الجات الأصلية إقامة مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية والأشكال المتقدمة من التكتلات وأجازت منح التكتلات منح مزايا خاصة بدول التكتل من دون تعميمها على بقية الدول المنضمة إلى المنظمة العالمية .

أما بالنسبة للموقف العربي فقد أجازت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للدول الأعضاء عقد اتفاقيات ثنائية لإقامة منطقة تجارة حرة بينهما، إذ نصت في البند (9) من ثانياً على الأتي "بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري في ما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينهما على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج" . وبذلك فان عقد اتفاقيات إقامة مناطق تجارة حرة بين العراق ومصر وبين العراق وسورية لا يتعارض مع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فضلاً عن أن هذه الاتفاقيات تجنب الأطراف العربية مادامت تهدف إلى إقامة تكتل تجاري ولو بحده الأدنى (منطقة تجارة حرة) من اعمام المكاسب والمزايا التي تحصل عليها الأطراف المتعاقدة ، وبذلك تتجنب اعمام مبدأ

الدولة الأكثر رعاية. ولكن يجب على الأطراف المتعاقدة أن تلتزم بتنفيذ منطقة التجارة الحرة وأن يكون التوجه نحو إقامة هذه المنطقة توجهاً جاداً .

أما الاتفاقيات الثنائية التي لا تهدف إلى قامة منطقة تجارة حرة فقد أصبحت موضع تساؤل وعدم جدوى عربياً وعالمياً، أما الاتفاقيات الثنائية لإقامة مناطق تجارة حرة فتعد برنامجاً جديداً لإعادة هندسة النظام التجاري بين الدول العربية، كما تعد هذه الاتفاقية خطوة منسجمة مع التطورات العالمية من ناحية ومع الاحتياجات العربية المحلية وتطلعات المستقبل من ناحية أخرى.

أن مبررات قيام هذه المناطق هي مبررات حقيقية وواقعية، بل أن قيامها تأخر بسبب الظروف السياسية وأن الاقتصار على الاتفاقيات الثنائية التفضيلية هو عكس الاتجاهات الدولية المعاصرة .

والآن أمام الدول العربية احد الخيارين لإعادة هندسة علاقاتها التجارية أما بالبقاء على الأحادية القطرية الانفرادية والرضوخ التام لموجة التحررية الاقتصادية الجديدة وما ينتج عنها من انفتاح انكشافي وتعميق للتهميش، أو بناء تكتل اقتصادي عربي يعطي الاقتصادات العربية قدراً من حرية التصرف في جانبي الحماية ومواجهة المستقبل .

وفي هذا الإطار لابد من ملاحظة أن الطريق لتطوير العلاقات الاقتصادية العربية الجماعية يكمن في تحويل منافع الاتفاقيات الثنائية ومكاسبها إلى المجموعة العربية بإكمالها أو إلى مجموعة إقليمية بحيث تتحول الثنائية تلقائية إلى جماعية .

وحتى إقامة منطقة تجارة حرة على مستوى التجمع الجغرافي المحدود هو تكرار بحد ذاته للجهود وإعادة الالتزامات المحددة في قرار السوق العربية المشتركة والمحددة في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ويصبح تبرير إقامة مناطق تجارية بين دولتين على مستوى ثنائي مبرراً في حالة فقدان الثقة في إقامة السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

وقضية أخرى في الاتفاقيات الثنائية وحتى المتعددة الأطراف الهادفة لإقامة منطقة تجارة حرة هي أن وضع التحرير كهدف وليس كمرحلة انتقالية باتجاه الوصول إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة، ثم السوق الموحدة، ثم الاتحاد الاقتصادي، يخلق حالة من التباطؤ في التنفيذ بوصف انه ليست هناك مراحل أخرى بعد تحرير التجارة ينبغي الاستعداد لها في تحرير التجارة البينية العربية .

وفي ضوء توجهات الدول العربية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لابد من ملاحظة ما يأتي :-

1- تصبح جميع الافضليات المحصورة بها فور انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والممنوحة لها من قبل دولة متعاقدة أو غير متعاقدة متاحة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة والتي تتمتع كلها بانطباق مبدأ الدولة الأكثر رعاية، أي أعمام هذا المبدأ على كل الدول الأعضاء في المنظمة. ويصبح المنفذ الوحيد لإقامة نظام الافضليات هو منفذ التكتل العربي.

2- فور انضمام أي دولة عربية تصبح ملزمة بإلغاء جميع القيود التجارية وغير الجمركية وتحويلها إلى رسوم جمركية خاضعة للتخفيض التدريجي والإزالة على المدى البعيد.

3- تلتزم بان لا تزيد مستوياتها الجمركية عن المستوى الذي أعلنته عند انضمامها وأن لا تزيد في مستوى هذه الستارة مستقبلاً، وأن تلتزم بتخفيض تدريجي له.

4- يمكن للدول العربية الأعضاء أن تؤسس نظاماً جديداً من الافضليات في إطار تكتل إقليمي، شرط أن يتحقق هذا التكتل خلال مدة أقصاها عشر سنوات .

وبذلك يكون أمام الدول العربية احد خيارين لإعادة هندسة نظامها التجاري وعلاقاتها التجارية البينية والخارجية، هما أما الامتثال لقواعد منظمة التجارة العالمي وتغيير منهج سياساتها طبقاً لتلك القواعد وما يؤدي إليه من انكشاف وتهميش وانفتاح انكشافي أمام دول العالم كلها، وأما بناء تكتل اقتصادي عربي يعطيها قدراً من الافضليات وحرية التصرف في جانبي الحماية ومواجهة تحديات المستقبل .

رابعاً :ـ إشكاليات اتفاقيات مناطق التجارة الحرة العربية :ـ

وفي إطار الاتفاقيات الثنائية تبرز عدة قضايا تحتاج إلى الحيطة والحذر لتقليص حجم الخسائر الاقتصادية وتقليص منافذ الثغرات والاختراقات التي قد تحدث هنا وهناك .

1- قضية مكافحة الإغراق :-

وفي هذا المجال نأمل أن تكون الاتفاقيات الثنائية قد غطت وتناولت سبل مكافحة الإغراق، إذ يسمح بموجبها للدولة العضو إذا واجهت زيادة حادة في الواردات يمكن أن تضر بصناعتها المحلية ضرراً كبيراً أن تتخذ تدابير وإجراءات وقائية.

والإغراق يعني الفعل الذي يتم به إدخال منتجات احد البلدين المتعاقدين في تجارة بلد آخر بأقل من القيمة العادية للمنتجات (سعر البيع الداخلي لمنتج معين في البلد المصدر).

ويمكن أن نفرض هنا رسوم الإغراق على أن لا تكون وسيلة للحماية ولا يجوز اتخاذ تدابير الإغراق إلا إذا ثبت أن الطرف المصدر يبيع بخسارة أو بسعر أدنى من السعر المعمول به في السوق الداخلية وأن هذا الإغراق يضر بالصناعة المحلية.

2- قضية إعادة التصدير وغسيل (تبيض) السلع :-

ينبغي أن تتضمن الاتفاقيات الثنائية على فقرات تشير إلى عدم جواز إعادة تصدير السلع والمنتجات والمواد الأولية المستوردة التي تجري تبادلها وفقاً للاتفاقية المعقودة بين العراق ومصر أو العراق وسورية إلى أي بلد آخر غير طرف إلا بعد موافقة بلد المنشأ.

وفي مجال إعادة التصدير ينبغي أن لا يلجأ أي طرف إلى إعادة تصدير سلع مستوردة أجنبية المنشأ وقد تكون من بلد معاد بعد غسيلها أو تبيضها في إطار ما يسمى غسيل أو تبيض السلع تخرج على أساس إنها سلعة مصرية ذات مكون محلي يزيد عن 40٪ وبذلك تنفذ إلى الطرف الآخر عبر هذه الاتفاقية سلع غير مرغوب فيها ذات منشأ معاد وعليه يجب أن لا تستغل الاتفاقية الثنائية لإقامة منطقة التجارة الحرة كمعبر لسلع الكيان الصهيوني أو أية سلع أجنبية أخرى خلافاً لقواعد المنشأ، مما يستوجب وضع ضوابط وإطار مؤسسي متخصص لمنع غسيل أو تبيض السلع .

3- قواعد المنشأ والصناعات التجميعية :-

بالنسبة لقواعد المنشأ المعروفة يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض هذه الاتفاقية أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقررها المجلس وأن لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40٪ كحد أدنى بالنسبة للصناعات التجميعية العربية .

ولنا الملاحظة الآتية حول الصناعات التجميعية وموقف الاتفاقيات التجارية منها. أن تساهل قواعد المنشأ مع صناعات التجميع العربية يعد أمراً مهماً وله انعكاسات كبيرة على الصناعة في الدول المعنية.

فهذه النسبة أي نسبة 20٪ لاعتبار صناعة التجميع عربية هي نسبة منخفضة جداً تجعل كل صناعات التجميع العربية خاضعة لتخفيض الرسوم والقيود غير الجمركية أي إنها تدخل ضمن إطار تحرير التجارة وتجعل الدول الأجنبية الصناعة الأصلية لها تتمتع بميزان تحرير التجارة بين الدول العربية. واعتبار القيمة المضافة 20٪ بالنسبة للصناعات التجميعية يعد عاملاً معوقاً ولا يقدم حافزاً لزيادة المكون المحلي في صناعات التجميع العربية، بل إنها تلغي دور تحرير التجارة في تحفيز وتطوير هذا المكون لان هذه الصناعات مستوفية شروط التمتع بتحرير التجارة بين الدول العربية من دون أي زيادة في المكون المحلي .

كما أن عملية تسعير المكون المحلي في صناعات التجميع ومن ثم نسبة هذا المكون في السلعة المجمعة يمكن أن تكون زائفة إذا بالغت الشركات العربية في قيمة أو سعر المكون المحلي بغرض زيادة نسبته في السلع المجمعة للتمتع بميزات تحرير التجارة .

وعليه لابد من ضبط سعر ونسبة المكون المحلي في سلع التجميع في الدول العربية.

4- المدخلات الأجنبية وقواعد المنشأ :-

أن السلع المصنعة لدى أي طرف من أطراف الاتفاقية الثنائية والتي يدخل في إنتاجها (مدخلات) من منشأ طرف آخر يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة لهذه السلعة عن 40٪ محسوبة طبقاً للقاعدة 3 من قواعد المنشأ العربية التي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها النقدي .

قاعدة (3) أسس احتساب القيمة المضافة :-

تحتسب القيمة المضافة طبقاً للعناصر الآتية :-

1- الأجور والرواتب كافة .

2- استهلاك الأصول الثابت .

3- الإيجارات .

4- تكلفة التحويل .

5- المواد الخام الوسيطة ذات المنشأ الوطني .

6- نفقات أخرى متنوعة .

7- الوقود والكهرباء والماء .

8- المصاريف العمومية والإدارية .

وتحسب القيمة المضافة بطريقتين :-

نسبة القيمة المضافة المحلية = القيمة المضافة (مجموع العناصر من 1 إلى 8) × 100

القيمة النهائية للسلعة باب التصنيع

القيمة النهائية للسلعة المنتجة = القيمة المضافة + المدخلات الأجنبية مطروحاً منها الرسوم والضرائب المفروضة عليها .

وبذلك تحسب القيمة المضافة بوصفها الفرق بين القيمة النهائية للسلعة المنتجة حتى انتهاء عملية التصنيع التي أجريت عليها وقيمة المواد المستوردة الداخلة في عملية الإنتاج، ويطرح منها الضرائب والرسوم المفروضة عليها، ولا تدخل في ذلك المواد ذات المنشأ الوطني.

وهنا علينا الانتباه إلى عملية المدخلات الأجنبية ومعاملتها على أساس إنها مدخلات وطنية أو عدم إدخالها في عملية الحساب.

5- التدابير الوقائية ضد الضرر الجسيم :-

لابد وأن تتضمن الاتفاقيات الإجراءات الوقائية اللازمة لحماية الصناعة المحلية من زيادة غير متوقعة في استيراد سلعة قد تؤدي إلى أضرار جسيمة بالصناعة المحلية وهنا تنبغي دراسة اثر الواردات على الصناعة المحلية .

والإجراء الوقائي يطبق إلى الحد الذي يمنع الضرر الجسيم في الصناعة المحلية .

خامساً :ـ الاستنتاجات :ـ

1. أن الاتفاقيات الموقعة بين بعض الدول لإقامة مناطق حرة خطوة أولى نحو مراحل تكاملية ابعد من مجرد إقامة منطقة تجارة حرة. وهذا يستوجب تجاوز الاتفاقيات الثنائية لإقامة مناطق التجارة الحرة لقضية وضع التحرير التجاري كهدف نهائي، بل كمرحلة انتقالية لتحقيق بقية مراحل التكامل وخاصة الجدار الجمركي الموحد تجاه العالم الخارجي. إذ أن اقتصار الاتفاقيات الثنائية على هدف التحرير السلعي الكامل من الرسوم الجمركية كافة يخلق حالة من التباطؤ خاصة مع غياب البرنامج الزمني لتنفيذ بقية مراحل التكامل كما أن مثل هذا الهدف يمكن أن يتم بين أي دولتين أجنبيتين.
2. أن توفر الإرادة السياسية بحدودها العليا مع توفر الأسس الموضوعية لتوزيع المكاسب على الأطراف المتعاقدة سيجعل من هذه الاتفاقيات طريقاً لتأسيس سوق عربية ذات إمكانات اقتصادية هائلة .
3. أن قيام وتطور التجارة بين بعض الدول العربية مع توفر المحتوى التكاملي في الاتفاقيتين الموقعتين وبقية الشروط يجعل من هذه الاتفاقيات مدخلاً صحيحاً لمواجهة تحديات مرجعيات النظام التجاري العالمي الذي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية وتحديات الانفتاح الانكشافي وموجة التحريرية الاقتصادية الجديدة .
4. تعد الاتفاقيات الثنائية لإقامة منطقة حرة التي وقعت أخيراً بين بعض الدول العربية مبررة موضوعياً وعربياً لأنها تستهدف منح أطرافها درجات من

التحرير أعلى من تلك التي تمنحها الاتفاقيات الجماعية القائمة. خاصة وإنها تستهدف درجات أعلى من التكامل الاقتصادي من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لذلك فان هذه الاتفاقيات لن تكون تكرار للجهود وإعادة للالتزامات الواردة في قرار السوق العربية المشتركة أو اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية .

5. أن هذه الاتفاقيات تجنب الأطراف العربية مادامت تهدف إلى إقامة تكتل تجاري ولو بحده الأدنى ومنطقة تجارة حرة، من تعميم المكاسب والمزايا التي تحصل عليها الأطراف المتعاقدة ، وبذلك تتجنب أعمام مبدأ الدولة الأكثر رعاية. ولكن يجب على الأطراف المتعاقدة أن تلتزم بتنفيذ منطقة التجارة الحرة وان يكون التوجه نحو إقامة هذه المنطقة توجهاً جاداً .

أما الاتفاقيات الثنائية التي لا تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة فقد أصبحت موضوع تساؤل وعدم جدوى عالمياً .

6- أن الاتفاقيات الثنائية لإقامة مناطق التجارة الحرة مبرره عربياً للأسباب الآتية:-

أ- تزايد مؤشرات الإحباط التي رافقت الاتفاقيات التجارية الجماعية، إذ يعد مضي أكثر من خمسين عاماً على تبني مدخل الاتفاقيات الجماعية كانت النتائج الاقتصادية مخيبة للآمال العربية المعقودة عليها.

ففي ظل الاتفاقيات الجماعية زاد الانفتاح الانكشافي، وفشلت هذه الاتفاقيات في تعميق الجانب الوظيفي للعمل الاقتصادي العربي المشترك وفي توثيق الخيط الاقتصادي العربي المتصل بين الوحدات الاقتصادية القطرية.

بل في ظل الاتفاقيات الاقتصادية العربية الجماعية بات ملف العمل الاقتصادي العربي المشترك مهدداً بالإغلاق، وأصبحت الاقتصادات العربية في ظل تلك الاتفاقيات أكثر انكشافاً وأعمق اختراقاً. وأصبحت هياكلها الإنتاجية أكثر اختلالا وتشوهاً، وباتت تلك الاقتصادات دوائر اقتصادية متقاطعة فيما بينها

ومتكاملة دولياً. وباتت مهددة بأطول اختراق وانكشاف متعدد الألوان والأشكال، وباتت أسوار الأمن الاقتصادي العربي بكل أنواعه أكثر انخفاضاً. وباتت هياكل الصادرات والواردات العربية أكثر تشوهاً واختلالاً. وباتت اتجاهات التجارة العربية أكثر ارتباطاً بالعالم الخارجي. لذا فان منجزات التنمية العربية ظلت محدودة الوزن والأثر، ولا تشكل نقلة نوعية في الجهود العربية الرامية لتصحيح موقع الاقتصاد العربي في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، ولم تجسد تلك المنجزات الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية، ولم تتمكن من زيادة نسب التبادل التجاري البيني، ولم تتمكن من صيانة امن الأمة الاقتصادي. وباتت الاقتصادات العربية من أكثر الاقتصادات انكشافاً واختراقاً .

هذه هي صورة الاقتصادات العربي في ظل الاتفاقيات الجماعية مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين صورة لا تتلاءم مع الجهد والمال الذي بذل طيلة الخمسين سنة الماضية .

ب- أدركت الاقتصادات العربية بان المضي في المنهج القائم على الاتفاقيات الجماعية مع تدني حدود الإرادة السياسية لتفعيل قرار السوق العربية المشتركة، وخلو اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من المحتوى التكاملي وعنصر الإلزام مع كثرة قوائم الاستثناءات سيؤدي إلى تعميق تلك الاختلالات التي وسمت الاقتصاد العربي. فاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة ظلت معطلة بسبب تدني حدود الإرادة السياسية، أما اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي ممثلاً باتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي صادق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره المرقم 1317 في عام 1997 هي الأخرى ولدت ميتة نتيجة خلوها من المحتوى التكاملي، وهي أصلاً اتفاقية سلعية وليست اتفاقية تكاملية لأنها تقف عند مرحلة منطقة التجارة الحرة ولا تتضمن أية فقرة واضحة بخصوص تشكيل الجدار الجمركي الموحد. هذا فضلاً عن تزايد

الشكوك في مدى التزام الدول الأعضاء في تحرير السلع المتبادلة من الرسوم الجمركية كافة والقيود غير الجمركية بحلول عام 2007 بسبب قوائم الاستثناء التي بلغت 600 سلعة لعشر دول فقط .

ج- أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى برغم إنها جاءت كبرنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري التي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي عام 1981 إلا إنها جاءت استجابة لتطورات النظام التجاري العالمي في مرجعياتها فقد نصت في البند (5) من أولاً – القواعد والأسس على مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة ومعالجة حال ميزان المدفوعات. ولقد تحفظ العراق بشدة على هذه المرجعية فضلاً عن تحفظه على مرجعية قمة القاهرة 1996 .

د- لقد أجازت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الدول الأعضاء عقد الاتفاقيات الثنائية لإقامة منطقة تجارة حرة بينهما، فقد نصت في البند (9) من ثانياً على الأتي " بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري في ما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينهما على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج " وبذلك فان عقد اتفاقيات إقامة مناطق تجارة حرة بين العراق ومصر وبين العراق وسورية لا يتعارض مع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أن مبررات قيام هذه المناطق هي مبررات حقيقية وواقعية، أن الاقتصار على الاتفاقيات الثنائية التفضيلية هو عكس الاتجاهات الدولية المعاصرة .

ومهما يكن من أمر قيام هذه المناطق سوف يخلق أوضاعاً ايجابية وانعكاسات تنموية حقيقية مستقبلية على مستوى القطاعات المحلية وعلى مستوى الاستثمارات والعمالة .

وأن هذه المبررات هي التي دفعت بالدول العربية لتثبيت دعائم الثنائية أي مدخل الاتفاقيات الثنائية لإقامة مناطق التجارة الحرة العربية الكبرى على أمل أن تحول جميع مكاسب ومزايا ومنافع هذه الاتفاقيات الثنائية إلى الاتفاقيات الجماعية في مرحلة لاحقة عند توفر الحدود اللازمة للإرادة السياسية لتفعيل تلك الاتفاقيات الجماعية .

لهذه الأسباب كلها يصبح من المبرر من الناحية الموضوعية والاقتصادية والدولية إعادة هندسة منظومة العلاقات التجارية على وفق مرجعيات الاتفاقيات الثنائية لإقامة مناطق التجارة الحرة. وفي إطار الاتفاقيات الثنائية المعقودة بين العراق وسوريا تبرز عدة إشكاليات تحتاج الحيطة والحذر لتقليص حجم الخسائر الاقتصادية وتقليص منافذ الثغرات والاختراقات التي تحدث هنا وهناك.

وأخيراً نقول أن التعاون الثنائي لإقامة مناطق التجارة الحرة بغض النظر عن درجة محتواه التكاملي ودرجة الالتزام به ينبغي أن لا يكون بديلاً عن التوجه العربي الجماعي نحو تشكيل الفضاء الاقتصادي العربي الموحد لمواجهة تحديات إعادة هندسة الرأسمالية، الأمر الذي يستوجب أن تكون الاتفاقيات الثنائية خطوة تكاملية مرحلية تعزز التوجه الاقتصادي التكاملي العربي مستقبلاً من خلال إعادة هندسة الاقتصاد العربي في إطار برنامج جيد لعصر عربي مستقبلي جديد لا يقف عند الاتفاقيات الثنائية. ومن هذا الإطار ندعو مجدداً إلى أهمية توسيع عضوية السوق العربية المشتركة وتفعيل السوق والاستفادة من جميع الخطوات التي قطعها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في هذا المجال، وأن لا تكون الجهود الثنائية تكراراً للالتزامات والجهود العربية الجماعية، أو إهمال تلك الجهود والبدء من نقطة الصفر .

مصادر الفصل السابع

1- عصام سليمان: **المدخل التبادلي في التكامل الاقتصادي العربي والتجمعات الإقليمية العربية**، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الحادي عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الدار البيضاء، 3-5/10/1989 .

2- حميد الجميلي: **استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين**، مجلة شئون عربية، أيلول 1997 ، ص 164-165 .

3- حميد الجميلي: **تحليل وتقويم منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك خلال مرحلتي التعاون والتوحيد**، **مجلة آفاق عربية**، العدد 6 حزيران 1994، ص 10-19 .

4- عبدالفتاح الجبالي: **دورة أوروغواي والعالم الثالث، حسابات المكاسب والخسارة**، السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، ص 198-393 .

5- إبراهيم العيسوي: **تقييم النظام الجديد للتجارة الدولية**، المستقبل العربي، العدد 194، نسيان 1995، ص 245 .

6- حميد الجميلي: **دراسات في اقتصاديات الكات**، دار الشئون الثقافية، بغداد 1998، ص 5-70 .

7- برهان الدجاني: **تطوير النظان العربي للتجارة الدولية في ضوء اتفاقية الجات والمتغيرات الدولية**، دراسة قدمت إلى ندوة كفاءة التجارة العربية 25-29 حزيران 1995 ، ص 62-69 .

8- عبدالرحمن السيجاني: **تحرير التبادل التجاري العربي**، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 13 أيلول 1997، ص 81 .

9- حميد الجميلي: **موقع الاقتصاد العربي في منظومة اقتصاد القرن الحادي والعشرين** ، مجلة المجمع العلمي العراقي الجزء الأول المجلد 46 ، 1999 ، ص100-114.

10- حميد الجميلي: **مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات نهاية القرن**. مجلة شئون عربية، العدد 100، كانون الأول 1999، ص 94-115 .

الفصل الثامن
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : الأزمة والإشكاليات

أولاً :- نشأة وأهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ثانياً :- العناصر الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ثالثاً :- مبادئ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

رابعاً :- الوضع الراهن لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

خامساً :- فرص نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

سادساً :- الشروط الهيكلية والموضوعية لنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

سابعاً :- الانتقادات الموجهة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ثامناً :- إشكاليات تحرير التجارة العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تاسعاً :- رؤية استنتاجيه

عاشراً :- ملحق رقم (1) البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الفصل الثامن

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الأزمة والإشكاليات

أولاً :- نشأة وأهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين بتاريخ 17/ 12/ 1997 القرار رقم 1317، بالموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى ثم إقامة اتحاد جمركي وصولاً للسوق العربية الموحدة. يجسد هذا القرار الإرادة السياسية العربية الجماعية المتمثلة في قرار مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة خلال شهر يونيو 1996، والذي كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، "باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليها[1].

ويعتبر إقرار البرنامج التنفيذي لإقامة التجارة الحرة العربية الكبرى من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تأكيداً لأهمية إقامة سوق عربية موحدة[2]. فقد كان مدخل التبادل التجاري من أهم المداخل التي تبنتها الدول العربية منذ بدايات العمل الاقتصادي العربي المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها. وفي هذا الإطار، صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 1953 على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت في دول الجامعة العربية .

وقد استهدفت تلك الاتفاقية إعفاء السلع الوطنية العربية المتبادلة فيما بين الدول العربية من الرسوم الجمركية، فأعفت المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية إذا كانت ناشئة من احد الدول الأطراف في الاتفاقية. كما أولت الاتفاقية معاملة تفضيلية للمنتجات الصناعية الوطنية الناشئة من احد الدول الأطراف في الاتفاقية حيث تم إخضاعها لتعريفة جمركية مخفضة بنسبة 25٪ من التعريفة الجمركية المطبقة في الدولة المستوردة.

وحددت الاتفاقية السلع المعفاة من الرسوم الجمركية والتي تم تخفيف الرسوم الجمركية عليها وأوردتها في جداول ملحقة بها.

وبعد إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957، بذل مجلس الوحدة جهوداً لتعديل اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري، فقد اصدر المجلس قراره في عام 1964 بإنشاء السوق العربية المشتركة الذي استهدف تحرير السلع التي يتم التبادل بها بين الدول الأعضاء في السوق بخطوات تدريجية من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب وكذلك القيود الإدارية، وعلى مراحل متتالية بحيث يتم في نهايتها التحرير الكامل للتجارةِ من جميع هذه الرسوم والقيود. وارتكز العمل على إطار هذا القرار على السلع الواردة في القوائم الملحقة باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت مع ايلاء معاملات تفضيلية لسلع الأخرى التي لم ترد في هذه القوائم.[1]

ونظراً للنتائج المتواضعة لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة، وتنفيذاً لتوجيهات القمة الاقتصادية العربية بإعادة النظر في الاتفاقيات العربية الجماعية القائمة وتطويرها، تم إعداد اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وإقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير 1981، وتمثل هذه الاتفاقية تقدماً هاماً بالنسبة لاتفاقية 1953 وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة من ناحية نظرتها الشمولية لتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية وربطه بالتنمية الشاملة وتعزيز الطاقات الإنتاجية في الدول العربية، وكذلك إقرارها لبعض الأسس والمبادئ العامة الهامة التي يتم على أساسها تحرير هذه التجارة من القيود المختلفة وتوفير الخدمات اللازمة لها، وعلى الرغم من ذلك، فقد واجه تنفيذ هذه الاتفاقية بالصورة المنشودة عدد من العقبات لعل من

1 - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ودورها في العمل الاقتصادي العربي المشترك، عمان، 1982، ص 4 .

أهمها ضعف وتعثر الآلية التي عهد إليها بمهمة المتابعة والتنفيذ، وهي لجنة المفاوضات التجارية.[1]

وفي ضوء عدم المقدرة على معالجة المعوقات التي تواجه تنمية التبادل التجاري البيني والذي ظلت نسبته تتراوح حول 10٪ من التجارة الخارجية العربية، وفي ضوء الإشكاليات التي تواجه قرار السوق العربية المشترك الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، واستمرار مواجهة هذه السوق معوقات حقيقية .

برزت فكرة تفعيل اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري التي أقرت عام 1981 –ولقد برزت القناعة بأهمية العمل على تفعيل الاتفاقية من اجل التوصل إلى الهدف المنشود منها وهو تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية، خاصة وأن هذا التبادل شكل نسبة ضئيلة في مجمل التجارة الخارجية للدول العربية، ومما ساهم في تأكيد هذه القناعة المتغيرات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية منذ بداية عقد السبعينات، ومن أهمها بروز النظام التجاري الدولي الجديد الذي تمخضت عنه جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، ومن أهم نتائج هذه الجولة توسيع النظام التجاري متعدد الأطراف بحيث أصبح يشمل تجارة الخدمات والتجارة في المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، وهي جوانب لم تشملها المفاوضات التجارية السابقة وشملت القواعد الجديدة لهذا النظام أيضاً حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة وتدابير الاستثمار المتعلقة بها.

ومن نتائج هذه الجولة إنشاء منظمة التجارة العالمية لتكون الإطار المؤسسي لجميع الاتفاقيات التي أبرمت خلال هذه الجولة وما قبلها لتعمل على تسهيل تنفيذ وإدارة هذه الاتفاقيات والإشراف على المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.[2]

1- الجامعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000 ، ص131-132 .

2- حميد الجميلي، دراسات في النظام التجاري العالمي الجديد، طرابلس ، الدار الأكاديمية للنشر والتاليف ، 2005 .

وأدت هذه الاتفاقية إلى خلق نظام تجاري عالمي جديد يهدف إلى تحرير التجارة العالمية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وفتح الأسواق أمام الصادرات من جميع الدول. ويرتكز هذا النظام على آلية السوق، بحيث تعتمد قدرة الدولة على الدخول إلى الأسواق العالمية على تنافسية السلع من ناحية الأسعار والجودة. (1)

ومن أهم المتغيرات على الساحة الدولية هو تزامن انتهاء جولة أوروغواي مع قيام التكتلات الاقتصادية، وهو الأمر الذي سمحت به نتائج هذه الجولة حين استثنائها من حكم الدولة الأولى بالرعاية وتسعى هذه التكتلات إلى تعزيز التعاون والتبادل التجاري بين أعضائها وحماية مصالحها أمام التوجه الجديد لعولمة الاقتصاد، أما الاتفاقيات التجارية الثنائية فلا مجال لها في إطار النظام التجاري الدولي الجديد، إذ أن الدول الأطراف فيها ملزمة بتعميم ما تتيحه هذه الاتفاقيات من إعفاءات وما تقدمه من امتيازات على بقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، والجدير بالذكر أن الدول العربية تربطها ببعض أكثر من مائة اتفاقية تجارية ثنائية تعطي بعض الامتيازات والإعفاءات التجارية لسلع المتبادلة فيما بينها.

وأمام هذه التطورات، برزت أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية من اجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول والمحافظة على المصالح العربية أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، وذلك في إطار يسمح به النظام التجاري الدولي الجديد .

ثانياً :ـ العناصر الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :ـ

تشكل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الإطار القانوني الرئيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أبرمت هذه الاتفاقية عام 1981، ودخلت حيز التنفيذ عام 1983 بعد مصادقة أكثر من ست دول عربية

1- وليد أبو عودة، منظمة التجارة العالمية من تطور عرب يوعالمي، دراسة قدمت إلى ندوة تمويل التنمية، بيروت ، الاسكوا ، أيلول ، 2000 .

عليها. وقد نصت المادة السادسة من الاتفاقية على "إعفاء السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، والسلع نصف المصنعة، والسلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية، من كافة الرسوم الجمركية، والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد" كما أن السلع العربية المصنعة يتم الاتفاق على تحريرها تدريجياً وفقاً لقوائم يتفق عليها بين الدول الأعضاء، ويقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول إلى تحرير كامل للتبادل التجاري فيما بين الدول العربية للمنتجات العربية" ولقد صادق على هذه الاتفاقية حتى الآن تسع عشرة دولة عربية ليس من بينها الجزائر وجيبوتي وجزر القمر المتحدة. وتعتبر المصادقة على هذه الاتفاقية الشرط الأول والأساسي للانضمام للمنطقة.[1]

إن وجود نظام قانوني متفق عليه بين كافة الأطراف في الاتفاقية لمعالجة الخلافات والتجاوزات التي قد تنشأ في إطار تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يعتبر ضرورة أساسية لزيادة الثقة وتفعيل التعامل في إطار المنطقة، لذا لابد من العمل على وضع آلية محددة وواضحة لفض المنازعات التي قد تنشأ بين المتعاملين في إطار المنطقة، على أن تتسم الآلية بالنزاهة وسرعة البت في النزاعات التي تعرض عليها حتى لا تتعرض المصالح الاقتصادية للمتعاملين للضرر.

وقد تم التوصل بين الدول الأعضاء في المنطقة إلى وضع "لائحة للقواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى". ومن أهم ما تمت مراعاته عند إعداد هذه اللائحة هو السرعة في البت في المنازعات ومن خلال مختصين في القانون التجاري مع مراعاة الحيدة والنزاهة. كما تمت مراعاة أن تكون اللائحة صالحة لفض المنازعات التجارية سواء في مجال السلع أو الخدمات، بمعنى صلاحية تطبيقها على النزاعات التي تنشأ في

1- جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 ، ص 198 .

إطار تطبيق تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وقد ولد البرنامج التنفيذي للتعبير عن أهداف محددة أبرزها ما نصت الفقرة الأولى من القواعد والأسس في البرنامج على إنها إطار لتفعيل الاتفاقية بهدف إقامة منطقة تجارة حرة عربية. فقد ارتأى المجلس أن هذه الاتفاقية تشكل إطاراً قانونياً مناسباً لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبذا أمكن تفادي وضع اتفاقية جديدة لهذه المنطقة، قد يستغرق إعدادها والمصادقة عليها من قبل الأجهزة الدستورية في كل دولة عربية وقتاً طويلاً، فالمادة السادسة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية تتيح إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية إذ تبقي على إعفاء السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، والسلع نصف المصنعة، والسلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية، من كافة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد. كما أن السلع العربية المصنعة يتم الاتفاق على تحريرها تدريجياً وفقاً لقوائم يتفق عليها بين الدول الأعضاء ويقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول إلى تحرير كامل التبادل التجاري فيما بين الدول العربية للمنتجات العربية.[1]

كما أن المادة الثامنة في هذه الاتفاقية تذهب إلى ابعد من ذلك وتتيح إنشاء اتحاد جمركي بين الدول العربية الأطراف في الاتفاقية.

وفيما يتعلق بالالتزام بأحكام منظمة التجارة العالمية، خاصة وأن عدداً من الدول العربية أصبح أعضاء فيها وينتظر لبقية الدول العربية أن تنضم إليها في مرحلة لاحقة، فقد استند البرنامج على الاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل

1- عبدالواحد العقوري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بحث مقدم إلى مؤتمر التجارة العربية البينية، المنعقد في الأردن 20-22/ 4/ 2004، ص 272 .

الرابع من اتفاقيات الجات الخاصة بالدول النامية والمتعلق بالاندماج الاقتصادي مع الالتزام بالفترة الزمنية التي حددتها الجات لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي، وهي عشرة سنوات قابلة للتمديد لعامين آخرين، كما اعتمد البرنامج الأحكام الواردة في اتفاقيات الجات فيما يعلق بتحديد قواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ومبدأ الشفافية وتبادل المعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري والاتفاقيات التجارية. كما اعتمدت ذات الأسس الفنية المتبعة في منظمة التجارة العالمية. (1)

ثالثاً :ـ مبادئ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :ـ

تستند منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى مجموعة مبادئ، من أبرزها:(2)

1- أن تتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات مختلف الدول العربية ومع أحكام منظمة التجارة العالمية، خاصة وأن عدداً من الدول العربية أما أعضاء في هذه المنظمة أو بصدد الانضمام إليها.

2- أن يتضمن البرنامج التنفيذي خطة عمل وجدول زمني محدد لإنشاء المنطقة.

3- معاملة السلع العربية التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية .

4- يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي، والذي يطبق بنسب سنوية متساوية خلال عشر سنوات تبدأ في 1/ 1/ 1998 وتنتهي في 31/ 12/ 2007، ويمكن أن تتفق الدول

1- المصدر نفسه

2- معتصم رشيد سليمان ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، 2001 ،

الأطراف إثناء التنفيذ على وضع أي سلع تحت التحرير الفوري، كما يجوز لأي بلدين طرفي في البرنامج التنفيذي تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الزمني. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى انه قد تم تعديل الفترة الزمنية لاستكمال المنطقة بناء على توجيهات من القمة العربية في عمان عام 2000 ليتم ذلك مع مطلع عام 2005 وتم رفع نسبة التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في مطلع عام 2004 ومطلع عام 2005 إلى 20٪ كل منهما .

5- لا تخضع السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى.

6- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في الميزان التجاري الناجم عن تطبيق البرنامج.

7- منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً، وعلى الدول المعنية تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة. وفي هذا الإطار، تم منح الدول العربية الأقل نمواً الراغبة في الانضمام إلى المنطقة فترة سماح من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في الدول الأعضاء الأخرى، وعلى أن تبدأ في تطبيق التخفيض التدريجي مع مطلع عام 2005 لتصل إلى إزالة كاملة للرسوم الجمركية في 1/ 1/ 2010 ، وقد استفادت من هذه المعاملة التفضيلية وانضمت إلى المنطقة من السودان واليمن.

8- تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وفض أي منازعات تنشأ عند التطبيق من خلال لجان مخصصة. وقد تم لهذا الغرض إنشاء عدد من الجان تضم في عضويتها كافة الدول أعضاء المنطقة وهي :-

- لجنة التنفيذ والمتابعة – لمتابعة التنفيذ وفض المنازعات، وأعطيت صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن.

- لجنة المفاوضات التجارية، وكلفت بمهمة إزالة القيود غير الجمركية.
- اللجنة الفنية لقواعد المنشأ وكلفت بمهمة إعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية، وقد أقرت هذه اللجنة قواعد منشأ مرحلية يتم العمل بها في الوقت الحالي وإلى حين استكمال القواعد التفصيلية.

رابعاً :ـ الوضع الراهن لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :ـ

استكملت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامها العاشر بنهاية عام 2007 وبلغ التخفيض التدريجي من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل 80٪ من تلك التي كانت مطبقة في نهاية عام 1997 وبلغ عدد الدول العربية التي انضمت إلى المنطقة تسع عشرة دولة عربية هي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، سورية، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، وبقيت ثلاث دول لم تنضم بعد إلى المنطقة.

والتزمت جميع الدول الأعضاء بالمنطقة بالتخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر، وأودعت لدى الأمانة البلاغات الرسمية التي تفيد بذلك وبالرغم من هذا الالتزام والشفافية التي تعاملت بها الدول العربية في إطار المنطقة، إلا أن زيادة فعالية المنطقة وتعزيز دورها في زيادة حجم المبادلات التجارية العربية البينية ورفع معدلاتها يتطلب استكمال بعض الجوانب القانونية وخاصة تلك المتعلقة بالاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية، وإزالة بعض القيود والحواجز غير الجمركية، وزيادة كفاءة التجارة العربية بكافة مكوناتها (النقل، التمويل والإدارة).

ولعل من ابرز المعوقات التي لم يتم التغلب عليها إزالة الاستثناءات التي منحت لعدد من الدول الأعضاء عند بداية التطبيق لتمكينها من تصحيح أوضاعها الاقتصادية، وإعادة تأهيل بعض قواعدها الإنتاجية. وقد أوقفت جميع الدول المعنية

العمل بتلك الاستثناءات مع نهاية عام 2003 من الناحية الشكلية فقط، كما لا تزال لائحة فض المنازعات في إطار المنطقة والاتفاق على الإجراءات التي يتم إتباعها قيد الدرس. (1)

لقد بينت تجربة التطبيق لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال فترة السنوات الماضية، وجود العديد من القيود غير الجمركية التي تعيق مسار المبادلات التجارية بين الدول العربية، وأن هذه القيود تفوق في تأثيرها القيود الجمركية تتمثل هذه القيود غير الجمركية في القيود الإدارية التي ترتبط بالإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وتغليف البضائع في الموانئ والمنافذ الجمركية والرسوم التي يتم تحصيلها لاستكمال تلك الإجراءات بجانب الوقت الذي تستغرقه حتى يتم دخول البضاعة إلى السوق المحلي، إضافة إلى القيود الفنية سواء تلك المرتبطة أو بالمواصفات وشهادات المطابقة والمواصفات الصحية والتي قد تحول أحياناً دون دخول السلعة.

وقد نصت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي على الإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية النقدية والكمية والفنية والإدارية. ومن اليسير التعرف على القيود المكية والنقدية وإزالتها ن أما بالنسبة للقيود الفنية والإدارية فمن العسير حصرها والتعرف عليها إذ أن هنالك العديد من الجهات والأطراف داخل الدولة التي تفرضها لأغراض قد لا تمت بأي صلة لموضوع التجارة.

1- حيدر مراد ، المشاكل والمعوقات أمام تنمية حرية التجارة العربية البينية، بحث مقدم إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الأردن 20-22/ أيلول 2009 ، ص 603-608 .

ولا تزال الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تسعى من اجل التعرف على هذه القيود في كافة الدول العربية وحصرها ودراسة تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على التجارة العربية.[1]

ويعتبر إنشاء هذه المنطقة خطوة عودة إلى مدخل التبادل التجاري لتهيئة البيئة التجارية البينية العربية الملائمة لاستغلال الفرص التجارية المتاحة في أسواق الدول العربية بين بعضها البعض. وينتظر أن تؤدي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أيضاً إلى تنشيط البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات والمشاريع المشتركة وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات العربية نتيجة التخفيض الجمركي وإلغاء العديد من الإجراءات والرسوم ذات الأثر المماثل، والتي شكلت لفترة طويلة عاملاً معيقاً في تحسين الميزة التنافسية في عدد الدول الأعضاء في المنطقة.

ويجري العمل حالياً على استكمال آليات إدارة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهمها الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية وتخفيض القيود غير الجمركية التي مازالت قائمة ومازالت الدول العربية تتفاوض للتوصل إلى اتفاق حول قواعد منشأ تفصيلية عربية حيث تبرر بعض الدول العربية أهمية تجنب تسرب سلع غير عربية المنشأ إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما تعمل الدول الأعضاء في المنطقة على تطوير قطاع النقل في الدول العربية خاصة في الجوانب المتعلقة بتجارة الترانزيت واستكمال محاور الربط البري بين الدول العربية وزيادة طاقة النقل البحري بينها.

وعلى صعيد التجارة البينية في الخدمات، فلا تزال المفاوضات في مرحلتها الأولى ومن غير المتوقع تحقيق أي تقدم في هذا المجال .

وحتى الآن يتعذر التعرف بصورة واضحة على مدى تأثيرها على التجارة العربية البينية وزيادة معدلاتها خلال هذه الفترة خاصة وأن معوقات التجارة

1- جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، ص 203 .

العربية لا تنحصر فقط في القيود الجمركية بل أن هناك العديد من المعوقات الأخرى والأكثر تأثيراً من القيود الجمركية، فهنالك القيود المرتبطة بالنقل بمختلف أشكاله بين الدول العربية، وهي تتعلق بجانبيين، الجان الأول منها هو عدم اكتمال شبكات النقل البري والنقل بالسكك الحديدية بين الدول العربية فهنالك العديد من محاور الربط البري وعن طريق خطوط السكك الحديدية التي تتطلب الاستكمال، خاصة فيما يتعلق بالربط بين دول المشرق العربي والدول العربية في شمال أفريقيا. والجانب الثاني يتعلق بارتفاع تكلفة النقل البري والبحري في المنطقة العربية، وبالقيود الإدارية المرتبطة بحركة النقل. حيث تتسم الإجراءات على المنافذ الحدودية، وإجراءات الترانزيت بالتعقيد وتستغرق أحياناً فترات زمنية طويلة، الأمر الذي يتطلب المراجعة.

وفي إطار السعي لمعالجة هذه المعوقات، قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإيفاد فريق عمل ميدانية إلى كافة الدول العربية للتعرف على هذه القيود غير الجمركية والمتمثلة في العمل الورقي والإجراءات الجمركية المطولة، والقيود الفنية المرتبطة بالمواصفات والمقاييس وإجراءات الحجر الزراعي والبيطري، إضافة إلى القيود النقدية المرتبطة بالتحويلات ورخص الاستيراد والتصدير، ورسوم الخدمات التي يتم تحصيلها، والرسوم الأخرى.

وقد أبرزت التقارير الأولية لفرق العمل الميدانية العديد من التجاوزات خاصة فيما يتعلق بتعدد الإجراءات غير الضرورية وتعدد الأوراق المطلوب استيفاؤها، والمغالاة أحيانا في فرض الرسوم، والتعسف في دخول بعض المنتجات بحجة عدم مطابقتها للمواصفات أو الشروط الصحية. ويجري حالياً إعداد دراسة تفصيلية شاملة حول نتائج هذه الزيارات الميدانية ليتم بحثها والتفاوض بشأنها في إطار لجنة المفاوضات التجارية .

ويعتبر موضوع المواصفات القياسية من الموضوعات الهامة والتي لم يتم حتى الآن اتفاق بشأنها في إطار المنطقة إذ انه من أكثر الإجراءات التي يمكن استخدامها بصورة تعسفية لمنع دخول منتجات معينة منافسة للمنتجات المحلية المماثلة .

وحتى الوقت الحاضر اقتصرت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تجارة السلع فقط ولم تشمل حتى الآن تجارة الخدمات وتشكل تجارة الخدمات نسبة هامة من إجمالي التجارة العربية في السلع والخدمات تبلغ في المتوسط حوالي 24٪ وتقارب بذلك المتوسط العالمي لتجارة الخدمات في التجارة العالمية والذي يبلغ 25٪، وقد تفوق هذه النسبة في عدد من الدول العربية التي تتوفر لديها مقومات سياحية وخدماتيه أخرى مثل مصر والأردن والمغرب وتونس وهذا المتوسط مع التطور الذي يشهده قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يكتسب قطاع الخدمات أهمية متزايدة على المستويين العالمي والعربي .هذا إضافة إلى أن الدول العربية التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية والتي بلغ عددها أحدى عشرة دولة وهي الإمارات والأردن وتونس والبحرين وجيبوتي وعمان وقطر والكويت ومصر والمغرب وموريتانيا، تقدمت بجداول التزاماتها في إطار المنظمة العالمية والتي تجعلها ملزمة بتحرير بعض قطاعات الخدمات لديها. وفي ضوء ذلك تزايد اهتمام الدول العربية بتحرير تجارة الخدمات فيما بينها، وبدأت منذ عام 2001 في إعداد اتفاقية لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها وإدماجها في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ولا تزال هناك العديد من المعوقات أمام التجارة العربية البينية حتى يمكن زيادة فاعلية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وحتى تكون لها انعكاسات ايجابية على مجرى التجارة العربية ولعل ابرز ايجابيات هذه المنطقة إنها سلطت الضوء على هذه المعوقات. حيث بدأت الدول العربية في بحثها بشفافية وجدية،

والعمل على إزالتها من خلال تضافر جهود مختلف الجهات ذات العلاقة في جميع الدول الأعضاء.[1]

خامساً :- فرص نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :-

في ضوء المتغيرات على الساحتين الدولية والإقليمية يمكن القول أن الفرص المتاحة لتطبيق البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والالتزام به أفضل مما كان عليه الوضع بالنسبة للاتفاقيات السابقة وذلك لعدة أسباب منها :-

1- بروز نظام تجاري دولي جديد بعد إقرار اتفاقيات الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية يسعى إلى تحرير التجارة الدولية من القيود والاعتماد على آلية السوق، الأمر الذي فرض وضعاً جديداً وتحدياً أمام معظم دول العالم خاصة الدول النامية يتطلب معه العمل على الاستفادة من ايجابياته والتقليل بقدر الإمكان من سلبياته. فتحرير التجارة الدولية وعولمة الإنتاج عظم من الاعتماد المتبادل بين دول العالم أن تختار، ودفع بالدول إلى العمل على تحرير اقتصاداتها وايلاء أهمية خاصة لقطاع التصدير وتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها من اجل التمكن من الدخول إلى الأسواق العالمية.

2- الاستفادة من الاستثناء الذي توفره اتفاقيات الجات من شرط الدول الأولى بالرعاية للتكتلات الاقتصادية عموماً والمناطق التجارية الحرة بوجه خاص. وعليه، فان الدول العربية وإذا ما رغبت في تبادل بعض الافضليات التجارية فيما بينها لابد لها من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية وخلال الفترة الزمنية التي حددتها الجات وهي عشرة سنوات.

---

1 - عبدالرحمن السجاني ، "تحرير التبادل التجاري العربي"، مجلة أوراق اقتصادية ، العدد 13 ، لعام 1997 ، ص 92 .

3- التقارب الذي حدث في نظم إدارة الاقتصادات العربية، إذا أصبحت بعضها تتبع نظام الاقتصاد الحر بجانب التزام عدد من الدول العربية ببرامج إصلاحات نقدية أدت إلى نجاح العديد منها في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وسعت إلى إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإتباع سياسات اقتصادية تدعم وتحفز هذا القطاع للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتحرير أسعار صرف العملات وإتباع سياسات لتصحيح الأسعار .

4- إنشاء عدد من المؤسسات المالية العربية في السنوات الأخيرة التي تدعم تنمية المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية وعلى رأسها برنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي وبرنامج ضمان وائتمان الصادرات التابع للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

5- التحسن في قطاع المعلومات التجارية وإتاحتها للمصدرين العرب مما يسهل مهمة التعرف على الأسواق العربية واحتياجاتها، فقد انشأ برنامج تمويل التجارة قاعدة المعلومات التجارية، إضافة إلى المعلومات التي توفرها نقاط التجارة الدولية الموجودة في عدد من الدول العربية .

سادساً :ـ الشروط الهيكلية والموضوعية لنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :ـ

أن الوصول إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يتطلب نوعان من الشروط هما:-

أ- الشروط الهيكلية:-

1- توفر الإرادة السياسية والذي توفر فعلاً بقرار قمة القاهرة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أنشئ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

2- الالتزام بتنفيذ القرار السياسي، أي تنفيذ الالتزامات الخاصة بالبرنامج من قبل الدول الأعضاء وتجسيد هذا الالتزام على ارض الواقع دون الاكتفاء بمجرد صدور القرار السياسي.

3- ضرورة التزام الدول الأعضاء بالتنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية الوطنية لصالح السيادة الاقتصادية القومية، أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تلزم الدول الأعضاء باتخاذ قرارات وإجراءات تنفيذية تقلل من سيادتها على سياستها التجارية والمالية.

4- وجود المرجعية القانونية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، وقد تم الاتفاق بين الدول العربية على وضع برنامج تنفيذي لتفعيل الاتفاقية وإقامة منطقة التجارة الحرة خلال فترة مدتها 5 سنوات وذلك استناداً لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية كإطار قانوني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، حيث تضمنت الاتفاقية الموقعة في عام 1981 في مادتها السادسة ن أحكاماً تنشئ منطقة تجارة حرة، وأن لم تنص صراحة على مسماها.

5- وجود برنامج زمني لمنطقة التجارة الحرة وهذا البرنامج الزمني ضرورة أساسية للاعتراف الدولي بالاتفاقية (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري) وقد اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية واعتماد برنامج زمني للتنفيذ مدته عشر سنوات، تم تخفيضه فيما بعد لعدة سبعة سنوات ولكن هذا التخفيض جاء جزافاً.

6- والشرط الخامس وهو وجود قواعد منشأ تفضيلية للسلع العربية، وذلك لتحديد أهلية السلع العربية المتبادلة للحصول على الإعفاءات الجمركية والتعامل التفضيلي والامتيازات التي تتيحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك حتى لا تتسرب مكاسب منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى الدول غير الأعضاء في المنطقة، أن وجود قواعد منشأ عربية يسهل منح

معاملة تفضيلية للدول العربية الأعضاء، ويعد غياب قواعد المنشأ من عوامل عدم الالتزام بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ويقول الباحث : أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجامعة العربية قد اقر في عام 1997 القواعد العامة لمنشأ السلع العربية لأغراض تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

7- وجود الإطار المؤسسي ممثلاً بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره جهة الإشراف الرئيسية على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويساعده في أداء مهامه لجنة التنفيذ والمتابعة التي يتبعها عدة لجان فنية وتنفيذية مثل لجنة المفاوضات التجارية، واللجنة الجمركية واللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية.

الشروط الموضوعية :-

أما الشروط الموضوعية اللازمة لإقامة منطقة التجارة الحرة فهي :-

1. الالتزام بتحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من كل الرسوم الجمركية والرسوم والقيود ذات الأثر المماثل.
2. توفر إنتاج سلعي قابل للتداول، إذ أن المقصود هنا هو أن تمتلك الدول العربية الأعضاء قواعد إنتاجية زراعية وصناعية تنتج كميات من السلع تفوق حاجات الطلب المحلي لكل دولة، وأن تتمتع هذه السلع بالجودة وبأسعار تنافسية.
3. زيادة نسبة التجارة البينية العربية إلى مستوى أعلى من 10٪ من إجمالي التجارة العربية الخارجية.

سابعاً :- الانتقادات الموجهة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:-

انتقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بسبب استمرارها في تطبيق القيود غير الجمركية رغم حظرها التام في البرنامج، الأمر الذي يلغي اثر الإعفاء الجمركي ويفرغ فكرة تحرير التجارة

ومشروع المنطقة ذاتها من مضمونها مشيراً إلى انه إذا كان مشروع المنطقة قد اختار أسلوب التحررية المتدرج للتجارة بدلاً من التحرير الفوري مع إمكانية الاستثناء المؤقت لبعض السلع لظروف بعض الدول إلا أن البرنامج التنفيذي لهذا المشروع لا يرقى إلى المتوقع منه أو المستوى الملائم الذي يستجيب لمتطلبات التكامل الاقتصادي العربي بعد مضي نصف قرن من المحاولات. وبعد 20 عاماً ضاعت من عمر اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ذاتها دون تطبيق فعال لها.

أن قصور البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية يرجع إلى أسباب فنية وموضوعية وعملية وقانونية. أن أهم عناصر الضعف في مشروع منطقة التجارة الحرة التي أدت إلى التباطؤ في التنفيذ هي طول الفترة المحددة لانجاز المشروع (10 سنوات) مقارنة بنتائج وأهداف متواضعة بالإضافة إلى عدم تضمن البرنامج للكثير من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري مثل الحماية الخارجية بالرسوم الجمركية الموحدة والمعادلة التفضيلية للسلع العربية. اختيار أسلوب التحرير المتدرج بشرائح ضعيفة للإعفاءات المتابعة بدلاً من التحرير الفوري أو القصير بشرائح أعمق والذي تحتاج إليه التجارة والاقتصادات العربية لتوسيع أسواقها وتنمية صادراتها مع إمكانية الاستثناء المبرر والمحدود للسلع الحساسة التي تتطلب حماية مؤقتة. كما انتقد المجلس فتح باب الاستثناءات الجماعية الواسعة من التحرير عبر السماح لكل دولة بوضع قائمة استثناءات تقررها بمفردها لاستثناء السلع الزراعية في مواسم إنتاجها فيما يطلق عليه (الرزنامة) من تحرير استيرادها أو إعفائها من الرسوم الجمركية لمدة عشرة سنوات الأمر الذي يبعد قطاع حيوي من التجارة العربية عن نطاق منطقة التجارة الحرة.

وتضمنت الانتقادات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الأخرى خلو مشروع المنطقة من أية إشارة إلى المرحلة أو المراحل التالية للتكامل الاقتصادي التي تلي مرحلة منطقة التجارة الحرة وهي مراحل الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة

والاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي على الرغم من أن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري تشتمل على أساس الاتحاد الجمركي. وكذلك الإخفاق في التوصل إلى شهادة موحدة حتى الآن والاكتفاء بشهادة مؤقتة كان معمول بها في ظل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري. وقد تساءل منتقدو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كيف يأتي التحرير الذي تصبو إليه منطقة التجارة الحرة وبعض الدول تريد أن تستثني معظم سلعها ومنتجاتها. وتدخل في حسابها مبدأ الربح والخسارة. بمعنى إنها تصر على أن تكون مكاسبها المباشرة والسريعة من المنطقة إضعاف خسائرها. وهو أمر مستبعد مؤكد أن من يريد ولديه النية الصادقة والقوية في تفعيل هذا المشروع العربي ى يضع الشروط.

وحذرت العديد من الاقتصاديين من المخاطر التي تهدد اتفاقية منطقة التجارة الحرة. خاصة وأن ما تحقق في هذا الصدد حتى الآن لا يرقي لمستوى الطموحات من هذا المشروع. أن المنطقة مازالت تواجه مشاكل خطيرة أبرزها المتعلقة بقوائم المنتجات الزراعية التي تطالب بعض الدول باستثنائها من المعاملات التفضيلية التي تتمتع بها السلع الأخرى والإبقاء على الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة عليها. والمشكلة الثانية الخاصة بقوائم متعددة من المنتجات الصناعية المحمية جمركياً وضريبياً والمستبعدة من المعاملات التفضيلية. والثالثة استبعاد منتجات المناطق الحرة من كل المعاملات التفضيلية واعتبارها منتجات أجنبية حتى وأن كانت عربية المنشأ. والرابعة المتمثلة في صعوبة التوصل لقواعد منشأ عربية موحدة موضحاً أن المشكلة الخامسة والأكثر خطورة تكمن في عدم تمتع اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة بقوة إلزامية وآلية تدفع الدول الأعضاء إلى التقيد بالبرنامج الزمني المتفق عليه لتنفيذ الأمر الذي يعطل اتخاذ المواقف في مواجهة التحديات الطارئة والعاجلة. ودعت الجمعية إلى إقامة قاعدة بيانات عربية لتعزيز قدرات صانع القرار على اتخاذ الموقف الصحيح في ضوء البيانات الدقيقة ومشاركة رجال الأعمال في دراسة المواقف والمستجدات بمنطقة التجارة وكذا إلغاء تأشيرات الدخول بالنسبة لرجال

الأعمال. ومنح مجلس اتفاقية التجارة العربية الموحدة سلطة إلزامية والاكتفاء بقاعدة الأغلبية البسيطة أو المنطقة.

وقد انتقد الاتحاد العربي لغرف التجارة والصناعة والزراعة منطقة التجارة الحرة العربية منتقداً تجاهل بعض الدول العربية تصفية القيود غير الجمركية وتطبيق شهادة المنشأ العربية وقوائم السلع السلبية. محذراً من أن عدم التزام الدول العربية بتطبيق وتنفيذ آليات إنشاء منطقة التجارة الحرة قد يؤدي لدفع الدول الأعضاء إلى البحث عن أساليب بديلة وأشكال جديدة من العمل الاقتصادي العربي وذلك نتيجة لعدم تعاظم مكاسبها الاقتصادية مع استمرار انضمامها للمنطقة. وحدد اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية في دراسته عدة عوامل أدت إلى عدم الالتزام الكامل من جانب الدول الأعضاء بالتطبيق في مقدمتها غياب قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية. وتضخم قوائم السلع السلبية والإعفاءات الممنوحة في إطار الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف للدول العربية. وعدم توافر معلومات محددة عن إجراءات التنفيذ التي تتخذها الدول العربية لاسيما وأن بعضها لا يزود الأمانة العامة بجامعة الدول العربية بالقوانين والتشريعات والبيانات والتقارير الدورية والسياسات التجارية والاقتصادية والاشتراطات البيئية والصحية والأمنية وكذلك اشتراطات المواصفات الأمر الذي يضعف معدل التنفيذ. وأكد الاتحاد أن الدول العربية التزمت خلال الأعوام الماضية بنسبة التخفيض المقررة على الرسوم الجمركية وهي 10٪ بينما لم تحظ عملية التخفيض المتدرج للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بالاهتمام اللازم لاسيما التي تطبق خارج هيكل التعريفة الجمركية مما يقلل نسبة الشفافية في معالجة الموضوع .

أما الاتحاد البرلماني العربي فقد أكد على القضايا الآتية :-

1- يؤكد كذلك أهمية الالتزام بمواثيق ومرجعيات العمل الاقتصادي العربي المشترك والعمل على تطويرها، إذ تطلب الأمر ذلك، لتتواءم مع مقتضيات العصر .

2- يهيب بالدول العربية دعم اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويدعو الدول العربية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية للإسراع بالانضمام إليها واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك.

3- يدعو إلى ضرورة المبادرة، ومن الآن باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتمهيد للانتقال بها إلى المرحلة التالية في سلم التكامل الاقتصادي، إلا وهي مرحلة الاتحاد الجمركي، تمهيداً للانتقال إلى مرحلة السوق المشتركة وإيجاد صيغة قانونية للربط بينها وبين السوق العربية المشتركة القائمة حالياً في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية.

4- الالتزام بالقرارات المتعلقة بإلغاء الاستثناءات التي تكبل المنطقة وتحد من فعاليتها، ويؤكد على أن التحرير الشامل للتجارة لن يتم إلا بإزالة كل القيود الجمركية وغير الجمركية (إدارية ونقدية وكمية) وكافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل .

5- يؤكد على أهمية شفافية المعلومات لضمان الالتزام الكامل بالتطبيق في منطقة التجارة الحرة العربية المشتركة.

6- ضرورة إيجاد آلية لتنسيق جهود التجمعات الاقتصادية العربية الموجودة على الساحة، سواء الثنائية أو شبه الإقليمية متعددة الأطراف لتكون روافد تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

7- تفعيل دور مجلس الوحدة الاقتصادية عن طريق إحياء فكرة الوحدة الاقتصادية كهدف أساسي للمشروع القومي، سواء من ناحية توسيع نطاق العضوية أو عن طريق فتح المجال أمام الدول غير الأعضاء التي لا تتلاءم ظروفها للانضمام إلى الاتفاقية من خلال صيغة الانتساب.

8- تكثيف التنسيق والتعاون بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي للإسراع بخطى التكامل الاقتصادي العربي.

ثامناً :-إشكاليات تحرير التجارة العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :-

أظهرت تطورات العمل العربي على صعيد تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية خلال العام 2010 عن وجود الكثير من العقبات والتحديات التي لازالت تحول دون فاعلية التنسيق العملي لهذا البرنامج. وأكدت خبرة عامين عن تطبيق هذا البرنامج وجود الكثير من العقبات الحقيقية والهيكلية التي تعوق ليس فقط مستوى حقيقي من التكامل الاقتصادي العربي، ولكن مجرد انجاز مرحلة تحرير التجارة.

ولم يشهد العام 2010 حدوث نقلة نوعية حقيقية في مواجهة كافة العقبات والمشكلات التي اعترضت تطبيق البرنامج، رغم تسابق مؤسسات الجامعة العربية والمسئولين في الدول العربية والإعلام العربي عموماً في التأكيد على أهمية تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والانطلاق منها إلى مستويات أعلى من التكامل الاقتصادي. وخلال العام 1999، استمرت الدول العربية في تقديم طلبات استثناء بعض السلع من تحرير التجارة دون أن تكون هناك مبررات اقتصادية حقيقية لغالبية طلبات الاستثناء التي تقدمت بها الدول العربية حتى الآن. كما أن المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للمجامعة العربية تأخر في البث في هذه بما بعنب استثناء هذه السلع برمتها من برنامج لتحرير عملياته وهذا التأخر في البث

في طلبات الاستثناء يعكس تخوف المجلس الاقتصادي الاجتماعي من رفض هذه الطلبات رغم عدم معقولية غايتها، حتى لا يؤدي ذلك إلى تدمر هذه الدولة العربية أو تلك أو حتى انسحابها من البرنامج برمته.

كما استمرت الدول العربية في فرض الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل للقيود الجمركية التي تعرقل التحرير الفعلي للتجارة تضر بشفافية الحواجز التجارية.

وكذلك استمر الخلاف بين الدول العربية بشأن تحرير التجارة بالنسبة للسلع المنتجة في المناطق الحرة الموجودة في الدول العربية.

وظل غياب قواعد منها تفصيلية في الدول العربية يعرقل تحديد السلع التي تدخل في نطاق برنامج التجارة التدريجي .

وفضلاً عن كل ذلك فان هناك سبباً موضوعياً لضعف مردود برنامج تحرير التجارة العربية وهو ما يتعلق بالافتقاد لأساس مادي لقيام تجارة واسعة النطاق بين الدول العربية.

بعد تخفيض المدة من 2005-2007 بات متوقعاً أن يحال هذا المشروع إلى المعاش المبكر ليلحق بكل المشروعات الكبرى مثل إستراتيجية العمل الاقتصادي القومي، وعقد التنمية العربية وميثاق العمل الاقتصادي القومي التي أقرت في قمة عمان 1980 .

ويمكن التأكيد على أن الإشكاليات التي برزت خلال التطبيق منذ ولادة هذا المشروع مازالت بدون حل حقيقي. وتهدد بإفراغ الاتفاقية من مضمونها وهدفها المنشود في تحرير التجارة البينية العربية وتيسير التبادل السلعي وتدشين كيان اقتصادي عربي متكامل وقوي قادر على مواجهة التحديات والحفاظ على القدرات الاقتصادية العربية.

1- إشكالية الإرادة السياسية:-

لقد برزت معظم إشكاليات تنفيذ برنامج إقامة منطقة تجارة حرة عربية، بسبب عدم توافر الإرادة السياسية لتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية. ومع التأكيد على توافر الأسس الموضوعية لقيام وتطور التجارة بين الدول العربية كشرط لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، فان توافر الإرادة السياسية لإقامة هذه المنطقة هو الشرط الكافي لنجاحها على عكس ما ينادي به البعض من ضرورة أبعاد السياسة عن التعاون الاقتصادي العربي لان هذا التعاون يقف وراءه دائماً قرار سياسي وإرادة سياسية .

أن تنفيذ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية والانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي ثم السوق العربية المشتركة يتطلب توافر إرادة سياسية حقيقية تساعد على اتخاذ القرارات الضرورية لمعالجة مشاكل التعاون الاقتصادي البيني ولدفع الإطار الناظم له أي منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة في اتجاه سرعة التحقيق بما يؤدي في النهاية إلى تعزيز المكانة الاقتصادية الدولية للدول العربية عندما تتحول لتكتل حقيقي وفعال وقادر على مساومة التكتلات الاقتصادية الكبرى وتحسين شروط تفاعله معها .

2- إشكالية غياب النصوص :-

هناك إشكالية رئيسية واجهت التطبيق العملي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفتحت الباب أمام التباطؤ في التنفيذ، وهي غياب النصوص التي تؤكد على آليات الإلزام في التطبيق للدول الموقعة على اتفاقية إقامة هذه المنطقة، وغياب النصوص التي تجعل الدول التي تعرقل التنفيذ أو تتأخر فيه مضطرة إلى الالتزام بمستوى التحرير المتحقق عندما تلتحق بالتطبيق العملي للاتفاقية بشكل متاخر عن المواعيد المتفق عليها. وقد أدى ذلك إلى عدم وجود تكلفة لعدم الالتزام بتطبيق

الاتفاقية، وهو ما فتح الباب أمام خضوع تطبيق الاتفاقية من الدول العربية الموقعة عليها لعوامل مزاجية.

3- وضع التحرير كهدف :-

أن وضع تحرير التجارة كهدف وليس كمرحلة انتقالية باتجاه الوصول إلى الاتحاد الجمركي ثم إلى السوق المشتركة، يخلق حالة من التباطؤ في التنفيذ باعتبار انه ليست هناك مراحل أخرى بعد تحرير التجارة ينبغي الاستعداد لها بالإسراع في تحرير التجارة البينية العربية. كما أن وضع تحرير التجارة السلعية كهدف نهائي هو أمر متواضع في النهاية لان التعاملات الاقتصادية العربية الأكبر والاهم هي في مجالات حركة البشر للعمل أو السياحة وحركة رأس مال للاستثمار المباشر وغير المباشر، أي إقامة السوق العربية المشتركة أو الموحدة التي تتضمن حرية انتقال كافة عناصر الإنتاج. ولا يوجد لا في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ولا في البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إشارة واضحة إلى الأهداف التكاملية الأخرى .

4- تعدد مشروعات إقامة مناطق التجارة الحرة العربية الجماعية:-

ارتبط بظاهرة تصاعد الحديث عن ضرورة قيام السوق العربية المشتركة تعدد المشروعات المقترحة لانجاز مناطق التجارة الحرة العربية الجماعية. وكان من بين المبادرات الداعية إلى تفعيل السوق العربية المشتركة تلك التي أعلنت "الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة"، في أول اجتماع لها منذ تأسيسها في عام 1998 كجهاز برلماني شعبي دائم ومستقل لتفعيل مشروع السوق العربية المشتركة في إطار الاتحاد البرلماني العربي. وقد دعت هذه المبادرة إلى ضرورة اختصار المدة الزمنية للبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية من خلال رفع شريحة الخفض الجمركي إلى 15٪ بدلاً من 10٪ سنوياً .

والمشروع الثاني هو المشروع الذي أعلنه مجلس الوحدة الاقتصادية، والذي يعبر عن درجة من التنافس والازدواجية في عمل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك بصفة عامة، وبين مجلس الوحدة الاقتصادية، والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، بصفة خاصة.

فقد أعلن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إثناء دورته الثامنة والستين التي عقدت في الأسبوع الأول من ديسمبر 1998 عن بدء "البرنامج التنفيذي" لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة في جانبها التجاري، ومدته ثلاث سنوات. ويهدف البرنامج والذي يضم الدول السبع الأعضاء في قرار السوق العربية المشتركة (مصر، العراق، الأردن، سوريا، موريتانيا، اليمن، ليبيا)، إلى التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية والوصول إلى منطقة التجارة الحرة خلال ثلاث سنوات فقط (2000 – 2002). ويقوم هذا البرنامج على البدء بإلغاء 40٪ من الرسوم الجمركية على السلع في يناير 2000، و 30٪ أخرى في يناير 2001، ثم 30٪ في يناير 2002. مع الإلغاء الكامل لجميع القيود الإدارية والرسوم غير الجمركية على التجارة في يناير 2000، وقد أعلن الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في أغسطس 1999 أن هناك ست دول أخرى تدرس إمكانية تطبيقها للبرنامج التنفيذي هي: (الجزائر، المغبر، تونس، لبنان، السودان، فلسطين).

وأثار البرنامج التنفيذي في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية تساؤلات، أولها استمرار قضية الازدواجية بين عمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، والتساؤل الثاني، أي من البرنامجين التنفيذيين يستطيع التوصل إلى منطقة التجارة الحرة بالفعل؟ وهل تتوفر للبرنامج التنفيذي في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية المقومات التي تكفل له تحقيق الهدف النهائي؟ وهل يستطيع هذا البرنامج التغلب على كافة المشكلات والعقبات التي تواجه البرنامج

التنفيذي في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خاصة انه قد حدد ثلاث سنوات فقط للبرنامج مقارنة بعشر سنوات للبرنامج التنفيذي في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأخيراً في ضوء تعدد البرامج التنفيذية لإقامة مناطق التجارة الحرة، فان التساؤل يدور حول طبيعة العلاقة بين هذه المناطق بافتراض تحققها فعلاً. خاصة في ظل احتمالات عدم التطابق بين المنطقتين سواء فيما يتعلق بالعضوية، أو الاختلاف بين المنطقتين فيما يتعلق بقواعد المنشأ التفصيلية؟.

5- إشكالية تخفيض الفترة الزمنية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:-

تواجه عملية التطبيق تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتنتهي في الأول من عام 2005 بدلاً من عام 2007.

أن تخفيض الفترة الزمنية مرتبط باستكمال بعض الجوانب الأساسية للمنطقة خاصة منها قواعد المنشأ التفضيلية وإزالة القيود غير الجمركية وحصر القيود غير الجمركية وتحديدها تحديداً دقيقاً بهدف إلغائها نهائياً وبشكل شامل ما بين الدول العربية الأعضاء بالمنطقة، كما أن ذلك يرتبط بالاستثناءات التي سبق منحها والتي يجب أن تنتهي جميعها في 19/ 9/ 2002 كما يرتبط ذلك بتطبيق التخفيض الفوري بنسبة 50٪ من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والالتزام بذلك.

ويرتبط تخفيض الفترة الزمنية باستكمال دراسة مشروع قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية في ضوء ملاحظات الدول لإعداد صياغة المشروع بشكله النهائي وكذلك إعادة صياغة مشروع القواعد الإجرائية لآلية فض المنازعات وفقاً لمرئيات الدول العربية.

6- إشكالية المعاملة الوطنية :-

تتهرب معظم الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية، إذ أن المنتجات المحلية يتم تقديمها في

أماكن الإنتاج من قبل الدولة، وتحصل في معظم الوقت على إعفاءات من الرسوم والضرائب مقابل تقديم مثل هذه الخدمات، بينما لا تحصل السلع العربية المستوردة على إعفاءات مماثلة بل تتعرض إلى فرض رسوم وضرائب وأحياناً بنسب مرتفعة لا تتفق ومبدأ المعاملة الوطنية الذي اقره البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية. أن التحليل الذي قامت به الجامعة العربية لبلاغات التنفيذ عن الرسوم والضرائب التي تفرض عند الاستيراد أكد أن بعض الدول العربية تفرض رسوماً وضرائب غير جمركية عند استيراد السلع العربية، مثل رسم الترخيص للاستيراد أو رسوم مكملة للاستيراد، وأن أنواعاً من هذه الرسوم تزيد في بعض الدول العربية عن عشرة أنواع مختلفة من الرسوم والضرائب والتي يتم تحصيلها في كثير من الأحيان في أماكن متباعدة، كما أن النتائج الأولية للدراسة التي أعدها صندوق النقد العربي حول الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وقد أكدت أن نتائج التحليل الذي أجرته الأمانة العامة على البلاغات الموجهة إلى المنافذ الجمركية وأن فرض مثل هذه الرسوم تحت أي مسمى يعتبر مخالفاً لأحكام مبدأ المعاملة الوطنية إذا كانت أولاً تفرض على السلع العربية المستوردة ولا تفرض على السلع المحلية المماثلة أو تفرض بنسب مختلفة وتكون المخالفة هنا بعدم تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية.

7- إشكالية تحرير تجارة الخدمات :-

بدا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دراسة كيفية إدماج تجارة الخدمات ضمن مشمولات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ مطلع عام 2000" الدورة الخامسة والستين 7-10/ 2/ 2000"، واعدت الأمانة العامة مشروعاً أولياً لدراسة تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية ناقشها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته السادسة والستين خلال الفترة 11-14/ 9/ 2000 .

ويوضح أن الأمانة العامة قامت بطرح موضوع تحرير تجارة الخدمات على المجالس الوزارية العاملة في إطار جامعة الدول العربية لدراسة القطاع الذي يقع في نطاق اختصاص كل مجلس وزاري، ويبحث مجلس وزراء الإسكان والتعمير العربي تحرير خدمات الإنشاء والتصميم الهندسي والمقاولات بين الدول العربية، كما يبحث المجلس الوزاري العربي للسياحة في الخدمات السياحية التي يمكن تحريرها بين الدول العربية، وبالمثل فان مجلس وزراء النقل العرب يبحث قطاعات النقل التي يمكن تحريرها بين الدول العربية وقد قطع شوطاً كبيراً في تحرير خدمات النقل الجوي بين الدول العربية، كما تم تكليف اتحاد المصارف العربية بإعداد دراسة حول تحرير العمل المصرفي في الدول العربية وقد تم استكمال الدراسة.

ومما يزيد من إشكالية قطاع الخدمات أن هذا القطاع هو قطاع واسع ويشتمل على ما يقارب 850 قطاعاً خدمياً، بعضها في الأصل محور في العديد من الدول العربية، وبعضها قدمت الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التزامات بشأن تحريرها كما أن هناك العديد من الدراسات القطاعية تم استكمالها ويتطلب الأمر الأتي :-

- إنشاء قاعدة معلومات حول تجارة الخدمات في الدول العربية، تتضمن قطاعات الخدمات المحررة في كل دولة من الدول العربية، الالتزامات التي قدمتها الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة العالمية للمنظمة إضافة إلى أهمية ووزن كل قطاع منها في اقتصاد كل دولة عربية من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .

- الإقرار بأن تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية سيتم بشكل متدرج ليشمل إضافة إلى القطاعات المحررة أصلاً في الدول العربية، القطاعات التي تلعب دوراً بارزاً في التجارة البينية العربية.

8- إشكالية قواعد المنشأ التفضيلية :-

لا توجد حتى الآن قواعد منشأ عربية تفضيلية موحدة، لذلك تسعى الجامعة العربية لوضع قواعد منشأ عربية تنسجم مع أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحقق المصالح الاقتصادية للدول العربية الأعضاء.

وترى الأمانة العامة الملاحظات التالية بشأن قواعد المنشأ التفضيلية لسلع العربية: أهمية أن تركز الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على قطاعات إنتاج سلعية ذات أهمية اقتصادية لها وليس بالضرورة أن تبحث في كل السلع المستوردة وان تطلب وضع قواعد منشأ لكل السلع المستوردة. فهناك الكثير من السلع المستوردة لا تنتج داخل الدول العربية الأعضاء في المنطقة ولا تجري عليها أي عمليات تصنيعية داخل الدول العربية، مثل الطائرات والطاقة النووية والأجهزة الدقيقة مثل هذه السلع لا تحتاج في المرحلة الحالية لوضع قواعد منشأ تفضيلية لها.

وحدد البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية مجموعة من السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي، أي أن السلع التي تندرج في هذه المجموعة لا تتمتع بالمزايا التفضيلية التي تتيحها منطقة التجارة الحرة العربية، وبالتالي لا يكون هناك ضرورة لوضع قواعد منشأ للسلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج.

وترى الأمانة العامة في الجامعة العربية أهمية إعطاء بعض الدول العربية، التي تطلب ذلك، فترة انتقالية للتكيف مع متطلبات تطبيق قواعد المنشأ بعد إقرارها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن تطبق لفترة زمنية تجريبية لدراسة المشاكل التطبيقية ووضع الحلول المناسبة لها قبل بدء التطبيق الإلزامي لها من قبل الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الخرة العربية الكبرى.

ورغم جهود الأمانة العامة للجامعة العربية لاعتماد مشروع قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية في إطار منطقة التجارة العربية الكبرى، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي أن هناك حاجة لمزيد من البحث من اجل الوصول إلى الصيغة النهائية لقواعد المنشأ التفضيلية.

لذا ظل التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء في إطار منطقة التجارة الحرة يفتقد إلى وجود قواعد منشأ تفصيلية يتم على أساسها تحديد السلع والمنتجات التي تتمتع بالإعفاءات والامتيازات المقررة في البرنامج التنفيذي. والواقع أن الافتقاد إلى هذه القواعد، بالإضافة إلى افتقاد معظم الدول العربية إلى وجود قواعد منشأ وطنية، قد فتح الباب أمام المبالغة في الاستثناءات وتوسيع قائمة الخلافات بشأن العديد من السلع فيما يتعلق باعتبارها سلعاً وطنية أم أجنبية تبعاً لاختلاف نسبة المكون المحلي بها.

وقد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي كلاً من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية كل حسب اختصاصه. غير أن أيا من المنظمتين لم تتوصل إلى وضع تصور نهائي لقواعد المنشأ.

وقد أقرت المنظمة العربية للتنمية الصناعية مجموعة من المبادئ التي تحكم قواعد المنشأ، أهمها استناد تلك القواعد إلى أسس تفضيلية بما يخدم عملية التبادل التجاري، وأن تكون تلك القواعد أساساً أيضاً لاتفاقات تحرير التجارة العربية الثنائية جنباً إلى جنب مع منطقة التجارة الحرة الكبرى، والأخذ بفكرة قواعد المنشأ التراكمية، بما يسمح بتوفير اكبر فرص ممكنة من التكامل العربي، والأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية للدول العربية الأقل نمواً ومنحها معاملة تفضيلية.

9- إشكالية القيود غير الجمركية:-

ظلت القيود غير الجمركية أمام تحرير التجارة العربية البينية رغم النصوص التي ضمنت للاتفاقيات وصدور القرارات بإزالة القيود غير الجمركية إلا إنها مازالت تمارس بشكل أو بآخر من قبل الدول العربية. ومع أن الدول العربية مقتنعة بضرورة إزالة تلك القيود إلا أن بقاءها يعود إلى وجهة نظر الجهات التي تطبقها بأن ما يتم هو في حدود الإجراءات والممارسات الضرورية، ورغم صدور قرار القمة العربية في عمان (27-28 مارس 2001) إلا أن وجهة النظر تلك أدت إلى استمرار ممارسة القيود غير الجمركية، وقد عم قرار القمة العربية المشار إليه آنفا، على الدول العربية والاتحادات والمنظمات ذات العلاقة إلا أن الأمانة العامة للجامعة لم تتلق شيئاً يذكر يحدد أماكن ومجالات القيود.

وتشمل القيود غير الجمركية مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدول العربية على السلع المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لإتمام عمليات التبادل التجاري، وعادة ما تطبق هذه الإجراءات من قبل سلطات محلية مختلفة مثل وزارات الصناعة والزراعة والصحة والبيئة والعمل والاقتصاد والتجارة والمالية والنقل والاتصالات والداخلية والسلطات النقدية، ولا يقتصر تطبيق مثل هذه الإجراءات على تنفيذ السياسات التجارية للدولة المعنية وإنما يمتد إلى مختلف السياسات الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة والصحة والأمن والأمان للمجتمع وللمواطن، ومن ثم يدخل في إطار القيود غير الجمركية الإجراءات المطبقة في مجال المواصفات والمقاييس والقيود الفنية الأخرى وهناك عدد من القيود غير الجمركية تطبق في الدول العربية تنتج عن التطور الذي تشهده التجارة الدولية وتطور أساليبها أو من خلال الاتفاقات الثنائية.

وتتسم القيود غير الجمركية بعدم الشفافية وعدم وضوح أهدافها وإجراءات تطبيقها فهي تصدر في الغالب في شكل قوانين وتشريعات وإجراءات وتصاريح، أحياناً تكون مكتوبة يمكن الاطلاع عليها أحياناً أخرى في شكل تعليمات محددة لا يعرفها سوى المكلف بالتنفيذ وأحياناً أخرى تكون على شكل إجراءات تعاملية غير مكتوبة مثل إجراءات التأخير على المنافذ الجمركية أو التعسف في تطبيق التعليمات والإجراءات والمواصفات والمقاييس والمعايير الفنية وغيرها من الإجراءات التي يصعب حصرها.

والقيود غير الجمركية قابلة للتطور والاستحداث وفق مقتضيات اقتصادية معينة وبالتالي قد تشمل هذه القيود التعسف في اتخاذ إجراءات معينة لتطبيق ضوابط مسموح باستخدامها مثل قواعد المنشأ ومعايير الجودة والمواصفات والمقاييس التي يعتبر وجودها ضرورياً إلا أن التشدد في تطبيقها يعتبر قيداً غير جمركي تطبقه الجهات التنفيذية في الدول العربية.

وتتجاوز معالجة القيود غير الجمركية، نظراً لاتساع مجال إصدارها وتطبيقها وتعدد السلطات التي تفرضها، صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مستوى أعلى من مستويات اتخاذ القرار السياسي، إلا أن المجلس وفقاً لقرار القمة العربية الصادر بشأن القيود غير الجمركية، يمكنه وضع برنامج عمل لمعالجة هذه القيود بالتباحث مع أهم الجهات التي تمتلك صلاحية فرضها أو تطبيقها في الدول العربية الأعضاء، وعرضه على القمة العربية المقبلة وفق تصور تضعه لجنة التنفيذ والمتابعة ويعتمده المجلس.

10- إشكالية التوسع والمبالغة في الاستثناءات:-

واجه التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ بداية التطبيق في عام 1998 إشكالية تزايد طلبات الدول الأعضاء لاستثناء سلعها الصناعية من قواعد ونسب التحرير ومما ساعد على زيادة طلبات الاستثناء

وجود ثغرات في نصوص اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والملحقة بالإعلان. فقد نص "الإعلان والاتفاقية" على أن التحرير هو لبعض وليس كل السلع والمنتجات المتبادلة بين الدول العربية. وإذا كانت السلع المستثناة قد وضعت قيوداً كبيرة وسقفاً منخفضاً لتطور تحرير التجارة بين الدول العربية، فان السلع الممكن تبادلها تجارياً محدودة أصلاً بسبب عدم وجود تنسيق وتكامل إنتاجي في ظل غياب التخطيط التأشيري العام بين الدول العربية.

كذلك فان البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارية حرة كبرى نص على تحديد مواسم الإنتاج لعدد من السلع الزراعية الرئيسية، حيث لا تتمتع هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل في تلك المواسم أو "الرزنامة الزراعية". وهو ما يعني عملياً" عدم تحرير تجارة السلع الزراعية خاصة أن كل دولة عربية تقوم بتحديد السلع التي ترغب في إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية بما يفتح الباب لاستثناءات كبيرة الغريب أن "البرنامج ينص على أن هذا الوضع سينتهي عام 2007، أي أن تحرير تجارة السلع عملياً سيبدأ في ذلك العام بشكل مفاجئ وكامل وهو ما سيثير على الأرجح الكثير من المشاكل في ذلك الحين.

أن قضية الاستثناءات تنطوي على بعدين، الأول هو استمرار تقديم الدول العربية المشاركة في منطقة التجارة الحرة العربية لطلبات استثناء بعض السلع من التخفيض التدريجي للجمارك والرسوم ذات الأثر المماثل. والبعد الثاني هو التأخر من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي – باعتباره الجهة المخولة في إقرار أو البث في قضية الاستثناءات مما انعكس في النهاية على فاعلية تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية. وعلى الرغم من أن المجلس لم يقر هذه الاستثناءات حتى سبتمبر 1999 فقد طبقت جميع الدول العربية هذه الاستثناءات بالفعل أما من جانب واحد يوجب قرارات داخلية أو في إطار اتفاقات عربية.

ولاحظت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن طلبات الاستثناء التي تقدمت بها الدول العربية قد استندت في معظمها إلى مبررات غير اقتصادية بمعنى إنها لم تمت إلى مبررات أو أسباب تتعلق بعوامل الإنتاج والكلفة الاقتصادية بقدر ما تعلقت بالرغبة في حماية الصناعات المحلية خوفاً من الآثار السلبية للإنتاج، أو لأسباب اجتماعية. وقد تركزت هذه المبررات حول: وجود احتكار محلي بموجب اتفاقات وعقود امتياز الاعتبارات الاجتماعية لكون السلة تساهم في تشغيل الأيدي العاملة، صغر حجم الإنتاج، حماية الموارد المالية للخزانة، حماية ميزان المدفوعات، عدم وجود قواعد منشأ تفضيلية، أن الصناعة تمر بإعادة هيكلة وجود فائض في الإنتاج، وجود تعهد حكومي مسبق باستمرار الحماية الجمركية. بينما تركزت المبررات الاقتصادية وهي محدودة جداً، في ارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب الاعتماد على استيراد مدخلات الإنتاج، أو لضعف القدرة التنافسية للسلعة.

وقد أكد التقرير الاستراتيجي لعام 1999 على مشكلة قضية الاستثناءات لم تنبع فقط من اتساع حجم طلبات الاستثناء المقدمة من الدول العربية، أو استنادها إلى مبررات غير اقتصادية، ولكنها نبعت أيضاً من التأخر من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إقرار هذه الاستثناءات والبت فيها وذلك بسبب عدم وجود قواعد أو معايير واضحة للنظر في هذه الاستثناءات وعلى الرغم من أن لجنتي المفاوضات التجارية ولجنة التنفيذ والمتابعة قد وافقتا على تجاوز بعض القواعد والضوابط الشكلية في إقرار الاستثناءات أو البث فيها مقابل التركيز على الضوابط والمعايير الموضوعية، ولكن تظل هناك حاجة إلى ضرورة توافر البيانات الوافية عن صادات وواردات السلع موضوع الاستثناء والإحصاءات الخاصة بالإنتاج والتصدير والاستيراد.

أن استناد معظم طلبات الاستثناء إلى مبررات غير اقتصادية يرجع إلى الخوف من الآثار السلبية لعملية الانفتاح والانخفاض القدرة التنافسية لمعظم السلع

والصادرات العربية، خاصة أن النسبة الغالبة من هذه السلع قد نشأت في إطار الحماية المحلية، ولا زال الاعتماد على الرسوم والقيود الجمركية، والأشكال المختلفة من الدعم، وغيرها من أساليب الحماية، تمثل الآلية الرئيسية في حماية الصناعات المحلية الناشئة في الكثير من البلدان العربية نظراً الانخفاض قدراتها التنافسية .

وفي هذا الإطار لم تفلح اللجنة في تقليص السلع الواردة في طلبات الاستثناءات التي تقدمت بها الدول الأعضاء تحت دعاوى مختلفة لدرجة أن القوائم الخاصة التي أعدتها اللجنة وتخص السلع المستثناة من تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية تجاوزت 2300 سلعة منها 1815 سلعة تمت الموافقة على استثنائها تخص كل من سوريا ولبنان والمغرب ومصر والأردن بواقع 969 سلعة للمغرب و 679 سلعة لمصر و 147 لكل من لبنان والأردن وتونس و249 سلعة لسوريا. وقد شملت القوائم المستثناة سلعاً متعددة ومتنوعة منها السجاد والملابس وحديد التسليح والمنتجات النسيجية وسيارات الركوب والنقل والأثاث المنزلي والمقاعد وأسلاك النحاس والجبس والاسمنت والبلاط والخزف والمصنوعات الجلدية والإطارات المطاطية والأحذية والمواد البلاستيكية والثلاجات والغزل القطنية والرخام والسيراميك باعتبار أن هذه السلع ناشئة في الأقطار العربية وتحتاج للحماية بعض الوقت. ولما كانت هذه السلع هي أهم المنتجات محل التجارة فان النتيجة الحتمية هي تفريغ منطقة التجارة من مضمونها وتحويلها إلى اتفاقية غير .

ولقد اخفق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في معالجة قضية الاستثناءات أو تقليصها فبدلاً من أن يضع الأحكام التي تقلصها وتحدد مبررات طلبتها وكيفية إداراتها، وافق المجلس على استثناء عدد كبير من السلع المقدمة بشرط أن يكون هذا الاستثناء لمدة ثلاثة سنوات.

وفي مواجهة التحديات والانقادات تؤكد الإدارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية أن كافة السلع المستثناة ستدخل بحلول عام 2007 تحت طائلها. وان هذه الاستثناءات التي تتهافت الدول العربية للحصول عليها ستختفي تماماً موضحة أن تنفيذ إجراءات البرنامج التنفيذي سيقلص السلع المستثناة إلى نحو 15٪ فقط من قيمة الصادرات بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية. ولن تتمتع السلعة الواحدة بأكثر من نوع واحد من الاستثناءات لفترة زمنية موحدة لا تزيد على 4 سنوات .

وتجدر الإشارة إلى أن قوائم السلع المستثناة من التحرير التدريجي للتجارة سوف يتم تحرير التجارة فيها عام 2005، وهو أمر من الصعب تصور حدوثه ببساطة. والأرجح أن هذه السلع ستظل مشكلة يمكن أن توقف الانتقال الفعلي لمنطقة التجارة الحرة الكاملة عندما يحل اجل ذلك عام 2005، إذا لم يتم وضع حل لهذه المشكلة بشكل حاسم.

ومن اجل معالجة هذه الإشكالية اتفقت الدول الأعضاء على إلا تزيد نسبة قيمة صادرات السلع التي يغطيها الاستثناء عن 15٪ من قيمة صادرات الدولة المعنية إلى الدول الأعضاء بالمنطقة وبالتالي فقد اتفق الأعضاء على إلا يقل الحد الأدنى لنسبة الصادرات التي تخضع للتحرير المتدرج بموجب البرنامج التنفيذي في إطار منطقة التجارة العربية الحرة عن 85٪ من تجارتها البينية.

وتم تحديد مدة 4 سنوات فقط كحد أقصى لمنح الاستثناء لأية سلعة صناعية ولمرة واحدة فقط. إلا يتجاوز عدد السلع الزراعية التي يتم منحها استثناء من التخفيضات الجمركية في مواسم إنتاجها المحلية فقط على 10 سلع لكل دولة، على إلا تزيد مدى موسم أية سلعة عن 7 شهور وأن لا يزيد مجموع شهور مواسم كافة السلع في أية دولة عن 45 شهراً. أن تنتهي كافة الاستثناءات بما فيها الروزنامة

بانتهاء فترة البرنامج التنفيذي واستكماله عند الإعلان عن تحقيق قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بداية عام 2007 .

لقد نجح الاتفاق على هذه الضوابط في إلا تتجاوز الاستثناءات التي منحت للدول الأعضاء نسبة 6٪ فقط من قيمة صادراتها البينية وشمول 94٪ من إجمالي الصادرات العربية البينية الأحكام التحرير المتدرج وفق البرنامج التنفيذي، وهذه نسبة أعلى بكثير مما تشترطه منظمة التجارة العالمية لاعتماد إقامة المناطق الإقليمية للتجارة الحرة.

11- إشكالية الجدار الجمركي الموحد :-

اصدر مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية الثالثة عشرة، عمان "مارس 2002" قراره بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإسراع في دراسة الخطوات اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركي العربي مع مراعاة الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية.

وقد ناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثامنة والستين المنعقدة في القاهرة خلال الفترة (10-13 سبتمبر 2001) موضوع الاتحاد الجمركي العربي وقرر تشكيل فريق عمل لبحث كل ما يتطلبه إقامة الاتحاد الجمركي العربي من خطوات ووضع الإطار العام للاتحاد بالاستفادة من تجارب تكتلات سابقة وبرزت خلال مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموضوع توجيهات تؤكد على ضرورة المرحلية من اجل الوصول إلى تحقيق الاتحاد الجمركي العربي.

وخلصت المناقشات إلى تشخيص أربعة مراحل هي :-

أ- **المرحلة الأولى:-** تحديد التعرفة الجمركية الخارجية للدول العربية تجاه العالم الخارجي، ويمكن إعداد الدراسات المطلوبة لتحقيق هذه المرحلة والفترة الزمنية اللازمة لتنفيذها بشكل كلي أو بشكل قطاعي، أي البدء بقطاعات اقتصادية

محددة حسب معيار الأهمية الاقتصادية لهذه القطاعات قطرياً وعربياً، أو وفق معيار أهميتها في تنمية التجارة العربية البينية للدول الأعضاء.

ب- **المرحلة الثانية**:- تنسيق التشريعات والقوانين الجمركية والضريبية للدول الأعضاء بالاتحاد لإزالة أي خلافات بين هذه القوانين والتشريعات وبالتالي إلغاء أي تشوهات اقتصادية قد تحدث نتيجة تطبيق ذلك .

ج- **المرحلة الثالثة**:- توحيد الإجراءات الجمركية ووضع النماذج الجمركية الموحدة لكافة النظم الجمركية في الدول العربية، ويمكن الاستفادة من الخبرة الدولية في هذا المجال، خاصة منظمة الجمارك العالمية واتفاقية كيوتو.

د- **المرحلة الرابعة**:- إقامة الهيئة الجمركية الواحدة للدول العربية الأعضاء بالمنطقة بحيث تصبح المنطقة العربية منطقة جمركية واحدة.

وتظل مرحلة إقامة الاتحاد الجمركي موضوع تساؤل في ضوء الإشكاليات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فكيف يمكن الانتقال من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى مرحلة الاتحاد الجمركي دون حل كل الإشكاليات التي تواجه البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهي إشكاليات غاية في التعقيد.

12- إشكالية مناطق التجارة الحرة الثنائية :-

بالرغم من أن العام 1998 قد شهد بداية تنفيذ برنامج إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن المساعي الأكثر جدية للحكومات العربية قد توجهت إلى إقامة مناطق حرة ثنائية منذ ذلك الوقت.

ومن الواضح أن كل دولة عربية تسعى لتحرير التجارة مع الدول العربية التي يوجد توافق معها في التجارة الخارجية، أو بمعنى آخر تسعى لتحرير التجارة معها دون وقوع أضرار لبعض قطاعاتها الاقتصادية.

ولكن قوائم السلع المستثناة من التحرير في الاتفاقيات الثنائية تشكل أيضاً عنصراً معرقلاً للتحرير الحقيقي للتجارة العربية البينية.

ونصت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، أنه يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية. الاتفاق فيما بينهما على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج، وبالتالي تكون الإعفاءات والامتيازات الممنوحة في إطار البرنامج التنفيذي تمثل الحد الأدنى من التعامل التفضيلي بين الدول العربية، مما يعني أن الاتفاقيات الثنائية لإقامة مناطق تجارة حرة بين الدول العربية عليها إلا تقل من معاملتها التفضيلية عما توفره منطقة التجارة الحرة العربية وإلا اعتبر الاتفاق الثنائي مقيداً لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ولابد وأن نؤكد أن التعاون الثنائي بغض النظر عن درجة محتواه التكاملي ودرجة الالتزام به ينبغي أن لا يكون بديلاً عن التوجه العربي الجماعي نحو تشكيل الفضاء الاقتصادي العربي الموحد لمواجهة تحديات إعادة هندسة الرأسمالية، الأمر الذي يستوجب أن تكون الاتفاقيات الثنائية خطوة تكاملية مرحلية تفرز التوجه الاقتصادي التكاملي العربي مستقبلاً من خلال إعادة هندسة الاقتصاد العربي في إطار برنامج جديد لعصر عربي مستقبلي جديد لا يقف عند الاتفاقيات الثنائية .

13- إشكالية الرزنامة الزراعية العربية المشتركة :-

وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتطبيق رزنامة زراعية عربية مشتركة وفق ضوابط محددة خلال الفترة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى يمكنها التكيف مع عملية التحرير التدريجية للسلع الزراعية وإعادة هيكلة قطاعها الزراعي وفق المزايا النسبية للدول العربية المشتركة في المنطقة. وتتابع الأمانة العامة،

إلى جانب المنظمة العربية للتنمية الزراعية، عملية التنفيذ من قبل الدول العربية المشتركة ومدة التزامها بالقواعد المحددة للرزنامة الزراعية العربية المشتركة.

ويحصل في حالات كثيرة مخالفات من قبل بعض الدول العربية للرزنامة الزراعية العربية المشتركة عندما تعقد فيما بينها اتفاقات تجارية ثنائية يتم النص فيها صراحة على منع استيراد عدد من السلع الزراعية طوال العام أو خلال فترة زمنية تغطي أشهر الذروة للإنتاج الزراعي وتدرج هذه السلع في رزنامة زراعية ثنائية بين الطرفين، مع أن قواعد الرزنامة الزراعية العربية لا تسمح بذلك وحددت مواسم الإنتاج بفترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر وأن يقتصر الاستثناء الخاص بالرزنامة الزراعية العربية على وقف التخفيض المتدرج على الرسوم الجمركية خلال فترة المواسم وعدم اللجوء إلى استخدام المنع في التعامل التجاري بين الدول العربية الأعضاء .

وقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته السابقة قراراً بشأن الرزنامة الزراعية بتقليص عدد أشهر الرزنامة الزراعية للبلد الواحد إلى 35 شهراً بدلاً من 45 شهراً بداية من يناير 2002 وأن ينتهي العمل بالرزنامة الزراعية العربية المشتركة في عام 2005 بدلاً من عام 2007 وفق ما كان محدداً لها في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وجاءت هذه الإشكالية نتيجة استثناء البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في البند الخاص بالسلع الزراعية وجعلها غير محررة فعلياً طالما أن الموسم الزراعي الذي تقيد فيه حرية التجارة هو الموسم الفعلي والمناظر بتصدير هذه السلع في الدول العربية. وهذا يعني خروج جزء مهم من صادرات الدول العربية من نطاق تحرير التجارة طول فترة تنفيذ البرنامج المؤدي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ثم يتم تحرير تجارة هذه السلع الزراعية بشكل مفاجئ في عام 2005، وهو أمر من الصعب تصور حدوثه في دول لم تقبل بالتحرير

التدريجي لتجارة السلع الزراعية، وهو ما يعني أن تجارة السلع الزراعية ستبقى غير محررة بعد عام 2005 .

14- عدم توفر الشفافية :-

أن عدم توفر الشفافية الكاملة بين الأعضاء يعني استمرار القيود غير الجمركية كالقيود الكمية والنقدية والإدارية على التجارة معمولاً بها حتى الآن إلى جانب عدد كبير من رسوم الخدمات والضرائب المحلية التي لا تزال تفرضها بعض الدول بموجب قوانين وتشريعات صادرة منذ زمن طويل تجد صعوبة في التخلص منها ومازالت سارية المفعول، كما أن عدم توفر الشفافية اللازمة بين الدول الأعضاء قد يكون هو السبب الرئيسي وراء تخوف التجار والمنتجين العرب من محاولة إعادة تجارب سابقة ومريرة لهم بالتوجه نحو تلك الأسواق خوفاً من أن يفاجأ وعلى ارض الواقع بغير ما تعلن الدول الأعضاء في المنطقة عنه من تحرير للتجارة وإزالة لكافة القيود الجمركية والإدارية فيها.

15- إشكالية الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل :-

تشكل قضية الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل واليت تفرضها الدول العربية على الواردات، أحدى العقبات التي تحول دون التحرير الكامل للتجارة العربية البينية، فقد كشفت بلاغات التنفيذ المقدمة من الدول العربية إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للجامعة العربية، عن بعض الدول العربية لازالت تفرض بعض الرسوم والضرائب عند الاستيراد من الخارج تزيد بعضها عن العشرة أنواع في بعض الدول العربية. وخطورة مثل هذه الرسوم أو الضرائب إنها لا تشكل جزءاً من الهياكل الجمركية للدول العربية في الوقت الذي تحث فيه نفس الآثار التي تترتب على الحواجز والقيود الجمركية. إزاء هذا الموقف طالب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الرابعة والستين بمطالبة الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية بتقديم جداول التعريفة الجمركية مبينا فيها الرسوم

والضرائب ذات الأثر المماثل والمطبقة لديها منذ تاريخ بدء تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية، والعمل على ربط رسوم خدمات الاستيراد بالتكلفة الفعلية، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على كل الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة.

وتظل المشكلة التي تفرضها قضية الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل إنها تتسم بعدم الوضوح والشفافية من جانب الدول العربية، من ناحية ومن ناحية أخرى، تلتزم الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة وفقاً للبرنامج التنفيذي بالانتهاء من إزالة هذه الرسوم بنهاية عام 2007، بما يعني البدء بنسبة تخفيض تقابل مجموع نسب السنوات المقتضية بنسبة 10٪ سنوياً على باقي السنوات، وهو ما يخلق عبئاً قد لا تستطيع بعض الدول العربية تحمله، خاصة أن عملية حصر هياكل هذه الرسوم والضرائب قد تأخذ وقتاً طويلاً للانتهاء منها وتعميمها على الدول العربية.

16- إشكالية تشابه الهياكل والافتقاد إلى أساس مادي للتجارة :-

تمثل قضية التشابه في الهياكل الإنتاجية للدول العربية هنا مستويين: المستوى الأول، هو محدودية قطاع الصناعة، بصفة عامة، وقطاع الصناعة التحويلية، بصفة خاصة، وهو القطاع الرئيسي الذي يفترض أن يقدم احد الأسس المادية لخلق تجارة عربية بينية. إذ تتميز نسبة مساهمة قطاع النصاعة التحويلية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية بالتواضع النسبي مقارنة بباقي القطاعات خاصة الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات.

فقد بلغت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة 10٪ وهو ما يكشف أيضاً عن تواضع التغير داخل هذا القطاع. وفي المقابل وعلى الرغم من تراجع نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية إلا إنها

لازالت نسبة مرتفعة مقارنة بقطاع الصناعة التحويلية، وأخيراً تحتل قطاعات الخدمات النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت حوالي 47٪ حالياً .

والمستوى الثاني هو التشابه في هياكل الصادرات والواردات العربية. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات العربية إلا إننا نلاحظ أن هياكل الصادرات العربية تعتمد على سلعة أو سلعتين رئيسيتين، من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك درجة كبيرة من التشابه بين هذه الهياكل، سواء من حيث مكوناتها أو من حيث المستويات الفنية والتكنولوجية لهذه السلع، ومن ثم عدم وجود مبررات لتبادلها. وما يصدق على هياكل الصادرات يصدق أيضاً على هياكل الواردات.

ونتيجة لهاتين السمتين الرئيسيتين للهياكل الإنتاجية العربية افتقدت الدول العربية وجود قاعدة إنتاجية قوية متنوعة تسمح بوجود تجارة حقيقية بين الدول العربية. ومما يضاعف من هذه الظاهرة هو التقارب في مستويات التنمية بين الدول العربية وتقارب المراحل التنموية التي تمر بها.

17- مواقف متباينة بشأن منطقة التجارة الحرة العربية :-

من الملاحظ استمرار تباين المواقف بشأن منطقة التجارة الحرة :

أ- في داخل الجامعة العربية لم تظهر أي دلائل على انتهاء التباين الواضح بين موقف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من جهة وموقف المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، حيث كان مجلس الوحدة قد عبر أكثر من مرة عن ضرورة تفعيل السوق العربية المشتركة التي أنشئت في العام 1964 واتخاذها نواة لسوق عربية مشتركة موسعة بدلاً من البرنامج الطويل للانتقال إلى منطقة تجارة حرة، والذي اقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وقد حاول مجلس الوحدة أن ينتقل من مجرد الدعوة لفكرة توسيع السوق المصغرة إلى إحياء هذه السوق بغرض تحويلها إلى نموذج وقطب جاذب للدول

العربية الأخرى حيث عقدت الدورة 66 للمجلس في ديسمبر 1997، ووافق خلالها الدول أعضاء على استئناف التطبيق الكامل لإحكامها. لكن هذه الموافقة لم تدخل حيز التنفيذ لان الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة واصلت مساعيها الخاصة بالتوصل لاتفاقات ثنائية لتحرير التجارة أو بتكييف أوضاعها مع اتفاق التحرير التدريجي للتجارة مع الدول الأخرى في إطار منطقة التجارة الحرة العربية .

ب-انضمت 19 دولة عربية لاتفاقية إنشاء منطقة التجارة العربية وتعهدت 18 بتنفيذ التزاماتها بخفض الرسوم الجمركية. ولم تلتزم اليمن بتخفيض هذه الرسوم لأنها سحب ما أعلنه مندوبها في المجلس الوزاري، لديها برنامج اقتصادي يجب الالتزام به. ولكن التعهدات شيء والتطبيق العملي شيء آخر، حيث أبدت 9 دول هي الأردن والإمارات والسودان والعراق وعمان والسعودية وفلسطين وقطر وسوريا استعدادها الكامل لتنفيذ الاتفاقية بينما أبلغت كل من البحرين وتونس والكويت ومصر والمغرب منافذها الجمركية بالتنفيذ. غير أن هذا التنفيذ هو للاتفاقية بعد وضع كل دولة لقائمة السلع المستثناة التي تعرقل التحرير الحقيقي وتضع سقفاً منخفضاً له، في حين أبلغت ليبيا الجامعة بأنها اتخذت إجراءات التحرير الكلي لوارداتها من السع العربية وإنها ألغت كل القيود غير الجمركية على هذه الواردات .

ج- يلاحظ وجود تحفظات تتعلق بمرجعية اتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى منذ عقدها في فبراير 1997. فقد كانت مرجعيتها، قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وليس قمة القاهرة في يونيو 1996. واعترضت بعض الدول أن تكون اتفاقات "جات" لتحرير التجارة الدولية هي المرجعية فيما يتعلق ببنود مكافحة الإغراق والأسس الفنية لمواجهة حالات الدعم وإجراءات معالجة الخلل في ميزان المدفوعات. وهي تحفظات خاصة بالنسبة للاسترشاد ببعض بنود "جات" لان هذه الاتفاقية تشكل العنصر الحاكم في

البيئة التجارية الدولية، كما أن اختيار الدول العربية مدة عشرة سنوات لتحرير التجارة والوصول إلى منطقة تجارية حرة، كان مرتبطاً منذ البداية بالمدة التي حددتها " جات " لإقامة تكتلات تجارية واقتصادية.

د- أعربت المنظمات الممثلة لنخب رجال الأعمال وعض الأسماء الكبيرة في قطاع الأعمال الخاص في الدول العربية عن رغبتها في التسريع بعملية إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وترددت بعض الآراء حول ضرورة اختصار مدى إقامتها إلى النصف لتنتهي في عام 2002 أو في 2003 حتى تنفتح الأسواق العربية على اتساعها أمام قطاع الأعمال الخاص بطول الوطن العربي وعرضه.

كما أبدت بعض منظمات رجال الأعمال العرب تخوفها من عدم إتمام إقامة منطقة التجارة الحرة العربية. وعلى سبيل المثال أعرب الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية المصرية عن شكوكه في مدى التزام الدول العربية بتنفيذ مقررات اتفاقية إقامة هذه المنطقة. وبرهن على هذه الشكوك بان بعض الدول العربية التي تفاوضت مع مصر لإقامة منطقة تجارة حرة ثنائية طالبت بفترة انتقالية مدتها 12 عاماً أي ما يزيد بعامين عن الفترة الانتقالية التي من المفترض أن تكون التجارة العربية – العربية كلها قد تم تحريرها خلالها، وهذا يعني أن تلك الدول لا تنوي الالتزام جدياً بموعد تحرير التجارة العربية البينية وفقاً لاتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

18- محدودية التقدم في تنفيذ أهداف منطقة التجارة الحرة العربية :-

توضح تقارير متابعة تنفيذ اتفاقية المنطقة إلى أن (12) دولة قد أبلغت منافذها الجمركية بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 10٪، وأن 14 دولة قد أودعت هياكل التعريفة الجمركية التي تطبقها في نهاية عام 1997 لاحتساب التخفيض على أساسها ، ومن هذه الدول مصر والسودان والمغرب وليبيا ولبنان والعراق وتونس والسعودية والبحرين وعمان وقطر والأردن. كما

تقدمت 13 دولة للأمانة العامة بالأجندة الزراعية أي بمواسم الإنتاج لعدد من السع الزراعية لا تتمتع خلالها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل. كما تقدمت 6 دول بقوائم السلع المراد استثنائها من تطبيق اتفاقية تجارة حرة. وتقدمت عدة دول بعد ذلك بقوائم الاستثناءات بحيث ضمت تلك القوائم المقدمة من 10 دول 800 سلعة، مما دعا الجامعة إلى مطالبة الدول العربية بأن تكون قوائم الاستثناءات في أضيق الحدود بحيث لا تؤثر على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة. وفي كل الأحوال فان قوائم السلع المستثناة من التحرير قنبلة أخرى قابلة للانفجار وعرقلة تقدم تنفيذ اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة.

وتجدر الإشارة إلى أن قوائم السلع المستثناة من التحرير التدريجي للتجارة سوف يتم تحرير التجارة فيها عام 2007، وهو أمر من الصعب تصور حدوثه ببساطة. والأرجح أن هذه السلع ستظل مشكلة يمكن أن توقف الانتقال الفعلي لمنطقة التجارة الحرة الكاملة عندما يحل اجل ذلك عام 2007، ولذلك يجب أن يوضع حل لهذه المشكلة بشكل حاسم من الآن، وأن يكون مقيداً لسلع المستثناة من التحرير إلى أقصى حد سواء عن طريق وضع حد أقصى من السلع التي تطلب كل دولة استثنائها من التحرير، ووضع حد أقصى لقيمة هذه السلع ونسبتها من وارداتها، وأيضاً من الضروري وضع جدول لبدء تحرير تجارة هذه السلع المستثناة بحيث يتم التحرير الكامل لتجارتها مع انتهاء التحرير التدريجي والانتقال إلى منطقة التجارة الحرة الكاملة عام 2007 بصورة لا تؤدي إلى حدوث مشاكل.

19- إشكالية منتجات المناطق الحرة وقواعد المنشأ :-

واصل الخلاف على منتجات المناطق الحرة الموجودة في داخل البلاد العربية. وقد طالبت النسب الغالبة من الدول الأعضاء باستبعاد منتجات المناطق الحرة من تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واستندت في ذلك

إلى عدد من المبررات، أهمها الاختلاف بين هذه المناطق فيما يتعلق بقواعد شهادات المنشأ. فبينما يعتمد البعض على نسبة المكون المحلي والأجنبي يعتمد البعض الآخر على نسبة المساهمة في رأس المال. ومن ناحية أخرى تتمتع منتجات هذه المناطق بميزة تنافسية مقارنة بالمنتجات المحلية خارج المناطق الحرة نظراً للامتيازات والتسهيلات الممنوحة لهذه المنتجات ومن ثم فإنها تعد منتجات منافسة للمنتجات العربية، وذلك في الوقت الذي يهدف فيه البرنامج التنفيذي إلى إعطاء أفضليات للمنتجات العربية فقط دون غيرها. وفي المقابل فقد أيدت بعض الدول الأعضاء إعفاء السلع والمنتجات التي تستخدم مكونات محلية بنسبة 40٪ فأكثر من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد والتكاليف والنفقات المحلية الداخلة في صنعها، وخاصة المنتجات التي تتضمن نقل التكنولوجيا الهامة، وفي جميع الحالات لابد من تحديد نوعية السلع التي يمكن منحها المعاملة التفضيلية. كما اختلفت الدول العربية بشأن الامتيازات الممنوحة للاستثمار في المناطق الحرة، فبينما أيدت عدد من الدول تلك الامتيازات فقد رأت دول أخرى أن هذه الامتيازات قد تؤدي إلى الإضرار بالسلع العربية من خلال زيادة القدرات التنافسية لهذه السلع.

وفي النهاية فقد ظلت هذه القضية بدون حسم ومازالت قيد الدراسة للتوصل إلى معاملة موحدة لمنتجات هذه المناطق.

أن تساهل قواعد المنشأ مع صناعات التجميع العربية يعتبر عنصراً مهماً في زيادة عدد السلع المستثناة من التحرير المطلوبة لكل دولة عربية. ففي الحالات العادية تكون السلعة عربية ومتمتعة بقواعد التحرير التدريجي للتجارة العربية إذا كانت القيمة المضافة إليها في الدولة الطرف في الاتفاقية لا تقل عن 40٪ من القيمة النهائية للسلعة عند إنتاجها، باستثناء صناعات التجميع العربية التي تنخفض فيها هذه النسبة إلى 20٪ وفضلاً عن أن هذه النسبة منخفضة وتجعل الغالبية الساحقة أن لم يكن كل صناعات التجميع العربية تدخل في إطار تحرير التجارة بين الدول

العربية، فان هذه النسبية لا تقدم حافزاً لزيادة المكون المحلي في صناعات التجميع العربية، بل إنها تلغي دور تحرير التجارة في حفز تطوير هذه المكون، وذلك ببساطة لان تلك الصناعات في مجملها تقريباً مستوفية شروط التمتع بتحرير التجارة بين الدول العربية دون أي زيادة في المكون المحلي. لذلك فان قواعد المنشأ في صناعات التجميع العربية تجعل ميزان تحرير التجارة العربية البينية بالنسبة لهذه السلع يعود للشركات الأجنبية الأم التي تقوم الشركات العربية بتجميع منتجاتها .

كما أن عملية تسعير المكون المحلي في صناعات التجميع، وبالتالي نسبة هذا المكون في السلعة المجمعة، يمكن أن تكون زائفة تماماً إذا بالغت الشركات العربية في قيمة أو سعر المكون المحلي بغرض زيادة نسبته في السلع المجمعة للتمتع بميزات تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة.

وعليه لابد من ضبط سعر ونسبة المكون المحلي في سلع التجميع في الدول العربية من خلال مقارنة المكون المناظر المصنوع في الدول الصناعية الجديدة في شرق وجنوب شرق آسيا. وهذا فضلاً عن ضرورة الزيادة التدريجية لنسبة المكون في سلع التجميع العربية كي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية.

تاسعاً رؤية استنتاجيه:-

انطلاقاً من الإشكاليات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كان المفروض أن تبدأ نظرية التكامل الاقتصادي العربية من منطقة التكامل الإنتاجي وصولاً لمنطقة التجارة الحرة وهي معكوس نظرية التكامل الرأسمالية.

وعليه فان المجموعة العربية بحاجة إلى نظرية تكامل تبدأ ببناء مشروعات تكاملية استثمارية أي استغلال كافة الإمكانات القومية.

فالمدخل الإنتاجي للعمل الاقتصادي العربي المشترك والشروع بإقامة منطقة إنتاجية عربية موحدة أكثر جدوى في تصحيح اختلالات هياكل الإنتاج العربية من مدخل التبادل التجاري.

أن الدعوة لتبني مدخل التبادل التجاري في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ستظل خطوة قاصرة على توليد نمط اقتصادي تكاملي بين الاقتصادات العربية خاصة في ضوء الإشكاليات التي تواجه تنفيذ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وأن استمرار هذه الإشكاليات سيؤدي إلى تعثر مسيرة التكامل الاقتصادي العربي عبر تبني مدخل التبادل التجاري مع عدم توفر شروطه الموضوعية .

أن نظرية التكامل العربية ينبغي أن تبدأ بأفق إنتاجي وحدوي وليس من إطلاق مبادلات السوق. أن تشييد صيغة للإنتاج العربي وفق تقسيم عمل إنتاجي جديد وعلى وفق قاعدة قومية أي على أساس تخصيص صناعي سلعي بين الفروع في صناعات السلع النهائية هو الطريق الوحيد لإقامة صرح التكامل الاقتصادي العربي.

أن بناء القاعدة الإنتاجية العربية الموحدة هو المدخل الحقيقي لبناء تكامل اندماجي يمثل الإرادة السياسية لقوى التوحيد والتطور الارتقائي قوي الرد الحضاري على تحديات العولمة ومنظمة التجارة العالمية.

أن نظرية التكامل الاقتصادي العربية الجديدة ينبغي أن تغادر آلية المدخل التجاري الكاشف عن الميزة الستاتيكية والتي تستند إلى الوضع الراهن لمواقع التفوق والتدني النسبي بين الدول المنضوية تحت لواء التكامل إلى آلية المدخل الإنتاجي والتكنولوجي الكاشف عن الميزة النسبة الديناميكية لدول التكامل والتي تتجدد وتتطور وتكتسب مع تطور الإمكانات الإنتاجية والتكنولوجية.

وعليه فان للحاق بركب التنمية العالمية والدخول في عصر التصنيع والتجديد عبر تبني مدخل التبادل التجاري وعبر التحررية الاقتصادية بلا قيود وعبر إلغاء أنظمة الرقابة الاقتصادية وتقليص دور الدولة في إدارة الأنشطة الاقتصادية لا يعدو أن يكون سراب وهو مشروع طوبائي في نهاية الأمر.

ولابد من إعادة النظر في الدعوات التي تقصر نظرية التكامل الاقتصادي العربي على مجرد إقامة منطقة تجارة حرة.

أن المشروع الاندماجي العربي لا يمكن أن يتحقق إلا عبر الانطلاق من مرحلة التكامل الإنتاجي وليس من منطقة التجارة الحرة وعبر المزايا الديناميكية وليس عبر المزايا النسبية الستاتيكية .

فهل بإمكان العرب طبقاً للسنوات التي استغرقتها مرحلة بناء منطقة التجارة الحرة العربية حوالي 50 عاماً (منذ عام 1964 حتى الآن) على افتراض إنها ستتحقق فعلاً، وهل يمكن الانتظار أربعون سنة أخرى للانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي و 40 سنة أخرى لبناء السوق العربية المشتركة؟

هذا السؤال نوجهه لدعاة تبني مدخل التبادل التجاري للإجابة عليه.

عاشراً :ـ ملحق رقم (1):ـ

البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى

اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1317 بتاريخ 19/ 2/ 1997م هذا البرنامج التنفيذي وجدولة الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقاً لإحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتماشى هذه الاتفاقية مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية .

أولاً : القواعد والأسس :

1- يعتبر هذا البرنامج إطار لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

2- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1/ 1/ 1998 م .

3- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

4- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية .

5- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الرقابة ومواجهة حالات الدعم وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج .

6- تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق .

7- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1/ 1/ 1998 م (اليوم الأول من شهر يناير سنة ألف وتسعمائة وثمانية وتسعون ميلادية) وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.

8- إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بعد تاريخ 1/ 1/ 1998 م فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (7) أعلاه .

9- بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يجوز لأي بلدين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

ثانياً :تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف :

1- يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءا من تاريخ 1/ 1/ 1998م (اليوم الأول من شهر يناير سنة ألف وتسعمائة وثمانية وتسعون ميلادية) وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 31/ 12/ 2007 م، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري كما ينطبق التحرير المتدرج إلى قوائم لسلع العربية التالية:-

أ- السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقاً لإحكام الفقرتين (1، 2) من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ب- السلع العربية التي اقر إعفائها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

2- تحدد مواسم الإنتاج (الرزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التي تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج .

3- تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشار اليها في الفقرة (2) أعلاه، وترفع إلى لمجلس الاقتصادي والاجتماعي للإطلاع عليها .

4- لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحضور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه.

5- تتبع الدول النظام المنسق (H. S) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.

ثالثاً : القواعد غير الجمركية:

تعرف القيود غير الجمركية على النحو الذي عرفته المادة الأولى فقرة (6) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وهي :

التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد، وتعامل على النحو التالي:

لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذه البرنامج التنفيذي إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتتولى لجان المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رم 1037 بتاريخ 3/ 9/ 1987 م بمتابعة تطبيق ذلك في مختلف الأطراف.

رابعاً : قواعد المنشأ:

يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذه البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذا لذلك فإن كافة

السلع التي تدخل التبادل الحر أو التحرير المتدرج ،والتي منشؤها أحدى الدول العربية الأطراف، تخضع لقواعد منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1249 بتاريخ 13/ 9/ 1996 م ولحين إقرار ما تتوصل إليه اللجنة يتم العمل بقواعد المنشأ التي اقرها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بموجب قراره 1269 في دورته السابعة والخمسين.

خامساً : تبادل المعلومات والبيانات:

تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وأخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لها .

سادساً: تسوية المنازعات

تمشياً مع المادة الثالثة عشر من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج .

سابعاً : المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نموا الواردة في أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذه البرنامج، وعلى أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها .

والدول العربية الأقل نمواً هي الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة وتعامل دولة فلسطين معاملتها .

ثامناً : نظرا لارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية:

التشاور بين الدول الأطراف حول :

- الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة .
- التعاون التكنولوجي والبحث العلمي .
- تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية .
- حماية حقوق الملكية الفكرية.

الفصل التاسع
أزمة التكامل الاقتصادي العربي من خلال مدخل للتبادل التجاري

أولاً :- أهمية مدخل التبادل التجاري من خلال السوق العربية المشتركة

ثانياً :- مهام مدخل التبادل التجاري من خلال السوق العربية المشتركة

ثالثاً :- جوانب القصور في مدخل التبادل التجاري

رابعاً :- العوائق المؤسسية ومحدودية الآثار التكاملية لمدخل التبادل التجاري من خلال السوق العربية المشتركة

خامساً :- أزمة تحرير المبادلات التجارية من خلال السوق العربية المشتركة وعوامل إخفاقها

سادساً :- مؤشرات محدودية الآثار التكاملية لمدخل التبادل التجاري من خلال للسوق العربية المشتركة في التطبيق العملي .

سابعاً :- متطلبات إعادة هندسة السوق العربية المشتركة



الفصل التاسع
أزمة التكامل الاقتصادي العربي من خلال مدخل للتبادل التجاري

أولاً :ـ أهمية مدخل التبادل التجاري من خلال السوق العربية المشتركة:ـ

من القرارات الهامة التي سارع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية باتخاذها فور إنشائه هو القرار رقم 17 الخاص بإقامة السوق العربية المشتركة في 13 أغسطس (آب) 1964.[1] وقد اتفقت آنذاك كل من مصر والعراق وسوريا والأردن والكويت على إقامة السوق العربية المشتركة، إلا أن الكويت امتنعت بعد ذلك عن التصديق على قرار إنشاء السوق الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من أول يناير (كانون الثاني) 1965، وأضحت السوق لا تضم سوى أربع دول عربية فقط، وانضمت فيما بعد كل من ليبيا واليمن وموريتانيا وفلسطين. وبذلك أصبح عدد أعضاء السوق ثمانين دول عربية من الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

لقد كان قرار إنشاء السوق العربية المشتركة هو باكورة أعمال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بوصفه الأداة الأولى التي يمكن بواسطته تحقيق أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية. والواقع أن قرار إنشاء السوق قد تضمن كافة المبادئ التي تضمنتها اتفاقية الوحدة عدا حقوق التملك والايصاء والإرث.[2]

وعليه فان إنشاء السوق العربية المشتركة جاء لتحقيق عدد من االاهداف هي، حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال حرية تبادل البضائع والمنتجات

1- عبدالحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980، ص 41-42 .

2- عبدالوهاب حميد رشيد، التكامل الاقتصادي العربي، بغداد 1977، ص 9 .

الوطنية والأجنبية، حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية، وهذه الأسس هي نفس الأسس التي نصت أو وردت في المادة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وعلى أن تضمنها الوحدة الاقتصادية الكاملة بين الأقطار العربية لتلك البلدان ولرعاياها على قدم المساواة

أن قرار السوق العربية المشتركة، يهدف في نصوصه إلى إرساء دعائم الوحدة الاقتصادية، وإلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة، كما يهدف إلى تحقيق نفس الأهداف الأربعة التي نصت عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، ومع ذلك فقد فشل قرار السوق العربية المشتركة في تحقيق هذه الأهداف وظل متمحوراً حول منطقة التجارة الحرة، ولم يتمكن من إنشاء الجدار الجمركي الموحد رغم الجهود التي بذلها المجلس في هذا المجال.

وبالنظر إلى قرار إنشاء السوق العربية المشتركة، ومقارنته باتفاقية تسهيل التبادل التجاري الموقعة في سنة 1953، فان قرار إنشاء السوق العربية المشتركة يعتبر خطوة أكثر تقدماً، فهو يربط بين زيادة تحرير التبادل التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة يختلف عن اتفاقية التبادل التجاري الموقعة عام 1953، فهذه الاتفاقية اعتبرت أن تسهيل التبادل التجاري يستهدف مجرد تنمية الروابط الاقتصادية، وقيام تعاون وثيق بين دول الجامعة العربية بما يتضمنه هذا التكامل من التنمية الاقتصادية المتناسقة وقد يبدو من ذلك أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة قد تفادى إلى نقطة القصور الأساسية في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري المبرمة سنة 1953، والتي تتمثل في ما تصوره واضعوا هذه الاتفاقية من أن تقوية التبادل التجاري بين البلدان العربية إنما تتوقف بصفة وحيدة أو بصفة أساسية على مجرد تخفيف الرسوم الجمركية على هذا التبادل، دون أن يتم

النظر إلى تطوير الجهاز الإنتاجي في هذه البلدان وتنميته تنمية مترابطة متناسقة مستمرة ودون النظر إلى تحقيق ترابط وتكامل اقتصادي بينها.

ولكن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة لم تضع الأسس والقواعد اللازمة للربط بين تقوية التبادل التجاري والتنمية المترابطة المتناسقة والمستمرة التي تهدف إلى تحقيق التكامل بين الاقتصادات للأقطار الأعضاء في السوق، وهو ما يشكل احد ابرز مثالب السوق.

فالقرار رقم 17 لعام 1964 كان يهدف فقط إلى إقامة منطقة التجارة الحرة طبقاً لمراحل التكامل الاقتصادي المعتمدة في إطار النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي، وهذه المراحل هي[1]:-

منطقة التجارة الحرة حيث يتم فيها إلغاء التعريفات والرسوم الجمركية والقيود الكمية بين دول المنطقة، مع احتفاظ هذه الدول بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في المنطقة والعالم.

- الاتحاد الجمركي، وهو تكتل يمثل خطوة أكثر تقدماً بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة. فإلى جانب إلغاء التعرفات الجمركية والقيود الكمية بين دول المنطقة، فانه يوحد التعرفات الجمركية لدول الاتحاد إزاء الدول الأخرى، بحيث تحميه التعرفة منتجات دول الاتحاد من منافسة منتجات الدول الأخرى.
- السوق المشتركة، وتمثل خطوة أعلى في اتحاد التكتل حيث تستهدف إلغاء القيود على انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين دول السوق، مع اتخاذ خطوات لتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، بما في ذلك السياسات الضريبية والإنتاجية، بالإضافة إلى توحيد التعرفات الجمركية .

1- بيلا بلاسا : نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة الدكتور راشد البردي، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، 1964، ص 11 .

- الاتحاد الاقتصادي، وهو تكتل يجعل من الدول الأعضاء وحدة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية ومالية ونقدية واجتماعية متكاملة ومنسقة فيما بينها، بهدف الوصول إلى هدف أبعد.
- الوحدة الاقتصادية، وهو تكتل من شأنه أن يوحد السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول المنضمة له، بحيث يلغي أي تمييز يقوم بينها، وبما يمهد الطرق أمام وحدتها السياسية.

يتضح من هذه المراحل أن القرار الخاص بإنشاء السوق العربية الذي أصدره مجلس الوحدة الاقتصادي العربية كان يستهدف فقط إقامة منطقة تجارة حرة يتم تبادل السلع فيها بحرية تامة. وقد حدد القرار أن يتم ذلك على مراحل تمتد لعشر سنوات بالنسبة للمنتجات الصناعية، وخمس سنوات بالنسبة للمنتجات الزراعية، ولم ينضم للسوق سوى ثمانية دول عربية حالياً هي العراق وسوريا والأردن ومصر وليبيا وموريتانيا وفلسطين. وهذا ما ينفي صفة الشمول العربي على عضوية السوق.

لقد جاء القرار رقم (17) في 13/ 8/ 1964 بإنشاء السوق العربية المشتركة، لإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدان الأطراف، لانه لا ينص على توحيد التعريفة الجمركية للأعضاء في مواجهة الخارج، بل يقتصر على تحرير تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والصناعية بين هذه الدول من جميع الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى والقيود الإدارية، وذلك على نحو تدريجي، وبحيث يتم التحرير الكامل خلال مدة معينة، كذلك عالج القرار موضوع تسوية المعاملات الجارية بين البلدان الأطراف، وحدد الأسس التي تخضع لها هذه التسوية" إلى أن يتم إنشاء اتحاد مدفوعات عربي وصندوق نقد عربي للأطراف (م16). وقد بدأت تنفيذ القرار بمراحله التي اعتمدتها أربعة أقطار عربية هي الأردن وسوريا والعراق ومصر، ثم صدقت عليه الجماهيرية العربية الليبية فيما بعد.

وقام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية باستكمال قرار السوق العربية المشتركة من اجل تكوين اتحاد جمركي بين البلدان الأطراف كمرحلة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة، فقد اصدر قراراً مكملاً لقرار السوق العربية المشتركة، وهو القرار رقم (19) في 13/ 8/ 1964. وينص هذا القرار على أن تقوم اللجنة الجمركية بالمجلس بدراسة موضوع توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية خلال خمس سنوات تبدأ من أول عام 1965، وموضوع توحيد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم للبلدان الأطراف المتعاقدة تجاه البلدان الأخرى على مراحل تدريجية خلال خمس سنوات تبدأ من أول عام 1970، وعلى أن يجري التوحيد في الموضوعين وفقاً للخطوات التي يرسمها المجلس. وبناء على الجهود التي بذلت في هذا الصدد، اعتمد المجلس نموذج القانون الجمركي الموحد بقراره رقم (706) في 4/ 6/ 1975، والذي نص فيه على أن يكون للبلدان الأعضاء حرية إدخال أو تعديل بعض نصوص هذا النموذج، بما يتلاءم وظروفها لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات.

ويتسم قرار السوق العربية المشتركة بوصفه تنظيماً لتحرير التجارة بين البلدان العربية بالكثير من المزايا بالقياس لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري المبرمة سنة 1953، إلا انه يشترك مع هذه الاتفاقية في انه اقتصر على قواعد تحرير التجارة دون أن يتضمن أي تنظيم لتحقيق تنمية متناسقة ومستمرة للإنتاج في البلدان الأعضاء، ولذلك فانه جاء قاصراً عن وضع أساس فعال ومستمر للتوسع المتصاعد في التجارة بين البلدان الأعضاء، وعن تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي، فيما بينها.

أن صيغة القرار قد أكدت على الارتباط بين إنشاء السوق العربية المشتركة والهدف بعيد المدى في تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة طبقاً لما قررته اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. ويظهر ذلك بوضوح في ديباجة القرار التي تنص على

أن مجلس الوحدة يصدره "تنفيذاً لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية"، وأنه يهدف إلى "إرساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة" وإلى "تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة". بل انه تأكيداً لهذا الارتباط نصت ديباجة القرار أيضاً على أن إنشاء السوق العربية المشتركة يهدف إلى تحقيق الأسس التالية: حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية. والواقع أن هذه الأسس، أو "الحريات" هي حرفياً التي نصت المادة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية على أن تضمنها الوحدة الاقتصادية الكاملة بين الأقطار العربية لتلك البلدان ولرعاياها على قدم المساواة.(1)

وفي هذا يختلف قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عن اتفاقية تسهيل التبادل التجاري المبرمة سنة 1953. فهذه الاتفاقية قد اعتبرت أن تسهيل التبادل التجاري إنما يستهدف مجرد "تنمية الروابط الاقتصادية" و"قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة العربية في الشئون الاقتصادية" أما قرار إنشاء السوق، فهو يمثل صيغة أكثر تقدماً، حيث يربط، في ديباجته، بين تحرير التبادل التجاري و "تحقيق التكامل الاقتصادي" بين البلدان العربية، بما يتضمنه هذا التكامل من "التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة". وعليه فان قرار إنشاء السوق العربية المشتركة قد عالج منطقة القصور الأساسية في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري المبرمة سنة 1953.

ومع كل ذلك فان القرار لم يضع الأسس القواعد اللازمة للربط بين تقوية التبادل التجاري والتنمية المترابطة المتناسقة والمستمرة التي تستهدف تحقيق التكامل

1- سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مذبولي، القاهرة، 1999، ص96.

بين اقتصادات الأقطار الأعضاء في السوق، وترك ذلك لقرارات لاحقة تصدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

أن نصوص قرار إنشاء السوق العربية المشتركة، تقتصر على وضع قواعد لتحرير تبادل السلع بين الأقطار أعضاء السوق من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب ومن القيود الإدارية، بخطوات تدريجية، وطبقاً لمراحل متتالية يتم في نهايتها التحرير الكامل للتجارة من هذه الرسوم والقيود جميعاً بين هذه الأقطار. وقد اعتمد القرار على الجداول المرفقة باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت في تحديده للسلع التي تستفيد من الخطوات التدريجية لتحرير التبادل ولمدى التحرير في كل مرحلة.

وهناك من يرى أن قرار السوق العربية المشتركة خطوة إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الاقتصادية العربية الطموح، ذلك لأنه اقتصر على إنشاء منطقة تجارة حرة ومحاولة تكوين اتحاد جمركي لذلك ظلت السوق العربية المشتركة مجرد مرحلة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية، وذلك أن السوق العربية المشتركة لا تنطوي على شيء من بنود اتفاقية الخاصة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية وتوحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية.

وصحيح انه توجد في مقدمة القرار رقم (17) للسوق العربية المشتركة بعض الأهداف المماثلة لتلك التي صيغت لاتفاقية الوحدة الاقتصادية كحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية الإقامة والاستخدام وحرية النقل والانتقال والترانزيت ولكن القرار لم يهدف في الواقع سوى إلى تكوين منطقة تجارة حرة والتوجه بعد ذلك إلى الاتحاد الجمركي.[1]

1- عبدالحميد براهيمي ، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سبق ذكره، ص 131-133 .

ومما يلاحظ انه ليس في أحكام القرار رقم 17 لسنة 1964 الخاص بإنشاء السوق العربية المشتركة أي مادة من المواد السبعة عشرة ما يشير إلى انه قرار لإنشاء السوق العربية المشتركة في معناها المعرف في نظرية التكامل الاقتصادي، فالقرار وفق النصوص التي جاء بها يهدف إلى تحرير التبادل التجاري وإقامة منطقة تجارة حرة.

هذا ونرى أن قرار السوق العربية المشتركة يمثل طريق وسطاً بين اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت لعام 1953 وبين اتفاقية الوحدة الاقتصادية. أن قيام السوق العربية المشتركة لا يعتبر خطوة إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الاقتصادية الطموح، طالما انه يؤدي إلى إنشاء منطقة تبادل حر ومحاولة تكوين منطقة جمركية. لذلك تبدو السوق العربية المشتركة مجرد مرحلة نحو الوحدة الاقتصادية.

ثانياً :ـ مهام مدخل التبادل التجاري من خلال السوق العربية المشتركة:ـ

يتميز قرار إنشاء السوق العربية المشتركة على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية المعقودة سنة 1953، من نواح عديدة ن منها: انه قد وضع الأسس للوصول إلى إعفاء كامل من الرسوم الجمركية على الاستيراد بين أعضائه، وأنه يلزم أعضاءه بإلغاء جميع أنواع القيود الإدارية على التجارة في ما بينهم، وأنه وضع تنظيماً لتسديد المدفوعات الجارية بين أعضائه .

كما أن ديباجة القرار المذكور تدل على انه قد صدر عن خلفية تحليلية صحيحة، حيث تربط هذه الديباجة بشكل واضح بين تحرير التجارة التي صدر القرار لتحقيقها وبين إقامة "التنمية الاقتصادية المتناسقة المتسمرة بين البلدان العربية، مما يؤكد الترابط بين التنمية والتجارة بين هذه البلدان.[1]

1- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، "مشاكل السوق العربية المشتركة"، مجلة أفاق اقتصادية، عدد عام السنة الثالثة ، 1982، ص 104-118 .

ورغم تميز قرار السوق العربية المشتركة بوصفه تنظيماً لتحرير التجارة بين البلدان العربية بالكثير من المزايا بالقياس لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري المبرمة سنة 1953، إلا انه يشترك مع هذه الاتفاقية في انه اقتصر على قواعد تحرير التجارة دون أن يتضمن أي تنظيم لتحقيق تنمية متناسقة ومستمرة للإنتاج في البلدان الأعضاء، ولذلك فانه جاء قاصراً عن وضع أساس فعال ومستمر للتوسع المتصاعد في التجارة بين البلدان الأعضاء، وعن تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي، فيما بينها.

وعليه فان أصل قرار إنشاء السوق العربية المشتركة، على الرغم من اسمه، يقتصر على مجرد تحرير التجارة بين البلدان الأعضاء وإقامة منطقة تجارة حرة بينها فهو لا يتضمن ما يتطلبه إنشاء السوق المشتركة بصفة عامة من توحيد التعريفة الجمركية التي تطبقها في مواجهة العالم الخارجي، وتم تنظيم منطقة التجار الحرة على المبادئ التالية :-

المبدأ الأول :- تحرير التجارة السلعية بين الدول الأعضاء عن طريق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية سنوياً حتى عام 1970 وإلغاء القيود الكمية أيضاً حتى عام 1971 كما يشير الجدول السابق.

المبدأ الثاني:- السيطرة الكاملة على عمليات المادة التصدير، فمن ناحية لا تستطيع الدولة العضو أن تعيد تصدير منتج إلى خارج السوق العربية المشتركة إلا بعد الحصول على موافقة الدولة المنتجة باستثناء ما يتعلق بالمواد الأولية أو المدخلات المدرجة في منتج صناعي معين. ومن ناحية أخرى لا يجوز إعادة تصدير منتج معين إلى دولة عضو إذا كان هذا المنتج قد استفاد في الأصل من إعانة للتصدير وإذا كانت الدولة المعاد التصدير إليها منتجاً لنفس السلعة.

المبدأ الثالث :- منع اي دولة عضو من منح إعانات للتصدير إلى دول أعضاء أخرى تنتج سلعاً مماثلة.

وعليه تتلخص المهام الاقتصادية التي أوكلت إلى السوق العربية المشتركة في إطلاق حرية التبادل في المنتجات التي يكون منشئوها الدول الأعضاء في السوق وتقرير إعفاء وتخفيضات في الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على تبادل السلع بين الدول الأعضاء إلا أن نواقص القرار سواء النواقص الخاصة بالقرار أو عقبات التطبيق حالت دون تنفيذ هذه المهام.

ومن الملاحظ أن منطقة التجارة الحرة بدأت فور انتهاء خطوات التوسع في تحرير التبادل. وفي أول يناير (كانون الثاني) 1971 تم بالفعل إعفاء السلع الوطنية التي يتم تبادلها إعفاءً كاملاً من الرسوم الجمركية. غير أن الأمر لم يتغير بالنسبة للقيود الإدارية. فلقد ظلت التشريعات التجارية والنقدية والمالية غير موحدة ولا منسقة [1] كذلك ينبغي أن نضيف أن بعض الدول من أعضاء السوق قد نفذت قرار السوق تنفيذاً جزئياً بان استثنت بعض المنتجات الأساسية من تخفيض الرسوم عليها عند استيرادها، واعتذر البعض الآخر عن تنفيذ الخطوة الأخيرة لتحرير التبادل من جميع الرسوم الجمركية .

وفي مجال تطوير السوق من الناحية الموضوعية أنيط بالسوق وضع الإجراءات التالية :-

- وضع صيغة خاصة مرنة لانضمام الدول العربية الأعضاء الأقل نمواً إلى السوق العربية المشتركة وهي السودان والصومال واليمن العربية واليمن الديمقراطية وموريتانيا بما يتناسب مع أوضاعها الاقتصادية والمالية العامة.
- إقرار مبدأ إنشاء صندوق تعويضي لتعويض الدول الأقل نمواً تعويضاً مؤقتاً عن تأثرها المالي حين انضمامها إلى السوق العربية المشتركة .

1- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، إدارة السوق العربية المشتركة ، التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة ظ، تقرير دوري ، عمان 1980، ص 1-4 .

- إقرار المجلس للبدء بتهيئة المتطلبات القانونية والفنية والإدارية لتوحيد التعريفة الجمركية على مراحل. [1]

أن هذه الأطراف وأن لم تعالج النواقص الرئيسية في قرار السوق بشكل كامل، لم يتمكن السوق العربية المشتركة من تحرير المبادلات التجارية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، نظراً لعدم ارتباطه بمدخل التنمية الاقتصادية المشتركة بما يؤدي إلى تغيير الهياكل الإنتاجية العربية.

إلا أن هذا لم يمنع الأمانة العامة للمجلس من تقديم العديد من المبادرات لمواجهة الصعوبات لتي تعوق التجارة البينية لدول السوق، ومن ابرز جهود الأمانة العامة في هذا المجال ما يلي:-

- العمل بكافة الوسائل المتاحة على توسيع ودعم القاعدة الإنتاجية في الدول الأعضاء على أسس تتفق وأهداف قرار إنشاء السوق العربية المشتركة.
- تنبيه الجهات التي تخشى من آثار تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة إلى أن لقرار السوق العربية المشتركة طبيعة تعاقدية أساسها تبادل المنافع وتحقيق المصالح المشتركة بين الأطراف المتعاقدة، فإذا ما واجهتها بعد ذلك مشاكل يصعب عليها تجاوزها فان في قرار إنشاء السوق العربية وقرارات المجلس المرونة اللازمة لمعالجة تلك المشاكل.
- منح المؤسسات المنتجة ومؤسسات التصدير في دول السوق العربية المشتركة وفي حدود إمكانياتها المستوردين من مواطني دول السوق تسهيلات تشجعهم على استيراد هذه المنتجات، شريطة إلا تأخذ هذه التسهيلات شكل الدعم الذي يتنافى مع أحكام قرار السوق العربية المشتركة .

1- الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ودورها في العمل الاقتصادي العربي المشترك، اغسطس (آب) 1980، ص 3-6 .

- إبرام اتفاقات وعقود طويلة الأجل بين مؤسسات الاستيراد والتصدير في دول السوق العربية المشتركة لاستيراد السلع المنتجة وتصديرها من وإلى دول السوق.
- وضع سياسات تجارية مشتركة توفر المناخ الملائم لتيسير التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة.

أن هذه المقترحات والجهود تدل صراحة على أن المشاكل والعقبات التي تواجه التبادل التجاري فيما بين السوق العربية المشتركة محدده ومعروفه، وهي تندرج ضمن العوائق الهيكلية والقيود الكمية الواردة على التجارة العربية البينية بشكل عام. هذا بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في الهياكل التنظيمية لقطاع التجارة الخارجية في دول السوق العربية المشتركة، والتباين الواضح في السياسات التجارية المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير، مما يؤثر بالتالي على حجم واتجاهات التجارة البينية لدول السوق المذكورة .

أن السوق العربية المشتركة التي كانت تعتبر النواة الأساسية لتحقيق أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية قد توجهت منذ البداية نحو تكوين منطقة تجارة حرة لم تفلح بعد في إقامة اتحاد جمركي. وبالتالي تجمد العديد من الأهداف الطموحة لاتفاقية الوحدة ومن بينها تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والعمل على توحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية. وواقع الأمر أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يتميز عن سائر منظمات العمل العربي المشترك بصلاحية لاتخاذ قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات، ونصبح هذه القرارات ملزمة لكافة الدول الأعضاء سواء أكانت وأنفقت عليها أم لم توافق.

غير أن القرارات التي يصدرها المجلس يتم تنفيذها من قبل الدول الأعضاء في السوق وفقاً للأصول الدستورية المرعية لديها ووفق ما تقضي به المادة الثانية عشرة من اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول جامعة الدول العربية.

ومع أن القرارات تصدر عن المجلس وفقاً لنصوص الاتفاقية إلا أن تطبيقها لدى الدول لا يأخذ أحياناً طريقة المرسوم وفقاً لما نصت عليه الاتفاقية إذ نجد أن بعض الدول لم تطبق القرارات إلا بصورة جزئية متخذة بع الإجراءات الإدارية القطرية بما يتعارض مع تلك القرارات، في حين لم تطبق دول أخرى أيا من هذه القرارات استناداً إلى الاستثناءات الواردة والتي تجيز لها أن توقف مؤقتاً تطبيق الإجراءات الواردة في الاتفاقية أو التي يتخذها المجلس.

لقد أكد التطبيق العملي لقرار السوق العربي المشتركة، أن هذه السوق تواجه أزمة حقيقية تمثلت في محدودية آثاره التكاملية بصورة عامة، وكانت النتيجة محدودية التجارة العربية البينية لدول السوق.

ثالثاً :ـ جوانب القصور في مدخل التبادل التجاري:ـ

كشف التطبيق العملي لقرار السوق العربية المشتركة عن جوانب قصور عديدة في قرار السوق العربية المشتركة من أبرزها:-

- اقتصر قرار إنشاء السوق العربية المشتركة على وضع قواعد تحرير التجارة بين أعضاءه، وإعفاءها من الرسوم والضرائب الجمركية والقيود الإدارية، ولم يتعرض للتنمية المتناسقة والمستمرة، رغم وجود هذا المصطلح في ديباجة القرار.
- بالنظر إلى المادة (14) من قرار إنشاء السوق العربية المشتركة والتي منحت الحق في استثناء بعض السلع من الإعفاءات أو التخفيض، أو من تحريرها من القيود الإدارية، فان ذلك يمثل ضعفاً أو قصوراً خطيراً يشوب نصوص القرار، مما يعني قصور القرار في وضع أساس فعال ومتين ومستمر للتوسع في التجارة البينية، وعن تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي بين أعضاءه.

- لم يتضمن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة ما يتطلبه إنشاء السوق المشتركة بصفة عامة، فهو لم يضع نظام خاص بتوحيد التعريفة الجمركية الواجب تطبيقها لمواجهة العالم الخارجي.

- عدم معالجة نصوص القرار ظروف الدول الأقل نمواً من خلال إقرار معاملة تفضيلية لصادراتها وتأمين وارداتها، وتقرير التعويض لها من إنشاء صندوق لهذا الغرض. كما انه لم يتقرر لهذه الدول الترخيص باتخاذ إجراءات خاصة بها تتواءم مع تطلعاتها واهتماماتها التي تتباين من دول إلى أخرى. وهذا ما يفسر عدم دخول دول عربية عديدة إلى عضوية السوق.

- خلو قرار إنشاء السوق العربية المشتركة من التنسيق بين سياسات الإنتاج والسياسة التبادلية بالرغم من التكامل العضوي بينهما.

- عدم تنفيذ القرار رقم (19) الخاص بتكوين الاتحاد الجمركي وعدم البث حتى الآن في موضوع توحيد المصطلحات الجمركية ونماذج البيانات، وتنسيق تبادل المعلومات الجمركية والتنسيق بين المعاهد الجمركية رغم أهميتها بالنسبة لهدف توحيد الإدارة الجمركية.

- قصور قرار السوق المشتركة عن علاج السياسات القطرية ذات الآثار المعادلة لآثار القيود الجمركية إذ مازال التبادل التجاري بين دول السوق يواجه قضية القيود غير الجمركية كمشكلة أساسية (الإجازات، الحصص، الرقابة على الصرف) أن هذه القيود كانت أهم عقبة واجهت تحرير التجارة العربية في التطبيق العملي حتى الآن .

- أن قرار السوق العربية المشتركة لا يقيم سوقاً مشتركة بالمعنى الحقيقي للاصطلاح الذي يحمله، فهو مجرد قرار بإقامة منطقة تجارة حرة بين البلدان الأطراف، يتم بموجبها تحرير تبادل السلع فيما بينها على نحو تدريجي.

- كما إنها لا تتضمن ما يميز كل سوق مشتركة من توحيد التعريفة الجمركية لأعضائها في مواجهة الخارج، وفي الوقت نفسه يعتبر قرار الإنشاء خطوة جزئية من سياسة طويلة المدى تهدف إلى استكمال إنشاء هذه السوق في المستقبل بوضع تعريفة جمركية موحدة مع العالم الخارجي.
- أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة لا يلزم إلا الدول الأعضاء في المجلس التي توافق عليه ولا يكون نافذاً إلا طبقاً للأصول الدستورية المرعية لديها. وهذا يعني أن هذا القرار شأنه مثل شأن كل قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وهنا يجب ملاحظة انه ليست كل بلدان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والبالغ عدد13 دولة أعضاء في السوق العربية المشتركة، وإنما يضم السوق العربية المشتركة في عضويته عدد 8 دول هي الأردن، سوريا، العراق، مصر، ليبيا، موريتانيا، اليمن، فلسطين.
- الثغرات الموجودة في نصوص قرار السوق نفسه قد أدت إلى تحديد أثره في أن يكون عاملاً ناجحاً في اقتصاديات السوق العربية. ويشار بهذا الصدد إلى المادة الخامسة عشرة من قرار السوق الخاصة بمنح الدول الأعضاء الحق باستثناء بعض المنتجات من الضرائب والرسوم الجمركية والقيود الإدارية لأسباب مبررة وجدية، وقد قلل هذا الاستثناء من فاعلية السوق .

ربعاً :- العوائق المؤسسية ومحدودية الآثار التكاملية لمدخل التبادل التجاري من خلال السوق العربية المشتركة :-

يمكن إجمال العوائق المؤسسية التي أدت إلى محدودية الآثار التكاملية للسوق العربية المشتركة في العوائق التالية:-

1. **إجراءات النقل والعبور** :- تؤثر عوائق نقل السلع بصورة مباشرة أو غير مباشرة على كفاءة المبادلات التجارية البينية. فيواجه النقل البري بين دول السوق، ارتفاع التكاليف بالنسبة للنقل بالشاحنات، وذلك أما بسبب ضعف

قدرة أصحاب هذه الشاحنات على التسويق بعيداً عن مقرهم، أو نتيجة للقيود التي تفرضها بعض الدول مما يزيد من احتمال عودة الشاحنات فارغة. وبالنسبة للنقل والعبور، فرغم توصل الدول العربية عام 1953 إلى إبرام اتفاقية جماعية لتسهيل وتنظيم تجارة الترانزيت، فانه عملياً، لا تزال إجراءات التفتيش والتخليص في مناطق العبور تستغرق وقتاً طويلاً وتتسبب في أضرار مادية وخسائر مالية باهظة في كثير من الأحيان، إضافة إلى مشاكل حصول السائقين على تأشيرات لعبور بعض الدول العربية المجاورة. وبالنسبة للنقل البحري بين الدول العربية، فبجانب النقص في وسائل النقل البحري العربي، مازالت الموانى العربية تعاني من النقص في التقنية المستخدمة في التفريغ والتحميل مما يعيق سرعة تداول البضائع بالموانى بالإضافة إلى الاختلاف الهائل في هيكل رسوم الموانى العربية بما يزيد من تكاليف النقل في العديد من الدول العربية.

2. **اقتصر قرار السوق العربية المشتركة** في التطبيق العملي على تحرير التبادل التجاري تحريراً جزئياً، فالقرار رقم (17) يهدف صراحة إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء. لكن ذلك لم يتم بالصيغة المطلوبة للعديد من الأسباب منها عدم تطبيق بعض الأعضاء لأحكام القرار، وعدم التقيد به من قبل دول أخرى، ولوحظ أيضاً غياب التنسيق بين إجراءات التحرير وانعدام إجراءات إلغاء القيود الكمية، فالمنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية داخل السوق العربية المشتركة ظلت خاضعة في نفس الوقت لقيود الحصص ورقابة الصرف الأجنبي وذلك على الرغم من تأكيد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على الطبيعة التقيدية لنظام الحصص والرقابة النقدية.

أن انجازات السوق العربية المشتركة في التطبيق العملي قد تمثلت بصورة أساسية في التحرير الجزئي للمبادلات التجارية، ولم يتحقق سوى تقدم بسيط في مجال إقامة اتحاد جمركي. لا شك أن تحرير التبادل فيما بين الدول الأعضاء يعتبر

خطوة أولى نحو توسيع السوق أو توحيدها، إلا أن تحرير التبدل لا يمكن إلا أن يكون محصلة لتطور اقتصادي معين في القاعدة الإنتاجية من شأنه أن يسمح بقيام مثل ذلك التبادل.

كشف التطبيق العملي لقرار السوق العربية المشتركة عن محدودية آثاره التكاملية ولعل من ابرز هذه النواقص مشكلة الالتزام بوحدة العضوية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة، بمعنى عدم السماح للدول غير الأعضاء في الاتفاقية في الانضمام إلى عضوية السوق.

رغم تميز قرار إنشاء السوق العربية المشتركة على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية المعقودة سنة 1953 من نواح عديدة خاصة أن القرار وضع الأسس للوصول على إعفاء كامل من الرسوم الجمركية على الاستيراد بين أعضائه، وأنه يلزم أعضاءه بإلغاء جميع أنواع القيود الإدارية على التجارة فيما بينهم، وأنه قد وضع تنظيماً لتسديد المدفوعات الجارية بين أعضائه إلا أن القرار لم يتمكن من تحقيق آثار تكاملية ملموسة في مجال التبادل التجاري البيني.

3. **القيود غير الجمركية :-** (الإدارية والكمية والنقدية وغيرها) تطبق دول السوق مجموعة من القيود غير الجمركية على السلع العربية المستوردة من الدول الأعضاء كرخص الاستيراد، أو الاستمارات والشهادات، بالإضافة إلى القيود النقدية، فضلاً عن تعقيدات الإجراءات المصرفية لفتح الاعتمادات لتمويل التجارة العربية. كما أن هناك بعض الدول العربية تطبق قوانين تمنع الاستيراد على سلع صناعية وزراعية. وتتم عمليات المنع تحت مسميات ومبررات لحماية الإنتاج المحلي أو لأسباب بيئية أو صحية أو أمنية وغيرها من المبررات، في الوقت الذي توجد هناك قائمة للسلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي واليت اقرها المجلس الاقتصادي، ومن ثم فان أي منع خارج هذه القائمة يعتبر مخالفاً لأحكام البرنامج التنفيذي. ويسري هذا المنع مع أن

المادة الحادية والعشرين من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري تنص على انه لا يجوز لأية دولة طرف أن تصدر تشريعاً أو قراراً يخالف أحكام هذه الاتفاقية أو يعطل تنفيذها. وهذا يعني انه على الدول العربية التي توجهها قوانين أو تشريعات أو قراراً يخالف أحكام هذه الاتفاقية وبرنامجها التنفيذي أن تسوي أوضاعها القانونية والتشريعية بما يتوافق وأحكام الاتفاقية .

4. **المبالغة في استخدام الاشتراطات:-** من العقبات الهامة التي تعترض التجارة العربية البينية لدول السوق المبالغة في الاشتراطات التي تطلبها السلطات المعنية في دول السوق عند تخليص السلع العربية المستوردة واشتراط مواصفات مبالغ فيها للتعبئة والتغليف، وفترات صلاحية منتجات الأغذية القابلة للتلف، وتعددية الجهات والاختبارات التي تخضع لها السلع، وتواجد المختبرات في مدن أو مناطق مختلفة، واشتراط مواصفات خاصة لشاحنات نقل الحيوانات الحية، ومنع دخول الشاحنات التي تنطبق عليها الشروط التي تفرضها السلطات الجمركية.

وتجدر الإشارة إلى أن المبالغة في مثل هذه الاشتراطات لا ينسجم مع مبدأ المعاملة الوطنية، إذ أن المنتجات المحلية تحظى بتقديم الخدمات في أماكن الإنتاج من قبل الدولة، وتحصل في معظم الأوقات على إعفاءات من الرسوم والضرائب مقابل تقديم مثل هذه الخدمات، بينما لا تحصل السلع العربية المستوردة على إعفاءات مماثلة بل تعرض إلى فرض رسوم وضرائب، أحياناً بنسب مرتفعة لا تتفق ومبدأ المعاملة الوطنية الذي اقره البرنامج التنفيذي صراحة والذي ينص على: تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأعضاء فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية.

5. **الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي تفرض عند الاستيراد** :- تقوم دول السوق بفرض رسوم ضرائب غير جمركية عند استيراد السلع العربية، مثل رسوم الترخيص للاستيراد أو رسوم مكملة للاستيراد، وقد يزيد أنواع هذه الرسوم عن عشرة أنواع في بعض الدول العربية والتي يتم تحصيلها في كثير من الأحيان في أماكن متباعدة. وتفرض هذه الرسوم والضرائب على السلع العربية المستوردة ولا تفرض على السلع المحلية المماثلة، أو تفرض بنسب وقيم مختلفة، وتكون المخالفة هنا بعدم تطبيق المعاملة الوطنية، وكذلك إذا كانت هذه الرسوم والضرائب لا تخضع للتخفيض المتدرج الذي اقره البرنامج التنفيذي الذي أشار بشكل واضح إلى أن التخفيض المتدرج ينصب على الرسم الجمركي والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. ولتحقيق مبدأ المعاملة الوطنية في الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وإخضاعها للتخفيض المتدرج، لابد أن تقوم الدول الأعضاء بإصدار القوانين أو القرارات المحلية التي تحقق ذلك، وتقديم صورة من هذه القوانين أو القرارات إلى المجلس الاقتصادي لتصدرها الأمانة العامة في وثيقة يتم تعميمها على كافة الدول العربية الأعضاء ووضعها تحت تصرف المنتجين والمصدرين والمستوردين في الدول العربية.

6. **تركز صادرات دول السوق في المواد الأولية** (كالبترول والقطن والفوسفات والغاز والحديد ... الخ): والتي تجد لها أسواقاً استهلاكية مستقرة في الدول الصناعية كأوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الأسواق هي اكبر حجماً وأكثر قدرة على دفع قيمة هذه الصادرات أما نقداً أو بالعملات القابلة للتداول أو التحويل، أو عيناً لامتلاكها سلعاً كثيرة متنوعة ومتطورة تستوردها الدول العربية.

أن استقرار هذا النوع من التبادل السلعي والنقدي بين البلدان العربية والدول الصناعية خلق نوعاً من العلاقات الاقتصادية الاستهلاكية والإنتاجية

المستقرة مما زاد من اعتماد كل منهما على الآخر ولو بدرجات متفاوتة. ولقد ترسخت هذه العلاقات بعد أن لجأت الدول الصناعية الغنية إلى أساليب إبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون الاقتصادي بما في ذلك منح القروض والائتمانات إلى الدول العربية لإدامة علاقاتها التجارية معها. إضافة إلى ذالك فان معظم الصناعات العربية الكبيرة التي أقيمت خلال العقود الثلاثة الماضية استمرت في التوجه نحو الدول الصناعية والأسواق الأجنبية، كالبتروكيماويات والألومونيوم الأولى والمنتجات النفطية والغاز.

ونظراً لان هذه الصناعات تمثل الجزء الأكبر والأكثر أهمية في القطاع الصناعي العربي، فإنها ساهمت في زيادة العلاقات التجارية مع الدول الصناعية، على وجه الخصوص.

7. **ضعف القاعدة الإنتاجية وانخفاض مستوى التصنيع في دول السوق**: أدى إلى عدم التنوع في الاقتصاديات العربية وافتقارها إلى التشكيلة الواسعة من المنتجات، أن هذا التشابه في أنماط الإنتاج دفعها إلى التوجه نحو دول أجنبية ذات قواعد إنتاجية قوية ومتنوعة وعلى حساب التجارة البينية العربية.

8. **اختلاف السياسات الاقتصادية والتجارية لدول السوق**: ففي حين تمارس بعض الدول سياسات اقتصادية وتجارية منفتحة على العالم الخارجي ككل ولا تمارس أي رقابة على حركة وانتقال رؤوس الأموال، تقوم دول عربية أخرى بممارسة سياسات حمائية تجاه وارداتها الإجمالية والعربية خشية تعريض مصالح بعض قطاعاتها الاقتصادية الداخلية للأضرار، كما قام البعض الآخر بإغلاق اقتصاده وممارسة السيطرة التامة على موارده ووضع القيود على تجارته الخارجية، كما وضع رقابة شديدة على عملية التحويل الخارجي وانتقال رؤوس الأموال مما أدى إلى تشويه هيكل الأسعار وأثره على تفاعل عوامل العرض والطلب لديها.

9. **ارتباطات دول السوق مع مجموعات اقتصادية مختلفة وبدرجات مختلفة أيضاً** :- من خلال الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية (وخاصة مع أمريكا والاتحاد الأوروبي) والتي أعطت إعفاءات وتسهيلات جمركية اكبر من تلك الموجودة في الاتفاقيات العربية مما أدي إلى إعاقة تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي والجماعي العربية.

10. **محدودية المجموعة السلعية الخاضعة للتبادل**:- تشير دراسات أسواق بعض الدول الأعضاء في المجلس إلى أن التبادل التجاري بين هذه الدول لا يزال محصوراً في نطاق ضيق، إذ يتم التكامل على مجموعة محدودة من السلع يصل تبادل بعضها استيراداً وتصديراً إلى حدود معينة، ومن هذه السلع المنتجات الغذائية وبعض الأصناف القليلة من السلع الصناعية، ويلاحظ جلياً من استعراض الإحصاءات السلعية الواردة في دراسات هذه الأسواق، أن القيود والصعوبات التي تواجه حركة التبادل التجاري بين هذه الدول تلقي بثقلها على نمو وتطور هذا التبادل، إذ أن مجموعة كبيرة من الصناعات المتماثلة لا تزال خارج نطاق التبادل التجاري، بينما تم تبادلها مع دول العالم الأخرى، وأن ما يدخل من الصناعات المتماثلة حيز التبادل إنما يكون بكميات محدودة.

11. **عدم استقرار السلع الخاضعة للتبادل**:- ومن الملاحظ أيضاً أن هناك سلعاً يتم تبادلها في سنة معينة ثم تخرج من التبادل في سنة أخرى، كما يلاحظ أيضاً وجود سلع خارج التبادل في سنة معينة ثم تدخل نطاق التبادل في سنة أخرى، ومن الطبيعي أن يؤدي عدم الاستقرار النسبي في تبادل بعض الأصناف من السلع إلى عدم الاستقرار النسبي في تبادل بعض الأصناف من السلع إلى عدم الاستقرار النسبي في اتجاهات التبادل التجاري بين هذه الدول.

ونتيجة لهذه الظواهر فان مجمل التبادل التجاري في إطار السوق العربية المشتركة بشقيه الاستيراد والتصدير لا يزال يمثل نسباً متدنية من مجمل التبادل التجاري بين مجموعة هذه الدول بالنسبة لتبادلها مع العالم.

12. **تعقيد الإجراءات والممارسات الجمركية في دول السوق** :- حيث لا تزال الإجراءات والممارسات الجمركية تعيق انسياب السلع بين دول السوق ويرجع ذلك إلى تعدد الجهات المسئولة عن تخليص السلع المستوردة وتعقد الإجراءات اللازمة لتخليص البضائع من المنافذ الجمركية. ففي بعض الدول العربية تشتمل الدورة الكاملة لتخليص البضائع على أكثر من 20 معاملة، مما يعرض السلع للتلف في كثير من الأحيان. ولان إدارة الجمارك والجهات المسئولة الأخرى بمراقبة الجودة وحماية المستهلك في العديد من الدول العربية، لا تعترف أحياناً ببعض الهيئات الأجنبية المختصة بتسليم شهادات الجودة والمواصفات الدولية للسلع المستوردة، فغالباً ما تتم عملية المراقبة بفحص جميع البضائع التي تدخل الحدود الوطنية عوضاً عن فحص عينة منها، مما يستغرق وقتاً طويلاً، ويزيد في عدم التأكد لدى المستورد، سواء كان تاجر أو مصنعاً للمواد الخام المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد، وبالتالي يؤثر سلباً ليس فقط على القوة الشرائية للمستهلك المحلي، بل ويحد من قدرة المصدرين والمصنعين المحليين على اقتناء مستلزمات الإنتاج بالأسعار العالمية. وفي المقابل، فان زيادة تكاليف الاستيراد هذه تحد بدورها من قدرة المصدرين العرب على الوصول إلى الأسواق العربية ومنافسة المصدرين الأجانب. [1]

1- عبدالحميد ابراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1980 ، ص 41-42 .

13. **ومن بين ابرز العوامل المؤسسية التي أسهمت في إخفاق السوق العربية المشتركة في تخفيض آثار تكاملية :-** عدم وجود سياسة للتصنيع على مستوى دول السوق مما أدى إلى وجود صناعات متكررة في أكثر من دولة عربية، حتى أدى ذلك إلى التنافس بينها بدلاً من التعاون والتكامل، ومن ثم لم تستفد هذه الصناعات من وفورات وميزات الإنتاج الكبير بل وراحت تتنافس فيما بينها على التصدير وأقامت الحواجز الجمركية لتحقيق الحماية، وإزاء ذلك لم يكن لديها دافع للتطوير والتحديث.

14. عدم اتفاق دول السوق العربية المشتركة على تصنيف موحد للسلع المستوردة إلى ضرورية وشبه كمالية وكمالية بل واختلاف وجهات النظر حول الأسس التي يقوم عليها هذا التصنيف وهو ما يؤدي إلى تضييق نطاق السلع المتوردة بين دول السوق، ويخلق عائقاً كبيراً أمام تنمية التجارة البينية بين هذه الدول.

15. عدم وجود عقوبات ضد الدول الأعضاء في السوق التي لا تطبق أحكام السوق أو تخالفها، بل ويزيد الأمر سوءاً أن الرأي القانوني انتهى إلى انه ليس من حق الدول الأعضاء في السوق أن تمتنع عن الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن أحكام قرار السوق أو توقف تطبيق أحكامه كرد على قيام أحداها بمثل هذا العمل.

16. محدودية الدول الأعضاء في قرار السوق، وضع قيداً أمام السوق يمثل في عدم الاستفادة بالوفورات التي تحققها المشروعات الكبرى، لأن هذه المشروعات لا يمكن إقامتها إلا في ظل أسواق واسعة حتى تستمر وتنجح، ولأن عدد دول السوق العربية المشتركة ظل محدوداً والقيود الكمية فقد بقى التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة محدوداً، ولأن السوق العربية المشتركة اقتصر عملها على عدد من الدول الأعضاء، فان أثرها على التجارة البينية كان

محدوداً وذلك لسببين أساسيين ن السبب الأول يعود إلى غياب التنسيق بين إجراءات التحرير من التعريفات.

17. عدم ملائمة الهياكل الاقتصادية القائمة لدول السوق لمتطلبات التكامل الذي سعت إليه السوق العربية المشتركة، حيث كان من المفترض وجود اتجاه لإعادة الهيكلية بما يتناسب مع المزايا النسبية للدول العربية تدريجياً، وما يتطلبه ذلك من إعادة توطين الأنشطة الاقتصادية لإحداث التشابك الاقتصادي الذي يمثل الأساس في عملية التكامل الاقتصادي التي كان يهدف إليها السوق، بل لم تتخذ البلدان الأعضاء في السوق، إجراءات مرضية لإعادة الهيكلية.

خامساً :ـ أزمة تحرير المبادلات التجارية من خلال السوق العربية المشتركة وعوامل إخفاقها:ـ

اقتصر عمل السوق العربية المشتركة على تحرير التبادل التجاري تحريراً جزئياً وبالتدريج، فالقرار رقم 17 يهدف صراحة إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء، لكن ذلك لم يتم بالصيغة المطلوبة للعديد من الأسباب منها عدم تطبيق بعض الأعضاء لأحكام القرار، وعدم التقيد به من قبل دول أخرى، ولوحظ أيضاً غياب التنسيق بين إجراءات التحرير من التعريفات وانعدام إجراءات إلغاء القيود الكمية، فالمنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية داخل السوق العربية المشتركة ظلت خاضعة في نفس الوقت لقيود الحصص ورقابة الصرف الأجنبي وذلك على الرغم من تأكيد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على الطبيعة التقييدية لنظام الحصص والرقابة النقدية. ولقد دعا المجلس البلدان الأعضاء منذ عام 1966 إلى تخصيص جزء من ميزانية كل منها بالنقد الأجنبي لتسوية المدفوعات المتعلقة بالمنتجات

المتبادلة في السوق وإلغاء جميع القيود الإدارية التي تكبح الواردات. فلقد ترك قرار السوق مسألة تسوية قيمة المعاملات الجارية بين الدول الأعضاء.[1]

أما بالنسبة لتوحيد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم للدول الأعضاء تجاه الدول الأخرى الذي كان قد صدر به القرار رقم 19، فقد تحققت العديد من الانجازات العامة والخطوات في هذا السبيل، عندما اقر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أسس التعريفة الخارجية، وتبع ذلك خطوات بشأن توحيد الرسوم على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، ووضع التعريفة الخارجية الموحد للدول العربية الأعضاء في السوق العربية المشتركة. ومن الملاحظ أن التعريفات الحالية تختلف كثيراً عن بعضها البعض، ولا توجد سياسة متفق عليها لتنسيق هذه التعريفات، كما انه لا يوجد نظام توزيع للتكاليف والمزايا يرتبط بإنشاء تعريفة خارجية مشتركة، وهو مازال يشكل عقبات خطيرة أمام قيام اتحاد جمركي وأمام الاندماج الاقتصادي.

كما تحقق في مجال توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية، وضع الصيغة النموذجية للقانون الجمركي الموحد وكذلك القرارات والتعليمات الأساسية التنفيذية لهذا القانون، وتوحيد نماذج البيانات الجمركية والمعلومات الأساسية المدرجة بها، وتوحيد المصطلحات الجمركية، وكذلك إقرار الاتفاقية الجديدة للنقل بالعبور (الترانزيت) كما يجري إعداد الدراسات الخاصة بالتهيئة الفنية والقانونية لإقامة المنطقة الجمركية العربية الموحدة .

أما بشأن توحيد التشريعات التجارية والتقنية والمالية من دول السوق فيلاحظ أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من خلال منطقة التجارة الحرة بدا عام 1971 بإعفاء السلع الوطنية التي يتم تبادلها إعفاءً كاملاً من الرسوم الجمركية.

1- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، السوق العربية المشتركة عرض وتقييم ، الأمانة العامة، عمان 1985 ، ص 30-35 .

غير أن الأمر لم يتغير بالنسبة للقيود الإدارية. فلقد ظلت التشريعات التجارية والنقدية والمالية غير موحدة ولا منسقة.[1]

كما أن بعض الدول من أعضاء السوق قد نفذت قرار السوق تنفيذاً جزئياً بان استثنت بعض المنتجات الأساسية من تخفيض الرسوم عليها عند استيرادها، واعتذر البعض الآخر عن تنفيذ الخطوة الأخيرة لتحرير التبادل من جميع الرسوم الجمركية.

وعليه يمكن التأكيد أن منطقة التجارة الحرة قد نفذت عملياً بصورة جزئية بسبب القيود الإدارية والاستثناءات وعدم تنفيذ القرارات بشكل كامل، أما مرحلة الاتحاد الجمركي فقد عجز مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عن الوصول إلى هذه المرحلة رغم كل ما بذل من جهود في هذا المجال .

أن السوق العربية المشتركة تواجه أزمة حقيقية تتمثل في محدودية آثاره التكاملية بصورة عامة، والتي يستدل عليها من خلال محدودية التجارة العربية البينية لدول السوق.[2]

1- محمد عبدالمنعم عفر، تقييم الخطوات التي اتخذت حتى الآن لتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية ، ندوة المشروعات العربية المشتركة - القاهرة 14-18 ديسمبر 1974 ، ص 30-31 .

2- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السوق العربية المشتركة ، التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة ، تقرير دوري ، عمان 1980 ،ص 1-4 .

وتتجلى أزمة السوق العربية المشتركة في الإشكاليات التالية :- [1]

- مشكلة الالتزام بوحدة العضوية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة، بمعنى عدم السماح للدول غير الأعضاء في الاتفاقية في الانضمام إلى عضوية السوق.[2]
- النزعة القطرية في البلدان العربية والتركيز على ذرائع السيادة والمصلحة الوطنية كمبرر لإضعاف الإرادة السياسية في اتجاه التكامل الاقتصادي. وقد تعمقت هذه القطرية بشكل حاد خلال الحقبة النفطية، لقد ساعد انتشار النزعة القطرية في البلدان العربية على تقليص فاعلية العمل الاقتصادي العربية المشترك وعدم الجدية في تنفيذ القرارات التي تتخذ على مستوى جامعة الدول العربية ومؤسساتها. وأخيراً يضاف إلى ما تقدم من عوامل غياب المشاركة الشعبية العربية في صنع القرار ومتابعة تنفيذه على المستوى المحلي أو القومي، ونكتفي بالإشارة إلى عدم وجود برلمان عربي تمثل فيه الشعوب العربية تمثيلاً حقيقياً كما هو الحال في المجموعة الأوروبية، أو محكمة عدل عربية للفصل في النزاعات بين الدول العربية وتفسير القرارات والاتفاقات في حالات الخلاف حولها، إذ لازال هذا المشروع ينتقل من دورة لأخرى من دورات مجلس جامعة الدول العربية حتى اليوم.[3]

1- عبدالحميد إبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مصدر سابق، ص 40 .

2- محمد عبدالمنعم غفر ، تقييم الخطوات التي اتخذت حتى الآن لتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية ، ندوة المشروعات العربية المشتركة - القاهرة 14-18 ديسمبر 1974 ، ص 30-31 .

3- أحمد سعيد نوفل، البعد السياسي للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، الحلقة النقاشية للمعهد العربي للتخطيط، الكويت 86-1987 ، ص16 .

- يعود إخفاق السوق المشتركة إلى الخطأ الذي وقعت فيه الأطراف المعنية في تقليد أو محاولة تقليد تجربة السوق الأوروبية المشتركة دون الالتفات إلى اختلاف البنيات الأساسية، ودرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي القائمة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والوطن العربي. ذلك أن نموذج السوق الأوروبية المشتركة قد يصلح كأداة تكاملية لبلدان متقدمة، ومتقاربة في نظمها الاقتصادية ومستويات نموها، ولكنه غير مضمون النجاح في البلدان النامية التي لا تملك الجهاز الإنتاجي المتطور والمتنوع والاقتصادي المتوازن [1]. فمن المعروف أن دول السوق الأوروبية ذات جهاز إنتاجي بلغ درجة كبيرة من التطور.

وحصل العكس في التجربة العربية، فحين بدأنا بالتقليد في مطلع الخمسينات لم نكن مقلدين كما ينبغي، فوضعنا العربة أمام الحصان كما يقول المثل، والنموذج العربي المقتبس لم يكن متكاملاً فرغم ادارك واضعي قرار السوق العربية المشتركة لأهمية اتحاد المدفوعات العربي المنصوص عليه في المادة (16) من قرار السوق، فان الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل وضعه/، والتي استمرت زهاء التسع سنوات (1966-1975) على مستوى خبراء اللجنة النقدية والمالية ومحافظي البنوك المركزية وخبرائهم ولجان مجلس الوحدة الاقتصادية قد ذهبت أدرج الرياح.(2)

- التشبث بالسيادة القطرية والخوف والريبة المتبادلين بين الأنظمة العربية، تقلب الحياة السياسية العربية ومزاجيتها، وتنافس الاقتصادات العربية

1- عبدالحسن زلزلة ، المستقبل الاقتصادي للأقطار العربية ، تجربة التنمية في ظل العدوان ، مجلة شئون عربية العدد 41 مارس 1985 ،ص 121 .

2- سليمان المنذري ، "الفرص الضائعة" ، مصدر سابق ،ص 39 .

وانعزالها، وما تحقق من خطوات تكاملية لا يعكس التزاماً واضحاً بالاندماج وسلم أولويات مدروس أو مخطط بعناية.[1]

- أن عملية التكامل الاقتصادي عملية متواصلة ومتشابكة لا تؤتي ثمارها المرجوة دفعة واحدة، وإنما عبر عملية تاريخية. ولتهيئة الظروف الملائمة لتكامل اقتصادي عربي جاد لابد من إرساء القواعد الاقتصادية ذات المصلحة في توحيد السوق العربية، ذلك أن المصالح الاقتصادية المشتركة تكون قوى ضاغطة على الحكومات في هذا الشأن [2]. ومن ثم فلابد لتحقيق الوحدة الاقتصادية من توافر الإرادة السياسية والاقتصادية العربية لتحقيق التنمية من خلال التكامل، وتحقيق التكامل من خلال مشروعات التنمية [3]. وهذا ما كان مفقوداً في إطار الالتزام بتنفيذ قرارات تفعيل السوق العربية المشتركة.

أن السوق العربية المشتركة كغيرها من صيغ التكامل الاقتصادي العربي ينطبق عليها أهم سبب يحول دون تنفيذ تلك الصيغ والمشروعات وهو ضعف الإرادة السياسية من جانب البلاد الأطراف في كثير من الحالات، وأنه لا يتأتى للاعتبارات الاقتصادية أن تحقق شيئاً دون توافر الإرادة السياسية في هذا المجال [4].

1- يوسف الصايغ ، الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة "السيادة الوطنية" مجلة المستقبل العربي العدد 6 لسنة 1 (آذار – مارس 1979 .

2 – جامعة الدول العربية ، الأوضاع والعلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية ، وثائق قمة عمان 1980 ، سلسلة دراسات اقتصادية رقم (2) ص 36 .

3 – إسماعيل صبري عبدالله : العولمة والاقتصادية والتنمية العربية ، العرب والكوكبة ، بحث مقدم لندوة العرب والعولمة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية 18-20/ 12/ 1997 ، بيروت ،ص 1-15 .

4 – محمد زكي شافعي : الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي في البلاد النامية . دراسة مطبوعة على الآلة الكاتبة بدون تاريخ .

ويتفق هذا الرأي مع ما ذهب إليه الأستاذ بيلا بلاسا في انفراد العقبات السياسية من بين الأسباب الرئيسية التي يعزي إليها فشل تحقيق هذه المشروعات[1].

وتنفرد العوامل السياسية دون غيرها بالتحكم في عرقلة انجاز التكامل الاقتصادي، ذلك أن التكامل الاقتصادي يعني تنازل كل دولة طرف عن قدر من سيادتها في بعض المسائل لسلطة تمارس اختصاصاتها بواسطة مؤسسة أو مؤسسات تقيمها هذه الدول بالإنفاق بينها لتكون سلطة فوق وطنية في مسائل التكامل.[2]

- غياب التنسيق فيما بين الهياكل الإنتاجية في الاقتصادات العربية بدرجة كبيرة واتسام هذه لهياكل إنها تتسم بالتشابه، بل والضعف وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المطلوبة منها إلى جانب إنها تعاني من اختلالات واضحة، بل أن الهياكل الإنتاجية للسلع العربية القابلة للتجارة البينية تعتبر غير مرنة. وكذلك يمكن أن نعزي انخفاض حجم التجارة البينية إلى وجود مشكلة إنتاج في جانب العرض ومشكلة تفاوت في هيكل الدخل في جانب الطلب .

أن الهيكل الإنتاجي السلعي القابل للتجارة يتسم بالتركيز في إنتاج عدد محدود من السلع، مما يؤدي إلى تزايد درجة التركز في الصادرات السلعية العربية لا تتعدى سلعتين أو ثلاث على الأكثر، بل ومما يزيد الأمر تعقيداً، هو تركز اتجاهات هذه السلع المحدودة في سوقين أو ثلاثة على الأكثر من أسواق الاقتصادات الصناعية المتقدمة .

- أن الدول الأعضاء في السوق وضعت قيداً أمام السوق يتمثل في عدم الاستفادة بالوفورات التي تحققها المشروعات الكبرى، لأن هذه المشروعات لا

1- بيلا بلاسا : نظرية التكامل الاقتصادي ، ترجمة الدكتور راشد البراوي ، الطبعة الأولى 1964 ، ص 11 .

2- علي الدين هلال وجميل مطر ، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1979 ،ص 19 .

يمكن إقامتها إلا في ظل أسواق واسعة حتى تستمر وتنجح، ولأن عدد دول السوق العربية المشتركة ظل محدوداً والقيود الكمية ظلت قائمة، فقد بقى التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة محدوداً.

ولأن السوق العربية المشتركة اقتصر عملها على عدد من الدول الأعضاء، فان أثرها على التجارة البينية كان محدوداً وذلك لسببين أساسيين، السبب الأول يعود إلى غياب التنسيق بين إجراءات التحرير من التعريفات وانعدام إجراءات إلغاء القيود الكمية، وبمعنى آخر فان المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية في داخل السوق العربية المشتركة تعتبر خاضعة لقيود الرقابة على الصرف، الأمر الذي كان عائقاً كبيراً أمام حرية انتقال السلع، أما السبب الثاني فهو سبب هيكلي، حيث أن الكثير من المنتجات المحلية كانت تتأثر بالمنتجات المماثلة الآتية من دول السوق العربية المشتركة الأخرى، ولم تتخذ الدول الأعضاء منذ عام 1965 أي إجراء من شأنه تكييف إعادة ترتيب القطاع الصناعي وإقامة عدد من الصناعات التي تجعل الاقتصادات المعنية أكثر تكاملاً .

كل ذلك دفع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى تأكيد أن نظام الحصص والقيود الكمية والنقدية تؤدي إلى الحد من التجارة البينية بين الدول الموقعة على الاتفاقية، وقد حاول المجلس وضع صيغة مرنة لانضمام الدول العربية الأقل نمواً إلى السوق العربية المشتركة وهي السودان والصومال واليمن وموريتانيا وذلك بما يتناسب مع أوضاعها الاقتصادية، واقر المجلس البدء في تهيئة المتطلبات القانونية والفنية والإدارية لتوحيد الجمركية على مراحل، وتشكيل لجنة على مستوى نواب الوزراء المختصين لدول السوق العربية المشتركة لمعالجة ما يطرأ من صعاب عند تنفيذاً أحكام السوق واقتراح الوسائل المختلفة لتطوير نشاط السوق.

- ضعف الربط بين تحرير التجارة والتنمية العربية مما جعل الكثير يهاجمون اتفاقية السوق العربية المشتركة، من منطلق أن آثارها محدودة في ظل هذا

الوضع، وتحمس هؤلاء لضرورة إحداث التكامل الاقتصادي من خلال المشروعات المشتركة وإهمال أسلوب تحرير التجارة (منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي)، من منطلق انه لا زيادة في التبادل التجاري قبل أن تنشأ المشروعات التي تنتج السلع والخدمات التي تكون مجالاً للتبادل، إلا انه اتضح بعد ذلك، اتساع الفجوة بين مفهوم المشروعات العربية المشتركة وأسس بنائها من منظور قومي وبين واقعها وضآلة آثارها الاقتصادية فيما يتعلق بمسألة تحقيق عملية التكامل الاقتصادي حيث أن تلك المشروعات لم تتم ضمن برامج معينة تتخذ أشكال الارتباط اللازمة بين المشروعات لتحقيق التشابك الاقتصادي بين مختلف الأقطار، وهو ما يقضي الاتفاق على أولويات التنمية. (1)

- بعض الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة أجلت تطبيق 16 مادة من قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي تهدف إلى تحقيق إلغاء التعريفات الجمركية وتحرير المبادلات لحاجتها إلى حماية صناعتها ومنتجاتها وأنشطتها الاقتصادية وزيادة الموارد من النقد الأجنبي في ذلك الوقت.

- عدم وجود آلية تستطيع تلطيف وتهذيب الآثار السلبية للسوق في البلد المتضررة، ويكفي الإشارة إلى أن الميزانية المشتركة لدول السوق الأوروبية المشتركة تخصص نحو 6 مليار دولار سنوياً لبلدان الجنوب الأوروبي وايرلندا للتخفيف من الآثار السلبية لانضمام تلك البلدان إلى ترتيبات السوق الأوروبية المشتركة.

- ضعف الأسواق المالية العربية وعدم تكاملها، وبالتالي عدم قدرتها على تمويل المبادلات والمشروعات حيث لا تتوافر في الدول العربية أسواق مالية واسعة ومتطورة ومتكاملة، وما يوجد منها في بعض البلدان لازال في مراحله

---

1 - عبدالوهاب حميد رشيد ، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة ، كاظمة للنشر ، الكويت ، 1985 ،ص 250-258 .

الأولى، أو غير نشط، وتتصف عموماً بضعف ناجم عن ضيقها وقلة أدواتها وعدم مرونة التشريعات التي تحكمها، ونظراً لضآلة التجارة العربية البينية، فانه من الصعب تحقيق تكامل وترابط بين الأسواق المالية العربية ويزيد من صعوبة ذلك غياب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية العربية.[1]

– ضعف قاعدة الإنتاج الصناعي بين الدول الأعضاء في السوق أدى إلى محدودية السلع الداخلة في عملية تحرير المبادلات التجارية. وإذا أضفنا إلى ذلك تشابه مفردات الإنتاج في أقطار منطقة التجارة الحرة نجد أن صادرات المنطقة لابد وأن تتجه خارج المنطقة حيث أن السوق المحلية لدول المنطقة لا تستطيع أن تستوعب الإنتاج المتشابه.

– أدى عدم الربط بين مدخل التبادل التجاري والدخل الإنتاجي مدخل المشروعات العربية المشتركة إلى تقديم القاعدة الإنتاجية لدول السوق العربية المشتركة مما أدى بدوره إلى تدني مستويات التجارة العربية البينية لدول السوق.

– الاختلافات الكبيرة بين النظم الجمركية والضريبية فيما بين الدول الأعضاء من جانب، والدول العربية الأخرى من جانب آخر، مما زاد من صعوبات عملية التنسيق بين إجراءات التحرير من التعريفات وحرية انتقال السلع، خضوع المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية داخل دول السوق العربية المشتركة، للقيود الكمية " الحصص والرقابة على الصرف " الأمر الذي كان يعيق حرية انتقال السلع.

– تباين السياسات التجارية للبلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة الناتج عن اختلاف النظام السياسي والاقتصادي والأهداف الاقتصادية، شكل عقبة أمام زيادة المبادلات وتوسيع التعاون بين الدول العربية.

1- عبدالمنعم السيد سعيد، الوحدة النقدية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986 ، ص 103-104 .

– اشتداد تباين واختلاف الأنظمة الاقتصادية العربية، فهناك دول توجهاتها تخطيطية وذات توجه داخلي، وهناك دول توجهاتها تحررية ذات توجه خارجي، ويكفي الإشارة إلى أن اختلاف نظم التجارة الخارجية من ناحية سيطرة الدولة من عدمه، كانت تمثل عائقاً كبيراً أمام تطوير المبادلات العربية وتنميتها .

– عدم ملائمة الهياكل الاقتصادية القائمة لدول السوق لمتطلبات التكامل الذي سعت إليه السوق العربية المشتركة حيث كان من المفترض وجود اتجاه الإعادة الهيكلة بما يتناسب مع المزايا النسبية للدول العربية تدريجياً، وما يتطلبه ذلك من إعادة توطين الأنشطة الاقتصادية لإحداث التشابك الاقتصادي الذي يمثل الأساس في عملية التكامل الاقتصادي التي كان يهدف إليها السوق، بل لم تتخذ البلدان الأعضاء منذ عام 1965، إجراءات مرضية لإعادة الهيكلة وإقامة أنشطة وصناعات لجعل الاقتصاديات المعنية أكثر تكاملاً وأقل تنافساً، حيث كانت الكثير من المنتجات تتأثر بمنافسة المنتجات المماثلة الآتية من بلدان السوق العربية المشتركة الأخرى.

وعموماً هذه ظاهرة تحتاج إلى المعالجة الواعية للإستراتيجية العربية في المستقبل، لأنها مرتبطة بمشكلة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات العربية عموماً وخاصة في هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي وهو ما اثر على نمط الصادرات والواردات العربية، فالصادرات تتألف أساساً من منتجات لا أسواق لها في البلدان العربية الأخرى، بل في البلدان الصناعية المتقدمة، والواردات العربية لا يوجد البديل العربي لها في دول عربية أخرى.

وتشير الإحصاءات المنشورة عن التبادل التجاري بين دول السوق بشكل عام إلى أن هذا التبادل لا يزال محصوراً في نطاق ضيق إذ يتم التعامل على مجموعة محدودة من السلع الغذائية وبعض الأصناف القليلة من السلع الصناعية. ويلاحظ من استعراض الإحصاءات السلعية لدول السوق العربية المشتركة أن القيود

والصعوبات التي تواجه حركة التبادل التجاري بين هذه الدول تلقي بثقلها على نمو وتطور هذا التبادل .[1]

- عدم وجود سياسة قومية للتصنيع وعدم وجود إستراتيجية للتصنيع أدى إلى وجود صناعات متكررة في أكثر من دولة عربية حتى أدى ذلك إلى التنافس بينها بدلاً من التعاون والتكامل، ومن ثم لم تستفد هذه الصناعات من وفورات وميزات الإنتاج الكبير بل وراحت تتنافس فيما بينها على التصدير وأقامت الحواجز الجمركية لتحقيق الحماية، وإزاء ذلك لم يكن لديها دافع لتطوير والتحديث .

- اختلاف دول السوق العربية المشتركة على تصنيف السلع المستوردة إلى ضرورية وشبه كمالية وكمالية، بل واختلاف وجهات النظر حول الأسس التي يقوم عليها هذا التصنيف وهو ما يؤدي إلى تضيق نطاق السلع المستوردة بين دول السوق، ويخلق عائقاً كبيراً أمام تنمية التجارة البينية بين هذه الدول.

- انعدام التدابير التي يمكن اتخاذها اتجاه الدول الأعضاء في السوق التي تتلكأ في تطبيق أحكام السوق أو تخالفها، بل ويزيد الأمر سوءاً أن الرأي القانوني انتهى إلى انه ليس من حق الدول الأعضاء في السوق أن تمتنع عن الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن أحكام قرار السوق أو توقف تطبيق أحكامه كرد على قيام أحداها بمثل هذا العمل .

1- سليمان حمدي المنذري ، انجازات التكامل الاقتصادي العربي بالمقارنة بالأهداف المتوخاه ، في كتاب آليات التكامل الاقتصادي العربي مهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، 1983، ص 214-215 .

ويزيد الأمر تعقيداً أن الدولة التي لا ترغب في تنفيذ احد قرارات المجلس لا يتطلب منها ذلك أكثر من أعمال تشريعيه طبقاً للأصول الدستورية المعمول بها لديها لتصبح بمنجاة من آثاره وفي حل من الالتزام بتطبيقه. [1]

- أن دول السوق لم تستطع أن توجد تنسيقاً حقيقياً وجاداً بين خططها الاقتصادية على الرغم من دعوة وزراء التخطيط لدول مجلس الوحدة الاقتصادية إلى عقد اجتماعين لهذا الغرض عامي 1970-1971، وتوصلوا إلى عدد من القرارات التي ارتؤى تأجيل البث فيها ريثما تتم عملية تقييم عمل المجلس في الفترة الماضية، وظلت تلك القرارات حبراً على ورق حتى يومنا هذا.

- ظلت التشريعات التجارية والنقدية والمالية غير موحدة أو منسقة، الأمر الذي يحد من إمكانيات قيام منطقة للتجارة الحرة التي استهدف قرار السوق تحقيقها، وعدم تنفيذ اتفاق اتحاد المدفوعات العربي رغم الجهود المضنية التي بذلت في صياغته.

- ظلت القيود الإدارية والكمية قائمة على التجارة بين دول السوق ملاحظين في هذا الصدد تباين النظم الاقتصادية العربية وسيادة التخطيط المركزي الاقتصادات ثلاث من دول السوق الرئيسية يوم ذاك (سوريا والعراق ومصر) الأمر الذي ترتب عليه ربط قطاع التجارة بالقطاع العام مع ما يستتبع ذلك من وضع سياسات تقييدية على حجم التجارة وهيكلها واتجاهاتها، ويزداد الأمر تعقيداً إذا أضفنا إلى ذلك حقيقة استخدام دول السوق للعلاقات الاقتصادية كوسيلة لدعم مواقفها السياسية. وعلى الرغم مما شهدته اقتصاديات الدول الثلاث خلال السنوات الأخيرة من تغيرات في سياساتها الاقتصادية بدرجات

---

1 - سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1999، ص 195 .

متفاوتة تتراوح بين "الانفتاح المطلق" والمرونة الواقعية في التطبيق. فان نسبة التبادل التجاري بين دول السوق لازالت ضئيلة ومحدودة رغم هذا التطور .[1]

- أسهم ضعف القابلية التصديرية لدى دول السوق والتشابه السلعي في مكونات تجارتها، وتقارب جهودها التنموية في الحد من تحقيق السوق لأهدافها في زيادة التبادل التجاري بينها، وحتى في حالة وجود فائض متاح للتصدير لدى دول السوق أو احتياج للاستيراد منها، فان بعض البلاد الأعضاء تستورد احتياجاتها من خارج المنطقة. في حين أن بلاداً آخر تصدر فائضها إلى خارج السوق، رغم إمكان إدخال هذه الفوائض والاحتياجات في حركة التبادل التجاري بين دول السوق، بحجة إنها سلع يجري تسويقها بالنقد الحر. ورغم أن هذه السياسة كانت من سمات الستينات والسبعينات إلا أن الوضع لم يتغير حتى اليوم.[2]

- يؤدي اختلاف هياكل التكلفة إلى أن تعمل بعض الدول على حماية صناعاتها ذات التكلفة المرتفعة والالتجاء للقيود الإدارية لحمايتها، ومن أهم العوامل التي تساهم في اختلاف هياكل التكلفة من دولة إلى أخرى اختلاف الرسوم الجمركية على الاستيراد واختلاف التشريعات والأعباء المالية والضرائب المحلية.

- انخفاض مستوى جودة الكثير من المنتجات العربية القابلة للتجارة البينية، بالمقارنة بالمنتجات المثيلة لها ذات الجودة المرتفعة والمواصفات القياسية المطلوبة، والتي تأتي من الاقتصادات الأخرى وخاصة من الاقتصادات الصناعية

---

1 - سليمان المنذري ، الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1995، ص 30

2 - سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، مصدر سابق ،ص 143 وما بعدها .

المتقدمة والمنافسة للمنتجات العربية في الأسواق العربية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تفضيل المستهلك العربي للمنتجات الأجنبية والإحجام عن شراء المنتجات العربية، وهو ما يؤثر سلباً على التجارة العربية البينية .

- تعاني التجارة العربية البينية من الافتقار إلى الخدمات المتطورة اللازمة لإتمام عمليات التبادل التجاري البيني العربي، ويكفي الإشارة إلى ضعف الخدمات التسويقية والتمويلية وهو ما يمثل عائقاً أمام نمو التجارة العربية البينية.

- إتباع الاقتصادات الصناعية المتقدمة سياسات تؤثر سلباً على التجارة العربية البينية، مثل سياسات الإغراق والدعم للصادرات المتجهة إلى الاقتصادات العربية والتي تؤثر سلباً على القدرة التنافسية للسلع العربية داخل الأسواق العربية، ومن ناحية أخرى، تقوم الاقتصادات الصناعية المتقدمة بربط ما تقدمه للدول العربية من تسهيلات ائتمانية ومالية بشرط الاستيراد من نفس هذه الاقتصادات وهو ما يؤثر سلباً على التجارة العربية البينية، أخذاً في الاعتبار أن ثلثي واردات الدول العربية عبارة عن مجموعة السلع الصناعية المتقدمة وفي نفس الوقت ضعف إمكانات الاقتصادات العربية على إنتاج هذه السلع داخل المنطقة العربية، وهو ما ينعكس سلباً على نمط وحجم التجارة العربية.

- الاختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصادات العربية، والتي تعتمد أساساً على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة والتكنولوجية، وضعف نسبة الصناعات التحويلية في هيكل الإنتاج السلعي عموماً في الاقتصادات العربية المختلفة.

- ضعف البنية الأساسية التي تسهل عمليات التبادل التجاري مثل عدم وجود شبكة مواصلات ذات كفاءة عالية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل وبالتالي تجعل الصادرات العربية البينية أعلى سعراً وينطبق نفس الشيء على

قطاعات الطاقة والمعلومات، حيث لا توجد شبكة معلومات متكاملة من الأسواق العربية.

- مازال مناخ الاستثمار العربي يعاني من ضعف جاذبية للاستثمارات العربية البينية، بل أن معظم الاستثمارات العربية المشتركة رغم ضآلتها تتجه إلى قطاعات غير منتجة للسلع القالبة للتجارة البينية، بل تتجه أكثر للسوق المحلية، وبالتالي لا تساهم في نمو التجارة العربية البينية، الأمر الذي يجعل تيار الاستثمارات العربية المشتركة لا يقابل بتيار سلعي متبادل، وبالتالي يؤدي الى ضعف استفادة التجارة العربية البينية من هذه الاستثمارات .

- تأثر الكثير من الاقتصادات العربية بالاتجاه الذي كان سائداً نحو تبني إستراتيجية الإحلال محل الواردات وبالتالي ارتفاع معدلات الحماية للمنتجات والصناعات الوطنية لتلك الاقتصادات، رغم تحول معظم الاقتصادات العربية على الأقل مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين إلى إستراتيجية الإنتاج من اجل التصدير إلا أن معظمها لازال في بدايات هذا التحول وبالتالي فان التأثر السلبي بإستراتيجية الإحلال محل الواردات لازال موجوداً .

- لازالت القيود الجمركية وغير الجمركية أو الكمية في الاقتصادات تلعب دوراً خطيراً كمعوق أساس أمام نمو التجارة العربية البينية، حيث كانت تجربة السوق العربية المشتركة عام 1964 محدود في أربع دول فقط ولم تتعد منطقة التجارة الحرة بل لم تكتمل عملياً، مواصفات هذه المرحلة. ومن ناحية أخرى لازالت منطقة التجارة العربية الحرة الشاملة في عامها الرابع فقط ومخطط لها أن تتم في 2007 بل وتعاني في الوقت الحالي من مشكلات التطبيق.

- الإنتاج العربي لازال محدود التنوع مقارنة بالاقتصادات الصناعية المتقدمة أو حديثة التصنيع، ولازالت القدرات التنافسية للمنتجات العربية اقل من القدرات التنافسية للاقتصادات الأخرى للأسواق العربية، ويغذي ذلك بالطبع

الممارسات التجارية التقييدية في الاقتصادات العربية مما يقلل الفرص التفضيلية أمام الصادرات العربية البينية للوصول إلى أسواق الاقتصادات العربية.

- أن حصر تحرير التجارة البينية في قوائم سلبية تختارها الدول المتفاوضة تحيزاً لحماية المنتجات الوطنية أو المحلية، وبما أن الهياكل الإنتاجية للاقتصادات العربية متشابهة، فان المسألة تنتهي إلى وجود فئة قليلة من السلع المصنفة في كل دولة ليس لها مثيل في الصناعات المحلية في الدول العربية الأخرى والتي تكون قابلة للتحرير وإزالة الرسوم الجمركية وغير الجمركية.[1]

- أن احد العوامل الإضافية لإعاقة التكامل الاقتصادي يتعلق بطبيعة ونوعية العناصر الفاعلة في الحقل الاقتصادي ، فالدول العربية التي سعت للخروج من دائرة التخلف والانطلاق إلى أفاق التنمية اعتمدت اعتماداً كبيراً على نشاط القطاع العام لتسريع عملية التنمية المطلوبة، وخاصة لتسريع عملية التصنيع، سواء أكان ذلك لأسباب أيديولوجية أو سياسية (حيث تبني بعض الدول نوعاً من التوجه الاشتراكي) أو بسبب ملكية الدولة للمصادر الأساسية للتمويل والنشاط التصديري) (كما في حالة معظم الدول النفطية)، أن ربط التجارة بالقطاع العام أدى إلى وضع سياسات تجارية تقييدية على حركية التجارة هذا إضافة إلى استخدام دول السوق للعلاقات الاقتصادية كوسيلة لدعم مواقفها السياسية.

ويصعب في إطار الأشكال القانونية لملكية الوحدات الاقتصادية على أساس القطاع العام تحرير الأسواق ونشوء شركات عربية متعددة الجنسية توزع نشاطها الإنتاجي بين الأقطار المختلفة، طبقاً للعوامل الاقتصادية .

1 - حميد الجميلي، أوهام التنمية العربية : صور الاختلالات في هياكل الإنتاج العربية وتركيب التجارة الخارجية، مجلة شئون سياسية، العدد الأول 1949 ، ص 79-93 .

أن وحدات القطاع التي تتمتع بقدر من الاحتكار الناتج عن مساندة الدولة وحمايتها يندر أن تكون على استعداد لمد نشاطها خارج نطاق الدولة التي تحكيها. كما أن قرارات إدارة مثل هذه الوحدات لا يحكمها بصفة أساسية عامل تعظيم الربح. وتتداخل في قراراتها عوامل سياسية واجتماعية مختلفة تجعلها أميل دائماً إلى تطبيق نوع من الاكتفاء الذاتي الذي يحد من التوسع في التبادل الخارجي. وقد لوحظ تعثر التكامل بين الوحدات المملوكة ملكية عامة لأكثر من دولة.

كما أن النجاح في التنسيق بين الصناعات المتشابهة المملوكة ملكية عامة في أكثر من بلد عربي كانت أيضاً محدودة النجاح (جرت محاولات للتنسيق بين صناعات الجرارات في أكثر من دولة عربية، وكذلك في صناعة السيارات، ولكن المحاولات لم تنته إلى نتيجة). ولوحظ أيضاً تزاحم ممثلي الدول المختلفة في الشركات العربية المشتركة التي ساهم في تكوينها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على جذب الاستثمارات المتاحة للاستخدام إلى دولهم، بغض النظر عن ماهية الموطن الأفضل للنشاط طبقاً للمعايير الاقتصادية.

أما بالنسبة لأصحاب الأموال من الأفراد، فان غياب وجود أسواق مالية منتظمة يمكن فيها شراء وبيع الصكوك بيسر، ودخول وخروج رأس المال دون عوائق، قد أدى أيضاً لأحجام المستثمرين الأفراد عن الاستثمار في النشاط الاقتصادي حتى في دول عربية تتوفر فيها فرص حقيقية للاستثمار الجدي.

وعليه لعبت الأشكال القانونية لملكية الوحدات الاقتصادية دوراً هاماً في محدودية الآثار التكاملية لمداخل العمل الاقتصادي العربي المشترك.[1]

---

1 - رياض الشيخ ، نحو صياغة ملائمة للتنسيق والتكامل الاقتصادي العربي ، بحث مقدم إلى المؤتمر القومي لإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، بغداد 1978 .

سادساً :ـ مؤشرات محدودية الآثار التكاملية لمدخل التبادل التجاري من خلال للسوق العربية المشتركة في التطبيق العملي :ـ

اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القرار رقم 688 بشأن تقييم كل من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، ومحاولة معرفة العقبات التي حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة لكل منهما، وكانت آراء اللجنة بخصوص السوق العربية المشتركة أن بعض المقومات اللازمة لإقامة السوق لم تتوفر في قرار إنشاء السوق العربية المشتركة، وبذلك فان الهدف لم يكن إقامة السوق بمعناه المتعارف عليه في نظرية التكامل الاقتصادي، ولكنه كان عبارة عن إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية .[1]

وقد تعثرت السوق العربية المشتركة في التطبيق العملي منذ عام 1964، حتى الآن لأسباب كثيرة، لعل من أهمها: أن قرار إنشاء السوق العربية نفسه لم يتضمن أية ترتيبات بخصوص الأجهزة الإدارية للسوق، وبذلك اعتبر السوق تابعاً لمجلس الوحدة الاقتصادية وبالتالي لم يكن ليتحقق للسوق الكيان المستقل مما أدى إلى صعوبة إتباع أي إجراءات إلا من خلال مجلس الوحدة الاقتصادية، بل لم تتمكن دول السوق العربية المشتركة من إيجاد نوع من التنسيق بين خططها الاقتصادية، كما احتوت الاتفاقية الخاصة بإنشاء السوق على بنود تتيح إمكانية الحصول على استثناء بعض السلع من التعريفة الجمركية وعدم الالتزام بالقيود الكمية مما أدى إلى ضعف في قواعد التعامل مع دول السوق، بل أيضاً عدم وضع ترتيبات للتنسيق بين التشريعات التي تمس الحياة الاقتصادية في كل من الدول الأعضاء في السوق، ومن ثم أدت الاختلافات الموجودة بين التشريعات النقدية والمالية والتجارية بين الدول الأعضاء إلى صعوبة قيام منطقة التجارة الحرة على مستوى الوطن العربي،

1- تقرير لجنة التقييم والمتابعة العربية رقم 558 / 71 ورقم 1932 / 59 مطبوع على الرنيو ويضم التقرير أحدى وعشرين صفحة مع جدولين إحصائيين ،ص 1-12 .

ولم تتمكن السوق العربية المشتركة من تحقيق التحرير الكامل للمنتجات سواء من حيث القيود الجمركية أو من حيث القيود النقدية أو الإدارية والكمية، فمازال الواقع بين أن غالبية دول السوق تستخدم القيود الإدارية والنقدية والكمية، هذا بالإضافة إلى قصور قرار السوق العربية المشتركة عن علاج السياسات المتبعة داخل الدول ذات الاستثمار المعادلة للقيود الجمركية مثل نظام الحصص والرقابة على الصرف، بل أيضاً عدم التنسيق بين سياسات الإنتاج وسياسات التبادل داخل دول السوق، بالإضافة إلى ضعف الإرادة السياسية من جانب الدول الأطراف في السوق .

وإزاء هذا الواقع أخفقت البلدان العربية الأطراف في السوق من تنفيذ أي من أركان السوق العربية المشتركة منذ اتخاذ قرار إنشائها عام 1964 حتى اليوم. وكانت النتائج متواضعة على كل صعيد حتى أن نسبة التجارة البينية لم تتجاوز الـ 10٪ من حجم التجارة الخارجية للدول العربية .

أن قصور هذه السوق في تحقيق اثر تكاملي ايجابي بين أعضائها إنما يرجع، بصفة أساسية إلى إنها طبقت "كمدخل تبادلي" بحث، ودون أن تقترن بأية إستراتيجية وخطط وسياسات لزيادة الطاقات الإنتاجية للأقطار الأعضاء فيها وتقويتها وتنويعها على نحو يولد ترابطاً عضوياً إنتاجياً وتبادلياً بين هذه الأقطار.[1]

أن تكون السوق العربية المشتركة قد وصلت للنتيجة نفسها التي وصلت إليها اتفاقية 1953، من حيث الفشل في دفع العملية التكاملية بين الاقتصادات العربية. فقرار إنشاء السوق المذكورة قد صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي أقيم أساساً، بسبب الشعور بقصور صور التعاون العامة التي كانت تتم خلال الخمسينات وفي بداية الستينات عن تطوير التجمع الاقتصادي العربي، بما يحقق

---

1 - الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، "دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية وبخاصة دول السوق العربية المشتركة" ، ج3 ، الفصل 3 ، ص 178-191 .

التكامل في المستقبل، وبما يحقق أعلى درجات هذا التكامل، وهي الوحدة الاقتصادية ، ومن هنا فالمفروض أن تكون الأقطار العربية التي انضمت للمجلس المذكور قد استهدفت، من إقامته دفع عملية الوحدة الاقتصادية عن طريق أدوات ومداخل أكثر قوة وأكثر فاعلية من مجرد المدخل التبادلي. فقد أوضحت أهمية الربط بين " المدخل التبادلي " وبين التنمية التكاملية، حيث أكدت أيضاً على أن هذا التكامل لابد أن يعتمد على تنسيق وتخطيط تندرج في ظلها كل مداخل التكامل الأخرى، بما فيها " المدخل التبادلي "، سواء أكان مدخل تدفق رؤوس الأموال أم مدخل انتقال العمالة أم مدخل المشروعات العربية المشتركة أم مدخل التنسيق في مواجهة العالم الخارجي، وقد نجحت الأمانة العامة للمجلس في استصدار قرارات تتضمن هذه الفلسفة العامة، ولكن الذي حدث هو أن شيئاً من هذه القرارات لم يوضع موضع التنفيذ، وبذلك ظل مدخل تحرير التبادل التجاري، من خلال قرار إنشاء السوق العربية المشتركة، مدخلاً بعيداً عن هذه الفلسفة تماماً، وطبق، شأنه في ذلك شأن اتفاقية 1953، دون أي تخطيط إنمائي تكاملي يصدر عن نظرة شمولية بعيدة المدى، ودون أي ترابط في ظل مثل هذا التخطيط بينه وبين المداخل الأخرى المتعددة للتكامل.[1]

أن الأهداف الكبيرة والآمال العريضة التي كانت وراء قرار إنشاء السوق العربية المشتركة، لم يتحقق منها إلا القدر اليسير، ذلك أن التكامل الاقتصادي والتنسيق بين السياسات الاقتصادية والإنمائية للدول الأعضاء لم تتجه إليه في وقاع الأمر اهتمامات الجهاز التنفيذي للسوق المشتركة، وهو مجلس الوحدة الاقتصادية، بل لم تتناوله بصورة واضحة أحكام قرار السوق المشتركة واليت لا تعدو أن تكون احد مراحل التكامل الاقتصادي وصورة من محاولات تحرير التجارة بين الدول العربية على نحو تدريجي بتخفيض الضرائب والقيود الجمركية، والتمتع بشروط

1- المصدر نفسه ،ص 186-191 .

الدولة الأولى بالرعاية، على أمل التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الأعضاء، وهو أمر لم يتحقق حتى الآن. وان نجح قرار السوق المشتركة في شيء، فإنما في إيجاد نوع من التعاون بين الدول الأعضاء، وحتى ذلك لم يؤد إلى زيادة ملحوظة في حجم التبادل التجاري بين هذه الدول، وهذا ما يؤكد حقيقة الواقع الاقتصادي للبلدان العربية، والتي تعجز هياكلها الاقتصادية الحالية عن توسيع مجال التبادل التجاري بينها.

أن قرار السوق في تقييم الخبراء لا يتجاوز في مفهومه المنطقة التجارية الحرة عن طريق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والقيود الإدارية أمام السلع العربية المتبادلة. ولم تفلح جهود المجلس في تطوير هذه المنطقة الحرة إلى اتحاد جمركي عن طريق فرض جدار جمركي موحد، كما لم تفلح في ضم أعضاء جدد إلى السوق.

وفي ضوء الحقائق التي تم إبرازها من خلال تقييم تجربة السوق العربية المشتركة، يمكن القول، أن قرار السوق في مجال التطبيق العملي لا يعدو أن يكون تطويراً متواضعاً لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت لعام 1953 واليت تم استبدالها مؤخراً باتفاقية جديدة لتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والتي تمثل الصيغة الثالثة للتكامل الاقتصادي العربي .

ولم يكن الوصول إلى إبرام الاتفاقية الأخيرة لعام 1981 إلا بعدما وصل مشروع السوق العربية المشتركة إلى مأزقه الراهن من شلل وتعثر تتحمل سائر الأطراف مسئولية هذا المأزق إلى جانب عوامل أخرى معروفة لعل أهمها أن صانعي القرار لم يعطوا الأهمية الموازية لتطوير الأساس المادي للتبادل .

أن تواضع النتائج التي حققتها السوق العربية المشتركة تدلل بوضوح على أن مجرد التبادل التجاري لا يمكن أن يؤدي بالضرورة في ظل الهياكل الحالية للاقتصادات العربية إلى نمو المبادلات بينها، فالذي يمنع توسع وتزايد المبادلات فيما بينها ليست أساساً القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تبادل السلع

وحسب. وإنما هو قبل كل شيء نوع التخصص الإنتاجي الذي تقوم عليه الاقتصادات العربية، فهذا التخصص يوفر الأساس اللازم لتوسيع المبادلات بينها. يضاف إلى ذلك أن مجرد تحرير التبادل التجاري بين دول السوق لا يمكن أن يؤدي إلى التطوير التلقائي للجهاز الإنتاجي .

ورغم الجهود التي بذلها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ عام 1964 حتى عام 2007 من اجل تعظيم الآثار التكاملية للسوق، ومن اجل تفعيل السوق العربية المشتركة، ورغم كون السوق العربية المشتركة نواة اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، ورغم القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لمعالجة العقبات التي تعترض تطبيق قرار السوق العربية المشتركة، إلا أن المؤشرات الاقتصادية المتاحة تشير إلى تواضع ومحدودية الآثار التكاملية للسوق العربية المشتركة في التطبيق العملي[1] ،بل وفشل السوق في زيادة نسب التبادل التجاري البيني لدول السوق.

ولعل تواضع الآثار التكاملية للسوق العربية المشتركة يعود في جانب كبير منه إلى النقص الكبير في القرار نفسه، فالدولة العضو في السوق التي لا تريد تنفيذ قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المتعلقة بالسوق العربية المشتركة لا يتطلب منها أكثر من إصدار تشريع طبقاً للأصول الدستورية لديها ليصبح غير مسئول عن عدم تنفيذ ذلك القرار، فقرارات السوق لا تلزم إلا من يقبلها من دول السوق.

كما لعب تزايد درجة ارتباط دول السوق بالدول المتقدمة صناعياً وتكاملها معها دولياً دوراً كبيراً في إضعاف درجة الترابط الاقتصادي بين دول السوق العربية المشتركة.

1- حميد الجميلي ، دراسات في العمل الاقتصادي العربي المشترك ، مصدر سابق ، ص .

ومازال التبادل التجاري بين دول السوق يواجه قضية القيود غير الجمركية. فضلاً عن خلو قرار السوق العربية المشتركة من التنسيق بين سياسات الإنتاج والسياسات التبادلية، الأمر الذي حال دون بناء قاعدة إنتاجية لدول السوق تكون أساس للتبادل. فلا يوجد نص في قرار السوق العربية المشتركة يتعلق بالمشروعات العربية المشتركة، بل وبالمدخل الإنتاجي ككل، وعليه فان ضعف القاعدة الإنتاجية لدول السوق العربية المشتركة أسهم في تواضع الآثار التكاملية للسوق العربية المشتركة بشكل أساسي .

كما أسهم ضعف القابلية التصديرية لدول السوق والتشابه السلعي في مكونات تجارتها في الحد من تحقيق السوق لأهدافها في زيادة التبادل التجاري البيني للدول الأعضاء في السوق .

وقد يكون عدم تطبيق القانون الجمركي الموحد، احد العوامل الأخرى التي أسهمت في تواضع الآثار التكاملية للسوق العربية المشتركة.

فالدول الأعضاء في السوق لم تتخذ حتى الآن خطوات جادة لتوحيد الرسوم الجمركية كخطوة تمهيدية لإقامة الجدار الجمركي الموحد في مواجهة العالم الخارجي.

وعليه، ورغم أن نصوص قرار السوق العربية المشتركة، تقتصر على وضع قواعد لتحرير التبادل التجاري السلعي بين أعضاء السوق، فان هذه القواعد لم يتم الالتزام بها. فمن الناحية العملية، فان منطقة التجارة الحرة في إطار السوق ظلت حتى اليوم غير مطبقة بشكل تام.

والسوق العربية المشتركة تضم في عضويتها سبعة دول ولكن الدول النشطة تجارياً هي أربعة دول فقط، هي الأردن، سوريا، مصر، والعراق. وهذا العدد المحدود يثير التساؤل عما إذا كان السوق العربية المشتركة تشكل أكثر جدوى في بعض الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.

أن ضعف الأهمية النسبية للتجارة البينية لدول السوق العربية المشتركة بالقياس إلى مجموع تجارتها مع العالم الخارجي يعبر عن تواضع الآثار التكاملية للسوق العربية المشتركة، ويعبر عن ضعف الهياكل الإنتاجية لدول السوق وعدم تنوعها.

ويمكن التأكيد أن تنفيذ منطقة التجارة الحرة في إطار السوق العربية المشتركة تنفيذاً جزئياً انعكس في تواضع الآثار التكاملية للسوق. وكانت النتيجة محدودية التجارة البينية لدول السوق العربية كما سيتضح لنا من خلال مؤشرات التطبيق العملي للسوق

كما يعكس التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لدول السوق عمق التعامل التجاري لدول السوق مع الدول الصناعية المتقدمة والذي يزيد حالياً عن 75٪ من حجم التعامل الخارجي لدول السوق العربية. وهذه النسبة في الوقت الذي تدلل على عمق الروابط التجارية لدول السوق مع الدول الصناعية المتقدمة، وإنها تدلل في ذات الوقت عن ضعف التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في السوق.

ويمكن التدليل على محدودية الآثار التكاملية للسوق العربية المشتركة في التطبيق العملي من خلال المؤشرات التالية :-

1- مؤشر حصة التجارة البينية لدول السوق (على مستوى دول السوق) في التجارة الإجمالية لدول السوق مع العالم الخارجي .

يقيس مؤشر حصة الصادرات البينية لدول السوق على مستوى دول السوق في الصادرات الإجمالية لدول السوق ويقيس مؤشر حصة الواردات الإجمالية لدول السوق على مستوى دول السوق في الواردات الإجمالية لدول السوق الأثر التكاملي للسوق العربية المشتركة وتظهر نسب هذين المؤشرين أن التبادل التجاري بين دول السوق ظل متدنياً قياساً بتبادلها التجاري مع العالم الخارجي. فعلى مستوى قيمة الصادرات البينية بين دول السوق فقد زادت من 17 مليون دولار في عام 1970 إلى 6248 مليون دولار في عام 2008، في حين أن صادراتها مع دول

العالم زادت مـن 5434 مليـون دولار في عـام 1971 إلى 172480 مليـون دولار في عام 2008 بسبب زيادة صادرات النفط.

وعليه فان معدل زيادة صادرات دول السوق إلى العـالم الخـارجي يفـوق كـثيراً معدل نمو الصادرات البينية بين دول السوق. وفي ضوء هذا الوضـع ظلـت حـصة الصادرات البينية لدول السوق في صادرات دول السوق إلى العالم الخارجي متدنيـة ولم تتغير. حيث زادت من (2٪) عام 1970 إلى (3.6٪) في عـام 2008، وعليـه لم يحدث تبدل يذكر منذ عام 1970 حتى الوقت الحاضر، أما سبب ارتفاع هذه النسة إلى 3.6٪ في عام 2008 فيعزى إلى تزايد نشاط التبادل التجاري بين العراق وسوريا والأردن.

وعلى مستوى الواردات البينية، فقد زادت حصة الواردات البينية لدول السوق في واردات دول الـسوق مـع العـالم الخـارجي مـن 4٪ في عـام 1971 إلى 5٪ في عام 2008. فقط أي بزيادة 1٪ طيلة ثمانية وثلاثون عاماً من عمر السوق .

وإذا نظرنا إلى حصة متوسط التجارة البينية لدول السوق في متوسط تجارة دول السوق مع العالم الخارجي، فان هذه النسبة ظلت ثابتة بـين عـامي 1971 و 2008، وحدث تحسن جزئي فقط في عام 2008 بسبب نشاط التبادل التجاري بين العـراق والأردن وسوريا وتؤكد هذه النسب وتكشف عـن ضـآلة مـا تمثلـه نـسبة التجـارة البينية فيما بين دول السوق من تجارة دول السوق مع العالم الخارجي.

أن هامشية حصة التجـارة البينيـة لـدول الـسوق في إجمـالي تجارتهـا الخارجيـة بكشف من النهاية عن عدم وجود تحول جذري في اتجـاه تجـارة دول الـسوق. وأن تدني نسب التبادل التجاري بين دول السوق يعكس الفشل الكامل لقـرار الـسوق العربية المشتركة في تحقيق آثار تكاملية ملموسة في التطبيق العملي.

كما أن هذه النسب تعكس تزايد اعتماد دول السوق على الدول غير العربية في تجارتها الخارجية على مستوى الصادرات والواردات .

جدول رقم 7/ 1

نسبة الصادرات والواردات البينية لدول السوق العربية المشتركة إلى صادراتها ووارداتها مع العالم 1970-2008

مليون دولار – نسبة مئوية

المؤشر	السنة					
	1971	1975	1980	2005	2007	2008
الصادرات البينية لدول السوق على مستوى دول السوق	117	149	121	2359	5502	6248
صادرات دول السوق في العالم	5434	16484	54843	86506	127355	172480
حصة الصادرات البينية لدول السوق على مستوى دول السوق في صادرات دول السوق الإجمالية	%2	%1	%2.2	%2.7	%4.3	%3.6
الواردات البينية لدول السوق على مستوى دول السوق	123	210	1271	2603	13300	8207
واردات دول السوق في جميع دول العالم	3075	14549	36591	89039	129971	163582
حصة واردات دول السوق على مستوى دول السوق في صادرات دول السوق الإجمالية	%4	%1.4	%3.5	%2.9	%10.2	%5
متوسط التجارة البينية لدول السوق على مستوى دول السوق	120	180	696	7481	9501	7228
متوسط تجارة دول السوق مع العالم	4255	15516	45717	87773	128663	168031
حصة متوسط التجارة البينية لدول السوق على مستوى دول السوق في متوسط التجارة الإجمالية لدول السوق	%2.8	%1.2	%1.5	%2.8	%7.4	%4.3

المصدر :

1. إعداد الباحث بالاعتماد على الملاحق الإحصائية للتجارة الخارجية لأعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي الغربي الموحد، آخرها التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الإحصائية، ص 349-354.

2. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، اتجاهات التبادل التجاري لدول السوق العربية المشتركة، عمان، الأردن، الأمانة العامة، 1983 ،ص 15 .

جدول رقم 7/ 2

التجارة البينية السوق العربية المشتركة 2005- 2008

مليون دولار

دول السوق	الصادرات البينية فيما بين دول السوق		الواردات البينية فيما بين دول السوق	
	2005	2008	2005	2008
الأردن	735	1253	634	1227
سورية	570	2107	562	857
العراق	42	1078	659	4408
مصر	704	1341	377	1267
ليبيا	182	347	216	211
اليمن	65	118	142	223
موريتانيا	1	4	13	14
فلسطين	0	0	0	0
المجموع	2359	6248	2603	8207

المصدر:- إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات التجارة الخارجية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص353 .

جدول رقم 7/ 3

قيمة الواردات الإجمالية لدول السوق العربية المشتركة 2003-2008

مليون دولار

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الأردن	5743	8180	10498	11548	13713	17011
سوريا	4811	6336	9504	10388	11708	16183
العراق	9541	20461	22603	21140	18784	35423
مصر	15213	21586	27359	33271	45256	56623
ليبيا	8055	9908	12626	13521	19919	26028
موريتانيا	600	1044	1610	1312	1629	1862
اليمن	3675	3986	5380	6074	8514	10452
فلسطين	0	0	0	0	0	0
المجموع	-	-	89039	97254	119523	163582

المصدر :- إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق الإحصائي 8/ 1، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 349 .

جدول رقم 7/ 4 قيمة الصادرات الإجمالية لدول السوق العربية المشتركة

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الأردن	2363	3253	3625	4132	4490	6250
سوريا	5386	4825	8027	9873	11595	12784
العراق	9711	17810	23697	30529	39516	54062
مصر	8987	12274	16073	20546	24455	29849
ليبيا	12750	17400	18848	39353	46773	60257
موريتانيا	319	440	623	1360	1465	1673
اليمن	3734	4078	5613	6680	6315	7605
فلسطين	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	86506	112473	134609	172480

المصدر :- إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات التجارة الخارجية العربية الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 349 .

جدول رقم 7/ 5

مساهمة الصادرات البينية لدول السوق العربية المشتركة في الصادرات الإجمالية لدول السوق العربية المشتركة لعام 2005-2008

مليون دولار

دول السوق العربية المشتركة	الصادرات البينية على مستوى دول السوق		الصادرات الإجمالية لدول السوق		مساهمة الصادرات البينية لدول السوق في الصادرات الإجمالية لدول السوق	
	2005	2008	2005	2008	2005	2008
الأردن	795	1253	3625	6250	%22	%20
سوريا	570	2107	8027	12784	%7	%16.5
العراق	42	1078	23697	54062	%0.2	%2
مصر	704	1314	16073	29849	%4.4	%4.5
ليبيا	182	347	28848	60257	%0.6	%0.6
موريتانيا	1	4	623	1673	%0.2	%0.2
اليمن	65	118	5613	7605	%1.2	%0.6
فلسطين	0	0	0	0	0	0
المجموع	2359	6248	86506	172780		

المصدر:- إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات التجارة الخارجية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ، ص 349 -353 .

جدول رقم 7/ 6

مساهمة الواردات البينية لدول السوق في الواردات الإجمالية لدول السوق 2005-2008

مليون دولار - ٪

دول السوق العربية المشتركة	الواردات البينية على مستوى دول السوق العربية المشتركة		الواردات الإجمالية لدول السوق العربية المشتركة		مساهمة الواردات البينية لدول السوق في الواردات الإجمالية لدول السوق العربية المشتركة	
	2005	2008	2005	2008	2005	2008
الأردن	634	1227	10498	17011	٪6	٪7.2
سوريا	562	857	9504	16183	٪6	٪5.3
العراق	659	4408	22063	35423	٪3	٪12
مصر	377	1267	27359	56623	٪1.4	٪2.2
ليبيا	216	211	12626	26028	٪1.7	٪0.8
موريتانيا	13	14	1609	1862	٪0.8	٪0.8
اليمن	142	223	5380	10452	٪2.6	٪2.1
فلسطين	0	0	0	0	0	0
المجموع	2603	8207	89039	163582		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات التجارة الخارجية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 و 2008، ص349 .

جدول رقم 7/ 7

الصادرات والواردات البينية لدول السوق مع كل الدول العربية 2003 -2005

مليون دولار

		2003	2004	2005	2006	2007	2008
الأردن	صادرات	976	1334	1545	1761	1465	2607
	واردات	1582	2504	3598	4132	4527	5697
سورية	صادرات	1124	1445	1297	3693	4561	5127
	ورادات	646	1047	1188	1802	2683	2981
العراق	صادرات	688	1557	763	933	1452	1226
	واردات	646	1047	1188	1802	2683	2981
مصر	صادرات	1206	1403	1933	2210	2449	3457
	واردات	1103	1469	3066	3947	4778	5969
ليبيا	صادرات	524	623	857	442	980	1287
	واردات	1103	1469	1066	3947	4778	5969
موريتانيا	صادرات	13	18	20	25	32	35
	واردات	58	74	85	106	129	151
اليمن	صادرات	467	337	571	785	925	1323
	واردات	1517	1521	2060	2375	3742	4901
فلسطين	صادرات	-	-	-	-	-	-
	واردات	-	-	-	-	-	-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 351 .

2- مؤشر مساهمة التجارة البينية لدول السوق العربية المشتركة في التجارة البينية العربية الإجمالية :

يشير هذا المؤشر إلى حصة التجارة البينية لدول السوق على مستوى دول السوق في التجارة البينية العربية الإجمالية ذاتها (على مستوى الدول العربية) وتدني هذه النسبة يؤكد فشل السوق العربية المشتركة في تحقيق منجزات تكاملية

ملموسة. فعلى صعيد مساهمة التجارة البينية لدول السوق في التجارة البينية العربية الإجمالية يلاحظ الأتي :-

- أن مساهمة الصادرات البينية لدول السوق في الصادرات البينية العربية الإجمالية بقت بحدود 5٪ -7٪ خلال الفترة 1975 -2008، فقد كانت هذه المساهمة 5٪ عام 1975 وبقيت 5٪ عام 2005، ثم زادت إلى 7٪ عام 2008 .
- أن مساهمة الواردات البينية لدول السوق العربية المشتركة في الواردات البينية العربية الإجمالية ظلت بحدود 6٪ -10٪ خلال الفترة 1975 - 2008 فقد كانت 6٪ في عام 1975 وأصبحت 6.2٪ في عام 2008، زادت إلى 10٪ في عام 2008.
- أن مساهمة متوسط التجارة البيئية لدول السوق في متوسط التجارة البينية العربية الإجمالية بلغت 5.5٪ في عام 1975 وأصبحت 5.4٪ في عام 2005، ثم زادت إلى 8.8٪ عام 2008 .

ومن خلال هذه النسب يتضح فشل جهود السوق العربية المشتركة والقائمين على السوق في تحويل جانب من المبادلات التجارية العربية البينية (التجارة العربية البينية الإجمالية) إلى الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة .

وعليه فان ثبات هذه النسب يؤشر خللاً آخر في التطبيق العملي لقرار السوق العربية المشتركة وضياع الجهود التي بذلت لتطوير السوق في عام 1975 وحتى 2008 .

جدول رقم 7/ 8

التجارة البينية لدول السوق العربية المشتركة التجارة العربية البينية الإجمالية 2005 -2007

مليار دولار – نسبة مئوية

	2005	2008
الصادرات العربية البينية الإجمالية	48145	86845
الواردات العربية البينية الإجمالية	44000	78199
متوسط التجارة العربية البينية الإجمالية	46073	82522
التجارة البينية لدول السوق		
الصادرات البينية فيما بين دول السوق العربية	2359	6248
الواردات البينية فيما بين دول السوق	2603	8207
متوسط التجارة البينية لدول السوق علة مستوى دول السوق	2481	7228
نسبة (4) إلى (1)	٪5	٪7
نسبة (5) إلى (2)	٪6.2	٪10.5
نسبة (6) إلى (3)	٪5.4	٪8.8

المصدر :- إعداد الدكتور حميد الجميلي بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص 351.

3- مؤشر التوزيع الجغرافي لدول السوق العربية المشتركة :-

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة نفس الاتجاهات العامة للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية الإجمالية والذي تمثل موقع التجارة الخارجية لدول السوق في التجارة الدولية .

والملاحظ أن التعامل مع الدول الصناعية المتقدمة يمثل في عام 2008، 79٪ من حجم التعامل الخارجي لدول السوق العربية المشتركة.

وهذه النسبة تعكس عمق روابط دول السوق مع مراكز الرأسمالية العالمية وضعف الارتباط مع بقية دول العالم بما فيها روابط دول السوق العربية المشتركة مع الدول العربية مع العالم النامي .

وتعكس هذه الاتجاهات لدول السوق العربية المشتركة عمق ارتباطها بأسواق مراكز الرأسمالية العالمية .

وعليه فان معدل نمو الصادرات إلى مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة يفوق معدل نمو الصادرات التي بقية الأسواق الأخرى، بل ويتجاوز معدل نمو الصادرات الإجمالية. وأصبح ما يزيد على ثلاثة أرباع 79٪ صادرات السوق العربية المشتركة يتوجه إلى مراكز الرأسمالية العالمية.

هذه الاتجاهات تنطبق أيضاً على الواردات، حيث أن معدل الزيادة في استيرادات دول السوق من مجموعة الدول الصناعية المتقدمة تفوق معدل نمو الواردات من بقية الأسواق بما في ذلك معدل الزيادة في الواردات الإجمالية لدول السوق العربية المشتركة. وبذلك أصبحت الدول الرأسمالية تمد دول السوق بحوالي 75٪ من استيراداتها الإجمالية.

4- مساهمة قيمة التجارة الخارجية لدول السوق في قيمة التجارة الخارجية العربية الإجمالية :

من خلال تحليل الجداول السابقة يتضح:-

- تراوحت مساهمة صادرات دول السوق العربية الكلية في الصادرات العربية الإجمالية بين 15.5٪ في عام 2005 و 16.5٪ في عام 2008 بعد أن كانت 22٪ في عام 1975 و25٪ في عام 1980 .
- تراوحت مساهمة واردات دول السوق العربية الكلية في الواردات العربية الإجمالية بين 25.5٪ في عام 2005 و 23.4٪ في عام 2008 بعد أن كانت هذه المساهمة 35٪ في عام 1975 و ٪ في عام 1980 .

- ظلت مساهمة متوسط التجارة الخارجية لدول السوق في متوسط التجارة الخارجية العربية ثابتة عند 19٪ خلال الفترة 2005-2008، بينما كانت هذه المساهمة تقدر بـ 27٪ في عام 1975 و 28٪ في عام 1980 .

أن هذه النسب تشير إلى جملة حقائق بشأن أداء السوق العربية المشتركة في التطبيق العملي، ومن ابرز هذه الحقائق خلال الفترة 2005-2008 ما يلي :-

1- إثبات مساهمة متوسط التجارة الخارجية لدول السوق في متوسط التجارة الخارجية العربية يشير إلى تقارب معدل نمو كل من التجارة الخارجية لدول السوق ومعدل نمو التجارة الخارجية العربية الإجمالية.

2- أن ثبات مساهمة صادرات دول السوق في الصادرات العربية الإجمالية عند 16٪ خلال الفترة 2005-2007 يشير إلى تعادل معدل نمو صادرات دول السوق مع معدل نمو الصادرات العربية الإجمالية.

3- أن ثبات مساهمة صادرات دول السوق في الصادرات العربية الإجمالية عند حدود 24٪ خلال الفترة 2005 -2008 تشير إلى أن معدل نمو واردات دول السوق تعادل معدل نمو الواردات العربية الإجمالية خلال فترة المقارنة .

- خلال الفترة 1975-1980 كان معدل نمو صادرات دول السوق أعلى من معدل الصادرات العربية وكان معدل نمو واردات دول السوق أعلى من معدل نمو الواردات العربية. كما أن معدل نمو التجارة الخارجية لدول السوق كان أعلى من معدل نمو التجارة الخارجية العربية.

جدول رقم 7/ 9

نسبة التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة إلى التجارة الخارجية العربية الكلية 2005-2008

مليار دولار   نسبة مئوية

	2005	2006	2007	2008
الصادرات العربية الإجمالية	560	681	792	1050
الواردات العربية الإجمالية	349	401	531	702
متوسط التجارة الخارجية العربية الإجمالية	455	541	662	876
صادرات دول السوق إلى العالم الخارجي	87	113	135	173
واردات دول السوق في العالم الخارجي	89	97	120	164
متوسط التجارة الخارجية لدول السوق	88	105	128	169
نسبة (4) إلى (1)	٪15.5	٪16.6	٪17	٪16.5
نسبة (5) إلى (2)	٪25.5	٪24	٪22.5	٪23.4
نسبة (6) إلى (3)	٪19	٪19	٪19	٪19

- الأرقام مقربة لسهولة التحليل

المصدر:- حميد الجميلي، المشهد الاقتصادي العربي الراهن، دراسة قيد النشر، عمان، منتدى الفكر العربي بالاستناد إلى جداول ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ، ملاحق التجارة الخارجية العربية، ص 349 .

جدول رقم 7/ 10

نسبة إجمالي التجارة الخارجية لدول السوق إلى التجارة الخارجية العربية الإجمالية

	1915	1980	2005	2006	2007	2008
مساهمة صادرات دول السوق الإجمالية في الصادرات العربية الإجمالية	٪22	٪25	٪15.5	٪16.6	٪17	٪16.5
مساهمة واردات دول السوق الإجمالية في الواردات العربية الإجمالية	٪35	٪33	٪25.5	٪24	٪22.5	٪23.4
مساهمة متوسط التجارة الخارجية لدول السوق في متوسط التجارة الخارجية العربية الإجمالية	٪27	٪28	٪19	٪19	٪19	٪19

المصدر :-إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات التجارة الخارجية التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 349 .

5- مساهمة كل دول من دول السوق العربية في التجارة البينية الكلية لدول السوق .

من خلال تحليل الجدول رقم (7/ 10) يتضح ما يلي :-

1- في عام 2008 احتل العراق الموقع الأول في التجارة البينية لدول السوق العربية المشتركة في عام 2008. حيث بلغ نصيب متوسط نصيب تجارة العراق البينية في متوسط التجارة البينية لدول السوق 35.5٪.

2- بلغت مساهمة متوسط التجارة البينية لسورية في متوسط التجارة البينية لدول السوق 22٪ في عام 2008 وبذلك احتلت سورية الموقع الثاني بعد العراق .

كما بلغت مساهمة سورية في متوسط التجارة البينية لدول السوق 22٪ في عام 2007، محتلة المركز الثاني.

3- بلغت مساهمة مصر في متوسط التجارة البينية لدول السوق 18.5٪ في عام 2008، محتلة المركز الثالث، إلا أن مركز مصر في التجارة البينية لدول السوق كان في الموقع الرابع في عام 2007 بمساهمة قدرت 10٪ .

4- أما مساهمة متوسط التجارة البينية للواردات في متوسط التجارة البينية لدول السوق فقد بلغت 17.5٪ في عام 2008 محتلة الموقع الرابع بعد مصر.

يتضح من هذا التحليل أن الدول الفاعلة في السوق هي الأردن، سوريا، مصر، العراق أما بقية الدول فهي غير فاعلة وعضويتها في السوق شكلية .

جدول رقم 7/ 11

الأهمية النسبية لكل دولة من دول السوق العربية المشتركة في التجارة البينية لدول السوق على مستوى دول السوق

البلد	الأهمية النسبية لصادرات دول السوق إلى صادرات دول السوق البينية على مستوى دول السوق		الأهمية النسبية لواردات دول السوق إلى واردات دول السوق البينية على مستوى دول السوق		الأهمية النسبية لمتوسط التجارة البينية لدول السوق إلى متوسط التجارة البينية على مستوى دول السوق	
	2007	2008	2007	2008	2007	2008
الأردن	%16	%20	%7.6	%15	%12	%17.5
سورية	%38	%33.7	%6	%10.4	%22	%22
العراق	%21.3	%17.3	%79.5	%53.7	%50	%35.5
مصر	%16.4	%21.5	%3.4	%15.4	%10	%18.5
ليبيا	%7.5	%5.6	%2	%2.6	%5	%4.1
موريتانيا	%0	%0.06	%0.1	%0.2	%0	%0.1
اليمن	%1	%1.9	%1.10	%2.7	%1	%2.3
فلسطين	%0	%0	%0	%0	%0	%0

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 الملحق 8/ 1 ص 359 والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009،ص

سابعاً :- متطلبات إعادة هندسة السوق العربية المشتركة :-

أن إعادة بناء السوق العربية المشتركة على أسس جديدة هي مسألة واقعية أكثر من أي وقت مضى فالظروف الحالية قد تكون أفضل مرحلة لإعادة البناء التي تجعل من المنطقة العربية تكتلاً اقتصادياً ينأى بالاقتصادات العربية عن أي عملية احتواء وتجعلها في مركز تفاوضي أفضل عند التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، أو مع اتفاقية الجات.

وبالإضافة إلى تحديات العولمة واتفاقيات جولة أورجواي وظهور التكتلات، هناك قضايا رئيسية أخرى تستوجب إعادة بناء السوق العربية المشتركة على أسس جديدة من أبرزها :-

- سياسات الحماية الجديدة في الاقتصادات الصناعية المتقدمة فيما يطلق عليها بالحمائية الجديدة أو القيود الرمادية، تدعو بقوة إلى زيادة الاهتمام بتنمية وتوسيع التجارة العربية البينية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك.
- أن النمو المتوقع في التجارة العربية البينية ينشط القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- أن هناك الكثير من السلع الصناعية المستوردة يتم استيرادها في الأسواق العربية تقدر بمليارات الدولارات سنوياً يوجد بديل عربي لها بنفس درجة الجودة تقريباً.
- أن تزايد معدلات التجارة العربية البينية سوف يحفز عناصر الكفاءة في اقتصادات الدول العربية ويوجهها نحو استغلال المزايا النسبية المتاحة وتحويلها إلى مزايا تنافسية .

وعليه فان إحياء السوق العربية المشتركة ينبغي أن يخدم المصالح الاقتصادية العربية المشتركة، ويتعامل مع المتغيرات العالمية والإقليمية، فان الأمر يتطلب البحث في صيغة تكاملية تؤدي إلى إعادة بناء السوق العربية بناء على أسس جديدة تتعامل بكفاءة مع تلك التغييرات وتتلافى المشكلات التي ظهرت، وتضع أسس العلاج لتلك المعوقات التي تعمل على إزالتها تدريجياً في المدى المتوسط والطويل.

ولعل النظر إلى الآليات التي تعمل من خلالها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، نجدها تحتم إحياء هذا السوق ليس فقط كضرورة لمواجهة أي صيغ شرق أوسطية تسعى لطمس الهوية العربية، بل في قيام هذا التكتل العربي إدراكاً واعياً للآليات

التي يعمل بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويصبح المطلوب هو إعادة النظر، وإعادة التفكير حالياً في الواقع الاقتصادي العربي، لتختفي لنظرة القطرية الضيقة وتسود لغة المصلحة الاقتصادية العربية العليل في مجموعها .[1]

وعلى العرب إدراك أن الاندماج في الاقتصاد العالمي وهم متكتلون اقتصادياً أفضل بكثير من الاندماج فرادى أي دولة، في وقت لا مجال فيه لانعزال احد عن العولمة بكل تحدياتها وآثارها الايجابية والسلبية، إلا أن الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد سيتحقق بمرونة وبفاعلية أكثر إذا تجمعت الدول العربية مع بعضها البعض ونسقت فيما بينها سياساتها الاقتصادية واستراتيجياتها المتعلقة بالتنمية وتوجهاتها.

وفيما يلي ابرز أسس إعادة بناء السوق العربية المشتركة :-

- وجود إطار مؤسسي قوي كفء قادر على دفع العمل لاقتصادي العربي المشترك ويتطلب ذلك العمل على أعمال اتفاقية الوحدة الاقتصادية واعتبار أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هو الأساس وهو ما يتطلب انضمام كافة الدول العربية إليه وإكساب قراراته الإلزام على نحو متدرج، مع وضع منهج محدد لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية على مراحل، وإنشاء محكمة اقتصادية عربية تفصل في المنازعات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الوحدة، وإشراف المجلس على تخطيط أعمال أجهزة العمل الاقتصادي المشترك على نحو يزيل التضارب ويكفل دعم تنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية مع التمييز بين

---

1 – حميد الجميلي، "الاقتصاد العربي وخيارات المستقبل" مجلة الحكمة، السنة الثانية، نيسان 1999، ص 42-52 .

الأجهزة التي تعمل في أنشطة ذات طابع قومي، وتلك التي تعمل كبيوت خبرة لخدمة الدول الأعضاء.[1]

وعليه لابد أن تتخذ السوق كياناً تنظيمياً متميزاً داخل المجلس؟ فان من شأن ذلك تركيز الجهود على قضايا تطوير السوق العربية المشتركة. ولتكن البداية متواضعة بإنشاء أمانة فرعية أو لجنة دائمة للسوق يرأسها الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وتتزود هذه الأمانة أو اللجنة باختصاصات فنية وعلمية وعامة هدفها تنمية التبادل التجاري في السوق.[2]

- اختصاصات فنية لتنسيق التبادل وما يستدعيه ذلك من تنسيق للخطط الوطنية وأعمال التخصص في الإنتاج .
- اختصاصات علمية لتنسيق البحوث العلمية والدراسات الإحصائية والفنية الخاصة بالتبادل والتخصص .
- اختصاصات عامة للتوسع في طرح نظام ومبادئ تحرير التبادل من خلال الإعداد للاتفاقيات التي تتطور من مهام السوق.

- استئناف التطبيق الكامل لأحكام السوق العربية المشتركة في الدول الأعضاء وذلك في إطار قرارات المجلس والمجهودات العربية الجارية في هذا الشأن، ومراعاة القواعد الأخرى المنظمة لتحرير التجارة الملزمة للدول الأعضاء، والطلب من الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة موافاة الأمانة العامة

1 - محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك ، تقييمه ومستقبله ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس ، العدد الأول ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، يونيو 1997، ص 36-37 .

2 - فؤاد مرسي، المتطلبات الأساسية الاقتصادية والسياسية للتكامل النقدي العربي ووسائل تحقيقها ، ندوة حول متطلبات التكامل الاقتصادي العربي في المجال النقدي، 24-27 تشرين الثاني / نوفمبر 1980 أبو ظبي، ص 30 .

بمعلومات تفصيلية تحدد فيها الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تحرير وتبادل السلع والمواد فيما بينها وذلك من خلال الواقع والخبرة العملية في التطبيق.

- استكمال منطقة التجارة العربية الشاملة والدخول إلى المرحلة الثانية، أي إقامة الاتحاد الجمركي، ثم الوصول إلى السوق العربية المشتركة على مستوى الدول العربية لتضم كل الدول العربية، والوصول إلى ذلك يعمل على اتساع السوق أمام المنتجات العربية مما يحفز على الإنتاج الكبير، وتوليد الوفورات وإقامة التكامل الإقليمي الصناعي والزراعي، وخاصة إذا ارتبط ذلك بإحداث المزيد من إعادة هيكلة الاقتصادات العربية بهدف تحقيق التنسيق بين هياكلها الإنتاجية التصديرية وتحقيق التنوع السلعي لصادراتها وتقوية مركزها التنافسي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة. بالإضافة إلى ذلك العمل على توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات العربية في القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتجارة العربية البينية، ويساعد في ذلك أيضاً العمل على تطوير الخدمات اللازمة لعمليات التبادل التجاري البيني مثل الخدمات التسويقية والتمويلية والشحن والنقل وغيرها بالإضافة إلى العمل على الارتقاء بمستوى جودة المنتجات العربية محل التبادل التجاري البيني، بل والاهم من كل ذلك هو البحث دائماً في كيفية إكساب المنتجات العربية المزيد من القدرات التنافسية التي تجعل تلك المنتجات تنتج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن صورة وبأعلى إنتاجية وبسعر تنافسي وبأقل وقت ممكن، مع إعادة تخصيص الموارد العربية على أساس الميزة النسبية والتنافسية .

- الانتقال من مرحلة المنطقة الحرة إلى مرحلة الاتحاد الجمركي يتمثل أساساً في الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة أو مشتركة تجعل من دول المنطقة دولة واحدة من الناحية الجمركية. وهذه التعريفة الجمركية الموحدة أداة جوهرية

لتوحيد هياكل التكلفة الاقتصادية فيما بين دول المنطقة. فكل ما يوجد من قيود كمية أو إدارية أو خفية إنما يعني في واقع الأمر زيادة في التكلفة. ففي مقدمة عوامل اختلاف الهياكل الخاصة بالتكلفة اختلاف الرسوم الجمركية على استيراد المواد الأولية والسلع الوسيطة من العالم الخارجي.

- قيام دول السوق بإعداد موازين سلعية فالميزان السلعي هو جدول يبين في آخر جانبيه مصادر سلعة ما وفي الجانب الآخر استخدامات هذه المصادر ويتوازن إجمالي المصادر مع إجمالي الاستخدامات وهو أول الأدوات التي استخدمت في التخطيط تحقيقاً للتلاؤم بين الأهداف المنشودة والإمكانيات المتاحة معبراً عنها بوحدات طبيعية كمية. وقد يوضع الميزان السلعي على أساس وحدات نقدية ومع ذلك يظل ميزاناً مادياً سلعياً .

ويتوقف إعداد الميزان السلعي على الغرض منه. وتميز النظرية الاقتصادية بين موازين المواد أي احتياجات القطاعات الإنتاجية من مستلزمات الإنتاج وموازين السلع أي الاستهلاك العائلي وموازين السلع الرأسمالية أي السلع التي تستخدم لإعادة الإنتاج.

وهي بذلك ترمي إلى التنسيق الكمي بين الفروع الرئيسية للإنتاج. وهو تنسيق زمني ومكاني ونوعي تحقيقاً لمبدأ التناسب في تنمية قطاعات الاقتصاد. لا يركز على الاختناقات ولكنه يكشف عنها ويصفيها .

ويوضع الميزان لسلعة واحدة بمصادرها واستخداماتها، لتمثيل انسياب هذه السلعة من مواقع إنتاجها إلى مواقع استخدامها. ويتحقق هذا بالنسبة للسلع الهامة أو الإستراتيجية التي يتوفر فيها شرطان: الأول أن تمثل أهمية عظمى في هيكل الإنتاج مثل منتجات الصناعات الثقيلة المعدات والخامات الزراعية والمعدنية ومواد البناء والتشييد، والثاني أن يكون إنتاجها واستهلاكها واسع الانتشار مثل الكهرباء

والوقود والمعادن والأخشاب والسلع الاستهلاكية. ومن ثم تؤدي الموازين السلعية المتجمعة عدة وظائف هي :-

- حصر وتحليل الموارد الاقتصادية المتاحة والتعرف على الاختناقات أو الثغرات الموجودة فيما بينها .
- استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بفعالية وكفاءة.
- تحقيق التناسب في تشغيل وتنمية الاقتصاد الوطني.

وتستخدم الموازين السلعية لتخطيط الجانب المادي في التجارة الخارجية على مستوى البلد الواحد. فان للتجارة الخارجية دوراً في التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن بين جانبي الموارد والاستخدامات عند مستويات مختلفة تحددها إستراتيجية التنمية ومعدلات النمو المستهدفة والأنماط المستهدفة لتوزيع الاستثمارات وما يرتبط بها من معدلات نمو مستهدفة للتجارة الخارجية ومن هيكل سلعي مستهدف للصادرات والواردات. ومن ثم تساعد تلك الموازين على تصحيح اختلال التوازن بين الموارد والاستخدامات بما يجنب الاختناقات. في نفس الوقت، فإنها أداة هامة للوصول إلى الصورة النهائية للجانب السلعي في ميزانية النقد الأجنبي.

- التدرج في تطبيق مراحل التكامل الاقتصادي :- كذلك ساهم طموحنا بالانتقال فجأة ومرة واحدة من حال الاقتصادي العنيف إلى ما أسميناه " بالسوق العربية المشتركة " لا بل " الوحدة الاقتصادية " فأجهض هذا الطرح اللاعقلاني وغير الواقعي النجاح في تنفيذ جميع الاتفاقات الموقعة وفي تقدم المشاريع المشتركة والمؤسسات العربية التي أنشئت ضمن إطار هذا التعاون.

وهنا يبرز الإجراء العملي الثاني: التدرج في محتوى التعاون وشموليته وكذلك في التطبيق وفي برنامجه الزمني. ولرسم هذا التدرج فان التعاون الاقتصادي الأوروبي يقدم لنا دروساً عملية، مع الأخذ بالحسبان التباينات التي تفرقنا عنها،

وذلك في تحرير التبادل التجاري السلعي والخدماتي، وتنسيق السياسات التنموية والنقدية والتشريعات الاجتماعية وغير ذلك. كذلك يجب أن لا نتردد في التدرج جغرافياً بحيث ينشأ التعاون بين عدد من البلدان العربية، ينضم إليها تدريجياً بلدان أخرى، وفق تقدم جاهزيتها كما فعلت أوروبا وما تزال في توسيع دائرتها الجغرافية.

وأخيراً، فان التدرج هو إجراء عملي يخلق جواً مناسباً لتفعيل التعاون الاقتصادي العربي بشموله مجموعة من التدابير التحررية مثل حرية انتقال الأشخاص دون تأشيرة مسبقة، على الأقل لرجال الأعمال والاقتصاديين، وبحرية انتقال رؤوس الأموال والتخفيف من القيود الإدارية وما يشابهها، بحيث تخلق مرونة اقتصادية وقدراً من التكيف مع متطلبات التعاون الاقتصادي .

- جدية التطبيق ومصداقيته :- التعاون لا يتحقق بمرسوم أو قرار أيا كانت الجهة المصدرة لهما، وأن أفضل الاتفاقات والالتزامات تقاس قيمتها بمقدار تطبيقها وفاعليته وجديته، وهذا ما تعلمناه أيضاً من تجارب الماضي، ولهذا فان تغيير سيرة الماضي هو إجراء عملي له أسبقية كبيرة في تقدم التعاون الاقتصادي، ونخص بالكر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لأن تنفيذها قد بدا، وأن أهم ما يعرضها للخطر هو عدم تنفيذها بمصداقية جادة وبروح منفتحة، وإلا ستكون النكسة بالغة الخطورة .
- العمل على زيادة وتشجيع الاستثمارات داخل المنطقة العربية :- وذلك بتهيئة المناخ الملائم لنمو تلك الاستثمارات وتعظيم دور القطاع الخاص في هذا المجال حيث أن الواقع يشير إلى أن نسبة الاستثمارات العربية البينية ضعيفة بشكل واضح، حيث بلغت خلال الفترة 1980-2005 حوالي 2٪ في المتوسط من إجمالي الاستثمارات العربية المستثمرة في الخارج والبالغة 3000 مليار دولار تقريباً، بالرغم من إقرار الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في

سنة 1980 والتي صدقت عليها 190 دولة عربية وتشرف عليها الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار، ورغم أن تلك الاتفاقية جاءت بضمانات واسعة ونصت على مزايا إضافية للاستثمار العربي وتساندها المنظمة العربية لضمان الاستثمار التي أنشأت عام 1975، وتجدر الإشارة إلى أن تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، لكي يجذب المزيد من الاستثمارات العربية، لا يقف فقط عند وضع تشريعات الاستثمار والإطار المؤسسي، بل يحتاج إلى المزيد من العمل على معالجة جوانب أخرى كثيرة، أهمها إزالة التشوهات في هيكل الأسعار سواء للسلع والخدمات أو عناصر الإنتاج، أو أسعار الصرف، من خلال إحداث المزيد من الإصلاحات النقدية والسعرية والهيكلية، ووضع السياسات الاقتصادية الأكثر كفاءة لخلق الحوافز وفرص الاستثمار المحفزة للمستثمر العربي.[1]

ويرتبط بذلك تطوير الجهاز المصرفي العربي وتسهيل انتقال الخدمات المالية بين الدول العربية ليشارك في تجميع المدخرات العربية وزيادة الاستثمار العربي بالمشاركة المباشرة في رؤوس أموال المشروعات العربية.

ويضاف إلى ذلك، دعم عملية بناء سوق مال عربية متطورة ومتكاملة ويا حبذا لو وصلت إلى مرحلة سوق مال عربية مشتركة، حتى تساعد على الإسراع بالتحولات المطلوبة وتزيد من الاستثمار العربي في المزيد من المشروعات .

ومن المتفق عليه أن حركة رؤوس الأموال تشكل عاملاً أساسياً في التعاون الاقتصادي العربي، وهي تكمل حلقة تبادل السلع والخدمات والعمالة. أن الدور الذي نشير إليه هنا هو المتعلق بإشراك مستثمرين من عدة أقطار عربية في مشروعات إنتاجية قطرية ذات توجه سوقي إقليمي. ويحتاج هذا الدور توافر

---

1 - جامعة الدال العربية، الاتفاقية الموحدة الاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، وثائق اقتصادية ، رقم 3 ، تونس ، 1982 ، الفصل الثاني المادة 9 .

أسواق مالية قطرية ناشطة، شفافة، وآمنة. ولقد سجل بعض هذه الأسواق تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وثمة عدة بلدان عربية يجري تنظيم أسواقها، لتلعب الدور المنتظر ،وهكذا، إضافة إلى حرية تنقل رأس المال بين البلدان العربية، يمكن الاعتماد على البورصات الناشئة لتوجيه رؤوس الأموال نحو تعاون اقتصادي عربي ذي تطلعات إقليمية وتكميلية.

- قيام دول السوق العربية المشتركة بتعديل هياكلها الإنتاجية وإنشاء قواعد إنتاجية من خلال المشروعات العربية المشتركة تكون أساساً للتبادل التجاري بين دول السوق.

- إعادة صياغة قرار السوق العربية المشتركة من اجل تلاقي نواحي قرار السوق وذلك من خلال ربط مدخل التبادل التجاري بالمدخل الإنتاجي من خلال التنمية المشتركة للسوق .

- إحداث تغييرات في مؤسسات السوق تكفل حسن استجابتها للسياسات الاقتصادية، وصولاً إلى ما يمكن تسميته " التخطيط التوجيهي " أي الذي يستخدم أدوات لا تعتمد الإلزام المركزي، بل تكفل الالتزام من جانب متخذي القرارات، سواء أجهزة رسمية لرسم السياسات أو وحدات النشاط الاقتصادي، عاماً أكان أم خاصاً .

- إجراء تصويب للهياكل الإنتاجية لدول السوق بما يحقق مزيداً من الاعتماد المتبادل على مستوى دول السوق .

- إحداث مزيد من التشابك الإنتاجي داخل كل اقتصاد وطني وما بين اقتصادات دول السوق، وبناء علاقات خارجية أكثر تكافؤاً مع الاقتصادات الخارجية، وبخاصة اقتصادات الدول المتقدمة .

- تبني منهج التنمية المشتركة ومنهج التنسيق القطاعي بحيث يتم توجيه برامج تلك التنمية وبرامج التنسيق القطاعي نحو تصحيح اختلالات هياكل الإنتاج العربية.

- قيام الدول الأعضاء في السوق بإنشاء هيئات وطنية لمتابعة قضايا السوق العربية المشتركة وتهيئة قاعدة بيانات متكاملة لكل ما يتعلق بالتبادل التجاري بين دول السوق .

- إنشاء هيئة داخل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تختص بقضايا السوق وقيامها بإجراء تقييم شمولي لمعوقات تطبيق قرار السوق من قبل الدول الأعضاء .

- تبني إستراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي بحيث يتم الربط بين القاعدة الإنتاجية لدول السوق وتحرير التجارة بينها، وتتم إعادة الصياغة من خلال مراحل التكامل الاقتصادي بحيث يتم البدء بالمدخل الإنتاجي وصولاً لمدخل تحرير التبادل التجاري.

الفصل العاشر

تصدع واختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

أولاً :- تحليلات شمولية حول مظاهر اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

ثانياً :- اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية باستبعاد القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية

ثالثاً :- النتائج المترتبة على تصدع واختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

الفصل العاشر

تصدع واختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

أولاً :ـ تحليلات شمولية حول مظاهر اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

يتسم الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية باختلال يتمثل بارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي الخدمات والصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كسمة عامة لهذا الهيكل بالمقارنة مع بقية القطاعات، كما يتسم بهيمنة قطاعي الخدمات عند استبعاد قطاع الصناعة الاستخراجية .

فقد زادت القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية من 425 مليار دولار في عام 2005 إلى 825 مليار دولار في عام 2008، وذلك لزيادة أسعار النفط، وبذلك زادت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 22٪ عام 1995 إلى 31٪ عام 2000، وإلى 42.5٪ عام 2005 وإلى 43.4٪ عام 2008، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فقد بلغت هذه المساهمة 37٪ في عام 2006 وزادت إلى 38.4٪ عام 2007، ثم هبطت إلى 36٪ في عام 2008 .

أما مساهمة القطاعات الإنتاجية خاصة قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة، فيلاحظ أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي فقد زادت من (72) مليار دولار في عام 2000 إلى (122) مليار دولار في عام 2006، وإلى (169) مليار دولار في عام 2008، إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية هبطت من 113٪ عام 1995 إلى 9.3٪ في عام 2008.

وتؤكد هذه الأرقام والنسب التصدع الكبير في القاعدة الصناعية التحويلية العربية، كما تعكس هذه النسب المتدنية لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي الصناعات الاستخراجية والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

وبالنسبة للقيمة المضافة لقطاع الزراعة فقد زادت من (56) مليار دولار في عام 2000 إلى (103) مليار دولار في عام 2008، إلا أن مساهمة المضافة للقطاع الزراعي (الناتج الزراعي) في الناتج المحلي الإجمالي تدهورت من 8.3٪ في عام 2000 إلى 5.4٪ في عام 2008، وهذا التدهور استمر منذ عام 2000 حتى 2008 .

كما تعكس هذه النسب تدهور القاعدة الزراعية العربية وعدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي من ناحية، وتعكس من ناحية أخرى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي الصناعات الاستخراجية والخدمات.

أما مساهمة قطاع التشييد والكهرباء والماء والغاز فقد بلغت 6.5٪ عام 2002 وظلت نفس النسبة في عام 2007 ثم هبطت إلى 6.2٪ عام 2008، مما يؤكد ضآلة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.[1]

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، جدول رقم 4، ص 21 .

جدول رقم 10/ 1

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 1995-2008

مليار دولار ونسب مئوية

	1995	2000	2005	2006	2007	2008
أ- قطاع الصناعة الاستخراجية						
- القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية	104	210	425	523	595	825
-مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	٪22	٪31	٪42.5	٪40	٪39.5	٪43.4
ب- قطاع الخدمات الإنتاجية والاجتماعية						
-القيمة المضافة لقطاع الخدمات	220	278	-	484	574	682
-مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	٪46	٪41	-	٪37	٪38	٪36
ج- قطاع الصناعة التحويلية						
-القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية	54	72	107	122	141	169
-مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	٪11.3	٪10.6	٪10.7	٪9.3	٪9.3	٪8.9

	1995	2000	2005	2006	2007	2008
د- قطاع الزراعة						
-القيمة المضافة لقطاع الزراعة	45.2	56	71	81	91	103
-مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	٪9.5	٪18.3	٪7	٪6	٪6	٪5.4
مساهمة بقية القطاعات الإنتاجية	٪8	٪6.5	٪6.5	٪6.2	٪6.2	

المصدر :- الجامعة العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 ،ص 305 -322 ولعام 2007 ،ص 23، ص 311، 312، ولعام 2008 ،ص 21، 304، 303، 387 .

ويتضح الاختلال الكبير في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من خلال ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وتدني مساهمة قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والتشييد والكهرباء والماء والغاز .

فلقد زادت مساهمة قطاعي الصناعة الاستخراجية والخدمات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 68٪ عام 1995 إلى 79.4٪ عام 2008. أما مساهمة قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة فقد تدهورت من 20.5٪ عام 1995 إلى 15.3٪ عام 2008. وهذا ما يؤكد الخلل الكبير في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي فالقاعدة الإنتاجية للاقتصادات العربية في تدهور مستمر، أما مساهمة زيادة قطاع الصناعة الاستخراجية فجاءت نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وزيادة مساهمة الخدمات منفصلة عن حلقات تطور الاقتصادات العربية من الناحية الإنتاجية. كما هو مبين في الجدول رقم 10/2 .

جدول رقم 10/ 2

القيمة المضافة للقطاعات المكونة للهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي 1995-2008

مليار دولار

السنة	القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية	القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية	القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية	القيمة المضافة لقطاع الزراعة	القيمة المضافة لبقية القطاعات الإنتاجية	القيمة المضافة لقطاع الخدمات	القيمة المضافة لقطاعي الصناعات الاستخراجية والخدمات	القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية والزراعة	الناتج الإجمالي للدول العربية لكل القطاعات	الناتج الإجمالي للدول العربية مستبعداً منه قطاع الصناعة الاستخراجية
1995	239	103	54	45	37	220	324	99	448	375
2000	382	210	72	56	44	278	488	128	677	467
2006	804	523	122	80	30	478	1.011	202	1307	769
2007	927	595	141	91	99	574	1169	232	1505	910
2008	1215	825	169	103	118	682	1507	272	1899	1074

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية .

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص 267-268 .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة أخرى لعام 1996، 2001، 2007 وعام 2008 إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربي .

جدول رقم 10/ 3

مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية في الناتج المحلي

الإجمالي للدول العربية 1995- 2008 نسبة مئوية

مساهمة القطاع	السنة				
	1995	2000	2006	2007	2008
مساهمة قطاع الإنتاج السلعي	%50.5	%56.6		%61.4	%64
مساهمة قطاع الاستخراجية	%22	%31	%40	%40	%43.4
مساهمة قطاع الخدمات	%46	%41	%37	%38	%36
مساهمة قطاع الصناعة التحويلية	%11	%11	%9.4	%..9	%8.9
مساهمة قطاع الزراعة	%9.5	%8.3	%6.2	%6	%5.4
مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والزراعة	%20.5	%19.3	%15.6	%15.3	%14.3
مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية والخدمات	%68	%72	%77	%78	%77.4

المصدر:- الجامعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، ص21، ولعام 2007، ص 23، ولعام 2009 ،ص 21 .

ثانياً :- اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية باستبعاد القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية من قيمة الناتج المحلي للدول العربية .

1- هبوط قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مستبعداً من قيمة الصناعة الاستخراجية عند استبعاد القيمة المضافة للدول العربية من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تهبط قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بشكل كبير، حيث تهبط من 1000 مليار دولار إلى 575 مليار دولار في عام 2005، ومن 1307 مليار دولار إلى 784 مليار دولار في عام 2006، ومن 1505 مليار دولار إلى 910 مليار دولار في عام 2007، ومن 1899 مليار دولار إلى 825 مليار دولار في عام 2008 ، كما هو مبين في الجدول رقم 3.

جدول رقم 10/ 4

الناتج المحلي للدول العربية مستبعد منه القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية 1995-2008

مليار دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	قيمة الصناعات الاستخراجية	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مستبعداً منه القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية
1995	480	103	375
2000	677	210	467
2001	66.4	181	483
2002	674	182	492
2003	755	219	536
2004	899	294	605
2005	1000	425	575
2006	1307	523	784
2007	1505	595	910
2008	1899	825	1074

المصدر :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص311، 312، ص 266، ص 303

2- هبوط مساهمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 2.7٪ إلى 1.6٪ عام 2007 ومن 3.3٪ إلى 1.9٪ عام 2008. وهذه المساهمة المتدنية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الناتج الإجمالي العالمي تدل على ضآلة قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربي والتي لا تتلاءم مع الإمكانات الموارد البشرية العربية، ولا تتلاءم مع ما بذل من جهد ومال لتحفيز التنمية من الاقتصاد العربي .

وهذه النسب تؤكد أن الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول العربية بعدد نفوسها البالغ 338 مليون نسمة اقل من الناتج المحلي الإجمالي لكل من هولندة (16 مليون نسمة) وبلجيكا (10) مليون نسمة .

أي أن ما ينتجه (26) مليون نسمة أكثر مما ينتجه (320) مليون نسمة. وإذا ما قارنا هذه النسب بمقياس القوى العاملة، فان الاختلال المتمثل بهبوط الإنتاجية تصبح مسألة كارثية، خاصة وأن العمالة العربية تقدر بـ 128 مليون عامل.[1]

3- مساهمة قطاعي الصناعة التحويلية العربية والزراعة باستبعاد قيمة الصناعة الاستخراجية من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية باستبعاد قطاع الصناعة الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي العربي يتضح أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مستبعداً منه ناتج الصناعات الاستخراجية يتصف بالثبات حول 15٪ خلال الفترة 1995-2008 مما يؤكد جمود الهيكل الصناعي وعدم تطور القاعدة الصناعية العربية رغم كل ما تم استيراده من سلع إنتاجية والتي تشكل 33٪ من مجموع الاستيرادات العربية الكلية.

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ، ص ج .

أما مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مستبعداً منه قطاع الصناعات الاستخراجية فقد اتصف بالثبات كذلك حول 12٪ خلال الفترة 1995-2008 .

أن جمود مساهمة كل من قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مستبعداً منه القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية يؤكد كذلك فشل أنماط وبرامج واستراتيجيات التنمية الصناعية التحويلية والتنمية الزراعية، بل أن هذا الجمود يؤكد أن التنمية الصناعية التحويلية والتنمية الزراعية باتت فعلاً عصية.[1]

4- مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي بدون القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مستبعداً منه القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية .

عند استبعاد القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية منم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ومن قيمة قطاعات الإنتاج السلعي يلاحظ ما يلي :-

1- تهبط قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى 375 مليار دولار عام 1995 وتهبط قيمة قطاعات الإنتاج السلعي من 339 مليار دولار إلى 136 مليار دولار، وبذلك تكون مساهمة القيمة المضافة لقطاعات الإنتاج السلعي بدون القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية من 50.5٪ إلى 36٪ عام 1995.

2- تهبط قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى(417)مليار دولار عام 2000، وتهبط قيمة قطاعات الإنتاج السلعي بدون قطاع الصناعات الاستخراجية من 382 مليار دولار إلى 172 مليار دولار عام 2000، وبذلك تهبط مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي من الناتج المحلي الإجمالي للدول

1- يوسف صايغ، التنمية العصية .

العربية (بعد استبعاد القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية) من 56.5٪ إلى 36.8٪.

3- تهبط قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى 1074 مليار دولار في عام 2008، وتهبط قيمة قطاعات الإنتاج السلعي من 824 مليار دولار إلى 391 مليار دولار عام 2008، وبذلك تهبط مساهمة قيمة القطاعات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي من .... إلى 36٪ عام 2008.

4- ابرز ما يلاحظ على مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عند استبعاد قطاع الصناعة الاستخراجية، ثبات هذه المساهمة بحدود 36٪ حيث لم تتجاوز هذه المساهمة إلى أكثر 36.7٪ خلال الفترة من 1995 حتى 2008.

لاشك أن هناك جمود حقيقي في الهيكل الإنتاجي السلعي المتكون من الصناعات التحويلية وقطاع الزراعة وقطاع التشييد وقطاع الغاز والماء والكهرباء إذ أن ثبات هذه النسبة عند 36٪ يفسر عجز هذه القطاعات السلعية من زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية .

جدول رقم 10/5

مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بعد استبعاد القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية 1995-2007

مليار دولار – نسبة مئوية

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مستبعداً منه القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية	القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية ككل بما فيها قطاع الصناعة الاستخراجية	القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية	القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية مستبعداً منها القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية	مساهمة قطاع الإنتاج السلعي باستثناء قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مستبعداً القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية
1995	375	239	103	136	%36
2000	467	382	210	172	%36.8
2006	769	804	522	282	%36.7
2007	910	924	595	329	%36.6
2008	1074	1215	824	391	%36

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ملحق 2/ 3 نص 265، وملحق 2/ 4 ،ص 266،ص 21، ملحق 2/ 2 ،ص 266 .

جدول رقم 10/ 6

مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 1995-2008

السنة	مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بما في ذلك قطاع الصناعات الاستخراجية	مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية باستبعاد القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية
1995	%50.4	%36
2000	%56.5	%36.8
2007	%61.4	%36.7
2008	%64	%36

المصدر :- إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، جدول 4 ،ص 21، وملحق 2/ 3ص 265، وملحق 2/ 4 ،ص 268 .

5- مساهمة قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة باستبعاد قيمة الصناعات الاستخراجية من الناتج الإجمالي المحلي للدول العربية.

لم تتغير مساهمة قطاعي الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية كبير منذ عام 1990 وحتى 2008 .

فقد تمحورت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية حول 15٪ خلال الفترة 1995-2008 .

أما مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي فقد هبطت من 12٪ إلى 9٪ عام 2008 وتراوحت بين 12٪ عام 1995 و 9.6٪ عام 2008 وهذه النسب المتدنية لمساهمة قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يؤكد مدى التصدع الذي تعانيه القاعدة الزراعية والصناعية العربية ومساهمة القطاعين تمحورت حول 26٪ خلال الفترة 1995-2008 .

جدول رقم 10/ 7

مساهمة القيمة المضافة لقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي مستبعداً القيمة المضافة لقطاعات الصناعات الاستخراجية

مليار دولار – نسبة مئوية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مستبعداً منه القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية	القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية	القيمة المضافة لقطاع الزراعة	القيمة المضافة لقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة	مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي مستبعداً منه الصناعة الاستخراجية	مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي مستبعداً منه قطاع الصناعة الاستخراجية	مساهمة القيمة المضافة لقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة في الناتج المحلي مستبعداً منه القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية
1995	375	54	45	99	٪14.4	٪12	٪26
2000	467	72	56	128	٪15.4	٪12	٪27.4
2006	769	122	80	202	٪15.8	٪10.4	٪26
2007	910	141	91	239	15.75	٪10.4	٪26
2008	1074	169	103	272	٪15.7	٪9.6	٪25.3

إعداد :- الباحث بالاعتماد على إحصاءات ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ملحق 2/ 3ص265، ملحق 2/ 4 ص268، ملحق 2/ 2ص 266 .

جدول رقم 10/ 8

مساهمة قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية باستبعاد ناتج الصناعة الاستخراجية للفترة 1995-2007

مليار دولار

السنة	مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية باستبعاد ناتج الصناعات الاستخراجية	مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية باستبعاد ناتج الصناعات الاستخراجية
1995	٪14.4	٪12
2000	٪15.4	٪12
2001	٪15.1	٪12
2002	٪15.2	٪12
2003	٪15.3	٪12
2004	٪15.5	٪11
2005	٪15.8	٪11.2
2006	٪15.8	٪10.4
2007	٪15.7	٪10.4
2008	٪15.7	٪9.6

المصدر: - استخراج الباحث بالاعتماد على إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، ولعام 2007، ولعام 2008، وآخرها لعام 2009،ص 267 -268 .

6- مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عند استبعاد القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية

عند استبعاد القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، يتمحور الاقتصاد العرب يحول قطاع الخدمات بشكل رئيسي القيمة المضافة لقطاع الخدمات عام 2007 ما مقداره (628) مليار دولار، تشكل ما نسبته من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (باستثناء القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية) 63.5٪ في عام 2007 وتراوحت هذه النسبة حول 605 خلال الفترة 1995-2008.

إلا أن هذه الزيادة في مساهمة قطاع الخدمات غير مرتبطة بتطور القطاعات الإنتاجية وغير مرتبطة بمظاهر التقدم أسوة بالدول المتقدمة .

جدول رقم 10/ 9

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي مستبعداً منه القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مستبعداً منه القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية	القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية باستثناء قطاع الصناعة الاستخراجية	القيمة المضافة لقطاع الخدمات	مساهمة (2) في (1)	مساهمة (3) في (1)
1995	375	136	220	%36	%59
2000	467	172	278	%36.8	%60
2006	769	282	478	%36.7	%58
2007	910	329	574	%36	%63
2008	1074	390	682	%36	%63.5

المصدر :- إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص267، 268، ص265 .

ثالثاً :ـ النتائج المترتبة على تصدع واختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية :ـ

تؤكد اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية جملة حقائق من أبرزها :-

1- التصدع الكبير في القاعدة الصناعية والزراعية العربية.

2- عدم قدرة منتجات الصناعة التحويلية العربية ومنتجات القطاع الزراعي على تلبية الطلب المحلي على منتجات القطاعين بمعنى عدم مواكبة نمو ناتج الصناعة التحويلية وناتج الصناعة التحويلية وناتج القطاعي الزراعية للطلب المحلي على منتجاتها .

3- لجوء الدول العربية إلى سد فجوة الطلب المحلي على منتجات القطاعين (الصناعة التحويلية والزراعة) عن طريق الاستيراد .

مسبباً بذلك :-

- اختلال الميزان التجاري الزراعي / الانكشاف الزراعي .
- اختلال الميزان التجاري للصناعة التحويلية / الانكشاف الصناعي .

4- لم تتمكن سياسات ومداخل التكامل الاقتصادي والاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والإقليمية والجماعية من تصحيح هذا الاختلال.

5- لم تتمكن سياسات التحررية الاقتصادية الجديدة سواء ما طبق منها في إطار سياسات ومشروطيات صندوق النقد الدولي وسياسات توافق واشنطن، أو ما طبق منها في ظل النظام التجاري العالمي واتفاقيات جولة أوروغواي .

6- لم تتمكن سياسات التصنيع العربية القطرية والقومية من رفع درجة التصنيع واستغلال الموارد الوطنية فضلاً عن أن عملية التصنيع تمت في معظم الدول العربية بصورة مجتزأة تفتقر إلى الترابط والتكامل سواء على مستوى القطاع الصناعي أو على مستوى التشابك القطاعي .

7- زيادة مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية هو انعكاس لارتفاع أسعار النفط العالمية وهو عامل خارجي.

8- تزايد مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لا يعكس مظهر من مظاهر التقدم كما هو الحال في الدول الصناعية إذ أن مساهمة هذا القطاع غالباً تأتي بعد زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية وليس قبلها كما هو الحال في المشهد الاقتصادي العربي المعاصر، حيث تزامنت ه الزيادة مع ضعف وتصدع القاعدة الصناعية والزراعية العربية.

وعليه فزيادة مساهمة قطاع الخدمات انعكاس لضعف القاعدة الصناعية والزراعية العربية وليس انعكاس لارتفاع المستوى المعاش كما هو الحال في الدول المتقدمة.

9- تدني مساهمة قطاعي الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية هو انعكاس لتصدع القاعدة الصناعية التحويلية والقاعدة الزراعية العربية. وعدم قدرة منتجات كل من القطاعين على تلبية الطلب المحلي على منتجاتها. وعدم التناسب بين الطلب المحلي على منتجات الصناعة التحويلية والطلب على المنتجات الزراعية والقاعدة الإنتاجية للصناعة التحويلية ولقطاع الزراعة يؤدي إلى سد فجوة الطلب المحلي عن طريق الاستيراد من الخارج.

10- في الوقت الذي تتدهور فيه مساهمة قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تزداد مساهمة قطاع الخدمات في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وهي ظاهرة ملازمة للمشهد الاقتصادي العربي المعاصر.

11- تمحور الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حول :-

- قطاع الصناعات الاستخراجية .
- قطاع الخدمات.

مما يعكس تدهور مساهمة القطاعات الإنتاجية خاصة الصناعة التحويلية والزراعة .

بإطار عام يتصف الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية خاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، مما يؤدي إلى عدم تناسب الطلب المحلي على الإنتاج السلعي مع المعروض منه بحيث يتم تلبية النقص من المعروض السلعي المحلي عن

طريق الاستيراد، وتؤدي الزيادة في معدلات الاستيراد إلى تزايد قيمة الفجوة الزراعية وخاصة الغذائية وتزايد فجوة الصناعات التحويلية.

12- وزادت القيمة المضافة لقطاعي الصناعات الاستخراجية والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 488 مليار دولار في عام 2000 إلى 169 مليار دولار في عام 2007 وإلى 1507 مليار دولار في عام 2008 وبذلك زادت مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي من 72٪ عام 2000 إلى 77٪ عام 2007 وإلى 79٪ عام 2008 .

13- زادت القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 924 مليار دولار عام 2007 إلى 1215 مليار دولار عام 2008، وبذلك زادت مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 61.4 عام 2007 إلى 64٪ عام 2008، علماً بان هذه المساهمة كانت 50.5٪ في عام 1995 و56.5٪ عام 2008. وجاءت هذه الزيادة بسبب زيادة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية.

14- باستبعاد قطاع الصناعة الاستخراجية من القطاعات الإنتاجية فان القيمة المضافة لبقية القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (مستبعداً منه القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية) تتمحور حول نسبة 36٪ طيلة الفترة 1995-2008 مما يؤكد عدم وجود أي تطور في هذه القطاعات، وأن كل الزيادة التي تحصلت في القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية تعود لتطور أسعار النفط وليس للتطور الصناعي أو الزراعي.

15- بمقارنة مؤشرات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال عامي 1995 و 2008 يتضح الأتي:-

- هبوط مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 21٪ عام 1995 إلى 14.3٪ عام 2008.

- زيادة مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 68٪ عام 1995 إلى 79٪ عام 2008 .
- ثبات مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عند استبعاد قطاع الصناعة التحويلية حول 36٪ خلال الفترة 1995-2008 .
- ثبات مساهمة قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة عند استبعاد القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية عند نسبة 26٪ خلال الفترة 1995-2008.

جدول رقم 10/10

مقارنة بين إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 1995-2006

مليار دولار – نسبة مئوية

القطاع	السنة		السنة	
	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة
مساهمة ناتج قطاع الصناعة الاستخراجية وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العبرية	324	٪68	1507	٪79.4
مساهمة القطاعات الإنتاجية عدا قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مستبعداً منه القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية	136	٪36	391	٪36
مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بكافة القطاعات	99	٪20.8	272	٪14.3
مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد قطاع الصناعة الاستخراجية	99	٪26	272	٪25.3

المصدر :- استخراج الباحث بالاعتماد على إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 ، ص 266، 287، 305، 320، 321، 324 .

جدول رقم 10/ 11

مساهمة القيمة المضافة لقطاعي الصناعة الاستخراجية والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 1995 -2008

مليار دولار – نسبة مئوية

السنة	القيمة المضافة لقطاعي الصناعات الاستخراجية والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	مساهمة قطا الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
1995	324	488	٪68
2000	488	677	٪72
2006	1011	1307	٪77
2007	1169	-	٪77.5
2008	1507	1899	٪79.4

المصدر :- استخراج الباحث بالاعتمادية على إحصاء التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ، ص 266 ،ص 2 .

الفصل الحادي عشر
انكشاف وتصدع القاعدة الصناعية التحويلية العربية

أولاً :- تحليلات شمولية حول أهمية الصناعة التحويلية

ثانياً :- مؤشر مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

ثالثاً مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي

رابعاً :- توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم

خامساً :- مؤشر اختلال الصادرات والواردات من منتجات الصناعة التحويلية العربية

سادساً :- اختلال هيكل الصادرات والواردات على مستوى السلع الإنتاجية (المكائن والآلات ومعدات النقل) .

سابعاً :- مؤشر اختلال مصادر توليد القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية

ثامناً :- الفجوة الصناعية مقاسة بصافي الواردات من منتجات الصناعة التحويلية العربية

تاسعاً :- الاستثمار في الصناعة

عاشراً :- تكامل الصناعة مع القطاعات الاقتصادية

أحدى عشر :- مستقبل الصناعة العربية

اثنى عشر :- الأهمية النسبية لصادرات منتجات الصناعة التحويلية على مستوى الدول العربية منفردة

ثلاثة عشر :- حقائق يؤشرها مشهد اختلال الصناعة التحويلية العربية



الفصل الحادي عشر

انكشاف وتصدع القاعدة الصناعية التحويلية العربية

أولاً :ـ تحليلات شمولية حول أهمية الصناعة التحويلية

يفرض التصنيع نفسه بوصفه وسيلة لإحداث النمو الاقتصادي من خلال قدرته على إحداث التحول التكنولوجي، ومن خلال قدرته على تعبئة الموارد واستخدام الخامات المحلية وتحقيق أعلى قيمة مضافة فيها وعملية التصنيع تؤدي إلى تنويع وتنشيط الاقتصاد ككل من خلال تنشيط مختلف قطاعاته الاقتصادية .

وتلعب الصناعة التحويلية دوراً مهماً في إحداث التراكم الرأسمالي المطلوب لاستمرار تعجيل التنمية الاقتصادية، إضافة إلى دور الصناعات التحويلية في خلق فرص العمل المنتج وفي خلق التشابكات الاقتصادية بين قطاعات الاقتصاد القومي.

وعليه فان هناك مجموعة من المعايير التي تحدد درجة وعمق اختلالات الصناعة التحويلية وهي :-

- نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي.
- مصادر توليد القيمة المضافة للنصاعة التحويلية (التوازن بين الصناعات الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية ودرجة الترابط بينها .
- قدرة الصناعة على افرز وخلق فرص العمل.
- قدرة الصناعة على التوظيف الأمثل للمواد المحلية.
- قدرة الصناعة التحويلية على مواجهة احتياجات الاستهلاك .
- قدرة الصناعة على تدعيم الأمن الصناعي.

- قدرة الصناعة التحويلية على تحقيق التشابك الاقتصادي داخل الاقتصاد القومي.

- قدرة الصناعة التحويلية على تحقيق وتدعيم التكامل الصناعي .

وتتسم الصناعة التحويلية العربية بالعددي من الاختلالات سواء في الجانب الإنتاجي أو الجانب التجاري، كلها تؤشر عمق انكشاف هـ = هـ الصناعة .

وفيما يلي ابرز مؤشرات انكشاف واختلال أوضاع الصناعة التحويلية العربية

ثانياً :ـ مؤشر مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية :ـ

نتيجة لتطورات سوق النفط العالمية وانعكاساتها على صناعة النفط العربية، فقد ارتفع ناتج الصناعة العربية بشقيها الاستخراجي والتحويلي من 643 مليار دولار في عام 2006 إلى 939 مليار دولار في عام 2008. وجاءت هذه الزيادة نتيجة زيادة ناتج الصناعة الاستخراجية من 595 مليار دولار في عام 2007 إلى 825 مليار دولار في عام 2008، أي بمعدل نمو قدره 38.6٪. وعليه زادت مساهمة القطاع الصناعي ككل في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 48.9٪ في عام 2007 إلى 52.3٪ عام 2008. وبالنسبة لناتج الصناعة التحويلية العربية فقد نما هذا الناتج بمعدل 20.2٪ في عام 2008، وبذلك زاد قيمة الناتج الصناعي التحويلي من 141 مليار دولار في عام 2007 إلى 169 مليار دولار في عام 2008، إلا أن مساهمة قيمة ناتج الصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية هبطت من 9.3٪ في عام 2007 إلى 8.9٪ في عام 2008.

ومن الملاحظ أن مساهمة قيمة ناتج الصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية هبطت من 11٪ في عام 2001 إلى 8.9٪ في عام 2008. وظلت هذه المساهمة تتراوح حول 10٪ -9٪ طيلة الأربعة عقود الماضية مما يؤكد تصدع القاعدة الصناعية التحويلية العربية.

وباستبعاد ناتج الصناعة الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية فان مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مستبعداً منه قيمة الصناعة الاستخراجية يتراوح بين 15.4٪ في عام 2000 و 15.7٪ في عام 2008، مما يؤكد عدم حصول أي تطور في هيكل الصناعة التحويلية العربية وعدم حصول تطور في القاعدة الصناعية التحويلية العربية، وعدم حصول تطور في مصادر القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية .

وعليه فان ثبات مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي 15٪ مستبعداً منه القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية، يفسر الحقائق المتعلقة بتصدع الصناعة التحويلية العربية. وتدهور موقع الصناعة التحويلية العربية على خارطة الصناعة التحويلية العالمية وعلى خارطة الصناعة التحويلية للدول النامية.

جدول رقم 11/ 1

مساهمة قيمة الناتج الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2001-2007

مليار دولار – نسبة مئوية

السنة	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية	
	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
2001	181	٪27	73	٪11
2002	182	٪27	75	٪11
2003	219	٪29	83	٪11
2004	294	٪33	96	٪10.7
2005	425	٪39	107	٪9.7
2006	523	٪40	122	٪9.4
2007	595	٪40	141	٪8.9٪9.3
2008	825	٪43.4	169	

المصدر :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص 56 .

جدول رقم 11/ 2

مساهمة الصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 1995-2007

٪ - مليار دولار

السنة	القيمة المضافة	مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي
1995	55	٪11.3
2000	72	٪10.6
2006	122	٪9.4
2007	141	٪9.3
2008	169	٪8.9

المصدر :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، جدول رقم (1)، ص 56،

قاعة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1996، 2001، 2007، 2008، 2009 .

جدول 11/ 3

مساهمة ناتج الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 2000-2007

مليار دولار – نسب مئوية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية باستبعاد ناتج الصناعات الاستخراجية	القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية	نسبة (3) إلى (1)	نسبة (3) إلى (2)
2000	677	467	72	٪10.6	٪15.4
2001	664	483	73	٪11	٪15.1
2002	673	492	75	٪11	٪15.2
2003	754	536	82	٪11	٪15.3
2004	898	599	93	٪10.7	٪15.5
2005	1099	672	106	٪9.7	٪15.8
2006	1307	784	122	٪9.4	٪15.8
2007	1505	910	141	٪9.3	٪15.5
2008	1899	1074	169	٪8.9	٪15.7

المصدر :- إعداد الباحث بالاعتماد على :-

- إحصاء المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وإحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، ص 286، ص 320،
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، ص 56، ص266 .

النتائج المترتبة على تدني مساهمة الصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

يؤثر تدني مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية جملة حقائق من أبرزها:-

- ضعف قدرة الصناعة التحويلية العربية على تزويد الاقتصاد القومي باحتياجاته من متطلبات الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية.
- مازال الإنتاج الصناعي العربي لا يتجاوز 0.5٪ م الإنتاج الصناعي العالمي.
- مازالت مساهمة الصناعة التحويلية العربية البالغة في المتوسط 10٪ خلال 35 سنة الماضية بعيدة عن هدف ليما الذي حدد لمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية بـ 25٪.
- أن ناتج الصناعة التحويلية في توليد الناتج المحلي الإجمالي العربي رغم ضآلة، إلا انه يتسم بعد التوازن والاختلال والتشتت وعدم الترابط والتكامل مع ناتج القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- لا توفر منتجات الصناعة التحويلية سوى 38٪ من الطلب العربي على منتجاتها، مستورد الباقي .
- التراجع الملحوظ لمساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، حيث هبطت هذه النسبة من 11.3٪ في عام 1995 إلى 9.3٪ في عام 2007 وإلى 8.9٪ في عام 2008.

أن هذا التراجع قد حصل رغم زيادة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، مما يشير إلى أن معدل نمو القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية العربية كان أعلى بكثير من معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية.

- تدني مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حيث بلغ متوسط هذه المساهمة بحدود 10٪ خلال 2002 -2008 وهو نفس المتوسط منذ أكثر من (30) عاماً،
- باستبعاد قطاع الصناعات الاستخراجية، ترتفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى 15٪ كمعدل خلال الفترة 2002-2008 .
- لم يحدث تطور على مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فقد بقيت هذه المساهمة بنسبة 9.4٪ بالرغم من زيادة القيمة المضافة لهذا القطاع من 121 مليار دولار عام 2006 إلى 139 مليار دولار عام 2007 وإلى 169 مليار دولار في عام 2008 .
- ومن الملاحظ تناقص مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 11٪ عام 2001 إلى 9.4٪ عام 2007 وإلى 8.9٪ عام 2008 .

جدول رقم 11/ 4

مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2001-2007 (٪)

السنة	المساهمة
2001	٪11
2002	٪11.1
2003	٪10.9
2004	٪10.5
2005	٪9.8
2006	٪9.4
2007	٪9.3
2008	٪8.9

المصدر :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص 56 .

ثالثاً:- مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي:-

بلغت مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول الصناعية 15.7٪ كمتوسط خلال الفترة 2003 -2006 وبلغت هذه المساهمة كمتوسط خلال نفس الفترة في الدول النامية 20.4٪ بينما لم تزيد هذه النسبة عن 10٪ كمتوسط بالنسبة للدول العربية خلال نفس الفترة.

وفي عام 2006 بلغت مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 9.4٪ مقارنة بـ 20.5٪ على مستوى الدول النامية وبـ 15.6٪ على مستوى الدول الصناعية والتي تشمل أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي وشرق آسيا .

جدول رقم 11/ 5

نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

السنة	الدول الصناعية	الدول النامية	الدول العربية
2003	٪15.7	٪21	٪10.9
2004	٪15.6	٪21	٪10.5
2005	٪15.4	٪21	٪10.5
2006	٪15.6	٪21	٪9.7

المصدر:- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2009 .

رابعاً :ـ توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم

خلال الفترة 2000-2008 بلغ متوسط مساهمة الصناعة التحويلية العربية في الصناعة التحويلية العالمية أقل 10.9٪ وهذه المساهمة محدودة جداً ولم يطرأ عليها أي تغير خلال السنوات العشر الماضية.

بينما بلغت مساهمة الدول الصناعية 74٪ ومساهمة آسيا 18.2٪، ومساهمة أمريكا اللاتينية 6.4٪ ومساهمة غرب آسيا وأوروبا 1.3٪ وبلغ هذا المتوسط على مستوى الدول النامية 26٪ .

جدول رقم 11/ 6

القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية 2004-2008

السنة	الدول الصناعية	آسيا	أمريكا اللاتينية	أفريقيا
2004	٪75	٪16.3	٪6	٪0.9
2005	٪74.6	٪17.2	٪6.4	٪0.9
2006	٪74.1	٪17.8	٪6.3	٪0.9
2007	٪72.7	٪19.2	٪6.4	٪0.9
2008	٪72.7	٪18.2	٪6.4	90.
متوسط الفترة 2004-2008	٪74	٪18.2	٪6.4	٪0.9

المصدر :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 27-73.

خامساً :ـ مؤشر اختلال الصادرات والواردات من منتجات الصناعة التحويلية العربية :ـ

أ-الاختلال على جبهة الصادرات الصناعية التحويلية :-

بلغت قيمة الصادرات العربية الإجمالية في عام 2006 ما قيمته 681 مليار دولار. وفي ذات الفترة بلغت صادرات الصناعة التحويلية العربية من المنتجات الكيماوية والسلع الإنتاجية والمصنوعات ما قيمته 134 مليار دولار، وبذلك شكلت الصادرات من منتجات الصناعة التحويلية العربية ما نسبته 19.7٪ من الصادرات العربية، وهي نسبة متدنية تؤكد للصناعة التحويلية العربية وفي عام 2007، بلغت قيمة الصادرات العربية الإجمالية 792 مليار (بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة معدلات الإنتاج).

وبلغت صادرات الصناعة التحويلية من المنتجات الصناعية الثلاث الرئيسية ما قيمته 175 مليار دولار وبذلك شكلت صادرات الصناعة التحويلية ما نسبته 18.7٪ من الصادرات العربية الإجمالية.

وهذه النسبة تؤكد مرة أخرى ضعف القاعدة الصناعية التحويلية التصديرية وفي عام 2008 بلغت الصادرات العربية الكلية ما قيمته 1050 مليار دولار في حين بلغت قيمة الصادرات الصناعية التحويلية 189 مليار دولار وبذلك تكون مساهمة الصادرات الصناعية التحويلية في الصادرات العربية الإجمالية 18٪ فقط .

جدول رقم 11/ 7

مؤشر اختلال نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى الصادرات العربية 2006-2008

مليار دولار – نسب مئوية

	2006	2007	2008
قيمة الصادرات العربية الإجمالية	681	792	1050
قيمة الصادرات من منتجات الصناعة التحويلية الرئيسية (المنتجات الكيماوية والسلع الإنتاجية والمصنوعات)	134	145	189
مساهمة صادرات الصناعة التحويلية العربية في الصادرات العربية الإجمالية	٪19.7	٪18.3	٪18

المصدر :-

- استخراج الباحث بالاعتماد على إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لعام 2007.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 ص 153، 157 .
- كذلك التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 ،ص 146 .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 137 ،ص 140 .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 137، ص140 .

طبقاً للإحصاءات المتوفرة لعام 2005، فان صادرات الصناعات التحويلية لثلاثة عشر دولة عربية بلغت 43 مليار دولار. شكلت حوالي 14٪ من صادرات تلك الدول. واحتلت السعودية المرتبة الأولى من حيث قيمة الصادرات، حيث بلغت قيمة الصادرات السعودية 17 مليار دولار مشكلة 39.4٪ من مجموع صادرات الثلاثة عشر دولة. وجاءت تونس في المرتبة الثانية، حيث بلغن صادراتها 7.5 مليار دولار، ثم المغرب في المرتبة الثالثة حوالي 6.9 مليار دولار.

ومن حيث الأهمية النسبية لصادرات الصناعة التحويلية في إجمالي صادرات الدولة المعنية في مجموعة الثلاثة عشر دولة، فقد احتلت تونس المرتبة الأولى حيث شكلت صادراتها من الصناعات التحويلية 77.6٪ من إجمالي صادراتها، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية، حيث شكلت صادراتها 71.9٪ من مجموع صادراتها،

وجاءت لبنان في المرتبة الثالثة حيث شكلت صادراتها 69.9٪ كما هو مبين في الجدول رقم 8.

جدول رقم 11/ 8

الصادرات الصناعية التحويلية ونسبتها إلى مجموع صادرات الدول المصنعة لعام 2005

نسبة مئوية – مليار دولار

الدولة	قيمة الصادرات الصناعية التحويلية	نسبة قيمة الصادرات الصناعية التحويلية العربية إلى الصادرات الكلية
تونس	7.5	٪77.6
الأردن	3.1	٪71.9
لبنان	1.5	٪69.9
المغرب	6.9	٪52.3
مصر	2.4	٪42.4

المصدر :- البنك الدولي مؤشرات التنمية الدولية لعام 2007 وقاعدة معلومات البنك.

ب- مؤشر اختلال جبهة الواردات الصناعية التحويلية :

بلغت الواردات العربية الكلية 401 مليار دولار في عام 2006 وبلغت الواردات من الصناعات التحويلية الرئيسية في نفس العام ما قيمته .... مليار دولار. وبلغت الواردات من منتجات الصناعة التحويلية الرئيسية ما قيمته 289 مليار دولار.

وبذلك تكون مساهمة الواردات من منتجات الصناعة التحويلية الرئيسية في الواردات العربية الكلية قد شكلت ما نسبته 72٪. وفي عام 2007 بلغت الواردات العربية الإجمالية 531 مليار دولار، في حين بلغت الواردات من السلع الصناعية التحويلية الرئيسية ما قيمته 382 مليار دولار، وبذلك شكلت مساهمة الواردات العربية الإجمالية ما نسبته 72٪ .

وفي عام 2008، بلغت الواردات العربية الإجمالية ما قيمته 702 مليار دولار، في حين بلغت واردات السلع الصناعية التحويلية 495 مليار دولار وبذلك شكلت مساهمة الواردات الصناعية التحويلية في الواردات العربية الكلية 71٪ .

جدول رقم 11/ 9

مؤشر اختلال واردات الصناعة التحويلية العربية إلى الواردات العربية الإجمالية 2006-2007

مليار دولار – نسبة مئوية

البيان	2006	2007	2008
قيمة الواردات العربية الإجمالية	401	531	702
قيمة الواردات من منتجات الصناعة التحويلية الرئيسية (المنتجات الكيماوية والسلع الإنتاجية والمصنوعات)	289	382	495
نسبة قيمة الواردات من منتجات الصناعة التحويلية الرئيسية إلى قيمة الواردات العربية الإجمالية	%72	%72	%71

المصدر :- استخراج الباحث بالاعتماد على إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وإحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007،ص 137، ص140 .

جدول رقم 11/ 10

انكشاف الصناعة التحويلية العربية الصادرات والواردات من منتجات الصناعة التحويلية الرئيسية خلال الفترة 2000-2006

مليار دولار – نسبة مئوية

البيان	2006	2007	2008
قيمة الصادرات العربية الإجمالية	681	792	1050
قيمة الصادرات من المنتجات الكيماوية والسلع الإنتاجية والمصنوعات (منتجات الصناعة التحويلية الرئيسية)	134	145	189
نسبة قيمة الصادرات من منتجات الصناعة التحويلية الرئيسية إلى الصادرات العربية الإجمالية	%19.7	%18.3	%18
قيمة الواردات العربية الإجمالية (مليار دولار)	401	531	702
قيمة الواردات من منتجات الصناعة التحويلية الرئيسية (المنتجات الكيماوية والسلع الإنتاجية والمصنوعات) مليار دولار	289	382	495
نسبة قيمة الواردات من منتجات الصناعة التحويلية الرئيسية إلى الواردات الكلية	%72	%72	%71
فجوة الصناعة التحويلية الانكشاف الصناعي (صافي الواردات)			

المصدر:- إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص137، ص 140 .

سادساً:ـ اختلال هيكل الصادرات والواردات على مستوى السلع الإنتاجية:ـ

تشكل صناعة وسائل الإنتاج (السلع الإنتاجية) الأساس الذي يرتكز عليه الصناعة التحويلية، وأي خلل في الصناعة التحويلية إنما يعود إلى الخلل في صناعة وسائل الإنتاج من آلات ومعدات ومكائن.

من ابرز الاختلالات التي تتسم بها الصناعة التحويلية العربية الاختلال في فرع الصناعات الإنتاجية.

ويتميز الفرع المنتج للمكائن والآلات ومعدات النقل وهو الفرع الذي تعتمد عليه:-

- عملية التحول التكنولوجي .
- البحث العلمي .
- إقامة القواعد والموضات الصناعية.

بعدة اختلالات من أبرزها:-

1. تتصف هذه الصناعات بتدني مساهمتها في التنمية المضافة للصناعة التحويلية والتي تبلغ 13٪ أي ما قيمته 15 مليار دولار، مما يعني عدم كفاية هذا الإنتاج لسد الطلب المحلي عليها الأمر الذي يؤدي إلى الاستيراد من هذا الفرع لسد حاجة الطلب المحلي.
2. بلغت الواردات العربية الإجمالية 702 مليار دولار في عام 2008 وبلغت الواردات من منتجات الصناعة التحويلية العربية 531 مليار دولار وبلغت الواردات في السلع الإنتاجية 252 مليار دولار.

وبذلك:-

فـان نـسبة الـواردات مـن الـسلع الإنتاجيـة إلى الـواردات العربيـة الإجماليـة تشكل 36٪ في عام 2008 وتشكل نسبة الواردات من السلع الإنتاجية إلى واردات منتجات الصناعة التحويلية لكل 51٪ في عام 2008 .

1- إخفاق سياسات واستراتيجيات التصنيع العربية في إيقاف التدهور في القاعـدة الصناعية التحويلية العربية المنتجة للسلع الإنتاجية والتدني في مساهمة القيمـة المضافة للصناعات الإنتاجية التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

2- نمو مساهمة الصادرات في السلع الإنتاجية في الصادرات العربية الكلية، حيث بلغت هذه المساهمة 5٪ في عام 2008، أي ما قيمتـه 53 مليـار دولار وبلغـت مساهمة الصادرات من السلع الإنتاجية البالغة 53 مليار دولار في الـصادرات من السلع التحويلية البالغة 189 مليار دولار 28٪ في عام 2008.

3- زاد عجز الميزان التجاري من منتجات الصناعة التحويلية من 163 مليار دولار في عام 2006 إلى 232 مليار دولار في عام 2007 وإلى 309 مليار دولار في عام 2008. ويلغ مجموع ما استوردته الدول العربية من منتجات الـسلع الـصناعية التحويلية خلال الفترة 2006 2008 ما قيمته 1172 مليار دولار أي أكثـر مـن تريليون دولار خصص منها 597 مليار لاستيراد السلع الإنتاجية وحدها.

4- بلغت المستوردات من السلع الإنتاجية عام 2006 مـا قيمتـه 154 مليـار زادت إلى 191 مليار دولار عام 2007 وإلى 252 مليار دولار عـام 2008 تـشكل مـا نسبته 37٪ من مجمل الواردات العربية كمعدل للفترة 2006 -2008. وبلغـت الصادرات العربية من السع الإنتاجية ما قيمته 27 مليار دولار في عـام 2006، زادت إلى 39 مليـــار دولار عـــام 2007، ثـــم زادت إلى 53 مليـــار دولار عـام 2008، تـشكل مـا نـسبته 4.6 ٪ مـن الـصادرات العربيـة كمتوســط للفترة 2006-2008 .

لذلك فان صافي الواردات من السلع الإنتاجية (عجز الميزان التجاري من السلع الإنتاجية زاد من 127 مليار دولار عام 2006 إلى 152 مليار دولار عام 2007 وإلى 199 مليار دولار عام 2008 .

وهو ما يمثل الانكشاف في الصناعة التحويلية

ونظراً لضعف مساهمة الصناعات الإنتاجية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية تغطى عن طريق الاستيراد.

جدول رقم 11/ 11

الانكشاف الصناعي التحويلي في مجال الصناعات الإنتاجية (الصناعات الهندسية والآلات والمكائن ومعدات النقل) لعام 2006-2008

مليار دولار – نسبة مئوية

البيان	2006	2007	2008
(1) الصادرات العربية الإجمالية	681	792	1050
(2) صادرات الصناعات التحويلية	134	145	189
(3) صادرات السلعي الإنتاجية	27	39	53
نسبة (2) إلى (1)	٪20	٪18	٪18
نسبة (3) إلى (1)	٪4	٪4.9	٪5
نسبة (3) إلى (2)	٪20	٪27	٪28
(4) الواردات العربية الإجمالية	401	531	702
(5) الواردات في السلع الصناعية التحويلية	297	327	498
(6) الواردات من السلع الإنتاجية	154	191	252
نسبة (5) إلى (4)	٪74	٪71	٪71
نسبة (6) إلى (4)	٪38.3	٪36	٪36
نسبة (6) إلى (5)	٪52	٪51	٪51

المصدر :- استخراج الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص 131 ، ص 140.

سابعاً :ـ مؤشر اختلال مصادر توليد القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية – اختلال هيكل الصناعة التحويلية العربية :ـ

تبرز صورة الاختلال في هيكل الصناعة التحويلية العربية من خلال تحليل مصادر توليد القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية حيث أن مصادر توليد القيمة المضافة للصناعة التحويلية هو المعيار الأساسي لبيان أهمية هيكل الصناعة التحويلية وبالتالي انعكاس هذا الهيكل في توليد الناتج المحلي الإجمالي وفيما يلي ابرز ملامح اختلال مصادر توليد القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية :

1- تدني مساهمة الفرع المنتج للمكائن والمعدات وآلات النقل (الصناعات الرأسمالية أو الإنتاجية) في توليد القيمة المضافة للصناعة التحويلية، فلقد بلغت نسبة المساهمة 13٪، أي ما قيمته 22 مليار دولار، وهي نسبة متدنية جداً مقارنة بمتوسط قدرة 45٪ في الدول الصناعية و 31٪ في الدول النامية حديثة التصنيع. علماً بان فرع الصناعة التحويلية المنتج للمكائن والآلات ومعدات النقل يعد أساساً للتحول التكنولوجي، وأساساً لإقامة القواعد والمنصات الصناعية والتكنولوجية الحديثة أي للتصنيع الحديث.

2- بلغت مساهمة الفرع المنتج للصناعات الاستهلاكية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية في عام 2008 ما نسبته 43٪، أي ما قيمته 73 مليار دولار وتشكل مساهمة صناعة الملابس والمنسوجات والصناعات الجلدية والغذائية الجزء الأكبر من مساهمة هذين الفرعين ما نسبته 39٪ من القيمة المضافة للصناعات التحويلية، أي ما قيمته 66 مليار دولار وبلغت مساهمة الصناعات الغذائية 23٪ أي ما قيمته 39 مليار دولار، وبلغت مساهمة صناعة الملابس والمنسوجات 16٪ أي ما قيمته 27 مليار دولار، وذلك في عام 2008 .

3- أما مساهمة السلع الوسيطة في القيمة المضافة للصناعات التحويلية فقد بلغت في عام 2008 ما نسبته 44٪ أي ما مقداره 74 مليار دولار وتشكل مساهمة

الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية القيمة المضافة للصناعة التحويلية ما نسبته 35٪ أي ما قيمته 59 مليار دولار أن هذه الاختلالات تؤكد الخلل العميق في مصادر توليد القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية .

جدول رقم 11/ 12

مصادر توليد القيمة المضافة لعام 2008

مليار دولار – نسبة مئوية

فرع الصناعة التحويلية	قيمة ناتج فرع الصناعة التحويلية (مليار دولار)	مساهمة فرع الصناعة التحويلية في الناتج الصناعة التحويلية ٪
الصناعات الاستهلاكية	73	٪43
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	39	٪23
صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية	27	٪16
الصناعات الوسيطة ومنها	74	٪44
صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط	59	٪35
الصناعات الإنتاجية		
صناعة المعدات وآليات النقل	22	٪13
المجموع	**169**	**٪100**

المصدر :- احتسبت من قبل الباحث اعتماداً على النسب الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005 ،ص 286 واعتماد على القيمة المضافة للصناعة التحويلية الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 ،ص 56 .

ثامناً :ـالفجوة الصناعية مقاسه بصافي الواردات من منتجات الصناعة التحويلية :ـ

تقاس فجوة الصناعة التحويلية بصافي الواردات من منتجات الصناعة التحويلية العربية.

في عام 2008 بلغت الصادرات العربية الإجمالية 1050 مليار دولار وبلغت الصادرات العربية من منتجات الصناعة التحويلية العربية 189 مليار دولار، وبلغت بذلك نسبة الصادرات من منتجات الصناعة التحويلية العربية إلى الصادرات العربية الكلية 16٪، وتعد هذه النسبة متدنية جداً.

وفي جانب الواردات، بلغت الواردات العربية الإجمالية 702 مليار دولار، في حين بلغت الواردات العربية في منتجات الصناعة التحويلية العربية 498 مليار دولار، وبذلك تكلت الواردات من منتجات الصناعة التحويلية العربية ما نسبته 71٪ من الواردات الإجمالية وهذه النسبة عالية جداً وتكشف عن عدم قدرة الجهاز الإنتاجي الصناعي التحويلي العربي من تغطية الطلب المحلي على منتجات الصناعة التحويلية العربية وخاصة من المصنوعات والآلات ومعدات النقل والمكائن بأنواعها. وهذه النسبة تفسر كذلك ضعف القاعدة الصناعية العربية وعدم تطورها.

وطبقاً لهذه الإحصاءات بلغ العجز في الميزان التجاري للصناعة التحويلية في عام 2008 ما قيمته 369 مليار دولار ناتج عن الفرق بين صادرات الصناعة التحويلية البالغة 189 مليار دولار وواردات الصناعة التحويلية العربية البالغة 478 مليار دولار.

ومن جانب عجز الميزان التجاري للصناعات التحويلية يلاحظ تصاعد هذا العجز باستمرار فقد بلغ هذا العجز 97 مليار دولار في عام 2003، وزاد إلى 137

مليار دولار في عـام 2005، وإلى 163 مليـار دولار في عـام 2006 وإلى 269 مليـار دولار في عام 2007، وإلى 309 مليار دولار في عام 2008.

والعجز في عام 2008 ناتج عن الفرق بـين قيمـة الـصادرات مـن الـصناعات التحويليـة البالغـة 169 مليـار دولار، والـواردات مـن الـصناعات التحويليـة البالغة 498 مليار دولار.

وبلغت قيمة الصادرات من الصناعات التحويلية المتراكمة خلال الفترة 2006-2008 ما قيمته 468 مليار دولار في مقابل واردات من الصناعات التحويلية خلال نفس الفترة ما قيمته 1172 مليار دولار. وبذلك بلغ عجز ميزان الصناعة التحويلية المتراكم خلال نفس الفترة 704 مليار دولار.

جدول 11/ 13

الميزان التجاري للصناعة التحويلية العربية 2003-2007

مليار دولار

السنة	صادرات الصناعة التحويلية	واردات الصناعة التحويلية	عجز الميزان التجاري للصناعة التحويلية (الفجوة الصناعية التحويلية)
2003	84	181	97
2004	105	242	137
2005	126	295	169
2006	134	297	163
2007	145	377	232
2008	189	498	309
	783	1890	1107

المصدر:- إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، جدول 3 ،ص 146.

-والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 137 ،ص 140 .

جدول رقم 11/ 14

اختلال الميزان التجاري لمنتجات الصناعة التحويلية العربي / الانكشاف الصناعي 2003-2008

مليار دولار

البيان	2003	2008
الواردات من منتجات الصناعة التحويلية	1888	498
الصادرات من منتجات الصناعة التحويلية	627	189
صافي الواردات من منتجات الصناعة التحويلية الرئيسية	1867	309

المصدر :-

- استخراج الباحث بالاعتماد على إحصاءاتِ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لعام 2008 .
- إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 ،ص 146 .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص 137 ،ص 140 .

تاسعاً :ـ الاستثمار في الصناعة :ـ

شهد قطاع الصناعة العربية خلال العام بعض التطورات في مجال الاستثمار الصناعي، فقد أعلن المجلس السوري الأعلى للاستثمار موافقته على عدة مشاريع استثمارية تصل تكلفتها الإجمالية إلى 480 مليون دولار، من بينها عدة مشاريع صناعية مثل تجميع وشائج غسل الكلى وإنتاج أجهزة استصفاء الدم، وصناعات الأدوية والأقمشة والنسيج القطني والأنابيب المعدنية ومعالجة فحم الكوك وإنتاج الاسمنت. وتعتزم الحكومة السورية إدخال تعديلات جوهرية على قانون الاستثمار من شأنها تشجيع الاستثمار في المناطق التي لا تتمتع بعوامل جذب ومن الاقتراحات الجديدة تمديد مدة الإعفاء الجمركي الممنوحة للمشاريع التي تصدر 50٪ من إنتاجها مدة عامين إضافيين، ومنح المشاريع التي تشغل أكثر من 200 عامل فترة إعفاء إضافية، وأيضاً منح مزايا للمشاريع التي تهتم بحماية البيئة.

وتسعى مصر لجذب الأموال العربية المهاجرة للاستثمار في القطاعات المختلفة ومن بينها قطاع الصناعة. واستجابة لمطالب المستثمرين ورجال الأعمال، تم إصدار قانون جديد للاستثمار يتضمن تبسيط الإجراءات التي يحتاجها المستثمر وأن يتم انجاز اغلبها في مكان واحد "مجمع خدمات الاستثمار"، وأن تمنح تراخيص المشروعات خلال خمسة عشر يوماً. ويسمح القانون الجديد بتأسيس شركات رأسمالها بالعملات القابلة للتحويل، ونص على تشكيل لجنة لفض المنازعات تكون قراراتها نهائية ونافذة، كما نص على منح المستثمرين شهادات إعفاء نافدة لدى كل الجهات الحكومية. وتدرس مصر وليبيا تنفيذ مشاريع استثمارية مشتركة في مجالات صناعة النفط والغاز وغيرها باستثمارات تصل إلى 1.2 مليار دولار عام 2005. كذلك وافقت هيئة تشجيع الاستثمار في ليبيا خلال العام على عدة مشروعات للاستثمار الأجنبي والتشغيل المشترك لمشاريع جديدة أو قائمة في مجالات الصناعات الغذائية والخدمات الطبية وصناعة الإسفلت ومساحيق الصابون.

ومن التطورات الحاصلة خلال العام في مجال الاستثمار في الإمارات، تدشين شركة دبي للاستثمار نهاية عام 2003 للمرحلة الأولى من مشروع مجمع صناعي قرب المنطقة الحرة بجبل علي بلغت تكلفته حوالي 400 مليون دولار، وإطلاق المرحلة الثانية منه، وسوف يوفر المجمع منطقة جاهزة للاستثمار الصناعي توفر تسهيلات وخدمات متعددة.

ومن ضمن النشاطات التي تم استقطابها نشاطات صناعية في مجال الصناعة الصيدلانية، معالجة وتصنيع المعادن وتصنيع أنظمة البناء، وصناعة الغاز، والصناعات المائية، وصناعة أنابيب البلاستيك وصناعة أجهزة مكافحة الحرائق، وينبغي التنويه إلى أن الاستثمار في النصاعة التحويلية في دولة الإمارات العربية

والذي نما خلال الفترة 2000-2003 بمعدل 4.1٪ قد أتى بثماره حيث نما ناتج الصناعة التحويلية في الإمارات بمعدل 4.5٪ خلال الفترة نفسها.

عاشراً :ـ تكامل الصناعة العربية مع القطاعات الاقتصادية :ـ

تتسم الصناعة العربية بضعف تشابكها مع بعض القطاعات الاقتصادية في نطاق الاقتصاد الوطني لكل قطر عربي، سواء كانت صناعة احلالية أو تصديرية، لان السياسات الاقتصادية، والقطاعية التي نفذت في الدول العربية طيلة العقود الأربعة الماضية لم تصل بعد إلى إقامة علاقات تبادلية قوية بين الصناعات القائمة من ناحية، وبينها والقطاعات الاقتصادية الأخرى من ناحية أخرى، مما اثر سلباً على الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العربي، وحد من قدرته على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

فعلى سبيل المثال لم تتمكن الصناعة العربية، كما كان يؤمل من توجيه نسبة اكبر من المخرجات الزراعية نحو التصنيع المحلي، وتحويل بعضها إلى منتجات استهلاكية أو غذائية في إطار الصناعات الغذائية، حيث يلاحظ أن القطاع الزراعي العربي مازال يركز بصورة أساسية على إنتاج محاصيل تفي بأغراض التصدير أكثر من تلبيتها لحاجات الصناعة المحلية والاستهلاك المحلي من السلع الغذائية، مما حد من فاعلية الصناعات الغذائية المحلية القائمة التي تتعرض إلى نقص السلع الغذائية اللازمة في كثير من المواسم، واتجاهها في كثير من الحالات إلى استيراد المواد الأولية الزراعية اللازمة لها من الخارج.

كما يلاحظ أن المخرجات الصناعية المستخدمة في القطاع الزراعي، كالآلات، والمبيدات والأدوات الزراعية المختلفة، وغيرها، مازالت محدودة ولا تفي بحاجة الزراعة العربية. وأن ما يصنع من الآلات والمعدات والجرارات على سبيل المثال يتم في صناعات تجميعية تختص بالمرحلة الأخيرة للسلعة المجمعة، بحيث لا تحقق للاقتصاد المحلي إلا قيمة مضافة ضئيلة، ولا تساعد في الوقت نفسه على بناء قاعدة صناعية محلية متكاملة مع متطلبات القطاع الزراعي، تعمل على رفده، وتسريع

نموه. وكذلك يمكن القول أن الصناعة التحويلية ليست في تكامل مع بعض فروع الصناعة الاستخراجية داخل القطاع الصناعي، إذ لا يدخل من مخرجات هذه الصناعة في الصناعة التحويلية المحلية إلا نسبة ضئيلة منها، مثال ذلك خامات النفط والفوسفات والحديد، التي يصدر معظمها للخارج كمواد أولية.

من جانب آخر، يلاحظ أن قطاع البناء والإسكان في كثير من الدول العربية على الرغم من اعتماده على الإنتاج الصناعي المحلي في توفير احتياجاته من الحديد والاسمنت والأدوات الصحية والزجاج وغيرها، إلا انه يتجه إلى الاستيراد من الخارج من هذه السلع نفسها ومن سلع أخرى كثيرة يمكن تصنيعها محلياً. وتفيد الكثير من المصادر أيضاً أن القطاع السياحي العربي لا يعتمد بدرجة كبيرة على الصناعات الخشبية والمفروشات المحلية، وأن معظم الفنادق العربية تعتمد في تجهيزاتها على الاستيراد من الخارج .

أن عدم التكامل ما بين القطاعات الاقتصادية من شأنه أن لا يساعد على الاستفادة المثلى من منتجاتها، ويزيد من اعتمادها على التصدير والاستيراد، ويرفع من درجة انكشاف الدول العربية على الخارج، ولهذا اثر سلبي على قدرة الدول العربية على بناء هيكل إنتاجي متكامل، تترابط في إطاره الصناعة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتنمو معاً بصورة مستمرة تساعده على تحقيق تنمية متوازنة.

أحدى عشر :ـ مستقبل الصناعة العربية :ـ

حققت الصناعة التحويلية العربية خلال العقود الأربعة الماضية، انجازات كثيرة، إلا إنها مازالت ناشئة، وقاصرة عن دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فهي تسهم بحصة متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل، ولا تغطي صادراتها أكثر من ثلث قيمة الواردات الصناعية العربية.، ويعكس هذا الأمر استمرار اضعف الهيكلي في بنية الاقتصادات العربية التي تعتمد أساساً على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة والتقانة الأجنبية.

ويلاحظ بالنسبة لبنية النصاعة التحويلية العربية إنها تتميز بضعف ارتباطاتها الإنتاجية وعدم تكاملها أفقياً ورأسياً على المستويين القطري والعربي، وانخفاض أداء تشغيلها وعدم استغلال كامل طاقاتها الإنتاجية، وظهور طاقات فائضة تزيد من حجم الطاقة العاطلة في كثير من المصانع الوطنية، إضافة إلى ارتفاع التكاليف الرأسمالية والإنتاجية والتشغيلية للصناعة العربية، إذا ما قورنت بمثيلاتها الأجنبية بسبب استيراد معظم احتياجاتها من المكائن ومستلزمات الإنتاج الوسطية من الخارج.

ومن جانب آخر، تواجه الصناعةِ التحويلية العربية مثلها مثل أي صناعة ناشئة أخرى منافسة حادة وغير متكافئة على الصعيدين المحلي والخارجي، حيث تواجه الصناعات الاحلالية العربية منافسة سلعة أجنبية معروفة للمستهلك المحلي منذ عقود طويلة في سوق محلية مفتوحة على السلع الأجنبية، كما تواجه أيضاً الصناعات التصديرية العربية منافسة حادة وغير متكافئة في الأسواق الخارجية .

يضاف إلى ذلك ما تواجهه الصناعة التحويلية العربية من تحديات كثيرة، يمكن إجمالها في غياب البنية المؤسسية الملائمة في الصناعة نفسها، والمغالاة في التوطين القطري الكامل بمفهوم قانوني ضيق للمشروعات الصناعية، بحيث تصعب المشاركة العربية أو الأجنبية فيها مع كل ما تحمله من خبرة تقنية وفرص للتسويق، وكذلك محدودية الأسواق الوطنية لكل دولة عربية بمفردها، وعدم وجود سوق إقليمية واسعة للمنتجات الصناعية العربية، ومحدودية المناطق الصناعية المتطورة، وعدم الالتزام بالمواصفات والمقاييس وإجراءات مراقبة الجودة، إضافة إلى تحديات أخرى خارجية تتمثل بإيجاز في مستجدات العولمة، وانفتاح الأسواق وزيادة حدة المنافسة الدولية، والتحرير الاقتصادي والتجاري، والسرعة المذهلة في تطوير أدوات واستخدامات تقانة المعلومات والاتصالات، والاكتشافات والتطبيقات العلمية، ومنتجات التقانة المتطورة.

وعموماً فان المؤشر ذو الدلالة الخاص بقصور الصناعة التحويلية العربية يكمن في الأمرين التاليين:-

أ- ضعف الإنتاج الصناعي العربي من الناحيتين الكمية والنوعية، وسيطرة إنتاج الصناعات الخفيفة عليه، حيث تشكل ما يقارب من نصفه، بينما لا تزيد حصة إنتاج الصناعات الوسيطة عن ثلث الإنتاج الصناعي العربي، ويستأثر إنتاج الصناعات الرأسمالية الثقيلة بالنسبة المتبقية. ويتضح من واقع الصناعات الاستهلاكية العربية إنها لم تتمكن طيلة العقود الأربعة الماضية من إحداث حركة صناعية واسعة تؤمن مسيرة إنمائية متوازنة للاقتصادات العربية، كما إنها تتمكن أيضاً من الوفاء بكل حاجات الأسواق المحلية، ولم تسهم في زيادة حجم التجارة البينية العربية، بسبب تشابه السلع الاستهلاكية العربية المنتجة محلياً.

كذلك يلاحظ انه بالرغم من انجازات الصناعات الوسطية التي أقيمت في معظم الدول العربية المصدرة للنفط، ونجاحها في تصنيع المواد الأولية المتاحة لديها، إلا إنها لم تتمكن بعد من لعب دور كبير في دفع عجلة التنمية، وإقامة صناعات تحويلية نهائية مشتقة منها ومتممة لها وتقوم بتصنيع نسبة عالية من مخرجاتها بما يساعد على توسيع القاعدة الصناعية العربية.

ومن ناحية أخرى، لم تتمكن الدول العربية من تحقيق انجازات كبيرة في مجال الصناعات الرأسمالية تسهم في توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية والتخصص في إنتاج سلع ذات مزايا وجودة عالية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. أضف إلى كل هذا أن الدول العربية لم تتمكن حتى من تحقيق انجازات مهمة في مجال الصناعات الحرفية كالنسيج على سبيل المثال، التي عرفت في بعض الدول العربية منذ عقود طويلة، حيث تراجعت هذه الصناعة عن دورها التقليدي، ولم تتمكن من التخصص في سلع مميزة تنتجها بكميات كبيرة ونوعيات تتلاءم مع الأذواق الاستهلاكية المعاصرة.

2- تدني الإنتاجية، إذ أن متوسط الإنتاجية للعامل الصناعي العربي يعادل خمس ما هو عليه في كوريا الجنوبية، وسُبع إنتاجية اليابان في عام 1999 ، وذلك بسبب قلة العمالة الماهرة، وعدم مواكبة مخرجات التعليم والتدريب لاحتياجات الصناعة، إذ يلاحظ في هذا الصدد بأن الكثير من الدول العربية يعتمد على استيراد الخبرات الأجنبية لإدارة وتنفيذ عملياتها الإنتاجية.

أن مستقبل الصناعة العربية مرهون بالتصدي للمعوقات والتحديات التي تواجهها بتوفير البيئة المؤسسية والتشريعية، والبنية التحتية المناسبة لتطوير الصناعات القائمة، وتوطين صناعات جديدة عصرية فيها. ويمكن تلخيص أهم ما يمكن للدول العربي أن تقوم به من خطوات وإجراءات في هذا الشأن بما يلي:-

- اعتماد سياسات صناعية قطرية تراعي التطورات التقنية المعاصرة، وتعمل على تحسين نوعية السلع الصناعية العربية، من حيث التغليف والجودة لمنافسة السلع الأجنبية محلياً ودولياً.

- اعتماد سياسات واستراتيجيات فاعلة للتعاون الصناعي العرب ي، بما يساعد على توسيع فرص الاستثمار الصناعي، ورفع كفاءة الوحدات الإنتاجية القائمة أو التي تحت الإنشاء، والانتفاع الأمثل من الطاقات والموارد المتوفرة في كل بلد عربي، وذلك من خلال إقامة مشاريع صناعية مشتركة، وأجهزة لتبادل المعلومات في المجالات الفنية والإنتاجية والتسويقية، وأجهزة مشتركة في مجال الأبحاث والتدريب، إضافة إلى التنسيق في مجال المواصفات والمقاييس، وعقد اتفاقيات للتسويق المشترك واتفاقيات للخدمات الصناعية، وغيرها من أساليب التعاون الأخرى .

- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير والتدريب الصناعي، وربط مراكز البحوث العلمية والتطبيقية بالصناعات القائمة .

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعات الحديثة، وبخاصة فائقة التقانة، في مجال تقانة المعلومات، والالكترونيات، وغيرها من الصناعات المتعلقة بالإنتاج المعرفي .
- تشجيع قيام عمليات دمج وتكامل بين الشركات الصناعية العربية، لتمكينها من مواجهة التحديات في الأسواق الخارجة .

أثنى عشر :ـ الأهمية النسبية لصادرات منتجات الصناعة التحويلية في الصادرات الكلية على مستوى الدول العربية منفردة :ـ

بلغت الصادرات التحويلية لعشر دول عربية حوالي 38.6 مليار دولار، شكلت 10.2٪ من إجمالي صادرات تلك الدول في عام 2006. وجاءت السعودية في المرتبة الأولى من حيث قيمة صادراتها من منتجات الصناعة التحويلية، حيث بلغت قيمة صادراتها 16.3 مليار دولار، أي ما يعادل 42.3٪ من إجمالي صادرات الصادرات الصناعة التحويلية للمجموعة. وجاءت المغرب بالمرتبة الثانية، حيث بلغت قيمة صادراتها من منتجات الصناعة التحويلية 8.6 مليار دولار، وجاءت الأردن بالمرتبة الثالثة، حيث بلغت صادراتها من منتجات الصناعة التحويلية 3.7 مليار دولار .

ومن حيث أهمية صادرات كل دولة في إجمالي صادرات الدولة، فجاءت الأردن بالمرتبة الأولى، حيث بلغت مساهمة صادرات الأردن من منتجات الصناعة التحويلية من صادرات الأردن الكلية 71.2٪. وجاءت المغرب في المرتبة الثانية من حيث مساهمة صادراتها من منتجات النصاعة التحويلية من صادراتها الكلية، حيث بلغت تلك المساهمة 67.8٪ وجاءت سورية في المرتبة الثالثة بمساهمة قدرها 32.0٪ .

جدول رقم 11/ 15

نسبة الصادرات من السع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات لعام 2006 (٪)

الدولة	النسبة
الأردن	٪71.2
المغرب	٪67.8
سورية	٪32
مصر	٪21.2
السعودية	٪7.8
قطر	٪7
البحرين	٪5.2

المصدر :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 315 .

ثلاثة عشر :ـ حقائق يؤشرها مشهد اختلال الصناعة التحويلية العربية :ـ

يؤكد المشهد الراهن لاختلالات هيكل الصناعة التحويلية على جملة حقائق من أبرزها :-

- فشل استراتيجيات التصنيع بأنواعها وبمختلف مستوياتها القطرية والقومية في إرساء القواعد الأساسية للتصنيع العربية .

وفشل هذه الاستراتيجيات في التوسع في الصناعات التي تستخدم الخامات المحلي، مما أدى إلى :-

- انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وثبات هذا المستوى المنخفض مما يؤكد جمود الهيكل الصناعي التحويلي وعدم حصول تطور ملحوظ فيه رغم ما بذل من جهد ومال واجتماعات من اجل النهوض بالصناعة التحويلية.

• التدني الكبير لمساهمة صناعة وسائل الإنتاج وخاصة الصناعات الهندسية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية، وطغيان مساهمة الصناعات الاستهلاكية في هذه القيمة. وغلبة المنسوجات والصناعات الغذائية على الصناعات الاستهلاكية. وبالنسبة للصناعات الوسيطة تغلب عليها الصناعات الكيماوية وصناعة تكرير النفط.

– أن المشكلة الرئيسية التي تواجه الصناعة التحويلية اعتمادها على السع ألوسيطة المستوردة من الخارج بنسب عالية.

– يشير المشهد الراهن للصناعة التحويلية العربية إلى انعدام الترابط والتكامل بين قطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي من ناحية، وانعدام الترابط والتكامل في هيكل الصناعة التحويلية ذاتها .

– تؤكد اختلالات الصناعة التحويلية انخفاض درجة التصنيع مختلفة بانخفاض القيمة المضافة للصناعة التحويلية وخاصة للفرع المنتج للمكائن والآلات والمعدات. وانخفاض درجة التصنيع تؤكد عدم قدرة القطاع التحويلي على إحداث التحول التكنولوجي .

– عدم قدرة الصناعة التحويلية على خلق فرص عمل، فلا تزال العمالة في قطاع الصناعة التحويلية تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي القوى العاملة العربية.

– عدم قدرة الصناعة التحويلية العربية على مواجهة احتياجات السوق العربية من السلع الصناعية الاستهلاكية والوسيطة ومن الصناعات الإنتاجية. فالصناعة التحويلية العربية لا تسد سوى 38٪ من مجمل الطلب عليها.

ولا توفر الصناعة التحويلية سوى 15٪ من احتياجات السوق من السلع الرأسمالية، مما يمثل خللاً رئيسياً في هيكل الصناعة التحويلية وشللاً في قدرتها على إحداث التحول التكنولوجي المطلوب .

ولا يمثل ناتج الصناعات الرأسمالية أكثر من 12٪ من إجمالي ناتج الصناعة التحويلية.

وتعد هذه النسبة متدنية ولا تنسجم من النسب القائمة في الدول النامية التي مازالت في أطوار النمو الصناعي

- أدت سياسة التصنيع من اجل إحلال الواردات إلى زيادة استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية، وفي ذات الوقت فشلت في إنتاج السلع الاستهلاكية بالجودة المطلوبة لسد احتياجات السوق.
- وفي جانب نقل التكنولوجية اتبعت معظم الدول العربية على منهجية مجزأة أدت إلى الاعتماد على الاستيراد طبقاً لأسلوب تسليم المفتاح مما يؤدي إلى الاعتماد المتزايد على منشأ التقنية في مجال الصيانة والتطوير إضافة إلى ضياع فرص اكتساب وتطويع التكنولوجيا .

وفي الجانب التكنولوجي يلاحظ عدم الاهتمام بإقامة مراكز البحوث الصناعية والتكنولوجية اللازمة للتطور التكنولوجي والاستشارات الهندسية والتكنولوجية.

- بلغت حصة الواردات من السلع الصناعية من مجموع الواردات العربية 74٪ كمتوسط خلال الفترة 2006-2008 وتمثل السلع الإنتاجية والمعدات المقام الأول حيث تمثل وحدها 37٪ من إجمالي الواردات العربية. كمتوسط لنفس الفترة 2006-2008. مما يؤشر الخلل الكبير في قاعدة الصناعة التحويلية العربية
- هناك تجليات جديدة فرضتها اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية منها :-
  - قيود نقل التكنولوجية إلى الدول النامية عموماً .
  - زيادة كلف التصنيع العالمية.

- واستخدام براءات الاختراع كأسلوب حمائي جديد حيث أصبحت هذه البراءات محمية لمدة 20 سنة وان استخدامها يستوجب:-

  * موافقة صاحب براءة الاختراع.

  * دفع مقابل استخدام البراءة في حالة الموافقة .

- يؤشر اختلال هيكل الصناعة التحويلية ضعف نسب الإنفاق على البحث العلمي والذي يمثل فقط 0.4٪ من الإنفاق العالمي على البحث العليم.

- فشل برامج وسياسات التعاون والتنسيق والتكامل الصناعي، مما أدى إلى غلبة الاتجاهات الصناعية القطرية وفشل هذه البرامج والسياسات بتجلي في فشل مدخل المشروعات الصناعية العربية المشتركة في إحداث آثار تكاملية حقيقية في مجال الصناعة التحويلية .

- تدني مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية والذي ينعكس في تدني مستوى نسبة الإنتاج الصناعي من فروع الصناعة إلى الطاقة الإنتاجية القصوى أو المتاحة، مما يؤدي إلى هبوط القيمة المضافة للصناعات التحويلية.

- الاعتماد المتزايد على مراكز التوريد الخارجية في تلبية متطلبات السوق من مختلف السلع الاستهلاكية والوسيطة ومستلزمات الإنتاج والسلع الإنتاجية، مما ينعكس في ضخامة الاستيرادات من هذه السلع كقيمة وكنسبة من المستوردات العربية.

وقد أدى ضعف صناعات وسائل الإنتاج والصناعات الأساسية إلى الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي في استيراد السلع الصناعية

كما أن زيادة معدلات الطلب المحلي على منتجات الصناعة التحويلية بنسب تفوق معدلات نتائج الصناعة التحويلية ولم تتمكن الصناعة التحويلية إلا بالإبقاء

بجزء من الطلب المحلي يقدر بنحو 38٪، أما بقية الطلب فيتم تلبيته عن طريق الاستيراد.

- لا تزال الصناعة التحويلية العربية تتجه لإنتاج المنتجات التقليدية، ولم تدخل بعد دائرة التصنيع التكنولوجي الحديث، أن معظم الصناعات التحويلية القائمة تعتمد على عمليات تصنيع لا تتطلب تقنيات عالية وأيدي عاملة ماهرة ولم تتمكن من إقامة المنصات التكنولوجية الحديثة المعتمدة على كثافة البحث العلمي.
- تواجه الصناعة التحويلية العربية على ما تعانيه من إشكاليات ومعوقات من تحديات جديدة ناتجة عن تطورات النظام التجاري العالمي الجديد وخاصة في ظل اتفاقيات جولة أورغواي كاتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وما رافقها من ارتفاع كلف التصنيع وصعوبات نقل التكنولوجية والإنتاج من خلال التراخيص من أصحاب براءات الاختراع .
- لم تتمكن تجارب وسياسات التصنيع بكل أشكالها وألوانها ومسمياتها أن تفرز منهما متكاملاً لتطوير صناعات مسائل الإنتاج اللازمة لإحداث التحول والتطور التكنولوجي، مما انعكس على تدني درجة التصنيع، الخلل في مصادر توليد القيمة المضافة للصناعة التحويلية وتدني مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.
- أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية البالغة 169 مليار دولار في عام 2008، اقل من قيمة الصناعة التحويلية لهولندة بعدد نفوسها البالغة 16 مليون نسمة .
- أن سكان البلاد العربية البالغ عددهم 318 مليون نسمة يصدرون من منتجات الصناعة التحويلية اقل مما يصدره سكان الدنمارك البالغ عددهم 5.5 مليون نسمة .

- أن الدول العربية في ظل الاقتصاد الصناعي العالمي المعولم لن تتخلى من تباع قواعد التصنيع الحديث إلا من خلال التصنيع بالإنابة أو التصنيع لحساب الغير، والغير هم الأسرة المالية الدولية والشركات متعدية الجنسية التي بلغ تعدادها 80 ألف شركة تحكم الاقتصاد العالمي (حكومة الاقتصاد العالمي) كما يطلق علها سيتغلتز.

فالتصنيع خلال قواعد التصنيع المحلية لم يعد ممكناً في ظل اقتصاد العولمة نتيجة كلف التصنيع العالمية واحتكار سوق براءات الاختراع والتحكم في سوق التكنولوجية التي خلفتها اتفاقية التريس.

- أن الدعوة لتطوير الصناعات العربية في ظل سياسات الاعتماد على الذات ومنهج التنمية المستقلة بان سباحة ضد التيار بعد أن قضت مفردات اقتصاد العولمة على مثل هذه السياسات وحلت محلها سياسات تغريب التصنيع والتصنيع بالإنابة والتصنيع لحساب الغير.

وحتى لو تم تطوير بعض الصناعات التحويلية، فسوف لا تتمكن هذه المنتجات من المنافسة لا في أسواقها الداخلية ولا في أسواقها الخارجية بسبب محدودية قدرتها التنافسية .

- عدم قدرة الصناعة التحويلية العربية على مواجهة احتياجات السوق العربية من السلع الإنتاجية والوسيطة والاستهلاكية.
- عدم قدرة الصناعة التحويلية العربية على زيادة مساهمة الصناعات الرأسمالية والوسيطة في القيمة المضافة للصناعات التحويلية .
- عدم قدرة الصناعة التحويلية العربية على تقليص حالات الانكشاف الصناعي التحويلي محتلاً بصافي الواردات من منتجات الصناعة التحويلية .

- عدم قدرة الصناعة التحويلية العربية على زيادة معدلات التشغيل وظلت فرص عمل جديدة في أنشطة الصناعة التحويلية العربية.
- عد قدرة الصناعة التحويلية العربية على زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق المحلية ناهيك عن الأسواق الأجنبية.
- عدم قدرة الصناعة التحويلية العربية على الدخول في عمليات التصنيع المعتمد على التكنولوجية الحديثة وكثافة البحث العلمي.
- قصور سياسات نقل التكنولوجية واعتمادها على أسلوب تسليم المفتاح بالباب مما يؤدي إلى استمرار الاعتماد على المنشأ التكنولوجي لعمليات ما بعد تسليم المفتاح بالباب .
- عدم كفاية مراكز البحوث الصناعية على المستوى القطري وعدم تكاملها على المستوى العربي .
- فشل سياسات التصنيع العربية في تفعيل مدخل المشروعات الصناعية العربية المشتركة وفي فشلها في عمليات التنسيق والتكامل الصناعي العربي .
- تدني مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية مما يؤدي إلى تدني مستوى الإنتاج الصناعي الفعلي قياساً للطاقة الإنتاجية المتاحة أو القصوى .
- لم تتمكن الصناعة التحويلية العربية إلا بالإبقاء بجزء من الطلب المحلي على منتجات هذه الصناعة لا يزيد عن 38٪. أما بقية الطلب فيتم تلبيته عن طريق الاعتماد على مراكز التوريد الخارجية
- لا تزال الصناعة التحويلية العربية تتجه نحو إنتاج الصناعات التقليدية القائمة على كثافة العمالة والتي لا تتطلب تقنيات عالية وأيدي عاملة ماهرة.
- جمود هيكل الصناعة التحويلية العربية أي عدم حصول تطور في مصادر القيمة المضافة للصناعات التحويلية.

- عدم حصول تطور في مصادر القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية وخاصة في مجال :-
  - الصناعات التكنولوجية الحديثة.
  - صناعة وسائل الإنتاج / السلع الإنتاجية (الصناعات الأساسية والصناعات الهندسية).
  - الصناعات الوسيطة.
- عدم قدرة الصناعة التحويلية العربية على الدخول في مجال الصناعات الحديثة التكنولوجية المعتمدة على كثافة البحث العلمي .
- عدم القدرة على تطوير الصناعات المستخدمة للخامات المحلية .
- عدم القدرة على تطوير صناعات تصديرية ذات قدرة تنافسية عالية.
- عدم قدرة الصناعة على إحداث التحول التكنولوجي لإحداث التنمية الصناعية المطلوبة.
- لازالت منتجات الصناعة التحويلية منتجات تقليدية لازالت القدرة التنافسية لمعظم الصناعات التحويلية العربية اقل من نظيرتها في العديد من الدول النامية مثل تركيا – ماليزيا – سنغافورة.
- لازال ناتج النصاعة التحويلية يتسم بعدم التكامل مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني / ضعف التشابك الصناعي ناهيك عن التكامل الصناعي على المستوى القومي (ضعف الروابط الأمامية والخلفية للصناعات التحويلية) وفي المحصلة النهائية عدم قدرة الصناعة التحويلية العربية على إحداث التنمية الصناعية المطلوبة .

- أن حماية حقوق الملكية الفكرية تدفع المشروعات الأجنبية لاستيراد التكنولوجيا بدلاً من إنتاجها في البلد المضيف .
- اتفاق التربس يعيق قدرة الدول العربية على إجراء البحوث العلمية لان معظم براءات الاختراع تعطي ما تزيها حقوق احتكارية في مجال تطوير المنتج المبرأة أو في مجال طريقة الإنتاج.
- جمود هيكل الصناعة التحويلية وعدم حصول أي تطور في القاعدة الصناعية التحويلية العربية منذ عام 2000 وحتى الوقت الحاضر.
- كما يفسر ثبات هذه النسبة تزايد المستوردات من مختلف منتجات الصناعة التحويلية لسد الطلب المحلي بسبب عدم كفاية المنتج المحلي من منتجات الصناعة التحويلية لتلبية الطلب المحلي على منتجات الصناعة التحويلية.
- قصور استراتيجيات التصنيع القطرية والقومية في إرساء قواعد التصنيع في مجال الصناعات الإنتاجية وبخاصة قواعد التصنيع في مجال الصناعات الهندسية والصناعات الأساسية والصناعات المستخدمة للخامات المحلية والصناعات التصديرية لإحداث التنمية الصناعية المطلوبة .
- تدني هذه النسبة يؤشر الخلل الرئيسي في قدرة الصناعة التحويلية على مواجهة احتياجات السوق من الصناعات الرأسمالية مما يؤشر الشلل الكبير في قدرتها على إحداث التحول التكنولوجي.
- عدم قدرة الصناعة التحويلية العربية على استيعاب واستخدام الخامات المحلية.

الفصل الثاني عشر

انكشاف واختلال أوضاع الزراعة العربية والأمن الزراعي والغذائي العربي

أولاً :- أهمية القطاع الزراعي والوضع الراهن لموارده واختلالاته

ثانياً :- الاختلال والانكشاف الناتج عن تراجع حصة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

ثالثاً :- تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي

رابعاً :- عدم كفاية معدلات الاكتفاء الذاتي

خامساً :- اختلال أوضاع التجارة العربية في السلع الغذائية الرئيسية – الفجوة الغذائية العربية

سادساً :- العوامل التي أسهمت في الانكشاف والاختلال في أوضاع الزراعة العربية وتدهور الأمن الغذائي العربي

الفصل الثاني عشر

انكشاف واختلال أوضاع الزراعة العربية والأمن الزراعي والغذائي العربي

أولاً :ـ أهمية القطاع الزراعي والوضع الراهن لموارده واختلالاته :ـ

- للقطاع الزراعي أهمية في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي. فالقطاع الزراعي يستوعب حوالي ربع حجم القوى العاملة العربية، مما يجعل مصدراً رئيسياً لدخل حوالي 40٪ من السكان، إلى جانب تلبيته للحاجات الاستهلاكية الغذائية، ودوره في تنشيط الصناعات التحويلية وخاصة الغذائية والملبوسات والصناعات الجلدية وصناعات الأثاث وغيرها .

ويعاني القطاع الزراعي من شحة الاستثمارات الزراعية ومن تدني مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

كما بات القطاع الزراعي يعاني من تزايد الفجوة الغذائية، ومن تراجع نسبة العاملين فيه إلى 25.4٪ في عام 2007.

وتعد ظاهرة تزايد الهجرة من الريف إلى المدن من أهم المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي كما تتسم العمالة الزراعية من تدني الإنتاجية والأجور.

أما العجز في الميزان التجاري الزراعي، فهو في تزايد مستمر بسبب زيادة الواردات على الصادرات الزراعية .

- يقدر مجموع الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 197 مليون هكتار المزروع منها فعلاً 71.5 مليون هكتار، أي حوالي 36٪ من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بمعنى أن غير المزروع من الأراضي الصالحة للزراعة يقدر بـ 64٪ ويعود محدودية الأراضي الزراعية المستغلة والبالغة 70.8 مليون هكتار إلى محدودية وقدرة الموارد المائية اللازمة لاستغلال الأراضي الزراعية الصالحة

للزراعة، إضافة إلى انحصار الأمطار وانتشار الجفاف وتدهور خصائص التربة وتزايد نسبة ملوحتها وبلغت مساحة الأراضي الزراعية المستغلة لزراعة المحاصيل المستديمة 12٪ من مساحة الأراضي الزراعية المستغلة. وبقيت مساحة المراعي الطبيعية ثابتة في حدود 481 مليون هكتار بسبب انخفاض معدلات الأمطار كما تقتصر معظم الدول العربية في المناطق الجافة وشبه الجافة ولم تفلح جهود الدول العربية في وقف تدهور الغابات والأراضي الرعوية فضلاً عن فشلها في تنميتها .

- أما الموارد المائية في المياه السطحية المتجددة والمخزون المائي الجوفي فتقدر بحوالي 338 مليار م3 في السنة بالإضافة إلى كميات الموارد المائة غير التقليدية، وهي مياه التحلية والتنقية فتقدر بحوالي 10.6 مليار م3 سنوياً والملاحظ أن الموارد المائية السطحية المتجددة في الدول العربية والتي تقدر بـ 296 مليار م3 سنوياً نصفها مستغل والنصف الآخر يتعرض للهلاك.

وتشكل الأمطار أهم مصدر للمياه السطحية المتجددة ويتصف هطول الأمطار في الدول العربية بالتذبذب وعدم الانتظام، مما يجعل المناطق التي تعتمد على الزراعة المطرية عرضة للجفاف، إلى جانب ارتفاع نسبة الفاقد من هذه الأمطار بسبب التبخر، حيث تصل نسبة التبخر إلى 80٪ وتتسم الزراعة العربية بتدني كفاءة الري في معظم الدول العربي.

- وبالنسبة للسكان الزراعيين، فقد بلغت نسبتهم 28٪ مقارنة بـ 32٪ في عام 2000. ويعود هذا التراجع إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدن بسبب تدني مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية، وانخفاض مستويات المعيشة وعدم توفر فرص العمل. وشكلت العمالة الزراعية 25.4٪ من مجموع العمالة العربية. ويبلغ حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي 33 مليون عامل زراعي، أي أن القطاع الزراعي يستوعب 25٪ من حجم القوى العاملة العربية

البالغة 116 مليون عامل. كما تتسم العمالة الزراعية بارتفاع مستوى البطالة المقنعة وخاصة الزراعة المطرية، كما تتصف العمالة الزراعية بانخفاض مستوى الإنتاجية لكل عامل.

- ويتصف المشهد الزراعي العربي تحمله اختلالات من أبرزها التفاوت الكبير بين معدل نمو الطلب على المنتجات الزراعية والغذائية بصورة خاصة وبين معدل نمو الناتج الزراعي مما يؤدي إلى :-

• تدني نسب الاكتفاء الذاتي .

• عدم كفاية الناتج الزراعي المحلي من سد الطلب المحلي على المنتجات الزراعية وكنتيجة منطقية لهذا الوضع وتلجأ الدول العربية إلى الاستيراد لسد فجوة الطلب على المنتجات الزراعية وهذا يؤدي بدوره إلى :-

❖ تزايد الفجوة الزراعية.

❖ تزايد الفجوة الغذائية.

❖ تزايد عجز الميزان التجاري الزراعي.

❖ تدهور أوضاع الأمن الزراعي والغذائي العربي .

ثانياً :- الاختلال والانكشاف الناتج عن تراجع حصة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية :

للقطاع الزراعي العربي دور هام في الاقتصادات العربية وذلك لمساهمته في :-

- تحقيق الأمن الغذائي .
- توفير الدخل للعمالة الزراعية.
- توفير المواد الأولية للصناعات التحويلية .

ورغم هذه الأهمية الإستراتيجية، ورغم زيادة القيمة المضافة لهذا القطاع من 45 مليار دولار في عام 1995 إلى 80 مليار دولار في عام 2006 وإلى 91 مليار دولار في عام 2007، وإلى 103 مليار دولار في عام 2008 إلا أن نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تناقصت من 9.5٪ عام 1995 إلى 8.3٪ عام 2000، إلى 6.4٪ عام 2005، وإلى 6.2٪ عام 2006، وإلى 6.1٪ في عام 2007، وإلى 5.4٪ في عام 2008.

وإذا ما تم استبعاد القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فان نسبة ناتج القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مستبعداً منه القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية تبثت حول 11-12٪ خلال الفترة 1995 إلى 2008 .

وهذا الهبوط في القيمة المضافة للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يؤكد مجموعة من الحقائق من أبرزها :-

- استمرار التفاوت بين معدلات نمو الناتج الزراعي من السلع الغذائية الرئيسية وتزايد الطلب عليها.
- تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي .
- تزايد قيمة الفجوة الغذائية العربية.
- تراجع نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية .
- ضآلة حجم الاستثمارات الزراعية.
- فشل سياسات التنمية الزراعية وسياسات وبرامج التكامل الزراعي العربي في تطوير وتحديث القاعدة الزراعية العربية.
- تدهور مستوى إنتاجية العامل الزراعي.

- عدم كفاءة الري .
- انتشار البطالة المقنعة .

جدول رقم 12/ 1

مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية للفترة 1995-2008

(مليار دولار – نسبة مئوية)

السنة	القيمة المضافة للناتج الزراعي العربي	مساهمة القيمة المضافة للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	
	مليار دولار	بجميع القطاعات ٪	باستبعاد القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية ٪
1995	45	٪9.5	٪12
2000	56	٪8.3	٪12
2005	70	٪6.4	٪10
2006	81	٪6.2	٪10
2007	91	٪6.0	٪11
2008	103	٪5.4	٪11

المصدر :-

- إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 .
- وإحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
- كذلك: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 40 .

هذا وجاء تدهور مساهمة القطاع الزراعي (القيمة المضافة للقطاع الزراعي) في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 8.3٪ عام 2000 إلى 5.4 عام 2008 نتيجة النمو الكبير في قطاع الصناعة الاستخراجية وزيادة حصة قطاع الصناعة الاستخراجية وزيادة صحة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

كما تتفاوت الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، إذ تكون مرتفعة في الدول ذات الموارد الزراعية الجيدة، فقد بلغت هذه النسبة في السودان 29.3٪ في عام 2008 وفي سورية 20٪، وتراوحت بين 13٪ -7٪ في كل من المغرب، مصر، موريتانيا، اليمن، تونس، لبنان.

ثالثاً :- تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي :-

ترتب على تراجع مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي من 18 مليار دولار في عام 1995 إلى 23 مليار دولار في عام 2000، وإلى 30 مليار دولار في عام 2006، وإلى 37 مليار دولار في عام 2007 .

وكان العجز في الميزان التجاري الزراعي البالغ 37 مليار دولار في عام 2007 ناتج عن الفرق بين الصادرات الزراعية البالغة 13.6 مليار دولار والواردات الزراعية البالغة 50.6 مليار دولار.

وتشير إحصاءات الميزان التجاري الزراعي أن الواردات الزراعية خلال المدة في عام 2003-2007 بلغت 196 مليار دولار، في حين بلغت الصادرات الزراعية خلال نفس الفترة 55 مليار دولار .

كما تشير إحصاءات الميزان التجاري الزراعي العربي خلال الفترة من 2003 لغاية 2007 ما يلي:-

- بلغ متوسط الصادرات الزراعية للفترة 2003 2007 ما قيمته 11 مليار دولار.
- بلغ متوسط الواردات الزراعية للفترة 2003-2007 ما قيمته 39.2 مليار دولار.

- بلغ متوسط العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي للفترة 2003 -2007 ما قيمته 28.2 مليار دولار.

وتشير كذلك إحصاءات الميزان التجاري الزراعي العربي، أن الدول العربية استوردت ثمن الواردات العالمية من السلع الغذائية، واستوردت خمس واردات العالم من الحبوب .

وهذه الإحصاءات تؤكد حقائق التفاوت الكبير بين معدلات نمو الناتج الزراعي وخاصة من السلع الغذائية الرئيسية والطلب عليها، وتؤكد كذلك المستويات المتدنية في نسب الاكتفاء الذاتي للمجموعات الغذائية الرئيسية وتؤكد التصدع الكبير الذي تعاني منه القاعدة الزراعية العربية.

جدول رقم 12/ 2

العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي 2000-2007

مليار دولار

السنة	الصادرات الزراعية	الواردات لزراعية	العجز في الميزان التجاري الزراعي
2000	6.9	29.5	22.6
2001	6.7	26.3	19.5
2002	7.5	28.7	21.2
2003	8	29.2	21.9
2004	10.3	34.2	23.9
2005	11.2	39.3	28.1
2006	11.8	42.0	30.1
2007	13.6	50.6	37.0

المصدر :-

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2006.
- إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ، ص 49 .

وعلى الرغم من نمو قيمة الصادرات الزراعية من 6.9 مليار دولار في عام 2000 إلى 13.6 مليار دولار في عام 2007، إلا أن الواردات الزراعية زادت من 30 مليار دولار عام 2000 إلى 50 مليار دولار عام 2007 وتعود الزيادة في

عجز الميزان التجاري لزيادة الواردات الزراعية بسبب عدم كفاية الإنتاج الزراعي المحلي، وبسبب ارتفاع قيمة المستوردات الزراعية من جهة أخرى في الأسواق المالية، هذا فضلاً عن تراجع إنتاج بعض المحاصيل الزراعية في مقدمتها الحبوب.

وبالنسبة للتجارة الزراعية البينية يلاحظ أن الصادرات العربية الزراعية البينية شكلت حوالي 35.2٪ من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية في عام 2007.

رابعاً :- عدم كفاية معدلات الاكتفاء الذاتي :-

حقق الإنتاج الزراعي العربي معدل نمو 2٪ في عام 2007 في حين ارتفع الطلب على السلع الزراعية بنسبة 5.5٪. وقد أدى هذا التفاوت بين معدل نمو الناتج الزراعي ومعدل نمو الطلب على المنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السع الغذائية الرئيسية في مقدمتها الحبوب .

فلقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من 54.9٪ في عام 2006 إلى 47.8٪ عام 2007 نظراً لانخفاض الإنتاج من الحبوب بنسبة 14.5٪ في عام 2007 .

ومن بين مجموعة الحبوب انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي في القمح من 57.3٪ في عام 2006 إلى 46.8٪ في عام 2007. وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الشعير من 39.4٪ عام 2006 إلى 29.7٪ عام 2007. وسجل السكر نسبة اكتفاء ذاتي منخفضة قدرت بـ 30.6٪ في عام 2006 و 29.3٪ في عام 2007 وكذلك سجلت الزيوت نسبة اكتفاء ذاتي منخفضة، قدرت بـ 28.6٪ في عام 2006 و 37.9٪ في عام 2007، رغم زيادة هذه النسبة في عام 2007 مقارنة بعام 2006 .

وسجلت مجموعة البقوليات زيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي من 59٪ في عام 2006 إلى 65.9٪ عام 2007 أما المجموعات ذات نسب الاكتفاء الذاتي التالية فهي البيض والأسماك والخضروات واللحوم والفواكه.

وهذه النسب تؤكد أن الأمن الغذائي العربي لازال في خطر وأن هذه النسب تؤكد الاعتماد المتزايد على المصادر الخارجية لسد الاحتياجات من السلع الغذائية الرئيسية في مقدمتها الحبوب، الزيوت، السكر.

جدول رقم 12/ 3

نسب الاكتفاء الذاتي لعامي 2006-2007

السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتي	
	2006	2007
الحبوب منها	٪54.9	٪47.9
القمح	٪57.3	٪46.8
الشعير	٪39.4	٪29.7
الأرز	٪74.1	٪73.4
البطاطس	٪100.7	٪99.2
السكر	٪30.6	٪29.3
البقوليات	٪59	٪64.9
الزيوت	٪28.6	٪37.9
الخضروات	٪101.4	٪101.8
الفواكه	٪97.3	٪96.4
اللحوم	٪81	٪69.8
الألبان	٪69.8	٪69.8
البيض	٪95.5	٪96.2
الأسماك	٪102.8	٪104.9

المصدر:- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 53 .

هذا وقد استوردت الدول العربية نضف احتياجاتها من الحبوب و 63٪ من الزيوت النباتية و 71٪ من السكر بسبب تدني نسب الاكتفاء الذاتي من هذه المجموعة السلعية، مما أسهم في زيادة عجز الميزان التجاري الزراعي وزيادة قيمة الفجوة الغذائية العربية .

خامساً:ـ اختلال أوضاع التجارة العربية في السلع الغذائية الرئيسية – الفجوة الغذائية العربية :ـ

تؤشر إحصاءات التجارة العربية للسلع الغذائية الرئيسية مجموعة من الاختلالات عام 2007 من أبرزها:-

- ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية العربية بشكل ملحوظ .
- شكلت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية 73٪ من قيمة الواردات الزراعية العربية.
- تمثل قيمة الواردات من الحبوب والدقيق 39٪ من قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية.
- تمثل قيمة الواردات من الألبان ومنتجاتها 13.2٪ من قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية.
- تمثل قيمة الواردات من اسكر الخام 9.9٪ من قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية.
- تمثل قيمة الواردات من اللحوم 9.1٪ من قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية.
- تمثل قيمة الواردات من الزيوت النباتية 8٪ من قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية.

سجلت الواردات من السلع الغذائية الرئيسية زيادة في قيمتها بسبب زيادة كمية الاستيراد من جهة وبسبب زيادة أسعار السلع الغذائية المستوردة من جهة ثانية. وقد بلغت قيمة الواردات من السع الغذائية 34.2٪ مليار دولار عام 2007 .

وقد شكلت الواردات من السلع الغذائية الرئيسية حوالي 73.6٪ من إجمالي قيمة الواردات الزراعية البالغة 50.6 مليار دولار في عام 2007 أما قيمة الواردات

العربية من مجموعة الحبوب والدقيق فشكلت 39٪ من مجمل الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية، تليها الألبان بنسبة 13.2٪، ثم السكر بنسبة 9.9٪، ثم اللحوم بنسبة 9.1٪، ثم الزيوت بنسبة 8٪ .

هذا وبلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية 24 مليار دولار في أم 2007. وتمثل قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب والدقيق 50٪ من قيمة الفجوة الغذائية العربية .

وتحتل مجموعة الألبان ومنتجاتها المرتبة الثانية من حيث قيمة الفجوة، إذ تمثل قيمة الفجوة فيها حوالي 15٪، يليها السكر واللحوم والزيوت والشحوم بنسبة 11٪، 11٪، 8٪ على التوالي

جدول رقم 12/ 4

الصادرات والواردات من السلع الغذائية الرئيسية 2000-2007

مليار دولار

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	قيمة الفجوة
2000	18.5	3.7	14.8
2001			14.7
2002			14.6
2003	19.4	4.2	15.2
2004	24	6.9	17.1
2005	27.7	7.4	20.3
2006	29	9.7	19.3
2007	34.2	10.1	24.1

المصدر:- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الملحق 3/ 10، ص 298، والملحق 3/ 10 ، ص 299 والملحق 3/ 12، ص 302 .

جدول رقم 12/ 5

قيمة الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية 2000، 2003- 2007

مليار دولار

	2000	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة الفجوة الغذائية الإجمالية	14.8	15.2	17.1	20.3	19.3	24.1
قيمة فجوة الحبوب والدقيق	6.4	7	8.5	9.7	9.5	13.1
قيمة فجوة الألبان ومنتجاتها	1.9	2.2	3.6	2.9	3.3	4
قيمة فجوة السكر	1.2	1.3	1.2	1.4	2.8	3
قيمة فجوة اللحوم	1.4	1.8	2	2.6	2.5	2.9
زيوت وشحوم	1.1	1.6	2.5	2	1.7	2.0

المصدر:- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ، الملحق 3/ 12، ص 302 .

جدول رقم 12/ 6

نسبة مساهمة السلع الغذائية الرئيسية في قيمة الفجوة الغذائية لعام 2007

السلعة	المساهمة
الحبوب والدقيق	٪50
الألبان ومشتقاتها	٪15
السكر	٪11
اللحوم	٪11
الزيوت النباتية	٪8
البقوليات	٪2
الفواكه	٪2
البطاطس	٪1
	٪100

المصدر :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الملحق 3/ 12، ص302 .

ومن المتوقع زيادة قيمة الفجوة الغذائية العربية إلى 27 مليار دولار عام 2010 وإلى حوالي 44 مليار دولار عام 2020 .

والملاحظ أن الحبوب كمجموعة بعد أن كانت تشكل 45٪ من قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية أصبحت تشكل 50٪ في عام 2007، ويأتي القمح في صدارة مجموعة الحبوب، حيث يمثل وحده 50٪ من قيمة فجوة الحبوب وحوالي 28٪ من قيمة الفجوة الغذائية العربية في عام 2007، ويلي القمح في مجموعة الحبوب الشعير حيث يمثل 8.2٪ من قيمة فجوة الحبوب والأرز بحوالي 6.6٪ .

أما الألبان ومشتقاتها فتشكل 15٪ في قيمة الفجوة الغذائية .

سادساً:- العوامل التي أسهمت في الانكشاف والاختلال في أوضاع الزراعة العربية وتدهور الأمن الغذائي العربي:-

- قصور سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية العربية.
- التفاوت الكبير بين معدلات نمو الناتج الزراعي ومعدلات نمو الطلب على السلع الزراعية.
- عدم كفاءة الري.
- تدني نسب الاكتفاء الذاتي.
- تدهور إنتاجية العامل الزراعي.
- انتشار البطالة المقنعة في القطاع الزراعي .
- محدودية الأراضي المستغلة زراعياً .
- شحة وندرة الموارد المائية اللازمة للزراعة.
- تخلف الهياكل المؤسسية الزراعية.
- ضآلة المشروعات الزراعية العربية المشتركة .
- تخلف القطاع الزراعي في استخدام التقنيات الزراعية .
- تزايد أسعار السلع الزراعية عالمياً.

- المعوقات الناتجة عن تزايد الهجرة الريفية.
- المعوقات الناتجة عن اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وانعكاساتها السلبية على أوضاع الزراعة العربية وخاصة ارتفاع أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية واستيراد البذور الخاضعة لبراءات الاختراع بكلف عالية .
- الضعف الكبير في استخدام التقنيات والمدخلات الحديثة.
- عدم الاهتمام بالتخطيط الزراعي.
- البطء الكبير في استصلاح الأراضي المتصحرة وضعف صيانة الأراضي المعرضة للتصحر.
- الضعف الكبير في دعم الحكومات للإنتاج الزراعي.
- قصور سياسات التمويل الزراعي وضعف نسب القروض ذات الأمد الطويل والمتوسط.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية الحديثة.
- ضعف الاستثمارات العربية البينية الموجه للزراعة، حيث قدرت الاستثمارات العربية البينية لعام 2007 بحوالي 14 مليار دولار، خصص للقطاع الزراعي منها 6٪ فقط .
- ضعف مساهمة الصناعة التحويلية العربية في تحقيق الأمن الغذائي العربي، وخاصة ضعف مساهمة الفرع المنتج للآلات والمعدات الموجهة للقطاع الزراعي.
- ضعف تجربة التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي.
- فشل تطبيق إستراتيجية الأمن الغذائي العربي.

- عدم فعالية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية في مجال المنتجات الزراعية.
- تخلف نظم الري وزيادة معدلات التصحر .
- ومن ابرز النتائج المترتبة على الانكشاف والاختلال في أوضاع الزراعة العربية:-
- استمرار تدني مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.
- تزايد عجز الميزان التجاري الزراعي العربي.
- تزايد قيمة الفجوة الغذائية العربية.
- تدهور أوضاع الأمن الغذائي العربي.
- تراجع نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية.

الفصل الثالث عشر

اختلال اتجاهات وهيكل التجارة الخارجية والبينية العربية

أولاً :- تحليلات شمولية حول انكشاف اختلال أوضاع التجارة الخارجية والبينية العربية

ثانياً :- اختلالات أوضاع التجارة الخارجية العربية

ثالثاً :- أوضاع الميزان التجاري التجميعي للفترة 2007-2008

رابعاً :- الاختلال في اتجاهات الصادرات والواردات العربية

خامساً :- اختلال هيكل الصادرات والواردات العربية

سادساً :- اختلالات التجارة العربية البينية

سابعاً :- تطور التجارة العربية في الخدمات

ثامناً :- درجة الانكشاف في الاقتصاد العربي

خاتمة

الفصل الثالث عشر

اختلال اتجاهات وهيكل التجارة الخارجية والبينية العربية

أولاً :ـ تحليلات شمولية حول انكشاف واختلال أوضـاع التجـارة الخارجيـة والبينية العربية :ـ

يعاني الاقتصاد العربي من انكشاف خطير في التجارة الخارجية والتجارة العربية البينية.

ومن ابرز الاختلالات التي تعاني منها أوضاع التجارة الخارجية والبينية ما يلي:-

- اعتماد الصادرات العربية على عدد محدود من السلع الأولية يأتي في مقدمتها النفط. إذ تشكل الصادرات في المواد الأساسية أكثر من 81٪ من مجموع الصادرات العربية ويشكل الوقود المعدني أكثر من 75٪ من مجمل الصادرات العربية .
- تدني نسبة التجارة العربية البينية حيث تتراوح حول رقم 10٪ من مجمل التجارة الخارجية العربية منذ أكثر من 30 سنة رغم تدني مدخل التبادل التجاري منذ عام 1964 ورغم المناطق الحرة ومناطق التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف وهذا التدني أدى إلى تنامي الاعتماد على مراكز الرأسمالية العالمية استيراد وتصدير كما أن تدني هذه النسبة تعكس لنا ضعف القاعدة الإنتاجية العربية الزراعية والصناعية وتعكس الإخفاق العربي وإخفاق مسيرة التكامل الاقتصادي العربي في رفع هذه النسبة.
- وفي مجال الصادرات تشكل الصادرات النفطية أكثر من 75٪ من الصادرات العربي الخارجية، بالإضافة إلى عدم قدرة الصادرات العربية غير النفطية على المنافسة في السوق العالمية، بل أن دخول الدول العربية إلى منظمة التجارة

العالمية سيؤدي إلى تعرض السلع العربية إلى منافسة شديدة في الأسواق العربية ذاتها ناهيك عن الأسواق الخارجية وكما أن المنتجات الصناعية العربية .

- لم تبلغ درجة عالية من التقانة والجودة وانخفاض الكلف لامتلاك هذه القدرة التنافسية سواء في أسواقها المحلية أو الأسواق الخارجية .

أن ضعف التجارة الخارجية العربية البينية من مجموع التجارة العربية الخارجية أدى إلى تنامي الاعتماد على مراكز الرأسمالية العالمية استيراد وتصدير، فلقد استوردت مجموعة الدول الصناعية (الاتحاد الأوروبي، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية) حوالي 64٪ من الصادرات العربية وهذا يشير إلى درجة التركيز للصادرات العربية ودرجة الاعتماد العالية للصادرات العربية على مجموعة الدول الصناعية. وطبقاً لإحصاءات التجارة الخارجية لصندوق النقد العربي، فان حوالي 70٪ من مصادر التوريد للوطن العربي تأتي من مجموعة الدول الصناعية ودول آسيا الصناعية.

فالدول الصناعية (الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، واليابان) تستوعب 40٪ من الصادرات العربية، أي 40٪ من الصادرات العربية تذهب إلى هذه الجهات الثلاث فالاتحاد الأوروبي يستوعب لوحده 18.3٪ من الصادرات العربية، اليابان 11.4٪ من الصادرات العربية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد استوعبت 9.8٪ من الصادرات العربية عام 2007. وكان الاتحاد الأوروبي مصدراً لتوريد 36٪ من الواردات العربية، أما الولايات المتحدة فكانت مصدراً لتوريد 9.2٪ من الواردات العربية، واليابان كانت مصدراً لتوريد 5.5٪ من الواردات العربية، أما الصين فقد استوعبت 5.3٪ من الصادرات العربية، وكانت مصدراً لتوريد 10.8 من الواردات العربية.

أن اتجاه وهيكل التجارة الخارجية يعكس عمق الاختلال الذي تعاني أوضاع التجارة الخارجية العربية، كما يعكس هذا الاختلال عمق تبعية الاقتصادات

العربية لمراكز الرأسمالية العالمية، وحساسيتها للمتغيرات الاقتصادية الدولية ومتغيرات الأسواق الدولية والتأثر بصدماتها .

كما أن اختلال هيكل التجارة الخارجية يعكس الخلل البنيوي الكبير في الهيكل الإنتاجي العربي، كما أن اختلال التجار البينية العربية يعكس من ناحية أخرى تصدع القاعدة الإنتاجية العربية ويعكس فشل مدخل التبادل التجاري العربي .

أن الدرجة العالية لانفتاح الاقتصادات العربية على العالم الخارجي استيراداً وتصديراً يشير إلى الدرجة العالية لانكشاف الاقتصاد العربي ويؤكد هذا الانكشاف بدون شك الدرجة العالية لتبعية الاقتصاد العربي. كما يشير إلى الدرجة المتدنية للعلاقات التجارية العربية – العربية حيث أن نسبة الصادرات العربية البينية من الصادرات العربية الكلية بقيت متدنية وكذلك بقيت نسبة الواردات البينية من الواردات العربية الإجمالية متدنية هي الأخرى .

ثانياً :- اختلالات أوضاع التجارة العربية الخارجية :-

طبقاً لتقرير مناخ الاستثمار لعام 2008 الصادر عن مؤسسة ضمان الاستثمار والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ، فقد نمت التجارة الخارجية السلعية الإجمالية للدول العربية خلال عام 2008 بنحو 33.6٪ بالمقارنة مع مستواها المحقق خلال العام السابق حيث بلغ إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية خلال عام 2008 نحو 1725 مليار دولار، كان نصيب الصادرات منها 63.1٪ بقيمة بلغت 1050 مليار دولار، في حين شكلت الواردات ما نسبته 36.8٪ وبقيمة 702 مليار دولار بالمقارنة مع إجمالي تجارة خارجية بلغ 1271 مليار دولار عام 2007 توزعت على 793 مليار دولار صادرات 62.4٪ و 531 مليار دولار واردات 37.6٪ .

وشكلت الصادرات العربية من السلع بالمتوسط خلال السنوات الخمس الماضية ما نسبته 5.3٪ من إجمالي صادرات السلع العالمية، بينما شكلت الواردات العربية من السلع بالمتوسط نحو 3.2٪ من إجمالي واردات السلع العالمية.

وزاد وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 5.7٪ عام 2007 إلى 6.7٪ عام 2008. كما زاد وزن الواردات العربية في الواردات العالمية من 3.8 عام 2007 إلى 4.3٪ عام 2008 .

جدول رقم 13/ 1

موقع التجارة الخارجية العربية في التجارة الخارجية العالمية 2004-2008

مليار دولار – نسبة مئوية

البيان	2007	2008
1- الصادرات العالمية السلعية	13.809	15.735
2- الصادرات العربية السلعية	792	1050
3- نسبة (2) إلى (1)	٪5.7	٪6.7
4- الواردات العالمية السلعية	140.093	16.169
5- الواردات العربية السلعية	531	702
6- نسبة (5) إلى (4)	٪3.8	٪4.3

المصدر :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 137 .

وبتحليل إجمالي الصادرات السلعية للمجموعة العربية، تصدرت السعودية كافة الدول العربية بصادرات قدرت بـ 314 مليار دولار في عام 2008 واحتلت المركز الخامس عشر من حيث الصادرات عالمياً. علماً بان صادرات السعودية زادت من 233 مليار دولار في عام 2007 إلى 314 مليار دولار عام 2008، وشكلت صادرات السعودية 30٪ من إجمالي الصادرات العربية في عام 2008 .

وجاءت الإمارات العربية بالمرتبة الثانية من حيث الصادرات السلعية، حيث قدرت صادرات السلعية بـ 236 مليار دولار في عام 2008، واحتلت المركز التاسع عشر عالمياً. علماً بان صادرات الإمارات زادت من 1 مليار دولار في عام 2007

إلى 236 مليار في عان 2008. وشكلت صادرات الإمارات 21٪ من مجمل الصادرات العربية.

وجاءت الكويت بالمركز الثالث حيث زادت صادراتها السلعية من 63 مليار دولار عام 2007 إلى 87 مليار دولار عام 2008، وبنسبة 9٪ من مجمل الصادرات العربية. وفي المركز الرابع جاءت الجزائر، حيث زادت صادراتها من 60 مليار دولار عام 2007 إلى 78 مليار دولار عام 2008، وبنسبة 7.2٪ من مجمل الصادرات العربية في عام 2008.

أما المرتب الخامس فكان من حصة قطر، حيث زادت صادراتها السلعية من 42 مليار دولار عام 2007 إلى 53 مليار دولار عام 2008، وبنسبة 6٪ من مجمل الصادرات العربية.

وقد بلغ مجمل صادرات هذه الدول الخمس من السلع 73٪ من مجمل صادرات الدول العربية.

أما بالنسبة للواردات العربية السلعية لعام 2008 زادت قيمة الواردات العربية من السلع من 531 مليار دولار في عام 2007 إلى 702 مليار دولار عام 2008، حيث تصدرت الإمارات كافة الدول العربية بواردات سلعية بلغت قيمتها نحو 202 مليار دولار عام 2008 احتلت بها المركز السابع والعشرين عالمياً مقابل 150 مليار دولار عام 2007 وشكلت ما نسبته 25٪ من إجمالي الواردات السلعية لمجموعة الدول العربية، تليها السعودية بواردات 115 مليار دولار مقابل 90 مليار دولار في 2007 ونسبة 18٪، مصر بواردات 57 مليار دولار مقابل 45 مليار دولار العام الماضي ونسبة 8٪، المغرب بواردات 42 مليار دولار من 32 مليار دولار العام الماضي ونسبة 7٪، والجزائر بواردات بلغت قيمتها 38 مليار دولار مقابل 26 مليار دولار في 2007 ونسبة 6٪، وشكلت حصة هذه الدول الخمس ما نسبته 64٪ من إجمالي الواردات العربية.

جدول 13/ 2

قيمة الصادرات العربية الإجمالية 2007-2008

مليار دولار

البيان	2007	2008
المجموعة العربية	792	1050
السعودية	233	314
الإمارات	179	236
الكويت	63	87
الجزائر	60	78
قطر	42	53

المصدر :- مؤسسة ضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2009 ،ص 95 .

- كذلك / التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 349 .

جدول رقم 13/ 3

قيمة الواردات العربية الإجمالية

مليار دولار

البيان	2007	2008
المجموعة العربية	531	702
الإمارات العربية	150	202
السعودية	90	115
مصر	45	57
المغرب	32	42
الجزائر	26	38

المصدر :- مؤسسة ضمان الاستثمار، تقرير مناخ استثمار لعام 2009، ص 96 .

كذلك / التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص 349.

ثالثاً :ـ أوضاع الميزان التجاري التجميعي للفترة 2007ـ2008 :ـ

وعلى صعيد الميزان التجاري التجميعي للدول العربية لعام 2008 فقد سجلت فائضاً بلغ 348 مليار دولار مرتفعاً بمعدل نمو بلغ 33٪ عن الفائض المسجل لعام 2007 والبالغ قدرة نحو 261 مليار دولار. ويأتي كمحصلة لزيادة الفائض من عشر دول عربية وعلى رأسها السعودية من 150.6 مليار دولار عام 2007 إلى 217.0 مليار دولار عام 2008، والإمارات من 48.4 مليار دولار إلى 72.7 مليار دولار، سلطنة عمان من 10.4 مليار دولار إلى 14.8 مليار دولار، قطر من 20 مليار دولار إلى 37 مليار دولار، الكويت من 45.2 مليار دولار إلى 68.1 مليار دولار، العراق من 18.1 مليار دولار إلى 28.6 مليار دولار، ليبيا من 29.3 مليار دولار إلى 44.7 مليار دولار، السودان من 1.2 مليار دولار إلى 3.4 مليار دولار، البحرين من 2.7 مليار دولار إلى 6.3 مليار دولار، الجزائر من 37.3 مليار دولار إلى 3.90 مليار دولار.

وتدهور خلال عام 2008 عجز الميزان التجاري في سبع دول عربية، حيث اتسع في الأردن من عجز بلغ 6.5 مليار دولار عام 2007 إلى عجز بلغ 7.2 مليار دولار عام 2008، تونس من عجز بلغ 3.9 مليار دولار إلى عجز بلغ 5.5 مليار دولار، جيبوتي من عجز بلغ 450 مليون دولار إلى عجز بلغ 596 ملايين دولار، سورية من عجز بلغ 521 مليون دولار إلى عجز بلغ 4 مليار دولار، لبنان من عجز بلغ 8.7 مليار دولار إلى عجز بلغ 13.3 مليار دولار، مصر من 10.9 مليار دولار إلى26.7 مليار دولار، والمغرب من 16.7 مليار دولار إلى 21.6 مليار دولار، وقد ارتفعت موريتانيا من عجز بلغ 90 مليون دولار عام 2007 لتحقيق اتزان في الميزان التجاري، ومن ناحية أخرى شهدت دولة عربية واحدة تحولاً من عجز في الميزان التجاري إلى فائض وهي اليمن، حيث تحول من عجز بلغ نحو 81 مليون دولار في 2007 إلى فائض تجاوز ما قيمته مليار دولار في 2008 .

والملاحظ أن الميزان التجاري التجميعي قد زاد من 83 مليار دولار في عام 2003 إلى 311 مليار دولار في عام 2005 وإلى 348 مليار دولار في عام 2008، وجاءت زيادة فائض الميزان التجاري في عام 2008 بسبب الزيادة الكبيرة في الصادرات من 792 مليار دولار في عام 2007 إلى 1050 مليار دولار في عام 2008.

جدول رقم 13/ 4

الميزان التجاري الزراعي العربي

مليار دولار

السنة	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	فائض الميزان التجاري
2003	302	219	83
2004	403	288	115
2005	560	249	311
2006	681	401	280
2007	792	531	261
2008	1050	702	348

المصدر :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 349 .

رابعاً :- الاختلالات في اتجاهات الصادرات والواردات العربية :-

اختلالات اتجاهات التجارة الخارجية العربية :- تتميز الصادرات والواردات العربية في التركيز الشديد في اتجاهاتها عام 2008 .

ففي مجال اتجاه الصادرات يلاحظ ما يلي :-

66٪ من الصادرات العربية اتجهت إلى :-

الاتحاد الأوروبي 17.6٪ .

الولايات المتحدة 10.7٪

اليابان 12.8٪

الصين 6.8٪

بعض دول جنوب شرق آسيا 18.1٪

من الصادرات العربية اتجهت إلى بقية دول العالم 25.8٪ .

مـن الـصادرات العربيـة اتجهـت إلى الـدول العربيـة (الـصادرات العربيـة البينية) 8.3٪

وفي مجال اتجاه الواردات يلاحظ ما يلي :-

68.1٪ من الواردات العربية قادمة من :-

الاتحاد الأوروبي 31.0٪

الولايات المتحدة الأمريكية 8.5٪

اليابان 5.1٪ .

الصين 10.2٪

قادمة من بقية دول جنوب شرق آسيا 13.3٪ .

من الواردات العربية قادمة من بقية دول العالم 20.8٪

بلغت الواردات العربية البينية 11.1٪

جدول رقم 13/ 5

اتجاهات التجارة العربية الإجمالية لعام 2008

٪

	اتجاه الصادرات		اتجاه الواردات	
الاتحاد الأوروبي	17.6٪	47.9٪	31.0٪	54.7٪
الولايات المتحدة	10.7٪		8.5٪	
اليابان	12.8٪		5.1٪	
الصين	6.8٪		10.2٪	
الدول العربية	8.3٪		11.1٪	
باقي دول آسيا	18.1٪		13.3٪	
باقي دول العالم	25.7٪		20.9٪	

المصدر :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 139 .

جدول رقم 13/ 6

اتجاهات الصادرات العربية

٪

المجموعة الدولة	الصادرات العربية الإجمالية					
	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدول العربية	٪8.2	٪8.7	٪7.7	٪8.5	٪8.3	٪8.3
الاتحاد الأوروبي	٪24.5	٪23.8	٪23.5	٪22.1	٪18.3	٪17.6
الولايات المتحدة	٪12	٪12	٪11.3	٪11.5	٪9.8	٪10.7
آسيا منها :-	٪37	٪38	٪38	٪38.4	٪35.3	٪37.7
• اليابان	٪14	٪13.5	٪13.8	٪13.7	٪11.4	٪12.8
• الصين	٪4	٪4.7	٪4.9	٪5	٪5.3	٪6.8
• بقية دول آسيا	٪19	٪20	٪19.4	٪19.7	٪18.6	٪18.1
بقية دول العالم	٪18	٪17.3	٪19.3	٪19.5	٪28.3	٪25.8
	٪100	٪100	٪100	٪100	٪100	٪100

المصدر :- أعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد آخرها، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 139 .

جدول رقم 13/ 7

اتجاهات الواردات العربية

٪

	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدول العربية	٪10.7	٪10.8	٪12.4	٪13.3	٪12.1	٪11.1
الاتحاد الأوروبي	٪44.2	٪40	٪39	٪35.7	٪36	٪31
الولايات المتحدة	٪7.9	٪6.9	٪8.2	٪9.2	٪9.2	٪8.5
آسيا منها	٪25.7	٪28.8	٪29	٪33.6	٪33.3	٪28.6
- اليابان	٪6	٪5	٪4.8	٪56	٪5.5	٪5.1
- الصين	٪6.3	٪6.3	٪7	٪10	٪10.8	٪10.2
- بقية دول آسيا	٪13.4	٪17.3	٪17.2	٪17.9	٪17	٪13.3
بقية دول العالم	٪11.5	٪13.5	٪11	٪8.2	٪9	٪20.8
	٪100	٪100	٪100	٪100	٪100	٪100

المصدر :-

أعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد آخرها التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص 139.

ويشير هذا الاختلال إلى الحقائق التالية :-

- الدرجة العالية لاعتماد الاقتصادات العربية على العالم الخارجي استيراداً وتصديراً.
- تدني مستوى العلاقات التجاري العربية البينية على مستوى الصادرات والواردات.
- اتصاف اتجاه الصادرات والواردات العربية بالتركيز الجغرافي على، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين، وبعض دول جنوب شرق آسيا استيراداً وتصديراً .
- كذلك الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للعرب استيراداً وتصديراً لابد من توضيح الأتي:-

• لا تشكل مستوردات الاتحاد الأوروبي من الدول العربية إلا جزء بسيط من واردات الاتحاد الأوروبي الكلية.

• لا تشكل صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الدول العربية إلا جزء من صادرات الاتحاد الأوروبي الكلية.

وعليه ففي الوقت الذي تعتمد فيه الاقتصادات العربية على الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك الأول لا يصدر للأسواق العربية سوى 5٪ من مجموع صادراته، وأنه لا يستورد من الدول العربية أكثر من 5٪ من مجموع مستورداته .

فالاتحاد الأوروبي لا يعتمد على الأسواق العربية لا استيراداً ولا تصديراً أي أن الأسواق العربية لا تشكل عامل ضغط على الاتحاد الأوروبي، بينما تشكل الأسواق الأوروبية عامل ضغط على الأسواق العربية استيراداً وتصديراً .

خامساً :ـ اختلال هيكل الصادرات والواردات العربية :ـ

طبقاً لإحصاءات التجارة الخارجية العربية لعام 2008 يتمثل هذا الاختلال في الأتي:-

أ- بالنسبة لهيكل الصادرات :-

- اعتماد الصادرات العربية على عدد محدود من السلع الأولية يأتي في مقدمتها النفط.
- يشكل الوقود المعدني 77.9٪ من قيمة الصادرات العربية البالغة 1050 مليار دولار في عام 2008 .
- تشكل المواد الخام 1.5٪ من الصادرات العربية أي ما قيمته 15.8 مليار دولار في عام 2008. لذا يشكل الوقود المعدني والمواد الخام ما نسبته 79.4٪ من الصادرات العربية الإجمالية وما قيمته 833.8 مليار دولار.
- لا تشكل المنتجات الكيماوية سوى 7٪ من الصادرات العربية وما قيمته 73.5٪ مليار دولار.
- لا تشكل منتجات السلع الإنتاجية (الآلات والمكائن ومعدات النقل والصناعات الهندسية) سوى 5٪ من الصادرات العربية وما قيمته 25.5٪ مليار دولار.
- لا تشكل المصنوعات سوى 6.2٪ من الصادرات العربية وما قيمته 65 مليار دولار.

ب- بالنسبة لهيكل الواردات لعام 2008:

- تشكل الواردات من السلع الإنتاجية ما نسبته 36.3٪ من الواردات العربية الإجمالية البالغة 702 مليار دولار في عام 2008، وبذلك تبلغ الواردات من السلع الإنتاجية ما قيمته 255 مليار دولار في عام 2008 .
- تشكل الواردات من المنتجات الكيماوية ما نسبته 9.3٪ من الواردات العربية وبذلك تبلغ المستوردات من المنتجات الكيماوية 65.3 مليار دولار في عام 2008 .
- تشكل الواردات من مختلف المصنوعات ما نسبته 24.9٪ من الواردات العربية وما قيمته 175 مليار دولار.
- تشكل الواردات من الأغذية والمشروبات 14.1٪ من الواردات العربية وما قيمته 99 مليار دولار.

جدول رقم 13/ 8

الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية 2008

مليار دولار – نسب مئوية د

الفقرة	الصادرات		الواردات	
	القيمة مليار دولار	النسبة من الصادرات الكلية	القيمة مليار دولار	النسبة من الواردات الكلية
الأغذية والمشروبات	25.2	٪2.4	99	٪14.1
المواد الخام	15.8	٪1.5	33.7	٪4.8
الوقود المعدني	818	٪77.9	66	٪9.4
المنتجات الكيماوية	73.5	٪7.0	65.3	٪9.3
الآلات ومعدات النقل	52.5	٪5.0	255	٪36.3
المصنوعات	65.1	٪6.2	175	٪24.9
أخرى	2.1	٪0.2	8.4	٪1.2
		٪100		٪100

المصدر :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 ،ص 140 .

جدول رقم 13/ 9

الهيكل السلعي للصادرات العربية 2000-2008

٪

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الأغذية والمشروبات	2.9	3.2	3.9	3.5	3.1	2.7	2.4	2.2	2.4
المواد الخام	2.2	2.4	2.7	2.5	2.6	2.1	2.1	2.1	1.5
الوقود المعدني	70.4	68.2	67.6	69.7	71.0	75.4	75	75.4	77.9
المنتجات الكيماوية	4.8	6.2	4.5	4.1	4.1	3.2	4	13.6	7
الآلات ومعدات النقل	4.2	4.3	4.4	4.1	4.2	3.6	4	4	5
المصنوعات	15.2	15.4	16.0	15.2	14.2	12.3	11.6	11.8	6.2
سلع أخرى غير مصنفة	0.5	0.5	0.9	0.9	0.8	0.7	0.7	0.9	0.2

المصدر :-

- الجامعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، ص 157.
- والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 ، ص 130.
- وكذلك التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، ص 146.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص 140 .

جدول رقم 13/10 هيكل الصادرات العربية 2000-2007

مليار دولار

السنة	الصادرات العربية الإجمالية	الأغذية والمشروبات	المواد الخام	المنتجات الكيماوية	الآلات ومعدات النقل	المصنوعات	الوقود المعدني
2000	207	6	4.5	10	7	32	146
2001	239	8	6.0	15	10	37	163
2002	245	10	7.0	11	11	39	166
2003	301	11	7.5	12	12	46	210
2004	401	12	.10	16	17	57	285
2005	559	15	12.0	18	18	68	422
2006	660	17	13.0	20	22	78	506
2007	785	17.3	17.3	28	31.4	92.6	592
2008	1050	25.2	25.2	73.5	52.5	65.1	818

المصدر :-

- استخراج الباحث بالاعتماد على إحصاء التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 ، ص 153، 157.
- وبالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 ، ص 146.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ، ص 140 .

جدول رقم 13/ 11

الهيكل السلعي للواردات العربية للسنوات 2000/ 2008

٪

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الأغذية والمشروبات	13.7	13.6	15.2	14.0	12.5	12.0	11.7	12.7	14.1
المواد الخام	5.1	4.9	4.8	4.9	5.1	5.0	5	5	4.8
الوقود المعدني	6.0	5.8	4.6	4.9	5.9	7.5	7	6	4.4
المنتجات الكيماوية	7.9	7.5	8.8	9.0	8.6	8.5	8.4	8	4.3
الآلات ومعدات النقل	37.7	38.7	35.5	35.7	36.4	36.2	8	38	36.3
المصنوعات	26.5	26.5	28.6	28.9	29.0	28.1	27.8	27.8	24.9
سلع أخرى غير مصنفة	3.1	2.9	2.5	2.6	2.5	2.7	2.7	2.8	1.2

المصدر :-

- الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 ،ص 157 .
- والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002، ص 130.
- كذلك التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 ،ص 146 .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 140 .

جدول رقم 13/ 12

هيكل الواردات العربية 2000/ 2008

مليار دولار

السنة	الواردات العربية الإجمالية	الأغذية والمشروبات	المواد الخام	المنتجات الكيماوية	الآلات ومعدات النقل	المصنوعات	الوقود المعدني
2000	156	21	8	12	59	41	9
2001	168	23	8	13	65	45	10
2002	174	26	8	15	62	50	8
2003	203	28	10	18	73	59	10
2004	266	33	14	23	99	77	16
2005	325	39	16	28	118	94	24
2006	373	44	18	31	137	104	29
2007	508	65	25	40	193	141	30
2008	702	99	33.7	65.3	255	175	66

المصدر :-

- استخراج الباحث بالاعتماد على إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص 153، 157 .
- كذلك التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 ،ص 146 .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 140.

سادساً :- اختلالات التجارة العربية البينية :-

أ- مساهمة الصادرات البينية في الصادرات العربية الإجمالية زادت قيمة الصادرات العربية البينية من 70.7 مليار دولار في عام 2007 إلى 86.8 مليار دولار في عام 2008 في حين زادت الصادرات العربية الإجمالية من 792 مليار دولار عام 2007 إلى 1050 مليار دولار عام 2008 ونظراً لكون معدل نمو الصادرات الإجمالية أعلى من معدل نمو الصادرات البينية، فقد هبطت مساهمة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية من 8.9٪ إلى 8.3٪ وبلغت مساهمة الصادرات البينية في الصادرات العربية الإجمالية في متوسط الفترة 2004-2008، 8.7٪ .

جدول رقم 13/ 13

2008-2007

مليار دولار – ٪

قيمة الصادرات	2007	2008	متوسط الفترة 2004-2008
قيمة الصادرات العربية الإجمالية	792	1050	
قيمة الصادرات العربية البينية	70.7	86.8	
مساهمة الصادرات البينية في الصادرات العربية الإجمالية	٪8.9	٪8.3	٪8.7

المصدر :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص 137، 141،142 .

ب-مساهمة الواردات البينية في الواردات العربية الإجمالية زادت قيمة الواردات العربية البينية من 64 مليار دولار في عام 2007 إلى 78.2 مليار دولار في عام 2008، بينما زادت الواردات العربية الإجمالية من 531 مليار دولار في عام 2007 إلى 7.2 مليار دولار في عام 2008 وبذلك هبطت مساهمة الواردات العربية البينية في الواردات العربية الإجمالية من 12.1٪ عام 2007 إلى 11.1٪ عام 2008 نظراً لكون معدل نمو الواردات العربية الإجمالية اكبر من معدل نمو الواردات البينية. وبلغت مساهمة الواردات البينية في الواردات العربية الإجمالية 12٪ في متوسط الفترة 2004-2008

جدول رقم 13/ 14

مساهمة الواردات العربية البينية في الواردات العربية الإجمالية 2007-2008

مليار دولار – ٪

قيمة الواردات	2007	2008	متوسط الفترة 2004-2008
قيمة الواردات العربية الإجمالية	531	702	
قيمة الواردات العربية البينية	64	78.2	
مساهمة الواردات البينية في الصادرات العربية الإجمالية	٪12.1	٪11.1	٪12

المصدر :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 137، 141 – 142.

ج- مساهمة متوسط التجارة البينية في متوسط التجارة الخارجية العربية بلغت مساهمة متوسط التجارة العربية البينية في متوسط التجارة العربية الإجمالية 9.8٪ في عام 2004 وهبطت هذه المساهمة إلى 9.4٪ في عام 2008 وخلال الفترة 2005 -2007 كانت مساهمة متوسط التجارة البينية في متوسط التجارة الخارجية بحدود 10.2٪ .

أن تدني مساهمة متوسط التجارة البينية في متوسط التجارة الخارجية العربية يؤكد حقائق فشل كل الجهود والاتفاقيات التجارية ومشاريع مناطق التجارة الحرة، والسوق العربية المشتركة في إزالة العقبات التي تحول دون تحسن مستوى العلاقات التجارية العربية البينية.

وخلال متوسط الفترة 1997-2008، بلغت مساهمة الصادرات البينية في الصادرات العربية 8.4٪، وخلال متوسط الفترة 1997-2008 بلغت مساهمة الواردات البينية في الواردات الإجمالية 10.8٪ .

جدول رقم 13/ 14

الصادرات والواردات العربية البينية والإجمالية 2004-2008

مليار دولار

السنة	الصادرات العربية البينية (1)	الواردات العربية البينية (2)	التجارة العربية البينية 1+2 / 2	الصادرات العربية الإجمالية 3	الواردات العربية الإجمالية 4	متوسط التجارة الخارجية العربية الإجمالية 4+3 / 2
2004	36.1	31.5	33.8	403.3	288.5	345.9
2005	48.1	44	46.1	559.6	348.9	454.3
2006	58.5	53.5	56.0	681.0	401	541
2007	70.7	64.0	67.3	792.3	531	661.7
2008	86.8	78.2	82.5	1050	702	876

المصدر :- الجامعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008،ص 137، 141 .

جدول رقم 13/ 15

مساهمة متوسط التجارة العربية البينية في متوسط التجارة العربية الإجمالية 2004-2008

مليار دولار - ٪

	2004	2005	2006	2007	2008
متوسط التجارة العربية الإجمالية	345.5	454.3	541	661.5	876
متوسط التجارة البينية	33.8	46.1	56.0	67.3	81.5
مساهمة متوسط التجارة البينية في متوسط التجارة العربية الإجمالية	٪9.8	٪10.2	٪10.4	٪10.2	٪9.4

المصدر :- إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات التجارة الخارجية العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص 137، 141 .

جدول رقم 13/ 16

حصة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية (1997-2008)

٪

السنة	مساهمة الصادرات العربية البينية في الصادرات العربية الإجمالية ٪	مساهمة الواردات العربية البينية في الواردات العربية الإجمالية ٪
1997	8.5	٪8.7
1998	٪9.3	٪8.4
1999	٪8.2	٪9.4
2000	٪7	٪10
2001	٪7.6	٪9.6
2002	٪8.5	٪12
2003	٪8.4	٪12
2004	٪9	٪10.9
2005	٪8.6	٪12.6
2006	٪8.6	٪13.3
2007	٪8.9	٪12.1
2008	٪8.3	٪11.1
متوسط الفترة 1997-2008	٪8.4	٪10.8

المصدر :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات عديدة، آخرها التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص 142 .

جدول رقم 13/ 17

التجارة البينية خلال الفترة (2002-2007

مليار دولار

الدولة	الصادرات البينية					
	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأردن	1044.8	975.8	1334.7	1545.5	1761.3	2563.9
الإمارات	3158.0	4237.4	5886.9	5390.8	8546.3	9857.4
البحرين	647.9	809.5	844.3	1153.3	1423.0	1863.5
تونس	695.6	664.7	680.1	934.1	1113.5	1761.0
الجزائر	474.4	613.5	932.0	1038.0	1106.0	1239.0
جيبوتي	22.1	25.4	27.1	29.2	36.3	41.5
السعودية	6845.0	10182.2	14688.9	21505.0	26813.6	29161.5
السودان	318.8	303.6	430.0	384.7	549.6	423.4
سوريا	1357.0	1124.3	1445.0	1296.8	3693.4	4567.1
الصومال	67.7	113.3	152.1	209.2	254.6	327.5
العراق	682.7	687.5	1556.6	763.1	958.5	1266.8
سلطنة عمان	1493.1	1323.5	1593.0	2064.0	2681.7	3695.7
قطر	879.1	594.1	992.1	1442.4	1588.3	1691.0
الكويت	510.9	647.6	1643.8	1309.5	1554.6	1787.8
لبنان	507.6	637.5	925.3	1006.3	999.1	1322.7
ليبيا	499.0	524.2	622.5	857.3	941.8	983.8
مصر	798.5	1206.3	1403.0	1932.6	2210.3	2478.0
المغرب	292.2	296.2	324.1	384.4	453.9	515.7
موريتانيا	4.0	8.2	15.4	1.4	11.5	21.2
اليمن	399.0	467.0	337.0	578.0	785.5	918.1
المجموع	20697.4	25441.8	35833.9	43825.6	57482.8	66486.7

الدولة	الواردات البينية					
	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأردن	1280.5	1582.2	2504.9	3548.6	4133.0	4572.1
الإمارات	2147.3	2681.0	3486.5	3968.1	6142.2	7671.2
البحرين	572.4	635.7	754.0	804.7	1052.1	1110.1
تونس	668.7	826.8	948.9	1023.4	1412.8	1550.9
الجزائر	462.4	503.0	687.0	641.0	728.0	905.0
جيبوتي	34.8	40.3	129.4	85.1	105.9	115.9
السعودية	2771.1	2889.1	3906.9	4938.7	5434.7	6671.4
السودان	899.5	1147.6	1051.1	1765.5	1804.4	1924.5
سوريا	574.0	646.0	1047.3	1187.5	1802.2	2040.7
الصومال	155.2	190.6	484.3	310.4	370.8	454.4
العراق	1582.9	1550.8	2373.1	7198.4	8851.6	11229.9
سلطنة عمان	2067.6	1895.2	3071.5	2864.2	3419.2	3864.3
قطر	711.6	819.7	1205.2	1611.2	1785.6	2148.7
الكويت	1258.9	1538.6	2028.8	2412.3	2731.5	3021.4
لبنان	697.3	920.5	1344.2	1321.6	1439.4	1751.7
ليبيا	428.3	438.6	386.1	526.1	685.7	879.4
مصر	916.2	1102.6	1469.0	3065.6	3946.6	4777.7
المغرب	1383.2	1286.1	1567.2	2372.3	2763.9	3508.5
موريتانيا	29.7	20.5	42.3	43.1	54.0	113.6
اليمن	1296.6	1516.5	1520.3	1976.7	2347.8	3213.0
المجموع	19939.2	22231.4	30008.5	41664.5	51011.4	61524.4

المصدر :- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبيانات جهات رسمية والتقرير العربي الموحد .

نسبة التجارة العربية البينية الخلل الكبير في تبين مدخل التبادل التجاري الذي ظل يشكل القاسم المشترك بين كل الاتفاقيات العربية بدا من قرار السوق العربية المشتركة الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964 ثم اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري العربي عام 1980 ثم اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية

الكبرى عام 1997، ثم تفعيل السوق العربية المشتركة عام 2002، ثم مناطق التجارة الحرة في إطار التجمعات الإقليمية وعلى المستوى الثنائي، فكل هذه الاتفاقيات الجماعية والإقليمية والثنائية فشلت في تحقيق آثار تكاملية في مجال العلاقات التجارية العربية البينية.

أن تدني متوسط حصة التجارة العربية البينية في متوسط التجارة العربية الإجمالية يؤشر ضعف القاعدة الإنتاجية العربية ويؤشر فشل المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي العربي ويؤشر فشل مدخل التبادل التجاري في توليد آثار تكاملية في مجال العلاقات التجارية العربية – العربية، كما يؤشر الاعتماد المتنافي على أسواق مراكز الرأسمالية العالمية استيراداً وتصديراً .

وعلى نطاق الدول العربية تشكل الأسواق العربية يلاحظ الأتي :-

1- تساهم الصادرات البينية في الصادرات العربية الإجمالية لعشرة دول عربية بشكل ملحوظ، حيث تبلغ مساهمة صادرات هذه الدول أعلى من المتوسط العام 2008 والذي يقدر بـ 8.3٪.

2- تشكل الأسواق العربية أهمية كبيرة بالنسبة لصادرات كل من لبنان والأردن، حيث بلغت مساهمة صادرات كل منهما في الصادرات العربية الإجمالية 47٪، 42٪ على التوالي.

3- تضاعفت حصة صادرات سورية أكثر من ضعفين في الصادرات العربية الإجمالية خلال الفترة 2005-2008 لتبلغ 41٪ في عام 2008 .

4- تساهم الصادرات البينية في الصادرات العربية الإجمالية بنسب متواضعة تتراوح بين 2٪ في كل من ليبيا وموريتانيا و 3.7٪ في المغرب .

5- تعتمد واردات كل من البحرين والصومال واليمن بشكل رئيسي على الأسواق العربية وبذلك تشكل الواردات البينية لهذه الدول الثلاث نسب تتراوح بين 41٪ -47٪ من الواردات العربية الإجمالية في عام 2008 .

6- تساهم الواردات البينية في الواردات العربية الإجمالية لتسع دول عربية بنسب تتراوح بين 11.1٪ بالنسبة للمغرب و 33.5٪ للأردن في عام 2008 .

7- تعد الجزائر، ليبيا، الإمارات اقل الدول العربية اعتماداً على الأسواق العربية.

د- اتجاهات التجارة البينية تتميز اتجاهات التجارة العربية البينية بتركزها في دول عربية متجاورة وفيما يلي ابرز ملامح هذه الاتجاهات :-

1- تتركز صادرات تونس في ليبيا والجزائر بنية 68٪ من صادراتها البينية.

2- تركزت صادرات الجزائر في ثلاث دول هي تونس، المغرب، مصر بنسبة 89٪ من صادراتها البينية .

3- تركزت صادات كل من قطر وعمان في الإمارات والسعودية بنسبة 87٪ و 74٪ على التوالي .

4- تركزت صادات موريتانيا في الجزائر بنسبة 51٪ .

5- تركزت صادرات اليمن في الإمارات بنسبة 61٪ .

6- تمكنت كل من سورية والسعودية ولبنان ومصر من توسيع اتجاهات صادراتها إلى عدد اكبر من الدول العربية .

7- بلغت صادرات العراق ما نسبته 87.7٪ إلى سورية واستوردت منها 71٪ من الواردات البينية.

أن هذه الاتجاهات في التجارة البينية العربية تشير إلى تركز معظم التبادل التجاري البيني العربي في الدول العربية ذات الحدود الدولية المشتركة.

هـ- الهيكل السلعي للتجارة البينية بخصوص التركيبة السلعية للصادرات البينية والواردات البينية العربية لعام 2008، يلاحظ ما يلي :-

1- احتل قطاع المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الأولى على مستوى الصادرات والواردات العربية البينية فقد زادت الأهمية النسبية للمواد الأولية والوقود المعدني في الصادرات العربية البينية من 58.9٪ في عام 2007 إلى 59.6٪ في عام 2008 وعلى مستوى الواردات البينية زادت الأهمية النسبية لقطاع المواد الأولية والوقود المعدني من 52.7٪ إلى 57.2٪ في عام 2008 .

2- احتلت الأغذية والمشروبات المرتبة الثانية من حيث أهميتها في الصادرات البينية، حيث بلغت مساهمة هذا القطاع في الصادرات البينية 13.3٪ في عام 2008. وبلغت مساهمة هذا القطاع في الواردات البينية 12.4٪.

3- احتلت المصنوعات المرتبة الثالثة، حيث بلغت أهميتها النسبية في الصادرات البينية 12.5٪ في عام 2008، وبلغت أهميتها النسبية في الواردات البينية 13٪ في عام 2008 .

4- احتلت المنتجات الكيماوية المرتبة الرابعة حيث زادت مساهمتها في الصادرات البينية من 9.5٪ في عام 2007 إلى 10.1٪ في عام 2008 إلا أن حصتها على مستوى الواردات البينية هبطت من 10.4٪ في عام 2007 إلى 9.6٪ في عام 2008 .

5- أما مساهمة قطاع السلع الإنتاجية (الآلات والمكائن ومعدات النقل فجاءت في المرتبة الأخيرة، حيث انخفضت مساهمتها في الصادرات البينية من 4.5٪ في عام 2007 إلى 4.2٪ في عام 2008، وبلغت مساهمة......... في الواردات العربية البينية 7.4٪ في عام 2008 مقارنة بـ 6.9٪ في عام 2007 .

أن التركيبة السلعية للصادرات والواردات العربية البينية تؤشر خلل جوهري يتمثل في تركز التجارة العربية البينية على المواد الخام والوقود المعدني بالدرجة الأولى – وهذا ما يؤكد ضآلة التبادل التجاري العربي البيني عند استبعاد المواد الخام والوقود المعدني .

جدول 13/ 18

الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية ٪

	الصادرات البينية		الواردات البينية	
	2007	2008	2007	2008
المواد الأولية والوقود المعدني	٪58.9	٪59.6	٪52.7	٪57.2
الأغذية والمشروبات	٪13.0	٪13.3	٪11.8	٪12.4
المنتجات الكيماوية	٪9.5	٪10.1	٪10.4	٪9.6
المصنوعات	٪13	٪12.5	٪16.4	٪13.1
الآلات ومعدات النقل	٪4.5	٪4.2	٪6.9	٪7.4
سلع غير مصنعة	٪1.2	٪0.3	٪1.7	٪0.3
المجموع	٪100	٪100	٪100	٪100

المصدر :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ،ص 144 .

سابعاً :- تطور التجارة العربية في الخدمات (2003-2008)

شهدت التجارة العربية في الخدمات نمواً ملحوظاً خلال الفترة 2003 -2007، حيث حققت معدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط 21٪ خلال الفترة لتصل إلى 215.1 مليار دولار عام 2007 بالمقارنة مع 100.4 مليار دولار عام 2003. وبنفس الوتيرة ازدادت الصادرات خلال الفترة ذاتها بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 17.4٪ لتبلغ 87.3 مليار دولار عام 2007 من 45.9 مليار دولار عام 2003، وارتفعت الواردات من 54.5 مليار دولار عام 2003 إلى 127.7 مليار دولار عام 2007، أي بمعدل نمو بلغ بالمتوسط 23.7٪ سنوياً خلال الفترة.

وخلال الفترة احتلت الإمارات المرتبة الأولى ضمن مجموعة الدول العربية التسع عشرة في تجارة الخدمات بحصة تراكمية بلغت 123.4 مليار دولار ونسبة 15.7٪ من إجمالي التجارة العربية في الخدمات (منها 22.9 مليار دولار صادرات و 100.6 مليار دولار واردات). تلتها مصر بحصة بلغت 121.2 مليار دولار ونسبة 15.5٪ (منها 74.8 مليار دولار صادرات و 46.4 مليار دولار واردات)، السعودية بحصة 117.1 مليار دولار ونسبة 14.9٪ (منها 33.4 مليار دولار صادرات و 83.7 مليار دولار واردات)، لبنان بحصة 95.3 مليار دولار ونسبة 21.1٪ (منها 56 مليار دولار صادرات و 41.3 مليار دولار واردات)، والكويت بحصة بلغت 61.6 مليار دولار ونسبة 7.8٪ (منها 23.6 مليار دولار صادرات و 38 مليار دولار واردات)، ثم المغرب بحصة بلغت 56.1 دولار ونسبة 7.2٪ (منها 39.8 مليار دولار صادرات و16.3 مليار دولار واردات) .

اقتصرت بيانات التجارة الدولية في الخدمات خلال عام 2008 المتاحة على موقع منظمة التجارة العالمية على 4 دول عربية هي مصر والمغرب وتونس وجيبوتي، وقد بلغ حجم التجارة الخارجية في الخدمات لهذه الدول نحو 67.3 مليار دولار، أي زيادة بنسبة 19.3٪ من عام 2007 حيث بلغ 56.4 مليار دولار، وتوزعت تجارة هذه الدول في الخدمات ما بين حصيلة صادرات بلغت 42.5 مليار دولار أو ما نسبته 63٪ من الإجمالي، في حين تمثل الباقي في مدفوعات عن واردات اقتصرت نسبتها على 37٪ من الإجمالي، أي بمبلغ 24.8 مليار دولار.

وقد تصدرت مصر مجموعة الدول العربية الأربع، إذ بلغ حجم تجارتها الخارجية الخدمية مع العالم الخارجي ما قيمته 41 مليار دولار ونسبة 60.9٪ من حصة هذه المجموعة، وتوزعت على 24.7 مليار دولار صادرات و 16.3 مليار واردات، تليها المغرب بحصة بلغت 17.5 مليار دولار ونسبة 26٪ (منها 12.1 مليار دولار صادرات و 5.4 مليار واردات)، تونس بحصة بلغت 8.6 مليار دولار

ونسبة 12.7٪ (منها 5.6 مليار دولار صادرات و 3 مليارات دولار واردات)، ثم جيبوتي بحصة بلغت 281 مليون دولار ونسبة 0.4٪ (منها 129 مليون دولار صادرات و 152 مليون دولار واردات).

ثامناً :ـ درجة الانكشاف في الاقتصاد العربي :ـ

يعد الاقتصاد العربي من أكثر دول العالم النامي انكشافاً وبقياس درجة الانكشاف من خلال نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي فلقد زادت درجة انكشاف الاقتصادي العربي من 53٪ عام 1995 إلى 57٪ عام 2000 وإلى 69٪ عام 2003 وإلى 76.5٪ عام 2004 وإلى 90.9٪ عام 2005 وإلى 82.8٪ عام 2006 وإلى 88.3٪ عام 2007 وإلى 92.3٪ عام 2008 .

وتكشف الدرجة العالية للانكشاف :

- اثر التقلبات في التجارة الخارجية على أداء الاقتصاد الوطني .
- مقدار تأثر الاقتصادات العربية بالصدمات الخارجية .

جدول رقم 13/ 19 درجة انكشاف الاقتصاد العربي

مليار دولار – نسبة مئوية

	2003	2004	2005	2006	2007	2008
1- الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	732	899	1000	1307	1505	1898
2- الصادرات العربية الإجمالية	302	403	560	681	792	1050
3- الواردات العربية الإجمالية	219	285	349	401	531	702
4- مجموع التجارة الخارجية العربية	511	688	90	1082	1329	1752
درجة انكشاف الاقتصاد العربي نسبة (4: 1)	٪69	٪76.5	٪90.9	٪82.8	٪88.3	٪92.3

المصدر :- أعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009،

خاتمة :-

يمكن إجمال العوامل التي أسهمت في تعميق اختلالات التجارة الخارجية العربية والبينية في الأتي :-

1- فشل السياسات التجاري القطرية والقومية في تصحيح اختلالات التجارة الخارجية العربية والتجارة العربية البينية.

2- فشل مدخل التبادل التجاري في تحقيق آثار تكاملية ملموسة في مجال التجارة العربية البينية.

3- فشل الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والجماعية في تصحيح اختلالات التجارة الخارجية والبينية العربية.

4- فشل قرار السوق العربية المشتركة في تحقيق آثار تكاملية ملموسة في مجال التبادل التجاري البيني.

5- فشل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تصحيح اختلالات التجارة الخارجية والبينية العربية.

6- فشل المدخل التجاري في :-

- تصحيح اختلالات اتجاهات الصادرات العربية والواردات العربية الخارجية والبينية.
- تصحيح اختلالات هيكل الصادرات والواردات العربية الخارجية والبينية.
- تصحيح معدلات التبادل التجاري البيني على مستوى الصادرات والواردات.

الفصل الرابع عشر

استشراف خيارات السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين

أولاً :- تحليلات شمولية واستدراكات

ثانياً :- معالم الهندسة الجيو - اقتصادية الجديدة

ثالثاً :- مرجعيات الهندسة لاقتصاد القرن الحادي عشر

رابعاً :- مقيدات المسار المستقبلي للاقتصاد العربي

خامساً :- السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء خيار التحررية الاقتصادية الجديدة

سادساً :- خيار السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك والتنمية العربية المشتركة

سابعاً :- خيار إعادة هندسة دور الدولة الإنمائي

ثامناً :- الرأي والاستنتاجات

الفصل الرابع عشر

استشراف خيارات السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين

أولاً :- تحليلات شمولية واستدراكات :-

اخذ الاهتمام باستشراف المستقبل الاقتصادي العربي يستقطب اهتماماً عالمياً واسع النطاق نظراً لما تختزنه المنطقة من احتياطي نفطي ومن ثروات أخرى ولكون الأسواق العربية تعد أسواقاً مهمة لتصريف السلع والخدمات الأجنبية المنشأ. وكل ذلك يشكل مصب الحياة في اقتصاد القرن الحادي والعشرين والمحرك الرئيس للدواليب الاقتصادية لمراكز الرأسمالية العالمية .

وإذا كان الأمر كذلك فان الاقتصاديين العرب أولى من غيرهم في استشراف مستقبل اقتصادهم وتلمس خطاهم المستقبلية وهم يخطون خطوات متسارعة نحو القرن الحادي والعشرين. ولم تزل قضية النهوض الاقتصادي العربي قضية العرب الأولى وستبقى كذلك لفترة طويلة من الزمن، وهي قضية تتداخل فيها الرغبة في التقدم والتحديث من ناحية والحفاظ على الثوابت القومية من ناحية أخرى.

وتواجه قضية النهوض الاقتصادي العربي توجهات الهندسة المرتدة وتوجهات التحررية الاقتصادية الجديدة التي تروج تحت مسميات متعددة كمشاريع الكونية الاقتصادية، ومشاريع الإقليمية الجديدة، ومشاريع اللبرالة المعولمة، ومشاريع برامج الإصلاح الهيكلي .... الخ لذلك فان المرحلة التي تواجه مشروع النهضة الاقتصادية العربية هي مرحلة بالغة الخطورة والتعقيد لما تشكله من منعطف يتسم بهجوم خارجي عنيف وبتفكك اقتصادي داخلي واسع النطاق. ومما يزيد من خطورة هذا المنعطف التاريخي أن الاقتصادات العربية تتعرض لأخطر التحديات التي باتت تفقد تلك الاقتصادات سيطرتها على مستقبلها وإنهاء مصيرها الاقتصادي .

ومنذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تسارعت التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية آخذة شكل التغيرات الجذرية لتكون ملامح الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين .

وفي إطار هذه الهندسة يجري إعداد المسرح الاقتصادي العالمي ليتلاءم مع آليات ومؤسسات ومشاريع تلك الهندسة الجديدة، ويمكن أن نعرف هذه الهندسة (بالهندسة المرتدة)، حيث يوشك القرن العشرون أن ينتهي وقد انقلبت بداياته على نهاياته مما ينذر بكوارث اقتصادية كبيرة سيشهدها المسرح الاقتصادي العالمي. وإذا كان القرن العشرون قد بدا مع بداية تحرر شعوب الأرض ونيلها استقلالها السياسي والاقتصادي، وإذا كانت التضاريس الاقتصادية لذلك القرن والتي خلفها ذوبان الثلوج في القرن التاسع عشر قليلة الوعورة، فان القرن الحادي والعشرين يوشك أن يبدأ بتضاريس اقتصادية بالغة التعقيد، بعد أن بدأت ثلوج اقتصاد القرن العشرين بالذوبان. لذا فان تحليل تطورات الاقتصاد العالمي كما تبدو عشية هذا القرن وما ستفضي إليه تلك التطورات من تصورات للاقتصاد العالمي لمئة سنة قادمة ليست تنبؤات عرافين، وليست قراءة للفنجان، وإنما هي رصد علمي لمسارات المستقبلية التي ستتخذها تلك التطورات، وهي ثمرة من ثمار التحليلات العلمية لتحولات الاقتصاد العالمي .

وفي معرض دراستنا لمستقبل الاقتصاد العربي سننظر إلى هذا المستقبل كجزء من عملية إعادة هندسة واسعة النطاق لذلك الاقتصاد، لقواعد السلوك الاقتصادي التي ستحكمه.

واليوم تواجه الاقتصادات العربية وقد دخلت أزمنة العقد الثاني من القرن (21) مرجعيات الهندسة الجديدة لاقتصاد العولمة وبلا شك فان هذه المرجعيات لن تكون بأي شكل من الأشكال قريبة من مرجعيات الاقتصاد الذي حكم القرن العشرين لا من حيث الشكل ولا المحتوى. وطبقاً لمرجعيات الهندسة

الجديدة فان قواعد السلوك التي بدأت تحكم الاقتصاد العالمي الجديد تهدف إلى إدارة الاقتصادات الوطنية من الخارج إدارة مركزية، مما يعني تهميش الكثير من دول العالم وأبعادها عن المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية العالمية، وبدون أدنى شك ستكون اقتصادات الجنوب ومنها الاقتصادات العربية من بين تلك الأطراف التي ستهمش في ظل الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن (21)، وستدار كمناطق مهمشة من العالم مستبعدة من المشاركة في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي الكوني الذي يهم مستقبلها. أن مثل هذا الوضع سيؤدي إلى أبعاد الدول العربية عموماً عن المساهمة في رسم معالم اقتصادها وفي تصميم وعاء ومحتوى تنميتها ومؤسساتها.

والهندسة الجديدة هي هندسة مرتدة تهدف إلى إعادة نتاج نظام الهيمنة الاستعماري القديم. وسميت المرتدة لأنها تهدف إلى إعادة إنتاج النظام الاقتصادي الذي كان يحكم مرحلة المستعمرات المعروفة، لذا فان هذه الهندسة ومرجعياتها تهدف إلى إرجاع عجلة الزمن تحقيقاً لمصالح المنظومة الرأسمالية في اقتصاد القرن الواحد والعشرين بعد أن أصبحت مرجعيات اقتصاد القرن العشرين لا تلبي متطلبات توسع اقتصاداتها.

علينا أن ندرك أن القضية ليست هي أن نندمج بالكامل في النظام الاقتصادي العالمي. في الواقع أن كلا الأمرين غير عملي فقواعد الاقتصاد لا تقول أن تنغلق ولا أن تنفتح بلا قيود.

لكن القضية هي كيف نتعامل مع هذا الواقع بشكل ايجابي؟ وكيف نستفيد مما قد يتيحه من فرص، وبحيث نحد مما قد يعرضنا له من مخاطر؟ إذاً ليست القضية أن ننفتح أو لا ننفتح، وفي أي المجالات ننفتح أولاً.

أن معيار المصلحة الاقتصادية القطرية والقومية يحدد لنا مسار حركتنا الانفتاحية على صعيد المجالات التي نبدأ فيها انفتاحاً، وكيف نتدرج في عملية الانفتاح، وهذا

هو معيار التعاون الايجابي مع العولمة، أي الارتقاء بمستوى التنمية في بلادنا مع تأمين درجة معقولة من الاستقلالية للاقتصاد الوطني وللسياسة الوطنية ككل. وتأمين درجة معقولة من الوقاية ضد الصدمات الخارجية أو الانكشاف الخارجي، وكذلك تأمين درجة كبيرة من التماسك الاجتماعي في مجتمعاتنا حتى نمهد التربة لبناء التنمية، لكن ترى كيف نترجم هذه الأمور الثلاثة عملياً .

العزلة غير ممكنة، وأن قدراً ن الانفتاح على الخارج صار ضرورياً بالقياس إلى ما كنا نعرفه في الخمسينات أو الستينات ن فالعزلة لا توفر ظروفاً ملائمة للارتقاء في مستوى الكفاءة، أو الإنتاجية، أو في تحسين الأحوال المعيشية، لان قدراً من المنافسة ضروري لضبط الأمور. لكن هذا لا يعني التخلي تماماً عن إجراءات الحماية أو الوقاية من المنافسة الأجنبية لفترة، أو لحين إعادة الترتيب الداخلي لتقوية الصناعات الوطنية في وجه المنافسة الخارجية على أرضها أو في الأسواق الخارجية ذاتها .

أن المستقبل الاقتصادي لأي امة ليست قضية قابلة للمتاجرة والاستهلاك المحلي من خلال الخطب الإعلامية الواهية، إنها قضية النهوض الاقتصادي لمواجهة التحديات الموروثة التي لازالت قائمة والتحديات الجديدة التي فرضتها التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة ومرجعيات الهندسة الرأسمالية الجديدة .

أن بناء المستقبل الاقتصادي لأي امة وبناء نهضتها الاقتصادية لا يمكن أن يتم من خلال الاهتمام اللفظي بقضايا التنمية والتكامل، ومن خلال فتح أبواب الاقتصادات وتعرضها لشتى أنواع الانكشاف (الغذائي، والزراعي، والصناعي، والتكنولوجي والمالي والاستثماري .. الخ) ولا يمكن أن يتم عبر مشاريع تعميق الاختلالات القطاعية وتعمق التبعية وعبر مشاريع الاستثمارات الأجنبية التي تتحكم بها الشركات متعددة الجنسية واذرعها من الشركات الأجنبية المتنسبة. وعليه فان بناء نهضة الأمة يجب أن يتم طبقاً لمشروعها الحضاري وهذا ما

يستوجب صحوة اقتصادية وإدراكا متعمقاً لطبيعة التحديات الاقتصادية الكونية ومخاطر الهندسة الجديدة للرأسمالية ومحاولتها إدماج الاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي دمجاً تبعياً غير متكافئ .

أن مواجهة مثل هذه التحديات لم يعد مجرد مواقف لفظية خطابية جزئية ولم يعد استجابة ظرفية غير مدروسة، بل أن هذه المواجهة بحاجة إلى رؤية جديدة للتحديات التي تواجه المصير الاقتصادي لدول الجنوب عموماً .

ويواجه المحتوى الاقتصادي العربي (الأساس القومي للاقتصاد) وهو على أعتاب نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تحديات بالغة التعقيد تجعله مكبل بأثقال وضغوط المستقبل ومخاطره ومتاهاته .

فالاقتصاد العربي يواجه اليوم حاضراً تكتنفه الضغوط من كل الاتجاهات، والسحب الداكنة والرؤية الضبابية في كل الأوقات، فتحجب عنه رؤية المستقبل القريب ناهيك عن المستقبل البعيد.

وفي مرحلة الانتقال هذه تتسارع التطورات الاقتصادية المعاصرة وتأخذ شكل التغيرات الجذرية ومع تزايد هذه التطورات الاقتصادية المعاصرة تتعمق آثارها الاقتصادية – السياسية تاركة بصماتها على مختلف جوانب الاقتصاد العربي بحركته الشمولية والإقليمية.

ومع تعميق هذه التحديات واتساعها وشموليتها بدأت خارطة الاقتصاد العربي تتغير في إطار عملية إعادة هندسة هذا الاقتصاد .

وضمن عملية إعادة الهندسة هذه يعاد ترتيب المسرح الاقتصادي العربي بحيث يستوعب كل الأدوار الجديدة لاقتصاد القرن الجديد. حيث تجري اليوم عملية التركيب والتفكيك وإعادة التركيب بعد التفكيك، وتجري عملية الضم والفرز والضم بعد الفرز، كما تجري عملية إعادة هيكلة الاقتصادات العربية، في إطار

اللبرلة المعولمة المؤدلجة (ادلجة التحررية الاقتصادية) وكذلك عملية تعميق العولمة أي تكثيف اندماج المجتمعات الطرفية في السوق العالمية اندماجاً تبعياً من موقع متخلف، ويعد المسرح الاقتصادي العالمي للانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متنافسة ومتمحورة على الذات إلى الاقتصاد الذي أصبح عالمياً. وضمن هذا الإعداد تأخذ إدارة الاقتصاد العالمي شكل الإدارة الاقتصادية شديدة المركزية، القريبة الشبه بالحكومة الاقتصادية العالمية، حيث تستلب سلطة القرار الاقتصادي القومي لتحل محلها سلطة القرار الاقتصادي الإقليمي(الاقتصاد الإقليمي ضمن موجة الأقلمة)، وسلطة القرار الاقتصادي العالمي (اقتصاد العولمة) .

أن الهندسة الجديدة للاقتصاد العربي تتيح لدول الشمال أحكام سيطرتها على موارد الكوكب بصورة عامة وموارد العرب بصورة خاصة وإدارة هذه الموارد إدارة اقتصادية شديدة المركزية. وضمن عملية إعادة الهندسة هذه تعرقل الجهود العربية لتحقيق التنمية المستقلة ودفع الاقتصادات العربية للبحث عن بيئة خارجية لهذه التنمية "تغريب التنمية" لكي لا يحتل الاقتصاد العربي مكانة مرموقة في حركة العلم والتكنولوجيا والدخول في حضارة العصر فاعلاً فيها ومنتجاً لا مستهلكاً .

أن المنظومة الرأسمالية وهي تخطط لإعادة هندسة الاقتصاد العرب يتخفي ورآها أهدافاً تتمثل في الهيمنة على الاقتصادات العربية من خلال إعادة هيكلتها ومن خلال إلزامها بتحرير اقتصادتها طبقاً لتوجيهات ومرجعيات وآليات واقتصاديات السوق الدارومنية وذلك في محاولة لاستنزاف خيرات العرب والتحكم في مصيرهم ومستقبلهم الاقتصادي، والسيطرة على أنماط تنميتهم وتفكيرهم الاقتصادي وربطهم بالسوق العالمي ربطاً تبعياً من موقع متخلف .

وعليه فالمخاطر التي تحدق بمستقبل الاقتصاد العربي باتت تتزايد مع ضغوط اقتصاد العولمة. ولا شك أن مستقبل الاقتصاد العربي بات مستهدفاً من قبل مراكز

الرأسمالية العالمية في محاولة لتعطيل جهود العمل الاقتصادي العربي ككل والتكامل الاقتصادي العربي بصورة خاصة. وفي إطار توجه الغرب الرأسمالي هذا نجد قضية الدمج الاستراتيجي لإسرائيل بالمنطقة العربية، وقضية إلحاق المشرق العربي والمغرب العربي بالفضاءات الاقتصادية الإقليمية، وقضية عولمة الاقتصادات العربية ودمجها بالسوق العالمية دمجاً تبعياً، وقضية تكريس اقتصاد التنافر فيما بين الاقتصادات القطرية واقتصاد التكامل في الإطار العالمي، وقضية تصفية مؤسسات العمل الاقتصادي العربي وضرب مرتكزات التضامن العربي وقضية إدارة الاقتصاد العربي إدارة مركزية من الخارج بواسطة مؤسسات برتن وودز والمنظمة العالمية للتجارة والشركات متعددة الجنسية، وقضية الدعوة المحمومة لتصفية وتفكيك القطاع العام وقضية تصفية الفكر الاقتصادي للتنمية المستقلة وإخراج التبعية من اللغة الاقتصادية الدراجة. وقضايا لبرلة الاقتصادات العربية وادلجتها وفقاً لآلية السوق الرأسمالية. وقضايا عديدة أخرى يطول البحث في تعدادها. كلها تأتي ضمن توجهات إعادة هندسة الاقتصاد العالمي لاستقبال اقتصاد القرن المقبل بما تتطلبه إعادة الهندسة هذه من اقتصاد عالمي وإقليمي جديد في مؤسساته وآلياته ومفاهيمه، وكلها على النقيض من مؤسسات وآليات ومفاهيم الأساس القومي العربي أو المحتوى الاقتصادي العربي .

وفي ظل هذه القضية وتلك، ظهر تيار من أولئك المبشرين باللبرلة الاقتصادية يدعو إلى ما يسمى بالمرونة الواقعية وتحت هذا الشعار المزيف راح هؤلاء المبشرون يدعون إلى الاستسلام للواقع المزيف ويؤكدون على انه من العبث التصدي لعربة التطورات المعاصرة وجبروتها وقوتها، في محاولة منهم لغرض الواقع المزور على الأمر العربية وترويج مفاهيم اقتصاد القرن المقبل كما هندستها مراكز الرأسمالية المتقدمة، ولا شك أن مدرسة الوقوعية أو (الواقعية الجديدة) هي مدرسة تروج لأفكارها وتبثها من اجل الاستسلام لهذا الواقع والإعلان عن العز الكامل عن ممارسة تقرير المصير العربي بصورة عامة والمصير الاقتصادي بصورة خاصة .

ولا شك أن ما تدعو إليه مدرسة الوقوعية هو الانبطاح على الأرض لكي تدوسنا عربة التطورات المعاصرة.

ولقد فات من يدعو إلى أفكار هذه المدرسة أن تشكيل صورة المستقبل وقواه الفاعلة وتوازناته الجديدة هو عملية ديناميكية ومستمر وليس لها صورة نهائية وحاسمة يتم الارتكان لها لفهم تطورات المستقبل على الصعيدين العالمي والإقليمي، كما فاتهم التمييز بين الراهنية والطرفية من وجهة وبين ما هو آت وما هو مستقبلي من جهة أخرى.

ونحن نستشرف مستقبل الاقتصاد والخيارات المتاحة، لابد من التأكيد بان الأمة العربية قادرة على إعادة بناء اقتصادها منطلقة من الثوابت القومية التي لا يجوز التنازل عنها في كل الأحوال وفي كل الظروف، وخاصة التمسك بمتطلبات الحد الأدنى من الوجود والنهوض العربي المشترك، خاصة وأن مصير العالم لم يحسم بعد، وأن فكرة حسم مصير العالم على ضجيج اقتصاد العولمة يخفي وراءه الكثير من حقائق التاريخ الاقتصادي، وفي مقدمتها الحقيقة الكبرى المتمثلة بأزمة النظام الرأسمالي بصورة عامة وأزمة الاقتصاد الأمريكي بصورة خاصة.

فالغرب ومختبراته ودوائره منشغلون في إعادة هندسة الاقتصاد العالمي على أمل الخروج من أزمة النظام الرأسمالي ونقل أعباء هذه الأزمة إلى الأطراف الأضعف في العالم (مجتمعات الطرفية) .

ونحن نتحدث عن مستقبل الاقتصاد العربي لابد وأن نؤكد أن هناك عوامل حاكمة في التطور الاقتصادي في أزمنة القرن الماضي لا يمكن تكرارها في أزمنة الألفية الثالثة. ونقصد هنا أن ما يحكم مسار الأساس القومي للاقتصاد في أزمنة المستقبل سيخضع دون أدنى شك لتطورات ومتغيرات الاقتصاد العالمي ولموجة طوفان هذه التطورات. فما هي المعدات الاقتصادية التي أعدها العرب لصيانة الأساس القومي للاقتصاد من ذلك الطوفان ؟ خاصة وأن البعض يرى في

التطورات المعاصرة ظهور مقولات جديدة، مثل مقولة أن تطور التقنية قد اسقط الجغرافية، وأن العالمية قد أضعفت الدولة القومية. يا ترى هل ينسحب ذلك على سقوط الأساس القومي للاقتصاد؟ أي هل يسقط الأساس القومي للاقتصاد أمام الأساس الإقليمي والأساس العالمي؟ وهل تسقط المصالح الاقتصادي القومية أمام المصالح الاقتصادية القطرية؟

لا شك أن هذه الأطروحات تكشف عن الكثير من التسطيح لقضية استشراف مستقبل الاقتصاد العربي وتجني على الأمم التي تريد صياغة رؤاها ومواقفها ضمن صياغات ووسائل ملائمة لطموحاتها. والأمة العربية كواحدة من هذه الأمم مطالبة بالحفاظ على الأساس القومي للاقتصاد وصياغة رؤاها ووسائل تحقيق تلك الرؤى بما يحقق طموحاتها أن استشراف مستقبل الاقتصاد العربي يحتاج إلى الإجابة على الأسئلة التالية :-

1- كيف النجاة من طوفان هذه التطورات وهل أن هذا الطوفان قد أغرق كل شيء ؟

2- ما هو شكل الإشكاليات الاقتصادية التي سيتركها ذلك الطوفان بعد انحساره ؟

3- كيف ستتعامل الاقتصادات العربية مع هذه الإشكاليات ؟

أن العقل الاقتصادي العربي مطالب اليوم بعدم الانسياق وراء ضغوط العقل السياسي العربي المنفذ لما يجري في مختبرات الشمال من مشاريع وترتيبات اقتصادية. ولعل اخطر ما يهدد مستقبل الاقتصاد العربي النهاية المحزنة لمؤسسات الأساس القومي للاقتصاد بتحويلها إلى منتديات ثقافية ودبلوماسية مسلوبة أو فاقدة الإرادة السياسية. وأن الترتيبات والمؤسسات الإقليمية الجديدة التي تقوم على انقاض مؤسسات النظام الاقتصادي العربي إنما تأتي ضمن التوجهات الرامية لإعادة هندسة الخارطة الاقتصادية للمنطقة في إطار منظومة جديدة من المشاريع والمؤسسات والترتيبات والمفاهيم.

ولكن علينا أن ندرك أن طوفان التطورات المعاصرة لم ولن يغرق كل شيء وأن مقومات البقاء في الأمة العربية قادرة على صد هذا الطوفان.

وأن المخاطر التي تحدق بالأساس القومي للاقتصاد لا يمكن التصدي لها من خلال ردود الفعل الآنية والإجراءات العشوائية وتحقيق المصالح الضيقة أو من خلال البحث عن حلول خارجية والتوجه نحو البيئة الإقليمية. ولابد من معالجة هذه المخاطر في إطار قدرة الاقتصاد العربي على استئناف حيويته وقدرته على النمو التكيف الايجابي مع الصدمات الخارجية.

وأن عدم التصدي للمخاطر التي تحدق بالأساس القومي للاقتصاد العربي من خلال عمل اقتصادي عربي جماعي سيدفع به كاملاً إلى حافة الانهيار والاضمحلال والتلاشي وتوقف وظيفته وتعطيل آلياته ومؤسساته في مقابل تشكيل إطار إقليمي مؤسس جديد بديلاً للإطار الذي يرتكز عليه النظام العربي.

ونحن نتحدث عن إعادة هندسة المشهد الاقتصادي العرب ي، علينا أن نتوقف عند مجموعة من الاستدراكات منها :-

1- أن للأمة العربية من المقومات والإمكانيات ما يجعلها قادرة لو توفرت لديها الإرادة السياسية على بناء قوة اقتصادية تفرض نفسها في المحيط الاقتصادي العالمي.

فسكان الوطن العربي 300 مليون نسمة يشكلون 4.5٪ من سكان العالم، ولها من الاحتياطي المؤكد من النفط الخام ما يزيد عن 606 مليار برميل من النفط وهو فعلاً ما يعادل 62٪ من الاحتياطات العالمية من النفط.

ويوجد في الوطن العربي 30 تريليون م3 من الغاز الطبيعي وهو ما يعادل 23.7٪ من الاحتياطات العالمية من الغاز .

وينتج الوطن العربي 30 م. ب. ي أو ما يعادل 41.6٪ من الإنتاج العالمي من النفط، كما تبلغ نسبة إنتاج الغاز الطبيعي إلى الإنتاج العالمي من الغاز 21.8٪.

وعليه فان للأمة العربية من المقومات والإمكانات ما يجعلها قادرة لو توفرت لأقطارها الإرادة السياسية الجماعية على تشكيل فضاءها ووحدتها الاقتصادية، وأن يكون لها موقع مؤثر في الاقتصاد العالمي وفي علاقات الاقتصاد العالمي وفي العلاقات الاقتصادية الدولية.

2- أن تجليات المستقبل لا تزال قيد الصيرورة وأن من مزالق التعميم القبول بالضيعة الحالية لهيمنة القطب الواحد كنهاية للتاريخ، أو قبول الوضع المتردي لمسيرة العمل الاقتصادي.

3- أن بناء الأمن الاقتصادي العربي مهمة اقتصادية قومية جديرة بكل التضحيات، وأن على العرب تجاوز كل الإخفاقات التي تحول بناء الأمن الاقتصادي العربي .

4- من مزالق التعميم قبول أطروحة فوكاياما حول نهاية مسار التاريخ وأن العولمة ستبقى تحمل طابع الأمركة لان الأزمة القادمة ستشهد أنواع من الرأسماليات وأشكال آسيوية وأوروبية من العولمة تختلف عن صيغة العولمة الأمريكية، وعليه فان مصير العالم لم يحسم بعد، ومن الخطأ الجسيم الوقوع في المأزق الراهن الذي لا يميز بين هو ما آت ومستقبلي وبين ما هو ظرفي وآني، كما انه من الخطأ التاريخي الوقوع في فخ مدرسة الوقوعية العربية الجيدة التي تدعو إلى الانبطاح لكي تدوسنا عربة التطورات ولكي نتفرج على الغير وهم يرسمون لنا مستقبلنا. والقبول بصيغة عدم القدرة على مواجهة التطورات.

5- حيث أن تشكيل صور مستقبل الاقتصاد العربي وقواه الفاعلة وتوازناته الجيدة عملية ديناميكية مستمرة وليس لها صور نهائية وحاسمة يتم الركون إليها، فمن مزالق الخطأ التاريخي القبول بالصيغة الحالية للمشهد الاقتصادي العربي. كما

انه من مزالق الخطأ الركون إلى مشاريع العولمة والانفتاح الانكشافي كطريق للتنمية ولبناء المشهد الجيد للاقتصاد العربي لان هذا الطريق لا يمثل سوى سراب التنمية.

وحيث أن تشكيل صورة المستقبل العربي وقواه الفاعلة وتوازناته الجديدة هي عملية ديناميكية مستمرة، لذلك فان تجليات المستقبل العربي سوف تتجاوز الترتيبات الكونية والإقليمية وأن التاريخ مازال يجري وأن نهاياته أبعد من المشاريع الكونية والإقليمية.

6- أن اللحاق بركب التنمية الرأسمالية عبر تغريب التنمية وعبر لتخصصية بلا رأسماليين وبلا قيود، وعبر اللبرالة الاقتصادية المؤدلجة، وعبر عولمة الاقتصاد العربي وتعميق اندماجه بالسوق العالمية، وعبر إدارته إدارة اقتصادية مركزية من الخارج، وعبر نقل مقومات سيادته لصالح القرار الاقتصادي الإقليمي أو الدولي. هو مشروع طوبائي في نهاية المطاف، وعليه فان طوفان التطورات المعاصرة لن ولم يغرق كل شيء وأن مقومات البقاء في الأمة العربية قادرة على صد هذا الطوفان.

7- أن المخاطر التي تحدق بالأساس القومي للاقتصاد لا يمكن التصدي لها من خلال ردود الفعل الآنية والإجراءات العشوائية ومن خلال تحقيق المصالح الضيقة أو من خلال البحث عن حلول خارجية والتوجه نحو البيئة الإقليمية ولابد من معالجة هذه المخاطر في إطار البيت العربي بعد إزالة ما يمكن إزالته من العوامل التي أضعفت قدرة الاقتصاد العربي على استئناف حيويته وقدرته على النمو والتكيف الايجابي مع الصدمات الخارجية وأن المشروع الاندماجي الاقتصادي العربي الجديد لا يمكن أن يتحقق إلا بجهود عربية مشتركة وضمن إطار رؤية إستراتيجية بعيدة عن الحسابات الاقتصادية مقيدة الأجل ضيقة الأفق .

ثانياً معالم الهندسة الجيو اقتصادية الجديدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين :-

في معرض تحليلنا للتطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية التي أخذت شكل التغيرات الجذرية لتشكل المعالم الأساسية لخارطة العالم الاقتصادية الجديدة ولاقتصاد القرن الواحد والعشرين ولشكل المسرح الاقتصادي العالمي الجديد، نرصد مجموعة من الركائز للهندسة بعيدة المدى لاقتصاد القرن الواحد والعشرين. وطبقاً لعملية الرصد ومتابعة التطورات العالمية الراهنة يلاحظ أن الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين، تتميز بالمعالم التالية :-

1- مأسسة الاقتصاد العالمي :-

أي تشكيل إطار مؤسسي جديد للاقتصاد العالمي، قوامه منظمة اقتصادية عالمية تستوعب كل المنظمات الاقتصادية الدولية القائمة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والوكالات الاقتصادية الدولية المتخصصة كالفاو واليونيدو والاونكتاد وغيرها. ويتم استيعاب هذه المؤسسات في منظمة اقتصادية عالمية على غرار ما حصل عندما استوعبت الأمم المتحدة المنظمات التي كانت تابعة لعصبة الأمم .

2- تشكيل الحكومة الاقتصادية العالمية ومجلس الأمن الاقتصادي العالمي :-

بعد مرحلة مأسسة الاقتصاد العالمي وتشكيل المنظمة الاقتصادية العالمية يتم تشكيل مجلس أمن اقتصادي عالمي يكون السلطة الاقتصادية العليا في العالم. ويتولى هذا المجلس مهام عديدة من أبرزها :

أ- إصدار القرارات الاقتصادية العالمية .

ب- التحكم بإدارة وتسيير الاقتصاد العالمي بشكل مركزي.

ج- التحكم بإدارة العلاقات الاقتصادية العالمية بشكل مركزي.

د- السيطرة المؤسسية على موارد الكوكب والتحكم بإدارة هذه الموارد

3- ظهور المجال (الفضاء) الاقتصادي العالمي الموحد :-

في هذه المرحلة سيتم انفتاح الفضاءات الاقتصادية القارية الثلاث على بعضها بعضاً (الفضاء الاقتصادي للأمريكتين (الناسافتا)، الفضاء الاقتصادي الأوروبي، والفضاء الاقتصادي لآسيا الشرقية (البعد القاري لليابان)، وانفتاح الفضاءات الاقتصادية الإقليمية على الفضاءات الاقتصادية القارية. وضمن هذا التصور تصبح هذه الفضاءات الاقتصادية أو المعاقل التجارية بمثابة فضاء اقتصادي عالمي موحد (منطقة اقتصادية عالمية). وعند ذلك يسقط منطق الحدود الاقتصادي والحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتزال الأسوار التي تحمي المعاقل التجارية. وسيصبح الاقتصاد العالمي أشبه "باقتصاد القرية".

4- ظهور ما يسمى بالمصنع العالمي (ظاهرة التصنيع العالمي) :-

سيتم اقتصاد النصف الثاني من القرن الواحد والعشرين بشيوع ظاهرة المصنع العالمي، حيث تصنع مكونات المنتج الصناعي في دول عديدة، وحتى التجميع النهائي لمكونات المنتج سيتم وفقاً لمراحل هندسية في دول متعددة. وهكذا يظهر المنتج الصناعي وعليه علامة "صنع عالمياً" أو صنع في المصنع العالمي.

ولا شك أن مثل هذا التطور الصناعي سيؤدي إلى تكامل حلقات التصنيع عالمياً. وسيؤدي مثل هذا النمط التصنيعي إلى ثورة صناعية جديدة. وسيظهر إلى الوجود أنماط من التخصصات الصناعية تتجاوز النمط التصنيعي القديم، كما سيؤدي هذا النمط التصنيعي الجديد إلى فتوحات تكنولوجية وإلى حركة واسعة النطاق في تكامل الأسواق، وفي توحيد قوانين المواصفات والمقاييس .. الخ.

5- دمج الدائرة السياسية بالدائرة الاقتصادية لتصبح دائرة واحدة :-

أن استمرار الفصل بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي سيؤدي إلى أن تكون القرارات الخاصة بالموارد بعيدة عن المركزية. لذلك تجد رأسمالية القرن الواحد والعشرين ضرورة دمج هاتين الدائرتين ف دائرة واحدة، فإذا كانت رأسمالية القرن العشرين قد فصلت بين الدائرتين لأسباب وعوامل إستراتيجية تتعلق بازدهار اقتصادها، فان المنظومة الرأسمالية التي ستحكم القرن الواحد والعشرين ستقوم بالدمج بين الدائرتين لضرورات الإدارة الاقتصادية المركزية.

6- الشركات عابرة القومية :-

أن اقتصاد العولمة سوف يحتوي على عدى شركات كبيرة تعمل كلها على مستوى عالمي، وفيها من التشابه أكثر مما فيها من الاختلاف بصرف النظر عن تركيبة أسهمها. وهذا يعني الانتقال من الشركات متعددة الجنسية إلى الشركات متعدية الجنسية.

7- 7-انحسار خصوصية القوانين وظهور القوانين المعولمة أو القوانين الاقتصادية العالمية :-

في اقتصاد ما بعد عام 2050 ستظهر هناك حاجة ماسة إلى التشريع أو القانون الاقتصادي العالمي، وسوف تتجه القوانين المحلية إلى التقارب والتوحيد مما يقلل تدريجياً من الاختلافات بين هذه القوانين.

ولا شك أن ظهور مثل هذه القوانين ستفسر لنا طبيعة الاقتصاد العالمي وحركة متغيراته العالمية، وطبيعة الترابط في الاقتصاد العالمي مفاهيمياً ومؤسسياً ووظيفياً.

8- التعاون الاقتصادي والتعاون السياسي (تحييد العمل السياسي) :-

إذا كان التعاون الاقتصادي ثمرة للتعاون السياسي طوال القرن العشرين ن فان القرن الواحد والعشرين سيقلب هذه المعادلة وسيجعل التعاون السياسي ثمرة

للتعاون الاقتصادي. أي أن التعاون الاقتصادي سيحول دون استفحال الخلافات السياسية بين الدول(تحييد العمل السياسي) .

9- التخلي الطوعي عن مقومات السيادة الوطنية لصالح التنظيم العالمي الاقتصادي :-

في اقتصاد ما بعد العولمة ستتخلى الدول طوعاً عن جزء من مقومات سيادتها الاقتصادية الوطنية لصالح السيادة الاقتصادية العالمية أو التنظيم الاقتصادي العالمي، أي لمصلحة الترابط الاقتصادي العالمي. لذا سوف تضيق مساحة سلطة الدولة الاقتصادية داخل حدودها الجغرافية. وهذا يعني أن القرارات الاقتصادية التي تتخذها الدول سوف تتقلص لصالح زيادة مساحة القرار الاقتصادي الخاضع لسلطة التنظيم الاقتصادي العالمي.

10- الانسجامية المكثفة في الاقتصادي العالمي :-

إذا كان الاقتصاد المعولم يعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة على الذات ومتنافسة إلى اقتصاد مندمج في السوق العالمية (تكثيف العولمة) فان اقتصاد ما بعد العولمة يعني الانتقال من الاقتصاد المعولم إلى اقتصاد موحد في غاية الانسجام (الانسجام المكثف) بما يتطلبه ذلك الانسجام من تأدية الوظائف الاقتصادية وفق النسق العالمي ووفق الوظائف المحدودة لكل اقتصاد.

11- الاختراق الاقتصادي العالمي المتبادل :-

سيتميز اقتصاد ما بعد عام 2020 بالاختراق الاقتصادي العالمي المتبادل بحيث لا يكون هناك اختراق اقتصادي من جانب واحد وإنما اختراق اقتصادي عالمي متبادل وفي مثل هذا الاختراق يكون من مصلحة أي اقتصاد أن يكون من القوة بحيث يوظف الاختراق لصالحه وهذا ما يسمى بالاختراق الاقتصادي العالمي والايجابي

وينطبق ذات التحليل على انفتاح الفضاءات الاقتصادية على بعضها، إذ سوف يؤدي هذا الانفتاح إلى اختراق اقتصادي ما بين الفضاءات.

12- القانون الدولي العمودي :-

في إطار الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين يكون القانون الدولي عمودياً وليس أفقياً، عندما يعتمد على موافقة الدول المعنية، فإذا لم يوافق بلد ما – أو أنه يسحب موافقته فيما بعد – فانه لا يصبح خاضعاً للقانون مدار البحث. أما في عالم القرن الواحد والعشرين فسيكون القانون الدولي عمودياً، بمعنى أن ينساب من القمة إلى القاعدة سواء وافقت عليه الدول أم لم توافق، والسلطة التي ستفرض تطبيق هذا القانون في مجال السياسة الاقتصادية الدولية هي مجلس الأمن الاقتصادي. وسوف يظهر ميثاق اقتصادي دولي جديد بدلاً من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية. والميثاق الجديد هم ميثاق واجبات الدول الاقتصادية. وستشرع مبادئ وأسس لعمل الشركات عبر الوطنية باتجاه تعزيز القانون الدولي العمودي.

13- الإيديولوجية الاقتصادية العالمية :-

ستشهد أزمنة القرن الواحد والعشرين إيديولوجية اقتصادية عالمية، وستظهر إلى الوجود بعد انصهار الإيديولوجيات الاقتصادية التي تحكم مسار الاقتصادات الوطنية والإقليمية على أن هذا الانصهار سيؤدي إلى ولادة إيديولوجية اقتصادية عالمية تحمل جينات كل الإيديولوجيات. وسوف لا تكون هذه الإيديولوجية المنظومة الرأسمالية الأمريكية تحديداً .

ثالثاً:ـ مرجعيات الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين :ـ

في معرض تحليلنا لاقتصاد القرن الواحد والعشرين سنتوقف عند ابرز مرجعيات الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين، وكما يلي :-

أ- مرجعية العولمة الاقتصادية :-

تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية واحدة من ابرز معالم الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين. وتشهد أزمنة نهاية القرن تزايد وانتشار نبرة العالمية. وهناك شواهد ومؤشرات عديدة على بروز هذه الظاهرة كواقع. ونعني بالعولمة الاقتصادية الانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي إلى الاقتصاد العالمي، أي الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة على الذات ومتنافسة إلى الاقتصاد العالمي المتميز ببروز نظام اقتصادي معولم إنتاجياً وخدمياً وتكنولوجياً ومالياً ونقدياً وتجارياً وصناعياً واستثمارياً، ويحاول الخطاب السياسي للعولمة جعل العولمة الاقتصادية عملية لا مفر منها، ويجب قولها والتكيف الايجابي معها، إذا أريد اللحاق بركب التقدم والتنمية. وسيؤدي تكثيف العولمة إلى نتائج غاية في الخطورة، من أبرزها:-

- التحول من منطق الأراضي (منطق الدولة) إلى منطق الشبكات عبر القومية والمؤسسات العالمية في إدارة شئون الاقتصاد الداخلية والخارجية.
- الانتقال من منطق القرار الاقتصادي لسلطة الدولة إلى منطق القرار الاقتصادي المعولم، أي انتقال مقومات السيادة الاقتصادية جزءاً أو كلاً من سلطة الدولة إلى سلطة القرار المعولم.
- إعطاء دور مركزي متزايد لمؤسسات "برتن وودز" ومنظمة التجارة العالمية في إدارة شئون العولمة، فضلاً عن تزايد دور الشركات عابرة الجنسية في هذا الدور، أي أن قيادة عملية العولمة ستكون رباعية الشكل من قبل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، الشركات عابرة القومية .

- من اجل دفع عملية العولمة الاقتصادية إلى أقصى مدى ممكن خلال القرن الحادي والعشرين تزايدت الدعوات المحمومة لدفع عملية اللبرلة الاقتصادية المؤدلجة (الخصخصة المؤدلجة) إلى أبعد ما يمكن كخطوة هامة وضرورية وكإطار تمهيدي للعولمة. فلا عولمة اقتصادية بدون لبرلة اقتصادية مؤدلجة.
- ستؤدي العولمة الاقتصادية إلى بلورة فكر اقتصادي جديد يقوم على المقومات التالية :-

1) إحلال الفكر التنموي القائم على خصوصيات الشعوب وخصوصيات مناهج التنمية بفكر تنموي معولم قائم على نظم إنتاجية معولمة أي (سقوط الخصوصية الوطنية).
2) إحلال نماذج التنمية الكونية والوصفات التنموية الجاهزة محل مفاهيم ونظريات التنمية المستقلة والاعتماد على الذات (سقوط نظريات التنمية المستقلة ونظريات الاعتماد على النفس) .
3) انحسار مفهوم السيادة الاقتصادية واستبدالها بالسيادة الاقتصادية العالمية.
4) انحسار مفهوم الحواجز والحدود الاقتصادية مقابل الانفتاح الاقتصادي .
5) السيطرة المعولمة على موارد الكوكب وأنماط التصنيع والسماء المعلوماتية ونظم الإنتاج الكونية.

ب-عولمة مجتمعات الأطراف (التخوم الاقتصادية) سواء كانت أطرافاً مصنعة (عالم ثالث مصنع) أو أطرافاً غير مصنعة (عالم رابع مصنع) :-

وبعولمة هذه الأطراف يتم تهميش اقتصاد الجنوب بعد أن يتم دمجه دمجاً تبعياً في السوق العالمية من موقع متخلف بحيث تؤدي تلك الأطراف وظائف محددة طبقاً لتوجهات العولمة الاقتصادية.

ج- رؤية مستقبلية في الآثار البعيدة للعولمة الاقتصادية على عملية بناء الأمن الاقتصادي العربي:-

يحاول الخطاب المعاصر للعولمة الترويج لها على أساس موجبات ومزايا الاندماج بالسوق العالمية لما يتيحه هذا الاندماج من فرصة للاقتصادات الوطنية للوصول إلى الثقافة المتقدمة والتمويل والاستثمارات الخارجية، والوصول إلى الصيغ المتقدمة في مجال التنظيم والإدارة. ويحاول هذا الخطاب جعل العولمة طريقاً لابد من المرور من خلاله وتطبيق قواعده، ولا مفر منه إذا أريد تحقيق التنمية والتقدم والتخلص من المستويات المتدنية للتنمية. ولذلك فان الاندماج بالسوق العالمية عبر العولمة يتيح الفرصة للاقتصاد النامي لتسريع عملية التنمية وتوسيع نطاقها ودوائرها. ولا شك أن هذا الخطاب في الوقت الذي يتكلم فيه عن موجبات الاندماج بالسوق العالمية نجده صامتاً إزاء الاندماج بالسوق العربية. وإذا كانت الدول العربية مقتنعة بموجبات هذا الاندماج في السوق العالمية طبقاً لرؤية الخطاب الاقتصادي للعولمة، إلا يكون من الأجدر الاندماج بالسوق العربية أولاً وتشجيع هذا الاندماج كأمر ضروري وحيوي لجعل اندماج الاقتصادي العربي بالسوق العالمية أكثر جدوى؟

أن التخلص من المستويات المتدنية للتنمية عبر العولمة والاندماج بالسوق العالمية ما هو إلا أكذوبة كبرى لان العولمة ستؤدي إلى جملة نتائج من أبرزها :-

1- أن العولمة الاقتصادية لا تعالج الاختلالات الهيكلية المتأصلة في هياكل الإنتاج، ولا تعالج مشاكل التنمية بعيدة الأمد، بقدر ما تفرض إصلاحات هيكلية ذات طبيعة مالية وتجارية ونقدية طبقاً لوصفات وأيديولوجيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وطبقاً لهذه الإصلاحات التي تستلزمها موجبات العولمة الاقتصادية، وليس بالضرورة وفقاً لشروط التنمية الوطنية، فان الدولة المعنية ستكون ملزمة بتعديل أولوياتها وأولويات اقتصادها

صوب أغراض وأهداف ومصالح مراكز الرأسمالية ومؤسساتها وشركاتها عابرة الجنسية، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه نمط التنمية وأولياتها في الدولة الوطنية ذات الاقتصاد النامي. ولا شك أن العولمة الاقتصادية ستؤدي إلى تهميش اقتصادات البلدان النامية ومنها العربية في مقابل تحقيق المصالح الاقتصادية بمراكز الرأسمالية المتقدمة ولمصالح الشركات العملاقة متعددة الجنسية.

2- إذ كان بعضهم يرى بان العولمة تستند إلى مرجعية آلية السوق ويدها الخفية في تصحيح الاختلالات، فان العولمة ستؤدي إلى الرأسمالية المتوحشة أو الرأسمالية الطليقة (بلا حدود وقيود). وفي إطار هذه الرأسمالية ليس لليد الخفية اثر يذكر وإنما سيكون للجماعات التي تمارس الاحتكارات (احتكار القلة) الدور الأساسي في تسيير دواليب هذه الرأسمالية. وهذه الجماعات هي التي تتخذ القرارات الاقتصادية الإستراتيجية بشأن الاقتصاد العالمي، بالتواطؤ مع المؤسسات الاقتصادية العالمية. ولا توجد نظرية الخفية إلا في النظريات الاقتصادية. ولذلك فان اقتصاد العولمة هو اقتصاد بلا معنى، فآلية السوق عبر هذه الجماعات هي التي تقرر من يصبح غنياً ومن يصبح فقيراً بغض النظر عن العوامل الاجتماعية وقضية العدالة وتوزيع الدخول.

3- أما في الجانب الخاص بالشركات متعددة الجنسية، فسوف تتيح العولمة الاقتصادية لهذه الشركات واستثماراتها انتهاك مصالح البلدان النامية وظلمها، وتهميش مصالح الجماهير الواسعة لمصلحة فئة ترتبط مصالحها الاقتصادية بهذه الشركات. وبزيادة استثمارات ونفوذ هذه الشركات ستكون هناك سيطرة واضحة على الآلة الإنتاجية في البلد النامي، أو تحكم بقدر كبير بهذه الآلة.

ومثل هذا التحكم سوف يؤدي في نهاية الأمر إلى تبعية مؤلمة من نوع جديد، وينتهي الأمر بهذه الشركات على مصادرة فائض القيمة الناجم عن أنشطتها في

البلد النامي فضلاً عن تشويه نمط التنمية وأولوياتها في الاقتصاد النامي وذلك لخدمة مصالحها. وهنا ينبغي التحذير بان البلدان النامية بمساحاتها ستتعرض لاستثمارات الشركات متعددة الجنسية ويرتهن مستقبلها ومستقبل اقتصادها بها، لأن هناك خشية من بلوغ حجم هذه الاستثمارات ونفوذه حدوداً كبيرة تهيمن على مجريات الأمور الاقتصادية في البلد النامي، وبالتالي تعميق تبعية الاقتصاد إلى تلك الشركات بحيث تصبح تبعية اقتصادية.

4- ستؤدي العولمة إلى انتقال من اقتصاد قائم على الهوية الاقتصادية الوطنية إلى اقتصاد قائم على اللاهوية. أي أن العولمة ستؤدي إلى ذوبان الخصائص الوطنية في المحيط الاقتصادي الكوني من خلال محاصرة مشروع التنمية المستقلة (المتمركزة على الذات)، وإيقاف مشروع فك الارتباط، وإخراج التبعية من اللغة الاقتصادية الدراجة، وتحجيم دور المؤسسات الاقتصادية الوطنية في ممارسة وظائفها الاقتصادية، وإنهاء أيديولوجية التنمية المستقبلة.

5- خضوع الاقتصاد العربي لتقسيم عمل دولي جديد طبقاً لشروط نمو الاقتصاد العالمي في ظل مرجعيات العولمة، بحيث يؤدي الاقتصاد وظائف اقتصادية وصناعية وتكنولوجية محددة ووفقاً لخياراته التنموية بل وفق شروط العولمة.

6- ستؤدي العولمة الاقتصادية إلى جملة أمور تتعلق بالاقتصاد العربي من أبرزها:-

- السيطرة على السماء المعلوماتية .
- عولمة الثقافة.
- تعميق السيطرة على شبكات الاتصالات والمواصلات.
- حماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات .
- السيطرة الكونية على نظم الإنتاج، نظم التصنيع ونظم التكنولوجيا .
- خضوع الصناعة لرأس المال الصناعي المعولم .

- السيطرة على شبكات الإنتاج والتسويق والتوزيع العالمية.

- إعطاء دور متزايد لمؤسسات برثن وودز ومنظمة التجارة العالمية والشركات عابرة الجنسية في الإدارة والاقتصاد العالمي.

7- ستؤدي العولمة إلى إعادة نتاج نظام الهيمنة القديم وتكريس نظام السلطوية الاقتصادية والعبودية الاقتصادية، من خلال الإدارة الاقتصادية الشديدة المركزية للاقتصاد العالمي وللدواليب الاقتصادية للعالم النامي بصورة خاصة.

8- ستؤدي العولمة الاقتصادية إلى فرض شروط اقتصادية قاسية على البلدان النامية ومنها العربية. وابرز تلك الشروط :-

- فرض آلية السوق بلا مؤسسة سوق.

- فرض الرأسمالية بلا رأسماليين .

- فرض نماذج التنمية الكونية بدلاً من نماذج التنمية الوطنية .

- فرض اللاهوية (الاقتصاد بدلاً من اقتصاد الهوية) .

9- ستؤدي العولمة الاقتصادية إلى انتقال مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة الوطنية إلى سلطة القرار الاقتصادي المعولم، والصادر عن الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات العالمية ومراكز الرأسمالية المتقدمة. وسيؤدي انتقال هذه المقومات إلى جملة نتائج من أبرزها :-

- تفكيك قاعدة الدولة الوطنية .

- سقوط منطق الأراضي، وسقوط منطق الحواجز الاقتصادية .

- سقوط الأمن الاقتصادي الوطني أمام الأمن الاقتصادي العالمي، والمصلحة الاقتصادية الوطنية أمام الاقتصادية العالمية .

10- ستؤدي العولمة الاقتصادية إلى ظهور إشكالية الرفاهية (الحد الأدنى من الرفاهية الأزمة للوجود الإنساني بدلاً من إشكالية لحاق دول الجنوب بأهل الشمال عبر ردم الفجوة التنموية والتكنولوجية، فمثل هذه الأحلام لا وجود لها في عوالم العولمة الاقتصادية). ففي إطار العولمة الاقتصادية تطالب دول الشمال بمعدلات عالية للتنمية والرفاهية الاقتصادية، بينما تطالب دول الجنوب بالحد الأدنى من الوجود الإنساني، وبذلك فان الإشكالية الجديدة في عالم العولمة الاقتصادية هي ترويج الحد الأعلى لمجتمع الاستهلاك في مقابل الحد الأدنى من الضرورات الاستهلاكية .

11- ستؤدي العولمة إلى وضع جملة من علامات الاستفهام والتساؤلات على النظريات ومرجعيات اقتصاد القرن العشرين ومنها مرجعية التخطيط المركزي، مرجعية التنمية المستقلة، مرجعية نظريات التبعية، مرجعية التأميم، مرجعيات خصوصيات التنمية، مرجعية القطاع العام، مرجعية الحياد الايجابي، مرجعية فك الارتباط .

فهذه النظريات والمفاهيم تعيش الآن في حالة اغتراب، وهي في طريقها إلى الاندثار حيث لم يعد لها مكان في مرجعيات اقتصاد القرن الحادي والعشرين، وأخذت تحل محلها مفاهيم جديدة وأطروحات جديدة.

12- ستؤدي العولمة إلى ارتهان مستقبل اقتصادات دول الجنوب عموماً لعقود طويلة من خلال تكبيلها بأكبر حشد من المقيدات سوف لا تدري كيف تتخطاها لتنمية مستقبلها الاقتصادي .

13- الربط المتزايد بين قواعد السلوك الاقتصادي العالمي وأساليب الإدارة الاقتصادية على مستوى الاقتصادات الوطني وهذا يعني جعل صلاحيات الاقتصادات الوطنية في تبني سياسة اقتصادية معينة عرضة للتدخل إذا لم تنسجم تلك السياسات مع أهداف العولمة الاقتصادية، بل حتى إلزام

الاقتصادات بإجراء تغييرات في سياستها الاقتصادية كلما استوجبت ذلك شروط العولمة وكذلك إلزام الاقتصادات النامية بإتباع الوصفات والنماذج الكونية دون أدنى مرونة أو تحريف.

14- إعادة تعريف الأمن الاقتصادي القومي بحيث لا يتعارض والأمن الاقتصادي العالمي. أي لابد من تحقيق الانسجام الأمن بين الدول (الأمن العمودي) والأمن داخل الدول (الأمن الأفقي)، وجعل الأمن داخل الدول خاضعاً لشروط الأمن بين الدول. وهنا يتم تقييد السياسات الاقتصادية التي تنتهجها دولة نامية بحيث لا تتعارض والسياسات الاقتصادية بين الدول .

15- حيث أن العولمة الاقتصادية تقوم على تدفق السلع والخدمات والاستثمارات والتكنولوجية (باستثناء التدفق البشري) عبر الحدود، حيث أن الدول المتقدمة النمو والشركات متعددة الجنسية تمسك وتتحكم بهذه التدفقات، فان الحدود الوطنية ومنطق الأراضي سوف تهمش ويتم تجاهلها في ظل العولمة الاقتصادية. ولكن هذا التجاهل والتهميش والاختراق سيكون من جانب واحد، فالعولمة ستعني اختراق الشمل للجنوب. أي أن العولمة ستفضي إلى ممارسة الدول المتقدمة النمو والشركات عابرة الجنسية لنفوذ واسع النطاق أي اختراق الضعفاء. فالعولمة بهذه المعنى هي تحرك باتجاه واحد، أي تأكيد الدول والشركات القوية على قدرتها في مختلف المجالات مع قدر محسوب ومحدد للدول النامية لممارسة وظائف محددة في العولمة، أي السماح لبعض البلدان النامية بتوسيع قدراتها في إطار شبكة علاقاتها بالدول الصناعية .

16- تعمل العولمة الاقتصادية على تجاهل تراث ومصالح الدول النامية، بل حتى تجاهل بنيتها الاقتصادية المتجهة لإشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها. فهي تعمل على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك سوية بما يتلاءم وشروط نمو الاقتصادات المتقدمة.

17- في إطار العولمة الاقتصادية تعمل الشركات المتعددة الجنسية والعابرة على تشويه نمط التنمية وأولوياتها في الدول الوطنية ذات الاقتصاد النامي وذلك لخدمة أغراضها ومصالحها.

18- في إطار العولمة الاقتصادية تعمل الشركات العملاقة المتعددة الجنسية على خلق تحالفات ومصالح مع أصحاب النفوذ في البلد النامي لا علاقة لها بمصلحة الجماهير بقدر ما لها علاقة بمصالح فئات صغيرة. أي أن تعمل على تهميش مصلحة الجماهير الواسعة، وخاصة عندما يسنح للشركات العملاقة متعددة الجنسية بالقيام باستثمارات ضخمة تمكنها من الهيمنة على الآلة الإنتاجية في البلد النامي أو من التحكم بقدر كبير في هذه الآلة.

19- أن التغني بالعولمة لما تأتي به من استثمارات أجنبية للبلدان النامية ينبغي أن ينظر إليه بحذر وحرص بسبب الخشية من بلوغ حجم هذه الاستثمارات ونفوذها حدود السيطرة وبالتالي من تعميقها للتبعية الاقتصادية المذلة.

20- تمثل العولمة الاقتصادية علاقة اندماج اقتصادي غير متكافئة بين طرف قوي يمثل الدول الصناعية المتقدمة وطرف ضعيف يمثل الدول النامية. ولذلك فان موجبات الاندماج من جانب البلدان النامية قد تتمثل في الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة أو الحصول على استثمارات أجنبية وتزايد فرص وصولها للحصول على التقانة المتقدمة. وغالباً يثار موجب تسريع التنمية عبر الاندماج، وكذلك فرص اكتساب الخبرة في التنظيم والإدارة المتقدمة ..الخ، ولكن المتمعن في شروط هذا الاندماج يلاحظ أن هذه الموجبات هي أمنيات بعيدة التحقق للأسباب الآتية :-

1. أن شروط الاندماج تحدد من جانب الطرف القوي.
2. أن الطرف الضعيف المندمج يقوم بوظائف محددة طبقاً لشروط الاندماج .

3. أن الاندماج يرتب أولويات تنموية جديدة على الطرف الضعيف المندمج ويستلزم تغيير بنية وهيكل اقتصاده تبعاً لذلك.

د- مرجعيات تفكيك القطاع العام وتقليص مساحة التنمية المستقلة:-

ضمن اقتصاد العولمة تسارعت الدعوات المحمومة لدفع عملية الخصخصة إلى ابعد مدى ممكن وفقاً لأيديولوجية ومناهج وبرنامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وتأتي التخصصية بلا قيود أو بلا رأسماليين كخطوة من خطوات تسريع العولمة الاقتصادية ومن ثم إدارة الاقتصاد العالمي إدارة اقتصادية مركزية من الخارج

وللخصخصة وجهان: الوجه الأول دفع اللامركزية في تخصيص الموارد داخل الاقتصادات إلى ابعد مدى ممكن، والوجه الثاني: دفع الإدارة الاقتصادية المركزية من الخارج إلى ابعد مدى ممكن. لذلك لا يراد بالتخصصية تطبيق مبدأ اللامركزية الاقتصادية وتدوير الدواليب الاقتصادية طبقاً لمبدأ الكفاءة الاقتصادية بقدر ما يراد بها تطبيق الإدارة المركزية للاقتصاد العالمي والتي لا تتم إلا بوجود لا مركزية اقتصادية عالمية من الداخل.

ويحاول الخطاب السياسي للتخصصية إقناع دول الجنوب بأن التكيف الايجابي مع الدعوة للتخصصية وإعادة هيكلة الاقتصادات طبقاً لبرامج التخصصية عملية لا مفر منها ولابد من المرور بها ذا أريد السلوك في طريق التقدم .

والحقيقة مخالفة للواقع لان المراد بالتخصصية ليس اعتبارات الكفاءة وإعادة الهيكلة. فهذه صناعة محلية، إنما الأهداف الحقيقية للتخصصية تكمن في:-

- تقليص مساحة القطاع العام في إدارة الشئون الاقتصادية وتفكيك وحداته ثم تصفيته لفسح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية والشركات عبر الوطنية لممارسة دورها المرسوم دون تدخل من الدولة.

- اعتبار الخصخصة التمهيد والخطوة الضرورية لتطبيق العولمة الاقتصادية. فلا عولمة اقتصادية بدون خصخصة، لذلك فالخصخصة خطوة سابقة وضرورية لتطبيق العولمة الاقتصادية .

- إجراء تغيرات في السياسة الاقتصادية للدول طبقاً لاعتبارات تخص الاقتصاد العالمي وليس طبقاً لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية خاصة ما يتعلق بنقل مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة إلى سلطة قرارات المؤسسات الدولية. وبذلك يستلب من الدول التي تذعن لتطبيق التخصصية طبقاً لسياسات المؤسسات الدولية سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي السيادي .

- تأتي التخصصية التي تدفع بها المؤسسات الدولية لا لمعالجة مشاكل التنمية والتخلف الطويلة الأمد واجتثاث الأصل التاريخي للتخلف والتبعية وإنما لمعالجة اختلالات مالية ونقدية وقصيرة الأجل لكي لا تكون تلك الاختلالات عقبة أمام العولمة الاقتصادية المالية والنقدية .

- يراد بالتخصصية بالمعنى الذي تنادي به المؤسسات الدولية تضيق ما يسمى بالاهلنة المؤدلجة أو اللبرلة الاقتصادية العولمة المؤدلجة. لذلك فان إجراءات التخصصية وفقاً للبرامج والمناهج الجاهزة لهذه المؤسسات تهدف إلى لبرلة الاقتصاد وفق أيديولوجية المؤسسات الدولية ولتحقيق أهدافها بعيداً عن أي اعتبار يتعلق بالمنهج التنموي للبلد المعني.

- تهدف التخصصية بالمعنى أعلاه إلى إزالة متسرعة لكل التشريعات والقوانين التي تعرقل اللبرلة الاقتصادية سواء كانت في المجال الاستثماري أو النقدي أو المالي أو التجاري.

- تحديد قواعد السلوك وأساليب الإدارة الاقتصادية التي يجب إتباعها بواسطة راسمي السياسة الاقتصادية في مجتمعات الأطراف (التخوم) دون أدنى مرونة أو تحريف.

وفي هذا الإطار نقول أن برامج التخصصية بلا قيود وفقاً للاهلنة المؤدلجة للمؤسسات الدولية هي نوع التجريدات الاقتصادية التي تخلو من الاعتبارات الاقتصادية للبلد المعني وأن الذين يلهثون وراء التخصصية كطريق لحل مشاكلهم التنموية كمن يركض وراء السراب الأعظم.

فمما لا شك فيه أن طريق التخصصية بلا قيود كطريق للتنمية هو في نهاية المطاف طريق مسدود ومشروع طوبائي.

هـ- مرجعية الفضاءات الاقتصادية القارية وهندسة اقتصاد القرن الحادي والعشرين :-

تشكل ظاهرة الفضاءات الاقتصادية القارية واحدة من معالم هندسة اقتصاد القرن الواحد والعشرين الأساسية. ويشار إلى هذه الفضاءات الاقتصادية بالأبعاد الجنوبية للدول العظمى. وفي ظل منظومات الفضاءات الاقتصادية القارية ستبرز مجموعة من المتغيرات الجديدة من أبرزها :-

- سينتقل الاقتصاد العالمي من اقتصاد قائم على الإدارة الاقتصادية الهرمية (حالة أمريكا في الوقت الحاضر) إلى اقتصاد مدار مركزياً من قبل منظومات الفضاءات الاقتصادية القارية .
- من المتوقع أن تظهر خارطة العالم الاقتصادية الجديدة (خارطة اقتصاد القرن الواحد والعشرين) كبقع مختلفة الألوان باختلاف لون الفضاء الاقتصادي أمريكياً كان أم أوروبياً أم يابانياً، أي باختلاف مناطق النفوذ الأمريكية واليابانية والأوروبية .
- في ظل هذه الفضاءات الاقتصادية القارية ستشكل معاقل تجارية مفتوحة الحواجز والحدود الاقتصادية بالنسبة للأعضاء في المعقل ومغلقة تجاه الغير.

لذلك فالتجارة سوف تحلق داخل المعقل وتتراجع التجارة بين المعاقل خاصة في النصف الأول من اقتصاد القرن الواحد والعشرين .

- ستكون هناك سلطة قريبة من المطلقة من قبل كل فضاء اقتصادي على مجريات الأمور الاقتصادية داخل الفضاء بحيث تكون هناك هيمنة شديدة على القرارات الإستراتيجية الخاصة بالفضاء من قبل السلطة الاقتصادية – السياسية للفضاء.

- سيتميز الربع الأول من القرن الواحد والعشرين باضطراب السياسات الاقتصادية للفضاءات الاقتصادية القارية مما قد يعني أو يؤدي إلى نشوب حروب اقتصادية قارية بين الفضاءات الاقتصادية القارية. ومن المتوقع أن تكون الحرب الاقتصادية الأولى في القرن الواحد والعشرين بين الفضاء الاقتصادي للأمريكتين (الناسافتا) وبين الفضاء الاقتصادي الذي تقوده اليابان (البعد الجنوبي لليابان).

ومن المتوقع أن يكون موقع المعركة على طرفي المحيط الهادي. وحسب التصور الياباني فان هذه الحرب ستكون نقيضاً لمعركة المحيط الهادي العسكرية التي كرست هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية. وترى اليابان أن المعركة الاقتصادية القادمة ستكرس هزيمة الفضاء الاقتصادي الأمريكي أمام الفضاء الاقتصادي الآسيوي الذي تقوده اليابان والذي سيكون مزوداً بكل أنواع السلاح الاقتصادي المدمر والمتقدم .

- سيؤدي تشكيل الفضاءات الاقتصادية القارية إلى ظهور شركات ومؤسسات وأنظمة اقتصادية خاصة بكل فضاء (مأسسة الفضاءات الاقتصادية)، مما يعني نقل أحزمة العولمة الاقتصادية من النطاق العالمي وحركته الشمولية إلى حيز أو مجال الفضاء الاقتصادي القاري، وبظهور مرحلة مأسسة الفضاء والعولمة

الاقتصادية على نطاق الفضاء سيظهر تقسيم عمل جديد على نطاق الفضاء الاقتصادي القاري مما يعطل عمل العولمة الاقتصادية .

الفضاءات الاقتصادية القارية المتوقع ظهورها :-

في ظل تطورات الهندسة متوسطة المدى لاقتصاد القرن الواحد والعشرين، من المتوقع ظهور الفضاءات الاقتصادية القارية التالية:-

- الفضاء الاقتصادي الأوروبي(المنطقة الاقتصادية أو المجال الاقتصادي الأوروبي): يتكون هذا الفضاء من دول الاتحاد الأوروبي الـ 15 مضافاً إليها الدول الأوروبية للتجارة الحرة (الآفتا)، وهي: النمسا، فنلندا، أيسلندا، النرويج، السويد، سويسرا. ومن المتوقع أن ينضم إلى هذا الفضاء في مرحلة لاحقة الاتحاد الروسي ودول أوروبا الشرقية. وتمتد هذه المنطقة الأوروبية من القطب الشمالي حتى البحر المتوسط مشكلة قوة اقتصادية قوامها (373) مليون نسمة. هذا ويرتبط بهذا الفضاء الاقتصادي المتوسطي وهو فضاء فرعي يربط الاتحاد الأوروبي بالدول المطلة على حوض البحر المتوسط.
- منظومة الفضاء الاقتصادي للأمريكتين: تتكون منظومة الفضاء الاقتصادي للأمريكتين من منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (كندا، المكسيك، أمريكا) (النافتا) مضافاً إليها دول أمريكا الجنوبية لتشكيل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والجنوبية المسماة "الناسافتا". ويأتي تشكيل هذا الفضاء الاقتصادي انطلاقاً من:-

1- توجه الولايات المتحدة لإعادة هندسة شواطئ المحيط الهادي بحيث يشكل المنفذ الآخر لأمريكا في حالة عزلتها عن أوروبا.

2- توجه الولايات المتحدة لإيجاد قاعدة انطلاق جديدة لتجارتها الدولية لا تمر بغرب أوروبا.

3- تعتبر الولايات المتحدة أن المنطقة كلها واقعة تحت نفوذها وأن تشكيل هذا الفضاء سيشكل اكبر مشروع استراتيجي في القرن الواحد والعشرين، إذ أن هذا الفضاء يمثل خطاً متصلاً على شواطئ المحيط الهادي.

4- إعادة هندسة شواطئ المحيط الهادي لمواجهة البعد الجنوبي لليابان في حالة نشوب حرب اقتصادية بين الفضاءين.

ويرتبط بهاذ الفضاء القاري فضاء إقليمي هو الفضاء الاقتصادي الشرق أوسطي.

- منظومة البعد الجنوبي لليابان (الفضاء الاقتصادي لسواحل المحيط الهادي الآسيوية). من اجل مواجهة الفضاء الاقتصادي الأوروبي والفضاء الاقتصادي الأمريكي، تسعى اليابان إلى تشكيل بعدها الجنوبي بتشكيل منطقة تجارة حرة تضم إضافة إلى اليابان: النمور الأربعة، رابطة أمم جنوب شرق آسيا (اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند، بروناي دار السلام). ويعتبر الجنوب الآسيوي لليابان من الفضاءات الاقتصادية العملاقة التي قد تكرس هيمنة العرق الأصفر على اقتصاد القرن الواحد والعشرين خاصة في نصفه الثاني .

وهذا الفضاء سيفضي إلى تشكيل وحدة باسيفيكية نواتها إمبراطورية الشمس العملاقة اليابان. وسيكون هذا الفضاء كتلة تجارية – صناعية – تكنولوجية مالية عملاقة وقوة تصديرية لا تنافسها قوة أخرى معادلة.

- منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (أبيك): من اجل تعطيل تشكيل الفضاء الاقتصادي الذي تقوده اليابان (البعد الجنوبي لليابان أو الجنوب الآسيوي لليابان)، تسعى الولايات المتحدة لتشكيل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي "أبيك". ويشكل هذا الفضاء محفلاً اقتصادياً يضم 17 دولة ويمثل ما يزيد على نصف الناتج المحلي العالمي و 40٪ من

صادرات العالم. ويتكون هذا الفضاء من الولايات المتحدة، كندا، المكسيك، اليابان، اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلند، الفلبين، بروناي دار السلام، الصين، نيوزيلندا، استراليا، هونغ كونغ، تايوان، كوريا الجنوبية، غينيا الجديدة.

أن تشكيل هذا الفضاء يلقي ظلالاً واضحة على محاولة أمريكا منع اليابان والنمور الأربعة ودول آسيان من تشكيل فضاء اقتصادي موحد خاص بها خوفاً من تنامي هذا الفضاء ليشكل القوة الاقتصادية العملاقة الأولى في العالم خارج إطار هيمنة الولايات المتحدة. وتأتي محاولة الولايات المتحدة تشكيل هذا المنتدى لكي تضع البعد الجنوبي لليابان في قفص حديد مثلما وضعت الفضاء الاقتصادي الأوروبي في قفص حديد بعد احتوائها للمنهج الديغولي وإرهاق ألمانيا بدمج الألمانيتين وإشغال أوروبا ككل بمشاكل أوروبا الشرقية.

- الفضاء الاقتصادي على جانبي الأطلسي: تبذل الولايات المتحدة جهوداً كبيرة لتعزيز العلاقة بين جانبي الأطلسي بإقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين بهدف تحقيق تكامل بعيد المدى بين اقتصاديات أمريكا الشمالية وأوروبا. ويأتي مبرر الولايات المتحدة لإقامة هذا الفضاء هو أن الاتحاد الأوروبي أصبح يمثل قوة اقتصادية عملاقة خاصة بعد انضمام دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، كما أن دول الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الثانية بعد كندا بالنسبة للولايات المتحدة من حيث حركة التجارة، هذا فضلاً عن تخوف الولايات المتحدة من استمرار الحواجز الجمركية الموحدة التي تفرضها دول الاتحاد في مواجهة صادرات أي دولة غير عضو. وتسعى الولايات المتحدة حالياً إلى تشكيل منطقة استثمار مشتركة شاسعة تمتد من هونولولو إلى هلسنكي كخطوة تمهيدية قبل إقامة منطقة التجارة الحرة عبر الأطلسي .

و- مرجعية اتفاقيات جولة أوروغواي :-

أ. معالم جولة أوروغواي للمفاوضات متعددة الأطراف:-

1- توسيع نطاق السلع التي تشملها اتفاقية الجات من مجرد السلع المصنوعة إلى مجالات السلع الزراعية، فضلاً عن إدخال السلع التي كانت تنظمها اتفاقات خاصة مثل المنسوجات والملابس إلى مجموعة السلع التي تنطبق عليها اتفاقية الجات.

2- ضم تجارة الخدمات وأشكال التجارة غير السلعية إلى قوائم التجارة الخاصة باتفاقيات الجات كخدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية.

3- إدخال معظم العطاءات والمناقصات ذات الطابع التجاري إلى القوائم التي تنطبق عليها اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، مع فتح أبواب العقود الحكومية على أساس مبدأ عدم التمييز.

4- خلق سوق لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع وإخضاع هذه الحقوق لقواعد التعامل في إطار الجات وإلزام الدول الموقعة بتحصيل عوائد الملكية الفكرية وبراءات الابتكارات والاختراع والمعاملات التجارية لحساب أصحاب الحقوق.

5- تخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول تمهيداً لتحرير الاستثمارات على المستوى العالمي والتخلص من إجراءات التميز بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي.

6- التأكيد على رفع إجراءات الحماية والتي لا تشمل فقط الرسوم الجمركية والقيود الكمية والتكنولوجية، وإنما تشمل قيود غير مباشرة مثل إجراءات الدعم الحكومي للمنتجات الوطنية.

ب. انعكاسات اتفاقيات جولة أوروغواي عربياً:-

وإذا كانت هناك بعض الدول ستحقق مزايا، اتفاقيات جولة أوروغواي فان الدول العربية عموماً تنتمي إلى البلدان التي ستحقق خسائر صافية من هذه الاتفاقيات. ويعترف بذلك البنك الدولي ومنظمة التعاون والاقتصاد والتنمية وسكرتارية الجات، أما مجمل الخسائر التي ستتعرض لها الاقتصادات العربية فهي الأتي :-

1- أن الدول العربية وبسبب هياكل الإنتاج والاستهلاك تعد مستوردة صافية للغذاء وعليه سترتفع قيمة الفجوة الغذائية البالغة حالياً حوالي 10 مليار دولار إلى نسبة 52٪ عما هي عليه الآن بحلول 2005، أي مع البدء التدريجي لتحرير تجارة السلع الغذائية ورفع الدول المتقدمة لسياسة ودعم الأسعار والإنتاج وسياسة دعم الأسعار، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة أسعار الزراعية المستوردة.

2- ستتعرض الصناعة العربية لأضرار جسيمة نتيجة ضآلة الصادرات السلعية الصناعية العربية فضلاً عن عدم قدرتها على المنافسة وتخلفها تكنولوجياً. كما أن هذه الصناعات هي في طور النشوء وتعتمد على الإعانات والحماية، وفي حالة تحرير تجارة المنسوجات والملابس ستواجه الدول العربية خطر تزايد المنافسة من دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وربما تفقد الكثير من أسواقها لهذه المجموعات الدولية وستشهد أسواق الدول العربية فيضاً من المنتجات الآسيوية الرخيصة، سيكون ذلك على حساب المنتجين المحليين بسبب تخفيف إجراءات الحماية التي تتمتع بها هذه المنتجات في الوقت الحاضر .

3- لا تمس اتفاقيات تحرير تجارة السلع الزراعية في جولة أوروغواي جوانب الأسعار وإعادة تقسيم العمل الزراعي على المستوى العالمي فقط، وإنما تمس كذلك السياسات الخاصة بإجراءات الدعم التي تمثل في حصول الحكومات

على المحاصيل الزراعية بأسعار أعلى من سعر السوق لتعويض المزارعين عن انخفاض الأسعار بالنسبة إلى تكاليف الإنتاج. كما تمس هذه الاتفاقيات الدعم السلبي الذي يمثل في حصوله الحكومة على المحاصيل بأسعار اقل من سعر السوق من خلال فرض سياسات محددة على المزارعين، وأسعار حكومية محددة كذلك، وأساليب مركزية للتسوق. وستكون لاتفاقيات الجات من هذه الزاوية تدخلاً في النمط الزراعي والضغط على الحكومات لإتباع سياسات زراعية محددة.

4- بحلول عام 2005 اتسع نطاق السلع المشمولة بالإعفاء الجمركي إلى نصف السلع التي تستوردها الدول الصناعية، وستصل إلى خفض كبير في الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الصناعية الأخرى لتتراوح بين 4: 6٪ وسيؤدي فتح الأسواق أمام هذه السلع المصنوعة، خاصة الأسواق الكهربائية والالكترونية، إلى حرمان الدول التي توجد فيها مثل هذه الصناعات من فرصة إقامتها، فضلاً عن تدمير هذه الصناعات الناشئة في عدد من الدول، وبما يؤدي ذلك إلى تقسيم العالم إلى عالم منتجين وعالم مستهلكين. والعرب، على الأرجح، سيكونون ضمن عالم المستهلكين .

5- مع توقيع اتفاقية جولة أوروغواي، فان قطاع الخدمات سيخضع لقواعد منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات وسيتيح فرصة كبيرة للشركات العملاقة المتخصصة في قطاعات التأمين، المصارف، الخدمات الملاحية .. الخ، لان تمد اذرعها إلى الأسواق العربية والحصول على نصيب كبير من عائد الخدمات في هذه الأسواق. وستعاني الدول العربية من تحرير تجارة الخدمات ممثلة بالبنوك والتأمين والنقل والسياحة والاتصالات والاستثمارات والتشييد، نظراً لكون هذه البلدان مستوردة صافية للخدمات.

6- ارتفاع تكاليف برامج التنمية الصناعية والزراعية بسبب ما سيترتب على تطبيق الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من ارتفاع تكلفة استيراد التكنولوجيا، والمصروفات الخاصة باستخدام العلامات التجارية، وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب الارتفاع المتوقع في أسعار المدخلات المستوردة.

7- شملت اتفاقيات جولة أوروغواي إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة. وتضمن هذه الإجراءات تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار بين الدول. وطبقاً لهذه الاتفاقات سيحظر على الدول الأعضاء فرض أي من الشروط الآتية :-

- شرط استخدام المستثمر الأجنبي لنسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي.
- شرط إحداث توازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبي.
- شرط بيع نسبة معينة من الإنتاج في السوق المحلية.

وسوف تؤدي هذه الإجراءات إلى ازدياد تغلغل الاستثمار الأجنبي في الاقتصادات النامية ومنها البلدان العربية، وفرض هيمنة أجنبية على الثروات العربية، واستغلال متزايد للموارد العربية من قبل الدول المتقدمة النمو وشركاتها عابرة الجنسية، وتقلص قدرة الاقتصادات العربية على تصميم سياساتها التنموية بما يتفق وظروفها وأهدافها التنموية.

8- سيؤدي التقلص التدريجي في المعاملة التفضيلية لمنتجات معظم البلدان العربية مع البلدان الصناعية المتقدمة إلى التأثير سلباً على هذه البلدان، خاصة فيما يتعلق بقدرتها على تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية.

9- أن هذه الاتفاقيات ستؤدي إلى ولادة نظام تجاري جديد يهدف إلى ربط قوانين التجارة الداخلية للدول بقوانين ولوائح النظام الجديد ضمن عملية تدويل تجارية واسعة النطاق تخدم مصالح دول الشمال على حساب مصالح دول الجنوب عموماً. وستخضع الاقتصادات النامية ومنها العربية لدرجة عالية من الإشراف والإدارة الاقتصادية المركزية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد الذي تشرف منظمة التجارة العالمية على تنفيذه.

10- في ظل نتائج أوروغواي ستصبح قواعد السلوك التجاري عالمية النطاق. وبموجب هذه القواعد تصبح الصلاحيات الاقتصادية لبعض الدول الأعضاء في انتهاج سياسة اقتصادية معينة لحماية منتجاتها عرضة للتدخل في حالة تعارض تلك السياسات وعدم انسجامها مع قواعد السلوك التجاري العالمي كما أقرت في جولة أوروغواي .

11- أن قواعد السلوك التجاري في ظل نتائج جولة أوروغواي ستكون وسيلة لفتح الأسواق عنوة أمام السلع والخدمات، فضلاً عن تخفيف القيود أمام حركة الاستثمارات الأجنبية التي تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسية. كما أن هذه القواعد تعد وسيلة لحماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات الدولية، وإلزام الدول بمعاملة الاستثمار الأجنبي معاملة الاستثمار الوطني، أي معاملة الاستثمار الأجنبي وفق مبدأ الوطنية وإلغاء أي تقييدات على حركة تلك الاستثمارات .

12- أن قواعد السلوك التجاري الجديد ستؤدي إلى انتقال عناصر عدة من مقومات السيادة التجارية الوطنية من سلطة الدولة على نشاطها التجاري إلى سلطة منظمة التجارة العالمية. وبموجب عملية الانتقال هذه يتوجب على راسمي السياسة التجارية الوطنية عدم تخطي السلوك التجاري طبقاً لاتفاقيات جولة أوروغواي، والتقيد بها دون مرونة أو تحريف .

13- يتزامن تدويل الأنشطة التجارية مع موجة التحررية الاقتصادية. ولذلك فهناك عملية ربط متزايدة بين قواعد السلوك التجاري العالمي الجديد وقواعد السلوك الاقتصادي طبقاً لمرجعيات العولمة الاقتصادية .

ولهذا فان قواعد السلوك التجاري العالمي الجديد تشكل التمهيد والمدخل الضروري لمرجعيات العولمة الاقتصادية.

14- أن إنشاء منظمة التجارة العالمية يعني إنشاء الدعامة العالمية الثالثة التي يرتكز عليها الاقتصاد العالمي إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولذلك فان برامج التحررية الاقتصادية المؤدلجة التي يقودها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تستكمل ببرامج التحررية التجارية التي تقودها منظمة التجارة العالمية لتشكل في مجموعها قواعد السلوك الشديد المركزية التي يستند إليها الاقتصاد العالمي .

15- أن قواعد اللبرلة التجارية المؤدلجة التي تلزم الدول الأعضاء بتطبيقها ما هي إلا إجراءات من قبيل وصفات جاهزة مقرة عالمياً ليس فيها أدنى جواز لتجزئتها (مثل أقبلها كلها أو أتركها). وهذه الإجراءات المعولمة تهدف إلى إزالة متسرعة لدور الدولة وضوابطها وقوانينها في غدارة تجارتها من اجل أسواقها أمام التجارة الدولية، دون أي عائق أو حاجز يتناقض مع ما جاء في اتفاقيات جولة أوروغواي .

16- أن ما جرى وما ينتج عن جولة أوروغواي لا علاقة له برفاهة الدول النامية، وإنما يتعلق جملة وتفصيلاً برفاهية الأعضاء بنادي الأغنياء ومراكز الرأسمالية المتقدمة. فاختراق الجنوب واختراق اقتصادياته أصبح ضرورة من ضروريات تدوير دواليب اقتصاد المنظومة الرأسمالية المعولمة. أما حجم الآثار السلبية التي يمكن أن تصيب اقتصادات الجنوب جراء ذلك الاختراق فهو ما يجب أن

تتحمله بلدان الجنوب. لا شك أن هذا الاختراق سيعني تصدع شبكات الأمن التجاري الوطنية لتحل محلها شبكات الأمن التجاري العالمية .

17- سوف تضطر الدول العربية إلى إعادة هيكلة اقتصاداتها طبقاً لمتقلبات النظام التجاري العالمي الجديد لا طبقاً لخياراتها الاقتصادية الوطنية. ولا شك أن إعادة الهيكلة هذا يعني إعادة رسم الخرائط الاقتصادية التجارية وستعني تعرض الأوضاع التجارية العربية لجراحة تجارية كبرى طبقاً لمقتضيات حركة التجارة الدولية لاقتصاد القرن الحادي والعشرين. وخلال إعادة الهيكلة هذه ستتعرض الاقتصادات العربية لمداهمة واسعة من قبل السلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية بحيث تمثل هذه دوراً قيادياً في عملية إعادة الهيكلة .

18- سوف لن تتمكن الاقتصادات العربية من تصحيح الاختلالات الاقتصادية عبر آليات منظمة التجارة العالمية ونتائج جولة أوروغواي، بل أن هذه الاختلالات ستزداد عمقاً وتشوهاً خلال السنوات القادمة .

19- أن البلدان العربية لن تستطيع الاستمرار بالإفادة من حقوق الملكية الفكرية للبلدان الأخرى وعليها دفع تكاليف لقاء هذه الإفادة.

20- أن تحرير التجارة الخارجية سيعجل تمحور الاقتصادات العربية حول اقتصادات البلدان المتقدمة النمو وما تنتجه ماكينتها الصناعية وشركاتها متعددة الجنسية بدلاً من التمحور حول نمط تلبية الحاجات الأساسية من غذاء ولباس وسكن وخدمات ... الخ، وهذا الانتقال في التمحور سيجعل هياكل الإنتاج العربية تغير في أولوياتها التنموية لتنتقل إلى إنتاج تلك السلع والخدمات الجديدة بعيداً عن نمط الحاجات في محاولة لمنافسة السلع والخدمات الوافدة والمنتجة بشروط ومواصفات تنافسية عالية جداً. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان كثير من الاقتصادات العربية ستغير نمط إنتاج هياكلها الإنتاجية من تلبية الحاجات الأساسية إلى الإنتاج التصديري وستقع فيما يسمى بفخ

التصدير، لأن الكثير من السلع الصناعية المعدة للتصدير سوف لا تستطيع منافسة مثيلتها المنتجة في الدول الصناعية المتقدمة على الأقل في الوقت الحاضر. وستتركز معظم مكاسب نتائج جولة أوروغواي في البلدان المتقدمة للأسباب الآتية:-

1- حيث أن معظم السلع في التجارة العالمية منشؤها الدول الصناعية المتقدمة النمو، فان هذه المجموعة الدولية هي التي ستجني معظم الفوائد والمكاسب جراء تحرير التجارة الخارجية.

كما أن إلغاء الترتيبات المتعددة التي تنص عليها الاتفاقية العامة سيمكن المستوردين في البلدان الصناعية من تحقيق مكاسب ضخمة جداً.

2- أن مقولة التجارة هي محرك النمو صحيحة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو، ولكن هذا التوصيف لا يفيد الدول النامية، ومنها الدول العربية، ولضعف القاعدة الإنتاجية. ولهذا يجب أن يكون الشعار هو الإنتاج محرك النمو. وعليه فان مكاسب تحرير التجارة ستتلاءم كثيراً مع شروط نمو الدول المتقدمة .

3- أن موجبات تحرير التجارة الخارجية تتلاءم وموجبات العولمة الاقتصادية لكون الدول المتقدمة تنتج الكثير من السلع والخدمات والتكنولوجيا القادرة على المنافسة الدولية في الأسواق العالمية .

ز- مرجعيات الشرق أوسطية الاقتصادية:-

تستند الشرق أوسطية الاقتصادية إلى مجموعة من المرجعيات

1- مرجعية أمن الأعماق الاقتصادية :-

يرتكز الاقتصاد الشرق أوسطي على نظرة أمنية جديدة تقوم على توظيف شبكة منظومة الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة لبناء تلك الأبعاد والأعماق اللازمة للدفاع عن امن وهيمنة إسرائيل في المنطقة العربية دون الاقتصار

على المفهوم الضيق القائم على الدفاع عن الحدود الجغرافية. فالحدود الجديدة لإسرائيل بناء لهذه المرجعية لن تكون حدوداً جغرافية فقط بل ستكون كذلك أعماقاً اقتصادية تضرب بجذورها اقتصادات المنطقة. وبسيطرة إسرائيل على مجريات الأمور الاقتصادية في محيط بلدان الجوار يتحقق امن إسرائيل الجديد وهو امن الأعماق الاقتصادية. ولذلك فان مرجعية المفهوم التقليدي للأمن القائم على الدفاع عن الحدود الجغرافية وتوسيع نطاق الأحزمة الأمنية كان يلائم مرحلة معينة في تاريخ الكيان العبري (مرحلة تثبيت وفرض الوجود). والآن تضيف الحركة الصهيونية بعداً امنياً جديداً يحقق امن إسرائيل الكبرى اقتصادياً بعد أن عجزت عن تحقيقه جغرافياً.

2- مرجعية المصلحة الوطنية والقطرية :-

الاقتصاد الشرق أوسطي الجديد يهدف إلى إعادة تعريف المصلحة الوطنية بحيث تصبح مطابقة للمصلحة الإقليمية من خلال منظور ضيق لا يرتبط بالضرورة بالإطار العربي الأوسع والمصالح القومية العليا. ومن هنا فان تغليب المصلحة القومية العربية ليست مجرد الجمع الحسابي للمصالح القطرية المتناحرة بل هي التفاعل والتكامل بينها من خلال تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية.

3- مرجعية آلية القمم الاقتصادية :-

تعد آلية القمم الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا احد ابرز مرجعيات الاقتصاد الشرق أوسطي الجديد لقد شرعت مراكز المنظمة الرأسمالية في واشنطن وسويسرا وأوروبا بإنشاء المؤسسة الإقليمية الجديدة لتنظيم حركة الاقتصاد الشرق أوسطي الجديد قواعد سلوكها عبر آليات هذه القمم الاقتصادية وآخرها قمة الشرق الأوسط والكبير باقتراح من الرئيس الأمريكي السابق بوش.

ولا شك أن هذه الآلية ستكون على حساب آلية القمم الاقتصادية والعربية، وستفضي في نهاية المطاف إلى تآكل المحتوى الاقتصادي للقمم العربية ومحاصرتها من ناحية وظهور محتوى اقتصادي شرق أوسطي جديد من ناحية أخرى وفق ما تقرره تلك القمم الشرق أوسطية.

4- مرجعية القانون الدولي العمودي :-

تستند الشرق أوسطية إلى مرجعية القانون الدولي العمودي بدلاً من القانون الدولي الأفقي. وبلغة الاختصاص يكون القانون الدولي أفقياً عندما يعتمد على موافقة الدول المعنية، فإذا لم يوافق بلد ما أو سحب موافقته فيما بعد، فانه لا يصبح خاضعاً للقانون مدار البحث، أما في الشرق أوسطية الاقتصادية فستكون المرجعية للقانون العمودي بمعنى انه ينساب من القمة للقاعدة سواء وافقت عليه الدول أم لم توافق .

الخطاب الأمريكي الإسرائيلي إزاء الشرق أوسطية:

ينطلق الخطاب الأمريكي الصهيوني للشرق أوسطية من الاعتبارات التالية :-

1. أن تنفيذ الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية سيبدد حالة القلق الإسرائيلي على أمن إسرائيل ومستقبل اقتصادها، ويوجد بدائل للمساعدات المالية الأمريكية التي بات استمرارها مشكوكاً فيه، مع استمرار اختلالات الاقتصاد الأمريكي. لذلك فان المدخل الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي (استخدام إسرائيل للسلاح الاقتصادي) سيمكن إسرائيل من حقيق أهداف اقتصادية واسعة النطاق تبدد ذلك القلق وتؤمن لها أعماقاً اقتصادية بدلاً من الأعماق الجغرافية، أي استبدال امن الحدود بأمن الأعماق .
2. لم تعد الاتفاقات والمعاهدات السياسية والتبادل الدبلوماسي والترتيبات الأمنية الخاصة بتخفيض القوات ومراقبة التسلح وإنشاء مناطق منزوعة

السلاح كافية لتحصين سلام وجهة النظر الأمريكية – الإسرائيلية. كما لم تعد المساعدات الأمريكية برغم ضخامتها كافية لازدهار الاقتصاد الإسرائيلي.

لذلك فان تحقيق امن إسرائيل البعيد المدى يكمن في إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية في المنطقة، بما يؤدي إلى خلق تشابكات اقتصادية بين العرب وإسرائيل تسمح بخلق أنماط، الاعتماد المتبادل ونسيج من المصالح الاقتصادية المشتركة بين إسرائيل والاقتصادات العربية تجعل الانفصال عالية جداً بالنسبة للأطراف العربية.

وهكذا تقوم الرؤية الأمريكية – الإسرائيلية على تلازم الاتفاقات السياسية مع المصالح الاقتصادية المشتركة على أساس أن استقرار المنطقة لا يتحدد إلا بالمصالح المشتركة.

3. ستمكن الشرق أوسطية الاقتصاد الأمريكي من معالجة أزمته الاقتصادية نتيجة انتعاش المنطقة وانعكاس ذلك على انتعاش الاقتصادي الأمريكي .

4. ستؤدي الشرق أوسطية في نهاية الأمر إلى تمييع فكرة القومية العربية والعمل العربي الجماعي في محيط اكبر تختلط فيه الهويات والأجناس وتواجه فيه البلاد العربية تحديات منفردة .

5. تنطلق الرؤية الأمريكية من التوجه القاضي بأن تحظى إسرائيل بدور الدولة الأكثر رعاية ولن يسمح للعرب في هذا النظام أن يكونوا سادة على أراضيهم ومُلاك لمواردهم وثرواتهم وخاصة النفطية والمالية منها.

6. إقامة نظام غير عربي المركز في منطقة عربية القلب، هذا النظام يتمحور حول الخارج، وهو يضمن الهيمنة الأمريكية على البترول العربي، ويضمن لإسرائيل تحقيق مكاسب اقتصادية إستراتيجية واسعة النطاق .

7. الدعوة للاستفادة من تجربة المجموعة الأوروبية: تشترك الأطروحات الإسرائيلية على اختلاف مصادرها في تبيان أهمية الاستفادة من التجربة

الأوروبية التي حولت أوروبا من منطقة صراع وتعاون وتكامل واستقرار وأمن. وانطلاقاً من هذه التجربة يدعو الخطاب الإسرائيلي المعاصر إلى إمكانية تحويل المنطقة الشرق أوسطية إلى منطقة رخاء وتقدم عن طريق إقامة منطقة للتجارة الحرة بين إسرائيل والبلدان العربية تكون نواة لنظام اقتصادي شرق أوسطي موسع في مرحلة لاحقة. ويمكن القول أن القضية المحورية في الخطاب السياسي الإسرائيلي المعاصر تتركز حول تهيئة مستلزمات ومقومات تشكيل تلك المنطقة الحرة للتبادل التجاري كما عبرت عنه ورقة المفوضية الأوروبية والبيان الختامي لمؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي، والذي دعا إلى إيجاد منطقة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقتضي في مرحلة معينة حرية تدفق البضائع ورأس المال واليد العاملة، أي إنشاء سوق شرق أوسطية على غرار السوق الأوروبية المشتركة.

8. يركز الخطاب الإسرائيلي المعاصر على إستراتيجية جديدة مفادها تحويل اندماج "إسرائيل" في النظام الاقتصادي الإقليمي إلى مواقع قبل إتمام التوصل إلى اتفاقيات "سلام" أو حل بقية المشكلات المعلقة، بما فيها مسألة احتلال أجزاء الأراضي العربية. وبذلك تسعى إسرائيل من خلال هذه الإستراتيجية إلى حجز موقع متميز في النظام الاقتصادي الشرق أوسطي استناداً إلى ما تملكه من مؤسسات اقتصادية متطورة وإمكانات تكنولوجية متقدمة ودعم أمريكي واسع النطاق .

9. أن الولايات المتحدة والغرب عموماً لا ينظران إلى إسرائيل بوصفها مجرد دولة شرق أوسطية تسعى إلى سلوك الطريق الغربي شأنها شأن عدد من الدول في المنطقة، ولكنها تنظر إلى إسرائيل كجزء منها يحمل صفاتها الوراثية. فإسرائيل هي دولة شرق أوسطية بالمفهوم الجغرافي والاستراتيجي فقط، بينما هي من حيث الفكر والسلوك دولة غربية صرفة ن ولذلك فان قيادة الشرق أوسطية

من قبل "إسرائيل" ستكون قيادة غربية الاتجاه. وطبقاً لهذه الرؤية الإسرائيلية فان القيادة الإسرائيلية لاقتصاد الشرق الأوسط تضمن بقاء اقتصاد الشرق الأوسط تحت المظلة الأمريكية سياسياً واقتصادياً. ولذلك ترى الولايات المتحدة في إسرائيل امتداداً لمؤسساتها وقيمها وأسلوب حياتها.

10. منع ظهور قوة إقليمية بخلاف إسرائيل تسيطر على مقدرات وثروات المنطقة وذلك لإبقاء الهيمنة الأمريكية على نفط المنطقة، استخدام النفط ورقة بيد الولايات المتحدة ضد القوى الاقتصادية الصاعدة .

انعكاسات النظام الشرق أوسطي على الأمن الاقتصادي العربي :-

أن النظام الشرق أوسطي لن يكون طريقاً إلى هونغ كونغ أو سنغافورة جديدة، كما تم تسويقه من قبل إسرائيل. ويرى سمير أمين أن تحقيق التنمية في المناطق المهشمة من العالم هو مشروع طوبائي وانتحاري في نهاية المطاف، وأن ما يقترحه علينا هذا المشروع من تنمية ما هو إلا أكذوبة كبرى. فهو لا يقدم استراتيجيات للتنمية العربية بقدر ما قدم مشاريع للربط الإقليمي تمكن إسرائيل من التسلل إلى النسيج الاقتصادي.

أن إسرائيل لا تنظر إلى النظام الاقتصادي الشرق أوسطي من منظار المكاسب الاقتصادية والتجارية المجردة قصيرة الأجل وإنما تنظر إلى الأبعاد الإستراتيجية الاقتصادية التي يمكن أن تحققها من جراء ذلك النظام والمتمثلة في :-

- التأثير في عملية النهوض الاقتصادي العربي .
- مواصلة هيمنتها الاقتصادية والتكنولوجية على المنطقة.
- مواصلة الحرب باستعمال السلاح الاقتصادي .
- تصبح امبريالية اقتصادية فضلاً عن كونها امبريالية عسكرية .

وحيث أن إسرائيل صاحبة مشروع توسعي مناقض للمشروع النهوضي العرب ي، فمن المتوقع معاناة الاقتصاد العربي من الانعكاسات السلبية الآتية :-

1- سيؤدي النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد إلى تكريس الموقع المتخلف للاقتصادات العربية في إطار تقسيم العمل الإقليمي (الشرق أوسطي) الجديد من خلال إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والتكنولوجية بين إسرائيل وبين الاقتصادات العربية، بحيث تكون إسرائيل المركز الإقليمي المهيمن بينما تصبح الاقتصادات العربية أطرافاً أو تخوماً اقتصادية تابعة لذلك المركز اقتصادياً وتكنولوجياً .

2- سيؤدي النظام الاقتصادي الشرق أوسطي إلى تضييق هامش الحركة التاريخية المتاحة أمام الاقتصاد العربي بحيث لا يرى سوى الدائرة الغربية – لذلك دخلت الاقتصادات العربية القرن الحادي والعشرين وهي مكبلة بقيود النظام الشرق أوسطي مما سيحرمها من إمكانية التحرك والتفاعل والانفتاح على القوى الاقتصادية العالمية في آسيا (شرق وجنوب شرق آسيا) .

3- ستؤدي التطورات الاقتصادية الشرق أوسطية إلى انحسار النظام الاقتصادي العربي كرابطة اقتصادية وكبنية متماسكة وكإستراتيجية للأمن الاقتصادي العربي.

4- ستؤدي مشاريع الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة (النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد) إلى جعل الوطن العربي مجموعة من الدوائر المتعددة بحسب مراحل الهندسة الجيو – اقتصادية الجديدة للمنطقة، بحيث تتقاطع مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية والتكنولوجية. واستمرار هذا الحال سيجعل وضع الوطن العربي اقرب إلى وضع أمريكا اللاتينية كمجموعة من البلدان ترتبط بلغة واحدة، ثقافة واحدة، دين واحد، تاريخ مشترك، شعور بوحدة المصير ولكن دون أن يترجم ذلك في وحدة أو كيان سياسي مشترك.

5- ستؤدي الشرق أوسطية الاقتصادية إلى اضمحلال مرتكزات العمل الاقتصادي العربي المشترك وتشتتها وبما يؤدي إلى تنافر المصالح الاقتصادية والأمنية العربية. وعند ذلك تتحول طبيعة هذا المحتوى كرابطة اقتصادية جامعة وكإستراتيجية للأمن الاقتصادي، كما ستنكمش وظائف هذا المحتوى تدريجياً وتتحول مؤسساته إلى منتديات وظواهر ثقافية ليس لها تعبير سياسي واقتصادي متماسك.

6- تباطؤ ملف الاندماج الاقتصادي العربي: طبقاً للمشروع الصهيوني يعد هذا الهدف من الأهداف الإستراتيجية التي تبدأ بتحويل الاهتمام من التعاون والتكامل بين الأقطار العربية إلى الاهتمام بالتعاون الإقليمي على مستوى المؤسسات والمشاريع الإقليمية. وستنتهي عملية تحويل الاهتمام من التعاون والتكامل العربي إلى التعاون الإقليمي إلى التهديد بإغلاق ملف العمل الاقتصادي العربي المشترك بصورة عامة وملف العمل الاندماجي العربي بصورة خاصة. ولذا فان هذا المشروع سيؤدي إلى تصلب شرايين الحياة تجاه العمل الاقتصادي العربي المشترك ومشروع الاندماج الاقتصادي العربي بحيث لا يتدفق الدم بحرية وحيوية بينما يتجدد ويجري بحرية في إطار الشرق أوسطية الاقتصادية .

7- المؤسسة الجديدة: سيؤدي النظام الاقتصادي الشرق أوسطي إلى انتهاء النظام الاقتصادي العربي بشكله الحالي بعد اندماج الاقتصادات العربية المشرقية في الفضاء الاقتصادي الشرق أوسطي. واندماج الاقتصادات العربية المغربية في الفضاء الاقتصادي المتوسطي سيضامن دولاً في المحيط العربي ودولاً في المحيط غير العربي. وبانتهاء النظام الاقتصادي العربي بشكله الحالي ستترتب النتيجة التالية.

ظهور إطار مؤسس اقتصادي جديد بديل للإطار الاقتصادي العربي يخضع لشبكة جديدة من الروابط الإقليمية والنظم الوظيفية الفرعية التي سيتم نسجها في ظل النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد، وتحتل فيه إسرائيل موقعاً متقدماً وقائداً .

ح- مرجعية سياسات الخصخصة:-

إذا كانت النظريات التنموية والسياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول النامية قد أضرت باقتصادياتها ولم تحقق لها تنمية تعالج الأصل التاريخي للتخلف، فان السياسات الاقتصادية للتخصيصية ليست أحسن حالاً. فهي لا تقدم حلولاً جذرية لمشاكل التنمية طويلة الأمد، وهذه السياسات تعاني من الأحادية، وهي الأكثر التصاقاً بواقع الاقتصادات النامية .

وإذا كانت الدعوة للتخصيصية الاقتصادية قد تسللت إلى الاقتصادات العربية تحت ذرائع عدم كفاءة مشاريع القطاع العام ودعوات الهيكلة الاقتصادية ودعوات برامج الإصلاح الاقتصادي ودعوات تنشيط القطاع الخاص. فكلها دعوات محلية لغرض تسويق الدعوة للتخصيصية بعد إخراجها بعبوات محلية جيدة الصنع والإخراج. وكل هذه الدعوات تؤكد على التجربة التنموية الفاشلة بقيادة الدولة والقطاع العام لتبشر بتيار أيديولوجي جديد ينطلق من المستجدات المالية والنقدية والتجارية المالية والنقدية والتجارية العالمية، وليطالب (تحت ذرائع متعددة) بتفكيك القطاع العام ونقل ملكيته إلى القطاع الخاص. ولقد اخذ هذه التيار التنموي المؤدلج ينتقد مجمل نظريات التنمية التي تؤكد على دور القطاع العام، ويدعو إلى تبني نظريات وسياسات تنموية بديلة تقوم على آلية السوق بلا قيود (الرأسمالية الطليقة). ويذهب هذا التيار المؤدلج إلى القول بان الموارد الاقتصادية يمكن أن تستخدم بشكل أكثر كفاءة عن طريق آلية السوق الرأسمالية مشيراً إلى أن

القطاع الخاص أكثر كفاءة في إدارة التنمية في القطاع العام، وان منجزات التنمية تتحقق بشكل أفضل لو تم تقليص دور الدولة في الاقتصاد .

ولقد أخذت الملامح الأيديولوجية للتخصصية بلا قيود تتضح شيئاً فشيئاً لتكشف عن أنفسها من خلال:-

- التأكيد على الوصفات الجاهزة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- الدعوة لتبني التحررية الاقتصادية طبقاً لرؤية المنظومة الرأسمالية .
- الترويج لتحرير التجارة الداخلية والخارجية طبقاً لوصفة منظمة التجارة العالمية .
- الترويج للاندماج الاقتصادي العالمي طبقاً لشروط العولمة الاقتصادي .

هكذا اخذ هذا التيار المؤدلج يتجاوز انتقاد دور القطاع العام ليشن هجوماً على آلية التخطيط المركزي على الإخفاقات التي تنجت عنها وما آلت إليه من اختناقات اقتصادية، وما أدت إليه من دون تدني في مستويات الكفاءة الاقتصادية وتفشي الفساد الإداري، والهذر في الموارد الاقتصادية.

ولقد حصل هذا التيار المؤدلج على مباركة المنظومة الرأسمالية والمؤسسات الاقتصادية العالمية، أخذت الدعوات تتزايد لدفع الدول للإسراع بالحصول على " وصفة أو تعويذة التخصصية المجانية ". وهكذا اضطرت الاقتصادات النامية، ومنها العربية، إلى تبني هذه الوصفات بوصفها المنقذ التنموي الجديد، وسقطت حصون وقلاع القطاع العام في العالم النامي الواحدة تلو الأخرى مسايرة لهذه الأيديولوجية الجيدة ولكي لا يقال أن هذا أو ذاك تخلف عن ركب التخصصية وبالتالي سيبقى يعاني من الاختلالات والتخلف. ولقد فات من يدعون إلى هذا التيار بان دعوتهم للتخصصية هي تنمية حقيقية و للتخلف، وسوف تفضي إلى نوع من التبعية المذلة تقيد اقتصادات تلك البلدان بأكبر حشد من المقيدات بل وتضعها في دائرة العولمة

الاقتصادية كأطراف وتخوم مهمشة مندمجة في السوق العالمية من موقع متخلف وتحت سيطرة المنظومة الرأسمالية. أن ما تطالبنا به المنظومة الرأسمالية لا علاقة له بالكفاءة، بل بإبعاد دور الدولة عن إدارة الأنشطة الاقتصادية حتى لا تكون عقبة أمام هيمنة الاستثمار المباشر والشركات متعددة الجنسية. أي حتى لا تكون عقبة أمام سيطرة رأس المال متعدي الجنسية على مجريات الأمور في الاقتصاد النامي.

لقد حمل هذا التيار الأيديولوجي الذي يدعو إلى التخصصية وفق شروط المنظومة الرأسمالية القطاع العام مسئولية فشل برامج التنمية، في حين أن المنظومة الرأسمالية وتدهور شروط التنمية العالمية، وتدهور البيئة الاقتصادية العالمية، والخلل في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، وعدم تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان النامية، ومحاولات الدول الرأسمالية نقل عبء أزمة اقتصادها إلى بلدان الجنوب، وتدهور التعاون الاقتصادي متعددة الأطراف، وتنصل الدول المتقدمة من التزاماتها تجاه التنمية العالمية، وعدم تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية القصيرة الأجل الضيقة الأفق للبلدان الرأسمالية وغيرها، كلها هي العوامل الحقيقية وراء أضعاف برامج التنمية في البلدان النامية، ولا علاقة لها بدور القطاع العام في إدارة التنمية في الاقتصاد النامي. ولذا فان إلقاء اللوم في الإخفاق التنموي على القطاع العام فيه إخلال بوحدة التحليل الاقتصادي، وهو محاولة من المنظومة الرأسمالية لإبعاد التهمة عنها فيما سببته من ويلات واختلالات اقتصادية عالمية انعكست سلباً على البلدان النامية. ولقد تناست المنظومة الرأسمالية مبدأ الترابط في الاقتصاد العالمي الذي يؤكد بان مشاكل البلدان النامية جزء من مشاكل الاقتصاد العالمي، وأن حل مشاكل هذه البلدان يساعد على إنعاش الاقتصاد لذا فان دعوة المنظومة الرأسمالية لتفكيك القطاع العام وتصفيته كعلاج شافي لمشاكل التنمية تخفي وراءها أهدافاً سياسية معروفة .

لقد أشارت الكثير من تجارب التخصصية بان الكفاءة الاقتصادية لن تتحقق في الكثير من البلدان النامية بعد نقل الملكية من القطاع الخاص. ومع إننا نقر ونعترف بان الكثير من المشاكل الاقتصادية في البلدان النامية، ومنها العربية، ناتج عن وضع قيود وتدخلات على عمل القوانين الاقتصادية ومحاولة تسيير الأمور الاقتصادية بأوامر سياسية إدارية، ولذلك تظهر الكثير من المشاكل نتيجة استخدام وسائل غير اقتصادية لمعالجة قضايا اقتصادية .

وعليه فان ما يقال عن مبدأ اليد الخفية (قوى العرض والطلب) التي تسير النظام لا وجود له إلا في الكتب الأكاديمية. وأن هذا المبدأ لا يعبر عن الحقيقة لان هذا الكلام وهمي لا يخدم المصالح العامة فهو لمصلحة مجموعات احتكار القلة والكارتلات والشركات العملاقة ومجموعة رجال الأعمال التي تهيمن على عملية صنع القرار الاقتصادي .

طبقاً لهذه الأهداف فان تطبيق برامج الدعوة المعاصرة للتخصصية بلا قيود سيفضي إلى تقويض مقومات الأمن الاقتصادي العربي.

رابعاً :ـ مقيدات المسار المستقبلي للاقتصاد العربي :ـ

1- لن تكون خرائط الاقتصاد العربي في القرن الحادي والعشرين مشابهة لخرائط القرن العشرين لا من حيث المحتوى ولا من حيث الإعداد فالخرائط يعدها مهندسون جدد. كما أن تلك الخرائط تعد في مختبرات غير تلك التي أعدت فيها خرائط القرن العشرين .

أما المسرح الاقتصادي العربي الجديد الذي يعد لاستقبال الاقتصاد العربي للقرن الواحد والعشرين فيختلف عن ذلك المسرح الاقتصادي العربي الذي اعد في حينه لاستقبال اقتصاد القرن العشرين

2- أن تشكيل صورة مستقبل الاقتصاد العربي وقواه الفاعلة هي عملية ديناميكية ومستمرة وليس لها صورة نهائية وحاسمة يتم الركون إليها لفهم تجليات

المستقبل لذلك فان مصير الأمن الاقتصادي لم يحسم بعد، وأن التوازنات الراهنة للاقتصاد العربي هي توازنات قلقة وغير مستقرة ومؤقتة، لذا فان مستقبل الاقتصاد العربي سيتشكل استناداً إلى قوى اقتصادية جديدة ومرجعيات جديدة قد تكون اشد خطورة من مرجعيات القرن العشرين. ومن مزالق التعميم القبول بالصيغة الحالية لإدارة الاقتصاد العربي .

3- أن هندسة اقتصاد القرن الحادي والعشرين ستفرض على الاقتصاد العربي آليات هيمنة اقتصادية جديدة لتلبية شروط ومتطلبات المنظومة الرأسمالية العالمية بغض النظر عن مصالح الاقتصاد العربي .

4- ستعرض الاقتصاد العربي لضغوط أيديولوجية العولمة الاقتصادية، خاصة في السنوات القليلة القادمة من أزمنة القرن الحادي والعشرين حيث يجري إدماج الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي من موقع متخلف ليؤدي وظائف محددة طبقاً لشروط العولمة الاقتصادية .

5- أن الهندسة التي ستحكم الاقتصاد العربي في القرن الجديد تكون هندسة مرتدة تشبه آلية الزمن التي قد تمكن الإنسان من العودة إلى الماضي السحيق وكذلك حالة الهندسة المرتدة فسوف تعود بنا إلى عهود الاستعمار الأولى وإلى اقتصاد ما قبل عام 1939، حيث سيدار الاقتصاد بسياسات القوة وبالعصى الاقتصادية والتكنولوجية التي تحملها دول الشمال والتي لا يمكن لقوم الوقوف دون التوكأ عليها .

6- أن إدارة الاقتصاد العربي في ظل هذه الهندسة سوف تكون إدارة اقتصادية معتمدة على عدة أشكال من الإدارة الاقتصادية الشديدة المركزية. أي أن إدارة الاقتصاد العربي في القرن القادم ستخضع لعدة أشكال من الهيمنة الاقتصادية في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وخارطة العالم الجديدة، ولن تكون بأي شكل من الأشكال خاضعة إلى إدارة وهيمنة دولة واحدة لذلك فان الحديث

عن هيمنة كلية شاملة للولايات المتحدة سوف لا يكون له وجود في اقتصاد القرن الواحد والعشرين، لان مسألة هيمنة الولايات المتحدة على مقدرات الاقتصاد العالمي هي مسألة وقتية.

7- إرساء قواعد السلوك التكنولوجي العربي على قاعدة اقتصادية جديدة هي لبرلة لاقتصاد وأدلجته وعولمته من اجل إسقاط منطق الحواجز والحدود الاقتصادية بين الدول .

8- إرساء قواعد السلوك التكنولوجي العربي على قاعدة تكنولوجية جديدة هي عولمة التقانة من اجل إسقاط الجغرافية ومنطق الأراضي وما ينطوي عليه ذلك المنطق من سيادة.

9- سقوط منطق الحدود والحواجز الاقتصادية عن طريق العولمة الاقتصادية وبإسقاط منطق الجغرافية ومنطق الأراضي عن طريق عولمة التقانة تنتقل بعض مقومات السيادة الاقتصادية والتكنولوجية العربية إلى سلطة القرار الاقتصادي والتكنولوجي لمؤسسات برتن وودز والمؤسسات الدولية الأخرى كمنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات وإلى الشركات عابرة الجنسية ومراكز المنظومة الرأسمالية في المرحلة الأولى من اقتصاد القرن الواحد والعشرين، وإلى المنظمة الاقتصادية العالمية (الحكومة الاقتصادية العالمية) في النصف الثاني من القرن الواحد والعشرين، كذلك إلى الشركات بلا جنسية في المرحلة المتأخرة من القرن الجديد.

10- في أجواء هندسة الاقتصاد العالمي الجديدة تبز مجموعة من المعطيات بشأن الاقتصاد العربي وكالاتي :-

- أن دول الشمال تملك كل أوراق ومعدات الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين. وتتمثل تلك الأوراق والمعدات في الهيمنة على حركة رأس المال العالمي التجارة العالمية، مسار التصنيع العالمي، المبادلات التكنولوجية

هندسة التصاميم، الشركات متعددة الجنسية، البنوك العالمية، المؤسسات الدولية، طريق الملاحة الدولية، السماء المعلوماتية .

- عشية نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تواجه الاقتصادات العربية حاضراً مؤلماً ومستقبلاً معتماً تكتنفه الضغوط من كل الاتجاهات وتكاد لا تملك أي دور في الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين. لذا فان الوظائف الاقتصادية ستحدد مسبقاً للاقتصادات العربية باعتبارها تخوماً تدور حول مراكز إقليمية تابعة للمنظومة الرأسمالية، أو تخوماً اقتصادية مرتبطة مباشرة بمركز من مراكز المنظومة الرأسمالية.

- ستعاني الاقتصادات العربية سواء ما كان منها مرتبطاً بمركز إقليمي أم بمركز متقدم للمنظومة الرأسمالية من التضاريس الاقتصادية الجديدة بعد جفاف طوفان اقتصاد القرن العشرين وذوبان ثلوج ذلك الاقتصاد، إذ ستكون هذه التضاريس اشد وعورة من تضاريس اقتصاد القرن العشرين مما سيؤدي إلى ذوبان تهميشاً في الاقتصاد العالمي، وزيادة المأزق التنموي خلال القرن الواحد والعشرين .

- بعد زوال التحدي الذي كان قائماً قبل سقوط الاتحاد السوفيتي أصبح هناك فراغ استراتيجي في توازن القوى. وكان من نتيجة ذلك أن أصبح العالم الثالث (المتحرر من السيطرة ال أمريكية) العدو المختلق الذي يضاهي في خطورته ما كان يمثله الاتحاد السوفيتي السابق من خطورة من وجهة النظر الأمريكية، كما أصبح العالم الثالث مصدراً يهدد أمن واستقرار العالم من وجهة نظر الولايات المتحدة. فالخطر القادم اخذ يأتي من العالم الثالث. وطبقاً لهذا السيناريو أصبح الوطن العربي محاطاً بمحرمات منها محرمات المطالبة بحق التنمية، محرمات المطالبة باستغلال ثرواته محرمات المطالبة بنهجه التنموي الخاص، محرمات مخالفة الوصفات الكونية الجاهزة للمؤسسات الدولية؛ محرمات إبقاء القطاع

العام، محرمات تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية، محرمات الحفاظ على الخصوصية الوطنية محرمات المطالبة بالقرار الاقتصادي المستغل، محرمات الخروج عن اللبرلة الاقتصادية المؤدلجة، محرمات انتقاد الموجة الإقليمية الثانية.

11- أن توجهات الهندسة المرتدة إزاء مستقبل الاقتصاد العربي تكمن في توجه الشمال لتعميق اندماج العرب (في السوق العالمية اندماجاً تبعياً من موقع متخلف بتقسيم اقتصاداته إلى: -

أ- تخوم مصنعه (عالم ثالث مصنع) مرتبط بمراكز الرأسمالية عبر وظائف تصنيعية محددة.

ب- تخوم غير مصنعة (عالم رابع غير مصنع) مرتبط بمراكز الرأسمالية العالمية عن طريق تقسيم العمل الدولي التقليدي، أي كمراكز لتوريد المواد الأولية لمراكز الرأسمالية العالمية واستيعاب السلع المصنعة لهذه المراكز.

وتم تصنيف الأقطار العربية ضمن هذه المجاميع في إطار توجهات الاقتصاد العالمي الجديد لتؤدي وظائف محددة .

خامساً :ـ السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء خيار التحررية الاقتصادية الجديدة:ـ

اندفعت الاقتصادات العربية نحو تبني برامج الانفتاح الانكشافي وما رافقها من تحررية مؤدلجة بأيديولوجية المشاريع الاقتصادية الكونية التي تهدف إلى حماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات الدولية وفتح الأسواق أمام السلع والاستثمارات والخدمات الأجنبية، فضلاً عن تبني مشاريع الاندماج في الاقتصاد العالمي من موقع اللاتكافيء. وتبني المشاريع الإقليمية اللاقومية كمشروع الشرق أوسطية ومشروع المتوسطية، وكذلك توجه بعض الاقتصادات العربية نحو تبني مشاريع مناطق التجارة الحرة الأجنبية العربية.

وبالإضافة إلى كل ذلك فقد اتبعت العديد من الاقتصادات العربية برامج وسياسات للتصحيح والتكيف شملت العديد من المجالات الاقتصادية أدت إلى تحرير أسعار السلع والخدمات وتحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق وإزالة نظم الرقابة الحركية. قد ارتبطت معظم تلك البرامج والسياسات بشروط التمويل من المؤسسات الدولية وترتيب إعادة جدولة الديون الخارجية. ولم تتمكن الكثير من الدول العربية التي اتبعت هذه البرامج والسياسات من الحد من الاختلالات الهيكلية إلا بقدر ضئيل جداً، كما أن هذه السياسات لم تمكن تلك الدول من تحقيق التوازن الداخلي المتعلق بتمويل الاستثمارات من المدخرات الوطنية (الاختلالات المالية والاستثمارية).

وحيث أن الهدف المركزي من هذه السياسات وبرامج الإصلاح الهيكلي ينصب على الجوانب المالية والنقدية والسعرية، فان تشوهات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي قد تعمقت بفعل هذه السياسات والبرامج. فلقد ظلت القطاعات السلعية خاصة الزراعة والصناعة تلعب دوراً هامشياً في قيادة التنمية الزراعية والصناعية بل في قيادة التنمية الاقتصادية ككل .

لذا لم تتمكن هذه السياسات والبرامج من معالجة اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، وفشلت تلك السياسات في زيادة مساهمة القطاعات السلعية في ذلك الناتج.

وفي ظل هذا الخيار ستصبح القاعدة الاقتصادية العربية أكثر تصدعاً وستصبح أسوار أمنها الاقتصادي أكثر انخفاضاً وسيصبح اقتصاداتها أكثر انكشافاً، بل أن الاقتصادات العربية ستكون فاقدة لسيطرتها على عملية صنع القرار الاقتصادي، طالما أن قراراتها السياسية تكتنفها الضغوط من كل الاتجاهات وتخضع لكثير من المقيدات الخارجية .

أن خيار الانفتاح الانكشافي في ظل موجة التحررية الاقتصادية الجديدة المؤدلجة (العولمة الليبرالية) هو الخيار الذي تبنته العديد من الاقتصادات العربية مؤخراً دون تقدير كاف لكلفته الاقتصادية والاجتماعية الباهظة على المدى البعيد والتي تتمثل بنقل الكثير من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية إلى مراكز الرأسمالية المتقدمة والشركات عبر الوطنية والمؤسسات الكونية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

أن هذا الخيار سيرتب على المدى البعيد نتائج أخرى تتعلق بالقاعدة الموردية، والتي ستخضع لمرجعية عولمة الموارد وبما يؤدي إلى تقييد استخدام تلك المواد بما يتفق والمصالح الاقتصادية لمراكز الرأسمالية المتقدمة وشركاتها الدولية وآليات عمل مؤسساتها.

ولعل إشكالية هذا الخيار تتحلى في تبني العديد من الاقتصادات العربية خيار الانفتاح الانكشافي وهي تعاني من تدهور كبير في مستوى توجهاتها لبناء اقتصاداتها الوطنية، فضلاً عن قيام معظم الدول العربية بإصلاحات هيكلية في اقتصاداتها بهدف الانفتاح على الاقتصاد العالمي على حساب الانفتاح العربي البيني.

وبفعل هذه الإصلاحات تشهد الاقتصادات العربية تياراً كاسحاً يدعو إلى تفكيك القطاع العام، والإزالة المتسرعة للقوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية، وانسحاب الدولة من إدارة الأنشطة الاقتصادية، وفسح المجال للاستثمار الخاص والأجنبي لممارسة فعالياتها دون تدخل حكومي، وقد اخذ هذا التيار ينتقد مجمل النظريات التي تؤكد على دور القطاع العام، واصفاً هذا القطاع بأنه السبب في الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية. وضمن موجة اللبرلة الاقتصادية اخذ القطاع العام ينحسر تاركاً المجال للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي ليملأ

الفراغ بعيداً عن أي اعتبار يتعلق بالكفاءة الاقتصادية في تخصيص المـوارد، وبعيـداً عن أي اعتبار يتعلق بمشاكل التنمية طويلة الأجل .

وتأتي هذه الدعوة المحمومة للتخصصية بـلا قيـود تحـت ذريعـة إعـادة الهيكلـة الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي التي تبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتحت هذه الذريعة راحت هذه المؤسسات تطالـب الأقطـار العربيـة الـتي ساقها سوء حظها إليها بتفكيك القطاع العام، وحتى تحديد اسـم شـركات القطـاع العام التي يجب تصفيتها، وهكذا انحسر دور الدولـة في إدارة الأنـشطة تبعـاً لإدارة مؤسسات برتن وودز في تلك الأقطار العربي التي طبقت الإصلاحات الاقتـصادية وإعادة هيكلتها طبقاً لشروط الصندوق والبنك الدوليين (الرأسمالية بلا قيود) ولم تكتف برامج مؤسسات برتن وودز بتفكيك القطاع العام وتقليص سـلطة الدولـة، فراجـت تملـي شـروطاً للتحرريـة المؤدلجـة في مجـال أسـعار الـصرف وأسـعار السلع، وحرية التجارة وإلغـاء الـدعم، ورفـع القيـود المفروضـة علـى الاسـتثمار الأجنبي ... الخ.

لقد تمكنت مراكز الرأسمالية المتقدمة مـن خـلال فـرض اللبرلـة المؤدلجـة (أي تطبيق اللبرالة الاقتصادية وفي أيديولوجية برتن وودز) من احتلال موضع متقدم في إدارة الأنشطة الاقتصادية لتلك الاقتصادات. وعن طريق هذه المواقع تمكنـت مـن إدارة هذه الاقتصادات إدارة اقتصادية مركزية من الخارج، وبذلك تـتحكم أسـوار الأمن الاقتصادي، وتصبح الأسوار الأخرى شديدة الانخفاض. واللبرالة المؤدلجة، بموجب وصفة الصندوق والبنـك الجـاهزة، لا تعـني سـوى التخلـي عـن الـسيادة وسلطة القرار الاقتصادي، فهي تلزم الـدول الـتي تلجـأ إليهـا بـان تغـير منهجهـا وتفكيرها ونمط تنميتها وفق أيديولوجية معينة: أيديولوجيـة مؤسـسات بـرتم وودز التي تعبر عن الفلسفة الاقتصادية للدول الكبرى بعيداً عن مشكلات التنمية طويلة الأجل للبلدان المعنية، وهي فلسفة رأسمالية للاقتصادات المتقدمة .

أن هذه الوصفات الجاهزة تعالج مشاكل نقدية ومالية من منظور أيديولوجي غربي ينصب على تقليص دور الدولة الاقتصادي وإلغاء دعم الأسعار، وحرية التجارة ورفع القيود على الاستثمار الأجنبي وتحرير أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وهذه المعالجات وجدت أصلاً لظروف البلدان النامية ولا تتعلق باعتبارات الكفاءة الاقتصادية أو بآفاق التنمية بعيدة المدى.

أن تحريك مصادر النمو بتطبيق وصفات مؤسسات برت وودز لا يعدو أن يكون إستراتيجية طوبائية بحته، لأن مثل هذه السياسات لا ينتج عنها سوى هياكل طرفية أكثر اندماجا في المنظومة العالمية، وأن التمسك بأذيال الشركات متعددة الجنسية. لذا ترفع الشركات متعددة الجنسية شعار التخلص من القطاع العام لكي تتمكن تلك الشركات من الحصول على مواقع إنتاجية بأقل تكلفة، ويتمكن رأس المال متعدد الجنسية من السيطرة على المجتمعات الطرفية. أن اللحاق بركب التنمية العالمية عبر آليات اللبرالة المؤدلجة ما هو إلا مشروع طوبائي.

ومن خلال برامج التحررية قامت الدول العربية إعادة هيكلة الاقتصاد، وإزالة العديد من نظم الرقابة الحكومية وسياسات الدعم الاقتصادي، وترك العملية الإنمائية لعوامل السوق. وقامت دول عربية أخرى بتعديل قوانين الاستثمار الأجنبي لديها لجذب الاستثمارات العربية بدلاً من جذب الاستثمارات العربية للمنطقة العربية، والعمل على تسهيل وتنمية النشاطات والاستثمارات العربية البينية.

لذا يتعرض الاقتصاد العربي لتيار انكشافي كاسح يطالب بتغريب وعاء التنمية وإيجاد حلول خارجية لمشاكله. وكان من جراء هذا التيار الارتهان لحالة التبعية التي امتصت حيوية الاقتصاد العربي ولم تتمكن التنمية العربي، إلا في حالات معينة من التخلص من مقومات النموذج الغربي للاقتصاد القائم على الأحادية والاختزالية والذي يمثل نموذجاً واحداً للتنمية، هو النموذج الغربي. وفي ظل هذا

الارتهان ستظل التنمية العربية حبيسة ذلك النموذج بما فيها قيود التبعية ومخاطرها وامتداداتها. وإزاء ذلك فشلت العديد من السياسات الاقتصادية في بلورة إنمائي بعيد المدى قادر على معالجة وتصحيح اختلالات الاقتصاد العربي.

ولعل من المفيد إيضاح أن البعض من دعاة تغريب التنمية العربية والاندماج بالاقتصاد العالمي يرون في التنمية المستقلة سباحة حرة ضد التيار، ويؤكدون أن تبني النموذج الغربي هو الطريق الوحيد المتاح أمام الاقتصادات العربية وهنا نقول أن الدعوة لتبني منهج تغريب التنمية سيجعل من التنمية مجموعة مشاريع سلعية وخدمية تتم في الإطار التكنولوجي والنمط التصنيعي والسياسات الاقتصادية المرتبطة بالخارج، وبفعل منهج تغريب التنمية، سيصبح من غير الممكن تصنيع الصناعة والسيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي .

ومن ابرز التحديات التي تواجه مشروع النهضة الاقتصادية العربية في ظل خيار التحررية الاقتصادية الجديدة:-

التحدي الأول :- المقايضة بين التراكم الداخلي وخدمة الدين الخارجي :-

مع ارتفاع حجم المديونية الخارجية العربية وارتفاع أعباء خدمة الدين التي أصبحت تلتهم حوالي ثلث حصيلة الصادرات السلعية والخدمية العربية ن تصبح العلاقة بين مجهودات التراكم الداخلي وعملية خدمة الدين الخارجي علاقة حرجة من حيث تأثيرها على المسارات المستقبلية للاقتصاد العربي في ظل محدودية الموارد المتاحة بالعملة الأجنبية لذا تصبح العلاقة عكسية بين تصاعد أعباء الدين الخارجي وبين مخصص التراكم في الاقتصاد العربي إذ يعد تخصيص الأموال لأغراض الاستهلاك والدفاع القومي، وتسير عجلة الاقتصاد العربي، تصبح المنافسة بين ما تبقى من أموال وموارد بين مخصص خدمة الدين الخارجي وبين مخصص التراكم، وهكذا تتأثر عمليات مجهودات التراكم المحلي إذا أعطيت الأولوية لسد أعباء

الديون والإبقاء بالالتزامات إزاء العالم الخارجي مما يعني الحيلولة دون التوسع المطرد في الطاقات الإنتاجية.

والمفارقة التاريخية الكبرى هو أن الأموال العربية الموظفة في الخارج والبالغة 870 مليار دولار يجري إعادة تدويرها للامساك بخناق الاقتصاد العربي في ظل عمليات الإقراض الدولي وإعادة الجدولة.

وهكذا يصبح المال العربي في ظل هذه المقايضة أداة تبعية بدلاً من أداة تحرر، وأداة تكاثر مالي بدلاً من أداة تراكم إنتاجي.

التحدي الثاني:- تحدي إغلاق ملف العمل الاقتصادي العربي تدهور مرتكزات المحتوى الاقتصادي للنظام العربي:-

لا شك أن تواضع منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك لم يكن وليد حالة طارئة وإنما يعود لأسباب كثيرة يأتي في مقدمتها سيادة الأنماط التنموية القطرية التي هي نتائج ضعف الإرادة السياسية للتوجيه القومي للاقتصاد والتي أدت إلى اندماج الاقتصادات العربية في النظام الرأسمالي العالمي وما تنتج من تكامل تبعي وتراجع في التكامل الداخلي العربي.

والسبب الثاني في تراجع المسيرة السابقة للعمل الاقتصادي العربي المشترك يمكن في عدم حسم التناقض بين مهمات التنمية القطرية ومهمات التنمية القومية وعدم حسم التناقض بين مهمات التكامل العربي المستقل ومهمات التكامل التبعي غير المستقل، والفضل في فك الارتباط التبعي للاقتصاد العربي بروابط التبعية العالمية.

أن هاجس الفشل على جبهة النشاط التكاملي يؤشر لنا حدود الإمكانات العربية وحيز الحركة ومدى فاعلية المدخل التي روجنا لها كثيراً. كما أن هاجس

الفشل على جبهة التكامل العربي يؤشر لنا نقاط الضعف الأساسية في هذه المسيرة بشكل علمي وموضوعي بعيداً عن الحماس والطموح المثالي .

بل يمكن القول أن البناء الصحيح للأساس القومي للاقتصاد وتعميق المحتوى الاقتصادي للنظام العربي يستوجب تأثير أسباب الفشل بكل صراحة وموضوعية ودقة. لذلك فان البوح بما يعتري النظام العربي من مثالب وتسليط الأضواء على ما ينتاب المحتوى الاقتصادي للنظام من مخاطر يشكل نقطة الانطلاق الأولى في بناء المستقبل – لقد ظل العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي يمثل جوهر الأساس القومي للاقتصاد يعاني من أزمة حادة منذ النصف الأول من عقد الثمانينيات بعد أن عطل فقدان الإرادة السياسية الصادقة تنفيذ قرارات قمة عمان وعلى رأسها قرار إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي.

وجراء تلك الأزمة أصيب هذا النشاط بقدر كبير من الشلل والجمود والتراجع والانكماش. ولم تتمكن منجزات هذا العمل الذي كرس له الكثير من المال والجهد والوقت العرب يمن بناء القاعدة الاقتصادية العربية الصلبة التي تشكل السياج الواقي للأمن الاقتصادي العربي. والمفارقة الكبرى أن هذا العمل الذي كان يهدف إلى تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية أدى في نهاية المطاف إلى تفكيك هذا الارتباط في مقابل تجسيد الارتباط العضوي العربي الخارجي، فتكامل الاقتصاد العربي دولياً وتنافرت وحداته الاقتصادية القطرية عربياً.

وهكذا لم تتمكن من تحقيق الأمن الاقتصادي العربي، ولم تتمكن هذه المنجزات من بناء الحد الأدنى من البناء الصناعي العربي اللازم لبناء القاعدة الصناعية التكنولوجية – ويمكن القول أن منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك لم تحقق الحد الأدنى من اعتماد الجماعي على الذات.

إزاء إخفاق هذه المنجزات جرت عدة محاولات لتنشيط فاعلية هذا العمل التكاملي وظلت هذه المحاولات بمثابة صيحات في ليل عربي شديد السواد ويساعد هذا الفشل والتباطؤ في مسيرة العمل الاقتصاد العربي المشترك في تهيئة الأجواء لشن هجوم واسع النطاق من قبل أعداء القومية على تلك المؤسسات مطالبين بإيجاد بديل لها ضمن المشاريع الشرق أوسطية والأوسطية ولهذا بدا المحتوى الاقتصادي للنظام العربي يتعرض لمخاطر واسعة من أبرزها تعطيل مؤسساته وظهور مؤسسات إقليمية بديلة. وبذلك تصبح هذه المؤسسات مجرد واجهات ثقافية.

ومع استمرار الشلل في المحتوى الاقتصادي للنظام العربي أصيب الأساس القومي للاقتصاد بتشوهات واختلالات جديدة عززت من موجة تدويل الاقتصادات العربية وربطها بفضاءات اقتصادية إقليمية تمهيداً لعولمتها ولا تبالغ في القول بان ضخامة التحديات التي تواجه الأساس القومي للاقتصاد جراء شلل مؤسساته ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين سيعني دخول العمل الاقتصادي العربي المشترك النفق المظلم.

ومما يزيد من خطورة هذا المشهد هو أن منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تحققت منذ عام 1945 حتى الآن اتسمت بالخصائص الآتية:-

1- ظلت محدودة الوزن والأثر ولا تشكل نقلة نوعية في تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية خاصة الارتباط الإنتاجي، كما ظلت تلك المنجزات هامشية لا تتلاءم والطموحات القومية، ولا تتناسب والإمكانات المادية والبشرية للأمة العربية كما لم تتمكن من تصحيح موقع الاقتصاد في الاقتصاد العالمي، ولم تتمكن من بناء القاعدة الاقتصادية العربية التي تشكل السياج الواقي للأمن القومي، كما لم تتمكن من تصحيح الاختلالات في هياكل

الإنتاج العربية، ولم تتمكن من تمكين العرب من الدخول في العصرنة فاعلين ومنتجين لا مستهلكين.

وكان من جراء هذا الإخفاق ظهور الاتجاهات التالية :-

أ- أخذت بعض الأطراف العربي تفك ارتباطاتها بمداخل هذا العمل العربي المشترك ولا تلتزم بموجباته ومن جهة أخرى أخذت تلتزم بموجبات اقتصاد العولمة واقتصاد الاقلة. وهناك من يقول أن مداخل هذا العمل قد وهنت قبل أن تأخذ التحولات والتغيرات الدولية والإقليمية مداها الواسع. ولعل هناك من الشواهد ما يثبت ذلك.

ب- لم يتمكن هذا العمل من فرض نفسه على العلاقات الاقتصادية الدولية كنظام اقتصادي إقليمي ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم فاعلية مداخل هذا العمل وبقاء الكثير من قراراته غير الملزمة دون تنفيذ وإلى غياب الإرادة السياسية الحقيقية من جانب بعض الدول العربية في التعامل مع هذا العمل.

ج- ظلت معظم المشاريع الاقتصادية الاندماجية الشمولية كالسوق العربية المشتركة واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية شبه معطلة بالرغم من الدعوة المعاصرة لتكتل كسمة من سمات العصر .

د- عدم تنفيذ قرارات قمة عمان خاصة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي على الرغم من كونها مشاريع حضارية كبرى.

التحدي الثالث:- تحدي إلحاق الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف:-

في ظل المشاريع الكونية والإقليمية تشهد الاقتصادات العربية عملية إلحاق بالاقتصاد العالمي واسعة النطاق كمناطق مهمشة من العالم. وبذلك تصبح تلم الاقتصادات خارج المنظومة العالمية وتحت سيطرة الاقتصاد العالمي .

وطبقاً لعملية الإلحاق تقوم تلك الاقتصادات بوظائف اقتصادية معينة طبقاً للخارطة الاقتصادية العالمية والإقليمية الجديدة، وستؤدي عملية الإلحاق إلى جملة نتائج من أبرزها الأتي:-

أ- أن التنمية التي ستتم في الاقتصاد الغرب يعبر هذا الإلحاق على الرغم من إنها ليست ظاهرة وهمية إلا إنها تتسم بكونها: تنمية بالإنابة وليست بالأصالة والتنمية لا تتم بالإنابة وإنما بالأصالة أي عدم إمكانية تحقيق التنمية على وفق رؤية إستراتيجية عربية، تنمية غير قادرة على معالجة الأصل التاريخي للتخلف الاقتصادي في المنطقة العربية، وغير قادرة على معالجة الاختلالات البنيوية التي تعاني منها الاقتصاد العربي.

ب-استمرار المستوى المتدني للتنمية العربية في ظل هذا الإلحاق، تمسك الاقتصاد العربي بأذيال الشركات عبر الوطنية.

ج- فتح أبواب الاقتصاد العربي أمام الشركات والاستثمارات الأجنبية والتجارة السلعية والخدمية الوافدة بحرية كاملة.

د- في إطار مشروع الجات الهادف إلى حماية الاحتكارات التي تسيطر عليها مراكز المنظومة الرأسمالية ستفتح الأسواق العربية عنوة أمام السلع والاستثمارات والخدمات الأجنبية.

التحدي الرابع:- خضوع الاقتصادات العربية للموجة الاقتصادية الجديدة :-

أن خضوع الاقتصادات العربية للموجة الإقليمية الجديدة سيؤدي إلى جملة نتائج من أبرزها:-

- تفكيك بنيان التضامن العربي .
- تعطيل مفهوم الأمن القومي في مقابل الأمن الإقليمي.
- خلق سلسلة من التناقضات القطرية في المصالح الاقتصادية .
- تذويب مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك في مؤسسات وترتيبات إقليمية جديدة.
- تفكيك الأساس القومي للاقتصاد وجعل للصورة القادمة للوطن العربي مجموعة دوائر متعددة ومستقلة ومرتبطة بأطر إقليمية يمكن تقاطع مصالحها الاقتصادية والسياسية على المستوى القومي وتتكامل على المستوى الإقليمي.
- اختراق الاقتصادات العربية والقضاء على الخيط العربي المتصل وإعادة هيكلية هذه الاقتصادات بعد اختراقها (ربطها بالمشاريع الإقليمية) في إطار نمط جديد من تقسيم العمل بعمق قانون النمو غير المتكافئ، ويزيد من عمليات الأقلمة فالتدويل فالعولمة من موقع متخلف في حالة غياب رؤية عربية إستراتيجية لهذه المخاطر .
- ظهور مؤسسات وترتيبات اقتصادية تحل محل مؤسسات العمل الاقتصاد العربي المشترك. وهذه الترتيبات والمؤسسات تساعد على هيكلة الاقتصادات العربية في الإطار الجديد لتقسيم العمل الإقليمي والعالمي. والمؤسسات والترتيبات الاقتصادية التي ستقام على رقات مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك هي منظومة متكاملة تهدف إلى السيطرة على مجريات الأمور الاقتصادية والتكنولوجيا في إقليم الشرق الأوسط وإقليم البحر

الأبيض المتوسط، أو في الفضاء الاقتصادي الشرق أوسطي والفضاء الاقتصادي المتوسطي .

- إخضاع الاقتصادات العربية لشبكة الروابط والمؤسسات الإقليمية الجديدة اللاقومية التي يتم نسجها في ظل النظام الإقليمي الجديد، حيث سيكون للاقتصادات العربية المرتبطة بالفضاء الاقتصادي الشرق أوسطي والمتوسط وظائف محددة .

لذا فان منظومة الروابط الإقليمية الجديدة ستقضي على ما تبقى من مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك بعد مرحلة الشلل. وهذه المنظومة ستفضي إلى إطار مؤسسي جديد يتجاوز النظام العربي وآلياته ويخضعه لشبكة من المؤسسات الجديدة والروابط والنظم الوظيفية الفرعية الجديدة .

- التشتت والتدهور في مرتكزات الأساس القومي للاقتصاد.

- إنهاء المحتوى الاقتصادي للنظام العربي في شكله الحالي وتفككه إلى أنظمة اقتصادية فرعية مندمجة في أنظمة اقتصادية إقليمية تحتوي دولاً في المحيط العربي والمحيط غير العربي.

التحدي الخامس:- الإبقاء على التشوهات والاختلالات في هياكل الإنتاج العربية:-

لا شك أن تغريب التنمية العربية سيحول دون تحقيق التنمية الشاملة المستقرة والمتوازنة فضلاً عن الحيلولة دون تطوير أشكال وأنماط تنمية ضمن إستراتيجية الاعتماد على الذات تسمح بتصحيح الاختلالات التي تسودها هياكل الإنتاج العربية وتسمح بالتجسيد الواقعي للعلاقة الجدلية بين مقومات الأمن القومي العربي وعمليات التنمية العربية والربط بين الأمن القومي ووجود قاعدة اقتصادية صلبة توفرها التنمية القومية الشاملة واعتبار الأمن القومي هو السياج الواقعي

للمنجزات الإنمائية. وهكذا فان تغريب التنمية سيدفع الاقتصاد العربي لكي يبحث عن مستقبله خارج واقعه وخارج بيئته العربية. هذا فضلاً عن تكريس التراجع في العلاقات الاقتصادية العربية البينية والحيلولة دون بناء علاقات عربية على أسس سلبية وجعل الساحة العربية تشهد باستمرار مثل هذا التراجع وبما ينعكس على منجزات التنمية العربية والحيلولة دون إعادة توجيهها بما يعزز مسيرة الاقتصاد العربي ويمكنه من مواجهة التحديات، والحيلولة دون بناء قاعدة الترابط الاقتصادي العربي وتهيئة متطلبات التنمية العربية.

والجدير بالإشارة هنا أن بعض الأقطار العربية انتهت إلى أن تغريب التنمية الصناعية يستوجب إتباع منهج صحيح للعمل الصناعي العربي المشترك فكراً وعملاً ويتجسد ذلك في القوة الإنتاجية للاقتصاد الصناعي العربي وتمكينه من تلبية الطلب الداخلي على الحاجات الأساسية والخدمات مع فائض للتصدير. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بإرساء القواعد الصناعية والتكنولوجية القائمة على تصنيع الصناعة أو تصنيع القطاعات أو تعريب التنمية. وعليه لابد من التفكير الجاد بتصنيع القطاعات الاقتصادية عربياً بتعريب القطاع الصناعي، وذلك بإنشاء القواعد العلمية والتكنولوجية والصناعية التي تقوم عليها القطاعات المراد تنميتها بدلاً من تركيز الجهود على إنشاء المفردات النهائية أو الوسطية للقطاع وكذلك المشروع بالصناعات المحورية والأساسية والثقيلة من اجل تأمين مصدر لمستلزمات الإنتاج وبذلك يتم إرساء القواعد التصنيعية للاقتصاد العربي من خلال الحلقات الإنتاجية والتكنولوجية، بهدف فك التبعية عن الاقتصادات الدولية.

التحدي السادس:- تحدي خضوع الاقتصادات العربية لموجة التحررية الاقتصادية الجديدة:-

تشهد الاقتصادات العربية تياراً كاسحاً يدعو إلى تفكيك القطاع العام والإزالة المتسرعة للقوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية وانسحاب الدولة من إدارة

الأنشطة الاقتصادية، وفسح المجال للاستثمار الخاص والأجنبي لممارسة فعالياتها دون تدخل حكومي، اخذ هذا التيار ينتقد مجمل النظريات التي تؤكد على دور القطاع العام، وأن هذا القطاع هو سبب الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وضمن موجة اللبرلة الاقتصادية اخذ القطاع العام ينحسر تاركاً المجال للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي ليملي الفراغ بعيداً عن أي اعتبار يتعلق بالكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، وبعيداً عن أي اعتبار يتعلق بمشاكل التنمية طويلة الأجل .

وتأتي هذه الدعوة المحمومة للتخصصية بلا قيود تحت ذريعة إعادة الهيكلة الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي التي تبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتحت هذه الذريعة راحت هذه المؤسسات تطالب الأقطار العربية التي ساقها سوء حظها إليها بتفكيك القطاع العام، وحتى تحديد اسم شركات القطاع العام التي يجب تصفيتها وهكذا انحسر دور الدولة في إدارة الأنشطة تبعاً لإدارة مؤسسات برتن وودز في تلك الأقطار العربية التي طبقت الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة طبقاً لشروط الصندوق والبنك الدوليين (الرأسمالية بلا قيود). ولم تكتف برامج مؤسسات برتن وودز بتفكيك القطاع وتقليص سلطة الدولة، فراحت تملي شروطاً للتحررية الجديدة في مجال أسعار الصرف وأسعار السلع، وحرية التجارة وإلغاء الدعم، ورفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي ... الخ.

ولقد تمكنت مراكز الرأسمالية من خلال فرض اللبرلة المؤدلجة أي تطبيق اللبرلة الاقتصادية وفي أيديولوجية مؤسسات برتن وودز – من احتلال وضع متقدم في إدارة الأنشطة الاقتصادية لتلك الاقتصادات وعن طريق هذه المواقع تمكنت من إدارة هذه الاقتصادات إدارة اقتصادية مركزية من الخارج وبذلك تتحطم أسوار الأمن الاقتصادي، وتصبح الأسوار الأخرى شديدة الانخفاض

التحررية الجديدة بموجب وصفة الصندوق والبنك الجاهزة لا تعني سوى التخلي عن السيادة وسلطة القرار الاقتصادي، فهي تلزم الدول التي تلجأ إليها بان تغير منهجها وتفكيرها ونمط تنميتها على وفق أيديولوجية معينة عي أيديولوجية مؤسسات برتن وودز التي تعبر عن الفلسفة الاقتصادية للدول الكبرى بعيداً عن مشاكل التنمية طويلة الأجل للبلدان المعينة وهي فلسفة رأسمالية للاقتصادات المتقدمة.

ويمكن القول أن هذه الوصفات الجاهزة تعالج مشاكل نقدية ومالية من منظور أيديولوجي غربي ينصب على تقليص العجز في موازين المدفوعات وانحسار دور الدولة وإلغاء دعم الأسعار، وحرية التجارة ورفع القيود على الاستثمار الأجنبي وتحرير أسعار الصرف، وأسعار الفائدة وهذه المعالجات، وجدت أصلاً لظروف غير ظروف البلدان النامية ولا تتعلق باعتبارات الكفاءة الاقتصادية أو بآفاق التنمية بعيدة المدى في البلدان النامية.

ولا شك أن تحريك مصادر النمو بتطبيق وصفات مؤسسات برتن وودز لا يعدو أن يكون إستراتيجية طوبائية بحته، لأن مثل هذه السياسات لا ينتج عنها سوى هياكل طرفية أكثر اندماجاً في المنظومة العالمية، وأن التمسك بهذه السياسات سيؤدي في نهاية المطاف إلى التمسك بأذيال الشركات متعددة الجنسية. لذا ترفع الشركات متعددة الجنسية شعار التخلص من القطاع العام لكي تتمكن تلك الشركات من الحصول على مواقع إنتاجية بأقل تكلفة، ويتمكن رأس المال متعدي الجنسية من السيطرة على المجتمعات الطرفية، أن اللحاق بركب التنمية العالمية عبر آليات اللبرلة المؤدلجة ما هو إلا مشروع طوبائي مثله مثل من يركض وراء السراب الأعظم .

ولعل من ابرز مرامي التحررية الاقتصادية للاقتصادات العربية هو تسهيل عملية عولمة الوحدات الإنتاجية والخدمية تمهيداً لربطها بالفضاءات الاقتصادية

الإقليمية. لذا فان التحررية الاقتصادية تشكل التمهيد والمدخل الضروري لربط المشرق العربي بالفضاء الاقتصادي الشرق أوسطي وربط المغرب العربي بالفضاء الاقتصادي المتوسطي لا شك أن الاقتصادات العربية التي تقبل طريقة التحررية الاقتصادية ترتهن مستقبلها الاقتصادي من حيث لا تدري، بل وتكبله بمقيدات سوف لا تدري كيف تتخلص منها وتتخطاها إلى اقتصاد القرن الحادي والعشرين.

التحدي السابع :- خضوع الاقتصادات العربية لتيار تغريب التنمية :-

تعرضت التنمية العربية لتيار أيديولوجي كاسح يطالب بتغريب وعاء التنمية وإيجاد حلول خارجية لمشاكلها. وكان من جراء هذا التيار الارتهان لحالة التبعية التي امتصت الحيوية الاقتصادية للاقتصاد العربي وللأساس القومي للتنمية. ولم تتمكن التنمية العربية، إلا في حالات أقطار معينة من التخلص من مقولات النموذج الغربي للاقتصاد القائم على الأحادية والاختزالية والذي يمثل نموذجاً واحداً للتنمية، هو النموذج الغربي.

وفي ظل هذا الارتهان ظلت التنمية العربية حبيسة قيود ذلك النموذج بما فيها قيود التبعية ومخاطرها وامتداداتها. وإزاء ذلك فشلت العديد من هذه الاقتصادات في بلورة تصور ذاتي لمعنى التنمية ودلالاتها وأهدافها وسبل العمل من اجل تحقيقها، إضافة إلى عدم إمكانية تصحيح الاختلالات الهيكلية وعدم إمكانية رفع القدرة الاقتصادية والتكنولوجية الذاتية وعدم إمكانية الإفلات من سيطرة النرجسية الغربية.

ولعل من المفيد إيضاح أن بعض المبشرين بتغريب التنمية يرون أن الدعوة للتنمية المستقلة هي سباحة حرة ضد التيار، لذاك علينا أن نتبنى النموذج الغربي.

وبغض النظر عن دعوى هؤلاء الذين لا يعرفون عما يتحدثون، فان هناك حاجة ضرورية لتبني النموذج العربي للتنمية. أن المحصلة النهائية للتوجه الغربي هو مزيد من البعثرة والتفكك للعناصر الداخلية والخارجية الاقتصادية منها

والمؤسسية. وفي إطار منهج تغريب التنمية ووعاء ذا التغريب تصبح التنمية ناتج مجمل مشاريع سلعية وخدمية تتم في الإطار التكنولوجي والنمط التصنيعي والسياسات الاقتصادية المرتبطة بالخارج. وبفضل تزايد موجة تغريب التنمية، أصبح من غير الممكن تصنيع أو تعريب القطاع الاقتصادي أو تصنيع الصناعة أو تعريب الصناعة .

وقد انعكس التوجه المتزايد نحو تعريب التنمية في النتائج التالية :-

- عدم إمكانية إنشاء القواعد العلمية والتكنولوجية ذات المنشأ الداخلي.
- الاعتماد على أستيراد المفردات النهائية والوسيطة بالاعتماد على القواعد العلمية والتكنولوجية الأجنبية .
- فسح المجال للشركات متعدية الجنسية والاستثمار الأجنبي للتغلغل في مفاصل الاقتصادات العربية.
- تداعي سلم الأولويات التنموية حيث أصبحت الجهود التنموية حصيلة أداء الجهات الأجنبية لا تشكل منهجية وطنية متماسكة للتنمية الاقتصادية .
- ومن ابرز النتائج المترتبة على خيار الانفتاح الانكشافي ما يلي:-

1- ستصبح هياكل الإنتاج العربية أكثر اعوجاجا وستصبح القاعدة الاقتصادية أكثر تصدعاً وأسوار الأمن الاقتصادي أكثر انخفاضا وستصبح العلاقات الاقتصادية البينية أكثر تدهوراً، والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي أكثر تكاملاً واندماجاً، وسيصبح موقع الاقتصاد العربي في منظومة الاقتصاد العالمي الجديد أكثر تخلفاً وتبعية .وسيصبح الأمن الاقتصادي العربي أكثر انكشافاً واختراقاً .

2- ستزداد اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي وستراجع مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي العربي وسيصبح من غير بناء

المنصات الصناعية العربية في مقابل منصات تجارية تستوعب سلع مراكز المنظومة الرأسمالية وشركاتها متعددة الجنسية.

3- ستتحول الوحدات الاقتصادية القطرية إلى دوائر اقتصادية متقاطعة فيما بينها ومتكاملة إقليميا وعالمياً، وسيؤدي ذلك إلى تقسيم المحتوى الاقتصادي العربي إلى أشلاء غير متآخية. هذا فضلاً عن دفع الوضع الاقتصادي العربي ومؤسساته إلى مزيد من التفكك والبعثرة وإضعافه واستبداله بنظام اقتصادي إقليمي لا قومي جديد وبمؤسسات اقتصادية إقليمية جديدة.

4- في ظل مشاريع الانفتاح الانكشافي تشهد الاقتصادات العربية عملية إلحاق واسع النطاق بالاقتصاد العالمي كمجتمعات طرفية وكمناطق مهشمة من العالم. وبذلك تصبح تلك الاقتصادات خارج المنظومة العالمية وتحت سيطرة الاقتصاد العالمي. وطبقاً لعملية الإلحاق تقوم تلك الاقتصاد بوظائف اقتصادية معينة طبقاً للخارطة الاقتصادية العالمية والإقليمية الجديدة. **وستؤدي عملية الإلحاق إلى جملة من أبرزها :-**

أ- أن التنمية التي ستتم عبر عملية الإلحاق رغم إنها ليست ظاهرة وهمية إلا إنها تتسم بكونها تنمية بالإنابة وليست بالأصالة والتنمية لا تتم بالإنابة وإنما بالأصالة .

ب-استمرار المستوى المتدني للتنمية العربية في ظل هذا الإلحاق وتتمسك الاقتصاد العربي بأذيال الشركات عبر الوطنية .

ج- فتح أبواب الاقتصاد العربي أمام الشركات والاستثمارات الأجنبية والتجارة السلعية والخدمية الوافدة بحرية كاملة.

د- في إطار مشروع منظمة التجارة العالمية الهادف إلى حماية الاحتكارات التي تسيطر عليها مراكز المنظومة الرأسمالية ستفتح الأسواق العربية عنوة أمام السلع والاستثمارات والخدمات الأجنبية عنوة لا خياراً.

5- سيؤدي خضوع الاقتصاد العربية لمشاريع الانفتاح الانكشافي إلى جملة نتائج على المدى البعيد من أبرزها :-

- تفكيك بنيان العمل الاقتصادي العربي الوحدوي.
- تعطيل مهمة بناء الأمن الاقتصادي العرب ي.
- خلق سلسلة من التناقضات القطرية في المصالح الاقتصادية.
- تفكيك الأساس القومي للاقتصاد وجعل الصورة القادمة للوطن العربي مجموعة دوائر متعددة ومستقلة ومرتبطة بأطر إقليمية يمكن أن تتقاطع مصالحها الاقتصادية والسياسية على المستوى القومي وتتكامل على المستوى الإقليمي.
- اختراق الاقتصاد العربية والقضاء على الخيط العربي المتصل وإعادة هيكلية هذه الاقتصادات بعد اختراقها (ربطها بالمشاريع الإقليمية) في إطار نمط جديد من تقسيم العمل بعمق قانون النمو غير المتكافئ، ويزيد من عمليات الأقلمة، فالتدويل فالعولمة من موقع متخلف في حالة غياب رؤية عربية إستراتيجية لهذه المخاطر.

6- ظهور مؤسسات وترتيبات اقتصادية تحل محل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك. وهذه الترتيبات والمؤسسات الجديد ستضفي إلى إطار مؤسسي جديد يتجاوز النظام العربي ومؤسساته وآلياته ويخضعه لشبكة من المؤسسات الجديدة والروابط والنظم الوظيفية الإقليمية الجديدة وسيؤدي ذلك إلى :-

- التشتت والتدهور في مرتكزات الأساس القومي للاقتصاد .

- إنهاء المحتوى الاقتصادي للنظام العربي في شكله الحالي وتفككه إلى أنظمة اقتصادية فرعية مندمجة في أنظمة إقليمية تحتوي دولاً في المحيط العربي والمحيط غير العربي .

7- ستشهد الاقتصادات العربية تياراً كاسحاً يدعوا إلى تفكيك كيان الدولة الاقتصادية والإزالة المتسرعة للقوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية وانسحاب الدولة من إدارة الأنشطة الاقتصادية، وفسح المجال للاستثمار الخاص والأجنبي لممارسة فعالياتها دون تدخل حكومي، وفعلاً اخذ هذا التيار ينتقد مجمل النظريات التي تؤكد على دور القطاع العام، وأن هذا القطاع هو سبب الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وضمن موجة اللبرلة الاقتصادية اخذ القطاع العام ينحسر تاركاً المجال للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي ليملئ الفراغ بعيد عن أي اعتبار يتعلق بالكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، وبعيداً عن أي اعتبار يتعلق بمشاكل التنمية طويلة الأجل.

8- في ظل موجة الانفتاح الانكشافي ستظل التنمية العربية أسيرة أطروحات الاستقلالية من الجهة النظرية. أما من الناحية العملية فكل المؤشرات والشواهد تشير إلى توجه التنمية العربية نحو مزيد من الاندماج التبعي في السوق العالمية. وستظل أنماط التنمية العربية مرتهنة لحالة التبعية التي امتصت الحيوية الاقتصادية للاقتصاد العربي وسوف لن تتمكن التنمية العربية من التخلص من مقولات النموذج الاقتصادي الغربي الذي يمثل نموذجاً واحداً للتنمية يتمثل فقط في محاربة مفاهيم التنمية المستقبلية. وفي ظل هذا الارتهان للنموذج الغربي تعطلت مسيرة التنمية العربية المستقلة ولن تتمكن الاقتصادات العربية من إدراك أن حقيقة التنمية لا تمكن في الاعتماد على نماذج مستوردة، بل على الاعتماد على الحد الأقصى من التصور الذاتي لمعنى التنمية ودلالاتها وأهدافها .

ولعل هذا الفشل يحول دون تصحيح اختلال التوازن الاقتصادي بين الوحدات الإنتاجية العربية ويحول دون تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصاد العربية، وتحقيق حد أدنى من البناء الصناعي والتكنولوجي القادر على حماية الأمن الاقتصادي العربي .

9- ستواجه الاقتصادات العربية حاضراً مؤلماً ومستقبلاً تكتنفه الضغوط من كل الاتجاهات، وتكاد لا تملك أي دور في هندسة اقتصاداتها. لذا فان الوظائف الاقتصادية ستحد مسبقاً للاقتصادات العربية باعتبارها تخوماً تدور حول مراكز إقليمية تابعة للمنظومة الرأسمالية، أو تخوماً اقتصادية مرتبطة مباشرة بمركز من مراكز المنظومة الرأسمالية .

وستعاني الاقتصادات العربية سواء ما كان منها مرتبطاً بمركز إقليمي أو بمركز متقدم للمنظومة الرأسمالية من التضاريس الاقتصادية الجديدة والتي ستكون اشد وعورة من تضاريس اقتصاد القرن العشرين مما سيؤدي إلى زيادة تهميشها في الاقتصاد العالمي، وزيادة مأزقها التنموي خلال القرن الواحد والعشرين.

10- دفع الاقتصادات العربية لتبني اكبر عملية تراجع في مسار الاندماج الاقتصادي العربي والمناداة بعدم فاعلية المحتوى الاقتصادي للنظام العربي وبأن هذا المحتوى بات مهترياً ويجب تبديله .

11- ستخضع الاقتصادات العربية في ظل الانفتاح الانكشافي لهندسة جيو اقتصادية تعمق التبعية وتجعل من الاقتصادات العربية مجتمعات طرفية ملحقة بمراكز المنظومة الرأسمالية المتقدمة والمراكز الإقليمية المرتبطة بها لتؤدي وظائف محددة طبقاً لشروط نمو الاقتصاد العابر للحدود .

12- ستخضع الاقتصادات العربية في ظل آليات الانفتاح الانكشافي لإعادة هيكلة واسعة النطاق تتغير فيها الأولويات والمناهج والآليات وفق القواعد الآتية :-

- قاعدة الأمن الاقتصادي العالمي والإقليمي. وطبقاً لهذه القاعدة يجب أن لا تتعارض عملية بناء الأمن الاقتصادي الوطني مع آليات بناء ما يسمى بالأمن الاقتصادي العالمي والإقليمي اللاقومي .
- قاعدة كونية النماذج التنموية وشيوع الوصفات الجاهزة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، مما يعني أن التنمية المستقلة لم تعد قيمة وقضية مسلماً بها وينبغي تجاوزها وتجاوز مصطلح التبعية وإخراجه من اللغة الدراجة .
- قاعدة النقل المتزايد لمقومات السيادة الوطنية من سلطة الدولة إلى سلطة القرار الاقتصادي الكوني.
- قاعدة الاختراق الاقتصادي من جانب واحد. إذ أن هذه القاعدة توجب الانتقال من منطلق الأراضي ومنطق الدولة إلى منطق الاختراق الاقتصادي وإزالة نظم الرقابة الحكومية بكل أنواعها.
- قاعدة مغادرة استراتيجي الاعتماد على الذات (إستراتيجية أيديولوجية التنمية المتمركزة على الذات) .
- قاعدة السيطرة المعولمة على موارد الكوكب تحت غطاء الأمن الاقتصاد العالمي.
- قاعدة فرض نظم إنتاج كونية والسيطرة على الآلة الإنتاجية العالمية (العولمة البشرية) .
- قاعدة خضوع الصناعة لرأس المال العالمي الذي تهمين عليه الشركات متعددة الجنسية .

- قاعدة إدارة الاقتصاد العالمي إدارة شديدة المركزية من خلال :-

- المؤسسات الاقتصادية الكونية الموجودة منها حالياً والتي ستنشأ مستقبلاً كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية .
- الشركات عابرة الجنسية وبالأحرى بلا جنسية.
- مراكز المنظومة الرأسمالية المهيمنة على الفضاءات الاقتصادية القارية.
- الحكومة الاقتصادية ومجلس الأمن الاقتصادي اللذان سيتشكلان في مديات أزمنة القرن الواحد والعشرين وخاصة بعد الربع الأول منه.

- قاعدة إرساء السلوك التجاري العالمي على وفق مرجعيات منظمة التجارة العالمية .

وتتضمن هذه القواعد عناصر هيمنة جيدة من أبرزها :-

- الهيمنة على سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية العربية.
- التحكم بإدارة العلاقات الاقتصادية العربية.
- الإدارة الاقتصادية الشديدة المركزية للاقتصاد العربي
- السيطرة المعولمة على موارد العرب والتحكم بإدارة هذه الموارد.
- التحكم من جانب واحد بمناهج التصنيع والتكنولوجيا .
- الحكم من جانب واحد بالآلة الإنتاجية .
- التحكم بأنماط التنمية في العالم.

والسؤال المطروح: ماذا يمكن أن تقدمه هذه القواعد للاقتصادات العربية غير الهيمنة والتحكم بمواردها وخبراتها وإنتاجها وسماتها ومناهج تنميتها وتصنيفها وتجارتها ؟

لا شك في أن كل ما ستقدمه هذه القواعد لاقتصادات العربية لا يعد وأن يكون خرقاً لنسيجهم الاقتصادي وتهديماً لأسوار منهم الاقتصادي بحيث تصبح شديدة الانخفاض وقابلة للتسور. وإذا ما تمكنت بعض الدول من معالجة بعض اختلالاتها المالية والنقدية، فإنها سوف لن تتمكن من معالجة المشاكل التنموية طويلة الأجل والاختلالات الهيكلية .

كما أن هذه القواعد ستؤدي إلى تحريف أولويات التنمية في البلدان النامية وتوجيهها صوب أهداف وأغراض مراكز المنظومة الرأسمالية ومؤسساتها وشركاتها عابرة الجنسية، أي قد تحقق بعض المكاسب التنموية ولكنهم ليس على وفق الأولويات الوطنية. بل يمكن القول: أن مشاريع إعادة هندسة الرأسمالية ستؤدي إلى تهميش مصلحة الجماهير الواسعة في مقابل تحقيق المصالح الاقتصادية لفئة صغيرة مرتبطة بمصالح الشركات متعددة الجنسية.

13- ستخضع الاقتصاد العربية في ظل الانفتاح الانكشافي لسلوكيات اقتصادية جديدة من أبرزها :-

- دفع الاقتصاد العربية لإبعاد دور الدولة عن إدارة الأنشطة الاقتصادية وتحجيم قطاعها العام وقبول اكبر حشد من المقيدات الاقتصادية الجديدة، ونقل بعض مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة الوطنية إلى سلطة المؤسسات الإقليمية أو سلطة المؤسسات الاقتصادية الكونية عبر المشاريع الكونية والإقليمية اللاقومية.
- تفكيك الولاء الاقتصادي القومي وظهور الولاء الاقتصادي الكوني أو الإقليمي اللاقومي.
- ظهور محتوى اقتصادي كوني وإقليمي لا قومي بديلاً عن المحتوى الاقتصادي للنظام العربي (الأساس القومي الاقتصادي) وبأسس كونية وإقليمية واللاقومية .

- تفكيك مفاهيم التنمية المستقلة ومفاهيم العمل الاقتصادي العربي المشترك ومفاهيم فك الارتباط ومفاهيم خصوصيات التنمية العربية، ومفاهيم الرابطة الاقتصادية العربية.
- تقييد صلاحيات راسمي القرارات الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة باقتصادياتهم .
- الربط المتزايد بين قواعد السلوك الاقتصادي الوطني وأساليب الإدارة الاقتصادية العالمية والإقليمية .
- تقنين قواعد السلوك الاقتصادي الوطني وفقاً لقواعد وشروط نمو المنظومة الاقتصادية العالمية.
- جعل الاقتصاد العربية المؤدلجة تؤدي وظائف اقتصادية محددة في اقتصاد القرن الحادي والعشرين عبر عملية الإلحاق والدمج في الاقتصاد العالمي طبقاً لشروط العولمة النيوليبرالية.
- دفع الاقتصادات العربية للتخلي عن نظرية المواجهة المشاركة مع بلدان الجنوب في حمل نعش مناهج باندونغ ومناهج بناء التنمية المتمركزة على الذات وإنهاء منهج التنمية المستقلة والتخلي عن نظرية فك الارتباط.
- دفع الاقتصاد العربية للتخلي عن نظم الرقابة الحكومية وتقليص مساحة تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية.
- إخضاع الاقتصاد العربية لأكبر عملية إعادة هيكلة اقتصادية لكي تؤدي وظائف محددة طبقاً لشروط الاندماج بالسوق العالمية.
- دفع المؤسسة الاقتصادية العربية لتفكيك مفاهيم العمل الاقتصادي العربي المشترك ومفاهيم التنمية المستقلة وبما يؤدي إلى تعميق الاختلالات البنيوية في هياكل الإنتاج العربية ومحاصرة العرب في تشكيل فضائهم الاقتصادي.

- دفع الاقتصاد العربي لإجراء الربط المتزايد بين قواعد سوكها الاقتصادي وقواعد السلوك العالمي.
- تحديد قواعد السلوك وأساليب الإدارة الاقتصادية التي يجب إتباعها بواسطة راسمي السياسة الاقتصادية في الكثير من الأقطار العربية دون أدنى مرونة أو تحريف.
- إجراء تغيرات في السياسة الاقتصادية العربية طبقاً لاعتبارات تتعلق بالاقتصاد العالمي.
- الإزالة المتسرعة لكل التشريعات والقوانين التي تعرقل مسار العولمة الاقتصادية.
- انتقال عناصر عدة من مقومات السيادة الاقتصادية للدولة إلى سلطة القرار الاقتصادي للمؤسسة العالمية أو الإقليمية .
- إرساء قواعد السلوك الاقتصادي العربي على قاعدة اقتصادية جديدة هي لبرلة الاقتصاد وأدلجته وعولمته من اجل إسقاط منطق الحواجز والحدود الاقتصادية بين الدول .
- جعل صلاحيات الاقتصاد العربية في انتهاج سياسة اقتصادية معينة عرضة للتدخل العالمي تحت غطاء الأمن الاقتصادي العالمي والإقليمي اللاقومي .
- دفع الاقتصاد العربية لإجراء تغييرات في سياساتها الاقتصادية طبقاً لاعتبارات وشروط الاندماج بالاقتصاد العالمي بحيث تكون تلك السياسة منسجمة مع السياسات الاقتصادية العالمية والإقليمية .
- إخضاع المحتوى الاقتصادي للنظام العربي لإعادة هيكلة ومأسسة جديدة تنسجم وشبكة الروابط العالمية والإقليمية للقرن الواحد والعشرين وتسمح باختراق النسيج الاقتصادي العربي .

- تنمية شبكة واسعة ومتنامية من التشابكات الاقتصادية بين الاقتصادات العربية والعالم الخارجي تؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان شروط التنمية المستقبلية والمتوازنة .

- تعميق قانون النمو غير المتكافئ وزيادة عمليات التدويل لوحدات الاقتصاد العربي وإلحاقه بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف.

- تحول شكل التنمية العربية من تنمية قائمة على الأساس القومي للاقتصاد إلى تنمية إقليمية قائمة على أساس المصالح والروابط التنموية الإقليمية اللاقومية.

- تعريض الثروات العربية لأخطر تحدياتها المتمثلة برهن الإدارة العربية تجاه استغلالها من جهة وتسخيرها لخدمة مصالح مراكز المنظومة الرأسمالية من جهة أخرى.

- استخدام الثروات العربية ومنها المال العربي والنفط العربي للامساك برقاب الاقتصادات العربية بدلاً من استخدامها كأداة للتحرر ولتطوير الإنتاج ولتعريب التنمية.

- تحول اهتمام الاقتصاد العربية من الاهتمام بالتعاون والتكامل الاقتصادي العربي مع أنه اهتمام محدود وغير مستقر صوب الاهتمام بالتعاون والتكامل الإقليمي بآلياته ومفاهيمه ومؤسسته.

14- محاصرة المحتوى الاقتصادي للنظام العربي كرابطة اقتصادية قومية وكإستراتيجية للأمن الاقتصادي العربي بحيث تتوقف آليات عمل وظائف هذا المحتوى وتتحول طبيعته من جماعة اقتصادية إلى جماعة ثقافية ليس لها تغيير اقتصادي وسياسي متماسك أي يتحول المحتوى الاقتصادي للنظام العربي إلى محتوى ثقافي وظاهرة ثقافية بصورة تدريجية، وعند ذلك سيصبح الوطن العربي

مكون من مجموعة من الدوائر المتعددة المستقلة متنافرة ومتناقضة ومتقاطعة في مصالحها الاقتصادية والأمنية والتكنولوجية .

15- محاصرة العربي في تشكيل فضائهم الاقتصادي، فالمشاريع الكونية والإقليمية تعد هذا التوجه محظوراً على الأمن الاقتصادي العالمي إذا كان يجري في إطار البيت العربي. والأكثر من ذلك فان مراكز الرأسمالية العالمية ترى في أي مجتمع عربي حالة اضطراب في منطقة حيوية للمصالح الاحتكارية. أما لو كان هذا المجتمع أو التكتل يجري ضمن مفهم كوني أو إقليمي أو أوسع يضم دول الجوار الجغرافي غير العربية فيكون أداة استقرار للمنطقة ومنطلق لبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية وتحقيق الاستقرار في الأمن العالمي. فمشروع اندماج الاقتصاد العربي في السوق العالمية يعتبر في نظر مراكز الرأسمالية العالمية مشروع حيوي ومطلب إجباري يجري الترويج له على أعلى المستويات، بل وتكرس الجهود الدولية لعقد المؤتمرات والمحافل المتتالية من اجل الإسراع بتنفيذ هذا الاندماج.

16- أن التغني بهذه المشاريع لما يمكن أن تأتي به من استثمارات خارجية قد يؤدي إلى أن تكبر تلك الاستثمارات إلى الحد الذي تسيطر فيه على الاقتصاد الوطني لذلك البلد، خاصة عندما تصبح هذه الاستثمارات ذات نفوذ اقتصادي متزايد.

ويحاول الخطاب العالمي لإعادة هندسة الرأسمالية تسويق مشاريع الانفتاح الاستثماري بعد وضعها بصعوبات محلية جيدة الصنع والإخراج. كما يتم تسويق مشاريع هذه الهندسة محلياً على أساس المكاسب التي ستحققها للدولة التي تتبناها. أن هذا التسويق يتم على وفق حسابات اقتصادية مجردة قصيرة الأجل ضيقة الأفق ومثل هذه النظرة الاقتصادية الحسابية ذات البعد المجرد ستؤدي دون أدنى شك إلى نتائج غير منطقية، لان لهذه المشاريع أبعاد إستراتيجية وآثاراً بعيدة المدى تتجاوز

تلك السحابات الاقتصادية المجردة ويتم التعتيم عليها من قبل الخطاب المعاصر للهندسة الجديدة للاقتصاد العالمي.

17- أن مشاريع الانفتاح الجديدة تجعل قبول مرجعيات الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين عملية لا مفر منها ويجب التكيف معها إذا أرادت الاقتصادات النامية ومنها العربية التخلص من المستويات المتدنية لتنميتها والدخول في العصرنة الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية والإدارية.

ولابد من القبول بالحسابات الاقتصادية المجردة كما تطرحها مدرسة الوقوعية العربية (فرض الواقع المزور على الاقتصادات العربية) لا يعني سوى التبشير الترويج لخطاب هذه الهندسة وجعل الآخرين يتصورون أن "فردوسهم" الاقتصادي لن يتحقق إلا بقبول مشاريع هذه الهندسة كما تحاول تلك المدرسة جعل التخلص من المستويات المتدنية للتنمية مشروطاً بقبول هذه الهندسة وعبر تبني مشاريعها.

18- وفي ظل هذه المشاريع ستصبح القاعدة الاقتصادية العربية أكثر تصدعاً وأسوارها أكثر انخفاضاً وسيصبح الأمن الاقتصادي العربي أكثر انكشافاً بل أن الاقتصادات العربية ستكون مهددة بأطول وأعمق انكشاف اقتصادي في تاريخ البلدان النامية، وهو انكشاف من داخل الاقتصاد العربي ومن داخل كل اقتصاد عربي وفي مرحلة متقدمة من مراحل القبول بهذا الخيار وتبني مشاريعه فسوف تظهر على المسرح الاقتصادي العربي جملة من التناقضات منها:-

- التناقض بين مهمات التنمية القطرية ومهام التنمية القومية.
- التناقض بين التنمية بالأصالة والتنمية بالإنابة .
- التناقض بين التكامل العربي والتكامل العالمي.
- التناقش بين المصلحة القطرية والمصلحة القومية.

سادساً:- خيار السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك والتنمية العربية المشتركة:-

أ- متطلبات تنفيذ خيار السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي:-

هناك مجموعة من المتطلبات الواجب تنفيذها للسيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي من أبرزها:-

- عدم التراجع إلى الوراء، أي الانطلاق من مبدأ أن مستقبلنا أمامنا، ولا انبطاح على الأرض لكي تدوسه عربة العولمة ومرجعياتها.
- عدم التخلي عن الهوية الذاتية والثوابت القومية وعدم التخلي عن سلطة القرار الاقتصادي القومي لصالح القرار الاقتصادي الكوني أو الإقليمي اللاقومي .
- فك الارتباط الاستراتيجي مع المشاريع الكونية الاقتصادية والإقليمية الجديدة ومشاريع التحررية الاقتصادية الجديدة ومشاريع الجات ومشاريع الوصفات الجاهزة .
- محاربة الأفكار المهزومة التي تدعو إلى شراء التنمية بدلاً من بناء التنمية أي التي تدعو إلى استيراد السلع بدلاً من بناء قاعدة اقتصادية وصناعية وتكنولوجية قومية .
- التصدي للمخاطر التي تحدق بالأساس القومي للاقتصاد لان عدم التصدي سيدفع النظام الاقتصادي العربي برمته إلى حالة الانهيار والاضمحلال والتلاشي وتوقف وظيفته وتعطيل آلياته مؤسساته في مقابل تشكيل فضاء إقليمي لا قومي مؤسسة جديد بديل للإطار الذي يرتكز عليه النظام العربي.

- رفض التيار الداعي إلى ادلجة التنمية العربية على وفق إيديولوجية مؤسسات برتن وودز ومنظمة التجارة العالمية الداعي إلى تفكيك القطاع العام وإبعاد سلطة الدولة عن قيادة الأنشطة الاقتصادية .
- رفض الدعوة المحمومة للتخصصية بلا قيود على وفق شروط الأقلمة ولعولمة وبرامج المنظمات الدولية.
- رفض الإعلان عن العجز الكامل عن ممارسة تغيير الواقع ورفض الإعلان عن تهميش الذات.
- تجاوز حالة الطموح الطوبائي ووضع سقوف متحركة لطموحاتنا القومية، وأن هذه السقوف ينبغي أن لا تتجاوز أرضية الحد الأدنى التي تؤكد على الثوابت القومية.
- رفض الانحناء لعاصفة العولمة بكل آلياتها ووجوب وضع مصدات لها.
- عدم تجاوز الثوابت القومية والمصالح العربية العليا والمحافظة على الخيط العربي المتصل الذي يربط بين تلك الثوابت والمصالح .
- إزالة التناقض بين مهمات التنمية الاقتصادية القطرية ومهمات التنمية العربية المشتركة .
- تناقض فكرة تصفية التراث الإيديولوجي والسياسي القائم على رفض الصهيونية على أساس أن النظام الإقليمي الجديد بوحداته وتشكيلاته ومؤسساته يقوم على أساس تعدد الثقافات والإيديولوجيات والقوميات والتوجهات السياسية والاقتصادية .

- رفض التخلي عن سلطة القرار الاقتصادي القومي لصالح قرارات المنظمات الاقتصادية الكونية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

- رفض فكرة أن النظام العربي بات متهرئ ويجب أو احتوائه في نظام إقليمي أوسع يقوم على الصعرنة والحداثة .

- تجنب مواجهة التحديات عن طريق ردود الفعل العشوائية الانفرادية الآنية ومن خلال رؤية اقتصادية قصيرة الأجل ووفق حسابات اقتصادية ومصالح قطرية ضيقة مجردة ولابد من تحويل الاهتمام اللفظي ببناء الفضاء الاقتصادي العربي الموحد إلى عملية بناء حقيقية وإذا كان القرن العشرون قد منح العرب فرصة بناء ذلك الفضاء ولم تتحقق تلك الفرصة، فان أمام العرب فرصة أخرى قبل التوغل في مشاريع القرن الواحد والعشرين لاستكمال مشروعهم الاندماجي على أسس موضوعية .

- تجنب النظرة القطرية الضيقة الانعزالية وتجنب تبني المشاريع التي تدفع بعملية (القطرية) داخل كل قطر عربي. بما في ذلك خلق سلسلة من التناقضات والتناحرات بين الاقتصادات العربية .

- رفض مبدأ قبول التنازل عن السيادة الاقتصادية الوطنية لصالح السيادة الاقتصادية الكونية وفي ذات الوقت دفع الاقتصادات العربية لرفض مثل هذا التنازل لصالح السيادة الاقتصادية القومية في محيط البين الاقتصادي العربي .

- عدم التصدي للمخاطر التي تحدق بالأساس القومي للاقتصاد من خلال دفع الاقتصادات العربية للبحث عن حلول خارجية والتوجه نحو تبني المشاريع الكونية والإقليمية اللاقومية. ولابد من معالجة هذه المخاطر في إطار البين العربي، بعد إزالة ما يمكن إزالته من العوامل التي أضعفت قدرة الاقتصاد

العربي على استئناف حيويته وقدرته على النمو ومواجهة الصدمات الخارجية. وأن المشروع الاندماجي الاقتصادي العربي الجديد لا يمكن أن يتحقق إلا بجهود عربية مشتركة وضمن إطار رؤية إستراتيجية بعيدة عن الحسابات الاقتصادية قصيرة الأجل ضيقة الأفق، وشريطة أن ينطلق ذلك المشروع من الواقع العربي وتجنب القفز فوق ذلك الواقع بتضاريسه الاقتصادية الوعرة .

- تشخيص مكان الضعف في مسيرة الأساس القومي للاقتصاد بصراحة وموضوعية كركيزة من ركائز بناء المشروع النهضوي العربي الشامل على أسس من العقلانية والموضوعية والعلمية .

- تبني المدخل الإنتاجي التكاملي بدلاً من الاستمرار بتبني مدخل التبادل التجاري الذي سيعمق من اختلالات الاقتصاد العربية وسيخلق اتجاهات نحو التشتت الاقتصادي والتبعية المكثفة. وأن الدول العربية في انتهاجها المدخل التبادلي لم تسلك الطريق الطبيعي وهو اختيار مدخل الإنتاجي الإنمائي والتكامل الإنتاجي بما يسهم في تعزيز القاعدة الإنتاجية وتنويعها وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة لتوفير الفائض الإنتاجي للتبادل .

- معالجة عدم إلزامية القرارات وغياب الجهة المركزية المسئولة عن تنفيذ القرارات الإلزامية الخاصة بالتكامل الاقتصادي العربي (كوجود مجلس أعلى للتكامل الاقتصادي العربي). وبسبب هذا الإخفاق كانت منجزات تجربة التكامل الرسمية بشتى مداخلها متواضعة جداً محدود الأثر والوزن ولم تكن لتتناسب مع الجهود المبذولة والإمكانات المتاحة والطموحات القومية، فهي تغير من الناحيتين الموضوعية والعملية موقع الاقتصاد العربي في منظومة الاقتصاد العالمي.

- تبني منهج اقتصادي يحقق حالة من الثبات الدائم والقدرة على صيانة مسارات التنموية المستقبلية وتنفيذ الالتزامات اتجاه القرارات التي اتخذت في إطار العمل

الاقتصادي العربي المشترك ومعالجة قضية عدم إلزامية الكثير من القرارات كان سمة العمل العربي المشترك .

ب- إعادة صياغة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك :-

تستوجب إعادة صياغة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك بناء بالإستراتيجية على وفق الأسس التالية :-

- إعادة توجيه العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو معالجة المشكلات الناجمة عن قصور جهود التنمية القطرية وأنماطها المتعددة، لأن عمليات التنمية السابقة قامت في معظمها على أساس قطري بحث، إذ أن كل قطر عربي يقوم بجهوده الإنمائية ويضع خططه اللازم لذلك بمعزل تماماً عن التنمية في الأقطار العربية الأخرى. وكان ذلك مرتبطاً بأنماط واستراتيجيات تنموية قطرية أعطت الأولوية لإستراتيجية الإحلال محل الواردات ثم أعقبتها .

- أن يهدف العمل الاقتصادي العربي المشترك إلى تطوير حضاري شامل بحيث يستطيع توليد حركة ديناميكية تدفع عملية التنمية خطوات متقدمة إلى الأمام. وأن لا تتجه فقط نحو تطوير المتغيرات الاقتصادية البحتة كالاستثمار ن الصادرات ن الاستيرادات معدل النمو.

- حسم التناقض بين مهام التنمية القطرية ومهام التنمية القومية .

- إرساء عملية التكامل الاقتصادي العربي على وفق الأسس الآتية:-

  - عدم تجاوز الواقع الاقتصادي العربي والقفز فوقه .
  - عدم البدء من نقاط الطموح التكاملية المثلى.
  - عدم القفز فوق المراحل بقرارات إدارية وضرورة استكمال شروط كل مرحلة تكاملية قبل الانتقال إلى المرحلة الأعلى.

- بالبدء بالمدخل الإنتاجي وتبني منهج التنمية التكاملية إلى جانب مدخل التكامل التجاري .

- تكييف التعاون الاقتصادي العربي باتجاه الاستفادة المتبادلة من الإمكانات والموارد المتوفرة، بما يساعد على قواعد تنمية عربية متوازنة على أسس تكاملية، تساعد على زيادة القوة التفاوضية في السوق العالمية، وجعل الوطن العربي طرفاً هاماً وفاعلاً في الاقتصاد العالمي.

- اعتبار الأمن الاقتصادي العربي ضرورة مصيرية جديرة بكل الجهد والتضحيات اللازمة، وأن بناء الأمن الاقتصادي العربي بحاجة لقاعدة اقتصادية صلبة لا توفرها إلا التنمية الشاملة، وأن التنمية الشاملة هي السياج الواقي للأمن الاقتصادي العربي والتي لا يمكن أن تتحقق إلا عبر التكامل الإنمائي العربي.

- اعتبار تحقيق الأمن الاقتصادي العربي رهناً بتخليص الموارد المادية العربية من كل سيطرة أجنبية وتحرير الاقتصاد العربي في التنمية ورفع قدرته على التفاعل كشريك متساوي مع مراكز القوى في الاقتصاد العالمي.

- أن تعمل الأقطار العربية على أن يكون الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل اقتصادي عربي الوصول بالاقتصادات العربية إلى تشكيل الفضاء الاقتصادي العربي الموحد .

- إرساء العلاقات الاقتصادية العربية البينية على أسس صحيحة تضمن المصلحة الاقتصادية المشتركة بعيداً عن المكاسب القطرية الضيقة.

- جعل الغرض الرئيسي من التكامل الاقتصادي العربي ليس هو تحرير التجارة في حد ذاته وإنما هو التنمية المعجلة من خلال إقامة سوق بحجم كاف تسمح بإقامة قاعدة صناعية حديثة ومتنوعة، فالمسألة هي ضيق السوق القطرية وعدم

كفاية الموارد لإقامة صناعات أساسية فيها. ويصبح تحرير التبادل شرطاً ضرورياً للتكامل. لكنه غير كاف وحده. ومن تم نستكمله بتنسيق الإنتاج على أساس قومي. ويصبح التصنيع هنا وسيلة لتنمية التبادل العربي. أن توسيع قاعدة الطلب من قاعدة قطرية إلى قاعدة قومية من شأنه توسيع السوق. وتوسيع قاعدة العرض من خلال التوسع في التخصيص من تخصص قطري إلى تخصيص قومي أي إلى تخصص قطري مصحوب بتعاون قومي من شأنه هو الآخر تنويع العرض السلعي والجمع بين المزايا النسبية للتخصص. وذلك أيضاً يؤدي إلى توسيع السوق.

- معالجة عدم إلزامية القرارات وغياب الجهة المركزية المسئولة عن تنفيذ القرارات الإلزامية الخاصة بالتكامل الاقتصادي العربي (كوجود مجلس أعلى للتكامل الاقتصادي العربي). وبسبب هذا الإخفاق كانت منجزات تجربة التكامل الرسمية بشتى مداخلها متواضعة جداً محدود الأثر والوزن ولم تكن لتتناسب مع الجهود المبذولة والإمكانات المتاحة والطموحات القومية، فهي لم تغير كثيراً من الناحيتين الموضوعية والعملية موقع الاقتصاد العربي في منظومة الاقتصاد العالمي.

- تبني منهج اقتصادي عربي يحقق حالة تم الثبات الدائم والقدرة على صيانة مسارات التنموية المستقبلية وتنفيذ الالتزامات اتجاه القرارات التي اتخذت في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك ومعالجة قضية عدم إلزامية الكثير من القرارات كان سمة العمل العربي المشترك .

- تكيف التعاون الاقتصادي العربي باتجاه الاستفادة المتبادلة من الإمكانات والموارد المتوفرة، بما يساعد على قواعد تنمية عربية متوازنة على أسس تكاملية، تساعد على زيادة القوة التفاوضية في السوق العالمية، وجعل الوطن العربي طرفاً هاماً وفاعلاً في الاقتصاد العالمي. نحن بحاجة إلى نظرة شمولية

تحدد الموقع الذي نريده لاقتصادنا العربي في هذا القرن الجديد وفي اقتصاد العولمة، ونحدد المسار والطبيعة والخصائص التي تجعله كفيلاً بتفعيل طاقاتنا وطاقات جميع منظماتنا ومؤسساتنا العربية واتفاقاتنا الجماعية لتحقيق النهوض الشامل لامتنا.

- إعادة توجيه العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو معالجة المشكلات الناجمة عن قصور جهود التنمية القطرية وأنماطها المتعددة، لان عمليات التنمية السابقة قامت في معظمها على أساس قطري بحث، إذ أن كل قطر عربي يقوم بجهوده الإنمائية ويضع خططه اللازمة لذلك بمعزل تماماً عن التنمية في الأقطار العربية الأخرى. وكان ذلك مرتبطاً بأنماط واستراتيجيات تنموية قطرية أعطت الأولوية لإستراتيجية الإحلال محل الواردات ثم أعقبتها باللجوء إلى إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير. أن بعض انماط التنمية القطرية في بعض البلدان العربية لم تؤد إلى تحقيق تنمية سليمة شاملة مستقلة ومتوازنة تمتد حركتها إلى كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

- اعتبار ما جاءت وثيقة الإستراتيجية وميثاق العمل الاقتصادي القومي يمثل الأرضية الواسعة للعمل الاقتصادي العربي المشترك، ولابد أن نقول أن إزالة الحواجز الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة لن يؤدي إلى إعادة العمل بين الدول العربية لن يؤدي إلى التخصص في الأنشطة الاقتصادية التي تحقق أفضل استخدام للمزايا النسبية .

- العمل على إزالة كل المعوقات التي تعترض تنفيذ الاتفاقيات العربية الجماعية وبخاصة اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة مع إمكانية تطوير كل منهما لتلافي أية معوقات تحول دون تنفيذها .

- التزام الاقتصادات العربية بتحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات السياسية العربية وإبعاد عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة

واعتبار العمل لاقتصادي العربي المشترك الرصينة المشتركة لبناء التضامن العربي ولتجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية.

وفي هذا المجال تتعهد الأقطار العربية بالسعي لتحقيق أقصى حد من الاستقرار والتطوير للعلاقات الاقتصادية العربية، ولا يجري تقليص أو قطع العلاقات الاقتصادية العربية إلا بقرار جماعي من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي .

- تلتزم الدول العربية بأولوية علاقاتها ومعاملاتها الاقتصادية بالنسبة لعلاقاتها مع العالم الخارجي وتتكفل بمبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج العربية ذات الهوية العربية المؤكدة ملكية وإنتاجاً وإدارة وعملاً.

- الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية أي معاملة رأس المال والعمل والسلع والخدمات الوافدة من أي قطر عربي معاملة مثيلاتها الوطنية من حيث الحقوق والامتيازات .

- وضع المصالح الاقتصادية في خدمة القضايا القومية، وضرورة التزام الأقطار العربية باستثمار قوتها الاقتصادية لصالح القضايا القومية العربية .

ج- إعادة توجيه التنمية العربية :-

تستوجب عملية إعادة توجيه التنمية العربية تبني الأسس التالية :-

- أن تكون التنمية العربية تنمية قومية شاملة مستقلة ومتوازنة تهدف بالدرجة الأولى إلى توفير الأمن القومي الذي يستلزم وجود قاعدة اقتصادية صلبة لا توفرها سوى التنمية القومية الشاملة وبالمقابل فان الأمن يوفر السياج الواقي للمنجزات الإنمائية .

- أن تهدف عملية التنمية العربية إلى تطور حضاري شامل بحيث تستطيع توليد حركة ديناميكية تدفع عملية التكامل الاقتصادي خطوات متقدمة إلى الأمام .
- أن تتجه التنمية العربية نحو الأخذ بنظر الاعتبار بكافة الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في عملية التنمية وهو المبدأ الذي أغفله الفكر التنموي التقليدي. فالتنمية العربية لابد من النظر إليها كوضع اقتصادي اجتماعي سياسي متشابك ذو أبعاد قطرية وقومية.
- أن تتجه التنمية لمعالجة المشكلات الناجمة عن قصور جهود التنمية القطرية وأنماطها المتعددة.

لقد قامت عمليات التنمية السابقة على أساس قطري بحث، إذ أن كل قطر عربي يقوم بجهوده الإنمائية ويضع خططه اللازمة لذلك بمعزل تماماً عن التنمية في الأقطار الأخرى . وكان ذلك مرتبطاً بأنماط وإستراتيجية تنموية قطرية أعطت الأولوية لإستراتيجية الإحلال محل الواردات ثم أعقبتها باللجوء إلى إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير.

أن بعض أنماط التنمية القطرية في بعض البلدان العربية لم تؤدي إلى تحقيق تنمية سليم شاملة مستقلة ومتوازنة تمتد حركتها إلى كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية إذ أن بعض أنماط التنمية القائمة على أساس التصنيع من اجل التصديرات في أحيان كثيرة إلى زيادة التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، وأدت إلى ظهور قطاع حديث قوامه الصناعات التصديرية وما يتصل بها من صناعات استخراجية وأعمال تجارية ومالية وخدمية، إلى جانب القطاع التقليدي الذي يضم بقية الاقتصاد القومي والمتميز بحالة التخلف الظاهرة قياساً بقطاع الصناعات التصديرية، وهذا ما يسمى بالازدواجية التكنولوجية.

كما أن نمط التنمية القائم على أساس إستراتيجية إحلال الواردات والتي اتبعتها بعض الدول العربية أدت إلى بعض النتائج ذات طابع سلبي إذا ما نظر إليها بمنظار شامل. ومن هذه النتائج الميل نحو الصناعات الاستهلاكية ووضع نظام حمائي لمثل هذه الصناعات مما يساعد على جذب الاستثمار إلى هذه الصناعات. ومثل هذا النمط الاستثماري غالباً ما يكون على حساب الاستثمار في السلع الوسيطة والرأسمالية التي لا تجد الحوافز الكافية لتشجيع الاستثمار فيها.

أن هذه الأنماط حالت دون إمكانية تحقيق أهداف التنمية الشاملة المتوازنة والمستقلة والهادفة إلى تحرير الإنسان العربي وتحرير طاقاته المبدعة ورفع مستوى الأداء الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخول، ورفع مستوى الاعتماد القومي على الذات. كما أن هذه الأنماط لم تؤدي إلى توسيع وتنويع الاقتصاد، إذ لا تزال معظم اقتصاديات الدول العربية تعتمد على عدد قليل من المنتجات الزراعية أو الصناعية، ولا زال الاقتصادي العربي يعاني من محدودية الصادرات.

كما أدت هذه الأنماط إلى تشويه البنية القطاعية للاقتصاد العربي وذلك بسبب التقلص الذي حدث في قطاع الزراعة وبطء نمو قطاع الصناعة إلى جانب نمو قطاع الخدمات بشكل بارز.

- أن تنمية التنمية العربية نحو تبني المدخل الإنمائي التكاملي الذي يكمل المدخل التبادلي ويعطيه أساساً قوياً يستند إليه ويتيح الفرص للنمو المستمر للمشروعات المشتركة والمشروعات القطرية، وهذا المدخل إلى تعاون وتضافر عناصر الإنتاج العربية لتغذية الإنتاج في هذه المشروعات.

واستناداً إلى ذلك فان هذا المدخل سوف يؤدي إلى تحرير الاقتصاديات العربية من نوع التخصص الإنتاجي الذي تفرضه عليها التبعية للسوق الدولي. إذ سوف تزداد أهمية التجارة بين الأقطار العربية، إضافة إلى زيادة تنوعها، وبالتالي تقليص

اعتماد الاقتصاد العربي على المصادر الخارجية للتجهيز، وتقليل درجة التبعية للسوق الدولية وإتاحة إمكانات أوسع لبناء التكنولوجيا الذاتية.

- أن تبني التنمية العربية هدف فك الارتباط التبعي للاقتصاد العربي عن طريق تحرر الاقتصاد العربي من كافة خيوط شبكات التبعية وآلياتها التي تؤدي إلى أن تتحدد التطورات الاقتصادية العربية بالتطورات الاقتصادية الرأسمالية العربية. إذ ينبغي معالجة اعتماد الأقطار العربية على تصدير سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، وتركز التجارة الخارجية العربية استيراداً وتصديراً مع عدد محدود من الدول الصناعية وتنامي الاعتماد على استيراد التكنولوجيا وتنامي الاعتماد على استيراد نسب عالية من هذه الصناعات مما يساعد على جذب الاستثمار في السلع الوسيطة والرأسمالية التي لا تجد الحوافز الكافية لتشجيع الاستثمار فيها.

أن هذه الأنماط حالت دون إمكانية تحقيق أهداف التنمية الشاملة المتوازنة والمستقلة والهادفة إلى تحرير الإنسان العربي وتحرير طاقاته المبدعة ورفع مستوى الأداء الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخول، ورفع مستوى الاعتماد القومي على الذات. كما أن هذه الأنماط لم تؤدي إلى توسيع وتنويع الاقتصاد، إذ لا تزال معظم اقتصاديات الدول العربية تعتمد على عدد قليل من المنتجات الزراعية أو الصناعية. ولا زال الاقتصاد العربي يعاني من محدودية الصادرات.

كما أدت هذه الأنماط إلى تشويه البنية القطاعية للاقتصاد العربي وذلك بسبب التقلص الذي حدث في قطاع الزراعة وبطء نمو قطاع الصناعة إلى جانب نمو قطاع الخدمات بشكل بارز.

- أن تتجه التنمية العربية نحو تبني المدخل الإنمائي التكاملي الذي يكمل المدخل التبادلي ويعطيه أساساً قوياً يستند إليه ويتيح الفرص للنمو المستمر للمشروعات المشتركة والمشروعات القطرية، وهذا ما ينعكس بدوره على تنمية

الاقتصاد العربي بمجموعة ما يؤدي هذا المدخل إلى تعاون وتضافر عناصر الإنتاج العربية لتغذية الإنتاج في هذه المشروعات. واستناداً إلى ذلك فان هذا المدخل سوف يؤدي إلى تحرير الاقتصادات العربية من نوع التخصص الإنتاجي الذي تفرضه عليها التبعية للسوق الدولي. إذ سوف تزداد أهمية التجارة بين الأقطار العربية، إضافة إلى زيادة تنوعها، وبالتالي تقليص اعتماد الاقتصادي العربي على المصادر الخارجية للتجهيز، وتقليل درجة التبعية للسوق الدولية وإتاحة إمكانات أوسع لبناء التكنولوجيا الذاتية.

- أن تبني التنمية العربية هدف فك الارتباط التبعي للاقتصاد العربي عن طريق تحرر الاقتصاد العربي من كافة خيوط شبكات التبعية وآلياتها التي تؤدي إلى أن تتحدد التطورات الاقتصادية العربية بالتطورات الاقتصادية الرأسمالية العربية. إذ ينبغي معالجة اعتماد الأقطار العربية على تصدير سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، وتركز التجارة الخارجية العربية استيراداً وتصديراً مع عدد محدود من الدول الصناعية، وتنامي الاعتماد على استيراد التكنولوجيا وتنامي الاعتماد على استيراد نسب عالية من المواد الغذائية بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي لسد احتياجات السكان، هذا إضافة إلى الدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسية وشبكاتها وآلياتها المتعددة التي تهدف إلى زيادة هذه التبعية. لذا العمل على تخلص الإنتاج الصناعي العربي من سلاسل الإنتاج في البلدان الصناعية المتقدمة وفك ارتباطها بها، واتخذا ما يلزم لربط الإنتاج الصناعي بصورة أساسية بالأسواق العربية وتقليل الاعتماد على مصادر التكنولوجيا الخارجية تصميماً وتنفيذاً وتقليص دور الشركات الأجنبية في إدارة المشروعات العربية وتسويق منتجاتها عن طريق تنمية القدرات الذاتية العربية. كذلك العمل على تقليل الاعتماد المتزايد على أسواق المال الأجنبية وإنشاء سوق مالية عربية واسعة، والحد من النزعة الاستهلاكية الترفيهية التي تلعب دوراً

كبيراً في زيادة التبعية الاقتصادية إضافة لما تحدثه من خلل في القيم والثقافة وتبديد الموارد العربية.

- أن تتجه التنمية نحو فك روابط التبعية وتصحيح التشوهات في الاقتصاد العربي من خلال :-

• إعادة صياغة الهيكل الإنتاجي لمواجهة الحاجات الأساسية.

• تحقيق نوع التكامل الحقيقي بين اقتصادات الأقطار العربية .

• توجيه نسبة كبيرة ومتزايدة من الفوائض المالية العربية للاستثمار داخل المنطقة العربية في المشروعات الإنتاجية ذات الأبعاد التكاملية ضمن خطة محددة للتكامل الإنتاجي العربي. واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها وضع نظام لضمان توطن رؤوس الأموال في المنطقة العربية.

• تحقيق الأمن الغذائي بتوفير أقصى حد ممكن من الاكتفاء الذاتي ومن الاستغلالية في إشباع الحاجات الغذائية الأساسية .

• تبني سياسة عربية موحدة تجاه الشركات المتعددة الجنسية تستند إلى :-

❖ مساندة الجهود الدولية التي تبذل حالياً للقضاء على تصرفات الشركات المتعددة الجنسية المسيئة للدول النامية .

❖ مراقبة تصرفات الشركات المتعددة الجنسية بإصدار تشريعات تخضع لها تلك الشركات.

❖ التنسيق بين الأقطار العربية في التعامل مع تلك الشركات من خلال تبادل المعلومات المتوفرة لدى تلك الأقطار حول خبراتها وتجاربها إزاء تلك الشركات .

❖ إعطاء أفضلية لبيوت الخبرة الاستثمارية والتنفيذية العربية للمشروعات العربية أو الأجنبية الممولة برأسمال عربي.

❖ التزام الشركات المتعددة الجنسية بإشراك اكبر قسط ممكن من بيوت الخبرة الوطنية في مجال الدراسة والتصميم والتنفيذ، وكذلك تدريب الكوادر واليد العاملة الوطنية .

- أن تتجه التنمية العربية نحو تبني إستراتيجية الاعتماد الذاتي على النفس وأن تكون التنمية ذات توجه داخلي، بهذا المعنى ينبغي اختيار القطاعات الإنمائية العربية التي يستوجب تنحيتها واختيار المشروعات داخل هذه القطاعات على أساسا قدرتها على إشباع الحاجات الأساسية في داخل الاقتصادات العربية ومن ضوء هذه الإستراتيجية يمكن ضمان السوق الداخلية اللازمة للتنمية العربية.

كما ينبغي التنويه إلى أن توجه التنمية العربية نحو إشباع الحاجات الأساسية للسكان يستلزم إعادة صياغة الهيكل المادي للاقتصادات العربية. أما مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات فليس المقصود به الاكتفاء الذاتي وإنما العمل على بذل الجهود لإقامة علاقات تبادل متكافئة مع جميع الدول من خلال تطوير النظام الاقتصادي الدولي والعمل على زيادة التكامل والتعاون مع دول العالم الثالث من ناحية أخرى. كما أن مبدأ الاعتماد على النفس يعني الاعتماد على الشعبية بوصفها قوة دافعة لتحقيق تنمية سليمة وهنا تبرز أهمية تطوير العنصر البشري وتنمية القدرة الذاتية التكنولوجية كما أن مبدأ الاعتماد على النفس يعني من ناحية أخرى تقليل الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية والخبرات إلى أدنى حد ممكن وبهذا المعنى تصبح التنمية العربية متمركزة حول ذاتها بدلاً من أن تكون موجهة نحو الخارج .

- توجيه التنمية العربية صوب تشابك والتحام الاقتصاديات العربية بعضها ببعض وفق أسلوب تخطيطي يتيح تسهيل مهمة التكامل الاقتصادي العربي .

- أن تتجه التنمية العربية في المجال الدولي نحو تحقيق الأهداف التالية :-

• العمل على تعزيز التعاون مع الدول النامية على أساس من التضامن وعلى نحو يدعم مجهواتها التنموية ويعزز استقلالها الاقتصادي.

• الإسهام العربي الفعال من اجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد بهدف إقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة ومعمقة بين أطرافه وإلغاء التبعية ووقف استنزاف موارد العالم الثالث .

• العمل من اجل إقامة نظام اقتصادي عربي جديد يكفل تصحيح موقع المجموعة العربية في داخل تقسيم العمل الدولي الراهن على أساس من التكامل والتطور والتحرر بما يسهم في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

• وضع برنامج لتعزيز الدور العربي في المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية بما يكفل للأقطار العربية دوراً قيادياً فعالاً وذلك بغية التأثير في اتجاهاتها بما يخدم المصالح القومية العربية وقضايا العالم الثالث .

- إعادة هندسة إستراتيجية التنمية العربية بحيث لا ترتبط هذه الإستراتيجية بمرجعيات منظومة العولمة النيولَيبرالية، وإنما يجب أن ترتبط أولاً وأخيراً بمرجعيات التنمية التكاملية.

- التمسك الفكر التنموي القائم على التنمية المستقلة ونبذ الدعوات الرامية إلى إخراج التبعية من اللغة الدراجة كجزء من اقتصادي العولمة.

فلقد تعرضت التنمية العربية في السنوات الأخيرة لتيار أيديولوجي كاسح يطالب بتغريب دماء التنمية وإيجاد حلول خارجية لمشاكلها. وكان من جراء هذا

التيار الارتهان لحالة التبعية التي امتصت الحيوية الاقتصادية للاقتصادات العربية وللأساس القومي للتنمية. ولم تتمكن التنمية العربية – إلا في أقطار معينة كالعراق – من التخلص من مقولات النموذج الغربي للاقتصاد القائم على الأحادية والاختزالية والذي يمثل نموذجاً واحداً للتنمية، هو النموذج الغربي، حيث ظلت التنمية العربية حبيسة قيود ذلك النموذج بما فيها قيود التبعية ومخاطرها وامتدادها. وإزاء ذلك فشل العديد من هذه الاقتصادات في بلورة تصور ذاتي لمعنى التنمية ودلالاتها وأهدافها وسبل العمل تحقيقها. وقد أدى ذلك إلى عدم إمكانية تصحيح الاختلالات الهيكلية وعدم إمكانية رفع القدرة الاقتصادية والتكنولوجية الذاتية، وعدم إمكانية الإفلات من سيطرة النرجسية الغربية .

ولعل من المفيد إيضاح أن البعض من مروجي الدعوة لتغريب التنمية ومن المبشرين بتغريب التنمية يرون أن الدعوة للتنمية المستقلة هي سباحة حرة ضد التيار، لذلك علينا أن نتبنى النموذج الغربي للتنمية من اجل اللحاق بركب التنمية الرأسمالية .

وبغض النظر عن دعوى هؤلاء الذين لا يعرفون عما يتحدثون، فان هناك توجهاً متزايداً نحو تبني النموذج الغربي للتنمية والمحصلة النهائية لهذا التوجه هو مزيد من البعثرة والتفكك للعناصر الداخلية والخارجية الاقتصادية والمؤسسية. وفي إطار منهج تغريب التنمية تصبح الأخيرة ناتج مجمل مشاريع سلعية وخدمية تتم في الإطار التكنولوجي، والنمط التصنيعي والسياسيات الاقتصادية المرتبطة بالخارج.

وبفعل تزايد هذه الموجة يصبح من غير الممكن تصنيع أو تعريب القطاع الاقتصادي أو تصنيع الصناعة أو تعريبها. وقد انعكس التوجه المتزايد نحو تغريب التنمية في النتائج التالية :–

- عدم إمكانية إنشاء القواعد العلمية والتكنولوجية ذات المنشأ الداخلي .

- الاعتماد على استيراد المفردات النهائية والوسطية والاستناد إلى القواعد العلمية والتكنولوجية الأجنبية .
- فسح المجال للشركات متعددة الجنسية والاستثمار الأجنبي للتغلغل في مفاصل الاقتصادات العربية.
- تداعي سلم الأولويات التنموية حيث أصبحت الجهود التنموية حصيلة توجيه الجهات الأجنبية، لا تشكل منهجية وطنية متماسكة للتنمية الاقتصادية.
- تزايد اعوجاج هياكل الإنتاج والانكشاف الاقتصادي وتصدع القاعدة الاقتصادية واختراق الأمن الاقتصادي .
- فتح الباب واسعاً أمام تعميم مفهوم تحقيق التنمية عبر التكامل الدولي التبعي وتراجع مفاهيم التنمية المستقلة والفكرة الاقتصادي الداعي لهذا الفكر.
- تضييق قاعدة اتخاذ القرار الاقتصادي بل ومحاصرة هذا القرار وخضوع لقيود خارجية، مما يعني اختراق كبير لشرايين الحياة في الاقتصادات العربية.
- تنمية شبكة واسعة ومتنامية في التشابكات الاقتصادية بين الاقتصادات العربية والعالم الخارجي تؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان شروط التنمية المستقلة والمتوازنة .
- تعميق قانون النمو غير المتكافوء وزيادة عمليات التدويل لوحدات الاقتصاد العربي والحاقة بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف .
- فك الارتباط بين المشروع والاستثمار والأموال الأجنبية من جهة، وبين التركيب الاقتصادي للمجتمع من جهة أخرى .
- جعل السلع المنتجة معتمدة كلياً في السعر والكلفة وفي الخامات وفي المواصفات والخصائص والتطور المستقبلي وفي العلاقات التشابكية على القواعد والسياسات الإنتاجية الأجنبية وليس المحلية .

وهكذا تؤدي سياسة تغريب التنمية التي انزلق إليها الكثير من السياسات الاقتصادية العربية التي تبني أنماط تنموية خارجية المنشأ، جعل تلك الأقطار تبحث عن حلول خارجية لتنميتها بعيداً عن الحلول العربية .

وما تعانيه اليوم معظم الاقتصادات العربية من اختلالات في هياكل إنتاجها وفي تجارتها ونمط تصنيعها وزراعتها وخدماتها ما هو إلا نتيجة مباشرة لأنماط تغريب التنمية.

- أن تتجه التنمية العربية نحو التغلب على المعوقات الهيكلية واختلالات هيكل الإنتاج فالبلدان العربية تعاني من اختلال هيكلي يتمثل في ضعف وبدائية التركيب القطاعي لهياكل الإنتاج التي تتشكل من فروع قليلة العدد يغلب عليها الإنتاج الأولي وتتميز بانعدام التشابك القطاعي فيما بينها. ومن هنا ظاهرة تعدد هياكل الاقتصاد العربي، إذ يقوم إلى جانب الاقتصاد التقليدي المتخلف قطاع الإنتاج التصديري المتقدم (النفط، القطن، الفوسفات، الحديد) الذي تولته مشروعات رأس المال الأجنبي بأساليب التكنولوجيا والإدارة المتطورة، واعدته على أساس تعبئة الفائض الاقتصادي المتولد منه في اتجاه المراكز الصناعية الرأسمالية ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تطوير المشروعات المشتركة لتصبح مشروعات إنتاجية وبخاصة في مجال الصناعات التحويلية ذات الارتباطات الخلفية والارتباطات الأمامية .
- جعل التنمية السبيل لزيادة التبادل الخارجي، فان التبادل الخارجي يساعد على تهيئة الظروف المواتية لتصحيح الخلل الناشئ عن عدم التوازن الذي قد يصحب التنمية.

بل أننا نضع في اعتبارنا ما ينصح به بوجنار من الاعتراف بالسوق العالمية كمتغير مستقل لا تستطيع البلدان النامية أن تغفل دوره وهي تعمل على التنمية .

أن التجارة الخارجية لا تفضي بذاتها إلى التنمية المنشودة، وإنما تتجه على العكس- أن تركت لقوى السوق العادية – لتعزيز تلك القوى التي من شأنها أن تحافظ على التخلف والركود. بل أنها لا تعمل بالضرورة على نشر مزاياها بالتساوي بين الدول الصناعية والدول النامية. وأكثر من أي وقت مضى، فان التطور الحالي في التكنولوجيا المطبقة على الصناعة يحدث تغييرات عميقة في الهياكل الاقتصادية للبلدان الصناعية. وهو يولد اتجاها لتدويل الحياة الاقتصادية يتمثل في ازدياد التأثير الذي تمارسه التجارة الخارجية في تكوين الدخل القومي لكل بلد على حدة. ويتضاعف هذا التأثير في حالة البلدان النامية التي يفرض عليها نمط إنتاجي واستهلاكي معين يربطها بعجلة السوق الرأسمالية العالمية أكثر من ذي قبل. فمن جانب، تبدو التجارة الخارجية بوصفها القناة الرئيسية وأحياناً الوحيدة التي تصدر منها البلدان الصناعية أزماتها ومشاكلها الاقتصادية وبخاصة التضخم والكساد إلى البلدان النامية. ومن جانب آخر، فان التجارة الخارجية هي المجال الذي تمارس فيه البلدان الصناعية أساليب التبادل غير المتكافىء وتخفيض نسب التبادل وتحويل الأسعار والموارد، ناهيك عن استخدام أسلحة الغذاء وتجميد الأرصدة والحصار التجاري.

من هنا، فان التنمية القطرية ينبغي عليها أن ترمي لإعادة النظر في النمط الحالي لتقسيم العمل بين الدول العربية والبلدان الصناعية، بحيث يترتب عليها حرية اكبر في توجيه التجارة الخارجية العربية وبخاصة نحو الأقطار العربية نفسها .

- يجب أن تهدف التنمية العربية إلى :-

- تبني مجموعة برامج للأغراض الآتية :-

- برامج لمعالجة البطالة.
- برامج للنهوض بالقوى العاملة العربية.

- برامج لجذب الاستثمارات العربية الموظفة في الخارج .
- برامج لإفراز عدد من المشروعات العربية.
- برامج لتطوير الأسواق المالية العربية أو الربط بينها .
- برامج للتنسيق الصناعي والزراعي .
- برنامج لإقامة تكنولوجية المعلومات .
- برامج لتقوية شبكات الأمن الاجتماعي .
- برامج للنهوض بالتنمية البشرية .
- وضع برامج للصناعات التكاملية والكيماوية والبتروكيماوية والصناعات الالكترونية والمعلومات والاتصالات .

- تبني منهج التنمية التكاملية، على النحو الذي أخذت به بعض تجمعات العالم الثالث، وبخاصة التجربة في أمريكا اللاتينية، والتجارب الآسيوية. وقد وضعت هذه التجارب قاعدة هي توظيف تحرير التجارة لأهداف المدخل الإنتاجي التنموي للتكامل فتضمنت برامج التطوير المشترك للجهاز الإنتاجي قواعد تنص على تعزيز انجازاتها بتفضيلات تجارية متبادلة، والاتفاق على تعريفات خارجية مشتركة توفر قدراً معقولاً من الحماية للمنتجات التي يتفق على تطويرها وتخفيضات مناسبة للرسوم على مستلزمات إنتاجها، غير أن مثل هذه التفضيلات يجب أن تراعي ما تضمنته اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من قواعد بالنسبة إلى الصيغ المسموح بها للتكامل الاقتصادي من دون التزام بتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. ومما يسهل هذا الأمر أن يراعي في الأنشطة التي يتفق على تنميتها بصورة مشتركة أن تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية في ظل رسوم مشتركة منخفضة ويتيسر منح التخفيضات لأطراف

أخرى من دون أضرار بالمنتجين المحليين. ويوضع كل هذا في سياق خطة طويلة الأجل للتنمية المشتركة، تقود إلى إقامة اتحاد جمركي .

- التخلي تماماً عن فكرة أن مجرد تحرير التجارة بين الأقطار العربية، في ظل أوضاعها وظروفها، ويكفي لتحقيق أي درجة من درجات التكامل الاقتصادي بين هذه الأقطار .

- أن التنمية المطلوب تحقيقها والتي يجب أن تكون قائمة على التكامل ومرتبطة، لها مفهوم آخر غير المفهوم الذي ينظر إلى التنمية على أنها مجرد تحقيق تزايد في الناتج المحلي الإجمالي وفي متوسط نصيب الفرد منه. فهي تعني زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصادات العربية وتنويعها مستهدفة أساساً في ذلك إشباع الحاجات الأساسية المتطورة للأفراد في الوطن العربي بما يجعل التنمية تعتمد أساساً على السوق المحلية المتسعة لأقطار هذا الوطن، ومستهدفة أيضاً تخليص هذه الاقتصادات من قيود التبعية العديدة للخارج، وعلى أن يتم ذلك من خلال الاعتماد الجماعي على الذات، وأن يكون مقترناً بإطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان العربي حتى تدفع عملية التطوير والتقدم .

وبدون مثل هذه التنمية لا يمكن إحداث تكامل حقيقي بين الاقتصادات العربية. كما انه بدون هذا التكامل لا يمكن إحداث تنمية حقيقية بهذا المفهوم .

- أن التنمية التكاملية هي وحدها التي تفتح الباب أمام تزايد التبادل التجاري بين الأقطار العربية، وأمام استمرار هذا التزايد، وأمام حدوث تحول في التوزيع النسبي للتجارة العربية بين البلاد العديدة، بما يجعل التجارة البينية العربية تتصاعد في أهميتها النسبية بالقياس للتجارة العربية الخارجية في مجموعها، ومن خلال هذا التصاعد المستمر في الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية تقوي عملية التنمية وعملية التبادل التجاري في آن واحد.

وفي ضوء ذلك كله، فانه لا يكفي مجرد المناداة بالتوسع في تخفيف ثم إلغاء القيود بجميع أنواعها على التجارة البينية العربية. أن إلغاء كل القيود المتصورة على التجارة بين مجموعة من البلاد لا يمكن أن تحقق زيادة التبادل التجاري بينها إلا إلى حد معين فقط، هو الحد الذي يسمح به حجم الطاقات الإنتاجية لهذه البلاد وتركيبها وبعد هذا الحد لا يمكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى المزيد من المبادلات. ذلك انه حيث لا يوجد المزيد الذي يمكن تبادله، فان تحرير التبادل لا يفعل شيئاً .

- يجب لكي يقوم المدخل التبادلي بدوره التكاملي أن يطبق من منظور شمولي بعيد المدى يربط وبين عملية التنمية التكاملية، وبينه وبين كل المداخل الأخرى للتكامل .

- تعديل الهياكل الإنتاجية الوطنية على نحو يساعد على تصويب انساق التبادل الخارجي، بإحداث مزيد من التشابك الإنتاجي داخل كل اقتصاد وطني وما بين اقتصادات الإقليم، وبناء علاقات خارجية أكثر تكافؤاً مع الاقتصادات الخارجية، وبخاصة اقتصادات الدول المتقدمة. ويعني هذا بوجه خاص، إتباع منهج للتنمية المشتركة المدارة إقليميا، يجري خلاله القضاء على عوامل فشل السوق التي تتسبب في عرقلة التنمية. كما يجري إصلاح الاختلالات في حيازات الدول الأطراف من الموارد المختلفة، كماً ونوعاً باتخاذ ما يلزم لرفع إنتاجياتها ن مع تعزيز قدراتها على حياة المعرفة بإبعادها المختلفة، وبخاصة المعرفة الإدارية والتكنولوجية. وعلى أساس نتائج هذه العملية يمكن الدخول في عملية ثانية قوامها "التكامل التنموي" يمكن خلالها إطلاق العنان للتدفقات الاقتصادية لكي تستفيد من الفرص التي خلقتها المرحلة الأولى في التجمع الأوروبي .

- استحداث بنية تحتية متكاملة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تحول البلدان العربية على ردم "الفاصل الرقمي". ولهذه الغاية يتعين عليها القيام

باستثمارات ضخمة في البنية التحتية لتكنولوجيات المعلومات، حيث أن أهمية الاستثمار في تكنولوجيات الاتصال والموجات المارة الواسعة ستكون حرجة للغاية لأغراض التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية. ويتطلب ذلك إنشاء شبكة متكاملة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الالكترونية والحكومات الالكترونية والمجتمعات الالكترونية .

- إحداث تغييرات في مؤسسات التنمية تكفل حسن استجابتها للسياسات الاقتصادية، وصولاً إلى ما يمكن تسميته "التخطيط التوجيهي" أي الذي يستخدم أدوات لا تعتمد الإلزام المركزي، بل تكفل الالتزام من جانب متخذي القرارات، سواء أجهزة رسمية لرسم السياسات ووحدات النشاط الاقتصادي، عاماً أكان أم خاصاً.

- إجراء تصويب للهياكل الإنتاجية، بما يحقق مزيداً من الاعتماد المتبادل على المستوى القومي وليس مجرد تنويع الاقتصادات الوطنية على النحو الذي تتبناه معظم الخطط القطرية من دون أن تحرز تقدماً يذكر. وفي هذا السياق يوجه اهتمام خاص للدول الأقل نمواً ضمن منظور تنموي قومي لا مجرد تمويل لمشروعات .

- معالجة الخلل في التناسب بين الموارد على المستوى القومي، وليس مجرد تعويض الندرة التي تعانيها بعض الدول في عنصر رأس المال أو العمل. ومن الواضح أن الوطن العربي بأكمله يفتقد امتلاك المعرفة، وتفضي محاولات بعض الدول الحصول عليها إلى المزيد من التبعية الخارجية لا التكامل الإقليمي.

- بناء على المشروعات العربية المشتركة وإقامتها على أساس إستراتيجية محددة للتنمية والتكامل الاقتصاديين العربيين، وبناء على عملية تخطيطية قومية تنطلق

من المبادئ والأهداف التي تتضمنها الإستراتيجية، وتضع المشروعات العربية المشتركة في إطار الجهود الجماعية والقطرية الواجب بذلها لتحقيق التنمية والتكامل طبقاً لمفاهيم الإستراتيجية، وتحقق التنسيق والترابط بين هذه المشروعات جميعاً، وبينها وبين المشروعات القطرية البحتة، وبما يجعل هذه المشروعات المشتركة من أجهزة للتنمية الحقيقية للاقتصادات العربية، وأداة من أدوات إيجاد الترابط العضوي الإنتاجي والتبادلي بينها .

- اعتماد التخطيط القومي أداة فعالة التكامل عوامل الإنتاج على الصعيد القومي وتوظيفها بكفاءة لمصلحة التنمية القومية المتوازنة والشاملة، وإقراره يعطي دفعة قوية للمشروعات العربية المشتركة ليس فقط كبديل للمشروعات مع العالم الخارجي ولكن كأداة رئيسية من أدوات تنفيذ الخطة، إذ من المفروض أن يتم تنفيذ البرامج القطاعية للخطة القومية من خلال مشروعات في هذه القطاعات أو من خلال سياسات وإجراءات محددة. وبذلك تستند إقامة المشروعات إلى قاعدة التخطيط القومي. وتأتي هذه الخطوة تحقيقاً لهدف أساسي وغاية ملحة، وهي أن تأتي إقامة المشروعات المشتركة على أساس تصور شامل للتنمية العربية .

- أن تهدف التنمية العربية إلى التخلص من التبعية الهيكلية والتبعية الوظيفية اللتين تؤديان لاستمرار التخلف وتعرقلان عملية التنمية .

- ومن ناحية ثانية، تغير هدف التكامل من مجرد زيادة كفاءة استخدام حجم يفترض ثباته من الموارد إلى هدف آخر مختلف، وهو المساهمة في تحقيق تنمية حقيقية تقوم على تنمية الموارد والقوى الإنتاجية للاقتصاد الوطني للأقطار المتخلفة وتصحيح التشويه الهيكلي الذي يرتبط بالتخلف وبالتبعية للخارج .

- ومن ناحية ثالثة، فان الآثار يحكم بها على التكامل الاقتصادي بين الأقطار النامية ليست هي مجرد الآثار الاستاتيكية التي تتحقق في المدى القصير نسبياً،

ولكن ما يفتحه التكامل من إمكانات أمام الآثار الديناميكية التي لا تتحقق إلا في زمن طويل نسبياً .

- ومن ناحية رابعة تغير النظرة إلى السياسة الاقتصادية التي يجب إتباعها في العملية التكاملية بين الأقطار النامية فليس يكفي مجرد تحرير التجارة بين الأقطار الأطراف في هذه العملية مع فرض حماية جمركية مشتركة والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية، طبقاً لما توصي به النظرية التقليدية الغربية في التكامل فطبيعة أسباب وعوامل التخلف، وطبيعة عملية التنمية وما تستلزمه من تصفية علاقات التبعية نحو الخارج ومن فرض تنظيم فعال ورقابة حازمة على نشاط الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد الوطني، لكي يكون نشاطها لصالح هذا الاقتصاد الوطني وليس لكي تفرض عليه المزيد من التبعية.

سابعاً :- خيار إعادة هندسة دور الدولة الإنمائي :-

يجب الاعتراف بداية أن ما ندعو إليه ليس مجرد مسألة عمليات حكم بل انه مسألة التوصل إلى نتائج على نحو فعال من خلال إعادة هندسة دور الدولة الإنمائي الرشيد بالنسبة لأي بلد معني بالنهوض بتنميته .

وينبغي أن يكون الدور الجديد للدولة ذات بعد إنمائي مشبعاً بمبادئ المشاركة والإنصاف والمساءلة والشفافية والكفاءة.

كما ينبغي لها أن تطمح إلى نوع من الحكم الرشيد يؤدي إلى تحقيق نتائج إنمائية مثل دخل الفرد، وتحقيق التحول الهيكلي، وزيادة فرص العمل بما يتماشى مع تزايد قوة العمل، والحد من الفقر. غير أن الإصلاحات المؤسسية التي يقتضيها الحكم الرشيد والتي يجري حالياً الترويج لها وتنفيذها في الدول العربية تقوم على أساس نظرة أضيق بكثير لما يشكل حكماً رشيداً. وليس لهذه النظرة الأضيق بعد صريح، ونقصد هنا برامج الإصلاح الاقتصادي على وفق (وصفات) صندوق النقد الدولي التي تفرض على الدول العربية .

أن دور الدولة الإنمائي الجديد يجب أن يستند إلى نوع جديد من السياسات الاقتصادية الرشيدة، فضلاً عن إقامة المؤسسات التي تمكن الدولة من العمل بكفاءة. وقد كانت الإصلاحات المؤسسية في البداية، في فترة الثمانيات من القرن الماضي. موجهة نحو تقليص تدخل الدولة إلى أدنى حد وإطلاق حرية النشاط الاقتصادي. إلا انه منذ فترة التسعينات، بدا يظهر اعتراف محدود بوجود إخفاقات سوقية فضلاً عن الحاجة إلى بناء قطاع عام يدعم الأسواق باقتدار. ومن هذا المنظور، حددت أولويات خاصة للإصلاحات المؤسسية: (أ) إرساء وصون حقوق ملكية مستقرة، و (ب) الحفاظ على السيادة .

إعادة دور الدولة في النهوض بالتنمية: حالة الدولة العربية:-

أن الحجة الأساسية التي نطرحها هنا هي أن ثمة حاجة، في أعقاب الأزمة المالية، لإعادة التفكير في دور الدولة في النهوض بالتنمية في الدول العربية سوف تتطلب عملية إعادة موازنة لادوار الدولة والسوق. وينبغي للمناقشة المتعلقة بمسألة الحكومة أن تتخطى الثنائيات المتضادة العميقة والزائفة. فالحكومات لا تواجه حتمية الاختيار بين ما هو "خير" وما هو "شر" أو بين "رذيلة "تدخل الدولة التوجيهي و "فضيلة" حرية عمل الأسواق، أو بين الخصخصة ورفع الضوابط التنظيمية. فهذا تصوير زائف لواقع الحال. إذ أن مؤسسات "الدولة" و"السوق" كانت دائماً تعمل جنباً إلى جنب بصورة عضوية في جميع الاقتصادات" العربية، وبالتالي فان "الاختيار" بين السوق والدولة إنما ينطوي على ثنائية متضادة زائفة وهو أمر مسلم به على الأقل منذ زمن آدم سميث، رغم أن هذه الأفكار المتبصرة قد فقدت في تفسيرات لاحقة. ويمثل التحدي في تصميم ممارسات إدارة فعالة تربط بين الدول والأسواق بطرق جديدة خلاقة تخدم عملية التنمية الوطنية في سياق عالمي.

وما يلزم الآن هو بناء دولة إنمائية تتكيف مع التحديات التي تواجه عالم القرن الحادي والعشرين المترابط. وينبغي لهذه الدولة أن تسعي إلى تسخير الطاقات المحلية لحل المشاكل انطلاقا من القاعدة إلى القمة وذلك من خلال مشاركة الجهات صاحبة المصلحة والمواطنين مشاركة ترسي وتجدد الأسس الدقيقة التي تقوم عليها الممارسة الديمقراطية. كما ينبغي لها أن تعزز وجود طائفة وساعة من طرائق وآليات الحوكمة الإنمائية ضمن نموذج مختلط للاقتصاد لتسخير المشاريع الخاصة، من خلال العمل العام، لتحقيق رؤية إنمائية وطنية.

أن اتجاه إطلاق حرية النشاط الاقتصادي الذي تجسد في برنامج إصلاحي يقوم تحقيق الاستقرار والخصخصة والتحرير ورفع الضوابط التنظيمية يجب أن لا يتعارض مع جهاز الدولة الإنمائي الداعم للسوق .

إننا لا ندعو إلى العودة إلى ذلك النوع من الدولة الإنمائية الذي شهدته فترتا الستينات والسبعينات من القرن الماضي. ويجب الاعتراف بأنه كانت هناك حالات من النجاح والإخفاق معاً في عمل الدولة الإنمائية.

انه من الممكن تصميم دور جديد للدولة استشراف للحوكمة الإنمائية، من خلال استخلاص الدروس فيما يتعلق بالإدارة الاقتصادية في الدول الإنمائية التي نجحت في الماضي وتكييف هذه الدروس مع واقع القرن الحادي والعشرين .

والدروس الرئيسية المستفادة من تجارب الحوكمة الاقتصادية للدول الإنمائية الناجحة هي أن السياسات الوطنية كانت موجهة نحو تعزيز عملية التحول الهيكلي، وقد تحقق ذلك من خلال مزيج من سياسات التنمية الإنتاجية على صعيد الاقتصاد الكلي وفي قطاعات محددة. وكانت هذه السياسات القطاعية موجهة نحو القطاعات الزراعية وغير الزراعية على السواء. وكانت السياسات الزراعية مصممة من اجل تذليل القيود الهيكلية التي تحد من الإنتاجية الزراعية وتقوي الطلب المحلي في المناطق الريفية في المراحل الأولى من عملية التنمية.

ولكنها كانت مكملة بسياسة صناعية عززت عملية التحول الهيكلي داخل القطاعات وفيما بينها على السواء. ولم يكن خليط السياسات هذا مجرد مسألة تتعلق باستحداث أنشطة جديدة بل انه كان يهدف إلى تعزيز تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي كأساس لإحداث التغيير الهيكلي الديناميكي. وعلى حد تعبير الاونكتا في تقاريره السابقة المتعلقة بالدول النامية فقد كانت هذه السياسات موجهة نحو تنمية القدرات الإنتاجية، وزيادة فرص العمل المنتجة، ورفع مستوى إنتاجية العمل، بغية زيادة الثروة الوطنية ورفع مستويات المعيشة.

ومن السمات الأساسية للإدارة الإنمائية في الدول الإنمائية الناجحة ما تمثل في اعتماد نموذج اقتصادي مختلط يسعى إلى اكتشاف السياسات والمؤسسات التي يمكنها تسخير الإرباح الخاصة من اجل تحقيق التنمية الوطنية.

أن أهداف المشروع التنموي الجديد يجب أن تكون ذات أهداف مشتركة ضمن المجتمع، تستهدف عملية استنهاض اجتماعي تحشد القوى من اجل بلوغ أهداف المشروع. وأن مختلف فئات المجتمع ينبغي أن تتقاسم مخاطر عملية التحول الهيكلي وتكاليفها ومنافعها.

وأن بناء دولة إنمائية جديدة ينبغي أن يكون قادر على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين هو أمر سيتطلب:-

- زيادة التشديد على دور المعرفة في عمليات النمو والتنمية. وهذا يوجه الاهتمام نحو الدور الهام لنظم المعرفة ونظم الابتكار الوطنية، إلى جانب النظم المالية، باعتبارها عناصر مؤسسية مركبة بالغة الأهمية في إطار عملية التنمية.
- النظر في كيفية تعزيز النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي من خلال شكل من أشكال التنمية لا يعتمد فقط على التصنيع. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى التحول عن الأنشطة الاقتصادية التي تتسم بتقلص العوائد والاتجاه نحو ذلك الأنشطة التي تتباين بتزايد العوائد.

- استكشاف كيفية الاستفادة على نحو أفضل من فرص التفاعل بين رأس المال المحلي رأ المال الأجنبي عن طريق زيادة الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر والارتقاء من خلال إقامة روابط بسلاسل القيمة العالمية.
- اعتماد نهج إقليمي إزاء العمل الإنمائي يستغل إمكانات العمل المشترك من اجل تهيئة الأوضاع اللازمة لعملية التحول الهيكلي .

كما ينبغي للدولة الإنمائية الجديدة أن تتحول بعيداً عن الممارسات الشمولية التي اقترنت ببعض التجارب الإنمائية وينبغي لبناء الدول الإنمائية أن يشمل، بصفة خاصة ضمان مشاركة المواطنين في عمليات التنمية والحكومة. وهذا يعني زيادة التشديد على نهج التداول الديمقراطية التي يتفاعل فيها الناس ومنظماتهم من اجل حل المشاكل المشتركة وخلق فرص إنمائية جديدة. ومن السمات الايجابية التي يجب أن تتسم بها الدولة الإنمائية الجديدة (أ) وضع رؤية إنمائية، و (ب) دعم قدرات النظام الاقتصادي المؤسسية والتنظيمية، بما في ذلك النهوض بالمشاريع القائمة على روح المبادرة وبناء القدرات الذاتية للحكومة، و (ج) تنسيق الأنشطة الاقتصادية لضمان التقييم المشترك لمختلف القطاعات ومختلف مكونات النظام الاقتصادي، و (د) إدارة المنازعات.

وينبغي للدولة في القرن الحادي والعشرين أن تواصل استخدام طائفة واسعة من آليات وطرائق الحكومة في إطار نموذج اقتصادي مختلط بهدف تسخير إمكانات المؤسسات الخاصة لتحقيق رؤية التنمية الوطنية. وبذلك أصبح من الممكن الآن تطبيق نمط جديد من التفكير على "الحكومة الحديثة" يؤيد قيام الحكومات بتشجيع أشكال متعددة من التفاعل ثنائي الاتجاه بين الجهات الفعالة في القطاعين العام والخاص. وفي هذا الصدد، تعالج مشاكل التنمية ليس فقط من خلال الإجراءات الرسمية بل من خلال عمل الأسواق المنضبطة إجراءات انعكاسية حيث تقوم مختلف الجهات الفاعلة في الشبكات بتحديد مشاريع مشتركة تعود عليها بالنفع

المتبادل، ثم تحسين هذه المشاريع وإعادة تشكيلها إثناء قيام هذه الجهات برصد مدى التقدم المحرز في تنفيذها، والاستجابة للتغيرات التي تطرأ على البيئة الخارجية. كما يرجح أن تعتمد الدولة الإنمائية الجديدة أيضاً مجموعة واسعة من أدوات السياسة العامة التي تحظى نهج "الحل الواحد الذي يصلح لجميع الحالات". بل ينبغي بدلاً من ذلك انتقاء خليط من أدوات السياسة العامة التي تتناسب مع سياق كل حالة، حيث تشترك الدولة إلى حد ما، وبدرجات مختلفة من الضغط والاضطرار أو العمل الاختياري، فيما يتعلق بالطريقة التي ينم بها تحقيق النتائج .

كما ينبغي أن يشمل برنامج الدولة الإنمائية سياسات صناعية إنمائية أيضاً أن تكون هذه السياسات القطاعية مدعومة أيضاً بسياسة اقتصادية كلية أكثر توجهاً نحو تحقيق النمو.

وتعتبر العلاقة الايجابية بين السياسة الاقتصادية الكلية الموجهة نحو النمو والسياسات القطاعية – التي تحسن القدرات والحوافز والمؤسسات والبنى التحتية على المستوى المتوسط والمستوى الجزئي – أمر حيوياً للنجاح في تحقيق التنمية المطردة والحد من الفقر بقدر كبير. وينبغي لهذه السياسات أن تهدف إلى تنمية القدرات الإنتاجية المحلية ومن شأن هذه السياسات إلا تؤدي فقط إلى تخفيف حدة التأثير القصير الأجل للازمة، بل أن من شأنها أيضاً أن تدفع الدولة الإنمائية في اتجاه مسار إنمائي مختلف في فترة ما بعد انتهاء الأزمة ، وهو مسار أكثر ديناميكية ومرونة وشمولاً وأقل اعتماد على الخارج. وهذا أمر ضروري من اجل الوقاية من التعرض في المستقبل لصدمات خارجية وأزمات ناشئة من الخارج.

لقد آن الأوان للدولة الإنمائية أن تتخلى عن سياسة الرضوخ لتوصيات صندوق النقد الدولي وبرامجه الإصلاحية، فلقد تأثرت معظم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية التي فرضت تأثراً شديداً بتوصيات مؤسسات التمويل الدولي والجهات المانحة للمعونة.

وعادة ما كانت التوصيات الرئيسية تدعو إلى تركز السياسة النقدية احتواء التضخم وتهيئة مناخ موات للاستثمارات الخاصة، وأن تضمن السياسة المالية أن العجز المالي اقل من 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ولم يكن ينظر عموماً إلى الاستثمار العام على أن له دوراً مهما في تعزيز التنمية الاقتصادية والتغيير الهيكلي. وقد كان الدافع إلى هذا التوجه في مجال السياسات هو الخوف من حدوث تضخم. وقد اتضح ذلك بجلاء في فترتي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. ومع ذلك، لم يكن التضخم يمثل مشكلة خاصة في جل الدولة العربية خلال العقد الحالي. بل أن التضخم السابق كان يعزي عادة إلى هيكل السياسات النقدية لا إلى عدم أحكامها. وليس من المرجح، في البلدان التي يسودها نقص في استخدام الموارد، أن تثار مخاوف من أن يؤدي الإنفاق الحكومي المفرط إلى استبعاد الاستثمار الخاص والى تفاقم التضخم. وكانت هذه السياسة تقوم على حجة مفادها أن تحرير التجارة والمالية، والخصخصة، وتقليص التدخل الحكومي في الاقتصاد إلى أدنى حد، هي أمور تحفز تنمية القطاع الخاص ومن ثم النمو المستمر وقد ثبت التقرير أن الإصلاحات القائمة على هذا النهج قد فشلت إلى حد بعيد في تنمية القطاع الخاص بوصفة القوة المحركة للتنمية، وكانت قضية البطالة القضية التي أهلتها تلك البرامج الإصلاحية التي تعد ذات فعالية.

إننا ندعو إلى إحداث تغيير ملموس في النهج المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي في الدول العربية وتغيير يعترف بالدور الحيوي للحكومات في إعادة هيكلة الاقتصاد وتهيئة الظروف المواتية للانطلاق نحو النمو المستمر. وبما أن التنمية الاقتصادية تنطوي على عملية تحول اجتماعي – إذ إنها ليست مجرد مشكلة اقتصادية تقنية تترك للاقتصاديين – فيجب على الحكومات أن تعمل على ضمان توزيع تكاليف ومنافع التعديل بصورة عادلة ومقبولة اجتماعياً. ومن شأن الفشل في ذلك أن يؤدي على الأرجح إلى قلاقل اجتماعية ومقاومة عامة للإصلاحات اللازمة .

آن الأوان للتخلي عن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تفرض علينا من خبراء صندوق النقد الدولي وهم يرسمون لنا مستقبلنا وهم قابعين في فنادق خمسة نجوم على طاولة ..... عندما يزورون بلداننا العربية.

ثامناً :- الرأي والاستنتاجات :-

أن التصدي للمخاطر التي تحدق بالأساس القومي للاقتصادات والتي تدفع النظام الاقتصادي العربي برمته إلى حافة الانهيار والاضمحلال والتلاشي وتوقف وظيفته تتطلب رفض التيار الداعي إلى تبني أيديولوجية التحررية الجديدة ودعوات تفكيك القطاع العام وإبعاد سلطة الدولة عن قيادة الأنشطة الاقتصادية، ودعوات الانفتاح الاقتصادي بلا قيود وفقاً لشروط الأقلمة والعولمة.

لا شك أن التحركات المحمومة لدفع عمليات الانفتاح بلا قيود إلى ابعد مدى في الاقتصادات العربية وفق منهج العولمة الاقتصادية في هذا التوقيت بالذات هي بمثابة التحضير للإطار المؤسسي لعولمة الوحدات الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد العربي وتسهيل عملية الإلحاق بالسوق العالمية كمناطق مهمشة في العالم.

وعلينا أن نرفض مقولة أن النظام العربي بات مهترياً ويجب تبديلها أو احتوائه بنظام إقليمي جديد.

وعلى كافة المفكرين والاقتصاديين والمؤسسة الاقتصادية العربية وكذلك مراكز البحوث الاقتصادية العربية أن تعيد النظر في مسألة إستراتيجية التنمية العربية، أن استمرار الخلل في الهيكل القطاعي وتدني مساهمات القطاع الصناعي والزراعي في الناتج المحلي الإجمالي واستمرار الخلل في هيكل الصادرات والواردات العربية وتدني نسب التبادل التجاري بين الدول العربية إلى ما دون 10٪ سوف يسهم بدون شك في تحول اهتمام وتوجه الاقتصادات العربية في المشاريع العربية إلى المشاريع الكونية والإقليمية .

ومع استمرار حالة الشلل في مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك ازدادت ضغوط المؤسسات العالمية من اجل دفع الاقتصاديات العربية لتبني مرجعيات التحررية الاقتصادية الجديدة دون دراسة كافية، ودون تقييم موضوعي. لا شك أن هذا التسارع في تبني مشاريع التحررية الاقتصادية الجديدة لم يتح الفرصة الكافية للاقتصادات الوطنية لتبني خيارات اقتصادية عقلانية ترسم لها معالم مستقبلها الاقتصادي بكل حرية وموضوعية. لذا تتعرض الاقتصادات العربية عموماً في الوقت الحاضر لضغوط كبيرة لتحرير الأسعار والنقد والتجارة والاستثمارات طبقاً لشروط المنظومة الرأسمالية، وبلا شك فان هذه الإجراءات لا علاقة لها بمستقبل التنمية العربية وإنما هي جزء من متطلبات هندسة اقتصاد القرن الحادي والعشرين.

لذلك فان الاقتصادات العربية وفي ضوء هذه المرجعيات ستخضع لعلاقات جديدة بعيدة عن مرجعيات الاقتصاد العربي ومسيرته. وفي ظل خيار التحررية الاقتصادية ومرجعيات الانفتاح الاقتصادي الطليق (بلا قيود) ستكون مرجعيات وقواعد السلوك التي ستحكم مسار الاقتصاد العربي الجديد مختلفة اختلافاً كلياً عن قواعد السلوك التي حكمته في إطار إدارة اقتصادية شديدة المركزية مما يعني إخضاع معظم الاقتصادات العربية لشروط نمو وتوسيع الاقتصادي العالمي طبقاً لرؤية المنظومة الرأسمالية، وعليه فان بناء الأمن الاقتصادي العربي في ظل هذا الخيار هو مشروع طوبائي. في ضوء خيار التحررية الاقتصادية الجديدة لن يتحقق للاقتصادات العربية بناء وحدتها الاقتصادية وتحقيق تنميتها المتمركزة على ذلك، ولن يتاح لها تصحيح هياكل إنتاجها وتصحيح أنماط تنميتها ولن يتاح لها تجسيد الارتباط العضوي بين وحداتها الاقتصادية.

فالعرب يواجهون اليوم خيارين الأول خيار بناء المنطقة الاقتصادية العربية الموحدة وفق إستراتيجية عربية نابعة من ظروف ومتطلبات الاقتصاد العربي.

هو خيار رافقه اهتمام عربي لفظي إلا انه لم يتم تجسيده على ارض الواقع وهو الخيار الأكثر قبولاً إذا عدلت شروطه عربياً .

أما الخيار الاقتصادي الثاني هو خيار الانفتاح الانكشافي (سياسات التحررية الجديدة) والذي سيؤدي إلى نتائج تدميرية بالنسبة لمستقبل الاقتصاد العربي .

أن اللحاق بركب التنمية الرأسمالية عبر تغريب التنمية وعبر التخصصية الهادفة لتدمير مقومات سيادة الأمة وعبر التحررية الاقتصادية الجديدة، وعبر عولمة الاقتصاد العربي وتعميق اندماجه بالسوق العالمية، وعبر إداراته إدارة اقتصادية مركزية من الخارج، وعبر نقل مقومات سيادته لصالح القرار ما هو إلا مشروع طوبائي لت تخلص الاقتصاد العربية من المستويات المتدنية لتنميتها، ولن تمكنها من تصحيح اختلالات هياكلها الإنتاجية وبناء قاعدتها الصناعية والتكنولوجية.

أن دعاة شعارات التحرر الاقتصادي سوف لا يمكنهم من تحقيق أي مشروع تنموي لاقتصاداتهم وأن ترويجهم لرقع مستويات التنمية عن طريق التحررية الاقتصادية الجديدة هو نوع من العبثية والممارسات الخادعة. فهذه التحررية لا تجلب لتلك الاقتصادات سوى مزيد من التبعية المذلة والتهميش والاحلق.

وما يجري الآن في الاقتصاد العربية من برامج ومشاريع كونية وإقليمية لا قومية ومن ترتيبات اقتصادية صغيرة محدودة ستؤدي إلى تدمير كامل للنسيج الاقتصادي والاجتماعي العربي، واستبدال كافة مؤسساته الاقتصادية الشمولية والقطاعية بكل تخصصاتها بمؤسسات اقتصادية كونية وإقليمية لا قومية. وعند هذه المرحلة فان المحتوى الاقتصادي للنظام سيفرغ أي جوهر وإرادة سياسية .

لقد استغلت المنظومة الرأسمالية الوضع العربي الراهن لتجعل من خيار التحررية الاقتصادية بلا قيود خيار لا مفر منه ويجب قبوله كطريق لتحقيق التنمية العربية .

وعليه فالأمة العربية أمام خيار وحيد هو مشروع الدمج الاقتصادي العربي وبخلافه فان الاقتصادات العربية ستعاني من استمرار وتعميق لأنماط التنميات القطرية الانعزالية .

وحتى يون مثل هذا الخيار ممكناً فلابد أن يكون واقعياً. ومن اجل ذلك لابد من توفر بعض الخصائص والسمات للمشهد الاقتصادي العربي الجديد في المرحلة الراهنة لكي تكون البداية سليمة، وأهمها المرحلية والواقعية وإلزامية القرارات .

وعليه فان السبيل الوحيد لصيانة امن الأمة هو ضرورة فتح ملف العمل الاقتصادي العربي المشترك وإرساءه على ثوابت اقتصادية قومية لا تقبل التناول أو المساومة. ولا شك أن السير وفق هذه الثوابت سيكون كفيلاً ببناء القاعدة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية التي تشكل السياج الواقي للأمن الاقتصادي القومي.

أن تصحيح المشهد الاقتصادي العربي المعاصر وما رافق هذا المشهد من تعثر وإشكاليات ومعوقات حالت دون بناء منظومة إنمائية تكاملية للاقتصاد العربي لها وزنها في منظومة الاقتصاد العالمي وأدت تواضع منجزات التنمية العربية حالت دون تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية يستوجب إحياء مشروع الدمج الاستراتيجي الاقتصادي العربي ونواته اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية هو الأمل الوحيد في بناء الفضاء الاقتصادي العربي الموحدة.

إننا بحاجة إلى مشروع اقتصادي عربي متكامل يعالج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العربي ويضع الأسس الاقتصادية لبناء علاقات اقتصادية عربية تحقق مصالح كل الاقتصادات العربية وتبعدها عن دائرة التشتت والتنافر. أن إحياء مسيرة التكامل الاقتصادي العربي يستوجب تبني مشروع عربي جديد لكي لا تتحول الاقتصادات العربية إلى مجموعة من الدوائر الاقتصادية المتقاطعة فيما بينها والمكتملة خارجياً، أن مهمة الدفاع عن بناء الفضاء الاقتصادي العربي يقع على عاتق القمة الاقتصادية العربية وأن هذه المهمة لا تتم إلا بإيقاف إعادة رسم

الخرائط الاقتصادية التي تجري حالياً من المسئوليات الكبرى لهذه القمة. أن الـدول العربية بمؤسساتها الاقتصادية والسياسية مطالبة بالتخلي عن تـبني مـشاريع جزئيـة وتبني مشروع بناء الفضاء الاقتصادي العربي الموحد .

وختاماً نؤكد أن تشكيل صورة مستقبل الاقتـصاد العربـي وقـواه الفاعلـة هـي عملية ديناميكية ومستمرة وليس لها صورة نهائية وحاسمة يتم الركون إليهـا لفهـم تجليات المستقبل، لذلك فان مستقبل الاقتصاد العربـي وتوازناتـه الراهنـة مرهـون بتبني مرجعيات وثوابت عربيـة تـصون امـن الأمـة الاقتـصادي وتـصون العروبـة الاقتصادية ومـن مزالـق التعمـيم القبـول بالـصيغة الحاليـة لإدارة اقتـصاد عربـي والقبول بالتوازنات الاقتصادية الراهنة الظرفية وغير المستقرة.

مصادر الفصل الرابع عشر

1- إسماعيل صبري عبدالله، "**الدعوة المعاصرة للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص**" ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي، القاهرة 14-17 مارس 1990.

2- يوسف صائغ، **التنمية العصية**: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992 .

3- إسماعيل صبري عبدالله، "**التنمية المستقلة، محاولة لتحديد مفهوم مجمل، مجلة** المستقبل العربي، العدد 90 ، 1986 .

4- يوسف صائغ، "**نحو تنمية مستقلة**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 90، 1986 .

5- إبراهيم سعدالدين، "**النظام الدولي وآليات التبعية**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 90، 1986.

6- حميد الجميلي، "**استشراف مستقبل الاقتصاد العربي،**" مجلة آفاق عربية، السنة التاسعة عشر، آذار – نيسان 1994 .

7- ناول عبدالهادي، "**تأملات في إشكالية الأمن الاقتصادي العربي**" مستقبل العالم الإسلامي، السنة الخامسة، العدد 16، خريف 1996 .

8- خالد محمد خالد، "**المنظمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد،** السياسة الدولية، العدد 116، نيسان 1994 .

9- لسترثرو، المتناطحون، **المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا،** ترجمة د. محمد فريد، إصدار مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1995 .

10- حميد الجميلي، "رؤية مستقبلية في الاقتصاد السياسي للجمات"، مجلة أم المعارك، العدد الثالث، 2002 .

11- يوسف صائغ، "الاقتصاد العربي على عتبة القرن الحادي والعشرين"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 9 ، 1996 .

12- حميد الجميلي، "التطورات الاقتصادية الدولية وحسابات نهاية القرن"، مجلة آفاق عربية، العدد كانون الأول، ديسمبر، السنة الثامنة عشر، 1993.

13- محمد سيد أحمد، حول إشكالية الازدواجية شمال / جنوب"، ورقة عمل قدمت إلى الحلقة النقاشية للمركز العربي لبحوث التنمية المستقلة، المنعقدة في القاهرة، بتاريخ 2/ 2/ 1995، المستقبل العربي، العدد 201، تشرين الثاني 1995.

14- ناصيف حتي، "العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية (ورقة عمل) ـ المستقبل العربي، العدد 200، تشرين الأول، 1995 .

15- حميد الجميلي، الاقتصاد العربي أمام التحديات دراسة مقدمة إلى المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الكويت، 6-8، شباط 1988 .

16- محمود عبدالفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، "دراسة قدمت إلى ندوة الوطن العربي، والتحديات الشرق أوسطية الجديدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 12-13 تشرين الثاني 1993.

17- محمد حسنين هيكل، "العرب على أعتاب القرن 21"، المستقبل العربي، العدد 190، كانون الأول 1994 .

18- يوسف صائغ، "منظور الشرق الأوسط دلالاته بالنسبة للعرب"، المستقبل العربي، العدد 192، شباط، 1995 .

19- محمد زكريا إسماعيل، "الهوية العربية في مواجهة السلام الإسرائيلي". المستقبل العربي، العدد 190، كانون الأول 1994 .

20- محمود عبدالفضيل، "السياسة والفكر العربي بين الواقعية والوقوعية أو مدرسة الواقعية العربي الجديدة "، المستقبل العربي، العدد 1973، تموز 1992 .

21- سمير أمين، ملاحظات حول العولمة، مجلة الفكر العربي، عدد عام، لعام 1990.

22- حميد الجميلي، تحليل وتقويم منجزات اعمل الاقتصادي العربي المشترك خلال مرحلتي التعاون والتوحيد، مجلة آفاق عربية، العدد السادس، حزيران 1994 .

23- غسان سلامة، أفكار أولية عن الشرق أوسطية، دراسة قدمت إلى ندوة الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية الجديدة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 12-13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1993.

24- محمود عبدالفضيل، نظرات وهواجس في الاقتصاد العربي، دراسة قدمت إلى مؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العربي، الكويت 1988 .

25- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المنامي والاتجاهات في جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو الوحدة الاقتصادية العربية، حاضراً ومستقبلاً، عمان، الأردن 1981.

26- محمد حسنين هيكل، العرب على أعتاب القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي، العدد 190، كانون الأول 1994.

27- حميد الجميلي، التحررية الاقتصادية الجديدة في ضوء منهج صندوق النقد الدولي، دار الشئون الثقافية، سلسلة آفاق، رقم 17، بغداد 1999 .

28- محمود الفضيل، "**السياسة والفكر العربي بين الواقعية والوقوعية** "أو" مدرسة الواقعية العربية الجديدة" محاضرة ألقيت في مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار 1993 .

29- حميد الجميلي، "**الاقتصاديات العربية من هاجس التنمية العصية إلى هاجس الشرق أوسطية**"، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث بغداد، العدد الأول، كانون الثاني 1995.

30- محمد حسنين هيكل، "**العرب على أعتاب القرن 21**". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، كانون الأول 1994.

31- الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **المناحي والاتجاهات في جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو الوحدة الاقتصادية حاضراً ومستقبلاً**، عمان1981.

32- محمود عبدالفضيل، "**مشاريع الترتيبات الاقتصادية "الشرق أوسطية" التصورات**، المحاذير، أشكال المواجهة. دراسة قدمت إلى ندوة الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية الجديدة، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 12-13 تشرين الثاني 1993 .

33- الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية "دراسة **تقويمية لما تم حتى الآن والوسائل التي يرى إنها تحقق أهداف تقافية الوحدة الاقتصادية العربية وقرارات السوق العربية المشتركة**، الأمانة العامة، عمان، الأردن 1982 .

مصادر أخرى

- جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي لعام 2006.**

- جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 2007 .**

- جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 2008 .**

- جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي لعام 2009 .**

- الاونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2008،** جنيف 2008 .

- الاونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2009،** جنيف 2009 .

- الاونكتاد، **تقرير التجارة والتنمية، 2008،** جنيف 2008 .

- الأمم المتحدة، **الوضع الاقتصادي الدولية الراهن والتوقعات لعام 2009،** نيويورك2009 .

- صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي 2009،** واشنطن 2009 .

- منظمة التجارة العالمية، **التقرير الدوري عن تجارة الخدمات،** جنيف 2009.

- صندوق النقد العربي، **إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2007، أبو ظبي 2007.**

- صندوق النقد العربي، **إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2008 أبو ظبي 2008.**

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **بيانات التجارة الخارجية والبينية العربية،** الكويت 2009 .

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، **قاعدة البيانات عن القطاع الصناعي العربي**، الرباط 2009 .

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إحصاءات الوضع الزراعي العربي**، الخرطوم، 2008 .

- الاونكتاد، **قاعدة بيانات الاونكتاد**، لعام 2008 .

- جامعة الدول العربية،الاستبيان **الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد**، لعام 2009 .

- منظمة التجارة العالمية، **قاعة البيانات الإحصائية**، لعام 2009، جنيف 2009 .

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام** ، لعام 2009 .

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، **الإحصاءات الصناعية للدول العربية**، مارس 2009 .

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي**، السودان 2009 .

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، السودان 2009 .

- البنك الدولي، **مؤشرات التنمية الدولية**، واشنطن 2009 .

- البنك الدولي، **قاعدة معلومات البنك**، واشنطن 2009 .

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، روم 2009 .

- اليونيسيف، **قاعدة المعلومات لعام 2009** .

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، الخرطوم 2009 .

- منظمة التجارة العالمية، **إحصاءات التجارة الدولية**، 2009 .

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية**، فينيا 2009 .

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **الكتاب السنوي لإحصاءات البترول**، الكويت، 2009 .

- مؤسسة ضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار لعام 2007** .

- مؤسسة ضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار لعام 2008** .

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، **أوضاع الصناعة التحويلية العربية**، الرباط، 2009 .

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، 2008.

الفصل الخامس عشر

قراءة استنتاجية في المشهد الاقتصادي العربي الراهن

أولاً :- تواضع مؤشرات المشهد الاقتصادي العربي الراهن

ثانياً :- المشهد الزراعي والأمن الغذائي العربي

ثالثاً :- الاقتصاد العربي ونقائص الرأسمالية

رابعاً :- بعض إشكاليات بناء الأمن الاقتصادي العربي في ضوء المتغيرات الدولية

خامساً :- الاقتصاد العربي وإخفاقات تحقيق الأمن الاقتصادي الدولي

سادساً :- العولمة الاقتصادية وحالات الفقر

سابعاً :- العولمة والأمن البشري العربي

الفصل الخامس عشر

قراءة استنتاجية في المشهد الاقتصادي العربي الراهن

أولاً :- تواضع مؤشرات المشهد الاقتصادي العربي الراهن :-

على الرغم من الجهود العربية التي بذلت على المستويين القطري والقومي، فان مؤشرات التنمية العربية التي افرزها المشهد الاقتصادي العربي المعاصر ظلت متواضعة محدودة الوزن والأثر ولا تشكل نقلة نوعية، ولم تتمكن من تصحيح اختلالات الاقتصادات العربية، كما لم تتمكن من تجسيد الارتباط العضوي بين هذه الاقتصادات. بل نلاحظ أن صورة الاقتصادات العربية تزداد قتامة مع موجة الانفتاح الجديدة.

وبدلاً من التفكير في مهام كسر قيود التبعية والحرص على تحقيق التنمية المستقلة، يزداد الحديث عن ضرورات التكيف مع النظام الرأسمالي العالمي وتراجع مصطلح التنمية أمام مصطلح التكيف. ويزداد الحديث في الوقت الحاضر عن "تغريب التنمية العربية" بدلاً من تعريبها، كما تجري محاولات مكثفة لإخراج مصطلحات مثل التنمية المستقلة والتبعية وفك الارتباط من اللغة الاقتصادية الدارجة ليجري الحديث عن الاختراق الاقتصادي المتبادل وانفتاح الأسواق وتكاملها ..الخ. ومصطلح "الاقتصاد الوطني" أمام مصطلح "الاقتصاد العابر للحدود"، وأصبحت ثقافة السوق مهيمنة على ثقافة دولة الرعاية الاجتماعية.

ومع ايجابية قدرات الأمة العرَبية الاقتصادية، إلا أن مؤشرات المشهد الاقتصادي المعاصر تؤكد بان لاقتصادات العربية باتت مهددة بأطول وأعمق اختراق عرفة التاريخ الاقتصادي العربي وهو اختراق متعدد الألوان والأشكال.

وباتت عملية صنع القرار الاقتصادي العربي تكتنفها الضغوط من كل الاتجاهات وتخضع لكثير من المقيدات الخارجية .

وكما باتت عملية التنمية المستقلة والخيارات التنموية العربية موضع تساؤل. وأصبح خيار الانفتاح الانكشافي في ظل صرعه التحررية الاقتصادية الجديدة

المؤدلجة هو الخيار الذي بدا للعديد من الاقتصادات العربية الخيار المتاح تبنيه دون تقدير كاف للكلف الاقتصادية والاجتماعية الباهضة التي ستدفعها على المدى البعيد والتي تتمثل بنقل الكثير من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية إلى مراكز الرأسمالية المتقدمة والشركات عبر الوطنية والمؤسسات الكونية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

يتميز المشهد الاقتصادي العربي المعاصر بتكرار أخطاء التجارب السابقة وتعاظم التحديدات الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة وخاصة مع بروز التحديات الجديدة الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي الجديد وظهور منظمة التجارة العالمية، والعولمة النيوليبرالية وتقلص دور الحكومات في إدارة شئونها الاقتصادية وظهور المشاريع الإقليمية اللاقومية كمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية والمشروع الاقتصادي المسمى بالشرق أوسطية.

كما أن المشهد الاقتصادي المعاصر ظل قاصراً عن تشخيص نقاط القوة والضعف في مسيرة الاقتصاد العربي وأوليات الاهتمامات العربية وظل قاصراً عن تحديد هامش الحركة ولمناورة لمواجهة التحديات القادمة والعمل الواجب القيام به لتجاوزها وفهم التغيرات المستمرة في الاقتصاد العالمي واتجاهات المستقبل .

لاشك أن هناك حاجة ماسة لإعادة هندسة المشهد الاقتصادي العربي المعاصر من اجل تمكين الاقتصادات العربية من بناء صرح الفضاء الاقتصادي العربي (منا فعلت أوروبا) في عملية صهر للإمكانيات العربية القطرية في بودقة قومية بشكل منسق ومتكامل بحيث يتحسن موقع وقوة الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي بشكل يوازي الكيانات الاقتصادية العالمية القائمة ويحمي الأمن الاقتصادي للمنطقة العربية ويبعدها من التآكل والتهميش والسقوط بالمازق .

وقراءة ختامية للمشهد الاقتصادي العربي المعاصر تؤشر دخول الاقتصادات العربية الألفية الثالثة وهي مازالت غير مكتملة التجهيز والبناء على المستوى

القطـري، بينمـا بلـغ التطـور العـالمي مراحـل متقدمـة عالميـاً وعلـى مـستوى الدول النامية.

ولابد من التأكيد من انه لن يتحقـق للـدول العربيـة الـسيطرة علـى مـستقبلها الاقتصادي وتحقيق تنميتها المتمركزة على الذات، ولن يتـاح لهـا تـصحيح هياكـل إنتاجها وترشيد أنماط تنميتها عبر برامج التحررية الاقتصادية الجديدة، وأن الإلحاق والتهميش المـستمر سـيكون سمـة المـشهد الاقتـصادي العربـي المعاصـر في حالـة استمرار عدم السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي.

في ظل مشهد التحررية الاقتصادية الجديدة باتـت القاعـدة الاقتـصادية العربيـة أكثر تصدعاً وستصبح أسوار أمنها الاقتصادي أكثر انخفاضاً وسيصبح اقتـصاداتها اكبر انكشافاً، بل أن الاقتصادات العربية ستكون فاقدة لسيطرتها على عملية صنع القرار الاقتصادي، طالما أن قراراتها السياسية تكتنفها الضغوط من كل الاتجاهـات وتخضع لكثير من المقيدات الخارجية .

أن مـشهد الانفتـاح الانكـشافي في ظـل موجـة التحرريـة الاقتـصادية الجديـدة المؤدلجة للعولمة الليبرالية هو الخيار الـذي تبنتـه العديـد مـن الاقتـصادات العربيـة (الخيار المتاح) دون تقدير كاف لكلفتـه الاقتـصادية والاجتماعيـة الباهـضة علـى المدى البعيد والتي تتمثل بنقل الكثير من مقومات السيادة الاقتـصادية الوطنيـة إلى مراكز الرأسمالية المتقدمة والشركات عبر الوطنية والمؤسـسات الكونيـة كـصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

أن هذا المشهد سيرتب على المدى البعيد نتائج أخرى تتعلق بالقاعـدة الموردبـة والتي ستخضع لمرجعية عولمة الموارد وبما يؤدي إلى تقييد استخدام تلك الموارد وبما يتفق والمصالح الاقتصادية لمراكز الرأسماليـة المتقدمـة وشـركاتها الدوليـة وآليـات عمل مؤسساتها .

ولعل إشكالية هذا المشهد تتجلي في تبني العددي من الاقتصادات العربية خيار الانفتـاح الانكـشافي وهـي تعـاني مـن تـدهور كـبير في مـستوى توجهاتهـا لبنـاء

اقتصاداتها الوطنية، وفي زيادة درجة حساسيتها للمتغيرات الاقتصادية الدولية، كما تعاني من ضعف كبير في درجة التحكم بمواردها القومية ومسارات برامجها التنموية .

وفي ظل المشهد الراهن باتت الاقتصادات العربية يخضع لأكبر عملية إعادة هيكلة في تاريخه الطويل لأعلى وفق إستراتيجية عربية وإنما استجابة لتوجهات الهندسة الكونية لاقتصاد القرن الواحد والعشرين. ففي إطار هذه الهندسة يعاد تركيب البشر والموارد العربية وتخضع الاقتصادات العربية لعملية التفكيك والتركيب والضم والفرز وإعادة التركيب بعد التفكيك وإعادة الضم بعد الفرز. وفي حالة استمرار هذا الوضع فان الاقتصاد العربي سيكون من أكثر مناطق الجنوب تهميشاً في اقتصاد القرن الواحد والعشرين، فالخارطة الجيو – اقتصادية الجديدة للمنطقة ستكون اخطر من خارطة سايكس بيكو القديمة.

ومصدر الخطورة يأتي من كون الخارطة القديمة هي توزيع ارث رجل مريض مات، أما الخارطة الجيو – اقتصادية الجديدة فهي شهادة ميلاد جديدة يجري إصدارها لرجل على قيد الحياة له شهادة ميلاد أصلية، بمعنى أن هويته العربية تتعرض لأكبر عملية تقويض في مقابل إصدار هوية جديدة هي الهوية الكونية والإقليمية اللاقومية

أن الرؤية المطروحة للدول العربية تنطلق من إخضاع اقتصادها لأكبر عملية بناء معمارية جديدة تتلاءم مع مرجعيات القرن الجديد، وعليه ونحن على اعتاب القرن الواحد والعشرين نر الكثير من الاقتصادات العربية قد وقعت في شرك نصبها لها الآخرون بوعي ووقعت فيها بدون وعي، وبوقوعها في هذا الشراك والشباك تكون قد سجنت اقتصادها وإمكاناتها لسنوات عديدة قادمة وستجد هذه الاقتصادات أن كلفة الانفصال عالية ولكنها ستجد ذلك بعد فوات الأوان

وفيما يلي ابرز مظاهر الانكشاف الاقتصادي العربي :-

1- دخل الاقتصاد العربي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وهياكله الإنتاجية أكثر اعوجاجاً وقاعدته الاقتصادية أكثر تصدعاً وأسواره الأمنية أكثر انخفاضاً وعلاقاته الاقتصادية البينية أكثر تدهوراً، وعلاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي أكثر تكاملاً واندماجه بالسوق العالمية من موقع متخلف أكثر تكثيفاً وعمقاً، ومؤتمراته الاقتصادية أكثر تدهوراً، وأمنه الاقتصادي أكثر انكشافاً واختراقاً وتبعيته .

2- بالإضافة إلى الاختراق(الانكشاف) الخارجي فان الاقتصادات العربية مهددة بأطول وأعمق انكشاف واختراق اقتصادي من الداخل ممثلاً بإخضاع تلك الاقتصادات وللوصفات الكونية الجاهزة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وهذه الوصفات تأتي تحت ذرائع إعادة الهيكلة وتحسين الكفاءة الاقتصادية وتخليص الاقتصادات من أعباء القطاع العام غير الكفوء .... الخ.

وكل هذه الذرائع عبارة صناعة محلية، وحقيقة الأمر هو اختراق الاقتصادات من الداخل وفرض مناهج التحررية الاقتصادية الجديدة(وفقاً لأيديولوجية المنظومة الرأسمالية) وبما يتيح أبعاد دور الدولة عن الإدارة الاقتصادية وفسح المجال للاستثمارات الأجنبية والشركات عبر الوطنية للتسلل داخل الاقتصاد في مرحلة أولية ومن ثم تدويل وحدات الاقتصادات الوطنية عولمتها ودمجها بالسوق العالمية من موقع متخلف، وبالتالي إدارتها إدارة اقتصادية مركزية من الخارج في مرحلة ثانية. لذلك فالاختراق الداخلي للاقتصادات العربية يتمثل في التحررية الاقتصادية الجديدة أي في اللامركزية الاقتصادية من الداخل طبقاً لآليات السوق الرأسمالية وفي المركزية الاقتصادية من الخارج.

لذلك فان اللامركزية الاقتصادية من الداخل شرط ضروري للمركزية الاقتصادية من الخارج.

3- يتعرض الاقتصاد العربي حالياً لانعطافه تاريخية كبيرة ولكن المفارقة الكبرى هو أن العرب يعيشون حالة تعتيم عميقة بالنسبة للمخططات والترتيبات الاقتصادية التي تخص مستقبلهم الاقتصادي. فالترتيبات الاقتصادية الإقليمية ما تزال تجري في دهاليز مراكز الأبحاث في واشنطن "إسرائيل" والمفوضية الأوروبية ومنتدى ديفوس للاقتصاد العالمي في سويسرا، بل أن هذا المنتدى هو الذي خطط للمشروع الصهيوني للتطبيع الاقتصادي عبر آليات القمم الاقتصادية التي نظمت لهذا الغرض وبعد أن وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن الظروف الدولية باتت مناسبة بدأت مشاريع الترتيبات الإقليمية اللاقومية تظهر إلى الوجود .

ومدلول هذا التعتيم هو إبعاد العرب عن المساهمة في رسم معالم مستقبلهم وجعلهم يتفرجون على غيرهم وهم يصنعون لهم مستقبلهم، بل وهم يتفرجون على غيرهم وهم يخططون لتكبيل اقتصادهم واقتصاد أجيالهم لسنوات عديدة.

وفي عصر السماء المعلوماتية والقنوات الفضائية نحن نعرف كل شيء عن غيرنا ولكن لا نعرف شيئاً عن مستقبلنا إلا بالقدر الذي يسمح به لنا الآخرون. لذلك فعملية صنع القرار الخاص بالمستقبل الاقتصادي العربي تكتنفها السرية التامة والغموض الكبير، ومصدر هذا التعتيم ينبع من كون هذه المشاريع تتعلق بمصالح مراكز الرأسمالية العالمية ولا علاقة له يستقبل الاقتصاد العربي.

4- اختلال مؤسسة الاقتصاد العربي:- الاقتصاد العربي ومنظماته ومؤسساته مولعة بإصدار القرارات تلو القرارات لذلك فان المؤسسات العربية الشمولية(مجلس الوحدة العربية، المجلس الاقتصاد والاجتماعي العربي، والمنظمات المتخصصة دخلت العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وهي مكبلة بأسر قرارات اقتصادية لا أول لها ولا آخر. وهذه القرارات لم تؤد إلى نقلة نوعية في

منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولم تؤد إلى تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية، ولم تؤد إلى بناء القاعدة الاقتصادية العربية التي تشكل السياج الواقي للأمن الاقتصادي، ولم تؤد إلى معالجة اختلالات التجارة الخارجية العربية، ولم تؤد إلى تحسين العلاقات الاقتصادية البينية ولم تصحح اختلال هياكل الإنتاج العربية. بل أنها إضافة إلى عدم الزاميتها فقد أثارت من التناقضات بين الاقتصادات العربية أكثر مما فيها من ملامح التكامل لذلك لم تكن مؤسسة الاقتصاد العربي مؤسسة صحيحة مما يعني أن المال والجهد والوقت الذي بذل عام 1945 وهو التاريخ الرسمي لبدا العمل الاقتصادي العربي لم يكن يتناسب مع ما حققته تلك المؤسسات .

5- ومع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين يتعرض الاقتصاد العربي لهواجس الاختراق والافتراق والانشقاق والإلحاق. وما يهدد الاقتصاد العربي نتيجة تلك الهواجس أن تصبح الاقتصادات العربية بمثابة دوائر اقتصادية متقاطعة فيما بينها ومتكاملة إقليمياً وعالمياً وتقسيم المحتوى الاقتصادي العربي إلى أشلاء غير متآخية. هذا فضلاً عن دفع الوضع الاقتصادي العربي ومؤسساته إلى مزيد من التفكك والبعثرة وإضعافه واستبداله بنظام اقتصادي إقليمي لا قومي جديد وبمؤسسات اقتصادية إقليمية جديدة.

والخطر الأكبر يكمن في تحويل المحتوى الاقتصادي للنظام العربي من جماعة اقتصادية إلى جماعة ثقافية، وهذا يعني تفريغ المحتوى الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية العربية من أي جوهر وإرادة سياسية فاعلة. ويذهب بعضهم إلى القول أن المراد من العرب أن يصبحوا في وضع أشبه بأمريكا اللاتينية، كمجموعة يجمعها دين واحد، ولغة واحدة وتراث واحد، ومصير مشترك وتاريخ واحد .. ولكن دون أن يترجم ذلك في شكل وحدة أو كيان سياسي مشترك، أي تحول العرب إلى ظاهرة ثقافية ليس لها تعبير سياسي واقتصادي متماسك بعد أن تنكمش وظائف النظام العربي ويتعرض لمزيد من التشتت والتدهور وبعد أن تذوب وحداته

الاقتصادية في ترتيبات إقليمية ليس للعربي فيها صدى يذكر وبذلك تصبح الاقتصادات العربية كمعبر للكيان الصهيوني إلى شرايين الحياة الاقتصادية العربية بعد أن يستبدل هذا الكيان أمن الأعماق الاقتصادية بإستراتيجية القائمة على أمن الحدود. والمفارقة الكبرى هنا أن الاقتصادات العبرية هي الني ستحقق للكيان الصهيوني وتساعده على تحقيق هدفه الجديد (أمن الأعماق الاقتصادية).

6- تتعرض الاقتصادات العربية اليوم لخطر تقسيمها إلى أنظمة اقتصادية إقليمية تحتوي دولاً في المحيط العربي والمحيط غير العربي في إطار هندسة الجيو – اقتصادية جديدة تستند إلى :-

- إعادة تعريف المشرق العربي في إطار المشروع الشرق أوسطي الجديد .
- ربط بعض أقطار المشرق العربي "بالنظام الشرق أوسطي" أو الفضاء الاقتصادي الشرق أوسطي، وربط المغرب العربي بالفضاء الاقتصادي المتوسطي .
- ربط مناطق منابع النفط بأحزمة أمنية في إطار الولايات المتحدة .
- انسحاب دولة الأمة من إدارة الكثير من الأنشطة الاقتصادية وتقليص مساحة القطاع العام العرب يفي إدارة الشئون الاقتصادية وتفكيك وحداثة ثم تصفيته لفسح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية والشركات عبر الوطنية لممارسة دورها المرسوم دون تدخل من الدولة .
- تحديد قواعد السلوك وأساليب الإدارة الاقتصادية التي يجب إتباعها بواسطة راسمي السياسة الاقتصادية في الكثير من الأقطار العربية دون أدنى مرونة أو تحريف .
- إجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية للدول طبقاً لاعتبارات تتعلق بالاقتصاد العالمي .

- الإزالة المتسرعة لكل التشريعات والقوانين التي تعرقل مسار العولمة الاقتصادية.
- جعل صلاحيات الاقتصادات العربية في انتهاج سياسة اقتصادية معينة بما يتفق ومنهجها الاقتصادي أو اتخاذ سياسة اقتصادية معينة للحد من قوى السوق والاستغلال عرضة للتدخلات العالمية والإقليمية .
- انتقال عناصر عدة من مقومات السيادة الاقتصادية للدولة إلى سلطة القرار الاقتصادي للمؤسسة العالمية أو الإقليمية .
- الربط المتزايد بين قواعد السلوك الاقتصادي العالمي والإقليمي وأساليب الإدارة الاقتصادية للدولة .
- تقنين قواعد السلوك الاقتصادي على وفق قواعد المنظومة الاقتصادية الجديدة.
- جعل الدول تؤدي وظائف اقتصادية محددة في اقتصاد القرن الحادي والعشرين.

أن طريق التنمية والخروج من قوس الأزمة إلى قوس النهضة عبر آليات الهندسة الجيو – اقتصادية الجديدة (الكونية الاقتصادية الإقليمية الجديدة) هو في نهاية المطاف طريق مسدود ومشروع طوبائي، فهذه الهندسة سوف تؤدي إلى تنمية بالإنابة وتطوير بعض المرافق التنموية ذات العلاقة باقتصادات مراكز المنظمة الرأسمالية دون أن يمثل ذلك زيادة حقيقية في الثروة الوطنية .

وأن هذه الهندسة ستتمكن مراكز الرأسمالية المتقدمة من تحطيم أسوار الأمن الاقتصادي العربي بزيادة انفتاح الاقتصادات العربية على السوق العالمية .

وللتدليل على عمق اختلالات المشهد الاقتصادي العربي المعاصر يلاحظ الصعود المتدرج بخط الهزائم العربية منذ بداية القرن العشرين إلى اليوم ففي ظل استمرار التبعية والتخلف والمصالح الطبقية، يبرر هذه الحالة من الانكفاء أو ما يمكن تسميته "الميل نحو الاستسلام" عبر استغلال كافة مظاهر الفقر والبطالة

والمعاناة إلى جانب انتشار الأمية التي وصلت إلى حوالي 70 مليون نسمة و 40 مليون يعانون سوء التغذية، والمفارقة أن التقدم الهائل للعلوم والتكنولوجيا في النظام الرأسمالي لا يمكن أن يوجد فيها أو يتعاطى معها – من العمال وغيرهم – إلا أن من استوعب قدر عال من العلم والثقافة والتدريب، مع إدراكنا لظاهرة انخفاض عند العمال اليدويين في البلدان الرأسمالية، وصعود للعمالة الماهرة أو لذوي الياقات البيضاء من المهندسين والعلماء والمبرمجين والإداريين والاقتصاديين... الخ، وكل هؤلاء عاملين باجر يخضعون لقانون فائض القيمة أو الاستغلال الرأسمالي، ما يعني اتساع الطبقة العاملة بالرغم من أشكالها المتعددة .

بالطبع الشريان الرئيسي المغذي لكل هذه الأسباب والنتائج السياسية والمجتمعية الهابطة، هو العامل الاقتصادي وتطوره المحتجز في المقام الأول، إذ انه لم يكن ممكناً لخط الهزائم الصاعد والمتجدد أن يستمر بدون استمرار وتعمق التبعية بكل أشكالها، ما يؤكد على أن خط أو عوامل التراجع والهبوط والهزيمة، مازالت مهيمنة على أوضاعنا العربية، والمؤشرات على ذلك كثيرة نذكر منها:-

1. استمرار تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي، فالمعروف أن الطلب على الغذاء بنمو بمعدل 6٪ سنوياً في حين أن الإنتاج لا تزيد نسبة نموه عن 2٪ فقط، ففي عام 2010 زاد العجز التجاري الزراعي العربي عن 30 مليار دولار، كما زاد العجز التجاري الغذائي عن 25 مليار دولار .
2. تزايد الاعتماد في تأمين المواد الغذائية الأساسية على الغرب ووفق شروط منظمة التجارة الدولية، فالوطن العربي يعتمد على الخارج بنسبة 70٪ من احتياجاته من القمح، و74٪ من السكر و 62٪ من الزيوت .
3. تزايد المديونية العربية إلى أكثر من 800 مليار دولار في حين أن الأموال العربية الموظفة في الخارج تزيد عن 3 تريليون دولار .

4. الأمية والتخلف في بلادنا يكرس القطيعة مع مفهوم "الاستثمار في رأس المال البشري" فلا تعليم جامعي وفق منهجية علمية معاصرة، ولا كفاءة في التخطيط والهندسة والإدارة لدى قوة العمل العربية التي ظلت متخلفة، وهذه إشكالية أو مفارقة كبرى تتجلى في توفير الثروات المالية من ناحية وافتقارنا للثروات البشرية من ناحية ثانية، فبالرغم من أن العرب ينتجون الفوائض المالية، والغرب الرأسمالي ينتج العجز والأزمات، إلا أن تبعية وارتهان بعض الاقتصادات العربية للغرب ستحول دون استفادة شعوبنا من ثرواتها، وإبقاء تطورنا محتجزاً ومتخلفاً .
5. انخفاض وهشاشة حجم التجارة البينية العربية بحيث لا تتجاوز نسبة 8٪ من إجمالي التجارة العربية الخارجية لعام 2010 (في هذا الجانب أشير إلى أن حجم التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي وصل إلى 85٪ من إجمالي التجارة الأوروبية).

من اخطر النتائج المترتبة على استمرار الاختلالات التي يعاني منها المشهد الاقتصادي العربي الراهن قضية البطالة يقدر حجم القوى العاملة في عام 2007 بحوالي 127 مليون نسمة، وهو ما يمثل 39.2٪ من إجمالي عدد السكان في الدول العربية وسبب تدني هيه النسبة قياساً بالمعدلات السائدة في الدول النامية يعود إلى ارتفاع عدد السكان دون إلى 15 سنة وحقق مشاركة المرأة في سوق العمل ويعد معدل نمو القوى العاملة العربية مرتفعاً حيث بلغ هذا المعدل 3.3٪ خلال الفترة 1995 -2007، ويعود ارتفاع هذا المعدل إلى ارتفاع معدلات المشاركة السنوية في السوق العمل وارتفاع معدل نمو السكان الناشطين اقتصادياً والملاحظ أن 64٪ من حجم القوى العاملة في عام 2007 تتركز في خمس دول عربية هي : مصر 29 مليون عامل، السودان 15 مليون عامل، المغرب 14 مليون عامل، الجزائر 13 مليون عامل، والعراق 10 مليون عامل.

وهناك نسبة كبيرة من الأطفال تتراوح أعمارهم سن 5-14 يدخلون سوق العمل ويستوعب قطاع الخدمات على 59.4٪ من حجم القوى العاملة العربية .

أما القطاع الزراعي فيستوعب 25.2٪ من حجم القوى العاملة العربية.

بينما لا يستوعب القطاع الصناعي سوى على 15.4٪ من حجم القوى العاملة العربية ولا تزال مساهمة الإناث في حجم القوى العاملة العربية منخفضة لا تتجاوز 28٪ في عام 2007، حيث لا تجد المرأة العربية في معظم الدول العربية فرصاً للعمل إلا في قطاعات معينة كالصحة والتعليم .

أما معدل البطالة الحقيقي، فيتجاوز 20٪ من حجم القوى العاملة العربية، هذا إضافة إلى تدني مستوى الإنتاجية .

وإذا أرادت الدول العربية تخفيض معدل البطالة إلى النصف بحلول 2020 فإنها تحتاج إلى 40 مليون وظيفة جديدة إلى أكثر من 3 مليون فرصة عمل سنوياً .

تواجه الدول العربية تحديات حقيقية في مجال البطالة حيث من المتوقع أن يزيد المعدل للبطالة في الدول العربية عن 20٪ من حجم القوى العاملة العربية خلال السنوات القادمة ويقدر عدد العاطلين عن العمل بحوالي 25 مليون عاطل عربي.

هذا وأن 60٪ من العاطلين عن العمل من الشباب المتعلم الباحثين الجدد عن فرص العمل أي حوالي 14 مليون عاطل عن العمل وتنمو قوة العمل العربية سنوياً بمعدل 3.4٪ سنوياً وهي أعلى المعدلات العالمية .

وأن حوالي 4 مليون فرد يدخلون سوق العمل سنوياً مما يصنع ضغوطاً متزايدة على أسواق العمل. هذا يعني أن الاقتصادات العربية مطالبة بإيجاد فرص عمل لـ 4 مليون فرد لكي يبقى معدل البطالة 20٪ أن المعدلات المرتفعة لنمو قوة العمل العربية 3.3٪ سنوياً لا يقابلها معدل نمو الاقتصادي واستثماري كان لإيجاد فرص عمل الداخلين الجدد في سوق العمل والتي تقدر 4 مليون وظيفة عمل جديدة وان معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة لإبقاء معدلات البطالة عند مستوياتها الحالية غير كافية .

وينبغ أن تتراوح من 6-7٪ بالأسعار الثابتة سنوياً أما معدلات الاستثمار فينبغي أن لا تقل عن 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية علماً بأنها لا تزيد حالياً عن 20٪ ، وإذا لم يتم توفير فرص العمل 3 مليون فرصة عمل سنوياً فان عدد العاطلين سوف يتجاوز 50 مليون عاطل .

بلغت نسب العاملين ف قطاعات الاقتصاد العربي كالآتي :-

- في قطاع الخدمات 55٪ من القوى العاملة العربية.
- في قطاع الصناعة التحويلية 16٪ من القوى العاملة العربية.
- في قطاع الزارعة 28٪ من القوى العاملة العربية .

ويظهر هذا التوزيع اختلال كبير بسبب:-

- تدني نسبة العاملين في قطاع الصناعة التحويلية.
- تزايد نسبة العاملين في قطاع الخدمات قياساً بدرجة تطور الاقتصادات العربية.

أن كون النسبة الأكبر من البطالة بين الشباب المتعلم من الباحثين الجدد عن فرص العمل أن ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية كان في جانب منه نتيجة إعادة هيكلة الاقتصادات العربية وناتج بالدرجة الأساس عن:-

- عدم كفاية معدلات النمو الاقتصادي .
- عدم كفاية معدلات نمو الاستثمار لخلق وظائف جديدة .
- هذا إضافة إلى البطالة التي أحدثتها التخصصية نتيجة تدميرها الوظائف القائمة وعدم خلقها لوظائف جديدة .

ثانياً :- المشهد الزراعي والأمن الغذائي العربي

وفي إطار المشهد الزراعي العربي، فان ما بذلته المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والجهود الوطنية على مستوى الدول العربية لم تسهم في معالجة حالات الانكشاف الغذائي العربي، بل أن هذه الحالات تزايدت، كما وتدنت درجات الأمن الغذائي العربي .

ويحصل هذا الانكشاف الخطير في الأمن الغذائي العربي، بالرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية والموارد المالية على المستوى العربي .

ولعل من اخطر المؤشرات على تزايد درجات الانكشاف الغذائي العربي، تدني مستويات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية، وتزايد قيمة الفجوة الغذائية وعدم تناسب معدلات نمو الناتج الزراعي مع معدلات الطلب عليه، وتدني مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

وإزاء هذا الانكشاف في الأمن الغذائي العربي باتت الدول العربية تستورد نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية .

ومما زاد من خطورة هذا الانكشاف تزايد أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، الأمر الذي أسهم في زيادة قيمة الفجوة الغذائية العربية والأمن الغذائي أو الانكشاف الغذائي يرتبط بقضيتين هما :-

أولها :- عدم كفاية الناتج الزراعي لسد متطلبات الطلب المحلي على المنتجات الزراعية .

وثانيهما :- تدني مستويات الاكتفاء الذاتي .

الأمر الذي يدفع الدول العربية للاعتماد على الاستيراد وما يتبع ذلك من تعميق التبعية الغذائية وتتحكم مجموعة من العوامل في زيادة درجة الانكشاف الغذائي العربي، يأتي في مقدمتها قلة المساحة المزروعة، وشح الموارد المائية، وتدني كفاءة الري، وهبوط إنتاجية الأرض، كما يعاني القطاع الزراعي العربي من فجوة تكنولوجية وعدم استخدام التقنيات الزراعية التكنولوجية في الإنتاج الزراعي، هذا إضافة إلى تدني مستويات الاستثمار الزراعي في عموم الدول العربية، وتدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في اغلب الدول العربية .

ومن ابرز معالم الانكشاف الغذائي العربي تزايد قيمة الفجوة الغذائية العربية.

فلقد ارتفعت قيمة الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية من 3.7 مليار دولار إلى حوالي 10.1 مليار دولار خلال الفترة 2000-2007 .

وارتفعت قيمة الواردات من الحبوب من 7.9 مليار دولار إلى 13.4 مليار دولار خلال نفس الفترة. وزادت قيمة واردات السكر الخام من 1.2 مليار دولار عام 2000 إلى 3.4 مليار دولار في عام 2007، وزادت قيمة الواردات الزيوت النباتية من 106 مليار دولار في عام 2000 إلى 2.8 مليار دولار في عام 2008، وزادت قيمة الواردات من اللحوم من 1.6 مليار دولار في عام 2000 إلى 3.2 مليار دولار في عام 2007 وزادت قيمة واردات الفواكه من 1 مليار دولار في عام 2001 إلى 1.7 مليار دولار في عام 2007. وزادت واردات الألبان ومشتقاتها من 2.1 مليار دولار في عام 2000 إلى 4.5 مليار دولار في عام 2007.

جدول رقم خ/ 1

قيمة الواردات من أهم السلع الغذائية 2000-2007 مليار دولار

	2000	2007
الحبوب والدقيق	7.9	13.4
السكر الخام	1.2	3.4
الزيوت النباتية	1.6	2.8
اللحوم	1.6	3.2
الفواكه	1	1.7
الألبان ومشتقاتها	2.1	4.5
السلع الغذائية الرئيسية	18.5	34.2

المصدر :- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لعام 2009 .

وقد شكلت قيمة واردات الحبوب وحدها حوالي 39٪ من إجمالي قيمة الواردات للسلع الغذائية في عام 2007 .

وبلغت قيمة الواردات من الحبوب والسكر واللحوم والزيوت النباتية والألبان ومشتقاتها 79٪ من قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2007 .

ونتيجة لتطور الصادرات والواردات من السلع الغذائية الرئيسية، فقد زادت قيمة الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية من 11.8 مليار دولار في عام 1990 إلى 13.9 مليار دولار عام 2000 إلى 18.1 مليار دولار عام 2005 وإلى 23.8 مليار دولار عام 2007 .

جدول رقم خ/ 2

تطور قيمة الفجوة الغذائية من أهم السلع الغذائية 1990 -2007

مليار دولار

	السنة	قيمة الفجوة
	1990	-
	2000	13.9
	2003	14.5
	2004	16.8
	2005	18.1
	2006	18.5
	2007	23.9
	2008	25.7
	2009	26.7
	2010	* 27
	2020	* 40

المصدر :- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لعام 2009، الخرطوم، 2009

- توقعات

وزادت قيمة فجوة الحبوب من قيمة الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية من 45٪ عام 2000 إلى 50٪ عام 2007.

ويمثل القمح وحده أكثر من 50٪ من قيمة فجوة الحبوب وحوالي 28٪ من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية ويليه الشعير والأرز بحوالي 8.2٪، 6.6٪ من قيمة فجوة الحبوب .

وتشكل الألبان ومنتجاتها 15٪ من قيمة الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية في عام 2007. أما قيمة الفجوة من اللحوم فتمثل 11٪ من قيمة الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية عام 2007 وشكلت قيمة الفجوة الغذائية للزيوت النباتية 8٪ من قيمة الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية. هذا وشكلت قيمة الفجوة الغذائية من السكر الخام 11٪ من قيمة الفجوة الغذائية للسلع الغذائية.

جدول رقم غ/ 3

نسبة مساهمة السلع الغذائية الرئيسية في قيمة الفجوة الغذائية عام 2009

٪ مليار دولار

	النسبة	القيمة
الحبوب والدقيق	٪50	11.9
الألبان ومنتجاتها	٪15	3.6
اللحوم	٪11	2.6
السكر الخام	٪11	2.6
الزيوت النباتية	٪8	1.9
البقوليات	٪2	0.5
البطاطس	٪1	0.2

المصدر :- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لعام 2009.

هذا ومن المتوقع زيادة قيمة الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية إلى 28 مليار دولار في عام وإلى حوالي 44 مليار دولار في عام 2020. وحسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعة من المتوقع أن تزايد قيمة الفجوة الغذائية نسبة ٪5 خلال الفترة 2010 -2020 .

وتتميز الحبوب وفي مقدمتها القمح، والزيوت النباتية، والسكر واللحوم، والألبان ومشتقاتها بنسب اكتفاء ذاتي متدنية وتحتل القسم الأكبر من عناصر الفجوة الغذائية.

جول رقم خ/ 4

نسب الاكتفاء الذاتي

٪

السلعة	النسبة	
	2000	2007
الحبوب والدقيق	46.4	47.9
السكر	37.8	29.3
الزيوت النباتية	456	37.9
الألبان ومشتقاتها	71.5	64.8
بقوليات	64.4	64.9

المصدر :- المنظمة العربية الزراعية ، الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربية 2008.

ومن الجدول أعلاه يتضح تدهور نسب الاكتفاء الذاتي بين عامي 2000 -2007 .

وفي ضوء الأوضاع الزراعية والغذائية الراهنة من غير المتوقع تمكن العرب من تحقيق أمنهم الغذائي الذي يشكل احد ابرز مرتكزات الأمن الاقتصادي العربي، خاصة مع إهمال الدول العربية لقضية الاستثمار الزراعي وانشغالهم بقضايا ما يسمى بالتخريب الاقتصادي لمرتكزات القطاع العام، هذا إضافة إلى الفشل الذريع في التوسع في تنفيذ المشروعات الزراعية العربية المشتركة، بل والفشل في تحقيق آثار تكاملية ملموسة في المجال الزراعي وخاصة في البنى الارتكازية الزراعية.

ومن المتوقع أن تستمر الفجوة بين معدل زيادة الطلب على المنتجات الغذائية والتي تقدر بأكثر من 5٪ ومعدل نمو الناتج الزراعي الذي لا يتجاوز 3٪ هذا إضافة إلى استمرار تدني كفاءة استغلال الأراضي الزراعية، حيث تقدر الأراضي القابلة للزراعة بـ 197 مليون هكتار تشكل المساحة المستغلة منها 36.5٪ فقط. وتشكل مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الزراعية المطرية 57٪ من المساحة التي تزرع بالمحاصيل الموسمية مقابل 15٪ للأراضي الزراعية المروية .

ولم تشكل الأراضي المزروعة أي تقدم خلال العشرين سنة الماضية. كما أن آفاق التوسع الراسي للإنتاج (زيادة إنتاجية وحدة المساحة المزروعة)، ظلت محدودة جداً.

ويضاف إلى كل ذلك اثر التصحر وتدهور التربة وانعكاسات ذلك على تدهور الإنتاجية الزراعية.

أما كفاءة استغلال الموارد المائية فتتصف بالتدني، فضلاً عن اعتبار المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم جفافاً حيث تقع نسبة كبيرة منها في الصحراء الكبرى التي تعاني من ندرة المياه والأمطار وبالنسبة للموارد المائية السطحية المتاحة فتقدر بـ 246 مليار م3، يأتي أكثر من 70٪ من تلك الموارد من خارج الدول العربية هذا ويقدر العجز في المياه للأغراض الزراعية بحوالي 20٪ حيث تتم تغطية جزء بسيط من هذا العجز من المياه الجوفية، ومياه الصرف المعالجة .

وبالنسبة للسكان الزراعيين، فيبلغ عددهم 88 مليون نسمة، تشكل القوى العاملة الزراعية (15-64 سنة) 52٪ من السكان الزراعيين، كما تبلغ نسبة القوى العاملة الزراعية 25٪ من مجموع القوى العاملة العربية البالغ عددهم 99 مليون نسمة في عام 2007 وتتراوح الإنتاجية الفعلية للأراضي المزروعة في الدول العربية بين 25-50٪ من طاقتها الطبيعية.

وتقدر متوسط إنتاجية الحبوب في الدول العربية بـ100 كغم هكتار مقارنة ـ 2500 كغم/ هكتار على مستوى الدول النامية و 3100 كغم/ هكتار على مستوى الدول المتقدمة.

وبالإضافة إلى كل ذلك اتسمت البحوث الزراعية بتدني كفاءة نتائجها، بل وعدم استخدام تلك النتائج في التطبيق العملي .

أما بالنسبة للسياسات الزراعية، فكان لها تأثير سلبي على تحقيق الأمن الغذائي العربي، فبرامج الإصلاح الزراعي، ومشاريع التكامل الزراعي العربي،

وتخصيصات الاستثمارات الزراعية، والمشاريع الزراعية العربية المشترك، لم تسهم على الإطلاق في تحسين مستويات الأمن الغذائي العربي .

أما العولمة وبخاصة اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية فقد أضافت تحديات جديدة أمام تحقيق الأمن الغذائي العربي.

ثالثاً :ـ الاقتصاد العربي ونقائص الرأسمالية

إذا كان (ادم سميث) قدم لنا نموذجاً للرأسمالية العالمية قائم على مبادئ اليد الخفية، وإذا كان (كينز) قدم لنا نموذجاً للرأسمالية قائم على مبادئ تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الرأسمالية التدخلية، وإذا كان (فريدمان) قد قدم لنا نموذجاً للرأسمالية قائم على مبادئ التصحيح الذاتي لقوى السوق والعبث في الاستقرار من خلال السياسات الاقتصادية التدخلية الكنزية، فان العولمة الاقتصادية قدمت لنا نموذجاً للرأسمالية غير المتوازنة، وبذلك قد عمقت من نقائص الرأسمالية العالمية. فالمؤسسات الاقتصادية الدولية باتت متخلفة وراء سرعة تطوير واندماج أسواق النقد العالمية، وباتت الأسواق تتحكم بمصير البشرية وتقرر لوحدها من يصبح فقيراً ومن يصبح غنياً، بل باتت تقرر من نقص (عملية الاقتصاد) من الأسواق ومن يكون لاعباً أساسيا فيها.

ففي ظل العولمة الاقتصادية ألغت أصولية الأسواق المعولمة ((اللاعب الاحتياطي)) ولم يبقي في السوق إلا المتحكمين بالسوق طبقاً للنظرية الاقتصادية الدارونية.

لاشك إن إعطاء هذه القوى التدميريه للأسواق فكرة مجنونه، و الأكثر جنونا فرض آليات عمل أصولية هذه الأسواق على بلدان لا تتوفر فيها أبسط مقومات عمل الأسواق. فلقد فرضت الرأسمالية بكل نقائصها على هذه البلدان، وأصبحت هذه البلدان ملزمة بتطبيق آليات عمل ونقائص الرأسمالية بلا رأسماليين، وبلا مؤسسات سوق، وبلا إعلام اقتصادي.

وكانت نتيجة فرض نقائص الرأسمالية على البلدان النامية ومنها العربية، أن تدهور موقع هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، وباتت مندمجة في الاقتصاد العالمي من موقع مختلف، وباتت تنميتها تنمية بالإنابة لصالح الشركات متعدية الجنسية، وباتت ملزمه بتطبيق سياسات توافق واشنطن دون ادني مرونة أو تحريف. (يراد السياسة توافق واشنطن السياسات التي تضفها وزارة الخزانة الأمريكية بالتوافق مع صندوق النقد الدولي والنقد الدولي والمسماة بسياسات الإصلاح الاقتصادي) .

ولعل في ابرز نقائص الرأسمالية المعولمة، أن الأسواق التي تعمل من خلالها هذه الرأسمالية لا أخلاق لها وتتيح للقوى المسيطرة في السوق (اللاعب الأساسي) التصرف دون أي اعتبار أخلاقي آخر 96 دون محاكمة لأخلاق المصالح التي تحرك اللاعب الأساسي في الأسواق العالمية.

وبات التميز بين القرار الاقتصادي الرشيد وغير الرشيد مفقوداً في ظل أصولية أسواق الرأسمالية المعولمة.

فأسواق المال باتت تعمل بعيداً عن أنظمة الرقابة الحكومية، كما أن الشركات متعدية الجنسية باتت هي الأخرى تعمل لصالح المتحكمين في الأسواق العالمية.

أما المؤسسات الاقتصادية الدولية، فباتت تسهم في المزيد من نقائص الرأسمالية من خلال مشروطياتها وسياساتها الاقتصادية المشوهة والخاطئة وغير الملائمة.

وفي مجال نقائص الرأسمالية العالمية، يلاحظ إن رأس المال النقدي العالمي بات يتحرك بحرية مطلقة، وعلى العكس من ذلك نجد حركة الناس والعمالة خاضعة لقيود صارمة، فالرأسمالية المعولمة رأسمالية معولمه ناقصة بسبب تقيدها لحركة العمالة.

كما ألغت الرأسمالية المعولمة إمكانية فرض (ضريبة توبن) الأستاذ الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد) على المضاربة بالعملات، كما ألغت كافة القيود على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة والصادرة عالميا، بل باتت

بعض الدول تتسابق لإعادة هيكلية قوانينها الوطنية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر تحت حجج واهية مفادها أن هذه الاستثمارات تسهم في نقل التكنولوجيا وتعمل على معدلات النمو الاقتصادي وقد فات من يدعو إلى هذه الدعوات التبشرية إن التاريخ الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول النامية لم يثبت قط إن هذه الاستثمارات قد أسهمت في تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي لها البلدان، ولم تسهم في زيارة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لها البلدان، بل زادت في تشوهات ذلك الهيكل.

إن الرأسمالية المعولمة نسفت قدرة الدولة على ممارسة الرقابة على الاقتصاد وقيدت قواعد سلوكها الاقتصادي تجاه القضايا الاقتصادية الوطنية.

كما إن عولمة الأسواق، جعلت دولة ورأسمالية رفاهية المواطنين من مخلفات الماضي. أما قضية الأمن الاقتصادي بصورة عامة والأمن الاجتماعي والوظيفي بصورة خاصة، فقد أمست في خبر كان هي الأخرى. و إذا كانت حجة الرأسمالية المعولمة أن أن يترك توزيع الموارد إلى آلية السوق، فهذه الآلية وأصولية الأسواق عبثت بهذا التوزيع وزادت نقائص الرأسمالية من حالات الفقر، وزادت من توزيع الدخل أما الخصخصة فقد أدت إلى تدمير عناصر التشغيل، ودمرت وظائف قائمة دوت أن تخلق بدلها وظائف جديدة، وزادت من حالات التهميش والإقصاء. أما مياه الازدهار العالمية والفردوس الاقتصادي الموعود فباتت من قبيل الترويج والتسويق العالمي للرأسمالية المالية المعولمة. وباتت من قبيل أحلام اليقظة، بل وأكذوبة كبري.

ومن نقائص الرأسمالية المعولمة مسالة تدويل الأزمات المالية والاقتصادية وسرعة حدوث هذه الأزمات وفقدان أجهزة واليات الإنذار المبكر بهذه الأزمات، أما صندوق النقد الدولي بكل خبراءه من المبشرين بمبادئ الرأسمالية المعولمة فقد فشلوا في تصميم آليات للحد من هذه الأزمات. بل أن سياسات صندوق النقد الدولي التي أوصوا بها زمرة الخبراء بعد حصول الأزمات فكانت فاشلة، بل

وخاطئة في الأصل. ولعل من يطلع علي أراء (ستيلغتز) الحائز علي جائزة نوبل في الاقتصاد في كتابه خيبات العولمة، وكتاب (جورج سوروس) حول العولمة يتأكد من صحة هذا التحليل وفشل تلك السياسات.

وإذا كانت هناك بعض الفوائد للأسواق فهذا صحيح، إلا أن الأسواق غير قادرة لوحدها ومن تلقاء ذاتها على العناية بالحاجات الجماعية والاجتماعية، وليست مؤهلة لضمان العدالة الاجتماعية. فالأسواق ليست بحاجة إلي يد ادم سميث الخفية، بل إلى يد (كينز) الرشيدة. فالأسواق بحاجة إلى من يقوم بتصحيح اختلالاتها من خلال السياسات المالية والنقدية المرنة المحققة لاستقرار هذه الأسواق.

ومن نقائص الرأسمالية المعولمة الاخري إنها عملت على إزالة الكوابح التي كانت تحد من تشوهات الأسواق، وخاصة بعد أن تم تطبيق سياسات التحررية الاقتصادية الطليقة التي تم تبنيها في منتصف السبعينات من القرن الماضي .

وإذا كانت أصولية الأسواق في ظل الرأسمالية المعولمة تدعي إن آلية هذه الأسواق تعمل علي التوزيع المثالي للموارد، فإن ما يحصل على أرض الواقع هو تركز شديد في توزيع هذه الموارد في مجتمعات مراكز الرأسمالية العالمية ومؤسساتها وشركاتها، أما ما تحصل عليه البلدان النامية من تدفعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة عالمياً فلا يشكل إلا جزء قليل مما تحصل عليه مراكز الرأسمالية العالمية.

أما الشركات متعددية الجنسية فتسيطر علي مجمل حركة رأس المال والسلع والخدمات في الأسواق العالمية، بل وتتحكم في حركة التكنولوجية وأنماط التصنيع عالميا.

وفي مجال المساعدات الإنمائية الرأسمالية، لم يتحقق هدف تخصيص(0.7٪) من الناتج الإجمالي المحلي كمساعدات للبلدان النامية وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول المتطورة الأدنى عطاءً، حيث بلغت مساهمتها في هذا النوع من

المساعدات (0.1٪)، وبلغ مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية (0.24٪) فقط من إل GDP للدول المتطورة.

وحتى هذه النسبة الضئيلة باتت تخدم مصالح المانحين، ولم تكن موجهة لخدمة البلدان المتلقية بشكل كامل(مساعدات مشروطة).

أما بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية فأن آليات عملها لازالت منذ أن ولدت عام 1994 منحازة إلى صف الدول الغنية والشركات متعدية الجنسية، وباتت تتدخل في قضايا بعيدة عن مهمة تحرير التجارة الدولية، كحقوق الإنسان، وقضايا البيئة، وحقوق العمال وغيرها. هذا فضلاً عن أن آليات عمل المنظمة تميز بين منتجات الدول المتطورة ومنتجات الدول النامية، وفي مسألة دعم المنتجات الزراعية، فان مبالغ الدعم السنوي لهذه المنتجات والذي تقدمه الدول المتقدمة يزيد عن (360) مليار دولار سنويا، في حين تنفق هذه الدول ما لا يزيد عن (54) مليار دولار على المساعدان الخارجية، وفي ظل منظمة التجارة العالمي لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بقوانينها المضادة للأعراف ولا تعرف بقوانين منظمة التجارة العالمية.

أما اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (التربس) واتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة (الترم) والتي تم أقررهما في جولة أوروغواي فقد جاءت لخدمة مصالح مراكز الرأسمالية العالمية وشركاتها متعددة الجنسية .

إن منظمة التجارة العالمية ليست مؤهلة للتعامل مع حماية البيئة ونقل التكنولوجية وحركة الاستثمارات العالمية، وحماية حقوق العمل والعمال، وسلامة الغذاء، و كاله الأطفال، وقضايا السجناء، والصحة والسلامة، وحماية الاستثمارات، وإجراءات مكافحة الفساد.

إن اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (التربس)، واتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة (TRIM) أسهمتا في ماسة الانحراف في مجالات نقل التكنولوجيا، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والنمو الاقتصادي واختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلى الإجمالي للدول النامية.

وفي إطار إعادة جدولة الديون في نادي باريس تفرض شروط و سياسات صندوق النقد الدولي وسياسات توافق واشنطن على الدولة المدينة طالبة إعادة الجدولة، مما يضيف عبئاً جديداً على هذه الدولة لتحكيمها فقط من سداد الديون .

فالصندوق يقرر أي نوع من الإصلاحات الاقتصادية ينبغي أن تطبقه الدولة المدينة وبأي شروط وبات الصندوق يفرض منهجا معينا ومعيارا محددا للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

وفي مجال المضاربة بالعملة والصفقات المالية الكبيرة، فقد عطت الرأسمالية المعولمة الضريبة التي افترضها (توين) الحاصل على جائزة نوبل.

فلم يعد بالا مكان في ظل الرأسمالية المعولمة إعاقة المضاربة بالعملة وفرض ضريبة على الصفقات المالية الكبيرة (صفقات اندماج الشركات الكبيرة) .

إن عولمة الأسواق المالية قد أعطت رأس المال العالمي أفضلية على الضريبة، فلا توجد ضريبة على المضاربة بالعملات ولا توجد ضريبة على الصفقات المالية الكبيرة ولا توجد ضريبة على المشتقات المالية الجديدة.

وفي مجال استقرار الأسواق المالية، لم يعد الحديث عن توازن هذه الأسواق عمليا، فهذه الأسواق باتت تتسم بعدم التوازن واحتمالات الوصول إلى حافة الانهيار المالي لا تزال قائمة بل وباتت هذه الأسواق معرضه لأنواع متعددة من الأزمات أخرها أزمة الرهن العقاري التي اندلعت منتصف عام 2007 وما سببه من أزمة انهيار كبريات المؤسسات والمصارف العالمية وشركات التأمين وغيرها إلى الحد الذي بات فيه النظام المالي العالمي مهدد فعلاً بالانهيار في بداية عام 2008 .

وفي ظل اللبرالية الاقتصادية الجديدة حصل انفصال فعل بين الاقتصاد المالي و الاقتصاد الإنتاجي، ولم تعد حركة ومسارات الاقتصاد المالي تعكس حركة ومسارات الاقتصاد الإنتاجي.

ولقد كانت حزم الإنقاذ التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول التي تصيبها الأزمات المالية بمثابة معوقات للخروج من الأزمة، أكثر منها لمساعدة ذلك البلد لتجاوز آثار الأزمة .

وفي ظل الرأسمالية المعولمة باتت سياسات توافق واشنطن ونظام الاحتياطي النقد الدولي الأمريكي وسياسات الخزانة الأمريكية مسئولة عن سياسات العالم الماكرو اقتصادية. إن تواجد الولايات المتحدة في موقع اتخاذ القرار العالمي أعطاها ميزة هائلة في التحكم بحركة الاقتصاد العالمي. والظاهر إن الولايات المتحدة ليست مستعدة ولا هي في طريقها للتنازل عن هذا الموقع، والكلام الأخر حول التدهور النسبي لقوة الاقتصاد الأمريكي لا يعدو أن يكون من قبل الأمنيات ليس إلا.

وفي ظل الرأسمالية المعولمة باتت إدارة الاقتصاد العالمي شديدة المركزية، بل واقرب إلى الدكتاتورية الاقتصادية. فالحكم الاقتصادي العالمي بات دكتاتورياً في إدارته للاقتصاد العالمي. أما الحديث عن الديمقراطية الاقتصادية فلا وجود له إلا في الكتب المدرسية وفي مخيلة أصحاب اليمين المتطرف.

فهذه الفئة من ذوي العقول المنغلقة يطالبون بديمومة الحكم الاقتصادي الإمبراطوري والإدارة الشديدة المركزية للاقتصاد العالمي.

وتتجلى القوى التدميرية لنقائص الرأسمالية المعولمة البالغة الخطورة في فرضها أنظمة اقتصادية ومالية على دول إقتصاداتها غير مستعدة لقبول هذه الأنظمة، لابسبب رفضها لهذه الأنظمة، بل بسبب عدم تطور إقتصاداتها لاستيعاب آليات عمل هذه الأنظمة. وهذا ما جعل أسواق هذه الدول تتبنى أنظمة السوق الحر بلا مؤسسات سوق، وبلا إعلام اقتصادي، بل تتبنى خطا راسماليا بلا راسماليين. فأنظمة هذه الدول المالية والاقتصادية غير مجهزة لطاعة مؤشرات اقتصاد السوق الحر طبقا لآليات عمل الرأسمالية المعولمة والتجربة الاقتصادية الجديدة.

وفي ظل الرأسمالية المعولمة تزايدت نزعة الإدارة الأمريكية السابقة نحو الهيمنة وبشكل سافر، ورغم هذا النزوع فان تلك الإدارة فشلت في أن تكون على مستوى

المسؤوليات التي يفرضها موقع الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي. لقد باتت السياسة الاقتصادية الأمريكية لا تعير أهمية لابتهالات المبادئ الأخلاقية. وفات على أصحاب اليمين المتطرف أن أمريكا لاتتمكن من بناء اقتصاد عالمي مستقر يحقق مصالحها ومصالح العالم بدون إعطاء أهمية كبيرة للاعتبارات الأخلاقية في آليات عمل الأسواق.

لقد فقدت الرأسمالية المعولمة أية قاعدة أخلاقية. فالقاعدة الأخلاقية للعولمة وللهيمنة الأمريكية معدومة تماماً.

أن إصلاح الرأسمالية العالمية وإعادة هندستها لا يمكن أن يتم بدون مساعدة الولايات المتحدة، فالعالم كله يتطلع لان تغير الولايات المتحدة سياساتها الاقتصادية بحيث تأخذ بعين الاعتبار مصالح الاقتصاد العالمي ككل، وإعادة هندسة هذا الاقتصاد على قواعد أخلاقية. تحقق الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي.

ولابد للولايات المتحدة من التخلص عن المنهج الطوباوي والحكم الإمبراطوري الذي تمارسه في إدارة الاقتصاد العالمي.

أن مبادئ الرأسمالية وإعادة هندستها على أسس صحيحة، يتطلب شكلا ديمقراطيا جديداً للحكم الاقتصادي العالمي، وخلق أسواق رؤفة بالناس، وهذا يتطلب شكلا جديدا لديمقراطية الأسواق بحيث تكون آليات التدخل الحكومي في تلك الأسواق مرنة كلما انحرفت تلك الأسواق عن الجادة الاقتصادية الرشيدة.

لابد من التأكيد على أن جوهر نقائص الرأسمالية المعولمة يتجلى في الحركة الحرة لرأس المال والهيمنة المتزايدة على الاقتصادات القومية من جانب الأسواق المالية العالمية والشركات متعدية الجنسية.

فالرأسمالية المعولمة لم تكن متوازنة، فتطور المؤسسات الاقتصادية الدولية لم يواكب تطور الأسواق المالية العالمية .

كما أن إعطاء قوى تدميرية للأسواق بدون مبادئ أو معايير أخلاقية خلق تشوهات في آليات عمل تلك الأسواق.

فالرأسمالية المالية المعولمة خلقت قوى تدميرية من خلال أزمات الأسواق المالية. ومما يؤسف له أن مراكز الرأسمالية المالية المعولمة غير مكترثة للدمار الذي تسببه الأزمات المالية التي تنشأ في أسواقها.

لقد عملت الرأسمالية المعولمة إلى تغلغل قيم الأسواق(بلا مبادئ أخلاقية) إلى حيث لا تكون ملائمة.

ليست العولمة لعبة الصفر، المنافع التي تجنيها مراكز الراسمالية العالمية أكثر من تلك التي تصيب مجتمعات رأسمالية الأطراف.

ومما يلاحظ إن مراكز الرأسمالية العالمية، لم تخصص الموارد الكافية لإصلاح نقائص الرأسمالية وتصحيح عيوب الرأسمالية المالية، وتصحيح عيوب العولمة بإطارها الاقتصادي فالفجوة بين الأغنياء والفقراء في ازدياد، وعولمة الفقر بدلا من عولمة التنمية باتت احد ابرز سمات العولمة.

كما ساعدت العولمة على انتشار غسيل الأموال وتعمق وتفشي حالات الفساد وتزايد ظاهرة بيع الأطفال والأعضاء البشرية، وتزايد ظاهرة إحياء سوق النخاسة، وأسواق الرقيق، وقد تعمقت حالات الانفصام بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الإنتاجي إلى الحد الذي أصبحت فيه عدد من المؤسسات الإنتاجية تنهار انهيارا كاملاً، لا بسبب تدني أدائها الإنتاجي وتدني كفاءتها الإنتاجية وتراجع موقعها في الأسواق العالمية، ولكن بسبب قوى المضاربة المدمرة في أسواق العملات وأسواق المال العالمية.

وفي ضوء تعمق نقائص الرأسمالية / بات طريق عودة دول العالم الرابع إلى طريق التنمية وطريق برامج التنمية المخططة طريقا لا مفر منه إذا أرادت هذه الدول أن تتجنب فوضوية وعبثية وأصولية الأسواق، تلك الأصولية التي ترى

ضرورة على الناس يلاحقون مصالحهم الخاصة دون التفكير بأي مرجعية أخلاقية أو قيمة اجتماعية أو مصلحة عامة.

إن الرأسمالية المعولمة تناقض تماما إقامة المجتمع العالمي المفتوح الذي يستند إلى توازن أفضل بين المنافسة والتعاون، ويستند إلى قيم محاربة الفقر وعولمة التنمية. ولا شك أن مثل هذه القيم لا يمكن أن تتم من خلال أصولية الأسواق التي تنادي بسمو المصالح الذاتية الضيقة فوق المبادئ الأخلاقية التي تحكم حركة السوق.

أننا بحاجة إلى إعادة هندسة الرأسمالية لتامين المصالح العامة وعولمة التنمية وضمان التوزيع العادل للموارد وإزالة مشكلة المستفيد المتطفل من خلال أسواق المضاربة والمشتقات المالية، وتأمين وصول البلدان النامية إلي الأسواق المالية العالمية بعيداً عن مشروطية صندوق النقد الدولي.

وأخيراً فإن من حق الدول طبقاً لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية أن تختار النظام الاقتصادي الملائم لبيئتها الاقتصادية، وأن تتاح لها الفرصة للاندماج في الاقتصاد العالمي دون أن تتخلي عن مقومات سيادتها الاقتصادية، ودون أن تفرض عليها قواعد السلوك الاقتصادي التي تتبناها المؤسسات الاقتصادية الدولية.

وفي إطار إعادة هندسة الرأسمالية، لابد من بناء مؤسسات اقتصادية دولية تعمل على عولمة التنمية، فالبنك الدولي ينبغي أن يستبدل سياسة القروض بسياسة المنح وصندوق النقد الدولي ينبغي أن يتخلي عن مشروطياته بالكامل ويلغي مناهجه ووصفاته البالية التي لم تعد تسهم في مساء التنمية في البلدان التي تفرض عليها.

أما سياسات توافق واشنطن للإصلاح الاقتصادي فلم يعد لها مكاناً في الاقتصاد العالمي .

أما ضريبة توين فينبغي إحيائها لإعاقة المضاربة بالعملة ولتقليص السيولة في الأسواق. أما إدارة أسواق العملات والأوراق المالية فينبغي أن تخضع لمراقبة دولية

مستمرة، أما عولمة الأسواق المالية فهي الأخرى ينبغي أن تخضع لضوابط عالمية جديدة .

ويجب أن تتحمل الدولة التي تتسبب في تدويل الأزمات كلف مالية تعويضية عن الخسائر التي تلحقها بالاقتصاد العالمي.

وأخيراً فإن إعادة هندسة الرأسمالية ومعالجة نقائصها تستوجب أن تقوم الدول نفسها بمسئولية برامج التنمية الخاصة بها، وان الحكومات ينبغي أن تعتمد هذه البرامج من خلال المشاركة الجماهيرية .

وعليه فإن أهم ركائز معالجة نقائص الرأسمالية تتحور في الأتي :-

1- تبني برامج عولمة التنمية .

2- تبني برامج واستراتيجيات تخفيض الفقر .

3- الحد من تدويل الأزمات وتأسيس أجهزة إنذار مبكر بهذه الأزمات .

4- إعادة صياغة مهام المؤسسات الاقتصادية الدولية القائمة.

5- تأسيس أنظمة رقابة مالية عالمية علي حركة الأسواق المالية وأسواق العملات .

6- ضمان حرية وصول البلدان النامية إلي أسواق المال العالمية .

7- إعادة صياغة مهام واليات عمل واتفاقيات منظمة التجارة العالمية لكي تضطع بمهاه تنموية، مع التخلي عن القضايا التي ليست من اختصاصها التجاري .

8- اعتماد الية لتوسيع المشاركة العالمية في عملية صنع القرارات الاقتصادية العالمية من خلال اشتراك الدول النامية في هذه العملية.

9- تبني مدونة دولية بخصوص نقل التكنولوجيا إلي البلدان النامية .

10- تبني مدونة دولية تنظم سلوك الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة.

مراجع دراسة الاقتصاد العربي ونقائص الرأسمالية

1- سنيغلتر، خبيات العولمة، السعودية: العبيكان 2002 .

2- جورج سورروس، جورج سورس والعولمة، السعودية: العبيكان، 2003.

3- حميد الجبيلي، دراسات في الاقتصاد السياسي للعولمة، طرابلس: الدار الأكاديمية للنشر، 2005 .
4- الاونكتاد، تقارير الاستثمار العالمي للتسوق 2008، 2009 .
5- صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، إعداد مختلفة لعام 2010.
6- سمير أمين، ملاحظات حول العولمة، مجلة الفكر العربي بيروت، 1990
7- إبراهيم العيسوي، تقييم النظام الجديد للتجارة العالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 94 العام 1994.
8- جوزيف بن س نامي وآخرون، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، العبكان، 2002.
9- حميد الجبيلي، دراسات في الاقتصاد الدولي التطبيقي، طرابلس، الدار الأكاديمية للنشر، 2005 .
10- بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة د. نظير جاهل، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1995 .
11- سمير أمين، في مواجهة تحدي العصر، مجلة الظروف، العدد الثاني، أذار- بنسان 1997.
12- جلال أمين، العولمة والتنمية، بيروت مركز ودراسات الوحدة العربية، 2003.

رابعاً :- بعض إشكاليات بناء الأمن الاقتصادي العربي في ضوء المتغيرات الدولية

تعد حقوق الملكية الفكرية وحماية الأفكار المتعلقة بالتجارة أحدى القضايا المهمة في منظمة التجارة العالمية على الرغم من أنها لا علاقة لها إطلاقاً بتحرير التجارة لكنها تتعلق بحماية الأفكار. إذ بعد إن أصبحت قيمة السلع تقاس بمحتواها الفكري وأصبحت نسبة عالية من الكلف النهائية تعود للبحث والتطوير والإبداع والتكنولوجيا، أدخلت حقوق الطبع والنشر وبراءات الاختراع والعلامات

التجارية وغيرها كقضية أساسية في المفاوضات. كما أصبحت هذه الأمور مصدر توتر في العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية. وفي ضوء ذلك نشأت الرغبة في التصدي للتجارة في البضائع المقلدة على أساس انتشار الغش التجاري وتقليد العلامات التجارية. لذلك طالبت البلدان المصدرة للتكنولوجية بفرض مستويات مرتفعة من الحماية لحقوق الملكية الفكرية على البلدان النامية المستوردة للتكنولوجيا خاصة في اجتماع سياتل والدوحة.

واشتملت اتفاقية أوروغواي على أحكام وقواعد تتولى توفير الحماية الدولية في مجالات براءة الاختراع والعلاقات التجارية وحق المؤلف والتصميمات الصناعية والأسرار التجارية غير المعلن عنها.

وعلى الرغم من وجود اتفاقات دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية منذ أكثر من مئة سنة وعلى الرغم من تأسيس منظمة عالمية للملكية الفكرية (WIPO) منذ أكثر من ثلاثين سنة (تأسست عام 1967) وتضم في عضويتها 132 دولة إلا إن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي أصرت على إدراج هذا الموضوع في مفاوضات جولة أوروغواي وعلى الوصول إلى اتفاق في إطار منظمة التجارة العالمية (بدلاً من إضافة ملحق لاتفاقية (WIPO) كما اقترحت بعض الدول). وفي مؤتمر الدوحة ومؤتمر سياتل تزايد ضغط أصحاب شركات الأدوية وصناعات تصميم الملابس على حكومات الولايات المتحدة والدول الأوروبية لتأمين مستوى أعلى من الحماية لما يمتلكون من براءات اختراع وعلامات تجارية وتصاميم صناعية وأسرار صناعية وغيرها .

إن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، على رغم معارضتها من جانب معظم الدول النامية، فقد جاءت شاملة لموضوع حقوق الملكية الفكرية وموضوع التجارة في السلع المقلدة. وقد أبدت الدول المتقدمة مرونة متواضعة بشأن الأدوية في اتفاق الدوحة بسبب ضغط الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية .

وتشمل حقوق الملكية الفكرية، طبقاً للاتفاق، حول الطبع وما في حكمها والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، والعلامات الجغرافية للسلع (إشارة إلى مكان الصنع والجودة العالية للمنتج كما في إنتاج منتجات عديدة مثل التصميمات الصناعية، وتصميمات الدوائر المتكاملة، والأسرار الصناعية. ويمد الاتفاق نطاق تطبيق مبادئ الغات إلى هذه الحقوق، وخصوصاً مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية، ومبدأ المعاملة القومية (أي المعاملة الموحدة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية، المواطنين والأجانب) .

وتتعهد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتنفيذ إجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال تشريعاتها المحلية، وتطبيق الإجراءات الرادعة لانتهاك هذه الحقوق بما في ذلك الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية، وطبقاً للاتفاق، فان الحد الأدنى لمدة حماية حقوق الملكية الفكرية هو 50 سنة في حالة حقوق الطبع، و 20 سنة في حالة براءات الاختراع، و 7 سنوات في حالة العلامات التجارية .

لقد ادعت بعض الدول المتقدمة النمو أثناء المفاوضات إلى إن البلدان النامية كثيرا ما تتجاوز على براءات اختراعاتهم، وعلاماتهم التجارية، وحقوق ملكيتهم الفكرية وخاصة في مجال الأدوية ويظهر الكثير من حالات انتحال المنتجات وكثيراً ما يخرج ذلك من سيطرة حكومات البلدان النامية.

وانطلاقاً من أهمية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة أصبح هذا القطاع بالغ الأهمية في اجتماعات منظمة التجارة العالمية ومؤتمر سياتل ومؤتمر الدوحة .وتعد حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة احد المجالات الرئيسية التي لم يتم فيها استثناء البلدان النامية في المعاملة الخاصة التفصيلية، وقد تناولت مفوضات الدوحة هذه القضية باهتمام حيث طالبت، الدول النامية استثنائها من المعايير المتعلقة بحماية حقوق الملكية خاصة في مجال صنع الأدوية العامة للأغراض الصحية.

وفي مفاوضات أوروغواي كان هناك انقسام بين مصدري التكنولوجيا ومستورديها، إذ إن الفريق الأخير لم يقتنع أثناء المفاوضات بالحجج القائله بان

حماية الملكية الفكرية من شانها إن يعزز الابتكار. وترى البلـدان الناميـة المستوردة للتكنولوجيا بان تعزيز حقوق الملكية الفكرية هي مطالبة من قبـل الـدول المتقدمـة لا مبرر لها وإنها عملية تؤدي إلى توليد عائد احتكاري ينتزع مـن البلـدان الناميـة، كما إن البلدان النامية جادلـت في اختـصاص منظمـة التجـارة العالميـة في معالجـة الملكية الفكرية، وتؤكد بان هـذا الحقـل مـن اختـصاص المنظمـة العالميـة للملكيـة الفكرية. وكان الرأي السائد في المفوضات متبايناً بين الدعوة لوجود اتفـاق وحيـد شامل يعزز حقوق الملكية الفكرية، وبين الدعوة لعقـد عـدد مـن الاتفاقيـات الـتي تتضمن قواعد مشددة بشأن انتحال السلع وتقليدها، مـع إعطـاء البلـدان المتقدمـة سلطة اكبر بالنسبة لبراءات الاختراع.

واستمرت البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بطـرح وجهـات نظـر مختلفـة بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية، لكن الدول المتقدمة النمـو، اسـتمرت بالتأكيـد على وجود ضرورة لقواعد منظمة لحماية حقوق الملكية الفكريـة في إطـار منظمـة التجارة العالمي مع إعطاء بعض الاستثناءات في مجال صناعة الأدوية .

ومن ناحية أخرى استمرت البلدان النامية في تأكيـدها علـى إن هـذه الحمايـة ينبغي إن تنحصر في الجوانب المشوهة للتجارة المقيدة لها، بدلاً من الانشغال بوضع لوائح تنظيمية جديدة هي من اختصاص المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

وابرز ما يلاحظ على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية كما تبنتها جولة أوروغواي ما يلي :-

1- تؤدي أحكام حقوق الملكية الفكرية إلى رفـع سـعر نقـل التكنولوجيـا بحيـث تحجب البلدان النامية عن قطاعات المعرفة الدينامية والتكنولوجية المتقدمة .

2- يمكن اتفاق حقوق الملكية الفكريـة ذات الـصلة بالتجـارة مراكـز الرأسماليـة المتقدمة وشركاتها من السيطرة على السوق العالميـة بـسهولة وخاصـة سـوق التكنولوجية المعلوماتية .

3- إن قوانين حقوق الملكية الفكرية تتجاهل التنوع الثقافي .

4- إن حقوق الملكية الفكرية تعد بمثابة سرقة قرون من المعرفة في صمت من بعض اشد المجتمعات فقراً في البلدان النامية. وهذه القوانين تتجاهل التراث الإنساني المتراكم الذي أدى إلى المعرفة وبراءات الاختراع .

5- جميع براءات اختراعات المنتجات بما فيها العقاقير والكيمياويات الأخرى محمية بالبراءات في كل حقول التكنولوجيا لمدة 20 عام من تاريخ تسجيلها مع السماح بالإعفاءات من حماية البراءات إذا كان منع الاستغلال التجاري لمنتج ما ضرورياً لحماية لنظام العام والأخلاق أو لحماية حياة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو لتجنب إلحاق الخطر بالبيئة .

6- فيما يتعلق بالعلامات التجارية فإنها ستسجل لمدة لا تقل عن سبع سنوات قابلة للتجديد، دون حدود لفترات لا تقل كل منها عن سبع سنوات ولا يمكن إلغاء التسجيل إلا بعد فترة عدم استخدام متواصلة لا تقل عن ثلاث سنوات.

7- منحت الاتفاقية لصاحب براءة الاختراع الحقوق الآتية :-

أ. إذا كانت البراءة تمثل سلعة نهائية فانه لا يحق لطرف آخر دون موافقة صاحب البراءة إن تقوم بالتصنيع أو الاستخدام أو البيع أو العرض للبيع أو استيراد السلعة موضوع البراءة .

ب. إذا كانت البراءة تمثل طريقة تصنيع، فانه لا يحق لطرف آخر دون موافقة صاحب البراءة إن يستخدم أو يبيع أو يعض الطريقة للاستخدام أو يستورد نفس الطريقة موضوع البراءة، ولا يحق أيضاً لأي طرف آخر إن يتعامل مع المنتج من الطريقة موضوع البراءة لأي من الأغراض السابق ذكرها.

ج. منحت الاتفاقية لصاحب البراءة الحق في التخلي عن البراءة أو نقل حقها وله الحق في إبرام عقود الترخيص والتعامل بشأنها .

لقد قدمت هذه الاتفاقية حماية لكافة أنواع براءات الاختراع سواء كانت تلك البراءات تتعلق بعملية التصنيع أو المنتج النهائي وبكافة حقول التكنولوجيا طالما إن

الاختراع مسجل كاختراع جديد وقابل للتطبيق والاستغلال صناعياً ومن ثم تجارياً، وتكون هذه البراءات متاحة دون تمييز يتعلق بجنسية المخترع أو بمكان الاختراع وسواء كانت السلعة المنتجة بموجب براءة اختراع مستوردة أو مصنعة محلياً فإنها تتمتع بالحماية بموجب براءة اختراع. وتسرى براءة الاختراع لمدة عشرين سنة من تاريخ تسجيلها. وتنحصر الاستثناءات الواردة في الاتفاقية بشكل رئيسي في البراءات المتعلقة بحياة الإنسان والحيوان والنبات أو حماية البيئة. كذلك يمكن استثناء البراءات المسجلة في مجال تشخيص الأمراض أو المداواة أو طرق إجراء العمليات الجراحية لعلاج الإنسان والحيوان والعمليات البيولوجية الأساسية للإنتاج النباتي والحيواني باستثناء البكتريا.

وقد أدت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة كما أقرتها جولة أوروغواي إلى جملة نتائج ذات أبعاد إيديولوجية من أبرزها :-

1- مكن اتفاق حقوق الملكية الفكرية ذات صلة بتجارة شركات متعددة الجنسية من السيطرة على السوق العالمية بسهولة، خاصة بعد إن أصبحت هذه الشركات تهيمن على 97٪ من جميع براءات الاختراع وسيطرتها على كامل حقوق الملكية الفكرية .

2- مكنت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية الشركات متعددة الجنسية من الهيمنة على 86٪ من السوق العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتهيمن على 70٪ من أسواق الحاسوب .

وفي اجتماع الدوحة طالبت الدول النامية بما يلي :-

1- إعادة النظر في اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية الخاصة في مجال الصناعة الدوائية لان هذه الاتفاقيات تحرمها من صناعة الأدوية المشابهة الرخيصة الثمن.

2- طالبت بتخفيف القيود على براءات الأدوية من اجل إنتاج أدوية بديلة وأسعار متدنية لمداواة مرضاها .

3- طالبت البلدان النامية بضرورة تحقيق نوع من التوازن بين حماية مالكي هذه الحقوق وبين الأهداف القومية لها، وخاصة تمكين البلدان النامية من نقل التكنولوجيا وصناعة بعض الأدوية العامة .

4- طالبت البلدان النامية بعدم فرض رسوم عالية مقابل حقوق البراءات .

5- عارضت الدول النامية مطالب الأول المتقدمة بضرورة رفع فترة الحماية للملكيات الفكرية لتصل إلى 20 عاماً لبراءات الاختراع و 50 عاماً لحقوق الطبع وعشرة أعوام لحقوق نقل الدوائر الالكترونية وبرامج الكومبيوتر وأوضحت الدول النامية إن هذه المطالب تضع شروطاً على نقل التكنولوجيا المتطورة ولا تزال الكثير من قضايا حقوق الملكية التي أقرتها جولة أوروغواي موضع نقاش بين البلدان النامية والدول المتقدمة النمو .

وقد حصلت الدول النامية على موافقة الدول المتقدمة لتصنيع بعض الأدوية استثناء من حقوق الملكية الفكرية وذلك في الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في الدوحة.

وفي كل الأحوال فان مطالب البلدان النامية تعد مطالب عادلة بل إن الدول المتقدمة هي التي يتوجب عليها دفع تعويضات لشعوب البلدان النامية التي أنتجت الحضارة. إن حقوق الملكية الفكرية بالشكل الذي أقرته جولة اورغواي هي فعلاً سرقة قرون من المعرفة بصمت من حضارات الشرق والعالم النامي.

وهكذا أسفرت جولة أوروغواي عن توقيع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة عن وضع معايير محددة لحماية براءات الاختراع، وحقوق التأليف والعلامات التجارية ومعايير تحول دون المتاجرة بالبضائع المقلدة أو المزيفة، فضلاً عن معايير تتعلق بالتصاميم والأسرار الصناعية وبرامج الكمبيوتر وغير ذلك من الإبداعات الصناعية والفكرية والأدبية والفنية .

وطبقاً لهذه المعايير تم خلق سوق لحقوق الملكية الفكرية براءات الاختراع والابتكار وإخضاع هذه الحقوق لقواعد التعامل في منظمة التجارة العالمية، وإلزام

الدول الأعضاء في المنظمة بتحصيل عوائد الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع والعلامات التجارية لأصحاب الحقوق.

من ذلك يتضح إن هذه الاتفاقية جاءت ضمن توجه مراكز الرأسمالية العالمية وشركاتها لبناء نظام عالمي لهذه الحقوق .

أما الخطاب المعلن لهذه الاتفاقية فلا يخرج كثيراً عن خطاب العولمة، وخطاب الخصخصة، وخطاب اللبرالية الاقتصادية الجديدة .. إلى غير ذلك من خطب الترويج على أساس مزايا مزوعة وكاذبة تزعم حصول دول الجنوب على فردوس اقتصادي جديد وحيال من السلع جراء تطبيق هذه المعايير .

فخطاب اتفاقية حقوق الملكية الفكرية يبرر وجود هذه الاتفاقية على أساس إن عدم حماية حقوق الملكية الفكرية لمالكي براءات الاختراع والابتكار والإنتاج يحول دون استمرار الشركات مالكة هذه البراءات والاختراعات والابتكارات بتوجيه استثماراتها نحو البحث والتطور في العديد من المجالات خاصة تلك التي تتطلب استثمارات لتمويل كلف البحث والتطوير. ويضيف الخطاب إن عدم حماية هذه الحقوق إضافة إلى عدم حماية حقوق استخدام العلامات التجارية يؤدي إلى انتشار السلع المزيفة والمقلدة وانتشار الغش التجاري، وسرقة الأسرار الصناعية وتقليد العلامات التجارية وانتهاك حقوق التصاميم الصناعية وانتهاك حقوق البرمجيات .

أما في إطار التأليف والنشر والاستنساخ فان غياب حقوق الملكية الفكرية يؤدي إلى انتهاك هذه الحقوق .

كما يشير الخطاب المعلن لهذه الاتفاقية إن كلف البحث والتطوير أصبحت تشكل نسبة عالية من الكلف النهائية وان عدم وجود هذه الحقوق يؤدي إلى تقليص استثمارات الشركات الموجه نحو البحث والتطوير مما ينعكس سلباً على حياة الناس وان حماية هذه الحقوق الملكية الفكرية يشجع الاستثمار في البحث والتطوير .

وطبقاً لهذا الخطاب ركزت مراكز الرأسمالية العالمية وشركاتها على مطالبة الدول النامية بتنفيذ كافة التزاماتها تجاه حقوق الملكية الفكرية بعد انتهاء فترات السماح الممنوحة لهذه الدول .

هذا هو الخطاب، أما حقيقة الأمر فان اتفاقية حقوق الملكية الفكرية تعد في اخطر الاتفاقيات من حيث آثارها على الدول النامية في مجال التصنيع، نقل التكنولوجيا، صناعة الأدوية، الصحة العامة، كلف التنمية، زيادة نسب البشر الفانون نتيجة عدم قدرتهم على شراء الأدوية باهضة الثمن المصنعة من قبل الشركات صاحبة براءة الاختراع إن هذه الاتفاقية تعد انتكاسة وإعاقة لعملية التصنيع في الدول النامية، وإعاقة نقلية لتحسين مستويات الصحة العامة في الدول النامية عموماً، وفي الدول الأقل نمواً بوجه خاص كما إن هذه الاتفاقية هي وسيلة هيمنة الشركات متعددة الجنسية على كل عمليات نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية والسيطرة الكلية على عمليات النقل هذه والسيطرة عليها .

إن عملية التصنيع في المجالات الحديثة في الدول النامية في ضوء هذه الاتفاقية باتت عملية بعيدة المنال ما لم تتم من خلال ما يسمى بالترخيص الإجباري بكل أعباءه السياسية والاقتصادية والكلفوية .

والأمر الآخر في الخطاب المخادع لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية يكمن في تجاوز هذه الاتفاقية لصلاحيات منظمة دولية قائمة معينة بحقوق الملكية الفكرية وهي (الوايبو). إن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية قد همشت هذه المنظمة وإصابتها بشلل كامل .

وعليه فان الهدف الحقيقي لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية يتمثل في القضايا الآتية :-

1- انتزاع عائد احتكاري جديد من الدول النامية كجزء من عملية النقل الصافي للموارد من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

2- خلق أسواق جديدة لحقوق الملكية الفكرية وحماية هذه الأسواق .

3- جعل البلدان النامية تسهم في تمويل عمليات البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات الكبرى، مما يمكن هذه الشركات من تحقيق أرباح خيالية على حساب الدول النامية، ودفع رواتب خيالية لمدراء هذه الشركات.

إن هذه الاتفاقية في الوقت الذي تمكن فيه الشركات متعددة الجنسية في الاتفاق على أنشطة البحث والتطوير ورصد مبالغ كبيرة لهذه الأنشطة مادام تحويلها يأتي من الدول النامية .. يلاحظ إنها أي الاتفاقية تحرم الدول النامية وشركاتها في الاتفاق على أنشطة البحث والتطوير .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان هذه الاتفاقية تلزم الدول النامية بإعادة هيكلة سياساتها ومؤسساتها وأنظمتها وقوانينها وتشريعاتها .

لكي تنسجم مع بنود هذه الاتفاقية بغض النظر عن انعكاسات الآثار السلبية لعملية إعادة الهيكلة هذه .

إن الدول الصناعية تستأثر بنسبة 97٪ من البراءات الموجودة في العالم، لذلك فإنها المستفيد الأول من هذه الاتفاقية .

ولقد أهملت هذه الاتفاقية عن قصد براءات الاختراع في مجال المعارف التقليدية .

إن كل فرد من أصحاب المعارف التقليدية يتمكن إن يحصل على براءة اختراع من الناحية النظرية لان هذه المعارف تنتقل من جيل لأخر شفوياً وزيادتها تدريجياً، ومن ثم يصعب حصر الحداثة والخطوة الابتكارية في مثل هذه المعارف .

كما إن المعارف التقليدية تتولد بصورة جماعية إلى حد يصعب أو يتعذر تحديد مخترعها. ومن الصعب تقصي مصدر معظم المعارف التقليدية حتى في مجتمع جغرافي محدود .

ومن هنا فان اتفاقية حقوق الملكية الفكرية اتفاقية أحادية الجانب جاءت لمصالح مراكز الرأسمالية الصناعية وشركاتها .

وعليه كان المفروض إن تنص الاتفاقية على عدم منح براءات اختراع في الحالات التي تنطوي على استخدام غير مرخص به للمعارف التقليدية، وإصدار شهادة منشأ للمعارف التقليدية .

فإذا كان مبرر الاتفاقية يستند إلى انتهاك الدول النامية لحقوق التأليف والنشر وحقوق البرمجيات والأشرطة وطريقة الإنتاج وحقوق التصاميم الصناعية، وفك الأسرار الصناعية واستخدامها دون ترخيص، وكذلك انتشار الغش التجاري والسلع المقلدة والسع المزيفة وتقليد العلامات التجارية واستخدامها دون موافقات من مالكيها إلى غير ذلك من مخالفات الدول النامية طبقاً لخطاب اتفاقية حقوق الملكية الفكرية نقول إذا قامت الدول النامية بكل هذه المخالفات خلال الخمسين سنة الماضية فان الدول المتقدمة قامت بسرقة قرون من المعرفة بصمت من الدول النامية، بل إنها يجب إن تدفع مبالغ طائلة إلى شعوب الدول النامية عن فترة الاستعمار وانتهاكها لحقوق البشر كلياً بما في ذلك حقهم في التنمية، حقهم في الغذاء، حقهم في الدواء، حقهم في العيش بحرية، حقهم في استغلال موادهم وحتى حقهم في شعائرهم الدينية.

وفي كل الأحوال فان اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (تريبس) تجاوزت مطالب الشركات العالمية في ضمان حقوق براءات الاختراع والابتكار، وتضمنت بنود مكنت مراكز الرأسمالية العالمية وشركاتها من التحكم كلياً في أنماط التصنيع، وأنماط نقل التكنولوجيا العالمية، وطرق الإنتاج وعمليات التسويق، وعمليات التسعير.

خامساً :ـ الاقتصاد العربي وإخفاقات تحقيق الأمن الاقتصادي الدولي :ـ

الأمن الاقتصادي الدولي مفهوم جديد نسبياً، وان كان يتعذر القول بان الأفكار الأساسية التي يقوم عليها هي أفكار حديثة. ويعرف الأمن صفة عامة بأنه غياب الخطر أو الخوف أو التهديد. وعلى هذا فما برح إلا من المشاغل الدائمة للبشرية .

وقد استخدم مصطلح "الأمن" عادة في مجال الشئون العسكرية، كما استخدم بصورة تقليدية للإشارة إلى أمن الدولة، وذلك على الرغم من استخدامه في سوابق تاريخية على مستوى الفرد ومستوى الجماعة. تختلف الدول والأمم من حيث الحجم والموقع والمناخ ومستوى التنمية وموارد الثروة الطبيعية. وترغب كل دولة في الأمن بمعناه المتمثل في السلامة وغياب الخطر الآتي من جانب الدول والأمم الأخرى .

من الضروري عند بحث مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي تحديد بعض الأشكال والمصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي الشائعة في اقتصاد العولمة .

كانت ولا تزال مصادر انعدام الأمن الاقتصادي انتشاراً متمثلة في حدوث كوارث طبيعية وبخاصة المناخية في أصلها، كرداءة المحاصيل والزلازل والفيضانات والجفاف وغيره. وبالنسبة لعدد كبير جداً من البلدان ولاسيما البلدان النامية الفقيرة، لا تزال هذه الكوارث احد أقوى المصادر التي تهدد أمنها الاقتصادي وليس من قبيل الصدفة إن البلدان النامية الفقيرة هي من بين أكثر البلدان تعرضاً لهذا الشكل الخاص من عدم الأمن، لأنها تفتقر للمعلومات المتعلقة بحدوث كارثة وشيكة وللموارد اللازمة لمواجهتها عند ما تحدث. وليست البلدان المتقدمة النمو في منجاة من أنواع الخطر هذه، إلا إن لديها وسائل أفضل لاتخاذ تدابير وقائية وللحد من آثارها .

وهناك إخطار اقتصادية واجتماعية ذات ارتباط وثيق بالكوارث الطبيعية، وتنتج من تدهور النظم الايكولوجية أو عدم معالجة هذا التدهور عندما يتم ادارك هذا الخطر. ومع زيادة السكان وتطوير العمليات الزراعية والصناعية، أصبح التدهور البيئي مصدراً خطيراً للأمن الاقتصادي. وليس هناك أي بلد في منجاة هذه الظاهرة. وفي البلدان التي يسود فيها الاقتصاد السوقي، فان نظام الأسعار لا يأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية بصورة كافية، ولا يعكس في كثير من الأحيان التكاليف والفوائد الاجتماعية، وفي البلدان التي تعوض فيها القرارات الإدارية عن

قوى السوق أو تحل محلها، لا يتم أيضا في كثير من الأحيان مراعاة العوامل الخارجية، وبالطبع ليس من الممكن إن يراعى نظام أسعار ما أو نظام إداري ما في جميع العوامل التي تدخل في النشاط البشري. ويمكن استخدام النظامين معاً للاقتراب أكثر ما يمكن من النتائج المرغوبة. وفي السنوات الأخيرة كانت الظواهر البيئية العابرة للحدود الوطنية أيضاً مصدراً للقلق. ونظراً لطبيعتها لا يمكن إطلاقاً معالجتها على المستوى الوطني .

وفي اقتصاد العولمة إن الطريقة التي يعمل بها نظام التجارة العالمي حالياً في ظل منظمة التجارة العالمية يساهم في عدم الاستقرار وعدم إمكانية التنبؤ. ومع تكثيف التقسيم الدولي للعمل وانخفاض تكاليف النقل وتحسن المعلومات المتعلقة بالأسواق ومصادر العرض من حيث نوعيتها وسهولة تعميمها، كان نمو التجارة الدولية أسرع من الإنتاج العالمي. وأصبحت هياكل الإنتاج الوطني تدريجياً أكثر ترابطاً من خلال الاستثمارات المباشرة. وهنالك نسبة هامة من التجارة الدولية تولدها الآن الشركات عبر الوطنية التي يمكنها إن تعمل خارج نطاق السلطات الوطنية. وقد يسر إضفاء الطابع العالمي على النظام المالي الدولي هذه العمليات بصورة كبيرة. ونظراً لهذا التكافل المتزايد فان القرارات المتخذة في بلد ما على أسس اقتصادية وطنية بحتة ينجم عنها اثر فوري مباشر على بلدان أخرى. ومما يجعل الدول تشعر بفقدان سيطرتها أو نفوذها على مصائرها الاقتصادية.

وتزيد الإجراءات التي تتخذها مراكز الرأسمالية العالمية عن قصد من حدة حالات عدم الأمن المتأصلة في نظام التجارة الدولية. ومما يبعث على القلق بوجه خاص الإجراءات الحمائية التي انتشرت مؤخراً بصورة كبيرة. ويتصل شكل محدد من أشكال عدم الأمن في هذا المجال، باستخدام التدابير التجارية القسرية، مثل حالات الحمائية المنتشرة والقيود الجديدة. وفي السنوات الأخيرة كانت هناك عدة أمثلة عن استخدام هذه التدابير من قبل مراكز الرأسمالية العالمية .

كما ساعدت العولمة المالية وإزالة نظم الرقابة الحكومية على حركة الاستشارات الأجنبية وتحويلها من سوق مالية إلى سوق أخرى عبر الأزرار الالكترونية على إضافة مصدر جديد من مصادر فقدان الأمن الاقتصادي العالمي.

وتمثل التغيرات المتكررة في أسعار الفائدة مصدراً أضافياً لعدم الأمن المالي. لقد أصبحت هذه الأسعار أكثر أهمية في السنوات الأخيرة، فأثرت على عدد متزايد من البلدان وبوجه خاص البلدان النامية المدنية كما إن الوصول إلى أسواق الائتمان كان مقيداً من حين إلى أخر على أسس سياسية. غير إن هذا العامل أصبح اقل أهمية نظرا لان الأسواق المالية أصبحت أكثر تنافسية وابعد عن التنظيم ومتزايدة القدرة على التهرب من السيطرة الوطنية. ويرى مقررو السياسة العامة إن فقدان هذه السيطرة على الأسواق المالية هو في حد ذاته مصدر لعدم الاستقرار. وأخيرا فقد كانت المعونة الثنائية وأحياناً المعونة المتعددة الأطراف أيضاً خاضعة للقيود على أسس سياسية بحتة مما يعمق من مصادر فقدان الأمن الاقتصادي العالمي .

والآن يشكل هبوط سعر الدولار احد ابرز أشكال تهديد الأمن الاقتصادي العالمي ويشكل النظام النقدي الدولي، الذي لا يزال مستنداً أساساً على قلة من العملات الوطنية، أساس النظام المالي. ويعني هذا ضمنياً إن النظام النقدي الدولي حساس بصورة استثنائية للسياسات النقدية لبلد أو لحفنة من البلدان تستخدم احتياطي عملاتها الوطنية كوحدات دولية للحسابات وكوسيلة للتبادل. وأكثر حالات عدم الاستقرار انتشاراً تأتي نتيجة للتقلبات الكبيرة والمتكررة لأسعار الصرف التي لا تربطها صلة بالتغيرات الاقتصادية الأساسية، بل تذكيها المضاربات الخاصة .

ونتيجة لأوجه الضعف هذه تتسم عملية تكييف ميزان المدفوعات بدرجة من عدم التناسق، حيث يقع عبء غير متناسب للتكيف على عاتق البلدان الضعيفة

ذات العجز وبالإضافة إلى ذلك فان عملية خلق السيولة ليست دائماً متصلة بالحاجات العالمية .

وأخيراً هناك تصور واسع النطاق بان آلية اتخاذ القرارات التي تحكم النظام النقدي لا تعطي وزناً كافياً للبلدان النامية وإنها معرضة للضغوط الخارجية .

ويشكل عدم الاستقرار في أسعار السلع الأساسية مصدراً هاماً لعدم الأمن الاقتصادي، وبصورة خاصة للعدد الكبير من البلدان النامية التي تعتمد في حصائلها أساساً على الصادرات واحدة أو مجوعة قليلة من السلع الأساسية. وليست أسعار السلع الأساسية منخفضة فقط، نظراً لتدنيها خلال فترة مطولة، ولكنها تخضع أيضاً لتقلبات واسعة. وقد ركزت الاهتمامات المحددة في العقود الأخيرة على الطاقة، وفيما يتعلق بوجه خاص بتوقعاتها في الآجل الطويل.

وينجم عن التكنولوجيا السريعة التطور والتغير أيضاً عدم إمكانية التنبؤ فالتطور التكنولوجي في بلد معين يمكن إن يحدث تغييراً فورياً في الميزة النسبية. وهناك نقص كبير في مدى وضوح عملية التقدم التكنولوجي. فكلما كانت وتيرة التغير سريعة كلما توسع المدى الجغرافي للتقدم التكنولوجي وزادت احتمالات عدم الاستقرار .

ويمكن إن يكون الحصول على التكنولوجيا أيضاً مصدراً لعدم الاستقرار، حيث إن البلدان التي تتمتع بالمركز المتفوق تجنح إلى استخدام الوصول إلى تكنولوجياتها لتحقيق ميزة سياسية على المستوى الثنائي. وليست مثل هذه الأعمال مضرة بالموردين والمشترين فحسب، بل إنها تعوق أيضاً التقدم التكنولوجي، الذي يزدهر في ظل حرية الحركة. وتجدر ملاحظة أن عدداً كبيراً من أنواع التكنولوجيات مطروحاً الآن في نطاق المعرفة العامة .

وأدت القوى المؤثرة في الاقتصاد العالمي إلى زيادة انعدام الأمن الاقتصادي للدول، ولا سيما في البلدان النامية، الأمر الذي يستوجب اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على الأمن الاقتصادي الدولي وتعزيزه. إلا أن هناك تسليماً واعترافاً

واسعاً بان مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي مفهوم معقد يصعب تعريفه بدقة.؟ فهو يتصل بأنواع أخرى من الأمن ويجب أن ينظر إليه في إطار عام .

ولما كان الأمن الاقتصادي الدولي مفهوم يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي اتسمت دائماً بدرجة ما من عدم الاستقرار وعدم قابلية التنبؤ فقد زادت درجة عدم الاستقرار مع تزايد موجة الأزمات الاقتصادية وأخرها أزمة جنوب شرق أسيا وأزمة الاقتصاد الروسي وأزمة أمريكا اللاتينية. وقد أسهم بطء صندوق النقد الدولي في معالجة هذه الأزمات في زيادة فقدان الأمن الاقتصادي العالمي .ومنذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين أصبح هناك شعوراً متزايد بتعاظم انعدام الأمن الاقتصادي الدولي. وثمة أسباب لذلك، لعل أكثرها وضوحا الاستخدام المحتمل والفعلي للقوة الاقتصادية كسلاح علني من أسلحة السياسة الخارجية وحدة تقلبات الأسعار التجارية الدولية وازدياد الحمائية من ناحية، وشعور واضعي السياسات الوطنية بفقدان السيطرة على اقتصادات بلدانهم، لاسيما في العلاقات الاقتصادية الدولية، من ناحية أخرى.

ومع موجة العولمة ازداد الشعور بانعدام الأمن على مستوى الحكومات الوطنية، والمؤسسات الحكومية الدولية والإقليمية. وفي كثير من اجتماعات المنظمات الاقتصادية الدولية، وأعرب أيضاً عن قلق مماثل في محافل غير حكومية .

إن انعدام الأمن في ظل التطورات المعاصرة نابع من مصادر أخرى أيضاً .فهناك تطورات هامة لا تزال تقع خارج اطر العلاقات الاقتصادية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فالنهج المتعدد الأطراف في ميدان الشئون الاقتصادية الدولية أصبح بصفة متزايدة موضع شك. وبالإضافة إلى ذلك، فثمة تجاهل مكشوف لنص وروح بعض الاتفاقات الرئيسية التي وضعت لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية في فترة ما بعد الحرب. ونتيجة لذلك، أصبحت القرارات الاقتصادية وآثارها اقل وضوحاً. ولئن كانت هذه الظواهر تؤثر على جميع البلدان فالبلدان النامية عرضة بصفة خاصة للتأثر كما ثبت، ومعرضة لخطر فقدان السيطرة على مصيرها الاقتصادي .

وفي السنوات الخمس الأولى من العقد الأول في القرن الحادي والعشرين أدت السياسة التي تتبعها الدول الرأسمالية الكبرى في العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تدهور عنيف في المناخ الاقتصادي الدولي وزيادة تكثيف ظواهر الأزمات في الاقتصاد العالمي، وزعزعة العلاقات التجارية الاقتصادية والنقدية والمالية والعلمية والتكنولوجية بين الدول، وتفاقم الحالة الاقتصادية للبلدان النامية. وتجرى حالياً إعاقة لعملية تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية وإعادة بنائها على أساس عادل وديمقراطي. كما أصبح الأمن الاقتصادي للدول معرضاً للخطر .

وبالرغم من الخطاب المعلن للعولمة فان مراكز الرأسمالية المتقدمة تتبع حالياً سياسة لتقويض التعاون الاقتصادي المتكافئ الذي يحقق النفع المتبادل من خلال. واستخدام العلاقات الاقتصادية الدولية كوسيلة للضغط والتدخل في الشئون الداخلية للدول ذات السيادة، ولإبطاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة في تلك البلدان ولزيادة استغلالها بواسطة الاحتكارات والمصارف عبر الوطنية. وتفرض الآن بصورة علنية ومن جانب واحد في مجال العلاقات الاقتصادية بين الدول سياسة رفض تنفيذ المعاهدات والاتفاقات الاقتصادية القائمة وتنظيم التجارة، والقيام بأنواع الحصار الاقتصادي والائتماني والتكنولوجي وبتدابير تمييزيه في ميدان العلاقات التجارية والعلمية والتكنولوجية إلى جانب الوسائل الأخرى المخالفة لمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي .

وتخلق مثل هذه الإجراءات جواً من التوتر وعدم الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتخل بنظام الاقتصاد العالمي وتقوض أساسه الشرعي، وتعوق إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد على أساس عادل وديمقراطي .

وفي السنوات الماضية اكتسبت مشكلة مديونية البلدان النامية للغرب خطورة لم يسبق لها مثيل. وتؤدي خدمة الديون إلى زيادة تدفق الموارد المالية إلى خارج البلدان النامية، وتستنزف اقتصاداتها بالكامل. وتستخدم هذه الموارد في إثراء الاحتكارات وتمويل عجز ميزانيات البلدان الغربية وبرمجها العسكرية.

وتعد مشكلة الدين الخارجي جزء من العلاقات بين البلدان النامية والغرب ومن المستحيل إيجاد حل حقيقي لها بدون إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ومتكافئ. ومن اجل ضمان توفير الظروف اللازمة لحل مشكلة الدين الخارجي، من الضروري تخفيض أسعار الفائدة على القروض والائتمانات وتحقيق الاستقرار بالنسبة لأسعار الصرف، والامتناع عن ممارسة الحمائية في التجارة، وإعادة تشكيل النظام النقدي والمالي الدولي، مع ايلاء المراعاة الواجبة لمصالح جميع الدول، وتحقيق الديمقراطية في المؤسسات المالية العاملة في إطاره. ويتعين وضع حد لأسلوب الاستفادة من المشاكل النقدية والمالية لبعض البلدان في ممارسة ضغوط سياسية على تلك البلدان وفي التدخل في الشئون الداخلية للدول ذات السيادة .

أما المتطلبات الأساسية اللازمة لتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية وضمان توفير الأمن الاقتصادي الدولي فتتمثل في تحقيق الاستقرار الشامل للحالة الاقتصادية والنقدية والمالية. وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل، ولا سيما تنفيذ أحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وأحكام الإعلان الخاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

إن عدم الاستقرار وعدم الشعور بالأمان لدى البلدان النامية أدى إلى زيادة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول وأصبح بالتالي تحمل العالم لهذه التكاليف أمراً صعباً للغاية. لذلك لابد من سعي الدول، وبشكل خاص الدول النامية، من اجل تحقيق حوار اقتصادي بناء يستهدف تشجيع النمو والتنمية والحفاظ على البيئة، والعمل على تقدم التكنولوجيا وتوسيع نطاق التدفقات التجارية والمالية العالمية وإضفاء الاستقرار عليها. وبلا شك فان حوارا من هذا القبيل يمكن بحق إن يساعد على استحداث وتطوير مفهوم للأمن الاقتصادي الدولي .

كما إن من بين أهم مستلزمات تحقيق الأمن الاقتصادي الدولي تحقيق الاستقرار الشامل للوضع الاقتصادي العالمي عن طريق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية وبدء المفاوضات العالمية وفقاً لقرار الجمعية العامة 34/ 138 في إطار الأمم المتحدة، وعقد المؤتمر الدولي المعني بالنقد والمال إضافة إلى ضرورة وضع مدونة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية.

من جانب أخر ينبغي على البلدان النامية تأكيد الالتزام لزيادة تعزيز التنمية القائمة على الاعتماد الجماعي على الذات بوصفها جزء أساسي من جهود البلدان النامية الرامية إلى إعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية العالمية.

ومن خلال متابعة الأوضاع الاقتصادية الدولية المضطربة خاصة بعد الأزمات الاقتصادية المتتالية التي حدثت بعد منتصف التسعينات نجد أن التقدم نحو تحقيق الأهداف التي يتضمنها المفهوم يمكن أن تتعزز بهدف مواجهة تلك الأوضاع إذا أمكن اتخاذ بعض الخطوات العملية ضمن إطار المداولات الجارية في الأمم المتحدة، ويمكن تشجيع مناقشة موضوع "نظم الإنذار المبكر" ومناقشة الاتجاهات العالمية طويلة الآجل داخل الأمم المتحدة كخطوة نحو تحديد دقيق لمفهوم الأمن الاقتصادي الدولي .

لقد أخفقت العولمة في تحقيق الأمن الاقتصادي الدولي وخاصة بالنسبة للدول النامية أعربت بشكل واضح، بمستويات وطرق مختلفة، عن قلقها العميق لتعرض أمنها الاقتصادي للخطر على المستويين الوطني والإقليمي. وطالبت الدول النامية بضرورة عزل العلاقات الاقتصادية عن الأغراض السياسية وعدم استخدام العلاقات الاقتصادية الدولية كوسيلة للضغوط والتدخل في الشئون الداخلية للدول ذات السيادة وبالتالي إبطاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة للبلدان حديثة التحرر وزيادة استغلالها .

سادساً :ـ العولمة الاقتصادية وحالات الفقر :ـ

برزت العولمة على كأحد المواضيع الاقتصادية التي فرضت نفسها على العلاقات الاقتصادية الدولية خلال فترة التسعينات، وهي مصطلح يجمع يبن وصف الظاهرة وتحديد مبادئها. أما الوصف فهو يعتبر عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجالات التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية وحيدة متكاملة. أما المبادئ فهي تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقاً من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون لها أفضل مردود على النمو ورفاه البشر. وكل ذلك مطروح في إطار من الحتمية والاقتناع الراسخ. ولعله لم يحدث منذ أن بلغت التجارة الحرة أوجها في القرن التاسع عشر أن حظت النظرية الاقتصادية بمثل هذا اليقين الواسع النطاق .

وعلى الرغم من ذلك، فإن مبادئ الأسواق العالمية الحرة تطبق بطريقة انتقائية. والفقراء تعوزهم القوة فإن مصالحهم غالباً ما تتعرض للإهمال والهدم في ظل العولمة .

وللعولمة فائزوها وخاسروها. فمع توسع التجارة والاستثمار الأجنبي، اكتشفت البلدان النامية اتساع الفجوات فيما بينها. وفي الوقت نفسه، فقد ارتفعت البطالة فيها نتيجة الخصخصة إلى معدلات لم يسبق لها مثيل، كما بلغ التفاوت في الدخول مستويات لم تسجل منذ القرن الماضي، فضلاً عن زيادة معدلات ....

وفي ظل العولمة زادت حالات سؤ توزيع الدخل وعدم المساواة وأصبحت هذه الخصائص المتأصلة في العولمة. ولأن تحرير التجارة يعرض المنتجين المحليين للأسواق العالمية المتقلبة ولتدفقات رأس المال التي تكون كبيرة بالنسبة إلى اقتصادهم، فإن ذلك يعرضهم للمخاطر – لكنه يضاعف أيضاً من مكاسب بعضهم المحتملة. وفيما يتعلق بالقضاء على الفقر، فإن العولمة فشلت في تحديد السياسات التي تمكن الفقراء من المشاركة في الأسواق بشروط أكثر عدلاً، على الصعيدين الوطني والعالمي .

ينبغي لمزايا تحرير التجارة أن تفوق تكاليفها بالنسبة للعالم وأدت نتائج جولة أوروغواي المعقودة في إطار الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) إلى زيادة الإيراد العالمي بما يقدر بـ 212 بليون دولار إلى 510 بلايين دولار – كمكاسب لزيادة الكفاءة وارتفاع معدلات عائد رؤوس الأموال، وكنتيجة لتوسع التجارة .

ولكن المكاسب العامة تخفي وراءها صورة أكثر تعقيداً لمجموع الفائزين والخاسرين. ومع أن المكاسب ستفوق كثيراً الخسائر المتوقعة. إلا أن هذه الخسائر ستكون مركزة في مجموعة من البلدان لا قبل لها بتحملها – وستكون فادحة الثمن بالنسبة لبعضها. وقد تخسر أقل البلدان نمواً ما يصل إلى 600 مليون دولار سنوياً، وأفريقيا جنوب الصحراء 1.2 بليون دولار .

ولهذا التصور آثار تبعث عن الانزعاج بالنسبة للفقر ورفاه البشر. وستترجم الخسائر في النقد الأجنبي إلى ضغوط على الدخول، وإلى الحد من القدرة على دعم الواردات وإلى زيادة الاعتماد على المعونات في وقت أصبحت المعونات نفسها عرضة لضغوط شديدة. وسيفقد العائد من التجارة، مما يقوض قدرة الحكومات على تنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي يتوقف عليها الحد من الفقر البشري بصورة مطردة .

وهناك كثير من البلدان الفقيرة لم يحقق لها توسع التجارة العالمية شيئاً يذكر. ومع أن نصيب البلدان النامية في سكان العالم زاد خلال الفترة 1970–2000، فإن نصيبها من التجارة العالمية لم يطرأ عليه تغير يذكر. ولكن فيما بين هذه الدول نفسها، فإن البلدان الآسيوية شهدت زيادة في نصيبها من التجارة من 4.6٪ إلى 12.5٪، في الوقت الذي انخفض فيه نصيب مناطق أخرى أما أقل البلدان نمواً، والتي تشكل 10٪ من سكان العالم، فكان نصيبها من التجارة العالمية.

92٪ – أو ما يعادل نصف نصيبها منذ عقدين من الزمان .

وهذا الاختلال واضح أيضاً في نسبة التجارة الناتج المحلي وفيما يتعلق بالعالم، كانت هذه النسبة آخذة في الارتفاع على مدى العقد الماضي، لكنها أخذت في الانخفاض بالنسبة للبلدان النامية إلــ 44 والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من بليون نسمة .

أما بالنسبة للتدفقات الاستثمارية فقد استأثر "الثلاثي" الصناعي المؤلف من أمريكا الشمالية، وأوروبا، واليابان بمعظم الاستثمار المباشر الأجنبي وتحصل هذه الاقتصادات، جنباً إلى جنب مع مقاطعات الصين الساحلية الثمان، وبيجين، على أكثر من 90٪ من الاستثمار المباشر الأجنبي. أما بقية العالم، والتي تضم 70٪ من السكان، فتحصل على اقل من 10٪ وبالنسبة لثلث البلدان النامية انخفضت نسبة الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد الماضي. وحيث إن تدفقات الاستثمار ترتبط في اغلب الأحيان بنقل التكنولوجيا، فإن ذلك يعني أن مناطق كبيرة من العالم قد حرمت من أوجه التقدم التكنولوجي .

لقد أضعفت العولمة سياسة الاقتصاد الكلي وأدت إلى حالات العجز المالي الكبيرة، أن تخلق عدم الاستقرار الذي يثبط المستثمرين. وحينما تمول حالات العجز هذه عن طريق الاقتراض الخارجي، فإن ذلك قد يؤدي إلى تقييم العملة بأعلى من قيمتها، وهذا يؤدي مرة أخرى إلى أبعاد المستثمرين والمصدرين .

كما أهملت العولمة قضية الاستثمارات في البشر أو من العسير التوسع في الصادرات واجتذاب المستثمرين إذا كان الناس يفتقرون إلى المهارات الأساسية وسيتعذر عليهم التكيف مع الظروف المتغيرة للأسواق أو التحول إلى الصادرات الأكثر تطوراً .

ولا يمكن إلقاء كل اللوم على الحكومات بسبب المزايا المحدودة التي يمكن تحقيقها من العولمة. ذلك أن العولمة نفسها حينما تصل إلى البلدان الفقيرة، فإنها تكون في أغلب الأحيان مصحوبة بشروط غير مواتية تماماً. ومنذ أوائل السبعينات، تعرضت أقل البلدان نمواً لانخفاض تراكمي بلغ 50٪ في معدلات التبادل التجاري

الخاصة بها بالنسبة إلى البلدان النامية كمجموعة، فإن الخسائر التراكمية في معدلات التبادل التجاري الخاصة بها بلغت 290 بليون دولار في الفترة بين 1980 -1991. ويعزى الجانب الأكبر من هذا التدهور الوخيم إلى الانخفاض في الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية – ففي عام 1990 كانت هذه الأسعار اقل بنسبة 45٪ عما كانت عليه في عام 1980، و 10٪ اقل من أدنى أسعار بلغتها أثناء الكساد الكبير في عام 1932. ولكن تردي الأسعار لا يقتصر على السلع الأساسية. فقد انخفضت أيضاً معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية في مجال السلع المصنعة – حيث انخفضت هذه الأسعار بنسبة 35٪ خلال الفترة 1970-1991.

وتتعرض البلدان الفقيرة أيضاً لشروط غير مواتية في مجال التمويل .وفي ظل تقديرات الجدارة الائتمانية المتدنية الخاصة بها والتوقعات المتعلقة بخفض قيمة عملتها الوطنية، فإنها تدفع أسعار فائدة هي في واقع الأمر أربعة أضعاف الأسعار التي كانت تفرض على الدول الغنية خلال فترة الثمانيات. وكإحدى النتائج المترتبة جزئياً على أسعار الفائدة المرتفعة هذه، لا تزال الديون تشكل العبء الفادح الذي يثقل كاهل الكثير من البلدان الفقيرة : فحكومات أفريقيا جنوب الصحراء تحول إلى دائنيها من بلدان الشمال أربعة أضعاف ما تنفقه على صحة سكانها .

وزيادة على التكلفة البشرية، فإن الديون تفرض عقبات اقتصادية. وبالنسبة لأشد البلدان فقراً فإن مدفوعات الدَين تستهلك عادة نحو خمس حصائلها من الصادرات، مما يؤدي بصورة خطيرة إلى نضوب مخزونها المحدود من الصرف الأجنبي ويقوض قدرتها على المشاركة في التجارة الدولية بشروك أكثر إنصافاً .

وفي عام 1996 تم طرح بادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين ووضع حد أقصى لمدفوعات خدمة الدين. وكانت هذه المبادرة موضع ترحيب، وهي تقتضي الامتثال لاثنين على الأقل من برامج التثبيت التابعة لصندوق النقد الدولي، التي قد تؤجل تخفيف عبء الدين بالنسبة لبعض أفقر البلدان لفترة تصل إلى ست سنوات – بما

ينطوي عليه ذلك من تكلفة بشرية واقتصادية كبيرة، إلا إن نتائج هذه المبادرة كانت محدودة جداً .

وكثيراً ما تخسر البلدان الفقيرة لأن قواعد العولمة متحيزة ضدها – لا سيما القواعد المتصلة بالتجارة الدولية .ولم تغير جولة أوروغواي من الصورة في قليل أو كثير. فالبلدان النامية، التي تضم ثلاثة أرباع سكان العالم، لم تحصل إلا على ما يتراوح ما بين ربع وثلث مكاسب الدخول المحققة – وهو توزيع ابعد عن أن يكومن عادلاً – بل إن معظم هذه المكاسب ستحصل عليها مجموعة قليلة من البلدان المصدرة الكبرى في أسيا وأمريكا اللاتينية .

ولم تمس جولة أوروغواي معظم تدابير الحماية الخاصة بالصناعة والزراعة في البلدان الصناعية، في حين تجاهلت القضايا ذات الأهمية الحيوية بالنسبة إلى البلدان الفقيرة – ولا سيما مشكلة الديون وإدارة أسواق السلع الأساسية الأولية .

وفي ظل جولة أوروغواي تتمتع السلع من البلدان الصناعية بتخفيضات جمركية اكبر من السلع المستوردة من بلدان نامية – 45٪ بالمقارنة مع 20 إلى 25٪ وفي حين أن البلدان النامية تواجه الآن، كمجموعة، تعريفات جمركية أعلى بنسبة 10٪ عن المتوسط العالمي، فإن اقل البلدان نمواً تواجه تعريفات جمركية أعلى بنسبة 30٪ لان التعريفات الجمركية لا تزال عالية على السلع ذات الإمكانات الكبيرة بالنسبة لأفقر البلدان، مثل المنسوجات والجلود، والسلع الأساسية الزراعية.

وهناك مشكلة أخرى تتمثل في زيادة التعريفات الجمركية – وهي الممارسة المتعلقة بفرض تعريفات جمركية على السلع المصنعة أعلى من التعريفات الجمركية المفروضة على المواد الخام. ومن شأن هذه الممارسة إنها تحصر البلدان النامية في أسواق متقلبة للسلع الأساسية الأولية، مما يؤدي إلى خفض أسعارها الحقيقية، كما أنها تسد طريقاً واضحاً أمام هذه البلدان لزيادة قيمة صادراتها .

وفيما يتعلق ببعض السلع الأساسية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية – مثل الجلود وبذور الزيت، وألياف المنسوجات، والمشروبات – ستظل

التعريفات الجمركية على المنتجات النهائية أعلى منها بالنسبة للمواد الخام بما يتراوح بين 26.8٪ .

أما بشأن الحواجز غير التعريفية التي طالبت اتفاقات الغات المتعاقبة إلى الحد من هذه الحواجز فلقد تحولت البلدان الصناعية بصورة متزايدة إلى لحواجز غير التعريفية – مثل الحصص، وتدابير مكافحة الإغراق، وقيود التصدير "الاختيارية" وفيما قبل جولة أوروغواي، أثرت الحواجز غير التعريفية على 18٪ من صادرات البلدان النامية، ولكن هذه النسبة ينبغي إن تنخفض الآن إلى 5.5٪. وفي ضوء ذلك فإنه لا يزال هناك مجال كبير لتفادي الالتزام بروح اتفاقات جولة أوروغواي، إن لم يكن بنصها .

وتدابير مكافحة الإغراق موجهة إلى المصدرين الذين يبيعون بأقل من سعر التكلفة لدفع منافسيهم في البلدان المستوردة خارج سوق الأعمال التجارية، والقيام بعد ذلك باستغلال حصصهم الكبيرة في الأسواق وفرض أسعار عالية. وتعتبر تدابير مكافحة الإغراق، وما يصاحبها من عقوبات، أحد أشكال الحماية الأكثر شيوعاً. وقد زادت هذه التدابير من قبل الدول المتقدمة بمعدل يربو على الضعف في الفترة ما بين 1989 و 1999، أثرت على قسط كبير من الصادرات الموجهة إلى الدول الصناعية .

وقامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتطبيق تدابير مكافحة الإغراق ضد طائفة كبيرة من صادرات البلدان النامية – شملت كل شيء من الصلب إلى أجهزة التلفزيون الملونة ولعب الأطفال .

وليست هناك قواعد واضحة بشأن الإجراءات التي تبرر مكافحة الإغراق. وقد انتهت دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أنه في أكثر من 90٪ من إجراءات مكافحة الإغراق التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن السلع المستوردة لا تشكل، في كثير أو قليل، تهديداً على الصناعات

الوطنية. وقد زادت جولة أوروغواي من توحيد القواعد، لكنها ظلت تحتفظ ببعض المعايير التعسفية بدرجة عالية.

وتشير التقديرات إلى إن الخسائر التي تتعرض لها البلدان النامية من العملات الأجنبية نتيجة للحصص التي يفرضها اتفاق الألياف المتعددة على هذه الصادرات يتراوح بين 4 بلايين و 15 بليون دولار سنوياً. ويقضي اتفاق جولة أوروغواي بشأن المنسوجات والملابس بالإنهاء التدريجي للحصص التي يحددها اتفاق الألياف المتعددة، ويقلل التعريفات الجمركية عليها على مدى فترة مدتها10 سنوات، ولكن فقط إلى تعريفة يبلغ متوسطها 12٪ وهي أعلى بمعدل ثلاثة أمثال التعريفة الجمركية على وأرادت البلدان الصناعية .

أما بشأن الزراعة فكان للسلع الأساسية الزراعية دائماً مكانة خاصة في التجارة العالمية، وقامت البلدان الصناعية بإعانة صادراتها الزراعية بحزم .وتدفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اللذان يسيطران على الأسواق العالمية، إعانات باهظة للمزارعين في كل منهما تعادل تقريباً نصف قيمة المنتجات الزراعية في اقتصاد كل منهما .

وهذه الإعانات التي تقدمها البلدان الغنية تضر ضرراً بالغاً بالبلدان النامية. فهي أولاً تبقى على الأسعار العالمية منخفضة، وبالتالي فإن هذه البلدان لا تحصل على الكثير مقابل سلعها الأساسية. ثانياً فإنها تعزل البلدان النامية عن أسواق الأغذية في البلدان الغنية. وهي ثالثاً تعرض منتجي الأغذية المحليين في هذه البلدان إلى خطر الإغراق في شكل الواردات الغذائية الرخيصة، مما يقلل الحوافز على إنتاج الأغذية وبذلك يقوض الاعتماد على الذات ويضر بسبل العيش .

وتؤدي ورادات الأغذية الرخيصة إلى تحقيق مزايا ايجابية فيما يتعلق بالدخل القصير بالنسبة للبلدان الفقيرة التي تعاني من نقص الأغذية. وهي تساعد أيضاً الأسر الفقيرة التي تنفق جانباً أكبر من دخلها على الأغذية. ولكن كثيراً من البلدان التي صنفتها منظمة الأغذية والزراعة باعتبارها من البلدان المخفضة الدخل التي

تعاني من نقص الأغذية، وعددها 88 بلداً، ليست في وضع يتيح لها مواصلة استيراد الأغذية .

كما أن شراء ورادات الأغذية قد لا يشكل أحد الاستخدامات الأكثر إنتاجية لأشح مواردها من النقد الأجنبي. وتنفق البلدان الـ 88 المنفضة الدخل التي تعاني من نقص الأغذية، مجتمعة، نصف حصائلها من النقد الأجنبي على ورادات الأغذية. ومع ذلك، فإن صغار المزارعين في كثير من هذه البلدان لديهم قدرة أكبر على توفير الغذاء للسكان .

ويشير أحد التقديرات إلى أنه إذا ما خفضت البلدان الصناعية من الإعانات وتدابير الحماية المتعلقة بالزراعة بنسبة 30٪ لا غير، فإن ذلك سيحقق ربحاً إضافياً للبلدان النامية قدره 45 بليون دولار سنوياً. ويشترط اتفاق جولة أوروغواي المتعلق بالزراعة خفضاً قدره 21٪ فقد في حجم الصادرات المعانة. ويسمح بدعم دخول المزارعين .

أما بشأن حقوق الملكية الفكرية فقد مددت جولة أوروغواي من الآجل المحدد لحقوق براءات الاختراع وغيرها من حقوق الملكية الفكرية وعززت حماية هذه الحقوق – فزادت بذلك من تكاليف نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وفيما مضى، استغلت البلدان الصناعية تدفقاً حراً إلى حد كبير في الأفكار والتكنولوجيا. وفي القرن التاسع عشر، تبنت الولايات المتحدة التكنولوجيات الأوروبية وطورتها دونما اعتبار لحقوق براءات الاختراع. وبعد الحرب العالمية الثانية فعلت اليابان نفس الشيء مع تكنولوجيا الولايات المتحدة. والآن تنفذ هذه البلدان نفسها سياسات تفرض رسوم ترخيص باهظة على البلدان النامية نظير استخدام التكنولوجيا الأجنبية. وفي اقتصاد عالمي يقوم على كثافة المعرفة، فإن مدى إتاحة فرص الحصول على التكنولوجيا بشروط معقولة هو الذي يحدد ما إذا كان بوسع البلدان إن تستفيد من الفرص التي تتيحها العولمة.

إن العولمة ماضية في طريقها باطراد، ولكن ذلك يتحقق، آلة حد كبير، لصالح البلدان الأكثر دينامية والأكثر قوة من بلدان الشمال والجنوب. ووفقاً لتقديرات تقرير التنمية البشرية لعام 1992، فقد بلغت خسارة البلدان النامية نتيجة لعدم المساواة في الحصول على الفرص في مجالات التجارة والعمل والمال ما مقدراه 500 بليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 10 أمثال ما تحصل عليه سنوياً كمساعدة أجنبية. ويبدو أن الحجج القائلة بأن أشد البلدان فقراً لابد وأنها ستستفيد من ذلك في نهاية الأمر هي حجج يتعذر قبولها .

إن للعولمة آثارها على الدول النامية وعلى أمنها البشري ففي كل مكان، اقتضت حتمية سياسات، التحرير تقليص مشاركة الدولة في الحياة الوطنية، مما نشأ عنه موجة من تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، وأدى ذلك، عموماً، إلى خفض الوظائف. وفي كل مكان، أدى افتتاح الأسواق المالية إلى الحد من قدرة الحكومات على إدارة حالات العجز – مما دعاها إلى تقليص الإنفاق على الصحة وإعانات الأغذية التي يستفيد منها الفقراء.

ولقد زادت الآثار السلبية على تنظيم الدول النامية بسبب تعطيل نظرية التجارة الأساسية فإن الفقراء كانوا يستفيدون من تحرير التجارة – وتتمتع البلدان النامية بميزة نسبية تتمثل في وفرة اليد العاملة غير الماهرة المنخفضة التكلفة ولم يعد بالإمكان تركز هذه الدول على السلع البسيطة الإنتاج والتي تقوم على كثافة اليد العاملة، فإن زيادة إدماجها في الأسواق العالمية من شانه أن يعرقل من صادراتها وإنتاجها ويضعف من الطلب على اليد العاملة غير الماهرة كما يقلل من دخول الفقراء .

كما إن تحرير النظم المالية وإزالة القيود على تدفقات رأس المال لم يؤدي إلى اجتذاب المزيد من الاستثمار المباشر الأجنبي، ولم يؤدي بدوره إلى خلق المزيد من الوظائف للفقراء عن طريق إدماجهم في نظم الإنتاج الدولية .

لقد كانت سياسات التحرير مصحوبة في أحيان كثيرة بمزيد من التفاوت، حيث انخفضت حصة دخول أفقر نسبة 20٪ من السكان، كما هي الحال بالنسبة لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية، الأرجنتين، وشيلي، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، والمكسيك، وأوروغواي. وفي 16 بلداً من بلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، وعددها 18 بلداً، تدهور توزيع الدخول وزادت معدلات الفقر خلال فتر تحرير السياسات. وفي الصين، بكل ما بلغته من نمو، فإن الحد من الفقر في المنطقتين الوسطى والغربية تخلف كثيراً عنه في المناطق الساحلية التي تعتمد على كثافة التصدير .

فلماذا يؤدي تحرير التجارة، الذي من المفترض نظرياً أن يؤدي إلى تضيق الفجوات بين الدخول، إلى زيادة أحوال الفقراء سواء؟ يقول أحد التفسيرات بأن الشركات الكبرى في القطاع النظامي، حيث تكون الأجور عادة أعلى منها في القطاع الصغير أو غير النظامي، تكون لها الغلبة على الصناعة التحويلية.

وإذا كانت الروابط ضعيفة بين القطاع النظامي والقطاع الصغير أو غير النظامي، فإن العولمة لن يكون من شأنها سوى تعميق المساوئ بالنسبة لعمال القطاع غير النظامي. وهناك تفسيراً آخر يقول بأن تحرير التجارة يزيد من سهولة جلب رؤوس الأموال، مما يزيد من الإنتاج لكنه يضاعف من الطلب على اليد العاملة الماهرة وليس على اليد العاملة غير الماهرة .

كما يؤدي التعميم الكاسح لتحرير التجارة إلى تعريض الفقراء للصدمات المفاجئة. وقد ينتعش بعضهم مرة أخرى مع تحسن الاقتصاد، ولكن البعض الآخر يظل أسيراً للفقر .

واتسم عصر العولمة في بعض البلدان الصناعية بزيادة في الدخل عموماً، لكنه اتسم أيضاً بارتفاع في معدلات البطالة والتفاوت. وفي عام 1995، كان هناك 34 مليون شخص بدون عمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي – أي ما يعادل 7.5٪ من القوى العاملة – ومنذ عام 1979 بلغت البطالة في الاتحاد الأوروبي أكثر من الضعف، حيث وصلت إلى 11٪ .

فعلى من يقوم اللوم؟ يقول البعض إنها منافسة من جانب اليد العاملة الرخيصة في بلدان العالم النامي .ولكن يبدو أن دور تجارة البلدان النامية مبالغ فيه. فالتحليل يبين أن هذه التجارة لا تمثل إلا نسبة 10٪ على الأكثر من الزيادة في تفاوت الأجور والبطالة في مجال الصناعة التحويلية في البلدان الصناعية. وحتى لو أدى الأثر الصافي لتجارة البلدان النامية إلى تخفيض الطلب على اليد العاملة ذات المهارة المنخفضة في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 10٪ فإن هذا الأثر سيكون ضئيلاً، إذ أن الصناعة التحويلية تستأثر عادة بأقل من نسبة خمس الطلب على اليد العاملة ذات المهارة المنخفضة. وهناك آثار أكبر على العمالة والتفاوت تنجم عن التخفيضات المالية والتحول التكنولوجي الذي يتسبب في توفير اليد العاملة .

وهناك مبالغة أيضاً في حجم صادرات البلدان النامية في أسواق البلدان الصناعية. فواردات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من البلدان النامية لا تمثل إلا نسبة 3٪ فقط من سوق السلع المصنعة. ولا تزال البلدان الصناعية تتمتع بميزان تجاري موجب بالنسبة للصناعات مع البلدان النامية – وهو يعادل أكثر من 1٪ في المتوسط من الناتج الإجمالي .

وعلاوة على ذلك، فإن البلدين الأشد تأثراً بالصناعة التحويلية للبلدان النامية، وهما الولايات المتحدة وكندا، لا توجد فيهما أعلى معدلات للبطالة .

ومن بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حظيت كندا بأكبر نسبة من العمالة في مجال الصناعة التحويلية. هكذا، فإن الحجج التي تساق بغرض إلقاء اللوم فيما يتعلق بالبطالة على الواردات هي في حاجة إلى فحص دقيق.

كيف يمكن فتح باب المزيد من الفرص أمام أفقر البلدان؟ وما هو الضمان إلى تحقيق تقاسم أكثر عدلاً لمزايا التكامل العالمي، إن المسئولية المباشرة في ذلك تقع

على كيفية تحسين إدارة العولمة والى تبني سياسات في شأنها إن تحد من الفقر **وفيما يلي بعض خيارات السياسة الرئيسية لهذه الاستراتيجية.**

1- إدارة التجارة وتدفقات رؤوس الأموال لصالح الفقراء .

2- الاستثمار في الفقراء. من شأن العولمة أن تجعل هذا الأمر أكثر إلحاحاً. فانتشار التكنولوجيا الجديدة يضاعف من الأجور التي تحصل عليها المستويات الرفيعة من رأس المال البشري والفئات التي تتمتع بمجموعات أكثر مرونة من المهارات. أما هؤلاء الذين لم يحصلوا على التعليم الضروري فسوف يزدادون تخلفاً وراء الجميع .

3- تدعيم المشاريع الصغيرة. يتمثل أحد أهم السبل للحد من الفقر عن طريق العولمة في أن يتم ذلك من خلال توليد المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم – وهي جميعها مؤسسات تقوم على كثافة اليد العاملة بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة الحجم وسيؤدي ذلك إلى توفير قدر أكبر من الوظائف الجديدة للفقراء لبعض الوقت. وتقوم هذه المشاريع والمؤسسات بدور المتعاقدين من الباطن للمشاريع الكبرى كما أنها تعد بمثابة جسور بين القطاعين النظامي وغير النظامي، وهي تزيد من قدرتها التنافسية عن طريق الحد من التكاليف الثابتة وتوفير المرونة .

4- وينبغي للمؤسسات الصغيرة التي يمكنها التصدير أن تلقى الدعم بما يمكنها من تحقيق هذه القفزة و إلا فإن الإنتاج سيظل خاضعاً لسيطرة المؤسسات الكبيرة والأقل اعتماداً على كثافة اليد العاملة. وقد تستحق أيضاً المؤسسات الصغيرة المتضررة بالواردات بعضاً من الحماية المؤقتة .

5- إدارة التكنولوجيا الجديدة. إن التكنولوجيات القائمة على تحقيق وفورات في اليد العاملة، والتي يتم استحداثها في أماكن أخرى وتتطلب مهارات متقدمة، قد لا تكون ملائمة في البلدان النامية .

6- الحد من الفقر وتوفير شبكات الآمان. إن العولمة تعيد توزيع الفرص والمزايا بطريقة يمكن أن تؤدي إلى ازدياد التفاوت. ويمكن للسياسات الرامية إلى الحد من الفقر وتكييف التفاوت بين الدخول بصورة معتدلة أن تواجه الاختلال الناشئ عن العولمة. وهناك حاجة إلى شبكات الآمان لحماية المتضررين من هذا الاختلال ولمساعدتهم على السير في اتجاه جديد.

7- تحسين أساليب الحكم. عادة ما تؤدي العولمة إلى أضعاف تأثير الدولة – لكنها تتطلب في جوانب كثيرة منها وجود دولة قوية من اجل مساعدة الناس على جني مزاياها والتخفيف من تكاليفها. ومن الأهمية بمكان الأخذ بأساليب أفضل للحكم ليس فقط من أجل ضمان سيادة القانون والحماية من الجريمة المنظمة دولياً، ولكن أيضاً لإقامة هيكل أساسي اجتماعي واقتصادي والعمل على توسيعه .

8- ومن الضروري بذل جهود عملية على الصعيد العالمي والوطني من أجل ترجمة العولمة إلى إجراءات للحد من الفقر. وينبغي للجهود الدولية أن تتقاسم المسئولية عن توفير الصالح العام الذي هناك حاجة ماسة إليه متمثلاً في المساواة والتلاحم الاجتماعي من خلال توفير التعاون بأوسع معانيه. ومن شأن العولمة أن تزيد المنافع المستمدة من توفير هذا الصالح العام على الصعيد الدولي. وأن تزيد من الجزاءات المفروضة على تجاهلها .

9- إن الاندماج الشامل في عالم اليوم إنما يزيل الحدود بين البلدان ويضعف من قوة السياسات الوطنية. ولذلك فإن هناك حاجة إلى نظام من السياسات العالمية لكي تجعل الأسواق في خدمة الناس، وليس الناس في خدمة الأسواق .

10- وهذا يتطلب بيئة للسياسات الاقتصادية الكلية أكثر دعماً من أجل القضاء على الفقر. من الواضح أن العالم بحاجة إلى إدارة أكثر فعالية لسياسات الاقتصاد الكلي على المستوى العالمي. ويتأتى ذلك بمزيد من مصادر السيولة الدولية المتسمة بالاستقرار، وضمان المراقبة الأفضل، وتوفير آليات الاستجابة

الأسرع ووجود جهة إقراض كبرى متعددة الجنسيات كمرجع أخير. والمؤسسات القائمة لا تخدم هذه الأهداف بصورة كافية. وفي واقع الأمر، فإنها بتأكيدها على أهمية مكافحة التضخم وتركيزها على ضرورة الإصلاح في البلدان التي تعاني من حالات العجز، إنما هي في اغلب الأحيان تلقى بكل العبء على كاهل الفقراء – مع تحقيق اثر انكماشي على الاقتصاد العالمي .

11- توفير بيئة مؤسسية أكثر عدلاً من أجل التجارة العالمية. هناك حاجة ملحة لمعاملة منتجات البلدان النامية على قدم المساواة مع منتجات البلدان الصناعية – و إلى التعجيل بتحرير أسواق المنتجات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان الفقيرة، مثل المنسوجات، وفرض حظر شامل على إغراق الصادرات الزراعية .

12- إقامة شراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات لتعزيز النمو من أجل الحد من الفقر. ليس هناك على الصعيد الدولي ما هو أشبه بتشريع وطني يكفل العدالة الضريبية، والإدارة البيئية، وحقوق العمال، والحماية من الاحتكارات. وهذا أمر ملحوظ على اعتبار أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات لها من السيطرة على الثروة والقوة الاقتصادية أكثر مما لمعظم الدول. وفي الواقع، فإنه من بين الاقتصادات الكبرى في العالم وعددها 100، هناك 50 تمثلها شركات عظمى. وهناك الآن 350 شركة كبرى تستأثر بما نسبته 40٪ من التجارة العالمية، ويتجاوز عائدها الناتج المحلي الإجمالي لبلدان كثيرة.

13- اتخاذ إجراءات بشأن الديون العالمية. إن البلدان الفقيرة المثقلة بالدين في حاجة إلى تخفيف ما عليها من ديون الآن – وليس في وقت ما غير محدد في المستقبل. إن توفير المبالغ اللازمة لتخفيف عبء الديون بصورة فعالة عن كاهل العشرين الأشد تضرراً سيكلف ما بين 5.5 بلايين دولار و 7.7 بلايين دولار – وهو أقل من تكلفة قاذفة تلصص من طراز ستيلث Stealth، ويعادل تقريباً تكلفة بناء حديقة ديزني الأوروبية في فرنسا. وهذه التكاليف المالية

الزهيدة لا تقارن بالتكاليف البشرية المهولة لهذه الحالة من القعود عن العمل. وعلى مجموعة السبعة ومؤسسات بريتون وودز أن تنهي أزمة الدين بالنسبة لأشد البلدان فقراً بحلول عام 2000. وسيقضي هذا التخفيف اتخاذ تدابير خاصة لتحويل الحد من الدين إلى حد من الفقر – وذلك عن طريق إعادة توجيه الاولويات الوطنية نحو أهداف التنمية البشرية. وإذا ما تخففت اشد البلدان فقراً من مدفوعات الدين السنوية، فإنه يمكن لها أن تستخدم هذه الأموال في الاستثمارات التي ستؤدي في أفريقيا وحدها إلى إنقاذ حياة نحو 21 مليون طفل بحلول عام 2000 وتوفير فرص التعليم الأساسي لنحو 90 مليون من الفتيات والنساء .

14- توفير فرص أفضل للتمويل من أجل البلدان الفقيرة . إذا كان للبلدان الفقيرة أن تشارك في عملية العولمة بشروط أكثر مواتاة، فإنها تحتاج إلى فرص أفضل للحصول على التمويل. ولكن رأس المال الخاص يتفادى المناطق ذات الاحتياجات الماسة، ولا سيما في أفريقيا. كما أن التمويل العام الذي يتم توفيره عن طريق المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف لا يكفي لسد الفجوة .

15- فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات سلع الدول النامية وإعادة النظر في اتفاقيات جولة أوروغواي بما يحقق هذا الهدف .

سابعاً :- العولمة والأمن البشري العربي

للعولمة أبعاد اقتصادية معروفة، فهي تنطوي على نظرة مرنة لمفهوم السيادة وتنقل مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدول الوطنية ومؤسساتها الوطنية إلى سلطة المؤسسات والشركات الكونية وهي تقلص دور الحكومات وهي تهدف إلى فتح الأسواق أمام السلع والاستثمارات والخدمات الأجنبية. وهي تدعو إلى إقامة اقتصاد بلا حدود وبلا ضوابط، فالعولمة لا تقيم للوعي الاقتصادي الوطني والقومي أهمية وهي تدعو إلى تجاهل المفاهيم الوطنية ومفاهيم التنمية المستقلة ومفاهيم الاستقلال الاقتصادي .

كما تركز العولمة على كفالة هيمنة الاقتصاد والتجارة والمال على مصير العالم وهي تدعو إلى تنحي الدولة عن دورها الاقتصادي لصالح القطاع الخاص الأجنبي وهي تدعو إلى تحكم قوانين السوق بشأن من يصبح غنياً أو يصبح فقيراً.

وبالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية للعولمة، فإن لها أبعاد اجتماعية خطيرة تتمثل في فقدان الدول لسيطرتها على التشريعات الوطنية وإلغائها أو استبدالها، وتوجهه للعنصر البشري لخدمة الأسواق وليس العكس، كذلك فإن من نتائج العولمة في المجال الاجتماعي تراجع قيمة العنصر البشري، وتدني تأثير التشريعات العمالية وسيادة قوانين السوق، وزيادة حالات التهميش والاستبعاد الاجتماعي، واختفاء فرص التوظيف والتحول التدريجي إلى العمالة المؤقتة .

فالعولمة لا تسهم في تحقيق الأمن البشري فالأمن البشري مفقود في ظل العولمة بل إن العولمة تؤدي إلى عولمة الفقر وليس عولمة التنمية .

إن العولمة المالية لا تعني سوى تدفق المال والسلع ولا تتيح فرصة لانقاد حياة الأكثرية من البشر بل إنها تهدف إلى زيادة غنى الأغنياء وإفقار الفقراء(خلف شمال في الجنوب، وجنوب في الشمال) .

إن الفرص والفوائد لا يتم تقاسمها بشكل عادل في إطار العولمة إذ إن خمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلاً يحصلون على(86٪) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و(82٪) من أسواق صادرات العالم و(68٪) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

أما الرعاية الاجتماعية التي تشكل جوهر الأمن من البشر فهي غير مرئية في العولمة وهي مهددة دائماً بل إنها أولى ضحايا العولمة، والأكثر من ذلك فإن العولمة تعتبر أهمية للتماسك الاجتماعي .

فالسرعة الفائقة التي تتم بها العولمة تجعل حياة البشر اقل أمناً حيث انتشار التهديدات العالمية لرفاه الإنسان، وانتشار الأزمات الاقتصادية وما تسببه تلك الأزمات من بطالة، وبالإضافة إلى ذلك فهناك انتشار البطالة الناتجة عن التطور

التكنولوجي. وتتحلى صفحات أخرى للعولمة في الجانب الاجتماعي في النتائج السلبية لإعادة الهيكلة الاقتصادية، النتائج السلبية لإعادة هيكلة الشركات، وانتشار المضاربة في الأسواق العالمية، وإزالة إجراءات الحماية الاجتماعية، وانتشار الجرائم الاقتصادية، وانتشار التجارة غير المشروعة.

كما تؤدي العولمة إلى الإسراع في تفكيك القطاع العام وبيع وحداته من خلال سياسة الخصخصة ما ينجم عن ذلك من بطالة وارتفاع الأسعار. وتؤدي كذلك إلى تقليص المشاركة الشعبية في صنع القرار وخاصة النقابات العمالية، وتدمير البنية الاجتماعية للاقتصادات الوطنية.

وستؤدي العولمة إلى تزايد بؤر الفقر وسؤ توزيع الدخل بين الأمم، وداخل البلدان ذاتها، وستؤدي العولمة إلى تشوهات سوق العمل. كما ستودي العولمة إلى انهيار القاعدة التنظيمية للنقابات العمالية، وستؤدي العولمة إلى حرمان العمال من الكثير من حوافز النجاح بسبب هيمنة الآلة .

فالعولمة تعني شن الحرب على الطبقة العاملة و إلى فقدان أي حماية لحقوق العمال. والعولمة لن تتيح للعمالة للانتقال عبر الحدود (عولمة ناقصة) .

إغفال العولمة لجعل الموارد البشرية والمجتمعية والبيئية في خدمة الناس .

العولمة لا توفر الحماية الاجتماعية والدعم للطبقات الفقيرة لأنها تغفل التنمية البشرية.

إن العولمة بحاجة إلى وجه إنساني يحقق :-

1- الأمن البشري .

2- التنمية البشرية .

3- الحماية البشرية .

لذا فإن العولمة والرعاية الاجتماعية لا يلتقيان لأن العولمة تفرض ضغطاً على الرعاية وعلى العمل في مجال الرعاية الاجتماعية. فالقواعد الجديدة للعولمة تركز على دمج الأسواق وحرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال إلا إنها تتجاهل

حاجات الناس التي لا تستطيع الأسواق إن تلبيها وهذه العملية تؤدي إلى تهميش الفقراء من بلدان وبشر على السواء.

إن دور الرعاية في تكوين القدرات البشرية وفي التنمية البشرية جوهري، فبدون وجود رعاية حقيقية وتغذية روحية حقيقة فإن الأمن البشري سيكون مفقوداً .

لقد اتاحت العولمة فرصاً كثيرة للجرمية والجريمة تأخذ في التعولم بسرعة متجاوزة في خطاها التعاون الدولي على مكافحتها. إن العولمة تنظر إلى السياسات الرامية إلى إيجاد مزيد من العمل في مجال الرعاية سياسات غير منتجة وسياسات باهضة التكلفة من وجهة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو من رؤية تحقيق الربح .

فالعولمة تعمل على تحويل الإنتاج من الخدمات التي تقدم بلا اجر من قبيل الرعاية إلى سلع تباع في السوق بأسعار عالية. إن حدوث عجز في خدمات الرعاية الاجتماعية لا يدمر التنمية البشرية فحسب بل يفوض النمو الاقتصادي أيضاً .

إن توسيع الأسواق ينحو إلى معاقبة الرعاية الاجتماعية ويلغيها ويلغي مؤسساتها ويؤدي إلى ظهور الفقراء الجدد ويهمش الذين كانوا يستفيدون مجاناً من خدمات الرعاية الاجتماعية.

ستؤدي العولمة إلى قيام الشركات بفرض شروط تشغيل قاسية منها :-

1- عدم الانضمام إلى أي تنظيم نقابي .

2- القبول بالعمل الوقتي .

3- تحمل تكاليف برامج التدريب الحديثة .

وستؤدي العولمة إلى انخفاض نسب الأيدي العاملة على أساس دائم .

وستؤدي العولمة إلى نتائج وخيمة بالنسبة لسوق العمل تتمثل في :-

- زيادة البطالة التكنولوجية .
- مواجهة العمال صعوبات الحصول على فرصة عمل دائمة .
- انخفاض مستويات الاستهلاك .

- زيادة معدلات تسريح العمال .
- تقلص فرص العمل البشري وانحسارها بسبب التحول صوب الإنتاج المتعمد على التقنية العالية .
- ستؤدي العولمة إلى تسريح الأزمات الاقتصادية وما يصاحب ذلك من كساد وهبوط الطلب وتسريح إعداد كبيرة من العمال وزيادة نسب البطالة في الاقتصاد. وستدفع الطبقة العاملة ثمناً باهظاً لعولمة الأزمات .

إن العولمة لا تعني سوى الخطر الجديد الذي يهدد الطبقة العاملة ونظم الرعاية الاجتماعية. فالعولمة حرب ضد الطبقة العاملة، وهي حرب ضد الرعاية الاجتماعية. لذا نقول إن الطبقة العاملة ونظم الرعاية الاجتماعية هما أولى ضحايا العولمة. وان ظروف العمال في ظل العولمة لن تتصف بالإنسانية، ولن تؤدي العولمة إلى عولمة التنمية بل عولمة الفقر.

وفي الوقت نفسه تؤدي الضغوط المالية إلى الحد من خدمات الرعاية التي تقدمها الدولة. فقد انخفضت الإيرادات الضريبية في البلدان الفقيرة مما يمثل 18٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل الثمانيات إلى 16٪ في التسعينات. وتدهورت الخدمات العامة تدهوراً ملحوظاً – نتيجة للتدني الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية أو تصفية خدمات الدولة لا سيما في بلدان شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وفرض التنافس الاقتصادي العالمي ضغطاً على الأجور التي تقدم مقابل أعمال الرعاية، مما أدى إلى زيادة الفجوة في الأجور بين قطاع المواد التي يمكن الاتجار بها وقطاع المواد التي لا يمكن الاتجار بها، وبين المهرة وغير المهرة.

وخلقت العولمة المالية وما رافقها في أزمات تهديدات جديدة للأمن البشري في البلدان الفنية والفقيرة ومن ابرز هذه التهديدات .

1- الأزمات المالية التي حدثت في جنوب شرق أسيا خلال الفترة 1997 -1998 وأظهرت مخاطر تقلب الأسواق المالية العالمية .

ففي التسعينات سجل صافي تدفقات رأس المال إلى اندونيسيا وتايلاند وجمهورية كوريا والفلبين وماليزيا ارتفاعاً هائلاً، بحيث بلغ 93 بليون دولار في عام 1996. وعندما أصاب الاضطراب سوقاً منها بعد أخرى، انقلب مسار هذه التدفقات رأساً على عقب بين عشية وضحاها – بحيث تدفق منها إلى الخارج 21 بليون دولار في عام 1997. وكانت هذه النكسة تمثل 11٪ من قيمة النواتج المحلية الإجمالية لهذه البلدان قبل حدوث الأزمة .

إن الآثار البشرية المترتبة على هذه الأزمة المرجح إن تستمر فترة طويلة بعد حدوث انتعاش اقتصادي.

فقد انتشرت الإفلاسات. وتعرضت ميزانيات التعليم والصحة للضغط وفقد أكثر من 13 مليون نسمة وظائفهم. ومع ارتفاع أسعار المواد الأساسية ارتفاعاً هائلاً انخفضت الأجور الحقيقية انخفاضاً شديداً، بحيث بلغت نسبة الانخفاض ما يتراوح بين 40 و 60٪ في اندونيسيا. وتصل العواقب إلى مدى أعمق من ذلك – فهذه البلدان أفادت جميعها بحدوث تآكل في نسيجها الاجتماعي، بحيث ظهرت فيها قلاقل اجتماعية وزاد فيها عدد الجرائم، كما زاد فيها العنف المنزلي.

اضطرابات نتيجة لإعادة الهيكلة الاقتصادية وإعادة هيكلة الشركات، ونتيجة لتفكيك مؤسسات الحماية الاجتماعية، معناه مزيداً من انعدام الأمن الوظيفي وانعدام امن الدخل فضغوط التنافس العالمي جعلت البلدان وأصحاب العمل يعتمدون سياسات أكثر مرونة فيما يتعلق باليد العاملة مع وضع ترتيبات للعمل تتسم بكونها أكثر تقلقلاً.

إن التقلب المالي تترتب عليه تكاليف اجتماعية ضخمة كما أتضح من أزمة الديون في أمريكا اللاتينية في الثمانينات، والانهيار المالي الذي حدث في شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة في أوائل التسعينات، والأزمة التي حدثت مؤخراً

في شرق أسيا. وتتجاوز التكاليف خسائر فرص العمل، وانعدام الأمن الغذائي، وتقليل الخدمات الاجتماعية. فنظم التأمين الاجتماعي الضعيفة والبطالة المفاجئة تسببان أيضاً ضغوطاً سيكولوجية واجتماعية خطيرة، مما يؤدي إلى زيادة الإصابة بأمراض الدورة الدموية وزيادة معدلات الانتحار. وقد تتجه حتى بعض الأسر المعيشية إلى الدعارة والجريمة، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض وانهيار الأسرة وتزايد العنف والكراهية العرقية. ومن ثم فإن إحدى المسائل الهامة التي تواجهها الحكومات الوطنية في الأزمة هي، إلى جانب إعادة الاستقرار الاقتصادي، الإقلال إلى أدنى حد من التكاليف الاجتماعية وحماية الناس .

ويتضح من الأزمات المالية التي حدثت في الثمانينات والتسعينات أن البلدان بحاجة إلى :-

- استهداف الفقراء من خلال برامج أشغال عامة وإعانات غذائية .
- حماية الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء .
- إيجاد سبل حماية رسمية من قبيل التأمين ضد البطالة .
- تجنب التقشف المالي المفرط .
- تحقيق اتساق سياسات الاقتصاد الكلي لكفالة توافقها مع الحد من الفقراء .

وإلى جانب برامج الأشغال العامة، باستطاعة البلدان أن تعتمد على خدمات التنسيب الوظيفي في القطاع الخاص لكفالة الأمن الوظيفي وأمن الدخل .

ونتيجة لعولمة الاقتصاد وانعدام المساواة بين البلدان أيضاً فقد كانت الفجوة في الدخل بين خمس سكان العالم ممن يعيشون في أغنى البلدان وخمس السكان ممن يعيشون في أفقر البلدان 74 إلى 1 في عام 1997، بعد أن كانت 60 إلى 1 في عام 1990 و 30 إلى 1 في عام 1960 .

وفي القرن التاسع عشر أيضاً زاد انعدام المساواة بسرعة خلال آخر ثلاثة عقود في عهد شهد اندماجاً عالمياً سريعاً : فقد زادت الفجوة في الدخل بين أعلى البلدان

دخلاً واقلـها دخـلاً مـن 3 إلى 1 في عـام 1820 إلى 7 إلى 1 في عـام 1870 والى 11 إلى 1 في عام 1913 .

وفي أواخر التسعينات كان خمس سكان العـالم ممـن يعيشون في أعلـى البلـدان دخلاً تبلغ حصتهم :

- 86 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي – بينما كانت تبلغ حصة خمس سـكان العالم ممن يعيشون في اقل البلدان دخلاً 1٪ فقط .
- 82٪ من أسواق صـادرات العـالم – بينمـا كانـت حـصة خمـس سـكان العـالم ممن يعيشون في اقل البلدان دخلاً 1٪ فقط .
- 68٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة – بينما كانت حصة خمس سكان العالم ممن يعيشون في اقل البلدان دخلاً 1٪ فقط .
- 74٪ مـن خطـوط الهـاتف في العـالم، الـتي تمثـل الآن الوسـيلة الأساسـية للاتصالات – بينما كانت حصة خمس سكان العالم ممن يعيشون في اقل البلدان دخلاً 1.5٪ فقط .

وقد تنبأ البعض بحدوث تقارب إلا أن العقد الماضي شهد تزايد تركيز الدخل والموارد والثروة بين الناس والشركات والبلدان .

- فبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي يعيش فيها 19٪ من سكان العالم، تبلغ حصتها من التجارة العالمية في السلع والخدمات 71٪ وتبلـغ حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة 58٪، ويوجد فيهـا 91٪ مـن جميـع مستخدمي شبكة الانترنت.
- وحقق أغنى 200 شخص في العالم زيادة بأكثر من الـضعف في صـافي ثـروتهم خلال السنوات الأربع الممتدة من عام 1995 إلى عـام 1998، بحيـث تجـاوزت تريليون دولار، وأصبحت قيمة الأصول التي يملكهـا أغنـى ثلاثـة بليـونيرات في العالم تتجاوز قيمة الناتج القومي الإجمالي لجميع أقل البلـدان نمـواً مجتمعـة وسكانها البالغ عددهم 600 مليون نسمة .

- وتؤدي الموجة الأخيرة من عمليات الاندماج والتملك إلى تركيز القوة الصناعية في الشركات العملاقة – مما ينطوي على خطورة حدوث تآكل في المنافسة فبحلول عام 1998 كانت أكبر عشر شركات تعمل في مجال مبيدات الآفات تسيطر على 85٪ من سوق عالمية تبلغ قيمتها 31 بليون دولار – وكانت أكبر عشر شركات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية تسيطر على 86٪ من سوق تبلغ قيمتها 262 بليون دولار .
- وفي عام 1993 كانت عشرة بلدان فقط تحظى بنسبة 84٪ من نفقات البحث والتطوير العالمية وتسيطر على 95٪ من براءات الاختراع في الولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين. وعلاوة على ذلك فإن ما يتجاوز 80٪ من براءات الاختراع التي تمنح في البلدان النامية يملكها مواطنون يقيمون في البلدان الصناعية .

2- عدم كفاية الموارد والمالية لأغراض الرعاية :-

إن دراسات العولمة وأثرها على الناس تركز على الدخل والعمالة والتعليم والفرص الأخرى، أما الشيء الأقل ظهوراً والذي كثيراً ما يتجاهل، فهو اثر العولمة على الرعاية وعلى العمل في مجال الرعاية – أي مهمة التكفل بالمعالين، وبالأطفال، والمرضى، والمسنين و) يجب إلا ننسى) بقيتنا جميعاً، المنهكين من مطالب الحياة اليومية فالتنمية البشرية لا تغذيها زيادة الدخل والتعليم المدرسي والصحة والتمكين والبيئة النظيفة فقط بل تغذيها أيضاً الرعاية وجوهر الرعاية هو الروابط الإنسانية التي تخلقها وتمدها بأسباب الحياة .

والرعاية، التي يشار إليها أحياناً على أنها عملية إنتاج اجتماعي، جوهرية أيضاً للاستدامة الاقتصادية .

والعولمة تضغط الرعاية والعمل في مجال الرعاية فالتغيرات الحاصلة في الطريقة التي يستخدم بها الرجال والنساء وقتهم تضغط الوقت المتاح للرعاية والضغوط المالية على الدولة تضغط الموارد المتعلقة بالإنفاق العام على خدمات الرعاية،

والفجوة في الأجور بين قطاع السلع التي يمكن الاتجار بها والسلع التي لا يمكن الاتجار بها تضغط حوافز تقديم خدمات الرعاية في السوق. ونوع الجنس عامل رئيسي في كل هذه الآثار، لان المرأة في شتى أنحاء العالم هي التي تتحمل المسئولية الرئيسية عن هذه الأنشطة وتتحمل معظم عبئها .

ومع تعرض قاعدة الموارد المالية للبلدان النامية للتناقص بسبب تحرير التجارة وبسبب عولمة القاعدة الضريبية وبسبب التنافس الضريبي فإن الإنفاق المخصص لأنشطة الرعاية الاجتماعية تناقص في معظم الدول النامية ومع تآكل دولة الرعاية الاجتماعية بسبب العولمة، أصبح الناس في الدول النامية اقل أمنا وأكثر ضعفاً حيث تطحنهم وتهشمهم قوى السوق ويتعرض بقاءهم على قيد الحياة للخطر .

إن قوى العولمة دمرت شبكات السلامة الاجتماعية حيث تآكلت الخدمات الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية الأخرى.

إننا بحاجة إلى عولمة تؤدي إلى توليد نمو موالي للفقراء وبحاجة إلى عولمة تحد من أوجه انعدام المساواة وتعزز القدرات البشرية .

إن المكونات الرئيسية للسياسة الرامية إلى توليد النمو هي كفالة إدارة الاقتصاد الكلي السليمة واستقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز الطلب المحلي عن طريق تعديل أسعار الفائدة الحقيقة على نحو مناسب، والانضباط المالي، وتعجيل الإنتاج الصناعي، وإصلاح مؤسسات القطاع المالي، وتحقيق الحكم الصالح، ولكن النمو الاقتصادي وحده ليس كافياً. إذ يجب أن يكون نمواً موالياً للفقراء – يوسع قدرات الفقراء والفرص المتاحة – لهم وخيارات حياتهم. ولكفالة توليد النمو الموالي للفقراء **ينبغي أن يحقق العمل الوطني ما يلي :-**

- إعادة العمالة الكاملة وزيادة الفرص كأولوية عالية من أولويات السياسة الاقتصادية .
- إزالة التحيزات المضادة للفقراء في إطار الاقتصاد الكلي .
- الاستثمار في قدرات الفقراء عن طريق إعادة هيكلة الإنفاق العام والضرائب.

- كفالة حصول الفقراء على موارد الإنتاج، ومن بينها الائتمانات .
- زيادة إنتاجية الزراعة الصغيرة النطاق.
- تشجيع المشاريع المتناهية الصغر والقطاع غير الرسمي .
- التركيز على التصنيع ذي الكثافة في استخدام اليد العاملة لتوسيع فرص العمالة .

ويتطلب الحد من انعدام المساواة في العالم النامي التدابير الإضافية التالية، التي تتخذ من خلال تحالفات الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية .

- بناء القدرات البشرية من خلال التعليم وكفالة حصول الفقراء على التعاليم، فقد تبين أن التعليم هو أهم أصل من الأصول في تفسير التفاوتات في الدخل، وقد أصبح تشتت الأجور بين مستويات المهارة كبيراً .
- جعل الإمدادات العامة من المياه المأمونة والخدمات الصحية والإسكان ميسورة للفقراء .

مصادر الفصل الخامس عشر

1- محمد الفرجاني حصن، **أفريقيا وتحديات العولمة**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2002 .

2- سمير أمين، **في مواجهة أزمة عصرنا**، بيروت: مؤسس الانتشار العربي، 1997.

3- جوزيف س. ناي وجون د. دونا هيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، تحرير محمد شريف الطرح، الرياض: مكتبة العبيكان .

4- جي. آر. مندل، **العولمة والفقراء**، تعريب وليد شحادة، بيروت: شركة الحوار الثقافي، 2004 .

5- اريل بريس وفرانسوا دوفاريس، **صياد السمك ووحيد القرن**، تعريب أسعد كامل اليأس، الرياض : العكبيات، 2001.

6- جريدي منير وديفيد شيندر، **ما وراء الرأسمالية**، تعريب محمد رياض البرش، الرياض : مكتبة العبيكان، 2004 .

7- هورست افهليد، **اقتصاد يفوق فقرا**، تعريب عدنان عباس علي، الكويت، عالم المعرفة، 2007 .

8- ديفيد هارفي، **الامبريالية الجديدة**، تعريب وليد شحادة، بيروت : شركة الحوار الثقافي، 2004.

الفصل السادس عشر

الأمن الغذائي العربي: الواقع والإشكاليات

الفصل السادس عشر
الأمن الغذائي العربي : الواقع والإشكاليات

مقدمة

يعتبر الأمن الغذائي العربي من التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصادات العربية، إذ على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه) والموارد البشرية والمالية، وبالرغم من جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية، لتحقيق التنمية الزراعية العربية، إلا أنه لم يتحقق تقدم ملموس في مجال تحقيق الأمن الزراعي العربي بصورة عامة والأمن الغذائي العربي بصورة خاصة وذلك طبقاً للمؤشرات الزراعية والغذائية. بل إن الدول العربية بعد كل هذه الجهود لا زالت تستورد نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، كما تزايدت قيمة الفجوة الغذائية العربية، وزاد العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وتتحكم في عملية بناء الأمن الغذائي العربي مجموعة من المحددات باتت تساهم في تزايد درجة الانكشاف الزراعي والغذائي العربي. ويتجلى هذا الانكشاف في عدد من المؤشرات الاقتصادية من أبرزها:-

- تدني مساهمة ناتج القطاع الزراعي في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.
- تدهور نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية الرئيسية.
- تزايد قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي.
- تدهور إنتاجية المحاصيل الزراعية.

المشكلة البحثية

ان مدلول الانكشاف الغذائي العربي وتدهور مرتكزات الأمن الغذائي العربي يكشف لنا جملة تساؤلات:-

1- ماهي أسباب فشل السياسات والبرامج والاستراتيجيات الزراعية التي تبنتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية وتلك التي تم تبنيها الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي العربي؟

2- لماذا فشلت كل برامج التكامل الزراعي رغم أهمية تلك البرامج في تحقيق الأمن الغذائي العربي؟

3- لماذا لم تتوجه جهود الدول العربية لتبني مدخل المشروعات العربية المشتركة في المجال الزراعي

رغم أهمية تلك المشروعات في تحقيق التكامل الزراعي العربي والأمن الغذائي العربي؟

فرضيات البحث

في إطار المشكلة البحثية المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات التالية :-

1- ان تدني كفاءة استغلال الأراضي الزراعية وعدم كفاية المياه المخصصة للزراعة يعد من أهم أسباب عدم تحقيق الأمن الغذائي العربي.

2- لم تتمكن الدول العربية من تحقيق أمنها الغذائي إلا بزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

أهمية البحث

تبرز أهمية دراسة الأمن الغذائي العربي لكونه أحد أبرز مرتكزات الأمن الاقتصادي العربي، ولأن دراسة هذا الموضوع يثير العديد من التساؤلات حول أسباب استمرار التفاوت بين معدلات نمو الناتج الزراعي وتزايد الطلب عليها مما أدى إلى ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية. وتزايد أهمية دراسة الأمن الغذائي العربي

وبتدني نسب الاكتفاء الذاتي لعلاقة وتدني نسب الاكتفاء الذاتي هذا الموضوع بكفاءة استخدام المياه المتاحة وكفاءة استخدام الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :-

1- تحليل عوامل إخفاق الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي العربي.

2- تحليل أبرز مؤشرات الانكشاف الغذائي العربي.

3- تحليل الفجوة الغذائية وإبعاد مشكلة الأمن الغذائي العربي.

4- تحليل أسباب العجز في السلع الغذائية الرئيسية وأسباب تزايد قيمة الفجوة الغذائية العربية.

منهجية البحث

اعتمد الباحث على منهج البحث العلمي الوصفي الهادف إلى تحليل أبعاد المشكلة البحثية وصلاً إلى إثبات الفرضيات من خلال تحليل عوامل الإخفاق على جبهة الأمن الغذائي العربي وتحليل مؤشرات الانكشاف الغذائي، ثم بناء الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً : خصائص القطاع الزراعي العربي

للقطاع الزراعي أهمية في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، فالقطاع الزراعي يستوعب حوالي ربع حجم القوى العاملة العربية، مما يجعله مصدراً رئيسياً لدخل حوالي (40 ٪)من السكان، إلى جانب تلبيته للحاجات الاستهلاكية الغذائية، ودوره في تنشيط الصناعات التحويلية الغذائية، وصناعة الملبوسات، والصناعات الجلدية.

ويعاني القطاع الزراعي من قلة الاستثمارات الزراعية ومن تدني مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.كما بات القطاع الزراعي يعاني من تزايد الفجوة الغذائية، وتعد ظاهرة تزايد الهجرة من الريف إلى المدن من أهم المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي. كما تتسم العمالة الزراعية بتدني

الإنتاجية والأجور. أما العجز في الميزان التجاري الزراعي، فهو في تزايد مستمر بسبب زيادة الواردات على الصادرات الزراعية.

وفيما يلي ابرز خصائص الوضع الزراعي العربي:-

-يقدر مجموع الأراضي الصالحة للزراعة حوالي (197) مليون هكتار، المزروع منها فعلاً (71.5) مليون هكتار، أي حوالي (36 ٪) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.

بمعنى أن غير المزروع في الأراضي الصالحة للزراعة يقدر بـ (64 ٪) وتعود محدودية الأراضي الزراعية المستغلة إلى محدودية وندرة الموارد المائية اللازمة لاستغلال الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، إضافة إلى انحسار الأمطار وانتشار الجفاف وتدهور خصائص التربة وتزايد نسبة ملوحتها.

- بلغت مساحة الأراضي الزراعية المستغلة لزراعة المحاصيل المستديمة (12 ٪) من مساحة الأراضي الزراعية المستغلة.
- بقيت مساحة المراعي الطبيعية ثابتة في حدود (481) مليون هكتار بسبب انخفاض معدلات الأمطار.
- تفتقر معظم الدول العربية لوجود الغابات فيها لوقوع معظم الدول العربية في المناطق الجافة وشبه الجافة ولم تفلح جهود الدول العربية في وقف تدهور الغابات والأراضي الرعوية فضلاً عن فشلها في تنميتها.
- نقدر الموارد المائية من المياه السطحية المتجددة والمخزون المائي الجوفي بحوالي (338) مليار م ^{3} في السنة بالإضافة إلى كميات الموارد المائية غير التقليدية، وهي مياه التحلية والتقنية فتقدر بحوالي (10.6) مليار م ^{3} سنوياً. والملاحظ ان الموارد المائية السطحية المتجددة في الدول العربية والتي تقدر بـ حوالي (296) مليار م ^{3} سنوياً نصفها مستغل والنصف الآخر يتعرض للهدر.
- وتشكل الأمطار أهم مصدر للمياه السطحية المتجددة ويتصف هطول الأمطار في الدول العربية بالتذبذب وعدم الانتظام، مما يجعل المناطق التي تعتمد على

الزراعة المطرية عرضة للجفاف، إلى جانب ارتفاع نسبة الفاقد من هذه المطار بسبب التبخر، حيث تصل نسبة التبخر إلى (80 ٪) .

- تتسم الزراعة العربية بتدني كفاءة الري في معظم الدول العربية.
- بالنسبة للسكان الزراعيين، فقد بلغت نسبتهم (28 ٪) من إجمالي عدد السكان في الدول العربية من عام 2012 مقارنة بـ (32 ٪) في عام 2000. ويعود هذا التراجع إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدن بسبب تدني مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية، وانخفاض مستويات المعيشة وعدم توفر فرص العمل، وشكلت العمالة الزراعية (25.4 ٪) من مجموع العمالة العربية. ويبلغ حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي (33) مليون عامل زراعي، أي ان القطاع الزراعي يستوعب (25 ٪) من حجم القوى العاملة العربية، إلا أن مساهمة القوى العاملة الزراعية في الناتج الزراعي العربي متدنية جداً.
- وتتسم العمالة الزراعية بارتفاع مستوى البطالة المقنعة وخاصة الزراعة المطرية، كما تتصف العمالة الزراعية بانخفاض مستوى الإنتاجية لكل عامل.

ثانياً : محددات الأمن الغذائي العربي وحجم العجز الغذائي العربي

1- 1-الفجوة بين معدل نمو الإنتاج الزراعي ومعدل نمو الطلب على المنتجات الزراعية، بمعنى عدم كفاية الإنتاج الزراعي العربي لسد الطلب المحلي على المنتجات الزراعية.

2- تدني نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية الرئيسية.

3- قلة المساحات المزروعة فعلا من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة.

4- محدودية استخدام التقنية الزراعية الحديثة.

5- معاناة القطاع الزراعي العربي من تدني كفاءة استخدام الموارد المائية.

6- تدني كفاءة استغلال الأراضي الصالحة للزراعة.

7- قلة مساحة الأراضي المروية.

8- معاناة القطاع الزراعي من فجوة تكنولوجية تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية.

9- تدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية.

10- عدم استكمال البنى الأساسية والخدمات الزراعية.

11- محدودية الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي.

وهذه العوامل مجتمعة أدت إلى اتساع الفجوة الغذائية حيث أصبحت الدول العربية تستورد نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، وترتب على زيادة قيمة الفجوة الغذائية تزايد في الميزان التجاري الزراعي العربي. وجراء ذلك بات الوضع الزراعي والغذائي العربي يعاني من انكشاف غذائي بالغ الخطورة.

ثالثاً : مؤشرات الانكشاف الغذائي العربي

أ- تدني مساهمة ناتج القطاع الزراعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

للقطاع الزراعي العربي دور هام في الاقتصادات العربية وذلك لمساهمته في:-

- تحقيق الأمن الغذائي.
- توفير الدخل للعمالة الزراعية.
- توفير المواد الأولية للصناعات التحويلية.

ورغم هذه الأهمية الاستراتيجية، ورغم زيادة القيمة المضافة إلى هذا القطاع من (45) مليار دولار في عام 1995 إلى 56 مليار دولار في عام 2000. والى (71) مليار دولار في عام (2005)، والى (125) مليار دولار في عام 2010. إلا أن نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تناقصت من (9.5 ٪) عام 1995 الى (7.8 ٪) عام 2000، والى (6.1 ٪) عام 2005، والى (6.0 ٪) عام 2010. وإذا ما تم استبعاد القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فإن نسبة ناتج القطاع الزراعي على

الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مستبعداً منه القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية ثبتت حول (11 – 12 ٪) خلال الفترة 1995 إلى 2010.

وهذا الهبوط في مساهمة القيمة المضافة للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يؤكد مجموعة من الحقائق من أبرزها: -

- استمرار التفاوت بين معدلات نمو الناتج الزراعي من السلع الغذائية الرئيسية وتزايد الطلب عليها، مما يؤدي إلى عدم كفاية الإنتاج الزراعي العربي لسد الطلب العربي المتزايد على المنتجات الزراعية.
- تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي.
- تزايد قيمة الفجوة الغذائية العربية.
- تراجع نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية.
- ضآلة حجم الاستثمارات الزراعية.
- فشل سياسات التنمية الزراعية وسياسات وبرامج التكامل الزراعي العربي في تطوير وتحديث القاعدة الزراعية العربية.
- تدني كفاءة استغلال الموارد المائية في الإنتاج الزراعي.
- تدهور مستوى انتاجية المحاصيل الزراعية.
- تدني كفاءة استغلال الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة.
- عدم كفاءة الري.
- محدودية التوسع في الأراضي الزراعية.
- انتشار البطالة المقنعة في القطاع الزراعي.

والملاحظ تفاوت الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، إذ تكون مرتفعة في الدول ذات الموارد الزراعية الجيدة، فقد بلغت هذه النسبة في السودان (29.3 ٪) في عام 2008 وفي سورية (20 ٪)، وتراوحت بين (13 ٪ – 7 ٪) في كل من المغرب، مصر، موريتانيا،

اليمن، تونس، ولبنان طبقاً لإحصاءات عام 2011 الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

جدول رقم (1)

مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (مليار دولار – نسب مئوية) للفترة (1995 – 2010)

السنة	القيمة المضافة للناتج الزراعي العربي / مليار دولار	مساهمة القيمة المضافة للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	
		بجميع القطاعات ٪	باستبعاد القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية ٪
1995	45	٪ 9.5	٪ 12
2000	56	٪ 7.8	٪ 12
2005	70	٪ 6.1	٪ 10
2010	125	٪ 6.0	٪ 11

المصادر – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011 .

- **إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة السمكية لعام 2011.**

ب- تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي.

ترتب على تدني نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية وترتب على تراجع مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وعدم كفاية نمو الناتج الزراعي لسد الطلب العربي المزايد على المنتجات الزراعية.

تزايد الاستيرادات من السلع الغذائية الرئيسية مما أدى الى تزايد العجز في الميزاان التجاري الزراعي العربي من (18) مليار دولار في عام 1995 الى 23 مليار دولار في عام 2005. والى 46 مليار دولار في عام 2010.

وكان العجز في الميزان التجاري الزراعي البالغ 46 مليار دولار في عام 2010 ناتج عن الفرق بين الصادرات الزراعية البالغة 19 مليار دولار والواردات الزراعية البالغة 65 مليار دولار.

وتشير إحصاءات الميزان التجاري الزراعي ان الواردات الزراعية خلال المدة من عام 2000 – 2009.

بلغت (377) مليار دولار، في حين بلغت قيمة الصادرات الزراعية خلال نفس الفترة (111) مليار دولار وعليه فالعجز المتراكم في الميزان التجاري الزراعي العربي يبلغ 266 مليار دولار خلال نفس الفترة.

وعلى الرغم من قيمة الصادرات الزراعية من (7) مليار دولار في عام 2000 إلى (19) مليار دولار من عام 2010، إلا ان الواردات الزراعية زادت من (30) مليار دولار عام 2000 إلى 65 مليار دولار عام 2010 وتعود الزيادة في عجز الميزان التجاري لزيادة الواردات الزراعية بسبب عدم كفاية الإنتاج الزراعي المحلي، وبسبب ارتفاع قيمة المستوردات الزراعية من جهة أخرى في الأسواق المالية، هذا فضلاً عن تراجع إنتاج بعض المحاصيل الزراعية في مقدمتها الحبوب.

وبالنسبة للتجارة الزراعة البينية يلاحظ ان الصادرات العربية الزراعية البينية شكلت حوالي (35.2) من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية في عام 2011.

وهذه الإحصاءات تؤكد حقائق التفاوت الكبير بين معدلات نمو الناتج الزراعي وخاصة من السلع الغذائية الرئيسية والطلب عليها، وتؤكد كذلك المستويات المتدنية من نسب الاكتفاء الذاتي للمجموعات الغذائية الرئيسية وتؤكد التصدع الكبير الذي تعاني منه القاعدة الزراعية العربية.

وتشير كذلك إحصاءات الميزان التجاري الزراعي العربي، ان الدول العربية استوردت ثمن الواردات العالمية من السلع الغذائية، واستوردت خمس واردات العالم من الحبوب.

جدول رقم (2)

العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي

لسنة (2000 – 2009) / مليار دولار

السنة	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	العجز في الميزان التجاري
2000	6.9	29.5	22.6
2001	6.7	26.3	19.5
2002	7.5	28.7	21.2
2003	8	29.9	21.9
2004	10.3	34.2	23.9
2005	11.0	38.3	27.3
2006	11.6	40.1	28.5
2007	13.8	51.4	37.6
2008	16.4	60.2	34.6
2009	19.1	65	46

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، ص 59.

ج- تدني نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية نظراً للتفاوت الكبير بين معدل نمو الناتج الزراعي البالغ (2 ٪) في عام 2011، وبين معدل نمو الطلب على المنتجات الزراعية البالغ (5.5 ٪)، فقد انخفضت مستويات ونسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية، مما يتسبب بدوره الى زيادة الاستيرادات من أهم السلع الغذائية الرئيسية وزيادة القيمة الفجوة الغذائية، وتفاقم العجز في الميزان التجاري الزراعي.

فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية كالآتي لعام 2010.

مجموعة الحبوب والدقيق (٪49)

مجموعة البقوليات (٪58)

الزيوت النباتية (٪31)

السكر (٪26)

الألبان (٪74)

اللحوم (٪ 78)

وبذلك تستورد الدول العربية نصف احتياجاتها من الحبوب والدقيق و (43٪) من البقوليات و (69٪) من الزيوت و (74 ٪) من السكر و (30 ٪) من البيض وقد شكلت هذه السلع (76 ٪) من قيمة السلع الغذائية الرئيسية في عام 2010.

ويشار هنا أن تدني نسب الاكتفاء الذاتي يظهر مدى خطورة الانكشاف الغذائي العربي متمثلاً بحجم الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية وهو ما يؤشر تبعية غذائية متنامية، خاصة بعد أن أصبحت الدول العربية تستورد ثمن الواردات العالمية من السلع الغذائية وتستورد خمس واردات العالم من الحبوب وتستورد نصف احتياجاتها من الحبوب والدقيق.

جدول رقم (3)

نسب الإكتفاء الذاتي كما في عام 2010

المجموعة السلعية	نسبة الاكتفاء الذاتي
مجموعة الحبوب والدقيق	٪ 49
البقوليات	٪ 57
الزيوت	٪ 31
السكر	٪ 26
الألبان	٪ 70

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إحصاءات عام 2011

د- تزايد قيمة الفجوة الغذائية العربية

يعد تزايد قيمة الفجوة الغذائية (العجز الغذائي) أهم مؤثرات التبعية الغذائية والانكشاف الغذائي العربي، ويعزى تزايد قيمة الفجوة الغذائية إلى عدم كفاية الإنتاج الغذائي، لسد الطلب المتزايد على السلع الغذائية الرئيسية وخاصة مجموعة الحبوب والبدقيق والبقوليات والزيوت، واللحوم، والسكر، مما أدى إلى تزايد متسارع للاستيرادات من السلع الغذائية الرئيسية.

ففي عام 1995 كانت قيمة الفجوة الغذائية (11.8) مليار دولار، ارتفعت الى (13.9) مليار دولار عام 2000، ثم زادت الى (18.1) عام 2005

وبلغت (25) مليار دولار عام 2007، ثم زادت (40.6) مليار دولار عام 2008 والى (35.3) مليار دولار عام 2009. وتظهر هذه الأرقام ان الفجوة ازدادت بمعدل سنوي (1.7 ٪) خلال الفترة (1990 – 2000)، بينما ازدادت بمعدل سنوي بلغ (8 ٪) خلال الفترة (2000 – 2009). ومن المتوقع زيادة قيمة الفجوة الغذائية الى (58) مليار دولار عام 2020 والى 88 مليار عام 2030.

جدول رقم (4)

تطور قيمة الفجوة الغذائية العربية

(2000 – 2009)

السنة	قيمة الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية
2000	13.9
2005	18.1
2006	18.1
2007	25
2008	40.6
2009	35.5
2020 (توقع)	58
2030 (توقع)	88

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، 2011. كذلك التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإحصاءات الزراعية 2011.

جدول رقم (5)

الصادرات والواردات من السلع الغذائية الرئيسية

السنة	قيمة الصادارت من السلع الغذائية الرئيسية	قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية	العجز الغذائي
2000	3.7	18.5	14.8
2005	7.4	27.7	20.3
2006	9.4	28.5	18.7
2007	10.3	36.1	25.8
2008	12.4	53.5	41.1
2009	12.8	48.5	35.7

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، ص 337

والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، ص 62

وقد ساهمت مجموعة الحبوب بحوالي (58.3 ٪) من قيمة الفجوة الكلية للسلع الغذائية الرئيسية وشكل القمح وحده (27 ٪) من قيمة الفجوة الكلية للسلع الرئيسية. كما شكل السكر حوالي (8.6 ٪) والزيوت حوالي (12.8 ٪) والألبان (10.2 ٪) واللحوم (13.7 ٪)

جدول رقم (6)

نسبة مساهمة السلع الغذائية الرئيسية في قيمة الفجوة الغذائية لعام 2009

السلعة	المساهمة
الحبوب والدقيق	٪ 58.3
القمح	٪ 27
اللحوم	٪ 13.7
الزيوت النباتية	٪ 12.8
السكر	٪ 8.6
الألبان ومشتقاتها	٪ 10.2

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001، ص 61

والملاحظ ان الحبوب والدقيق كمجموعة أصبحت تشكل (58.3 ٪) من قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية ويأتي القمح في صدارة مجموعة الحبوب، حيث يمثل وحده (50 ٪) من قيمة فجوة الحبوب وحوالي (27٪) من قيمة الفجوة الغذائية العربية. ويلي القمح في مجموعة الحبوب الشعير حيث يمثل (8.2 ٪) من قيمة فجوة الحبوب والأرز بحوالي (6.6 ٪) من قيمة فجوة الحبوب.

سجلت الواردات من السلع الغذائية الرئيسية زيادة في قيمتها بسبب زيادة كمية الاستيراد من جهة وبسبب زيادة أسعار السلع الغذائية المستوردة من جهة ثانية. وقد بلغت قيمة الواردات من السلع الغذائية (48.5) مليار دولار عام 2009. وقد شكلت الواردات من السلع الغذائية الرئيسية حوالي (74.6 ٪) من إجمالي قيمة الواردات الزراعية البالغة (65) مليار دولار في عام 2009. أما قيمة الواردات العربية من مجموعة الحبوب والدقيق فشكلت (39 ٪) من مجمل

الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية، تليها الألبان بنسبة (13.2 ٪)، ثـم السكر بنسبة (9.9 ٪)، ثم اللحوم بنسبة (9.1 ٪)، ثم الزيوت بنسبة (8 ٪).

هذا وبلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية (35.5) مليار دولار في عـام 2009. وتمثل قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب والدقيق (50 ٪) من قيمة الفجوة الغذائية العربية.

وتحتل مجموعة الألبان ومنتجاتها المرتبة الثانية من حيث قيمة الفجـوة، إذ تمثـل قيمة الفجوة فيها حوالي

(15 ٪)، يليها السكر واللحوم والزيوت والشحوم بنسبة (11 ٪)، و (8٪) على التوالي.

العوامل التي أسهمت في الانكشاف الغذائي العربي :-

- قصور سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية العربية.
- التفاوت الكبير بين معدلات نمو الناتج الزراعي ومعدلات نمـو الطلـب علـى السلع الزراعية.
- عدم كفاءة الري.
- تدني نسب الاكتفاء الذاتي.
- تدهور إنتاجية العامل الزراعي.
- انتشار البطالة المقنعة في القطاع الزراعي.
- محدودية الأراضي المستغلة زراعياً.
- شح وندرة الموارد المائية اللازمة للزراعة.
- تخلف الهياكل المؤسسية الزراعية.
- ضآلة المشروعات الزراعية العربية المشتركة.
- تخلف القطاع الزراعي في استخدام التقنيات الزراعية.
- تزايد العجـز في ميـزان المـدفوعات لمعظـم الـدول العربيـة المـستوردة للغـذاء غير النفطية.

- قصور سياسات التمويل الزراعي وضعف نسب القروض ذات الأمد الطويل والمتوسط.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية الحديثة.
- ضعف الاستثمارات العربية البينية الموجه للزراعة، حيث قدرت الاستثمارات العربية البينية لعام 2007 بحوالي (14) مليار دولار، خصص للقطاع الزراعي منها (6 ٪) فقط.
- ضعف مساهمة الصناعة التحويلية العربية في تحقيق الأمن الغذائي العربي، وخاصة ضعف مساهمة الفرع المنتج للآلات والمعدات الموجهة للقطاع الزراعي.
- ضعف تجربة التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي.
- فشل تطبيق استراتيجية الأمن الغذائي العربي.
- عدم فعالية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية في مجال المنتجات الزراعية.
- تخلف نظم الري وزيادة معدلات التصحر.

ومن أبرز النتائج المترتبة على الانكشاف الغذائي:-

1- استمرار تدني مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

2- تزايد عجز الميزان التجاري الزراعي العربي.

3- تزايد قيمة الفجوة الغذائية العربية.

4- تراجع نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية.

5- المعوقات الناتجة عن تزايد الهجرة الريفية.

6- المعوقات الناتجة عن اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وانعكاساتها السلبية على أوضاع الزراعة العربية وخاصة ارتفاع أسعار السلع

الزراعية في الأسواق العالمية واستيراد البذور الخاضعة لبراءات الاختراع بكلف عالية.

7- الضعف الكبير في استخدام التقنيات والمدخلات الحديثة في القطاع الزراعي.

8- البطيء الكبير في استصلاح الأراضي المتصحرة وضعف صيانة الأراضي المعرضة للتصحر.

9- الحكومات العربية للإنتاج الزراعي ولإعانات التصدير.

10- تضخم المديونية في بعض الدول العربية وبالتالي الإضرار بالتنمية.

سبل معالجة العجز الغذائي العربي

لا يمكن معالجة التزايد في قيمة الفجوة الغذائية إلا من خلال :-

1- زيادة الاستثمارات الزراعية.

2- زيادة كفاءة استغلال الأراضي المستغلة فعلاً من خلال الأراضي الصالحة للزراعة.

3- التوسع في الأراضي الصالحة للزراعة.

4- زيادة كفاءة الري.

5- التوسع في تنفيذ المشروعات الزراعية.

6- التوسع في استخدام التغذية الزراعية الحديثة.

7- زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية.

8- استكمال البنية الأساسية والخدمات الزراعية.

خاتمة

يواجه الأمن الغذائي العربي تحديات داخلية عديدة، بالإضافة إلى هذه التحديات، فان القطاع الزراعي العربي بات يواجه تحديات جديدة فرضتها التطورات الاقتصادية الدولية، وخاصة في ضوء النظام التجاري العالمي الجيد الذي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية، وفي ضوء القواعد الجديدة لهذا النظام كالمواصفات القياسية، والجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وتزايد استخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي، وكذلك القواعد الجديدة في مجال استخدام البذور المبرأة.

ان جملة التحديات التي تواجه عملية بناء الأمن الغذائي العربي يدعو الدول العربية لتنفيذ خطط طموحة لتحسين واقع الأمن الغذائي العربي في إطار جهود مشتركة لاستغلال الموارد بشكل تكاملي تحقق أعلى درجة من الاكتفاء تمهيداً لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

ان المجال ما زال واسعاً للاستفادة من الميزات التي تتمتع بها الاقتصادات العربية لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة بعد إزالة معوقات التكامل الاقتصادي العربي في مجال تحقيق الأمن الغذائي.

مصادر البحث

1- **تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، لسنوات متعددة آخرها لعام 2011

2- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** لسنوات متعددة آخرها لعام 2011.

3- **تقارير منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية الفاو**، لسنوات عديدة آخرها لعام 2011.

4- **التقرير الاقتصادي عن الأمن الغذائي الصادر عن قمة الكويت الاقتصادية لعام 2009.**

5- **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تقرير عن الأمن الغذائي العربي**، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، القاهرة، 2010.

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **استشراف صورة الزراعة العربية**، الخرطوم، 2010.

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **احصاءات قطاع الزراعة والثروة السمكية**، الخرطوم، 2010.

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تطوير المزارع التقليدية في الوطن العربي**، الخرطوم، 2011.

9- البنك الدولي، **استراتيجية التنمية الزراعية في مصر**، القاهرة، 2010.

10- البنك الدولي، التقرير السنوي لعام 2011.

11- منظمة الأمم المتحدة الزراعية والأغذية (الفاو)، **بيانات الإنتاج الزراعي العالمي** لعام 2011.

12- البنك الدولي، **تقرير التنمية الدولية**، 2011.

الفصل السابع عشر

المشهد الاقتصادي العربي الراهن والقصور التنموي

الفصل السابع عشر
المشهد الاقتصادي العربي الراهن والقصور التنموي

مقدمة

في ضوء التحولات الاقتصادية الدولية والاقليمية الراهنة شهد المشهد الاقتصادي العربي الراهن اختلالات جديدة باتت تتحكم بعملية السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي.

ولعل أبرز هذه التحولات مشاريع العولمة الاقتصادية كسياسات التحررية الاقتصادية الجديدة ومشاريع الخصخصة وسياسات الاصلاح والتكيف الهيكلي، تلك المشاريع التي أخذت تدفع الاقتصادات العربية للبحث عن بيئة خارجية لتنميتها، وتدفعها لتغيير مناهجها التنموية وتدفعها للتخلي عن مناهج التنمية الاقتصادية المستقلة، وتدفعها لتجميد برامج وسياسات العمل الاقتصادي العربي المشترك في محاولة لإخضاعها لهندسة جيو – اقتصادية جديدة من خلال دمجها بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف لتأدية وظائف محددة طبقاً لمرجعيات تلك الهندسة لا طبقاً لخياراتها الاقتصادية الوطنية. وهكذا أصبحت الاقتصادات العربية تتفرج على مراكز الرأسمالية العالمية وهي ترسم لها مسارها الاقتصادي، و باتت سياساتها الاقتصادية مرهونة جزئياً أو كلياً بمرجعيات مشاريع العولمة الاقتصادية.

أولاً: أسباب اختلالات المشهد الاقتصادي العربي الراهن

بداية علينا أن ندرك ان اختلالات المشهد الاقتصادي العربي الراهن قد تعمقت مع تبني الاقتصادات العربية لمشاريع العولمة الاقتصادية وسياسات التحررية الاقتصادية الجديدة وسياسات الاصلاح والتكيف الهيكلي وسياسات الخصخصة.

وبعد ما يقارب عقدين من تطبيق هذه المشاريع والسياسات أدركت الدول العربية أنها لم تحصل على جبالٍ من السلع ولم تجلب لها تلك المشاريع والسياسات مياه الازدهار العالية، ولم تدخلها الفردوس الاقتصادي.

وكل ما أسفر عن تبني تلك مشاريع وسياسات العولمة والتحررية الاقتصادية الجديدة مايلي:-

- تعمقت اختلالات وتشوهات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للدول العربية.

- زيادة معدلات البطالة والفقر.
- سوء توزيع الدخل.
- ارتفاع تكاليف المعيشة.
- انتشار اقتصاد الفساد المالي والإداري.
- تدمير وظائف وعدم خلق وظائف جديدة.
- تعمق ظاهرة غسيل الأموال والجرائم الاقتصادية وتنامي اقتصاد الظل.
- تحطيم القطاع العام والقطاعات القائدة في الاقتصاد.
- تشويه نمط التنمية وتحول التنمية المستقلة الى تنمية بالإنابة وتنمية عصية.
- فقدان الأمن الاقتصادي العربي.
- تقليص دور الدولة الانمائي والغاء نظم الرقابة الحكومية.

كما و أسهمت العديد من السياسات الاقتصادية الداخلية في تعميق اختلالات المشهد الاقتصادي العربي الراهن، ومن هذه السياسات مايلي :-

- الحصيلة التراكمية للسياسات الاقتصادية القطرية الانعزالية التي يغيب عنها البعد القومي.
- الحصيلة التراكمية لسياسات التنمية والتكامل المرتكزة على مفاهيم اقتصادية انتجها الفكر الاقتصادي الغربي.
- النقل العشوائي لنظرية التكامل الاقتصادي الرأسمالية دون النظر الى مدى توفر الشروط الموضوعية لتطبيق هذه النظرية عربياً، وهل ينسجم تطبيق هذه النظرية مع الواقع الاقتصادي العربي.
- الخطأ التاريخي لتجربة التكامل الاقتصادي العربية بتركيزها على مدخل التبادل التجاري، وتحديداً على مرحلة منطقة التجارة الحرة، وعدم التمكن من الانتقال الى المراحل الأخرى للتكامل كمرحلة الجدار الجمركي الموحد والسوق العربية المشتركة، ثم السوق الموحدة، ثم الاتحاد الاقتصادي والنقدي.
- البنية الريعية للاقتصاد العربي.
- فقدان الادارة السياسية من جانب الدول العربية للدخول في مشاريع واتفاقيات تكاملية كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

- التخلي عن ثوابت العمل الاقتصادي العربي المشترك والتنصل من تنفيذ التزامات استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرت في قمة عمان الاقتصادية 1980.
- ضبابية الرؤية الانمائية وغياب استراتيجية التنمية التكاملية.

وهكذا تضافرت التحولات الدولية والاقليمية والسياسات الاقتصادية العربية الداخلية في تعميق اختلالات المشهد الاقتصادي العربي الراهن.

ثانياً: مؤشر اختلال موقع الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي

أ- موقع قيمة الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية عالمياً .

يبلغ قيمة الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية بعدد نفوسها البالغ (355) مليون نسمة حوالي (2000) مليار دولار في نهاية عام 2011. وهذه القيمة تساوي الناتج المحلي الاجمالي لأربعة دول صغيرة عدد نفوسها (35) مليون نسمة هي: -

- هولندة (800) مليار
- بلجيكا (468) مليار
- الدنمارك (310) مليار
- النرويج (413) مليار

ويشكل الناتج المحلي الاجمالي العربي (32 ٪) من الناتج المحلي الاجمالي العالمي البالغ (62) ترليون دولار طبقاً لاحصاءات عام 2011. كما ان الناتج المحلي الاجمالي العربي يشكل (13 ٪) من الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة البالغ (15) ترليون. ولو استبعدنا قيمة الصناعات الاستخراجية العربية البالغة (715) مليار دولار لهبط الناتج المحلي الاجمالي العربي الى (1290) مليار دولار ولأصبحت نسبة الناتج المحلي الاجمالي العربي من الناتج العالمي(2٪)

جدول رقم (1)

مؤشر موقع الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي

في نهاية 2010

قيمة الناتج المحلي الاجمالي العالمي	**62000 مليار دولار**
قيمة الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي	**15000 مليار دولار**
قيمة الناتج المحلي الاجمالي لهولندة وبلجيكا والنرويج والدنمارك	**2000 مليار دولار**
قيمة الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية	**2000 مليار دولار**
قيمة الناتج المحلي الاجمالي بدون الصناعات الاستخراجية	**1290 مليار دولار**
نسبة قيمة الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية الى الناتج الاجمالي المحلي العالمي	**(٪ 3.2)**
نسبة قيمة الناتج المحلي الاجمالي العربي الى الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي	**(٪ 13)**
نسبة قيمة الناتج المحلي الاجمالي العربي الى الناتج المحلي الاجمالي مستبعداً منه الصناعات الاستخراجية من الناتج العالمي	**(٪ 2)**
نسبة قيمة الناتج المحلي الاجمالي العربي مستبعداً منه الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الاجمالي الامريكي	**(٪ 8.5)**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011

ب- موقع الصادرات والواردات العربية عالمياً.

بلغ وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية (5.5 ٪) في عام 2010

وبالنسبة للواردات العربية فقد بلغ وزن الواردات العربية في الواردات العالمية (3.5 ٪) وعليه لا تشكل الصادارت أو الواردات العربية نسبة كبيرة في التجارة الدولية حتى مع وجود النفط والغاز والمعادن الأخرى.

جدول رقم (2)

وزن الصادارت والواردات العربية في الصادرات (نسبة مئوية)

والواردات العالمية عام (2010)

وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	**(٪ 5.5)**
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	**(٪ 3.5)**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.

ثالثاً: مؤشر انكشاف الاقتصاد العربي عالمياً

يعد الاقتصاد العربي من أكثر مناطق العالم انكشافاً اقتصادياً. وتقاس درجة انكشاف أي اقتصاد بنسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي مضروباً في 100. فكلما زادت هذه النسبة زادت درجة الانكشاف وزادت درجة تأثر الاقتصاد بالصدمات والتقلبات الاقتصادية. وبالنسبة للاقتصاد العربي بلغت الصادرات العربية (904) مليار دولار في عام 2010.

وبلغت قيمة الواردات العربية (655) مليار دولار في عام 2010. وبذلك بلغت قيمة التجارة الخارجية العربية (1559) مليار دولار في عام 2010 مشكلة ما نسبته (78 ٪) من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. علماً بأن هذه النسبة كانت (57 ٪) عام 2000.

ان الدرجة العالية لدرجة انكشاف الاقتصاد العربي والتي تظهرها زيادة درجة انكشاف الاقتصاد العربي من (57 ٪) عام 2000 الى (78 ٪) عام 2010.

تؤثر مايلي :-

1- الأثر الكبير للصدمات الخارجية على حركة الاقتصاد العربي.
2- أثر تقلبات الأسواق على حركة الاقتصاد العربي.
3- أثر تدويل الأزمات الاقتصادية على حركة الاقتصاد العربي.
4- مدى اعتمادية الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي تصديراً واستيراداً.

جدول رقم (3)
مؤشر انكشاف الاقتصاد العربي
كما في عام 2010

قيمة الواردات العربية	**(655) مليار دولار**
قيمة الصادرات العربية	**(904) مليار دولار**
قيمة التجارة الخارجية العربية	**(1559) مليار دولار**
قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي	**(2000) مليار دولار**
نسبة قيمة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي	**(٪ 78)**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.

هذه النسبة العالية تكشف الأثر الكبير للصدمات والتقلبات الخارجية على الاقتصاد العربي.

رابعاً: مؤشرا ت البنية الريعية للاقتصاد العربي.

ومن الاختلالات الجوهرية التي يتسم بها الاقتصاد العربي البنية الريعية ومن ابرز مؤشرات البنية الريعية للاقتصاد العربي مايلي :-

- تشكل الإيرادات النفطية (77 ٪) من مجمل الإيرادات العربية الكلية.
- لا تشكل الإيرادات الضريبية سوى (22 ٪) من الإيرادات العربية الكلية.
- يشكل قطاع الصناعات الاستخراجية (النفط، الغاز والمعادن) (35.3 ٪) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي أي ما يعادل (715) مليار دولار في عام 2010. ويشكل قطاع الخدمات (42 ٪) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، أي ما قيمته (852) مليار دولار في عام 2010.

وزيادة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لا يدل على مظهر من مظاهر التقدم كما هو الحال في البلدان المتقدمة، وإنما يدل على سمة ريعية الاقتصاد العربي. وبذلك يسهم كل من قطاع الصناعات الاستخراجي (قطاع ريعي) وقطاع الخدمات (قطاع ريعي) بـ (78.1 ٪) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية البالغ (2000) مليار دولار في عام 2010.

ويسهم كل من قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات بـ (1567) مليار دولار من مجموع قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية البالغ (2000) مليار دولار في عام 2010.

وعليه فان ناتج القطاعات الإنتاجية غير الريعية يبلغ (438) مليار دولار في عام 2010، وهذا الناتج أقل من الناتج المحلي الإجمالي لهولنده وحدها البالغ (800) مليار دولار ويساوي للناتج المحلي الإجمالي للسويد بعدد سكانها البالغ (6) مليون نسمه.

- شكلت الصناعات الاستخراجية (61 ٪) من إنتاج القطاعات الإنتاجية في عام 2010.
- كما ان (70 ٪) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يأتي من ثمانية يدول عربية نفطية.

هذا وقد تعمقت البنية الريعية للاقتصاد العربي بين عامي (2000 و 2010) حيث زادت مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي. من (30 ٪)

عام 2000 الى (35 ٪) عام 2010. أي ان القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية زادت من (216) مليار دولار عام (2000) الى (715) مليار دولار عام 2010 بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية.

- تدني مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والزراعة وبقية القطاعات الإنتاجية في القيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي للدول العربية حيث ان (78 ٪) من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية في عام 2010 يأتي من :-
- قطاع الصناعات الاستخراجية
- قطاع الخدمات بأنواعها

وهو ما يساوي (1562) مليار دولار لذا تسهم بقية القطاعات الإنتاجية بـ (22 ٪) أي ما يعادل (440) مليار دولار فقط.

- الصناعات التحويلية بـ (9.3 ٪)
- الزراعة بـ (6.1 ٪)
- باقي قطاع الإنتاج بـ (6.6 ٪)

وتشير السمة الريعية للاقتصاد العربي إلى جملة اختلالات من أبرزها :-

- تصدع وتدهور القواعد الصناعية التحويلية العربية.
- ضعف مساهمة قطاع البناء والتشييد والكهرباء والماء.
- ان ظاهرة تزايد مساهمة الخدمات في الاقتصادات العربية لا يؤشر حالة تطور كما هو البلدان المتقدمة بل يؤشر حالة تراجع دور مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

جدول رقم (4)

مؤشر البنية الريعية للاقتصاد العربي

اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية) لعام 2010

مساهمة القطاع	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	القيمة المضافة مليار دولار
الصناعات الاستخراجية	(٪ 35.5)	(715) مليار دولار
اجمالي قطاع الخدمات	(٪ 6..42)	(852) مليار دولار
الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات	(٪78)	(1562) مليار دولار
القطاعات الانتاجية عدا الاستخراجية منها	(٪ 22)	(440) مليار دولار
الصناعات التحويلية	(٪ 9.3)	(186) مليار دولار
الزراعة	(٪ 6.1)	(122) مليار دولار
البناء والتشييد والكهرباء والماء والغاز	(٪ 6.6)	(132) مليار دولار

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011

جدول رقم (5)

مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج

المحلي الإجمالي للدول العربية

السنة	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية
2000	(٪ 30.2)	(216) مليار دولار
2010	(٪ 35.5)	(715) مليار دولار

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.

وترتبط بنية الاقتصاد العربي الريعية بمؤشر قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول الريعية بالأسعار الجارية

صحيح ان قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية زادت من (715) مليار دولار عام 2000 إلى (2000)

مليار دولار عام 2010.

ولكن هذه الزيادة جاءت بفعل عوامل خارجية ولا علاقة لها بالجهد التنموي العربي وهذه العوامل هي:-

- زيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية
- زيادة الطلب على النفط في الأسواق العالمية
- زيادة إنتاج النفط في الحقول النفطية العربية لتلبية الطلب العالمي على النفط
- ونتيجة لهذه الزيادة حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو قدرة (16 ٪) في عام 2010 بالأسعار الجارية. ولكن بالأسعار الحقيقية فان هذا المعدل يبلغ فقط (5 ٪).

خامساً: مؤشر اختلال أوضاع التجارة الخارجية للدول العربية

تتسم أوضاع التجارة الخارجية العربية بجملة من الاختلالات يأتي في مقدمتها الآتي:-

1- ان زيادة الصادرات العربية البالغة (904) مليار دولار في عام 2010 لا تعكس زيادة في الصادرات السلعية إلى الأسواق العالمية وانما تعكس ارتفاع أسعار النفط العالمية.

2- بلغت الواردات العربية الإجمالية (655) مليار دولار في عام 2010. ان زيادة الواردات العربية تعكس عدم قدرة الإنتاج الصناعي التحويلي العربي، وعدم قدرة الإنتاج الزراعي والغذائي العربي على سد الطلب العربي المتزايد على السلع الزراعية والصناعية.

جدول رقم (6)

الصادرات والواردات العربية

(2005 – 2010) مليار دولار

السنة	الصادرات العربية	الواردات العربية
2005	569	405
2006	685	406
2007	796	539
2008	1071	673
2009	722	594
2010	904	655

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.

3- يتميز اتجاه التجارة الخارجية على مستوى الصادرات وعلى مستوى الواردات بتركزه على مجموعة من الدول المتقدمة وحديثة التصنع، وكما يلي:-

3/ أ- اتجاه التجارة الخارجية العربية على مستوى الصادرات العربية في عام 2010.

- بلغت حصة المجموعة الآسيوية (42.4 ٪) وضمن هذه الحصة :
  * بلغت حصة اليابان (10.7 ٪)
  * وبلغت حصة الصين (8.1 ٪)
  * أما حصة بقية دول آسيا فقد بلغت (23.6 ٪)
- وبلغت حصة الاتحاد الأوروبي في الصادرات العربية (8.6 ٪)
- بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية (7.7 ٪) في الصادرات العربية
- بلغت حصة الدول العربية في الصادرات العربية (الصادرات العربية البينية) (8.6 ٪)
- بلغت مساهمة بقية دول العالم في الصادرات (26 ٪)

تتضح من النسب أعلاه بقيت الصادرات العربية البينية في الصادرات العربية الإجمالية متدنية جداً (8.6 ٪) وان حصة المجموعة الآسيوية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من الصادرات العربية (58.7 ٪).

جدول رقم (7)

اتجاهات الصادرات والواردات العربية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين

لعام 2009 (نسب مئوية)

	اتجاه الصادرات		اتجاه الواردات	
الدول العربية	(٪ 10.3)		(٪ 11.2)	
الاتحاد الأوروبي	(٪ 15.8)	(٪ 44)	(٪ 28.9)	(٪ 53.3)
الولايات المتحدة الأمريكية	(٪ 8.7)		(٪ 8.7)	
اليابان	(٪ 12.8)		(٪ 4.4)	
الصين	(٪ 6.7)		(٪ 11.3)	
بقية دول آسيا	(٪ 20.8)	(٪ 45.6)	(٪ 18.1)	(٪ 35.4)
بقية دول العالم	(٪ 24.8)		(٪ 17.3)	

المصدر: إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.

جدول رقم (8)

اتجاه الصادرات العربية عام 2010

المجموعة	نسبة المساهمة في الصادرات العربية (٪)
مجموعة دول آسيا منها:	(٪ 42.4)
اليابان	(٪ 10.7)
الصين	(٪ 8.1)
وبقية دول آسيا:	(٪ 23.6)
الاتحاد الأوروبي	(٪ 15.3)
الولايات المتحدة	(٪ 7.7)
المجموعة العربية	(٪ 8.6)
بقية دول العالم	(٪ 26.0)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2011.

3/ ب- اختلال اتجاه التجارة الخارجية العربية على مستوى الواردات

- بلغت مساهمة المجموعة الآسيوية في الواردات (8.33 ٪) منها:

مساهمة اليابان في الواردات العربية	(٪ 45)
مساهمة الصين في الواردات العربية	(٪ 11.2)
مساهمة بقية دول آسيا في الواردات العربية	(٪ 17.1)
بلغت مساهمة الاتحاد الأوروبي في الوردات العربية	(٪ 26.3)
وبلغت مساهمة الولايات المتحدة في الواردات العربية	(٪ 8.7)
مساهمة الدول العربية في الواردات العربية فقد بلغت (الواردات العربية البينية)	(٪ 11.8)
مساهمة باقي دول العالم في الواردات العربية	(٪ 20.4)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2010.

جدول رقم (9)

اتجاه الواردات العربية عام 2010

المجموعة	نسبة المساهمة في الواردات العربية
المجموعة الآسيوية منها:	(٪ 33.8)
- اليابان	(٪ 4.5)
- الصين	(٪ 11.3)
- بقية دول آسيا	(٪ 17.1)
- الاتحاد الأوروبي	(٪ 26.3)
- الولايات المتحدة	(٪ 8.7)
المجوعة العربية	(٪ 11.8)
- بقية دول العالم	(٪ 20.4)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2011.

تشير اتجاهات التجارة الخارجية إلى جملة اختلالات منها:-

- تدني نسبة الصادرات العربية البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية.
- تدني نسبة الواردات العربية البينية إلى الواردات العربية الإجمالية، وهذا يشير إلى:-

1- تدني مستوى العلاقات الاقتصادية العربية البينية.

2- فشل مداخل التكامل التجاري العربي كالسوق العربية المشتركة، ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومناطق التجارة الحرة الإقليمية والثنائية والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي عقدت لتسهيل التبادل التجارب بين الدول العربية.

3- مدى اعتمادية الدول العربية على العالم الخارجي على مستوى الصادرات وعلى مستوى الواردات، وتشير هذه الاعتمادية إلى درجة المخاطر التي قد تتعرض لها الاقتصادات العربية نتيجة الصدمات الخارجية والأزمات التي تحدث في الأسواق العالمية. (91 ٪) من الصادرات العرية تذهب إلى العالم الخارجي، وإن (88 ٪) من الواردات العربية تأتي من العالم الخارجي.

4- اختلال الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية.

4/ أ- الهيكل السلعي للصادارت.

يتميز الهيكل السلعي للتجارة العربية الإجمالية على مستوى الصادرات باختلالات عديدة يأتي في مقدمتها :-

- استأثر بند الوقود والمعادن بأعلى حصة في الصادرات العربية الإجمالية، حيث بلغت هذه النسبة (72 ٪) في عام 2010.
- بلغت حصة المصنوعات في الصادرات العربية الإجمالية (19.5 ٪) وضمن المصنوعات.
  * بلغت حصة الآلات ومعدات النقل في الصادرات الإجمالية العربية (5.3٪).
  * بلغت حصة المواد الكيماوية في الصادرات الإجمالية العربية (6 ٪).
  * بلغت حصة المصنوعات الأساسية في الصادرات العربية الإجمالية (4.9 ٪).
- أما مجموعة السلع الزراعية فقد بلغت حصتها في الصادرات العربية الإجمالية (3.8 ٪) وهي حصة متواضعة جداً.

جدول رقم (10)

هيكل الصادرات الإجمالية للدول العربية

لعامي (2009، 2010)

المجموعة السلعية	الحصة في عام 2009	الحصة في عام 2010
- الوقود والمعادن	(٪ 70.8)	(٪ 71.9)
- المصنوعات منها:	(٪ 16.4)	(٪ 19.5)
* الآلات والمعدات	(٪ 4.5)	(٪ 5.3)
* المواد الكيماوية	(٪ 4.4	(٪ 6.0)
* المصنوعات الأساسية	(٪ 4.3)	(٪ 4.9)
- السلع الزراعية	(٪ 3.1)	(٪ 3.8)
- سلع غير مصنفة	(٪ 9.7)	(٪ 4.8)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.

4/ ب- اختلال الهيكل السلعي للواردات كما في عام 2010.

يتميز الهيكل السلعي للواردات باختلالات عديدة وكالآتي:

- تبلغ حصة المصنوعات في مجمل الصادرات العربية (65.3 ٪) في عام 2010. وضمن فئة المصنوعات استأثرت واردات الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول حيث بلغت حصة الواردات من الآلات ومعدات النقل في الواردات العربية الإجمالية (31.2٪)
- بلغت حصة الواردات من المصنوعات الأساسية في مجمل الواردات العربية (16.3٪)
- بلغت حصة الواردات من المواد الكيماوية في الواردات العربية الإجمالية (9.6 ٪)
- جاءت السلع الزراعية في المرتبة الثانية في الواردات العربية، حيث بلغت حصتها (18٪)
- وبلغت حصة الواردات من الوقود والمعادن في الواردات العربية الإجمالية (13.6 ٪).

جدول رقم (11)
هيكل الواردات الإجمالية للدول العربية
لعامي (2009، 2010)

المجموعة السلعية	الحصة في الصادرات العربية الإجمالية	
	2009	2010
- المصنوعات منها:	(٪ 60.6)	(٪ 65.3)
* الآلات ومعدات النقل	(٪ 26.0)	(٪ 31.2)
* المصنوعات الأساسية	(٪ 19.0)	(٪ 16.3)
* المواد الكيماوية	(٪ 7.1)	(٪ 9.6)
- الوقود والمعادن	(٪ 15.8)	(٪ 13.6)
- السلع الزراعية	(٪ 16.0)	(٪ 18.0)
- سلع غير مصنفة	(٪ 7.6)	(٪ 3.1)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.

يعكس هيكل الواردات العربية جملة حقائق أبرزها :-

1- ضعف فالقاعدة الصناعية التحويلية بصورة عامة والإنتاجية بصورة خاصة.

2- عدم كفاءة الإنتاج الزراعي لسد الطلب المحلي.

3- تدني مساهمة قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

سادساً: اختلال أوضاع التجارة العربية البينية.

تتسم التجارة العربية البينية بتدني مساهمة الصادرات العربية البينية في إجمالي الصادرات العربية حيث بلغت مساهمة الصادرات العربية البينية في إجمالي الصادرات العربية كمتوسط الفترة (2006 – 2010) حوالي (9 ٪). وهذه النسبة تكاد تكون ثابتة طيلة العقود الأربعة الماضية.

أما حصة الواردات العربية البينية في الواردات العربية الإجمالية فقد بلغت كتوسط الفترة (2006 – 2010) حوالي (12 ٪).

أما متوسط التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة العربية للفترة (2006 – 2010) فقد بلغ حوالي (10٪) وهي نسبة متدنية قياساً بمناطق العالم الأخرى. وبالإضافة إلى تدني حصة الصادرات العربية البينية في إجمالي الصادرات وتدني مساهمة الواردات العربية البينية في إجمالي الواردات العربية، فان اتجاهات التجارة البينية تتسم بالتركز الشديد حيث يتركز التبادل التجاري العربي البيني بين الدول العربية المتجاورة أو بين دولتين، مثلاً تركزت صادرات الأردن إلى العراق بنسبة (31 ٪) في عام 2010. وتركزت صادرات تونس في ثلاث دول هي ليبيا، المغرب، ومصر بنسبة (34 ٪)، (32 ٪)، (19 ٪) على التوالي. وتركزت صادرات السودان إلى الدول العربية في دولة واحدة هي الإمارات بنسبة (84 ٪)

وتركزت صادرات عمان إلى الدول العربية في الإمارات بنسبة (73 ٪). وبالنسبة للواردات العربية البينية، تميزت كذلك بالتركز الشديد بين دولتين أو بين الدول المتجاورة مثلاً تركزت واردات الأردن من الدول العربية في عام 2010 في دولة واحدة هي السعودية بنسبة (56 ٪) وتركزت واردات البحرين من الدول العربية في السعودية بنسبة (81 ٪). وتركزت واردات تونس من الدول العربية في الجزائر بنسبة (40 ٪).

جدول رقم (12)
مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية
(2006- 2010)

النسبة	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة الواردات العربية البينية إلى إجمالي الواردات العربية	(13.2)	(11.9)	(12.9)	(12.2)	(11.8)
نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الواردات العربية	(8.5)	(8.9)	(8.9)	(10.6)	(8.6)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.

نستنتج من اختلالات اقتصاد التجارة الخارجية والبينية العربية مايلي :-

1- رغم كون المدخل التجاري لتحقيق التكامل التجاري كان القاسم المشترك لكل الاتفاقيات العربية الجماعية والثنائية، إلا ان هذا المدخل فشل في تحقيق أهداف التكامل التجاري وفي مقدمتها تحسين مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الكلية.

2- رغم كل الجهود التي بذلتها الأمانة العامة لإحياء دور السوق العربية المشتركة التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1964، ورغم الجهود التي بذلتها الأمانة العامة للجامعة العربية الكبرى، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1997، إلا ان هذه الجهود أخفقت هي الأخرى في تحقيق أهداف التكامل التجاري العربي. فلقد ظلت مستويات العلاقات التجارية البينية في أدنى مستوياتها وظلت مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية (على مستوى الصادرات البينية وعلى مستوى الواردات البينية) تتمحور حول (8- 11٪) طيلة الثلاثين سنة الماضية.

3- وعلى مستوى التكامل التجاري بين الدول العربية فلا زالت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعاني من بطء التنفيذ في الكثير من جوانبها (آليات تفعيل المنطقة) فلم يتم الاتفاق حتى الآن على صياغة قواعد المنشأ التفضيلية. كما لم يحسم بعد موضوع معاملة منتجات المناطق الحرة في إطار منطقة التجارة العربية الكبرى لعدم وجود قواعد تفصيلية للمنشأ. وفي مجال تحرير الخدمات في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فلم يتم تحقيق أي تقدم في هذا المجال.

سابعاً: اختلالات القطاع الزراعي العربي

يعاني القطاع الزراعي العربي من اختلالات قطاع الصناعة التحويلية العربية فالقيمة المضافة لقطاع الزراعة لا تتجاوز (125) مليار دولار في عام 2010 مما يجعل مساهمة هذه القيمة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (6.1 ٪). هذه النسبة غاية في التدني قياساً بأهمية القطاع الزراعي في تامين الأمن الغذائي العربي، وهذه النسبة تؤكد عدم كفاية الإنتاج المحلي الزراعي لسد الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية. وفي مجال الميزان التجاري الزراعي العربي، يلاحظ الارتفاع المطرد للعجز في هذا الميزان ليصل الى (46) مليار دولار في عام 2010، وهذا العجز ناتج عن الفرق بين الصادرات الزراعية العربية البالغة (19) مليار دولار والواردات الزراعية العربية البالغة (65) مليار دولار. وقد زاد العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي من (18) مليار دولار في عام (1995) الى (23) مليار دولار في عام (2000) والى (25) مليار دولار في عام (2005) والى (46) مليار دولار في عام (2010).

وهذا الخلل في الميزان التجاري الزراعي العربي والمتمثل بزيادة العجز إنما يعكس التعاون بين معدلات نمو الطلب على المنتجات الزراعية العربية ومعدلات نمو الناتج الزراعي.

ولقد أدى هذا التفاوت الى ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية العربية لتصل الى (36) مليار دولار عام 2010.

أما بالنسبة للخلل في مجال الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية الرئيسية فنلاحظ تدني نسب الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الغذائية الرئيسية وخاصة الحبوب والدقيق (50 ٪).

جدول رقم (13)

تطور العجز في الميزان التجاري الزراعي

(2010 – 1995)

السنة	قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي مليار دولار
1995	18
2000	23
2005	25
2010	46

المصدر: إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2011

جدول رقم (14)

تطور قيمة الفجوة الغذائية (مليار دولار)

(2010 – 2000)

السنة	قيمة الفجوة الغذائية
2000	14
2005	18
2010	36
2020	58
2030	88

المصدر: إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2011 .

جدول رقم (15)

مؤشرات الانكشاف الزراعي العربي

(2009 – 2000)

مليار دولار – نسبة مئوية

المؤشر	عام 2000	عام 2010
– القيمة المضافة للناتج الزراعي	(56) مليار دولار	(124) مليار دولار
– مساهمة القيمة المضافة لناتج القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	(٪ 8.3)	(٪ 6.1)
– العجز في الميزان التجاري	(23) مليار دولار	(46) مليار دولار
الصادرات الزراعية	–	(19) مليار دولار
الواردات الزراعية	–	(65) مليار دولار
– قيمة الفجوة الغذائية	(14) مليار دولار	(35) مليار دولار

المؤشر	عام 2000	عام 2010
نسب الاكتفاء الذاتي	عام (2007)	عام (2010)
الحبوب والدقيق	(٪ 4.8)	(٪ 4.9)
القمح	(٪ 46.8)	(٪ 41.7)
الشعير	(٪ 30.3)	(٪ 21.6)
الذرة الشامية	(٪33.5)	(٪ 35.3)
البقوليات	(٪ 64.4)	(٪ 56.2)
الزيوت	(٪ 37.7)	(٪ 36.8)
السكر	(٪ 28.5)	(٪ 29.2)
اللحوم	(٪ 81.6)	(٪ 81.9)
الألبان ومنتجاتها	(٪ 68.6)	(٪ 70)

المصدر: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2011.

ومن أبرز العوامل التي أسهمت في الاختلالات التي يعاني منها القطاع الزراعي العربي ما يلي :-

1- تدني كفاءة استغلال الأراضي القابلة للزراعة والتي تقدر بـ (197) مليون هكتار في حين أن المساحة المزروعة فعلاً تقدر بـ (71) مليون هكتار. وعليه فان المساحة المستغلة زراعياً لا تزيد عن ثلث مساحة الأراضي القابلة للزراعة (36 ٪). وقد بلغت مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي حوالي (71) مليون هكتار.

2- بالنسبة للموارد المائية المتجددة (السطحية والجوفية) فتقدر بـ (338) مليار م ^{3}.

ويعتبر الوطن العربي من أفقر مناطق العالم فقراً بالمياه لوقوعه في المناطق الجافة وشبه الجافة المعروفة بندرة أمطارها وبعدم انتظامها ويعتبر عدم كفاءة استخدام موارد المياه الحالية من أكبر التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي، بالإضافة محدودية الموارد المائية المتجددة، فان عدم كفاءة استخدام هذه الموارد يؤدي إلى استنزاف هذه الموارد وتتراوح كفاءة استخدام هذه الموارد بين (40 ٪ - 50 ٪) على صعيد الدول العربية. وفي ضوء الواقع المائي العربي، فان الموارد المائية المتاحة لن تستطيع تلبية الاحتياجات الغذائية وان المنطقة العربية ستحتاج في عام 2030 ما مقداره (436) مليار م ^{3} من المياه.

3- محدودية الموارد المائية للأغراض الزراعية ويقدر العجز في المياه للأغراض الزراعية بـ (20٪)

ومن المتوقع ان يبلغ العجز المائي للأغراض الزراعية (369) مليار م ^{3} في عام 2020. ويمثل العجز المائي للأغراض الزراعية أزمة حقيقية تواجه تحقيق الأمن الغذائي العربي. ومن المتوقع أن يبلغ الطلب على المياه للأغراض الزراعية (378) مليار م ^{3} في عام 2030.

4- لعل من أبرز دواعي استمرر الخلل الذي يعاني منه القطاع الزراعي الآتي: فشل السياسات والاستراتيجيات الزراعية وعدم تنفيذ العديد من برامج الأمن الغذائي والأمن المائي.

5- تدني حصة الاستثمارات الزراعية في مجمل الاستثمارات الكلية، حيث يتراوح نصيب القطاع الزراعي من مجمل الاستثمارات الزراعية (5 ٪ - 8 ٪) هذا وقدرت الاستثمارات العربية البينية لعام (2008) بـ (16) مليار دولار كانت حصة القطاع الزراعي (6 ٪) فقط .

ويعود تدني الاستثمارات الخاصة الموجهة للقطاع الزراعي إلى عدم توفر البينية الزراعية الأساسية التي تتيح المجال للاستثمار في هذا القطاع وخاصة إقامة المشروعات الزراعية الكبرى، إضافة إلى ان أسباب تدني الاستثمارات الزراعية يعود إلى غلبة الأسلوب التقليدي في إدارة القطاع الزراعي وعدم كفاءة العاملين في هذا القطاع وعدم توفر القاعدة الصناعية الغذائية الكافية لاستيعاب الإنتاج.

6- قلة الموارد المالية المخصصة للائتمان الزراعي وضعف نسبة القروض الزراعية المتوسطة والطويلة الأمد.

7- وتعود أسباب تفاقم العجز الغذائي إلى ضعف أداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات المزمنة في بنية هذا القطاع المتمثلة في تخلف البحوث الزراعية ومحدودية استخدام التقنية الحديثة وضعف الإنتاجية الزراعية مقارنة بمثيلاتها في العالم، وتدني كفاءة استغلال الموارد المائية وتدني كفاءة استغلال الأراضي الصالحة للزراعة.

النتائج المترتبة على على تدهور مؤشرات الأمن الغذائي العربي:

- تفاقم عجز ميزان المدفوعات.
- ارهاق الاقتصادات العربية.
- تضخم المديونية في بعض الدول لسد العجز في الميزان التجاري الزراعي، مما يسبب الأضرار بعملية التنمية.
- تزايد المخاطر التي تواجه الأمن القومي العربي.
- عدم قدرة الإنتاج الزراعي والغذائي العربي لسد الطلب المحلي على المنتجات الزراعية والغذائية مما يدفع الدول العربية للاعتماد المتزايد على الخارج وبالتالي تفاقم قيمة الفجوة الغذائية وتزايد عجز الميزان التجاري الزراعي.
- استخدام الغذاء لوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي بعد ان أصبح الغذاء سلاح بيد الغرب لأغراض اقتصادية وسياسية.
- وفي ضوء هذه الأوضاع والاختلالت التي يعاني منها القطاع الزراعي، فمن المتوقع ان تزداد الأوضاع سوءاً وتزداد قيمة الفجوة الغذائية إلى (88) مليار دولارخلال العشرين سنة القادمة، ومن المتوقع مضاعفة العجز التجاري الزراعي خلال العشرة سنوات القادمة ليصل الى (90) مليار دولار.

ثامناً : اختلالات أوضاع القطاع الصناعي التحويلي

تتسم الصناعة التحويلية العربية بجملة اختلالات من أبرزها :-

8- رغم زيادة قيمة الناتج الصناعي التحويلي أي (القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية) من (173) مليار دولار.في عام 2009 إلى (188) مليار دولار في عام 2010، إلا أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية بلغت (9.3 ٪) عام 2010. والملاحظ ان مساهمة الصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية تتمحور حول (10 ٪) من أكثر من خمسة عقود، أي جمود هيكل الصناعة التحويلية العربية. وهذا الجمود يعكس الخلل في القاعدة الصناعة العربية التحويلية والتكنولوجية. ان متوسط هذه النسبة على مستوى الدول النامية ويبلغ (20 ٪).

9- شكلت واردات من منتجات الصناعة التحويلية نسبة عالية في هيكل الواردات العربية. حيث بلغت مساهمة الواردات من كافة منتجات الصناعة التحويلية (61 ٪) من مجمل الواردات العربية أي ان (61 ٪) من الواردات العربية هي منتجات الصناعة التحويلية (المصنوعات).

10-شكلت الاستيرادات من السلع الإنتاجية ما نسبته (26 ٪) من مجمل الواردات العربية.

11- تتميز الصناعة التحويلية العربية باختلال مصادر القيمة المضافة. حيث لا تزيد مساهمة الصناعات الإنتاجية (صناعة المكائن والمعدات والآلات وآلات النقل والصناعات الهندسية) من (13 ٪) من القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية البالغة (188) مليار دولار في عام 2010. وبلغت القيمة المضافة للصناعات الإنتاجية أي مساهمة الصناعات الإنتاجية في ناتج الصناهة التحويلية العربية عام 2010 فقط (25) مليار دولار. أما الصناعات الاستهلاكية (الجلود، الملابس، الأثاث، الصناعات الغذائية) فقد بلغت مساهمتها في ناتج الصناعة التحويلية العربية (44 ٪) أي ما قيمته (83) مليار دولار. وتبلغ مساهمة قطاع الصناعات الوسطية في القيمة المضافة لتلك الصناعة التحويلية العربي (43٪).

جدول رقم (16)

أوضاع الصناعة العربية التحويلية

كما في عام 2010

المؤشر	القيمة / النسبة
- قيمة ناتج الصناعة التحويلية العربية (القيمة المضافة)	**(188) مليار دولار**
- مساهمة ناتج الصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية البالغ 2000 مليار دولار	**(٪ 9.3)**
- مساهمة الصناعات الاستهلاكية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية	**(٪ 45)**
- مساهمة الصناعات الإنتاجية في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية العربية	**(٪ 13)**
- القيمة المضافة للصناعات الاستهلاكية	**(85) مليار دولار**

المؤشر	القيمة / النسبة
- القيمة المضافة للصناعات الإنتاجية	(25) مليار دولار
- نسبة الاستيرادات من منتجات الصناعة التحويلية في مجمل الواردات العربية	(٪ 61)
- نسبة الاستيرادات من منتجات الصناعات الإنتاجية من مجمل الواردات العربية	(٪ 26)

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.

ويزداد خلل الصناعة التحويلية العربية عندما نحلل موقع الصناعة التحويلية العربية في هيكل الصادرات وهيكل الواردات فالسلع الإنتاجية التي هي أساس التطبع شكلت نسبة عالية في هيكل الواردات مما يعني ضعف القاعدة الصناعية الإنتاجية التحويلية العربية، فقد بلغت حصة السلع الإنتاجية في مجمل الواردات العربية (26٪)، كما ان حصة مساهمة المصنوعات الأساسية في مجمل الواردات العربية بلغت (19 ٪)، اما المواد الكيماوية فقد بلغت مساهمتها في الواردات العربية الإجمالية (7 ٪)، أما المصنوعات الأخرى فقد بلغت مساهمتها في الواردات الإجمالية العربية (8.5 ٪).

جدول رقم (17)

مساهمة المصنوعات في قيمة الواردات والصادرات العربية الإجمالية

القطاع	المساهمة في الصادرات العربية الإجمالية	المساهمة في الواردات العربية الإجمالية
المصنوعات ككل	(٪ 60.6)	(٪ 16.4)
المواد الكيماوية	(٪ 7.1)	(٪ 4.4)
المصنوعات الأساسية	(٪ 4.3)	(٪ 19)
الآلات ومعدات النقل	(٪ 4.5)	(٪ 26)
المصنوعات الآلي	(٪ 3.2)	(٪ 8.5)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

وطبقاً لمساهمات المصنوعات وخاصة قطاع وسائل الإنتاج (والمعدات والمكائن وآلات النقل والصناعات الهندسية) في هيكل الصادرات والواردات العربية يتضح الآتي:-

1- تخلف قطاع الصناعة التحويلية واختلال مصادر القيمة المضافة المكونة لهذه الصناعة، حيث لا يسهم قطاع وسائل الإنتاج إلا بنسبة ضئيلة في ناتج الصناعات التحويلية.
2- تزايد حصة الواردات من مختلف المصنوعات وخاصة قطاع وسائل الإنتاج مما يؤكد عدم قدرة انتاج الصناعة التحويلية على سد الطلب المحلي المتزايد والمتنوع.
3- ان تدني مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يؤكد فشل سياسات التصنع العربية في إرساء قواعد التصنع العربية، وعدم قدرة تلك السياسات الصناعية واستراتيجيات التصنع من بناء المنصات الصناعية العربية.
4- يتضح من خلال مؤثرات اختلال الصناعة التحويلية العربية، ان الاستثمارات الموجه لقطاع الصناعة التحويلية العربية لم تسهم في تصحيح تلك الاختلالات، كما ان المشاريع الصناعية التحويلية العربية والقطرية هي الأخرى لم تسهم في تصويب تلك الاختلالات.

وعليه فان مساهمة المصنوعات في الواردات الإجمالية العربية بلغت (61 ٪). ان هذه النسبة تؤكد ضعف القاعدة الصناعية التحويلية، الأمر الذي استوجب استيراد نسب عالية من المصنوعات لسد الطلب المحلي المتزايد على المصنوعات بمختلف أنواعها.

أما على جانب هيكل الصادرات فنلاحظ تدني مساهمة قطاع الآلات والتي تبلغ (4.5 ٪) في عام 2009، أما مساهمة المصنوعات الأساسية في قيمة الصادرات العربية الإجمالية فقد بلغت (4.3 ٪)، وبلغت حصة المواد الكيماوية في قيمة الصادرات العربية الإجمالية (4.4 ٪). وعليه بلغت حصة المصنوعات في قيمة الصادرات العربية الإجمالية (16.4 ٪).

ويترتب على اختلالات أوضاع الصناعة التحويلية العربية الآتي :-

1- عدم قدرة قطاع الصناعة التحويلية العربية على استيعاب العمالة الجديدة. مما أسهم في بقاء معدلات البطالة عالية جداً.

2- عدم كفاية منتجات الصناعة التحويلية العربية لسد الطلب المحلي وسد فجوة الطلب على منتجات الصناعة التحويلية من خلال الاستيراد.

3- جمود هيكل الصناعة التحويلية العربية. وعدم تمكن هذه الصناعات من إقامة المنتجات الصناعية والتكنولوجية.

4- سيطرة الصناعات الاستهلاكية على هيكل الصناعة التحويلية العربية في مقابل محدودة الصناعات الإنتاجية.

5- عدم قدرة استراتيجيات التصنع المختلفة (من أجل التصدير، من أجل إحلال الواردات، من أجل الاعتماد على الذات) من النهوض بعملية التصنع العربية.

6- مؤشر حجم الخلل في القاعدة الصناعية التحويلية العربية وعدم تمكن الصناعة التحويلية العربية من بناء المنتجات الصناعية والتكنولوجية، بل ان أوضاع الصناعة التحويلية العربية تؤشر عدم تمكن الاقتصاد الصناعي التحويلي العربي من الوصول إلى مرحلة الانطلاق.

وإلى جانب تدني مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الى حدود (10.2 ٪) فهناك خلل آخر تتسم به الصناعة التحويلية العربية، يتجسد في الخلل في مصادر توليد القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية. فالصناعة الإستهلاكية تسيطر على هيكل قطاع الصناعة التحويلية العربية، حيث تبلغ مساهمة قطاع السلع الاستهلاكية الصناعية التحويلية في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية للدول العربية حوالي (44 ٪).أما مساهمة قطاع الصناعات التحويلية الوسيطة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية العربية فتبلغ حوالي (43 ٪). أما مساهمة قطاع السلع الإنتاجية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية فبلغت (13 ٪)، وعلماً بأن قطاع الصناعات الإنتاجية هو القطاع الذي يعتمد عليه التصنيع الحديث وإقامة القواعد الصناعية والتكنولوجية والهندسية والبحثية. فقطاع الصناعة الإنتاجية يشمل قطاع المكائن والمعدات والقطاع الهندسي وآلات النقل. وتدني مساهمة القطاع في القيمة المضافة المصناعة التحويلية العربية بعكس بدائية ونمطية وتقليدية هيكل قطاع الصناعة التحويلية العربية، بل يعكس ذلك فشل استراتيجيات التصنع بأنواعها الثلاث،

استراتيجية التصنع من أجل التصدير، وإستراتيجية التصنع من أجل إحلال الواردات، وإستراتيجية التصنع من أجل الاعتماد على الذات وإشباع الحاجات الأساسية.

تاسعاً: الاختلالات على جبهة الاستثمارات العربية الصادرة (المهاجرة) والاستثمارات العربية البينية

تقدر الاستثمارات العربية الموظفة في مراكز الدول الرأسمالية بحوالي (3) تريليون دولار، أغلبها متمركز (موظف) في الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وبعض دول جنوب شرق آسيا. وتعود هذه الاستثمارات لحكومات عربية وشركات عربية خاصة ولأفراد بصفتهم الشخصية. ولعل من أبرز أسباب هروب الرساميل العربية الى الخارج عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة العربية، وانعدام البنيات الأساسية للاستثمار وعدم استقرار التشريعات بشأن الاستثمارات العربية المنظمة في الداخل، كما ان عدم فعالية اتفاقيات تسهيل وتنقل الأموال العربية داخل الاقتصادات العربية، أسهم في نزوح الأموال العربية إلى الخارج، وهذا بالإضافة إلى محدودية فرص الاستثمار كان سبب آخر هذا النزوح. كما ان إخفاق مشاريع التكامل الاقتصادي العربي أسهم هو الآخر في هذا النزوح، كما عدم الشفافية وعدم وضوح الرؤية الاستثمارية لدى الحكومات العربية في هذا النزوح. وفي ضوء هذه العوامل الطاردة للاستثمارات العربية والاستثمارات الأجنبية الوافدة يعد العالم العربي اقل مناطق العالم جذباً للاستثمار وأكثرها طرداً له، هذا رغم حاجة الاقتصادات العربية الماسة إلى هذه الاستثمارات. هذا ولم تفلح السياسات الاقتصادية العربية من تحسين صورة الاقتصاد العربي المشوهه من أجل استقطاب تلك الاستثمارات، ولم تفلح في تطوير أسواق المال العربية لاستقطاب الاستثمارات العربية المهاجرة. كما فشلت الدول العربية من خلق هياكل إنتاجية تكاملية تسهم في الأموال العربية المهاجرة. هذا فضلاً عن ضعف الهياكل الإنتاجية وتشابه فروع النشاط الاقتصادي فيها. والذي يسهم في عملية نزوح الاستثمارات العربية للتوظيف في مراكز دول العالم الأخرى. هذا بالإضافة إلى تعثر معظم الحكومات العربية في إجراء إصلاحات جذرية عميقة تسمح بتحسين مناخ الاستثمار والأعمال، وتسمح باستقطاب الأموال العربية الموظفة في الخارج.

هذا وتقدر بعض التقارير الأموال الخليجية الموظفة في الخارج بأكثر من (1600) مليار دولار موظفة في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبعض دول جنوب شرق آسيا وتقدر الأموال الخليجية الموظفة في الولايات المتحدة بحوالي (70 ٪) من مجموع الأموال الخليجية الموظفة في الخارج.

ومما يلاحظ أنه في الوقت الذي تهاجر فيه الأموال العربية إلى الخارج فان الاقتصادات العربية بحاجة إلى (200) مليار دولار لتحديث البنية الصناعية التحويلية والتكنولوجية خاصة في مجال الصناعات الهندسية والدوائية وقطاع الآلات ومعدات النقل (الصناعات الإنتاجية). وتحتاج إلى (80) مليار دولار لتحديث البنية التحتية في مجال المياه، ونحتاج إلى (90) مليار دولار في مجال الاتصالات، وذلك خلال العشرة سنوات القادمة. وتحتاج إلى (20) مليار دولار لتحديث بنية القطاع الزراعي، وذلك من خلال العشرة سنوات القادمة.

لقد تعرضت الاستثمارات الموظفة في الخارج لتهديدات التجميد والمصادرة والحظر، كما تعرضت لخسائر كبيرة جراء الصدمات الخارجية كصدمة أحداث 11/ أيلول/ 2001، وتداعيات الأزمة المالية العالمية التي تفجرت عام 2008. ولا يعرف مقدار الخسائر الحثيثية بسبب سرية التوظيفات العربية في الخارج.

ان العمل الاقتصادي العربي المشترك لم يستطع حتى الآن استيعاب الفوائض المالية العربية المستثمرة في الخارج. والملاحظ ان كل مليار دولار من الاستثمارات العربية الموظفة في الدول المتقدمة يخلق (3.5)

مليون وظيفة لهذه الدول وان كل مليار دولار من الاستثمارات العربية الموظفة في أمريكا يخلق (30) ألف فرصة عمل للاقتصاد الأمريكي.

أما الاستثمارات العربية البينية فتتميز بشحها حيث لا تزيد الاستثمارات العربية البينية المتراكمة خلال الـ خمسة عشر سنة الماضية عن (250) مليار دولار، ولا تمثل هذه الاستثمارات إلا جزء بسيط من الموارد المالية الموظفة في الخارج في المصارف والمؤسسات والسندات والأسواق المالية والعقارات وغيرها).

وتتوجه الاستثمارات العربية البينية في المقام الأول لقطاع الخدمات، حيث يستقطب هذا القطاع حوالي (55 ٪) من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، أما قطاع الصناعة

فيستقطب حوالي (40 ٪) من مجمل الاستثمارات العربية البينية، ولا يستقطب القطاع الزراعي سوى (6 ٪) من هذه الاستثمارات

هذا وقد بدأت الاستثمارات العربية البينية تتجه مؤخراً نحو الاستثمار العقاري، حيث يشهد الاستثمار في هذا القطاع طفرة غير مسبوقة في بعض الدول العربية.

عاشراً: إشكالية البطالة في الاقتصادات العربية

يقدر عدد القوى العاملة العربية طبقاً لإحصاءات عام 2011 بـ (135) مليون نسمة وهو ما يساوي (39٪) من عدد سكان الوطن العربي (355) مليون نسمة. ويقدر معدل البطالة حالياً بـ (16 ٪) أي ما يساوي (25) مليون عاطل عن العمل وهذا المعدل يفوق متوسط معدلات البطالة في الأقاليم الأخرى من العالم. والملاحظ أن (60 ٪) من عدد العاطلين عن العمل في الوطن العربي هم من الشباب المتعلم وخريجي الجامعات. يبلغ متوسط معدل البطالة في العالم (6.7 ٪)، في حين يبلغ متوسط معدل البطالة في الاقتصاد العربي (16 ٪) وهذا المعدل من أعلى المعدلات قياساً بالمناطق الأخرى من العالم. أما إذا لم تتمكن السياسات الاقتصادية العربية من استيعاب سوى مليون باحث جديد عن العمل، فسوف يصبح جيش من العاطلين عن العمل نهاية العقد الحالي (60) مليون عاطل عن العمل. ولكي تتمكن الاقتصادات العربية من المحافظة على المعدل الحالي للبطالة (16 ٪) لا بد من توفير (5) مليون فرصة عمل سنوياً وهذا يتطلب:-

1- تحقيق الاقتصاد العربي معدل نمو لا يقل عن (7 ٪) بالأسعار الثابتة.

2- زيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن (30 ٪).

3- زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية باستثناء الاستخراجية بما لايقل عن (35 ٪)

أي ما يساوي (15) مليون عاطل عن العمل هم من الشباب العربي المتعلم.

ويقدر معدل نمو القوى العاملة العربية بـ (3.2 ٪) وهذا المعدل من أعلى المعدلات في الأقاليم الأخرى من العالم. يدخل أسواق العمل العربية سنوياً حوالي (5) مليون باحث جديد عن العمل. وإذا افترضنا أن أسواق العمل العربية ستتمكن من استيعاب نصف القادمين الجدد عن العمل في أحسن تقدير أي استيعاب (2) مليون باحث عن العمل / أي خلق (2) مليون فرصة عمل سنوياً. ففي نهاية العقد الحالي سيبلغ جيش العاطلين

عن العمل (60) مليون عاطل عن العمل وهو أخطر ما يهدد مستقبل الاقتصادات العربية.

ومن الملاحظ أن (59.5 ٪) من القوى العاملة يعملون في قطاع الخدمات و (23 ٪) يعملون في قطاع الزراعة أي ما نسبته (82.5 ٪) من القوى العاملة العربية يعملون في قطاعين هما: قطاع الخدمات وقطاع الزراعة، ولا يعمل في قطاع الصناعة التحويلية العربية سوى نسبة لا تزيد عن (15 ٪).

إحدى عشر: تأثيرات وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصادات العربية

انتشرت تداعيات وتأثيرات الأزمة المالية العالمية وما أعقبها من ركود اقتصادي عالمي إلى اقتصادات الدول المتقدمة عموماً والدول النامية ومنها الاقتصادات العربية.

وعلى المستوى العالمي تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، وتراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة، وزادت معدلات البطالة وتوقف تنفيذ العديد من المشروعات، وتأثرت الأسواق المالية، وتكبدت عدد من الدول خسائر كبيرة في أصولها المالية المستثمرة في الخارج، وانهارت العديد من المؤسسات المالية والمصرفية العالمية، وحدثت تقلبات واسعة النطاق في أسواق المال العالمية.

وتأثرت التجارة الدولية استيرادا وتصديراً بتداعيات الأزمة. وحدث اختلال في السيولة الدولية، وكاد النظام المالي العالمي ان ينهار لولا صفقات الإنقاذ من قبل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، ولولا السرعة في تدخل الحكومات بتوفير السيولة اللازمة للحيلولة دون انهيار المزيد من المؤسسات المالية والعقارية والإنتاجية. وفي ضوء ذلك، قامت مجموعة دول العشرين لبنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي بوضع قواعد جديدة للمؤسسات المالية والمصرفية تعزز دورها في تفعيل السوق المالية العالمية. أما بشأن تداعيات الأزمة على الاقتصادات العربية فإنها تتوقف على جملة عوامل أبرزها :-

1- مدى ارتباط الاقتصادات العربية بالمؤسسات المالية والمصرفية الدولية وبالأسواق الاقتصادية والمالية الدولية وبالدورات التجارية التي تحدث في الدول المتقدمة.

2- طبيعة وكفاءة السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الاقتصادات العربية قبل وقوع الأزمة المالية العالمية.

3- طبيعة الاقتصاد ودرجة انفتاحه وارتباطه بالاقتصاد العالمي استيراداً وتصديراً. وفي هذا الإطار تنقسم الاقتصادات العربية إلى ثلاثة مجموعات:-

- المجموعة الأولى هي دول مجلس التعاون الخليجي التي تتسم بأنظمة مالية وتجارية ومصرفية مفتحة وذات انكشاف على الأسواق المالية العالمية. كما تتميز هذه المجموعة بارتباطها الوثيق بالنظام المالي والمصرفي والتجاري العالمي وبالأسواق العالمية للسلع وفي مقدمتها النفط والغاز والبتروكيماويات، وبالنظام الاستثماري العالمي. وهذه الدرجة العالية من الانفتاح جعلها أكثر عرضة للتأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

وتقدر خسائر الأسواق المالية الخليجية خلال النصف الثاني من عام 2008 بـ (40) مليار دولار.

- المجموعة الثانية من الدول العربية تضم كل من الجزائر، ليبيا، العراق، السودان واليمن وهذه المجموعة تتميز أسواقها المحلية بكونها غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأسواق العالمية، إلا أنها تأثرت بالأزمة المالية العالمية من خلال قنوات العائدات النفطية وإنتاج النفط وتطور أسعاره حيث ان الإنفاق الحكومي في دول هذه المجموعة مرتبط مباشرة بعائدات تصدير النفط.

- أما المجموعة الثالثة التي تضم الأردن، تونس، المغرب، موريتانيا، سورية، مصر ولبنان، فان اقتصادات هذه المجموعة يعتمد قطاعها المصرفي والمالي على الموارد المالية المحلية وبالتالي لا تتأثر اقتصاداتها بصورة مباشرة بالأزمة وبالتقلبات التي تحصل في أسواق المال العالمية، الا إن هذه المجموعة تأثرت بالأزمة المالية العالمية من خلال القنوات التجارية والاستثمارية، حيث تعتمد صادرات هذه المجموعة على أسواق الدول المتقدمة. كما ان الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها تناقصت كثيراً إجراء الأزمة المالية العالمية.

فضلاً عن تأثر دول هذه المجموعة بتناقص تحويلات العاملين وتناقص الدخل السياحي.

ولقد انعكست تداعيات الأزمة المالية العالمية في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لدول هذه المجموعة وتراجع التدفقات المالية مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة وتراجع قطاعها التصديري. وفي ضوء شحة السيولة العالمية وما ترتب عليها من ارتفاع تكلفة الاقراض في الأسواق العالمية فقد لجأت هذه المجموعة الى تمويل الموازنة من المصادر المالية في السوق المحلية.

واتسمت اقتصادات هذه المجموعة بتراجع نمو القروض المصرفية للقطاع الخاص وتراجع الطلب على الائتمان المصرفي في ضوء انكماش الطلب الخارجي وانخفاض التجارة العالمية. وقامت المصارف التجارية في دول هذه المجموعة في اتباع سياسة تقليدية تتمثل في عدم التفريط في الموارد المائية المتاحة.

يمكن إجمال تداعيات الأزمة على الاقتصادات العربية عموماً بالآتي:-

1- انعكس الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط خلال عام 2009 الذي بلغ (33) دولار للبرميل بشكل سلبي على قيمة الصادرات النفطية العربية التي تعد المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط والداعم الرئيس لاحتياطات مصارفها المركزية من العملة الأجنبية والمعزز لميزانياتها.

هذا وقد هبطت قيمة الصادرات النفطية العربية من (623) مليار دولار في عام (2008) الى (379) مليار دولار في عام (2009) ويمثل ذلك انخفاضا بمقدار (244) مليار دولار أي بنسبة (39 ٪).

ومنذ بداية عام 2009 قامت الدول العربية الأعضاء في الأوبك بتخفيض حصصها الانتاجية بواقع (4.2) مليون ب / ي.

2- أدى هبوط عائدات النفط إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من (6.8 ٪) عام (2008) إلى (1.9 ٪) عام (2009).

3- تراجعت التجارة الخارجية العربية في عام (2009) نتيجة تراجع في نمو الاقتصاد العالمي، فقد أدى انكماش الطلب العالمي على النمو وتناقص معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وتراجع أسعار النفط إلى انخفاض الصادرات النفطية العربية. كما أدى انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى انخفاض الصادرات غير النفطية وعليه هبطت قيمة الصادرات العربية الإجمالية من (1068)

مليار دولار في عام (2008) إلى (726) مليار دولار في عام (2009) كما هبطت قيمة الواردات العربية الإجمالية من (705) مليار دولار في عام (2008) إلى (603) مليار دولار في عام (2009).

كما انخفضت قيمة الصادرات البينية العربية من (93) مليار دولار في عام (2008) إلى (75) مليار دولار في عام (2009).

أما قيمة الواردات العربية البينية فقد هبطت من (84) مليار دولار في عام (2008) إلى (68) مليار دولار في عام (2009).

أما متوسط التجارة البينية العربية فقد هبط من (85) مليار دولار في عام (2008) إلى (71) مليار دولار في عام (2009).

1-انخفاض قيمة الأصول العربية المستثمرة في الخارج وارتفاع قيمة الالتزامات الخارجية لعدد من الدول العربية.

2-تراجع نمو الائتمان والتمويل المتوفر وتراجع نمو طلبات الاقتراض المصرفي.

3-تراجع عدد من المشاريع الممولة من خلال مصادر التمويل الدولي.

4-تراجع تحويلات العاملين وتراجع الدخل السياحي (عوائد السياحة) لبعض الدول العربية ذات العلاقة.

5-تراجع أداء أسواق المال والعقار في الدول العربية الخليجية.

يتضح من خلال تحليل تداعيات الأزمة على الاقتصادات العربية، ان القنوات التي تأثرت بها الاقتصادات العربية بتداعيات الأزمة هي :-

1- قنوات التجارة الخارجية (قنوات الاستيراد والتصدير)
2- قنوات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر الوافدة والصادرة.
3- قنوات الاقتراض الأجنبي، أي قنوات الاعتماد على موارد الاقراض الأجنبي لتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية.
4- قنوات تحويلات العاملين والقنوات السياحية (قنوات الدخل السياحي)
5- قنوات القطاع النفطي ممثلاً في الطب على النفط وعائدات التصدير.
6- قنوات الأسواق المالية ودرجة انكشافها على الأسواق المالية العالمية.

7- قنوات أسعار الصرف الأجنبية وطبقاً لمدى تأثر الاقتصادات العربية بتداعيات الأزمة المالية العالمية، وطبقاً لقنوات تأثير تلك التداعيات.

الأزمة العالمية والدروس المستفيد منه

لقد أظهرت الأزمة العالمية من خلال تداعياتها على الاقتصادات العربية جملة قضايا كدروس مستقبلية من أهمها:-

- مخاطر الاعتماد على مصدر واحد هو النفط لتوليد القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي.
- مخاطر تنامي الاقراض المصرفي خلال أعوام الطفرة النفطية وزيادة عوائد صادرات النفط.
- مخاطر تزايد الاعتماد الكبير على التمويل من الخارج (مصادر التمويل الدولي).
- مخاطر توظيف واستثمار الأموال العربية في مراكز الدول المتقدمة.
- مخاطر تناقص الدور الرقابي للدول على المؤسسات المالية والمصارف والأسواق المالية.
- مخاطر الاعتماد على آليات السوق الحرة بلا ضوابط وقيود.
- مخاطر غياب دور الدولة الإنمائي.
- مخاطر الاعتماد المتزايد على برامج التثبيت المالي والاقتصادي على حساب الإصلاحات الهيكلية وبرامج التنمية التنمية الداعمة للنمو والتشغيل.
- مخاطر الانفتاح غير المقيد على أسواق المال العالمية.
- مخاطر غياب الإصلاحات الهيكلية في جانب النفقات العامة والإيرادات العامة.
- مخاطر التباطؤ في إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي وبما يؤدي إلى عدم الحفاظ على الوضع المالي والمصرفي القابل للاستدامة.
- مخاطر عدم تحقيق الكفاءة في السياسة المالية والنقدية ومخاطر عدم التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية.
- مخاطر عدم تبني إجراءات إدارة الاقتصاد الكلي.
- مخاطر فقدان الشفافية المالية والمصرفية.
- مخاطر الاستمرار في سياسات الإقراض العشوائية غير النظامية.

- مخاطر عدم تطبيق معايير بازل لكفاية رأس المال المرجح بالمخاطر.

ولمواجهة تداعيات الأزمة الحالية والأزمات المستقبلية لا بد من اتخاذ الإجراءات التالية:-

- تعزيز الهيئات التنظيمة والرقابية على النظم المصرفية والمالية على المستوى الوطني.
- الحاجة إلى مزيد من التنسيق بين السياسات المالية والنقدية.
- استخدام أدوات إدارة الاقتصاد الكلي.
- تجاوز الاصلاحات الخاصة بالتثبيت الاقتصادي والمالي إلى تبني الإجراءات والسياسات الكفيلة بتصحيح اختلالات الاقتصاد الوطني وتبني البرامج التنموية الداعمة للنمو والتشغيل.
- إعادة إحياء دور الدولة الإنمائي.
- الحفاظ على الوضع المالي القابل للاستدامة وتحقيق الكفاءة في السياسة المالية من جانب الإنفاق.
- تعميق إصلاح الجهاز المصرفي من خلال إعادة هيكلة القطاع المصرفي الخاص والعام واجتذاب المهارات المصرفية وتطوير السوق المحلية لرأس المال والرقابة عليها.
- إعادة صياغة سياسات الإقراض بما يتفق وشروط الإقراض التقليدية وتقليص نسب القروض غير المنتظمة والعمل على تطبيق معايير بازل لكفاية رأس المال المرجح بالمخاطر.
- زيادة الشفافية المصرفية أمام المستثمرين والمودعين إزاء المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف التجارية وتعزيز الدور الرقابي على الأنظمة المصرفية المحلية لتجنب المخاطر المستقبلية.
- القيام بالإصلاحات الهيكلية في مجال ترشيد الإنفاق العام وتحسين الشفافية المالية، والقيام بالإصلاحات الهيكلية في جانب الواردات من خلال رفع مستوى الإيرادات الضريبية وزيادة نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي الوطني وتقليص التكاليف الإدارية ومحاربة الفساد الإداري والمالي.
- إيلاء برامج التكامل الاقتصادي أهمية استثنائية لتخفيف التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على الإقتصادات العربية عموماً.

مصادر البحث

1- د. محمود الفضيل "**السياسية والفكر العربي بين الواقعية والوقوعية**" أو "مدرسة الواقعية العربية الجديدة" محاضرة ألقيت في مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، أيار 1993، ص 4-12 .

2- د. حميد الجميلي "**الاقتصاديات العربية من هاجس التنمية العصبة إلى هاجس الشرق أوسطية**". مجلة ام المعارك. مركز أبحاث ام المعارك، بغداد. العدد الأول، كانون الثاني / 1995، ص 76-77 .

3- محمد حسنين هيكل. "**العرب على أعتاب القرن 21** ". مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، كانون الأول 1994، ص 10-14 .

4- المصدر السابق. ص 8-9 .

5- المصدر السابق ص 22 .

6- **الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية**. المناحي والاتجاهات في جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو الوحدة الاقتصادية حاضراً ومستقبلاً. عمان 1981،

7- محمود عبدالفضيل. "**مشاريع الترقيات الاقتصادية "الشرق أوسطية" التصورات**، المحاذير، أشكال المواجهة. دراسة قدمت إلى ندوة الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية الجديدة، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 12-13 تشرين الثاني 1993، ص 103 -107 .

8- المصدر السابق، ص 105 .

9- المصدر السابق، ص 109 .

10- الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية "**دراسة تقويمية لما تم حتى الآن والوسائل التي يرى إنها تحقق أهداف ثقافية الوحدة الاقتصادية العربية وقرارات مجلس الوحدة على نحو أفضل**". عمان – الأردن، 1982، ص 33-69 .

11- غسان سلامة "**أفكار أولية عن السوق الأوسطية**" دراسة قدمت إلى ندوة الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 12-13 تشرين الثاني، 1993، ص 67-81 .

12- د. حميد الجميلي "**الاقتصادات العربية من هاجس التنمية العصبة إلى هاجس الشرق أوسطية**" مصدر سابق ص 56-74 .

13- د. محمود عبدالفضيل "**مشاريع الترقيات الاقتصادية**" **الشرق أوسطية**". مصدر سابق، ص 111-112.

14- د. محمود عبدالفضيل "**السياسة والفكر العربي بين الواقعية والنوعية**" محاضرة ألقيت في مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993، 7 أيار، ص 7 المصدر السابق، ص 108 .

15- فوزي منصور "**مشروع السوق الشرق أوسطية**" المؤتمر القومي الرابع، أيار 1993 .

16- محمود عبدالفضيل **مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية**" مصدر سابق، ص 105 .

17- المصدر السابق، ص 104.



السيرة العلمية والوظيفية للأستاذ الدكتور حميد الجميلي

- حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس / الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على رتبة أستاذ مشارك من جامعة ولاية كاليفورنيا الرسمية جيكو / كاليفورنيا / الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1972.
- أستاذ الاقتصاد في جامعة بغداد والجامعة المستنصرية وجامعة النهرين - بغداد - العراق.
- أستاذ الاقتصاد في أكاديمية الدراسات العليا / طرابلس - ليبيا.
- مستشار في الدائرة الاقتصادية ودائرة المنظمات / وزارة الخارجية - العراق.
- رئيس قسم الاقتصاد في جامعة بغداد والجامعة المستنصرية.
- رئيس قسم العلاقات الاقتصادية في أكاديمية الدراسات العليا / طرابلس - ليبيا.
- عميد كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية . بغداد - العراق.
- عميد كلية الإدارة والاقتصاد بالوكالة / بغداد - العراق.
- عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصادي والاقتصادي العربي. والمصرفي. ودراسات اقتصادية.
- عضو هيئة تحرير المجلة الأردنية للاقتصاد / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / عمان - الأردن.
- عضو اللجنة المركزية للترقيات العلمية في جامعة بغداد.
- عضو اللجنة الفنية لهيئة رعاية العلماء في العراق.
- عضو اللجنة المركزية للبحث العلمي في وزارة التعليم العالي / بغداد - العراق.
- عضو اللجنة المركزية لتقييم الشهادات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / بغداد - العراق.
- عضو لجنة جائزة العراق.
- ممثل العراق في برنامج الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة.
- عضو منتدى الفكر العربي / عمان - الأردن (حالياً).
- نشر أكثر من (130) بحث في مجلات معتمدة ومحكمة.
- نشر أكثر من (18) كتاب في مجال الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية (منهجية
- مشرف على أكثر من (50) طالب ماجستير اقتصاد.
- مشرف على (15) طالب دكتوراه في الاقتصاد.
- حالياً رئيس اللجنة العلمية في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية / جامعة الزرقاء - عم







عمّان - شارع الجامعة الأردنية
مقابل كلية الزراعة
تلفاكس : 00962 6 533 7798
ص.ب 1527 عمان 11953 الأردن
E-mail: info@alwaraq-pub.com
E-mail: halwaraq@hotmail.com
www.alwaraq-pub.com